undp

مركز دراسات الوحدة العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

جامعة الدول العربية

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

التنمية البشرية في الوطن العربي

بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

محمد عابد الجابري
طارق البشري
جورج القصيفي
محمد الأمين فارس
عثمان محمد عثمان
علي نصار
رمزي زكي
نجيب عيسى
خالد احمد خالد
جلال أمين
إسماعيل صبري عبد الله
سلوى سليمان
ستاين كوهنل
نبيلة حمزة
باسل البستاني
عبد الباسط عبد المعطي
حامد عمار
دارم البصام
انطوان حداد
علي اومليل
الهام كلاب
محمد محمود الإمام

التنمية البشرية
في الوطن العربي

بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مركز دراسات الوحدة العربية — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) — جامعة الدول العربية — برنامج الأمم المتحدة الانمائي

التنمية البشرية في الوطن العربي

بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

محمد عابد الجابري
طارق البشري
جورج القصيفي
محمد الأمين فارس
عثمان محمد عثمان
علي نصار
رمزي زكي

نجيب عيسى
خالد احمد خالد
جلال أمين
إسماعيل صبري عبد الله
سلوى سليمان
ستاين كوهنل
نبيلة حمزة
باسل البستاني

عبد الباسط عبد المعطي
حامد عمار
حازم البصام
انطوان حداد
علي اومليل
إلهام كلاب
محمد محمود الإمام

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي/محمد عابد الجابري [وآخ.].

٥٠٤ ص: جداول.

يشتمل على فهرس.

١. الموارد البشرية ـ البلدان العربية ٢. التنمية ـ البلدان العربية ٣. تنمية القوة العاملة ـ البلدان العربية ٤. ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (١٩٩٣: القاهرة) أ. جامعة الدول العربية. الأمانة العامة ب. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ج. برنامج الأمم المتحدة الانمائي

338.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ برقياً: «مرعربي»

فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، شباط / فبراير ١٩٩٥

المحتويات

قائمة الجداول ٩

المشاركون ١١

تقديم ١٥

مقدمة ١٧

كلمات الافتتاح: (١) كلمة الجامعة العربية .... مهدي مصطفى الهادي ٢٧

(٢) كلمة لجنة الامم المتحدة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا .... صباح بقجه جي ٣١

(٣) كلمة برنامج الامم المتحدة الإنمائي .... نادية حجاب ٣٤

القسم الأول

في المفهوم والمضمون والقياس

الفصل الأول: الروافد الفكرية العربية والاسلامية لمفهوم

التنمية البشرية .... محمد عابد الجابري ٤٣

تعقيب: .... طارق البشري ٧٥

الفصل الثاني: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون .. جورج القصيفي ٨١

تعقيب: ....محمد الأمين فارس ١٠٠

الفصل الثالث: قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية .... عثمان محمد عثمان ١٠٩

تعقيب: .... علي نصّار ١٤٨

القسم الثاني
بعض التجارب الدولية

الفصل الرابع: التنمية البشرية في الأنظمة الاسكندينافية .... ستاين كوهنل ١٥٩
تعقيب: .... نبيلة حمزة ١٧١
الفصل الخامس: التنمية البشرية في البلدان الآسيوية
المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية ...إسماعيل صبري عبد الله ١٨٣
تعقيب: ....سلوى سليمان ١٩٥

القسم الثالث
بعض القضايا الرئيسية في الوطن العربي

الفصل السادس: أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن
العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن
والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي
في التنمية البشرية .... رمزي زكي ٢٠١
تعقيب: ....نجيب عيسى ٢٤٤
الفصل السابع: التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية
في الوطن العربي ....دارم البصام ٢٥١
تعقيب: .... انطوان حداد ٢٨٣
الفصل الثامن: بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة
في العلاقة بين التعليم والتنمية
البشرية في الوطن العربي ....عبد الباسط عبد المعطي ٢٨٧
تعقيب: .... حامد عمار ٣٣٤
الفصل التاسع: التنمية البشرية والأطر المؤسسية الحكومية والأهلية
وتحفيز المشاركة الشعبية: في الدولة والتنمية .... علي أومليل ٣٤٩
تعقيب: .... إلهام كلاّب ٣٥٦
الفصل العاشر: التنمية البشرية وهدر الموارد والترييع المتزايد
للاقتصاد العربي ....خالد أحمد خالد ٣٦١
تعقيب: .... جلال أحمد أمين ٣٨٣

الفصل الحادي عشر: التنمية البشرية من المنظور القومي ..... محمد محمود الإمام ٣٨٩
تعقيب: .... باسل البستاني ٤٥٥
الفصل الثاني عشر: التقرير الختامي ٤٦٧
ملحق: برنامج الندوة: جدول الأعمال المقترح ٤٨٩
فهرس ٤٩٣

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣ ـ ١	دليل التنمية البشرية للبلدان العربية وترتيبها	١٤٤
٣ ـ ٢	ترتيب البلدان العربية بحسب الدخل النقدي والدخل الحقيقي	١٤٥
٣ ـ ٣	مؤشرات مستوى التحصيل التعليمي وترتيب البلدان العربية	١٤٦
٣ ـ ٤	دليل تنمية المرأة في البلدان العربية	١٤٧
٤ ـ ١	الانفاق الاجتماعي لجهة مصدر التمويل، ١٩٨٧	١٨٠
٤ ـ ٢	الانفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الاجمالي(GDP)، للأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨	١٨١
٦ ـ ١	السياسات الاقتصادية المعمول بها في ٩٤ برنامجاً يدعمها الصندوق (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)	٢١٦
٦ ـ ٢	مصادر الدين العام الخارجي للبلدان العربية المقترضة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) (مليون دولار أمريكي)	٢٣٨
٦ ـ ٣	خدمة الدين العام الخارجي للبلدان العربية المقترضة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) (مليون دولار أمريكي)	٢٣٩
٦ ـ ٤	العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية (١٩٨٥ ـ ١٩٩١)	٢٤٠
٦ ـ ٥	النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٥ ـ ١٩٩١)	٢٤١
٦ ـ ٦	نسبة الانفاق على الخدمات الاجتماعية إلى اجمالي النفقات العامة	٢٤٢
٦ ـ ٧	نسبة الانفاق على الأمن والدفاع إلى اجمالي النفقات الجارية	٢٤٣
٨ ـ ١	سكان الوطن العربي مقارناً (مع تقريب الأرقام)	٣٣٨

٨ ـ ٢ التطور في معدلات الأمية في الوطن العربي (١٥ سنة فأكثر) ٣٣٩
٨ ـ ٣ المعالم الراهنة للقوى العاملة في الوطن العربي ٣٤٢
١١ ـ ١ معالجة البعد البشري في منهجي التنمية: الاقتصادي والبشري ٤١٧
١١ ـ ٢ نسب المشاركة والناتج، ١٩٩٠ .... ٤٢٦
١١ ـ ٣ دليل التنمية البشرية لسنة ١٩٩٠ وتحليله إلى عناصره الأولية ٤٣٢

المشاركون

إبراهيم الغرب العفيفي، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية (مصر)

د. **أحمد حسن إبراهيم**، معهد التخطيط القومي (مصر)

د. **أحمد نجاتي محمد**، وزارة الصحة المصرية (مصر)

د. **اسماعيل صبري عبد الله**، رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (مصر)

د. **الهام كلّاب**، جمعية تنظيم الأسرة - الجامعة اللبنانية (لبنان)

أماني أبو زيد، الصندوق الاجتماعي للتنمية (مصر)

د. **انطوان حداد**، الجامعة اللبنانية (لبنان)

د. **أنعام يوسف**، منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي - منطقة الشرق الأوسط (مصر)

د. **باسل البستاني**، اقتصادي من العراق

د. **جلال أحمد أمين**، الجامعة الأمريكية - القاهرة - (مصر)

د. **جودة عبد الخالق**، أستاذ الاقتصاد - جامعة القاهرة (مصر)

د. **جورج القصيفي**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (الأردن)

د. **حامد عمار**، كلية التربية - جامعة عين شمس (مصر)

حسن عيسى، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (السعودية)

حسين بن ناصر، المندوبية الدائمة للجزائر (مصر)

د. **حسين الجمال**، أمين عام الصندوق الاجتماعي للتنمية - رئاسة مجلس الوزراء (مصر)

حسين السحرتي، مكتب المندوب الدائم لمصر لدى جامعة الدول العربية (مصر)

د. **حمد سليمان المشوخي**، كلية الاقتصاد - جامعة الاسكندرية (مصر)

د. **خالد أحمد خالد**، نائب رئيس الإدارة العامة لشؤون فلسطين في الجامعة العربية. ورئيس بعثة جامعة الدول العربية في واشنطن

خالد الشريف، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (مصر)

د. **خليل حسن خليل**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مصر)

د. **خولة مطر**، المجلس العربي للطفولة والتنمية (مصر)

د. **دارم البصام**، عالم إجتماع عراقي

د. **دولت عبد الرحيم إبراهيم**، كلية الآداب ـ جامعة بنها (مصر)

رباب الطيب إدريس، مؤسسة التنمية المهنية (عُمان)

رضوان النجار، المندوبية الدائمة للمغرب (مصر)

د. **رمزي زكي**، مستشار اقتصادي في المعهد العربي للتخطيط (الكويت)

د. **رياض طبارة**، الجامعة الأمريكية ـ بيروت (لبنان)

د. **ستاين كوهنل**، جامعة برجن (النرويج)

سعود بن أحمد البرواني، المندوبية الدائمة لعُمان (مصر)

د. **سلوى سليمان**، كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة (مصر)

سهير قنصوه حبيب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مصر)

د. **سهير لطفي**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية (مصر)

السيد يسين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)

صباح بقجه جي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ـ الأمين التنفيذي للإسكوا

طارق البشري، نائب رئيس مجلس الدولة (مصر)

د. **طه عبد العليم طه**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)

د. **عبد الباسط عبد المعطي**، رئيس قسم الاجتماع في جامعة قطر (قطر)

د. **عبد العزيز الجلال**، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربي (السعودية)

عبد العزيز محمد جبر آل ثاني، المندوبية الدائمة لقطر (قطر)

عبد المجيد مكاوي حمدان، مهندس استشاري (مصر)

عبد الهادي محمد الشافعي، الوفد الدائم للسعودية لدى جامعة الدول العربية (مصر)

د. **عثمان محمد عثمان**، مدير مركز التخطيط العام في معهد التخطيط القومي (مصر)

عدنان الشعبوني، المعهد التكنولوجي للفنون الهندسية المعمارية والتعمير ـ تونس (الأردن)

عز الدين حامد، المندوب الدائم للسودان لدى جامعة الدول العربية (مصر)

عصام فوزي، منتدى العالم الثالث (مصر)

عفاف أبو حسبو، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (لبنان)

د. **علاء الدين مرسي**، صندوق الأمم المتحدة للسكان (مصر)

د. **علي أومليل**، منتدى الفكر العربي (الأردن)

د. **علي نصار**، معهد التخطيط القومي (مصر)

عماد نجيب فاخوري، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيويورك)

فاروق صوفي معوض، وزارة الشؤون الاجتماعية (مصر)

د. **فريدة العلافي**، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة (السعودية)

فهمي هويدي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)

كوثر أبو غزالة، المجلس العربي للطفولة والتنمية (مصر)

د. **ليلى الهجين كامل**، الصندوق العربي

للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت)

د. **محمد أبو مندور**، مدير مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ـ جامعة الاسكندرية (مصر)

د. **محمد اسماعيل يوسف**، الخبراء العرب في الهندسة والإدارة (مصر)

محمد الأمين فارس، منظمة العمل العربية (مصر)

محمد حسن أمين، المنظمة العربية لحقوق الإنسان (مصر)

محمد خلادي، المركز الوطني للتخطيط (الجزائر)

محمد سعيد البنى، نائب المندوب السوري الدائم لدى جامعة الدول العربية (مصر)

محمد سمير مصطفى، معهد التخطيط القومي (مصر)

د. **محمد عابد الجابري**، كلية الآداب ـ الرباط (المغرب)

محمد عدنان وديع، المعهد العربي للتخطيط (الكويت)

محمد فاضل ولد الداه، المندوب الدائم لموريتانيا لدى جامعة الدول العربية (مصر)

د. **محمد كمال سليمان**، جامعة المنيا (مصر)

د. **محمد محمود الإمام**، وزير التخطيط الأسبق (مصر)

محمد مختار ولد محمد أحمد، المندوبية الدائمة لموريتانيا (مصر)

د. **محمد مكداشي**، رئيس مجلس الإدارة بالانابة ـ الخبراء العرب في الهندسة والإدارة (مصر)

د. **محمد نعمان جلال**، المندوب الدائم لمصر لدى جامعة الدول العربية (مصر)

د. **محي الدين صابر**، وزير التعليم الأسبق (السودان)

مهدي مصطفى الهادي، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مصر)

نادية التكريتي، وزارة التخطيط الأردنية (الأردن)

نادية حجاب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيويورك)

ناصر أحمد سلم، المجلس القومي للطفولة والأمومة (مصر)

د. **نبيلة حمزة**، وزارة التخطيط (تونس)

د. **نجلاء الأهواني**، كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة (مصر)

د. **نجوى القصيفي**، برنامج الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (فريق المساندة الفنية) (الأردن)

د. **نجيب عيسى**، الجامعة اللبنانية (لبنان)

هالة عرفان شافعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مصر)

د. **هبة حندوسة**، منتدى البحوث الاقتصادية (مصر)

د. **يحيى الجمل**، قانوني (مصر)

تقديم

نظمت جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الندوة حول «التنمية البشرية في الوطن العربي» في ظل اهتمام متزايد من المنظمات والهيئات الدولية بالبعد البشري للتنمية. وقد انعقدت الندوة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة ٦ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، وشارك فيها خبراء ومسؤولون من هيئات دولية وإقليمية ووطنية وخاصة، وكذلك من هيئات أكاديمية وبحثية عديدة.

وكان لمركز دراسات الوحدة العربية مساهمات رائدة في هذا الموضوع سواء من خلال مقالات مجلته **المستقبل العربي** أو من خلال ندوتين فكريتين عقدهما حول الموضوع ونشر وقائعهما هما: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي** (القاهرة ٢٤ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤)؛ و**التنمية المستقلة في الوطن العربي** (عمّان ٢٦ ـ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٦)، إضافة إلى نشره الطبعة العربية لـ **تقرير التنمية البشرية** للأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد رأى المركز أن ينشر بحوث هذه الندوة ومناقشاتها تعميماً للفائدة وإسهاماً منه في المساعدة على دفع مقاربة التنمية البشرية إلى مراحل أكثر تقدماً.

وقد اتسمت بحوث الندوة بتركيز اهتمامها على دراسة قضايا لم تكن مطروقة بعد، ومحاولة الإجابة عن المسائل المطروحة. ودارت المساهمات فيها في إطار: إغناء مفهوم التنمية البشرية بروافد من الفكر والتجربة التاريخية العربية الإسلامية، وتقويم مضامين الاستراتيجيات والسياسات العربية التي تناولت حتى الآن مفردات التنمية البشرية، والتركيز على جوانب من التنمية البشرية تأخذ أهمية خاصة في الأوضاع العربية.

وتناولت بحوث الندوة ومناقشاتها ثلاثة محاور: الأول «في المفهوم والمضمون والقياس» والذي قُدمت فيه ثلاثة أبحاث؛ والثاني عن «بعض التجارب الدولية» حيث

قدم فيه بحثان؛ والثالث عن «بعض القضايا الرئيسية في الوطن العربي» التي تتعلق بالتنمية البشرية حيث قدمت فيه ستة أبحاث. هذا إضافة إلى تقرير ختامي عن الندوة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الآراء في وقائع الندوة تمثل آراء الكتّاب ولا تمثل بالضرورة آراء الهيئات المنظمة للندوة.

مركز دراسات الوحدة العربية

مقدمة

تزايد في السنوات الأخيرة اهتمام عدد من المنظمات والهيئات الدولية بالبعد أو الجانب البشري للتنمية[1]، وقد لاحظت الأدبيات الصادرة حول الموضوع أن السياسات التي اعتُمدت في البلدان النامية خلال عقود التنمية المتتالية لم تولِ العنصر البشري ما يستحق من اهتمام، وحصرت جهودها في الجانب المادي للتنمية (موارد طبيعية، رأس مال مالي وعيني). وعندما تناولت السياسات المذكورة العنصر البشري فإنها تناولته كعنصر من عناصر الإنتاج وحسب، أي مجرد أداة لزيادة الإنتاج. وحتى هذا الجانب من الاهتمام بالعنصر البشري أخذ يتقلص مع توالي عقود التنمية وخصوصاً في عقد الثمانينيات.

وتنطلق الأدبيات المذكورة من هذه الملاحظات لتركز على الأبعاد الخطيرة لإهمال البعد البشري، وترى في هذا الإهمال أساساً لفشل السياسات التنموية وتدعو بالتالي، كي

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر: إعلان اسطنبول عام ١٩٨٥ حول «التنمية: البعد البشري»، وإعلان سالزبورغ عام ١٩٨٦ حول «التكيف والنمو مع التنمية البشرية»، وإعلان بودابست عام ١٩٨٧ حول «التنمية في عالم متغير»، وإعلان عمّان عام ١٩٨٨ حول «التنمية البشرية: الأهداف والاستراتيجيات للعام ٢٠٠٠»، وخطة جاكارتا حول «العمل في مجال تنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك»، ورؤى ومقررات لجنة تخطيط التنمية التابعة لشعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمم المتحدة حول «تنمية الموارد البشرية: البعد المهمل في استراتيجية التنمية»، والتقارير السنوية الأربعة الصادرة حتى الآن عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠** (نيويورك: جامعة اكسفورد؛ القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، ١٩٩٠)؛ **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١** (نيويورك: جامعة اكسفورد؛ القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٩١)؛ **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٢)، و**تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٣).

تستقيم هذه السياسات، إلى وضع العنصر البشري في بؤرة اهتماماتها باعتباره ليس فقط وسيلة أو صانعاً للتنمية، بل وغاية التنمية ومحورها.

ونلاحظ أنه استُعملت مصطلحات متعددة لتلك التنمية التي يجب أن تعتبر البشر محور اهتمامها: «تنمية رأس المال البشري» و«تنمية العنصر البشري» و«تنمية الموارد البشرية» و«التنمية البشرية». ولقد دارت نقاشات واسعة حول استعمال هذه المصطلحات عكست إلى حد بعيد خلافات واضحة حول المضامين التي تعطيها مختلف الأطراف للتنمية المقصودة، إلى أن انتهت إلى غلبة واضحة لصالح استعمال مصطلح التنمية البشرية. وفي ما يتعدى المصطلحات، نلاحظ أنه بُذلت في السنوات الأخيرة جهود كبيرة في سبيل تطوير مقولة التنمية البشرية، وذلك على محاور أربعة:

- محور تحديد مفهوم التنمية البشرية.
- محور إيجاد أدوات لقياس المنجزات في مجال التنمية البشرية: المؤشرات.
- محور قياس منجزات مختلف بلدان العالم في مجال التنمية البشرية.
- محور تصور الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تعزيز مفردات التنمية البشرية ودفعها قدماً إلى الأمام.

وعلى الرغم من الجهود الكثيفة التي بذلت في مقاربة موضوع التنمية البشرية، فإن هذه المقاربة لا تزال بمختلف محاورها تطرح مسائل للنقاش، على الأخص من الناحية المنهجية؛ فمن ناحية المفهوم، لا نزال نرى تباينات واضحة في مسألة تحديد أبعاد التنمية البشرية والعناصر المكونة إياها. فهذه الأخيرة تتراوح من عدد محدود من أبعاد الحياة البشرية الصحية والعلمية والمعيشية، إلى جميع الأبعاد المادية والمعنوية لهذه الحياة تقريباً: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والسياسية... إلخ. كما نلاحظ أن المفهوم لا يزال يلتصق، عند تحديد مكوناته، بمعايير لها خلفيات ثقافية وحضارية تقتصر على تجارب معينة من تجارب البشر العديدة.

كذلك بقيت مشاكل عديدة تعترض مسألة تحديد العلاقات المتبادلة بين مختلف مفردات المفهوم، ومن أهم المسائل التي لا تزال مطروحة للنقاش في هذا الإطار مسألة العلاقة بين مفردات التنمية البشرية ومفردات الجوانب الأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: أيهما يحدد الآخر، وهل يمكن مواجهة جانب من دون الآخر، واستطراداً ما هي الفائدة التي تُجنى من تجزئة مفهوم التنمية الشاملة إلى تنميات اقتصادية واجتماعية وبشرية وغير ذلك؟ وفي ما يتعلق بأدوات القياس، فالمسائل التي لا تزال مطروحة للنقاش هي:

- عدم توفر البيانات الإحصائية اللازمة في البلدان النامية.
- الصعوبة بل الاستحالة التي تكتنف عملية تكميم بعض الحاجات البشرية غير المادية.

ـ شرعية فرض سقف محدد لتطور مفردات التنمية البشرية عند المستوى الذي وصلت إليه هذه المفردات في بعض البلدان.

ـ الصعوبات التي تكتنف محاولة وضع مؤشر أو دليل مركب للتنمية البشرية.

ـ أما المسألة الأهم، فهي أولاً انتقاء بعض المتغيرات المرتبط بعضها ببعض أصلاً (ارتفاع توقع الحياة عند الولادة يرتبط بالمستوى التعليمي كما يرتبط بارتفاع نصيب الفرد من الدخل)، واستبعاد بعض المتغيرات التي تعكس تردّي الأوضاع الاجتماعية في الدول المصنّعة بشكل خاص (معدلات الانتحار، حوادث السير، التفكك الأسري، إدمان المخدرات. . . الخ). وهناك أيضاً مسألة الاختزال الذي تقوم به المؤشرات لمفردات التنمية البشرية إلى مجرد الكم، وتغييبها الكيف. فمؤشرات التعليم، مثلاً، هي في عدد سنوات الدراسة وحصة التعليم من الإنفاق العام، وليست في محتوى التعليم والبرامج.

أما بخصوص التنمية البشرية على مستوى السياسات والاستراتيجيات، فعلى الرغم من أن الأدبيات المذكورة قد قطعت شوطاً بعيداً في مقاربتها الأبعاد الفعلية، التي تقتضي أن تتناولها السياسات والاستراتيجيات الجدية في مجال التنمية البشرية، من أنماط الإنتاج والتوزيع وإعادة التوزيع وهياكل الإنفاق والاستهلاك في الداخل، إلى مختلف جوانب العلاقات الاقتصادية الخارجية، فإنها تبقى في تناولها كلاً من هذه المفردات على قدر كبير من العمومية. وإذا كان من المنطقي أن تبقى كذلك وألا تتجاوز بالتفصيل المستوى الذي يمكن تعميمه على مجموعات كبيرة من البلدان، نظراً إلى أنها تتناول مسألة التنمية البشرية على المستوى العالمي، فيجب بالمقابل الوقوف عند مسألتين: المسألة الأولى هي انتقائيتها في اختيار الأمثلة الإيجابية والسلبية، في مجال ترويجها أنماطاً معينة من السياسات والاستراتيجيات بخصوص مفردات التنمية. والمسألة الثانية هي الإرباك الواضح الذي تعانيه تبريرات الدعوة التي تطلقها لضرورة الموازنة بين مقتضيات التنمية البشرية من جهة، ومقتضيات السوق الحرة من جهة ثانية.

وإذا طرحنا بعد ذلك مسألة التنمية البشرية في الأدبيات العربية، نجد أن مجال الاجتهاد ما زال متسعاً سواء بالنسبة إلى تحديد المفهوم أو إلى بلورة مضمونه أو رسم السياسات العملية الصحيحة الكفيلة ببلوغ تنمية بشرية متكاملة. وتجدر في هذا المجال الإشارة إلى المساهمة الرائدة لمركز دراسات الوحدة العربية، سواء من خلال مقالات **المستقبل العربي** أو من خلال الندوتين الفكريتين حول «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي» و«التنمية المستقلة في الوطن العربي». كذلك تجدر الإشارة إلى كتاب **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة** الذي أعدته الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى ثلاث ندوات تناولت قضايا التنمية البشرية العربية، الأولى عقدت في الكويت عام ١٩٨٧ بعنوان «تنمية الموارد البشرية»، والثانية عقدت في بيروت عام ١٩٩٢ بعنوان «التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل»، والثالثة عقدت في عمّان عام ١٩٩٣ تحت عنوان «التنمية البشرية في الوطن العربي».

وهكذا يبدو مما تقدم أن المجال ما يزال يتسع لمزيد من البحث في موضوع التنمية البشرية بشقّيه: الشق العام، مفهوماً وقياساً وسياسات واستراتيجيات، والخاص، الذي ينطبق على الوضع العربي.

وكان بالتالي من الأهمية بمكان أن تنعقد ندوة جديدة حول الموضوع، تنطلق بحوثها ونقاشاتها من حيث وصل إليه الإنتاج الفكري في هذا الخصوص بحيث تتحاشى التكرار، وتركز اهتمامها على دراسة القضايا التي لم تكن متطرّق إليها بعد، محاولة الإجابة عن المسائل المطروحة.

في الشق **العام**، أمكن الندوة أن تساهم كثيراً في دفع مقاربة التنمية البشرية إلى مرحلة أكثر تقدماً تخلص فيها المفهوم وأدواته القياسية من كثير من الإرباكات المنهجية والنظرية التي كانت تعتريه، وتخلصت فيها الاستراتيجيات والسياسات من عمومياتها، إذ ركزت البحوث في هذا المجال على سلخ مفهوم التنمية البشرية من بعض أبعاده المعيارية الايديولوجية الخاصة بأنساق معينة من التطور الاقتصادي الاجتماعي، وإدراج هذا المفهوم بشكل واضح في سياق مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة.

وفي الشق **الخاص** بالوطن العربي أتت الندوة بمساهمات أساسية لصياغة استراتيجيات وسياسات في مجال التنمية البشرية، تندرج بشكل صحيح في إطار استراتيجيات وسياسات جديدة في مجال التنمية الشاملة المتكاملة، أكثر ارتباطاً بإمكانات الوطن العربي وحاجاته، وقد تم ذلك بقيام المساهمات في هذا الإطار بـ:

- إغناء مفهوم التنمية البشرية نفسه بروافد من الفكر والتجربة التاريخية العربية الإسلامية.

- تقويم دقيق لمضامين الاستراتيجيات والسياسات العربية التي تناولت حتى الآن مفردات التنمية البشرية، والدراسة المركزة لبعض جوانب التنمية البشرية التي تأخذ أهمية خاصة في الأوضاع العربية.

أخيراً، نرى أن مقاربة الندوة للتنمية البشرية بشقيها العام والخاص، تعززت قيمتها العلمية كثيراً بقيامها بقراءة بعض التجارب التاريخية المعاصرة لاستخلاص الدروس المفيدة، بشقيها السلبي والإيجابي، في بلورة المفهوم وصياغة الاستراتيجيات والسياسات الرشيدة.

وعليه، رؤي أن تتوزع أبحاث هذه الندوة حول التنمية البشرية في منطقتنا على المحاور الثلاثة التالية، على أن يتعرض كل بحث للمشكلة المطروحة بشكل مفصل أولاً، ويتطرق بعد ذلك لارتباطات المشكلة المطروحة بمسألة التنمية البشرية، ليخلص في النهاية إلى اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تعزيز التنمية البشرية:

المحور الأول: التنمية البشرية: في المفهوم والمضمون والقياس

المحور الثاني: التنمية البشرية: بعض التجارب الدولية

المحور الثالث: التنمية البشرية: بعض القضايا الرئيسية في الوطن العربي

المحور الأول

التنمية البشرية: في المفهوم والمضمون والقياس

هدفَ هذا المحور إلى تناول المسائل الرئيسية التي لا تزال تطرحها مقولة التنمية البشرية بما يساعد أكثر على تطوير المفهوم وتحديده، ويجعل في الوقت نفسه طرق الرصد والقياس تأخذ بأبعاده كافة وتتناول الناحيتين الكمية والنوعية معاً؛ وعليه، فقد شمل هذا المحور المساهمات الثلاث التالية:

١ ـ **المساهمة الأولى**: «الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية»

جرى فيها تركيز على نقطتين: **الأولى** هي كيفية تناول الفكر العربي والإسلامي بعض مفردات التنمية البشرية بمفاهيمها السائدة الآن، **والثانية** هي كيف يمكن بعض مفردات الفكر العربي الإسلامي حول الإنسان والبشر في البعدين المادي والروحي أن يغني مفهوم التنمية البشرية.

٢ ـ **المساهمة الثانية** : «التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون»

جرت فيها محاولة تقييم أهم ما أُنتج حتى الآن فكرياً حول مفهوم التنمية البشرية مع التركيز على مسألتين: المسألة **الأولى** هي تحديد العلاقة بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية الشاملة بشكل واضح، ومحاولة إدراج الاول في الثاني بشكل صحيح. والمسألة **الثانية** هي كيفية إدراج الأبعاد التي لا تزال منسية تقريباً (الهوية الحضارية، الثقافة، والقيم المحلية) في مفهوم التنمية البشرية.

٣ ـ **المساهمة الثالثة**: «قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية»

جرى فيها محاولة تقييم الجهود التي بذلت حتى الآن، خصوصاً من خلال تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في وضع وتصور مؤشرات بسيطة ومركبة للتنمية البشرية، مع التركيز على كيفية تحاشي الاختزال الذي تقوم به هذه المؤشرات لواقع التنمية البشرية إلى مجرد كم، أو الإحالة إلى معايير لا تخلو من التحيز إلى نماذج حضارية أو ايديولوجية جاهزة.

المحور الثاني

التنمية البشرية: بعض التجارب الدولية

ركّز هذا المحور على كيفية تعامل بعض التجارب الدولية مع مسائل التنمية البشرية،

واضعاً هذه التجارب في سياق التطور العام للمجتمعات المذكورة على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية. واشتمل هذا المحور على دراستين تطرقت كل منهما إلى المسائل التالية:

ـ المناخات الفكرية والثقافية والجوانب الايديولوجية التي انطلقت منها التجربة، وكيف حددت هذه المناخات العلاقات المتبادلة بين الاقتصادي والاجتماعي والبشري.

ـ أشكال مشاركة البشر في صنع القرارات المتعلقة بتنظيم جوانب حياتهم وأشكال مشاركتهم في تنفيذ هذه القرارات.

ـ أولويات انتشار العلوم والتقنيات والقيم الجديدة في المجتمع، ومدى تواصلها أو انقطاعها عن التراث.

ـ المراحل النوعية التي مرت بها أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وانعكاساتها على عملية إشباع الحاجات المادية والمعنوية الأساسية للناس.

ـ أشكال ومضامين العلاقة مع الخارج بشكل عام، وعلى الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية بشكل خاص.

ـ تطور وضع المرأة وأشكال مشاركتها في مسيرة التنمية.

وهاتان الدراستان هما:

٤ ـ المساهمة الرابعة: «التنمية البشرية في الأنظمة الاسكندينافية»

من المعروف أن الأنظمة الاسكندينافية قد أولت التنمية البشرية عناية خاصة، مما أبعدها عن تجارب الأنظمة الرأسمالية ومما قد يجعلها نموذجاً يحتذى، خصوصاً بعد فشل التجربة الاشتراكية. لذلك طرحت هذه الدراسة بإسهاب التجربة الاسكندينافية على ضوء المسائل المحورية المشار إليها أعلاه، وناقشت أيضاً مسألة طرح هذه التجربة كنموذج يمكن الاسترشاد به على المستوى الدولي.

٥ ـ المساهمة الخامسة: «التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنّعة حديثاً»: حالة كوريا الجنوبية

تقدم تقارير التنمية البشرية عدداً من البلدان التي قطعت مؤخراً شوطاً بعيداً على طريق التصنيع، كمثل لبلدان العالم النامي التي عرفت كيف توائم أو تزاوج بين الجانب الاقتصادي للتنمية وجانبها البشري، وكيف كان تركيز هذه البلدان على بعض مفردات التنمية البشرية (العلم والتقانة (التكنولوجيا). . .) دافعاً إلى النمو الاقتصادي (جمهورية كوريا مثلاً). وهدفت هذه المساهمة إلى أن تبيّن في تناولها المسائل المحورية السابقة الذكر، مدى صحة هذه المقولة، وناقشت بشكل خاص، ما إذا كانت هذه البلدان تقدم فعلاً نموذجاً جديداً خاصاً للتنمية، أو أنها تنحو في تطورها منحى لا يختلف، في حال اكتماله، عن المنحى الصناعي القديم بإحدى صيغتيه الغربية أو اليابانية.

المحور الثالث

التنمية البشرية: بعض القضايا الرئيسية في الوطن العربي

تضمن هذا المحور مساهمات تناولت بالدرس المحددات الرئيسية لأوضاع التنمية البشرية في الوطن العربي، من أنظمة وبنى وسياسات وأطر مؤسسية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، بهدف رصد أبعادها السلبية والإيجابية على أوضاع التنمية البشرية، والمساعدة بالتالي على دفع مسيرة هذه التنمية ومسيرة التنمية المتكاملة الشاملة بشكل عام قدماً إلى الأمام.

كذلك تناول هذا المحور بعض المساهمات المحددة التي تولي تقرير مستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي أهمية خاصة؛ فإذا واجهنا هذا المستقبل من زاوية الإنسان كهدف للتنمية، تأتي في مقدمة هذه المسائل مسألة هدر الموارد، ثم مسألة انعكاسات سياسات التكييف والاصلاح الهيكلي بما فيها سياسات الخصخصة، التي يأخذ بها بعض الأقطار العربية، على مفردات التنمية البشرية في هذه الأقطار. وإذا واجهنا هذا المستقبل من زاوية الإنسان كصانع للتنمية، نلاحظ أن هنالك مسألة هامة تطرح نفسها بحدة وهي مسألة التريبع المتزايد للاقتصاد العربي. ومن الزاويتين معاً هنالك مسألة التعاون الإقليمي التي هي من الحيوية بمكان في الإطار العربي.

٦ ـ **المساهمة السادسة**: «أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية»

تناولت هذه الورقة أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في الوطن العربي من حيث علاقتها بالمسائل الرئيسية للتنمية البشرية، وبشكل خاص مدى ما تحققه هذه الأنماط من توازن بين الاعتبارات الاقتصادية للتنمية (معدل نمو الناتج، التوازن بين قطاعات الإنتاج. . . الخ) والاعتبارات الاجتماعية التي يأتي في مقدمتها الإشباع الكمي والنوعي للحاجات الأساسية للبشر.

وبالإضافة إلى ذلك ركزت هذه الدراسة على المسائل التالية:

أ ـ مدى ما تحققه أنماط الإنتاج السائدة من تأمين لحاجات المواطنين الأساسية المادية: أمن غذائي، أمن صحي. . . الخ.

ب ـ أنماط توزيع وإعادة توزيع الدخل وانعكاساتها على مفردات التنمية البشرية، وبشكل خاص على مشكلة الفقر، بما يساعد على فهم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل من خلالها هذه الأنماط، ويساعد بالتالي على إدخال التعديلات اللازمة.

ج ـ انعكاسات أنماط الاستهلاك الرائجة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من الناحيتين الكمية والنوعية.

د ـ تعيين الأسباب التي تحول دون اعتماد أنماط إنتاجية واستهلاكية تتناسب أكثر مع إمكانات الوطن العربي وظروفه الطبيعية وخصوصياته الثقافية والامكانات المتاحة لتجاوز هذه الأسباب.

هذا ونظراً إلى كون بلدان عربية متزايدة تنتهج حالياً سياسات التكييف والاصلاح الهيكلي، كان من الأهمية بمكان أن تتطرق هذه المساهمة إلى محاولة رصد أبعاد هذه السياسات الحالية والمتوقعة على مفردات التنمية البشرية، خصوصاً لناحية إشباع الحاجات الأساسية للبشر ومصير الفئات الأكثر فقراً في المجتمعات العربية.

٧ ـ **المساهمة السابعة**: «التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية (التكنولوجية) في الوطن العربي»

٨ ـ **المساهمة الثامنة**: «بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي»

تناولت هاتان الورقتان أنظمة التعليم والأنماط التقانية السائدة في الوطن العربي من حيث مضامينها ووظائفها، وعلاقة هذه الوظائف والمضامين بالظروف المحلية واحتياجات أسواق العمل والحاجات الفعلية للأقطار العربية، وبشكل خاص من حيث مساهمتها في تنمية القدرات الذاتية للبشر في هذه الأقطار، مما اقتضى الوقوف أمام بعض المسائل المحددة المهمة، منها:

أ ـ وظيفة التعليم العام الرئيسية في الوطن العربي، هل هي وظيفة اقتصادية أم وظيفة اجتماعية؟ كيف ترتبط هذه الوظيفة بظاهرة توسع التعليم العام من ناحية، ومن ناحية ثانية بمضمون هذا التعليم من حيث المفاهيم والقيم التي يرسخها ويعممها؟ ثم ارتباط كل ذلك بمقتضيات التنمية المعتمدة على الذات، التي تقتضي بدورها تنمية القدرة على الخلق والإبداع والمبادرة عند البشر.

ب ـ علاقة العلم بالتقانة كما هي قائمة الآن في الوطن العربي، وكيف نفسر في ضوئها بطالة المتعلمين وهجرة الأدمغة من ناحية، والعجز عن إنتاج تقانة محلية والاستقدام المستمر للخبراء الأجانب من ناحية ثانية؟ هل الخلل يأتي من ناحية أنظمة التعليم، أم من ناحية الأنماط التقانية المستخدمة، أم من الناحيتين، وكيف؟

٩ ـ **المساهمة التاسعة**: «التنمية البشرية والأطر المؤسسية الحكومية والأهلية وتحفيز المشاركة الشعبية: في الدولة والتنمية»

تناولت هذه المساهمة تقييم الأطر المؤسسية الحكومية العامة القائمة في الوطن العربي: دساتير ومؤسسات دستورية بشكل عام، وأحزاب، وأنظمة حكم محلي... الخ، من حيث كونها أطراً تكفل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية البشر وتؤمن مشاركتهم الفعلية في صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بمصائرهم.

كذلك تناولت هذه المساهمة تقييم الأطر المؤسسية الأهلية من تقليدية (أشكال التعاون والمشاركة التقليدية على مستوى القرية أو الحي) وحديثة (تعاونيات، نقابات، منظمات أهلية غير حكومية)، من حيث كونها أطراً مناسبة وفاعلة في تعزيز مقولات التنمية البشرية في المشاركة الفعالة والاعتماد على النفس... الخ، والبحث في الوسائل الكفيلة بدفع هذه الأطر وغيرها بالاتجاه المطلوب.

١٠ ـ المساهمة العاشرة: «التنمية البشرية وهدر الموارد والتربيع المتزايد للاقتصاد العربي»

على الرغم من أنه يمكن اعتبار ظاهرة هدر الموارد من الظواهر العامة في العالم النامي، إلا أنها تأخذ حجماً أكبر في الوطن العربي؛ لذلك بدا من الأهمية بمكان أن تتناول هذه المساهمة الظاهرة المذكورة بمكوناتها (الإنفاق على التسلح غير المجدي، هروب الرساميل، البذخ في الاستهلاك، الفساد والرشوة... الخ) وحجمها والآفاق التي يفتحها لجم هذه الظاهرة أمام تعزيز مفردات التنمية البشرية.

كذلك من الملاحظ أن أنماط التنمية المتبعة في الوطن العربي تعمل على «تربيع» متزايد للاقتصادات العربية، بما يعني تعزيز الاعتماد على مصادر الدخل المتكوّنة في معظمها من ريوع لا تتحقق من العمل المنتج للمستفيدين منها: عوائد النفط، السياحة، الترانزيت، الوساطة التجارية والمضاربات العقارية، فوائد الأسهم والسندات... الخ. ويزيد في المشكلة ما نلاحظه بشكل عام من تدنٍ للقيمة الاجتماعية للعمل المنتج، عند شرائح واسعة جداً من المجتمعات العربية، يتجسد بإعراض واضح عن الأعمال المنتِجة بشكل عام، التي تتطلب جهداً بدنياً بشكل خاص، يقابله سعي محموم للكسب السريع بشتى الطرق والأساليب الملتوية وغير المشروعة: مضاربات، سمسرات، عمولات، اختلاسات واحتيالات... الخ. لذلك كان من الأهمية بمكان أن تتناول هذه المساهمة الظواهر المذكورة بالدرس، لناحية انعكاساتها السلبية الخطرة على مفردات التنمية بشكل عام، والتنمية البشرية بشكل خاص، محاولة تصور السبل التي تؤدي إلى الحد منها وتعزيز قيمة العمل المنتج لدى الإنسان العربي.

١١ ـ المساهمة الحادية عشرة: «التنمية البشرية من المنظور القومي»

بحثت هذه المساهمة في الامكانات التي يمكن أن يوفرها التعاون بين الأقطار العربية لدفع مسألة التنمية البشرية في الوطن العربي خطوات متقدمة نحو الأمام، خصوصاً في ما يتعلق بجعل هذه التنمية قابلة للاستمرار. وجرى البحث في هذه الامكانات (مساعدات مختلفة، تبادل خبرات، مشاريع مشتركة... الخ) انطلاقاً من الروابط الثقافية والحضارية والمصالح المشتركة التي تجمع بين هذه الأقطار، ومن التكامل بين قدراتها ومواردها.

كلمات الافتتاح

(١) كلمة الجامعة العربية

مهدي مصطفى الهادي(*)

تتشرف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اليوم إذ تفتح أبوابها مرحبة ومعانقة هذا الحشد العظيم من بناتها وأبنائها، الذين تنادوا إلى حضنها في هذا الملتقى سعياً صادقاً منهم للمساهمة الفاعلة في إثراء العمل الفكري العربي الهادف إلى بناء هذه الأمة وتقدمها وبقائها وتحقيق أملها الذي طال حنينها إليه، ألا وهو وحدتها الشاملة لكل شعوبها على كامل ترابها من المحيط إلى الخليج.

اسمحوا لي أن أرحب بمعالي الدكتور صباح بقجه جي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لمشاركته إيانا في افتتاح أعمال ندوة «التنمية البشرية في الوطن العربي». فعلى الرغم من مشاغله العديدة آثر أن يكون معنا اليوم، إدراكاً منه أهمية الموضوع الذي تتناوله ندوتنا هذه وحيويته.

وإنه لمن دواعي سروري أن أتوجه بالتحية إلى أصحاب السعادة المندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية لمشاركتهم إيانا في أعمال الندوة التي نطمح في أن تساهم في خلق وعي تنموي جديد يفتح آفاقاً أرحب ومجالات أوسع أمام صحوة الأمة العربية وتقدمها الاجتماعي.

والشكر موصول، بالتقدير مشفوع وبالعرفان مقرون للمفكرين العرب المشاركين في هذه الندوة على الجهود الكبيرة التي بذلوها في إنجاز دراساتهم وأبحاثهم لخلق وعي بديل لتحقيق التنمية، وإبداع أفكار جديدة لمفهوم التنمية البشرية. فأوراق الندوة تمثل في مجملها صياغة مبدعة لكيفية إنجاز التنمية في أقطار الوطن العربي. إنني أمام هذا الجهد الفكري الخلاّق وهذا العمل المبدع العملاق أشعر بالامتنان لهؤلاء المفكرين على إبداعاتهم

(*) الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية.

التي أسهموا معنا فيها. لقد جعلوا لقاءنا هذا ممكناً بالعصارة الفكرية التي أتاحوها وأناروا الطريق أمام نجاحه الباهر بالوهج الفكري الذي أشاهده.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى العلماء والمفكرين والباحثين الذين يشاركون اليوم في ندوتنا، وإنني على يقين بأن مداخلاتهم ومناقشاتهم ستسهم في إثراء أعمال الندوة وإعطائها أبعاداً وزخماً أكبر، وذلك من خلال التوصيات والاقتراحات التي سيتقدمون بها لتنفيذ الإطار الفكري لهذه الندوة. فلقد ظلت هذه المؤسسة القومية بيتاً للعرب جميعاً، ومنبراً يجهرون منه بآرائهم السديدة ووعاء تتلاقح فيه أفكارهم النيرة التي تضع نصب أعينها تقدم هذه الأمة وانعتاقها من التبعية والتخلف.

يمثل موضوع هذه الندوة أهمية واسعة في عالمنا المعاصر. فالتنمية البشرية، كمفهوم ومضمون وممارسة، أصبحت الشغل الشاغل لمختلف المؤسسات الإقليمية والعالمية، وقد قيل في هذا المعنى قول كثير، بعضه شكّل إسهاماً جاداً في إغناء المفهوم، مثل الدراسات والاقتراحات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن النمو الاقتصادي مجرداً من أهدافه في تحقيق الرفاه للإنسان صانع هذا النمو، أمر غير مقبول. فإذا لم يكن هذا النماء موجهاً نحو الإنسان ذاته، فإن مصيره الفشل الذي يؤدي بدوره إلى التقهقر نحو وهدة التخلف والعجز. فالنمو الاقتصادي الذي لا يهدف إلى رقي الحياة للانسان لن يؤدي إلا إلى تعميم الفقر، وزيادة الفقراء بؤساً وزراية.

لقد طرحت مختلف المؤسسات الدولية، منذ نهاية الستينيات وحتى يومنا هذا، مختلف البرامج والصيغ لتخفيف الفقر والقضاء كلياً على الجوع وسوء التغذية والمرض والأمية. وعلى الرغم من الجدوى النظرية لبعض هذه البرامج، إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود منها، ويعود ذلك في تقديرنا إلى عامل أساسي وهو إغفال الواقع المحلي لمختلف البيئات التي تتطلع هذه البرامج إلى التصدي لمشكلاتها. وقد أصبحت هذه البرامج بمثابة وصفات جاهزة تصلح لعلاج الجميع، وهو أمر إن نجا من شبهة سوء القصد والنية، فإنه لن ينجو من تهمة قصر النظر.

إن إغفال المكوّنات التراثية والحضارية لأي شعب من الشعوب في تحقيق عملية التنمية هو قفز فوق الواقع وإهماله في الوقت نفسه، مما يعد محاولة قسرية لتحقيق أهداف قد تباين وتناقض الموروث الثقافي والشعبي لبلد من البلدان، الأمر الذي يجعل من إنجاز التنمية المزعومة والتقاليد الحضارية في حالة من التضاد التام، فلا تناقض بين التأثر الرشيد والأصالة ولا تناقض بين تحقيق التحولات الجذرية من خلال السمات القومية المميزة.

إن إخضاع، أو بالأحرى تساوق، عملية التنمية مع التقاليد الثقافية والموروث الحضاري لأي شعب من الشعوب، هو أمر حيوي لانطلاق عملية تنمية حقيقية تستطيع أن تكون قاعدة عملية للخروج من وهدة الفقر والتخلف، ولارتياد آفاق التقدم والرفاه الذي تتطلّع إليه شعوبنا، وهي قطعاً جديرة به.

إن التراث العربي الإسلامي يشكل حافزاً ومعيناً لا ينضب، لتأسيس صرح حضاري جديد يعطي الأمة العربية شخوصها العالمي في كل مجال وفي المنابر كافة، ويتيح لنا وللعالم، بما جُبلنا عليه من طبائع العدل والحق والخير، أن نكرس كوناً آخر أكثر تسامحاً وأوسع فهماً.

والحضارة العربية الإسلامية تنطوي على معايير كثر في تحفيز قيم العلم والعمل وإعمال العقل والسعي لإعمار الأرض والارتقاء بالحاجات الروحية والجسدية للإنسان. وكل هذه القيم تمثل مضموناً حقيقياً ثرًا لمفاهيم التنمية البشرية، ويقع على عاتقنا الاستفادة منها وترسيخ معانيها في مجتمعنا لتحقيق التنمية التي نصبو إليها جميعاً.

إن تحقيق التنمية بالمفاهيم المجردة أمر غير ممكن، وإن إغفال دور الناس والجماهير في إنجاز برنامج التنمية، كمشاركة في صنعها، كإغفال حقها في التمتع بثمار التنمية.

والحديث هنا يجتاز الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى ضرورة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتنفيذه، فعملية التنمية لا يمكن أن تتم بمعزل عن مشاركة صانعيها والقوى الأساسية المحركة إياها.

وفي هذا الإطار فإن لأقطار الوطن العربي تجربة ثرة وواسعة في العمل الشعبي والجماهيري، نقاباتٍ ومنظماتٍ، نساءً، وشباباً، وطلاباً، أسهمت بشكل واسع في النضال الوطني ضد الاستعمار، وحققت انتصارات واسعة في إرساء دعائم الاستقلال الوطني والسيادة.

وتقتضي ضرورات التنمية الآن إشراك هذه الفئات بما لها من كفاءة وقدرة في العمل من أجل النهوض بطاقات جماهيرها، وإفساح المجال أمامها لتوسيع قاعدتها الجماهيرية توسيعاً لدائرة المشاركة في التنمية وضمانة مستقبل أفضل.

إن المرحلة القادمة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٥) ستشهد العديد من النشاطات الدولية التي تتعلق بهذا الموضوع، من بينها مؤتمر السكان الدولي ومؤتمر المرأة الدولي والقمة الاجتماعية. وإننا نتوق إلى أن ترسم هذه الندوة رؤية عربية موحدة وصياغة تصورات تبلور الطموح العربي في إرساء مفاهيم جديدة للتنمية، يمكن تقديمها إلى هذه المؤتمرات وإقرار برامج عملٍ يراعى فيها البعد الثقافي والحضاري للشعوب العربية، والتي أُهمل التطرق إليها طويلاً في هذه المنتديات.

إننا في هذا الصدد نرحب بإدخال محور رابع حول تفصيل الجوانب الثقافية والحضارية في التنمية الاجتماعية إلى المحاور الثلاثة على جدول أعمال القمة الاجتماعية. ذلك أن تنمية الإنسان العربي تفوق إشباع حاجاته الأساسية إلى التمسك بتراثه ومعتقدات أمته وتمايزها الحضاري المتفاعل إنسانياً. وإذ نجتمع في مقر جامعة الدول العربية، فإننا نمثل المشروع العربي القومي الحضاري الساعي إلى الاستقلال والتحرر، الوحدة والديمقراطية، التنمية الذاتية والعدالة الاجتماعية، الأصالة والحضور القومي بين الأمم بالإبداع والإنتاج.

إن الإنسان العربي المدرك الأسس الفكرية لهذه الطفرة الحضارية، المشبع بالثقة والأمل، الواقف على قيم الثبات، بوعي لقيم الحركة، إن الإنسان العربي الذي يمزج بين الأصالة والمعاصرة بحيث لا ينفصم عن الماضي ولا ينعزل عن الحاضر ولا يقاطع المستقبل، هو الإنسان العربي الذي نسعى إليه، إنسان الحوار المتكافئ مع الآخرين، إنسان الأخذ الإيجابي عن الثقافات، وإنسان الرفض القاطع لمحاولات طمس الهوية وتشويه المعالم الثقافية للأمة العربية.

لقد أودعت شعوب الأمة العربية من خزائن فكرها، ومنحت من ثرى عطائها، وسكبت من غزير دمائها ما جعل مشروعها الحضاري تعبيراً صادقاً عن صبواتها، قادراً على التحدي، صامداً بثبات وثقة في مواجهة المشروع الاستعماري الصهيوني الهادف إلى لقاء المشروع الحضاري العربي.

لن يفوتني أن أنوّه بالدور البارز الذي قامت به كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدة البحوث والدراسات السكانية بالإدارة الاجتماعية من أجل نجاح أعمال هذه الندوة. وإنني لأحيّي هذا التعاون المثمر الخلاق، ونتطلع بحق إلى مزيد منه وارتقاء به.

وإنني مجدداً إذ أرحب بضيوفنا الكرام، أتمنى لأعمال الندوة كل النجاح الذي تستحقه، فالجهد الذي بذل لعقد هذه الندوة كفيل بأن تكون حصيلتها عملاً مبدعاً وخلاقاً من أجل مستقبل أفضل لشعوبنا كافة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٢) كلمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

صباح بقجه جي(*)

معالي الأستاذ مهدي مصطفى الهادي،

الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية،

أصحاب المعالي الكرام،

السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم في اجتماع فريق الخبراء بشأن «التنمية البشرية في الوطن العربي» والذي تعقده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ المقر الرئيس. وكما تعلمون، فإن هذا الاجتماع يتمحور حول ثلاثة مواضيع رئيسة هي: مراجعة المفهوم وطرق القياس، والاسترشاد ببعض التجارب الدولية، ومراجعة مسيرة التنمية البشرية العربية في الواقع الملموس لتفعيل إنجازاتها الإيجابية والحدّ من إخفاقاتها. تلكم هي المحاور الرئيسة للاجتماع الذي نأمل له كلَّ النجاح ولجهودكم كلَّ التوفيق.

حضرات السيدات والسادة،

تبدو المقولة بأن «البشر هم صانعو التنمية ويجب أن يكونوا هدفها» بديهيّةً من البديهيّات. وقد عُنيَ الفكر البشري بهذه المقولة منذ القدم، فلم يُعتبر النمو الاقتصادي قطّ هدفاً في حدِّ ذاته، بل وسيلة لتحسين حياة الإنسان والوصول بها إلى مراحل أرقى وأكثر تقدّماً. وكذلك قال أرسطو إنه «من الواضح أن الثروة لا تمثّل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه، فهي مجرد شيء مفيدٍ للوصول إلى شيء آخر». وها هو ابن خلدون يجعل الإنسان محور العملية التنموية إذ أشار إلى أن «الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخَّر له».

(*) وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ـ الأمين التنفيذي للإسكوا.

وعلى الرغم من قِدم الفكرة الداعية إلى جعل البشر هدف التنمية، وبديهية هذه المقولة، فإن مراجعة المسيرة التنموية خلال العقود الأربعة السابقة تبيّن أن البعد البشري لم يلق ما يستحق من اهتمام في معظم الأحيان، وأنه تمّ تعزيز الاهتمام بالنموّ الاقتصادي على حساب غيره من الاهتمامات، ومن هنا أُطلق على عقد الثمانينيات عقد التنمية الضائع.

وتأكيداً على البعد البشري في العملية التنموية الذي لم يلقَ الاهتمام اللازم من قبل، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ منتصف الثمانينيات في التركيز، من جديد، على ضرورة أن يكون الإنسان هو صُلب عملية التنمية، قلباً وقالباً. ومع صدور أول تقرير له عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠، أُعيدت صياغة مفهوم التنمية البشرية، وتم التأكيد على أن التنمية هي عملية صنع القدرات البشرية، وهي كذلك عملية الانتفاع بهذه القدرات أيضاً. وهكذا أُعيد التوازن إلى مفهوم عملية التنمية، فاعتُبر الإنسان هدفاً للتنمية لا مجرد وسيلة لها.

معالي الأستاذ مهدي مصطفى الهادي،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

إننا نثمّن عالياً هذا العمل الريادي، الذي حمل لواءه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونتطلع إلى تدعيمه وتطويره، ولا سيما في التركيز على أهمية الجوانب الثقافية والحضارية في التنمية البشرية، وعلى الآثار السلبية للتبعية للخارج، وعلى أهمية البعد المجتمعي في التنمية البشرية وعدم اقتصار الرؤية على البعد الفردي.

إننا نتطلع إلى تعاونٍ وثيق مع جامعة الدول العربية، وغيرها من المنظمات العربية المعنية، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع هذا الجمع الكريم من الخبراء الأفاضل الموجودين معنا اليوم، لتشكيل فريق عربي يدعم العمل الرائد الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس فقط على المستوى النظري، بل وأيضاً على مستوى ترجمة هذا المفهوم إلى واقع ملموس، مع ما يستتبع ذلك من ترشيد لاستخدام الموارد المتاحة وإعادة توجيهها بشكل يضع العنصر البشري في صُلب العملية التنموية.

كذلك فإننا ننظر إلى اجتماعنا هذا كخطوة إلى الأمام في طريقنا إلى التحضير لمؤتمر «القمة الاجتماعية» المزمَع عقده في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥. وكما تعلمون فقد حدّد مؤتمر القمة ثلاثة محاور رئيسة لعمله، هي: التشغيل المنتج وتخفيف الفقر وتحفيز الاندماج الاجتماعي. ولقد أعددنا العدة لإدخال محور رابع حول تفعيل الجوانب الثقافية والحضارية في التنمية الاجتماعية، وذلك خلال المؤتمر العربي التحضيري للقمة الدولية، الذي نأمل أن نعقده في نهاية العام المقبل.

السيدات والسادة،

إن الإسكوا لَتتطلع إلى أن يكون التعاون مع جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات العربية المعنية، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيلة هامة لإنجاح المؤتمر التحضيري للقمة الاجتماعية، بحيث تكون الورقة العربية الصوت العربي بأصالتها وبشكلها العلمي الواضح على مستوى التطورات المرتقبة.

معالي الأستاذ مهدي مصطفى الهادي،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

في ختام كلمتي أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة الدول العربية وإلى العاملين فيها، وخصوصاً العاملين في وحدة الدراسات والبحوث السكانية الذين ساهموا معنا في التحضير لعقد هذا الاجتماع. كذلك أتوجه بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ المقرّ الرئيس، لدعمه الفعّال انعقاد هذا الاجتماع، كما اني أعدكم بأننا سنبذل قصارى جهدنا لتنفيذ ما أمكن من توصياتكم النيّرة. ونتطلع إلى التعاون مع جامعة الدول العربية لتشكيل فريق عمل عربي يعمل على تدعيم العمل الرائد الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المضمار.

وفّقنا الله وسدَّد خطانا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٣) كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نادية حجاب(*)

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة، أيها السادة، أيتها السيدات،

يسعدني جداً أن أكون بينكم لأخاطبكم باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأبلغكم تحيات جيمس غوستاف سبيث، المدير الجديد للبرنامج الذي استلم منصبه في شهر تموز/ يوليو من هذا العام. ويسرني أيضاً أن أبلّغكم تحيات الدكتور علي أحمد عتيقة، مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية. ولكَم كان يود أن يكون بينكم اليوم للمساهمة في حلقتكم الدراسية الموقرة هذه، لكن التزاماته لم تسمح بذلك.

تُعتبر هذه الحلقة الدراسية فرصة سانحة للتمعن ملياً في مفهوم التنمية البشرية، ويسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يهنئ جامعة الدول العربية واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا لمبادرتهما بالدعوة إلى عقد هذه الحلقة الدراسية. ويسعدنا أن نشارك هاتين الهيئتين في رعي هذا الحدث.

إن جامعة الدول العربية هي المخاطب الطبيعي لوكالات الأمم المتحدة في المنطقة العربية. فهي التي بإمكانها أن تعزز نهج التنمية المستدامة وأن تُبقي على زخمها على مستوى الأقطار العربية.

ويود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يثني أيضاً على اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا لجميع ما تبذله من جهود لوضع جدول أعمال يثير الاهتمام. وستمكّن الأفكار التي تقدمت بها هذه اللجنة المشاركين من أن يتناولوا بإسهاب هذا المفهوم وكيفية تطبيقه. ويأمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أن يتواصل ويتعزز هذا

(*) المسؤولة عن التنمية البشرية في مكتب سياسات البرامج وتقييمها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التعاون المثمر بين هؤلاء الشركاء الثلاثة.

ولا حاجة إلى تعريف مفهوم التنمية البشرية إلى جمع من الباحثين والمفكرين مثل جمعكم. فقد كتب أكثر من واحد منكم عن هذا الموضوع وشارك بالفعل في المناقشة التي أفرزتها تقارير البرنامج عن التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠. ولا ريب في أن المفكرين العرب هم خير من يمكنهم القيام بتحليل هذا المفهوم وإقامة البيّنة على مدى انطباقه على منطقتنا والتعريف به على النحو المطلوب من خلال أعمالهم.

ولن أخوض في تفاصيل التنمية البشرية في المنطقة العربية. فقد أصدر مكتب البرنامج القائم على إعداد تقريره عن التنمية البشرية، ورقة تركز على المنطقة العربية، يمكن الحصول على نسخ منها في هذه القاعة.

ودعوني بالتالي أغتنم هذه الفرصة لأسوق ملاحظات سأقصرها على موضوعين من المواضيع التي ستنظر فيها الحلقة الدراسية، يتمثل **أولهما** في العلاقة القائمة بين نهج التنمية البشرية ونهج التنمية الشاملة والمتكاملة.

ودعوني أؤكد هنا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر أن توخّي التنمية البشرية معناه اعتماد نهج لتحقيق تنمية متكاملة وشاملة ومتعددة الاختصاصات. ذلك أن غاية هذا النهج هي معالجة جميع مجالات مساعي الإنسان سواء كانت ثقافية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

بيد أن هذه الحقيقة لا تعفينا من التساؤل «عما إن كان لإضافة صفة «البشرية» إلى كلمة التنمية أي أثر في ما تبذله البلدان من جهود للمضي بشعوبها قدماً إلى الأمام».

وتجدر الإشارة في معرض الإجابة عن هذا السؤال إلى أن فكرة إصدار تقرير عن التنمية البشرية يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشأت أول ما نشأت في المنطقة العربية أثناء المائدة المستديرة التي عقدت بالتعاون مع البرنامج بين الشمال والجنوب في عمّان، الأردن، في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨. وقد ناشد المشاركون في هذه الحلقة الدراسية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشرف على وضع تقرير عن الأحوال البشرية. وجاءت استجابة البرنامج لطلبهم ممثلة في تقرير التنمية البشرية، وهو تقرير من إعداد فريق يترأسه الدكتور محبوب الحق، المستشار الأول لمدير البرنامج. وهكذا، فقد أشرف البرنامج على إصدار هذا التقرير لتلبية حاجة ملموسة لم تكن قد استُوفيت بعد في بلدان الجنوب.

وتزايدت في حقيقة الأمر حدة هذه الحاجة الملموسة على امتداد سنوات الثمانينيات، وتردد ذكرها في الاجتماعات الحكومية الدولية وتصدرت عناوين البيانات الدولية. وقد دأب اختصاصيّو التنمية والعاملون في حقلها في تلك الأثناء على تذكير واضعي السياسات الدولية والوطنية بأن العنصر البشري هو الغاية المنشودة من التنمية.

ولقد كان العقد الأخير عقداً معنياً بتركيز غامر على النمو الاقتصادي. ولا مانع من

القول بأن الدفع القوي الذي حظي به مفهوم التنمية البشرية في تقرير برنامج الأمم المتحدة عن هذا المجال، ساعد على الانتقال بنقاش التنمية من نقاش ينحصر كلياً في النمو الاقتصادي، إلى نقاش يتركز فيه الاهتمام على أثر التنمية الاقتصادية في العنصر البشري ودور هذا العنصر في عملية التنمية. ولقد تأكد ذلك على لسان مندوبين شاركوا في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث أشاروا إلى ظهور «منظور بصدد التبلور يؤمن أصحابه بضرورة قيام التنمية على العنصر البشري وتكافؤ الفرص والقدرة على الاستدامة اجتماعياً وبيئياً».

وتجدر الملاحظة إلى أن عقد الثمانينيات شكّل أيضاً عهداً شهدت فيه الساحة الدولية رواج مصطلح إنمائي آخر هو مصطلح التنمية المستدامة. ويحق لنا أن نتساءل هنا من جديد عما أضافته صفة الاستدامة على كلمة التنمية، وهل ان المسألة هي مجرد تلاعب بالألفاظ؟

وغالباً ما يستخدم مصطلح التنمية المستدامة على سبيل الإشارة إلى البيئة على الرغم من أن معناه أوسع بكثير من أن يقتصر على البيئة وحدها. وقد ظهر منذ المؤتمر الذي عقد في استكهولم عام ١٩٧٢ بشأن البيئة البشرية تفهّم أكبر في ما يتعلق بضرورة حماية البيئة وإدامة الموارد الحياتية في كل من بلدان الشمال والجنوب. وثمة مسألة أساسية أخرى تتمثل في المسؤولية المتعين على الأجيال الحاضرة الاضطلاع بها للإبقاء على الخيرات العالمية المشتركة لتستفيد منها الأجيال المقبلة.

والاهتمام بالبيئة اهتمام لا تخلو منطقتنا من العلامات المعبرة عنه فعلياً، وأكتفي في هذا الصدد بذكر الشبكة المعنية بالبيئة المشتركة بين الدول العربية، والتابعة لجامعة الدول العربية. وتعتبر كذلك المسائل السكانية، من حيث صلتها بالبيئة، موضع اهتمام لن تفوّت فرصة التعبير عنه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان، المزمع عقده في القاهرة في عام ١٩٩٤.

ولقد أفضى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٢ إلى اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، وهو اتفاق حكومي دولي يسلّم بترابط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وقد تعهدت في هذا الاتفاق جميع البلدان بالعمل معاً من أجل تحقيق تنمية مستدامة اجتماعياً وبيئياً. كما حدد هذا الجدول أهدافاً موزعة على ٣٦ مجالاً من مجالات التنمية البشرية تشمل القضاء على الفقر، وغير ذلك من مظاهر الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

وخلاصة القول، إن نعت التنمية بـ «البشرية» و«المستدامة» تولّد من شعور لدى عدد غير قليل من الحكومات والسكان بضرورة تغيير محط تركيز التنمية، أي الانتقال من التركيز المنصَبّ كلياً على نمط غير مستدام من أنماط النمو الاقتصادي إلى منظور مستدام بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية.

ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً على استعراض أوجه التوافق بين مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم التنمية البشرية، وكذلك استعراض نهج التنمية البشرية المستدامة المنعكسة على برامجه ومشاريعه. وسيعكف مكتبنا القائم على إعداد تقرير التنمية البشرية على بلورة إطار مفاهيمي لهذا النمط الإنمائي في تقريره لعام ١٩٩٤. كما ان مكتبنا لسياسات البرامج وتقييمها هو الذي سيتولى مسؤولية ترجمة هذا المفهوم إلى أنشطة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أوصينا بإجراء دراسة متعددة الاختصاصات تشمل بلداناً متعددة تحوصل تجربتنا في هذا المجال. وستكون هذه الدراسة جاهزة لنطّلع عليها معاً في أيار/ مايو من العام المقبل.

وإن استخدامنا مثل هذه المصطلحات الوصفية يساعدنا على تسليط الأضواء على الأبعاد الخفية للتنمية. ومن ذلك، مثلاً، مصطلح المرأة في التنمية الذي ظهر إلى الوجود خلال سنوات السبعينيات ليؤكد استحالة الاستدامة وتكافؤ الفرص في التنمية طالما ظل نصف السكان لا حق لهم في فرص الحصول على ائتمان أو الاستفادة من تدريب. ولقد بدأ التركيز منذ مطلع الثمانينيات على المشاركة الشعبية لتأمين اضطلاع المجتمعات المحلية بدور في تحديد موضوعات التنمية ووضع برامجها وتنفيذها.

ويلاحظ الآن وجود تفهم أكبر للحقيقة المتمثلة في أن التنمية ستظل مبتورة طالما لم يشارك الناس مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات الوطنية من خلال العمليات والمؤسسات الديمقراطية. وقد تطرّق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ما تطرق إليه في تقريره عن التنمية البشرية، إلى هذه المسائل.

أما موضوع الحلقة الدراسية الثاني الذي أريد أن أعالجه اليوم، فهو موضوع المؤشرات. ودعوني أضم صوتي إلى الأصوات المنادية بأن المؤشرات الكمية لا تعطي صورة كافية عن الأوضاع البشرية، وسأكتفي هنا بسرد مثل واحد على ذلك. ففي حلقة دراسية لبرنامج الأمم المتحدة، عُقدت مؤخراً، تساءل المشاركون من بوليفيا كيف يمكن دليل التنمية البشرية أن يقدّر سعادة الإنسان؟ فنحن نرقص عند الفرح، فهل يمكن تقدير ذلك؟

ولقد شدد المكتب القائم على إعداد تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دوماً على أن دليل التنمية البشرية لا يمثل بمفرده مقياساً شاملاً وكافياً لهذه التنمية، وأنه لا بد في تقييم المنجزات الوطنية من الرجوع إلى مؤشرات أخرى تستكمل هذا الدليل. ومع ذلك، يظل هذا الدليل أداة مفيدة تقدم صورة عن الخطوات التي قطعتها البلدان والخطوات التي ما زال يتعين عليها قطعها في مجالات محددة أخرى.

ويجب علينا أن نعثر على طريقة ما لتقدير التقدم البشري. وستخلو الساحة، في خلاف ذلك، للجهات التي بإمكانها توفير الإحصاءات والبيانات، وستظل الاعتمادات لا تخصَّص لغير هذه الجهات. وقد طلب مني الزملاء في موريتانيا لدى زيارتي إياها مؤخراً، مدّهم بنموذج كامل له قياساته وأهدافه يمكنهم النسج على منواله لتحقيق التنمية

البشرية. ولما لاحظنا لهم أن هناك أشياء كثيرة في التنمية البشرية مما تقدّر من حيث الكيفية وليس الكمية، أجابوا: «إن البنك الدولي وضع نماذج إنمائية يمكن تقديرها واستهدافها. وإذا ما انعدمت لديكم نماذج التنمية البشرية الممكن تقديرها، فمن ذا الذي سيصغي إليكم؟».

وإذا ما أردنا الترويج لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، فسيتعين علينا عندئذ أن نواصل بذل قصارانا لتحسين أدوات تقدير هذا المفهوم. فتقرير التنمية البشرية، يضيف في كل عام عدداً من التحسينات على دليل هذه التنمية. وتبذل جهود لـ«تخضير» هذا الدليل بغية احتساب العوامل البيئية. وتُبذل كذلك جهود لمراعاة العوامل المتعلقة بالجنسين بغية احتساب مساهمات المرأة. ولكنه ليس من السهل أن يُدرج المكتب القائم على إعداد تقرير التنمية البشرية عدداً كبيراً من العناصر في دليل واحد. ولعله من الأجدى أن يظل الدليل مجرد أداة بسيطة وأن يردف بمؤشرات أخرى على المستوى الوطني.

ودليل التنمية هذا على رغم عدم كماله، فقد أثبت فائدته الكبيرة وأثار مناقشات تناولت الأهداف والمقاصد. وقد سُخرت مؤشرات التنمية البشرية للرد بالنفي أو الإيجاب عما إن كانت الخطط والميزانيات الوطنية تركز على أولويات الناس وتكافؤ فرصهم، وعما إن كانت أنشطتنا تشمل أشد فئات المجتمع حاجة وجميع مناطق البلد، وعما إن لم نكن أهملنا أيًا كان على أساس جنسه أو أية اعتبارات إثنية أو دينية أخرى.

وقد شرعت بلدان عديدة، رداً على مثل هذه التساؤلات، في عمليات لاستعراض مَواطن ضعف تنميتها البشرية واقتراح أولويات التخطيط ومخصصات الميزانية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هنا، في مصر مثلاً، بدعم أنشطة معهد التخطيط الوطني لإدراج الاعتبارات البشرية في عملية التنمية. وسيتولى المعهد توزيع تلك البيانات على أسس جغرافية واجتماعية واقتصادية وعلى أساس الجنسين لكي يتسنى بذلك إيجاد إجابة عن الأسئلة المتعلقة بتكافؤ الفرص ووضع الأصبع على نقائص التنمية البشرية. ويؤمل أن توظّف وزارة التخطيط بعد ذلك تلك المؤشرات والتحليلات لإعادة النظر في أولويات الميزانية. وما الهند ومنطقة جنوب المحيط الهادئ وسان تومي وجامايكا سوى أربعة من الأماكن التي شُرع فيها مؤخراً في عمليات مماثلة لجمع البيانات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويسرني أن نحاول الإجابة معاً عن بعض التساؤلات التي طرحها الدكتور عتيقة شخصياً بشأن دور برنامج الأمم المتحدة في هذا الصدد. والتساؤل **الأول** هو كيف يمكن البرنامج أن يساعد على إيجاد البيانات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحليل أولويات التنمية في منطقتنا بصفة منتظمة وموضوعية؟

والتساؤل **الثاني** هو كيف يمكننا تقدير جوانب هامة من التنمية البشرية مثل مستويات المعيشة والبيئة والمشاركة على مستوى القاعدة الشعبية؟ والأهم من ذلك هو كيف يمكننا تقدير القيم التي نعتز بها مثل الأسرة والتضامن المجتمعي؟

والتساؤل **الثالث** هو كيف سيحدِّد مدى انطباق أدوات تحليل التنمية البشرية على مختلف الحالات القطرية والإقليمية؟

وستتيح لنا مناقشاتنا خلال الأيام الأربعة المقبلة فرصة الرد على بعض هذه التساؤلات واستبيان مفهوم التنمية البشرية في جوانبه الكثيرة الأخرى.

ويمكننا بالتأكيد تحسين أدوات تقدير التقدم البشري، ولربما أمكننا بعد ذلك الالتقاء ثانية في بحر خمس سنوات واستعراض الخطوات التي قطعت والخطوات المتبقية. وهذا هو إذاً التحدي الماثل أمامنا، وعسى أن يوفقنا الله في التصدي له وشكراً.

القسم الأول

في المفهوم والمضمون والقياس

الفصل الأول

الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية

محمد عابد الجابري(*)

أولاً: قضايا منهجية

ثمة مسألة منهجية لا بد من الفصل فيها أولاً ونحن بصدد البحث في مفهوم الإنسان في الإسلام في إطار التفكير في مفهوم جديد تماماً، مفهوم «**التنمية البشرية**». إن الأمر يتعلق بالإشكالية التي تطرحها إقامة نوع من الروابط بين مفهوم ينتمي إلى عصرنا ومشاغلنا الراهنة، وبين فكر قوامه آراء وتصورات تنتمي إلى حقل ثقافي يشكل جزءاً لا يتجزأ من العصور الوسطى، باصطلاح المؤرخين المعاصرين، وهي العصور التي يفترض أنها انتهت منذ ثلاثة قرون على الأقل لتترك مكانها للعصر الحديث والمعاصر الذي يختلف اختلافاً جذرياً عما سبقه من عصور. فكيف يجوز لمفهوم معاصر، لربما ينتمي إلى تصور يقطع مع الماضي وتصوراته، البحث عن «روافد» أو «أصول» في فكر يتخذ مرجعية له نصوصاً وسِيراً مضى عليها أربعة عشر قرناً أو ينتمي إلى هذه النصوص والسير انتماء ارتباط وامتداد.

واضح أن الطرح المنهجي المحض لهذه الإشكالية يستبعد تماماً ذلك الطرح الايديولوجي السافر الذي يقوم على التنويه الذاتي، وادّعاء السبق التاريخي. غير أن هذه الإشكالية المنهجية تتحول، مع ذلك، إلى إشكالية نظرية لا يمكن فصلها فصلاً تاماً عن الايديولوجيا، بمعناها الواسع المطاط، ذلك لأن النصوص الدينية، أيًا كان الدين الذي تنطق به، مثلها مثل النصوص التراثية عامة، هي دائماً نصوص مفتوحة قابلة للتأويل،

(*) أستاذ في جامعة محمد الخامس، في الرباط.

وبالتالي يجد الناس فيها عادة ما يريدونه منها، ومن هنا تعدد المذاهب والفرق في جميع الأديان، كل فرقة تقول عن نفسها إنها وحدها صاحبة الفهم الصحيح، إنها وحدها «الفرقة الناجية». أما المجتهدون في شؤون العبادات والمعاملات في الإسلام (أو الفقهاء) فلقد كانوا أكثر تفتحاً وتواضعاً إذ اعترفوا بأن اجتهاداتهم تقوم على مجرد الظن والترجيح، وكان منهم من ذهبوا في هذا الاتجاه إلى أبعد مدى فقالوا: «كل مجتهد مصيب» (وقد سُمّوا بالمصوبة).

غير أن الاجتهاد في اصطلاح الفقهاء ـ وهذا هو باب المدخل الذي اخترناه لمعالجة الإشكالية التي نحن بصددها ـ ليس معناه مجرد إبداء رأي أو التعبير عن قناعة. لا، إن الرأي الاجتهادي رأي اشترط فيه الفقهاء شروطاً يراد منها أن تحرره من كل ما هو ذاتي وأن تؤسسه على أكثر ما يمكن من الموضوعية. وهكذا فالرأي الاجتهادي في الفقهيات يجب أن يستند إلى نصوص صحيحة ومعرفة دقيقة بلغة تلك النصوص وبأساليبها في التعبير، وإلى إطلاع واسع بتاريخية تلك النصوص، أعني بالظروف والمناسبات التي وردت فيها (أي أسباب النزول) وبالأهداف العامة التي ترمي إلى تحقيقها (أي مقاصد الشرع).

مراعاة أسباب النزول واعتبار المقاصد هما الشرطان اللذان يؤسسان الموضوعية في الاجتهاد الفقهي، فهل يمكن، أو يكفي، تمديدهما والأخذ بهما في غير الفقه من الأبحاث التراثية، أو التي تدخل في علاقة ما مع التراث. أعتقد أن الجواب لا بد من أن يكون بالإيجاب، على الأقل بالنسبة إلى من له إلمام بالقضايا المنهجية التي تثار بصدد الموضوعية في التفكير العلمي، قديماً وحديثاً. ذلك أن مراعاة «أسباب النزول» ـ بتعبير القدماء ـ هي، تقريباً، ما يعبِّر عنه نفسه، اليوم، بـ «التاريخية»: أي فهم الشيء على ضوء ظروفه الزمانية والمكانية وتجنب إسقاط الحاضر على الماضي أو نقل الماضي إلى الحاضر، بصورة اعتباطية تعسفية. أما «المقاصد» في اصطلاح الفقهاء فهي ما يعبِّر عنه اليوم بـ «البواعث»، أعني الغايات والأهداف التي من أجلها كان الشيء. وإذا نحن أردنا استعمال مصطلح معاصر قلنا إن «أسباب النزول» و«المقاصد» تشكل في تداخلها وتكاملها ما يعبر عنه في اللغة الفلسفية المعاصرة بـ «المفكَّر فيه»، وهكذا فـ «المفكَّر فيه» في عصر من العصور وما كان «قابلاً للتفكير فيه» خلال ذلك العصر هو ما كانت له أسباب نزول وكانت من ورائه مقاصد، في العصر المعني. أما ما لم يكن له لا هذا ولا ذاك فهو ما يطلق عليه في الاصطلاح المعاصر اسم «اللامفكَّر فيه»، وقد يكون «غير قابل للتفكير فيه» آنذاك، وقريب من هذا ما اصطلح المناطقة القدماء على تسميته بـ «الممكن» من جهة، و«الممتنع» من جهة أخرى.

أعتقد أنه يمكننا الآن الخوض في موضوعنا بأكبر قدر من الموضوعية إذا نحن اعتمدنا في تأطير رؤيتنا هذه المفاهيم الأربعة: المفكَّر فيه، ما هو قابل للتفكير فيه، اللامفكَّر فيه، ما هو غير قابل للتفكير فيه. وهكذا فبدلاً من أن نُسقط تصوراتنا الراهنة حول الإنسان وحقوق الإنسان على مرحلة من مراحل الفكر العربي الإسلامي، سنتجه

باهتمامنا إلى ما كان يشكل «المفكَّر فيه» و«القابل للتفكير فيه» في تراثنا ونصوصه، وبالخصوص في القرآن والسنّة واجتهاد الفقهاء.

هذا من جهة، ولا بد من التصريح، من جهة أخرى، بأننا نحن كذلك محكومون اليوم في تصورنا الإنسان وتنميته وحقوقه، بـ «أسباب نزول» و«مقاصد» خاصة بزماننا وتطلعاتنا. إن هذا يعني أن قراءتنا ما كان موضوعاً للتفكير أو قابلاً لأن يكون كذلك في تراثنا ستكون موجهة بالرغبة في إيجاد سند تاريخي يمكّننا من تأصيل المضامين الحديثة والمعاصرة التي يحملها مفهوم الإنسان وحقوقه، تأصيلها في وعينا ومرجعياتنا، وبعبارة أخرى، سيكون عملنا هنا أشبه ما يكون بوضع قاموس لـ «المفكَّر فيه» بالأمس، بصدد الإنسان وحقوقه، يصلح لأن يكون مرآة ينعكس فيها «المفكَّر فيه» اليوم بصدد الموضوع نفسه، من دون تضخيم أو تمويه أو تشويه.

وهكذا فمن الضروري التأكيد هنا أن مفهوم «الإنسان» في نصوصنا الدينية والتراثية لم يكن يحمل المضامين نفسها التي يفكَّر بها فيه اليوم، في عالمنا المعاصر، والتي تجد مرجعيتها في عصر النهضة الأوروبية وبالخصوص في تصورات ما يسمى بـ «النزعة الإنسانية» (القرن السادس عشر والسابع عشر). ذلك أن مفهوم «الإنسان» في المرجعية الأوروبية قد شِيد وفُكّر فيه على أساس إعادة الاعتبار إلى الفرد البشري بتحريره من الشعور بوزر «الخطيئة الأصلية» (خطيئة آدم الذي لم يعمل بأوامر ربه فأكل من شجرة في الجنة فكان عقابه طرده منها إلى الأرض يجرّ هو وذريته ـ في التصور المسيحي ـ خطيئته تلك إلى الأبد) من جهة، وبإعادة الوحدة إليه بوصفه كائناً يتألف من نفس وجسد متحدين اتحاداً لا انفصام له، وذلك بتحرير نفسه (أو حياته الروحية) من سلطة الكنيسة، وتحرير جسده (أو حياته المادية) من سلطة «الأمير». ومن هنا كان أول حقوق الإنسان، في المرجعية الأوروبية، هو حقه في جسمه، في ملكيته والتمتع به وتمتيعه. وانطلاقاً من هذا الحق صار يُنظر إلى الإنسان لا على أنه الكائن المدنَّس، بل على أنه القيمة العليا التي تخدمها جميع القيم الأخرى، على أنه الكائن الذي يجب أن يتجه جميع أنواع نشاطه إلى تنمية جسمه وروحه، حريته وكرامته... وبكلمة واحدة، إنسانيته.

وإذاً فمفهوم الإنسان في المرجعية الأوروبية الحديثة والمعاصرة الذي يقدم إلينا نموذجاً للكمال الإنساني، فكرياً وأخلاقياً وجمالياً، يتعارض تمام التعارض مع النموذج الذي كان سائداً في القرون الوسطى المسيحية والذي كان جزءاً من نظرة عامة قائمة على التمييز بين شيء اسمه مملكة الله وآخر اسمه مملكة الشيطان، والنظر إلى الإنسان على أنه مشدود بروحه إلى الأولى وبجسده إلى الثانية: الروح تنتمي إلى المقدس والجسد إلى المدنس. وخلاص الإنسان يتمثل في التكفير عن الخطيئة الأصلية (التي كان الجسم وشهواته سببها: أكل آدم من الشجرة المنهى عنها)، وذلك بربط حياته بمملكة الله التي تمثلها الكنيسة على الأرض.

جاء مفهوم «الإنسان» في عصر النهضة الأوروبية، إذاً، ليرفع هذه الثنائية ويجعل

حداً لهذا التمزق وذلك بإعادة الاعتبار إلى الجسد بوصفه جزءاً لا يتجزأ من ماهية الإنسان نفسه، الإنسان الذي أصبح يُنظر إليه على أنه يسمو بإنسانيته ذاتها، لا بشيء خارجها، عن النواقص والعيوب، طالباً الكمال بروحه وجسمه، ساعياً إلى السيطرة على العالم وتسخيره لفائدته.

عرَضنا مفهوم «الإنسان» كما كان «مفكَّراً فيه» في القرون الوسطى المسيحية من جهة، وكما هو «مفكَّر فيه» في المرجعية الفكرية الأوروبية الحديثة والمعاصرة، وعلينا أن ننتقل الآن إلى مفهوم «الإنسان» كما يتحدد في القرآن متسائلين: إلى أي مدى يمكن التفكير فيه على ضوء هذه المرجعية الأخيرة، وبالتالي إلى أي مدى يمكن إقامة القطيعة بينه وبين مقولات الفكر المسيحي في القرون الوسطى التي تحدد مفهوم الإنسان في تلك العصور كما بيّنّا.

ولا بد من التأكيد هنا أن هذا الذي سنفهمه من الآيات التي سنوردها كان دائماً حاسراً فيها، بمعنى أنه كان «قابلاً للتفكير فيه»، بل إن المفسرين القدماء قد فكروا فيه بالفعل، بطريقتهم الخاصة وعلى ضوء مشاغلهم. ومع ذلك فلا بد من القول إنه لم يكن من «المفكَّر فيه» ولا «القابل للتفكير فيه» بالأبعاد والآفاق نفسها التي تؤطر رؤيتنا المعاصرة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب ألا يغرب عن بالنا قط أننا موجَّهون في قراءتنا نصوص تراثنا بالرغبة في تأسيس مفهوم الإنسان وحقوقه في التنمية على جميع المستويات تأسيساً يجعلها ذات جذور في تراثنا وكياننا الحضاري. ولا بد من التأكيد، من جهة أخرى، أن النصوص التي سنوردها ونبني عليها تحليلنا ليست الوحيدة التي تتحدث عن الإنسان، بل هناك نصوص غيرها تتحدث عن الوجه الآخر لهذا الكائن، الوجه الذي يُبرز عيوبه ونقصه وضعفه وظلمه وطغيانه... الخ، وهي نصوص تقع هي ومثيلاتها في الفكر الأوروبي الوسطوي والمعاصر، خارج «المفكر فيه» بالنسبة إلى موضوعنا، وهي ليست مما ينفرد به الإسلام، إذ تتحدث جميع الديانات والفلسفات بطريقة أو بأخرى عن هذا الوجه الآخر ـ الذي يشكل موضوعاً آخر.

لنعرض الآن وبعد هذه الملاحظات والتأكيدات المنهجية إلى أهم النصوص الإسلامية التي تبني مفهوماً للإنسان يلتقي على طول الخط مع المفهوم الذي شيده الفكر الأوروبي الحديث ويتبناه الفكر العالمي المعاصر.

إن أبرز نص يفرض نفسه كنص تأسيسي في إطار ما نفكر فيه الآن هو قوله تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً﴾[1]. ويشرح الزمخشري الذي يُعتبر تفسيره **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** عمدة التفاسير، فيقول: «قيل في تكرمة بني آدم: كرمه الله بالعقل

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الإسراء،» الآية ٧٠.

والنطق والتمييز والخط والصورة الحسنة والقامة المعتدلة وتدبير أمر المعاش والميعاد، وقيل بتسلطهم على ما في الأرض وتسخيره لهم. وقيل: كل شيء يأكل بفمه إلا ابن آدم».

ومع اتساع مدى «المفكر فيه» الذي عبر عنه الزمخشري فهو لا يستوعب جميع ما هو «قابل للتفكير فيه» وكان ممكناً التفكير فيه بالفعل. يتجلى هذا بوضوح إذا نحن وظفنا في فهم الآية المذكورة مفهوماً كان حاضراً في الفكر العربي الإسلامي زمن الزمخشري، وبالخصوص، مع ابن خلدون، مفهوم «العمران البشري» الذي ينقلنا مباشرة عبر قرينه المعاصر، مفهوم «الحضارة»، إلى موضوعنا، موضوع التنمية بمعناها الشامل، وحقوق الإنسان فيها. ذلك لأن تكريم الإنسان «بالعقل والتمييز...» جاء مقروناً ومبيناً ومفسراً بقوله تعالى: ﴿وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾. ومعلوم أن ركوب البر والبحر، مثله مثل التمتع بالطيبات هو أساس الحضارة البشرية. وهكذا نرى أن مفهوم الإنسان، كما يمكن التفكير فيه من خلال الآية المذكورة، مفهوم ذو بعدين: بعد عقلي (العقل والتمييز والنطق) وبعد حضاري (الخط وتدبير المعاش والأكل باليد وركوب البر والبحر والتمتع بالطيبات).

ليس هذا وحسب، بل إن تكريم الإنسان يشمل تفضيل الله إياه على المخلوقات الأخرى، وهي حسب النصوص الدينية: الجماد والنبات والحيوان والإنسان والجن والملائكة. وقد قام جدل بين المعتزلة والأشاعرة حول أيهما أفضل عند الله: الإنسان أم الملائكة؟ لقد تقيد المعتزلة بالمعنى المباشر للفظ «كثير» في قوله تعالى: ﴿وفضلناهم على كثير ممن خلقنا﴾، فقالوا إن هناك مخلوقات أخرى، هي الملائكة لا تدخل في ذلك «الكثير» من المخلوقات التي فضّل الله الإنسان عليها. أما الأشاعرة فقد نظروا إلى آيات أخرى يمكن أن يستفاد منها أن الله فضّل آدم على الملائكة، خصوصاً تلك التي تتحدث عن سجود الملائكة لآدم وعن جهلهم بـ «الأسماء» التي علّمها الله لآدم، ولذلك قالوا إن معنى الآية السابقة كما يلي: إن الله خلق بني آدم وخلق خلقاً «كثيراً» غيره ففضّل الله آدم على هذا الخلق «الكثير». والحق ان المتأمل نصوص القرآن التي تدخل في نطاق تكريم الله الانسانَ سيجد فعلاً ما يرجح رأي الأشاعرة. وقد يكفي القول الآن إنه إذا كانت الملائكة تشارك الإنسان في «العقل» وما معناه - وقد سماها الفلاسفة الإسلاميون «العقول المفارقة» أي المحضة التي تقوم بنفسها دونما حاجة إلى جسم تحل فيه - فإن الإنسان ينفرد من بين جميع المخلوقات المذكورة في القرآن بأنه وحده ذو البعد الحضاري: صانع الحضارة، وهذا البعد الحضاري في الكيان البشري بالغ الأهمية بالنسبة إلى موضوعنا لأنه هو الذي يؤسس مفهوم حقوق الإنسان والمفاهيم المتصلة به.

بعد تسجيل هذه الملاحظة، التي سنعود إلى تفصيل القول فيها، نعود الآن إلى الآية السابقة لنقرأها على ضوء «المفكر فيه» الذي تنتمي إليه بحكم سياق النص. لقد وردت تلك الآية من سياق مجادلة مشركي مكة الذين امتنعوا عن تلبية دعوة الإسلام وترك عبادة الأصنام، وفي إطار إقامة الحجة عليهم يذكرهم القرآن بجملة من الظواهر والأحداث

التي تدل على أن الله وحده الإله وأنه واحد لا شريك له. ومن جملة الوقائع التي يذكرها القرآن في هذا السياق والتي لها علاقة مباشرة بآية «تكريم الإنسان» واقعة امتناع إبليس عن السجود لآدم التي يرويها القرآن في سياق الآية المذكورة كما يلي: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس قال أأسجد لمن خلقت طينا. قال أرأيتك هذا الذي كرمت علي لئن أخرتني إلى يوم القيامة لأحتنكن ذريته إلا قليلا﴾[٢]. ويورد القرآن قصة امتناع إبليس عن السجود لآدم في سياق آخر أكثر تفصيلاً يعطي مفهوم «تكريم» الإنسان بعداً آخر حرر الفكر الإسلامي من هاجس الخطيئة الذي هيمن على الفكر الأوروبي في القرون الوسطى، يقول تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبّح بحمدك ونقدّس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون. وعلّم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين. قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾، ثم ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين. وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين. فأزلّهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين. فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التوّاب الرحيم﴾[٣].

وهكذا نرى من خلال هذه الآيات أن مفهوم الإنسان في القرآن يشمل بالإضافة إلى ما ذكرناه قبل (البعد العقلي والبعد الحضاري)، أبعاداً أخرى أبرزها استخلاف الله له في الأرض وتعليمه الأسماء كلها والتوبة عليه. أما الخلافة في الأرض فتعني إعمارها. تشهد لذلك آيات كثيرة منها: ﴿وهو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾[٤]، ومنها: ﴿. . .وأثاروا الأرض وعمروها. . .﴾[٥]، ومنها: ﴿ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾[٦]. وعمارة الأرض، أي إقامة العمران والحضارة فيها، تتطلب المعرفة بها وبما فيها وذلك معنى قوله تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾، الشيء الذي يعني التمييز بين الأشياء ومعرفة الفروق بينها وخصائصها. . . الخ. ثم تأتي بعد ذلك مسألة «الخطيئة» أي عدم امتثال آدم وزوجه لأمر الله وانسياقهما مع إغراء الشيطان وأكلهما من الشجرة التي نهاهما الله عن الاقتراب منها. غير أن آدم وزوجه ندما وطلبا المغفرة من الله فتاب عليهما، وذلك ما يشرحه القرآن في مكان آخر حيث يقول تعالى: ﴿وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما إن الشيطان لكما عدو مبين. قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾[٧]. وهذا الدعاء هو المقصود في قوله تعالى في الآيات السابقة:

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآيتان ٦١ ـ ٦٢.
(٣) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآيات ٣٠ ـ ٣٢، و٣٤ ـ ٣٧.
(٤) المصدر نفسه، «سورة هود،» الآية ٦١.
(٥) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٩.
(٦) المصدر نفسه، «سورة يونس،» الآية ١٤.
(٧) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآيتان ٢٢ ـ ٢٣.

﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾ أي ان الله علّمه كيف يدعوه طالباً المغفرة ﴿فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم﴾. وهكذا فخطيئة آدم محتها توبته فتحرر منها هو وذريته، ويبقى بعد ذلك عمله في الأرض التي أمر بالهبوط إليها لعمارتها هو وذريته وليحاسبوا على عملهم فيها، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

ومما يدخل في دائرة «القابل للتفكير فيه» على ضوء ما قدمناه أن القرآن يخلو تماماً من ثنائية النفس والجسد التي شغلت الفكر الأوروبي الديني والفلسفي. ذلك أن الإنسان في المنظور القرآني هو روح وجسم ولم يرد في القرآن قط ما يحط من قدر الجسم، بل بالعكس يذكر الجسم في القرآن في معرض الأمور التي بها يكون الفضل والتفوق، من ذلك قوله تعالى: ﴿وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكاً قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم﴾[8]، ويقول أيضاً: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾[9]، وأيضاً: ﴿وصوركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيبات﴾[10]. فالجسد الإنساني وصورته الحسنة القويمة التي لا يملك مخلوق آخر مثلها هما فعلاً، كما يقول الزمخشري، مظهر من مظاهر تكريم الله إياه. ولذلك كان للجسد على الإنسان حق كما ان للنفس حقاً. وفي الحديث: «إن لنفسك عليك حقاً وإن لجسدك عليك حقاً» (رواه البخاري).

للجسد حق وللنفس حق. وإذاً فتكريم الإنسان، الذي هو نفس وجسد، معناه من هذه الزاوية تمتيعه بجملة من الحقوق، فما هي هذه الحقوق، حقوق الإنسان في التصور الإسلامي؟ لا بد من التنبيه هنا، مرة أخرى، لأهمية التمييز بين «المفكر فيه» و«اللامفكر فيه» في النصوص العربية الإسلامية القديمة. وأول ما تجب ملاحظته، ونحن نتحدث عن حقوق الإنسان هو أن كلمة «حق» في الخطاب العربي المعاصر هي ترجمة «droit» الفرنسية و «right» الانكليزية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد من الانتباه إلى أن لفظ «حق» في اللغة العربية لفظ مشترك، إذ يقال بمعنى «true» «vrai» في مقابل الباطل «faux» ، «wrong» ، كما يقال «اليقين بعد الشك». وتُستعمل كلمة «الحق» بمعنى الله. على أن أهم ما يجب التنبيه له هو ذلك التداخل في المعنى بين «الحق» و«الواجب»، وإنما يتميز معناهما بحسب حرف الجر الذي يليهما، وهكذا فـ «وَجَبَ له» و«واجبٌ له» هما بمعنى «حقَّ له»، أما «وَجَبَ عليه» و«واجبٌ عليه» فهما بمعنى «حقَّ عليه» و«حقٌّ عليه». وهكذا نقرأ في قاموس **لسان العرب** بخصوص هذا المعنى ما يلي: حق الشيء يحق: وجب. أحققت الشيء: أوجبته. استحق: استوجب. الاستحقاق والاستجاب قريبان من السواء. ويقال: يحق عليك أن تفعل كذا: يجب. ويحق لك أن

---

(٨) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٤٧.

(٩) المصدر نفسه، «سورة التين،» الآية ٤.

(١٠) المصدر نفسه، «سورة غافر،» الآية ٦٤.

تفعل. الحق: واحد الحقوق، كأنها أوجب، أخص. وأعطي لكل ذي حق حقه: أي نصيبه الذي فرض له كحق وواجب.

وهكذا نرى أن فكرة «الحق» ومفهوم «الواجب» متداخلان في اللغة العربية والحقل الثقافي العربي الإسلامي. فما يحق للرجل هو قرين ما يجب له. وعندما يتعلق الأمر بطرفين يدخلان معاً في علاقة حق/ واجب فإن الواجب على أحدهما هو حق للآخر. وهذه ملاحظة ستتبين أهميتها في ما بعد. وإذاً سيرتكب الباحث في التراث خطأ كبيراً إذا هو فكر في «حقوق الإنسان» من خلال «المفكر فيه» الذي ينتميان إليه في الفكر الأوروبي الحديث والمعاصر الذي يفصل بين «الحقوق» و«الواجبات». إننا إن فعلنا هذا سنجد خانة «الحقوق» فارغة، في المفكر فيه العربي الإسلامي، أو مندمجة في خانة «الواجبات». إن هذا يعني أنه للبحث عن «الحقوق» في «المفكر فيه» العربي الإسلامي يجب الاتجاه أيضاً نحو «الواجبات». ف «حقوق الله» مثلاً هي ما يجب له من العبادة والطاعة... الخ. وكذلك «حقوق الإنسان»، فهي ما يجب له من أنواع التكريم التي تحدثنا عنها آنفاً. وهكذا يمكن القول إن حقوق الإنسان في الإسلام هي جميع الأمور المادية والمعنوية التي تجب له بموجب تكريم الله له وتفضيله إياه على سائر خلقه. وإذا نحن فكرنا فيها على ضوء «المفكر فيه» في العصر الحاضر فإننا نستطيع بسهولة أن نميز في القرآن خاصة صنفين من الحقوق التي يضمنها الإسلام للإنسان: حقوق عامة، وهي حقوق للإنسان على الاطلاق، وحقوق خاصة وهي لفئات معينة من بني الإنسان كحقوق المستضعفين وحقوق المرأة، وحقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي... الخ. وفي ما يلي عرض موجز لهذه الحقوق.

ثانياً: حقوق الإنسان بإطلاق

١ ـ حق الحياة

الحياة من المنظور الإسلامي هبة من الله إلى الإنسان فهي حق له: ﴿**وهو الذي أحياكم ثم يميتكم...**﴾[١١]، وقد كرمه الله بأن نفخ فيه من روحه وجعل له السمع والبصر والفؤاد: ﴿**الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين. ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين. ثم سواه ونفخ فيه من روحه وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة**﴾[١٢]. من أجل ذلك كانت حياة الإنسان حقاً له يجب عليه الحفاظ على مقوماته الجسمية والنفسية، إذ ليس لأي أحد أن يمس حياته لا في جسمه ولا في روحه. من أجل ذلك حرّم الله قتل الإنسان نفسه (الانتحار) مهما كانت الظروف: ﴿**ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً. ومن يفعل ذلك**

(١١) المصدر نفسه، «سورة الحج،» الآية ٦٦.

(١٢) المصدر نفسه، «سورة السجدة،» الآيات ٧ ـ ٩.

عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً﴾[13]، كما حرّم قتل النفس البشرية أيًا كانت إلا بالحق: ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليّه سلطاناً فلا يُسرف في القتل﴾[14]، وحرّم قتل الأسرى وحرّم تشويه أجساد القتلى. وكان بعض العرب في الجاهلية يقتلون أولادهم لعدم قدرتهم على تحمل لوازم عيشهم فحرّم الله ذلك: ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم...﴾[15]، كما حرّم وأد البنات، وكان بعض العرب في الجاهلية يفعلون ذلك خوف العار: ﴿وإذا الموءودة سئلت. بأي ذنب قُتلت﴾[16]، كما حرّم قتل الجنين (الإجهاض)، ويعتبر الشرع الإسلامي إجهاض الجنين بعد أن يبدأ في التحرك في بطن أمه قتلاً عمداً يقام فيه الحد. كما حرّم إقامة حد القتل على المرأة الحامل إلى أن تضع حملها، لأن حق الجنين في الحياة أولى بالرعاية. وبالجملة، وكقانون عام: ﴿أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾[17]. أما الحد الذي يستوجب قتل المذنب فقد سنّ الإسلام ما يخفف منه إلى أقصى درجة وذلك بأن أمر بدفع الحدود وعدم تنفيذها عندما تكون هناك شبهة، وفي الحديث: «إدرأوا الحدود بالشبهات».

٢ ـ حق التمتع بالحياة

منح الله الإنسان الحياة ليحياها ويتمتع بها، وقد سخّر له ما فيها وفسح له المجال لإشباع رغباته وحاجاته منها ما عدا ما فيه ضرر له أو يتسبب بإلحاق الأذى بالمخلوقات، جماداً كانت أو نباتاً أو حيواناً أو إنساناً، ويعبّر القرآن عما يحق للإنسان أن يتمتع به بلفظ يتردد فيه كثيراً هو لفظ «الطيّبات»، وهي كل ما لم يحرمه الله وكل ما هو صالح لا ضرر فيه ولا إفساد، وبالجملة فالطيبات هي غير الخبائث، والخبائث ميدان الحرام مثلما أن الطيبات ميدان الحلال. وقد وردت في هذا المجال آيات كثيرة نذكر منها ما يلي: ﴿يسألونك ماذا أُحِلّ لهم، قل أُحِلّ لكم الطيبات﴾[18]، ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم﴾[19]، ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾[20]، ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض﴾[21]، ﴿وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة

---

(١٣) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآيتان ٢٩ ـ ٣٠.
(١٤) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٣٣.
(١٥) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٣١.
(١٦) المصدر نفسه، «سورة التكوير،» الآيتان ٨ ـ ٩.
(١٧) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٣٢.
(١٨) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٤.
(١٩) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٨٧.
(٢٠) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ٣٢.
(٢١) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٦٧.

ورزقكم من الطيبات﴾[٢٢]. فالتمتع بالأزواج والبنين والحفدة، أي بالحياة العائلية، مثله مثل التمتع بالطيبات، حق من حقوق الإنسان، تماماً مثل التمتع بحسن صورته وبجميع ما يضفي عليها زينة وبهاء: ﴿وصوّركم فأحسن صُوَركم ورزقكم من الطيبات﴾، ﴿ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على العالمين﴾[٢٣]، ولعل الآية التالية تجمع ما تقدم: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تُسرفوا إنه لا يحب المسرفين. قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصّل الآيات لقوم يعلمون. قل إنما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزّل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾[٢٤].

هذا والجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن ما شهده التاريخ الإسلامي من حركات الزهد ومذاهب التصوف إنما كانت عبارة عن رد فعل إزاء الإسراف في الترف أو إزاء ظلم الحكام، وكثير منها قد انتقل إلى الإسلام من الثقافات القديمة السابقة إياه. وإذا كان القرآن يعتبر الدنيا ـ كما تعتبرها جميع الأديان ـ مجرد مطية إلى الآخرة، فإنه يعتبرها إلى جانب ذلك هدفاً في ذاتها، إذ يوصي الإنسان بأخذ نصيبه منها والاستمتاع بها في حدود «لا ضرر ولا ضرار». يقول تعالى: ﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنسَ نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغِ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾[٢٥]. وفي الحديث: «إعمل لآخرتك كأنك تموت غداً واعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً». كما يروى عنه ﷺ أنه قال: «إذا أتاك الله مالاً فليرَ أثر نعمته عليك».

٣ ـ الحق في حرية الاعتقاد

يقرر القرآن حرية الاعتقاد ويعتبرها حقاً من حقوق الإنسان. ذلك أن الله خلق الإنسان وزوده بالعقل والقدرة على التمييز وأبان له السبل ثم ترك له حرية الاختيار. يقول تعالى: ﴿إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً. إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾[٢٦]. وبعد أن يحث الإنسان في هذه السورة على الإيمان واتباع سبيل الإسلام يقول في خاتمتها: ﴿إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً. وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليماً حكيماً﴾[٢٧]. ويؤكد القرآن هذا المعنى في سورة أخرى فيقول: ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي...﴾[٢٨]. ويروي في تفسير هذه الآية أن ابن عباس قال:

---

(٢٢) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٧٢.
(٢٣) المصدر نفسه، «سورة الجاثية،» الآية ١٦.
(٢٤) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآيات ٣١ ـ ٣٣.
(٢٥) المصدر نفسه، «سورة القصص،» الآية ٧٧.
(٢٦) المصدر نفسه، «سورة الإنسان،» الآيتان ٢ ـ ٣.
(٢٧) المصدر نفسه، «سورة الإنسان،» الآيتان ٢٩ ـ ٣٠.
(٢٨) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

«نزلت في رجل من الأنصار يقال له أبو الحصين، كان له ابنان نصرانيان وكان هو مسلماً، فقال للنبي ﷺ ألا أستكرههما فإنهما قد أبيا إلا النصرانية»، فأنزل الله هذه الآية، وقال الزمخشري في تفسيرها: لا إكراه في الدين، أي لم يجر الله أمر الإيمان على الإجبار والقسر ولكن على التمكين والاختيار، ونحو قوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾(٢٩)، أي لو شاء لقسرهم على الإيمان ولكنه لم يفعل وبنى الأمر على الاختيار.

٤ ـ الحق في المعرفة

على أن إقرار القرآن حق الإنسان في حرية الاعتقاد لا يعني أن العقائد عند الله متساوية. لا. إن الإسلام دين، وكجميع الأديان والمذاهب فإن العقيدة الصحيحة هي التي يقررها ويدعو إليها: عقيدة التوحيد، وإذا كان القرآن يتوعد المشركين بالعذاب فإنه يقرر من جهة أخرى أن الله لا يعذب من لم تبلغه الرسالة والدعوة، ومن هنا كانت المعرفة حقاً من حقوق الإنسان فلا يؤاخذ ولا يعاقب عما لا معرفة له به، يقول تعالى: ﴿من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾(٣٠)، ويقول: ﴿ولكل أمة رسول فإذا جاء رسولهم قضى بينهم بالقسط وهم لا يظلمون﴾(٣١).

وقد قرن القرآن مراراً بين خلق الإنسان ونسبة العلم إليه، وكأن العلم هو أول حق للإنسان، ففي أول الخلق ﴿علم آدم الأسماء كلها﴾، وأيضاً ﴿خلق الإنسان. علمه البيان﴾(٣٢)، وأيضاً ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. إقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم﴾(٣٣)، ومعلوم أن «سورة العلق» هي أول ما نزل من القرآن.

هذا وفي الحديث النبوي نصوص كثيرة تحث على العلم وتجعله فرضاً واجباً: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»، «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد»، كما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من أشراط الساعة أن يُرفع العلم ويثبت الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا»، فقد جعل الجهل في درجة شرب الخمر والزنا وهي درجة التحريم. وفي الحديث أيضاً: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم مقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلّوا وأضلوا». ولم يميز الإسلام بين الرجال والنساء ولا بين الحر والعبد في حق المعرفة، بل جعل هذا الحق للجميع، فعن عائشة: «نعم النساء

---

(٢٩) المصدر نفسه، «سورة يونس،» الآية ٩٩.
(٣٠) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ١٥.
(٣١) المصدر نفسه، «سورة يونس،» الآية ٤٧.
(٣٢) المصدر نفسه، «سورة الرحمن،» الآيتان ٣ ـ ٤.
(٣٣) المصدر نفسه، «سورة العلق،» الآيات ١ ـ ٥.

نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين». وعن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد، والعبد المملوك إذا أدى حق الله تعالى وحق مواليه [مالكيه]، ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها».

٥ ـ الحق في الاختلاف

يقرر القرآن الاختلاف كحقيقة وجودية، وكعنصر من عناصر الطبيعة البشرية، فاختلاف ألوان البشر ولغاتهم وجنسياتهم وتوزعهم إلى أمم وشعوب وقبائل، كل ذلك أراده الله، تماماً مثلما أراد الاختلاف في عناصر الكون ليجعل منه علامة على وجوده، يقول تعالى: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً... ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين﴾[٣٤]. هذا على الصعيد الطبيعي، أما على الصعيد العقيدي فإن القرآن يقرر تعدد الأديان واختلافها في آيات عديدة، منها: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين. إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾[٣٥]، ومنها: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون﴾[٣٦]. ويقرر الإسلام بنص القرآن أن الإيمان بالأنبياء والرسل كافة جزء من الإسلام نفسه. وكانت الديانات التوحيدية زمن النبي ثلاث: اليهود والنصارى والصابئة، وقد أكد القرآن الاعتراف بها مرتين بالألفاظ نفسها تقريباً، يقول تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا [اليهود] والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[٣٧]. أما قوله تعالى: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه﴾[٣٨]، فالمقصود فيه بالإسلام هو دين التوحيد مطلقاً، دين ابراهيم، كما يدل على ذلك سياق الآية، وقد أجمع على هذا المفسرون.

وهنا قد تثار مسألة «الردّة»: إنها لا تدخل في حق الاختلاف ولا في حق الحرية، وكانت زمن النبي والصحابة تعني خيانة الإسلام مجتمعاً ودولة، ولذلك تجند أبو بكر لقتال المرتدّين. والمرتدّ بهذا المعنى هو كـ «المحارب»، أي الذي يخرج على المجتمع الإسلامي، يقطع الطريق ويخلّ بالأمن ويسلب أموال الناس، ولذلك ربط الفقهاء بين المرتدّ والمحارب في الأحكام.

أما «المرتدّ» بالمعنى الضيق، أي الذي اعتنق الإسلام ثم عدل عنه من دون أن يعادي الإسلام ومن دون أن يلحق الضرر بالمسلمين، فقد وردت فيه آيات كثيرة ليس

---

(٣٤) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآيتان ٢١ ـ ٢٢.

(٣٥) المصدر نفسه، «سورة هود،» الآيتان ١١٨ ـ ١١٩.

(٣٦) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٤٨.

(٣٧) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٦٢.

(٣٨) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ٨٥.

فيها ما ينص على قتله، وإنما تكتفي بتأكيد غضب الله ولعنته عليه وأن مصيره جهنم. ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة﴾[٣٩]، وقوله تعالى: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أُكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾[٤٠]. ولا بد من الإشارة إلى أن باب التوبة مفتوح أمام المرتدّ. وهناك من الفقهاء من يؤكد استتابته. كان ذلك عن الاختلاف مع الإسلام، أما الاختلاف داخل دائرته فهو حق لأنه اجتهاد، والاجتهاد كما هو معروف من مصادر التشريع الإسلامي، أما اختلاف الأئمة بحسب العصور والبلدان وتغير الأحوال فذلك واقعة تاريخية، وإلى هذا المعنى ينصرف قوله ﷺ: «اختلاف أمتي رحمة».

ومع ذلك كله فإنه من الضروري التأكيد أن حق الاختلاف الذي يضمنه الإسلام لا يعني تشجيع الناس على الفرقة والتنازع، بل بالعكس، فالإسلام يحرص على وحدة الأمة ويشجب بقوة الاختلاف في الدين الذي يؤدي إلى النزاع والفتنة، يقول تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا... ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون. ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾[٤١]. ومن أجل ضمان وحدة الأمة من دون المساس بحق الاختلاف والاجتهاد، يدعو الإسلام إلى اجتناب التعصب والتطرف وإلى سلوك الاعتدال، يقول تعالى: ﴿ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾[٤٢]، ويقول: ﴿وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾[٤٣]. ويؤكد القرآن أن الإسلام يسر لا عسر: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾[٤٤]، ﴿فذكر إنما أنت مذكر. لست عليهم بمصيطر﴾[٤٥]. وهكذا فالتسامح واعتماد التي هي أحسن وأيسر واجتناب الغلو والتطرف والتعصب... كل ذلك يعطي حق الاختلاف مضمونه الإيجابي البنّاء الذي يقي الناس الفتنة والاقتتال وينمي التنوع السليم، مصدر الخصوبة والإبداع.

٦ ـ الحق في الشورى

ويرتبط بحق الاختلاف الحق في الشورى وهو حق يقرره القرآن والحديث وتشهد له سيرة النبي وأعمال الصحابة. ففي القرآن نص صريح يجعل من الشورى إحدى

(٣٩) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢١٧.
(٤٠) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٠٦.
(٤١) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآيات ١٠٣ ـ ١٠٥.
(٤٢) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٢٥.
(٤٣) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٥٣.
(٤٤) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ١٨٥.
(٤٥) المصدر نفسه، «سورة الغاشية،» الآيتان ٢١ ـ ٢٢.

الصفات الجوهرية في المؤمن ويضعها في مستوى واحد مع اجتناب الكبائر والقيام بالواجبات الدينية. يقول تعالى: ﴿فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون. والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون. والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون. والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾(٤٦). ويقول المفسرون إنها آية نزلت في الأنصار «وكانوا قبل الإسلام وقبل مقدم رسول الله ﷺ إليهم إذا كان بهم أمر اجتمعوا وتشاوروا فأثنى عليهم: أي لا ينفردون برأي حتى يجتمعوا عليه» (الزمخشري).

ومع أن عبارة ﴿أمرهم شورى بينهم﴾ جاءت على صيغة الخبر فهي أمر معنى، وقد ورد مثله كثيراً في القرآن، على أن الأمر بالشورى جاء صريحاً في موضع آخر يتجه فيه الخطاب إلى النبي نفسه، يقول تعالى: ﴿فبما رحمة من الله لِنتَ لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضّوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله﴾(٤٧). ويذكر الزمخشري في شرح ﴿وشاورهم في الأمر﴾ ما يلي: «يعني في أمر الحرب ونحوه مما لا ينزل فيه وحي عليك لتستظهر برأيهم، وما في ذلك من تطييب نفوسهم والرفع من أقدارهم». وإذا كان الزمخشري وغيره من المفسرين يتحرون في شرح هذه الآية ما يفيد أن الشورى واجبة على النبي، فإن كلامهم صريح في أنها حق للمؤمنين. وفي هذا الصدد يروى عن الحسن بن علي بن أبي طالب أنه قال بصدد هذه الآية: «قد علم الله أنه [أي النبي] ما به إليهم حاجة، ولكنه أراد أن يُستن به من بعده أي أن يقتدوا به». وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم». وعن أبي هريرة أنه قال: «ما رأيت أحداً أكثر مشاورة من أصحاب الرسول ﷺ». وقيل كان سادات العرب إذا لم يتشاوروا في الأمر شق عليهم، فأمر الله رسوله بمشاورة أصحابه لئلا يثقل عليهم استبداده بالرأي دونهم.

واضح مما تقدم أن الشورى في الإسلام واجبة على الحاكم وحق للمحكومين. بل إنها حق للمحكومين أولاً لأن الخليفة في عهد الخلفاء الراشدين لم يكن ينصّب إلا بعد إجراء الشورى: فقد تشاور الصحابة وتناقشوا طويلاً قبل أن ينتخبوا أبا بكر، وكانت شخصية عمر بن الخطاب تفرض نفسها كمرشح وحيد لخلافة أبي بكر، وقد شاور هذا الأخير الصحابة في ذلك فلم يعترض عليه أحد فعيّنه خليفة من بعده برضاهم وبعد مشورتهم. ولما ظهر لعمر بن الخطاب، عندما طعن، أن هناك مرشحين عدة للخلافة من بعده، عيّن ستة من الصحابة كانوا أهم المرشحين بحكم منزلتهم في المجتمع وكلفهم بأن يختاروا واحداً منهم (مع استثناء ابنه عمر) يرضى عنه الناس. وقد فعلوا بعد مفاوضات وقاموا باستطلاع آراء الفئات المختلفة، وفي النهاية عُيّن عثمان بن عفان خليفة على أساس ما تم من شورى. ولا تنتهي الشورى باختيار الحاكم، بل إنها تبتدئ حينئذ بوصفها

---

(٤٦) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآيات ٣٦ ـ ٣٩.

(٤٧) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

واجباً على هذا الأخير وحقاً للمسلمين ومن يمثلهم من «أهل الحل والعقد» من علماء ووجهاء وشيوخ القبائل وكل من له صفة تمثيلية.

ومع أن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ في الشورى كثيرة وصريحة، فإن نقاد الحديث يصنفون معظمها مع الضعيف أو الموضوع. غير أن الطعن في صحة سند هذه الأحاديث لا يعني الطعن في مضمونها لأنها تقرر ما قرره نفسه القرآن وما كان عليه النبي وصحابته. أما المؤلفون في **الآداب السلطانية والسياسة الملوكية** فإنهم يشيدون بدورهم في الشورى. ولعل أطول نص ورد في شأنها في هذه الكتب هو ما نقرأه في كتاب **بدائع السلك في طبائع الملك** لابن الأزرق، فقد نقل أقوال عدة في الشورى حاول ترتيبها وإعادة بنائها: نقل قول الطرطوشي عن الشورى بأنها: «هي مما تعدّه الحكماء من أساس المملكة وقواعد السلطنة ويفتقر إليها الرئيس والمرؤوس». ونقل قول ابن العربي الفقيه الأشعري الأندلسي: «المشاورة أصل الدين وسنة الله في العالمين وحث على الخليقة من الرسول إلى أقل خلق بعده في درجاتهم، وهي اجتماع على أمر يشير كل واحد برأيه ـ مأخوذة من الإشارة». ثم تحدث عن مشروعيتها فأرجعها إلى نص القرآن (الآيتان السابقتان)، ثم أورد قولاً للنووي بصدد قوله تعالى: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾: «ولا يغني ذلك عن كل شيء فإنه إذا أمر الله بها النبي ﷺ نصاً جلياً، مع أنه أكمل الخلق، فما الظن بغيره». ثم تحدث ابن الأزرق عن فائدتها فذكر أموراً عدة منها: الأمن من ندم الاستبداد بالرأي، وإحراز الصواب غالباً، والتجرد بها عن الهوى، وبناء التدبير على أرسخ أساس، ثم أطنب في الكلام عن المستشير، والمستشار، والمستشار فيه، وما يطالب به المستشير بعد الإشارة... ولكن حديثه في جميع ما تقدم لم يتجاوز النظرة التقليدية السائدة في كتب **الآداب السلطانية**، أعني اعتبار الشورى في دائرة النصيحة والموعظة الحسنة، ولم يتعامل معها لا على أنها حق ولا على أنها واجب.

والواقع ان نقاشاً طويلاً جرى بين الفقهاء والمفسرين حول ما إذا كانت الشورى ملزمة، أي يجب على الحاكم العمل بالرأي الذي تفضي إليه أم انها معلمة فقط بمعنى أن الحاكم إنما يستشير للاستنارة والاسترشاد لا غير، وأنه حر في أن يأخذ برأي من استشارهم أو لا يأخذ به. وأهم حجة يتمسك بها القائلون بأن الشورى غير ملزمة وأنها معلمة فقط، قولهم إن قوله تعالى: ﴿**وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله**﴾، يفيد أن هناك مرحلتين: مرحلة الشورى أي استطلاع رأي من تقع مشاورتهم، ومرحلة العزم والتنفيذ وهو القرار الذي يتخذه الحاكم المشاور سواء كان موافقاً لما أشير عليه به أم لا. وجعلوا من قوله تعالى: ﴿**فتوكل على الله**﴾ ناسخاً للشورى فقالوا إن معنى الآية: «إذا عزمت على فعل شيء فتوكل على الله لا على المشاورة».

وغني عن البيان القول إن هذا النوع من التأويل ينطوي على تعسف كبير فهو يقطع الآية ويتجاهل الوحدة التي تؤسس عباراتها وسياقها: فهي تمتدح النبي كونه كان ليّناً غير قاس ولا مستبد ولم يكن فظاً غليظ القلب منفراً، بل كان محبباً جذاباً. والآية تأمره بالعفو والاستغفار والمشاورة. أما ربط العزم بالتوكل على الله فشيء لا ينال من الشورى.

فالمستشير يعمل برأي من استشارهم وعليه في جميع الأحوال أن يتوكل على الله عند العزم والتنفيذ. والتوكل على الله في هذا المقام معناه أن الصواب والنجاح في المستقبل أو في أي عمل ليس أمراً حتمياً حتى ولو كان مبنياً على الشورى، ولذلك وجب التوكل على الله والتماس معونته وهدايته.

ولا يخفى ما في ذلك التأويل الذي ذكرناه أعلاه من نزعة غير بريئة، نزعة تبرر استبداد الحاكم. ومهما كان الأمر، فإن هذا النوع من التأويل الذي يفرغ الشورى من معناها ما كان ليستقيم في ذهن صاحبه لو أن فكرة «حقوق الإنسان» بمعناها المعاصر كانت من «المفكر فيه». إن الفقهاء والمفسرين القدماء الذين قالوا بأن الشورى معلمة فقط وغير ملزِمة إنما فكروا فيها، لا من زاوية أنها حق للأمة، بل فقط من زاوية أنها صفة في الحاكم مرغوب فيها. وقد تحرج بعضهم من القول إن الشورى واجبة حتى لا ينصرف فعل الأمر إلى الوجوب في قوله تعالى مخاطباً نبيّه: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾.

ولا شك في أن هذه النظرة إلى مسألة الشورى محكومة بكونها تراعي ما مضى ولا تنظر إلى ما يجب أن يكون، أما إذا نظرنا إلى الشورى انطلاقاً من «المفكر فيه» في عصرنا، أي بوصفها حقاً للأمة، فإن جميع الاعتراضات التي وجهت في الماضي إلى القائلين بأن الشورى ملزِمة ستصبح غير ذات موضوع. ذلك لأن تلك الاعتراضات إنما تمليها ـ على من فكّر فيها بحسن نية ـ الرغبة في تجنب القول بأن الشورى واجبة على النبي ﷺ، لأن مقام النبوة لا تليق به مقولة «الوجوب»، أضف إلى ذلك الرغبة في تجاوز الخلاف، الذي لا يمكن الفصل فيه، حول سلوك الخلفاء الأربعة والصحابة عموماً في بعض الأمور والوقائع التي كانت موضوع نزاع والتي اضطرب فيها أمر الشورى. أما إذا تركنا الماضي جانباً ونظرنا إلى الحاضر والمستقبل، فإنه لا شيء يمكنه أن ينزع من الشورى كونها حقاً للأمة بنص القرآن والسنة، وأن للأمة الحق في أن تمارسها بالطريقة المناسبة للعصر.

٧ ـ الحق في المساواة

يقرر القرآن المساواة بين الناس في آية شهيرة محكمة واضحة قاطعة هي قوله تعالى: ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[٤٨]. ويعرف المفسرون معنى المساواة من هذه الآية إلى نفي التفاوت والتفاضل في الأنساب، مركزين انتباههم على الألفاظ التالية الواردة في الآية المذكورة: ذكر وأنثى، شعوب وقبائل، وهكذا يقول الزمخشري في معنى قوله تعالى: ﴿**من ذكر وأنثى**﴾ ما يلي: «من آدم وحواء، وقيل خلقنا كل واحد منكم من أب وأم، فما منكم أحد إلا وهو يدلي بمثل ما يدلي به الآخر، سواء بسواء، فلا وجه للتفاخر والتفاضل في النسب». أما بصدد قوله تعالى: ﴿**شعوباً وقبائل لتعارفوا**﴾، فيكتب الزمخشري قائلاً: «والمعنى أن الحكمة التي من أجلها رُتّبتم على شعوب وقبائل هي

---

(٤٨) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

أن يعرف بعضكم نسب بعض فلا يعتزي إلى غير آبائه، لا أن تتفاخروا بالآباء والأجداد وتدعوا التفاوت والتفاضل في الأنساب»، ثم يضيف بصدد «إلا بالتقوى» قائلاً: «ثم بين الخصلة التي بها يفضل الإنسان غيره ويكتسب الشرف والكرم عند الله فقال سبحانه: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم...﴾»، لا أنساب، والتقوى هي العمل الصالح.

وواضح أن تفسير الآية هذا التفسير الذي يركز على «الأنساب» إنما يحصرها في دائرة ما كان يشكل «المفكر فيه»، الأساسي إن لم يكن الوحيد، لدى عرب الجاهلية عندما يتفاخرون، باعتبار أن العنصر الرئيسي الذي كان أساس التفاوت والتفاضل عندهم هو النسب. غير أن حصر معنى الآية في دائرة هذا «المفكر فيه» القبلي العشائري حصر غير مشروع وخصوصاً أن هناك أحاديث يوردها المفسرون أنفسهم بصدد هذه الآية توضح دائرة التفاضل والتفاخر لتشمل أموراً أخرى كاللون والمال والجاه وكل شيء يكون موضوع اعتزاز. من ذلك قوله ﷺ في خطبة له يوم فتح مكة: «الحمد لله الذي أذهب عنكم أعبية الجاهلية وتكبرها، يا أيها الناس إنما الناس رجلان: مؤمن تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله»، ويضيف الراوي: «ثم قرأ الآية...». ومن الأحاديث الفاصلة في هذا المجال قوله ﷺ: «لا فضل لعربي على عجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى»، وقوله: «الناس سواسية كأسنان المشط».

على أن سياق الآية المذكورة: ﴿... إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ يؤكد هذا النفي العام لجميع أنواع التفاوت والتفاضل غير التقوى، فقد جاءت الآية في سياق يقرر الخلق الحسن الذي يجب أن يتصف به المؤمن: ﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم تُرحمون. يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكنّ خيراً منهن ولا تلْمِزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون. يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسَّسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله إن الله توّاب رحيم. يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى...﴾(٤٩). إذاً فالآية جاءت في سياق يقرر الخلق الحسن بصورة عامة شاملة، وبالتالي تنهى عن التفاخر وتجعل التفاضل محصوراً في التقوى، أي في الخلق الحسن بكيفية عامة.

وكما يؤكد القرآن المساواة بين الأفراد يقررها كذلك بين الأمم والشعوب، فلم يفضّل أمة الإسلام إلا بما تقوم من خير وأعمال معروفة عند الناس كافة بصلاحها واندراجها في دائرة الخير العام. يقول تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾(٥٠). وفي الحديث أن النبي سئل وهو على المنبر: «من خير الناس»، قال: «آمرهم بالمعروف وأنهاهم عن المنكر وأتقاهم له».

---

(٤٩) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآيات ١٠ ـ ١٣.

(٥٠) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٠٤.

هناك فعلاً آيات تقرر تفضيل الناس بعضهم على بعض، مثل قوله تعالى: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلاً وعد اللّهُ الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً﴾[٥١]. وأوضح أن التفضيل هنا راجع إلى أمور تدخل في معنى ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾: فالجهاد في سبيل الله بالأموال والأنفس هو قمة التقوى. فالآية إذاً لا تقرر تفاوتاً ولا عدم مساواة، وإنما تقرر المكرمة التي يستحقها المجاهدون في سبيل الله وهي تفضيل الله إياهم على غيرهم. هناك آيتان أخريان تذكران تفضيل الله بعض الناس دون بعض، وقد وردتا في سياق واحد وهو قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً... ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله... الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾[٥٢]. إن سياق هذه الآيات واضح وهو نهي الناس عن الكسب الحرام مثل السرقة والخيانة والغصب والقمار والربا من جهة، ومن جهة أخرى إباحة التجارة التي تتم عن تراضٍ بين البائع والمشتري، أي من دون أن يكون هناك ضغط من أحد الطرفين على الآخر. وبعد أن تذكّر الآية بضرورة اجتناب الكبائر مثل قتل النفس والقذف والزنا وأكل مال اليتيم، يأتي قوله تعالى: ﴿لا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب...﴾ ومعنى هذه الآية في السياق المذكور كما يلي: لا تتحاسدوا (أي لا تتمنوا) بسبب ما فضل الله بعضكم على بعض نتيجة لما قد يحققه من أرباح ونجاح في تجارته، فلكل منكم، رجالاً ونساء، حظه ونصيبه من الربح...

ويأتي ضمن السياق نفسه قوله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾. ففي هذا المجال، مجال الكسب والتجارة، كان الرجال، ولا زالوا، أكثر امتهاناً للتجارة وبالتالي أكثر ربحاً وكسباً، أما النساء فكل عملهن في البيت. ولذلك كان الرجال ﴿قوامون على النساء﴾، أي يقومون بأمورهن من النفقة للمأكل والملبس الخ... وهم ليسوا جميعاً على درجة واحدة من الكسب والمال ولا على مستوى واحد في النفقة، بل هناك تفاعل بينهم، والله هو الذي قسّم الأرزاق ففضّل العاملين النشيطين في الرزق أي الكسب، على الخاملين الكسالى...

وآخر آية ـ من حيث العدد لا من حيث الترتيب ـ ورد فيها ﴿فضل الله بعضكم على بعض﴾، هي قوله تعالى: ﴿والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فُضلوا برادّي رزقهم على ما ملكت أيمانهم، فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون﴾[٥٣]. فهذه الآية لا تكرس التفاوت بل

---

(٥١) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٩٥.

(٥٢) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآيات ٢٩، ٣٢ و٣٤.

(٥٣) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٧١.

بالعكس هي تدعو إلى المساواة بين السادة وعبيدهم. يقول الزمخشري في شرح هذه الآية: «أي جعلكم متفاوتين في الرزق، فرزقكم أفضل مما رزق ممالیککم، وهم بشر مثلكم وإخوانكم، فكان ينبغي أن تردوا كل ما رزقتموه عليهم حتى تتساووا في الملبس والمطعم. ولكنكم لا تفعلون، فكان هذا منكم من جملة جحود النعمة».

إذاً ليس في القرآن ولا في الحديث ما يمس مبدأ المساواة القائم على: **﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾**. والتصريح في القرآن بتفضيل الله بعض الناس على بعض ليس إقراراً للتفاوت وتكريماً له، وإنما هو وصف لواقع هو نتيجة عمل الإنسان، سواء تعلق الأمر بالأعمال التي تورث الفضل في الآخرة أو بالتي ينتج منها التميز في الدنيا بالمال أو بغيره، والمبدأ القرآني الذي يحكم هذه المسألة هو قوله تعالى: **﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾**(٥٤)، وقوله: **﴿ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها وسنجزي الشاكرين﴾**(٥٥).

من أهم المسائل التي تثار بصدد حق المساواة، مسألة الرق ومسألة المرأة. وبما أنه سبق أن أدلينا في مناسبة أخرى برأينا بشيء من التفصيل، فسنقتصر هنا على ما يناسب المقام، وبإيجاز. من المعروف أنه في الحضارات القديمة وفي العصور الوسطى وإلى مشارف القرن الأخير، كان يُنظر إلى الرق على أنه أمر طبيعي وضروري، وقد نظر إليه فلاسفة اليونان فاعتبروا العبد أقل إنسانية من «المواطن» وجعلوا وظيفته العمل الشاق وشبهوه باليد والرِّجل بالنسبة إلى العقل والرأس، وكذلك فعل مفكرو اليونان الآخرون من غير الفلاسفة، وسار الرومان على الدرب نفسه واشتهروا باضطهاد العبيد واعتبارهم كالحيوان أو أقل مرتبة. ولم يختلف الوضع في القرون الوسطى المسيحية الأوروبية عما كان عليه الأمر من قبل وكذلك في العصر الأوروبي الحديث... وبعبارة أخرى، إن الرق كان يُنظر إليه على أنه ظاهرة اجتماعية طبيعية، وبالتالي فإلغاؤه كان من «اللامفكر فيه» بل وأيضاً من الأمور «غير القابلة للتفكير فيها». وكذلك الشأن بالنسبة إلى المرأة، فلقد كانت في الحضارات القديمة وفي العصور الوسطى وإلى وقت قريب، توضع في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل ولم تكن تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها، وذلك حتى بعد أن أعلنت الجمعية الوطنية الفرنسية سنة ١٧٨٧ «حقوق الإنسان والمواطن». فقد بقيت المرأة الأوروبية محرومة من حق الانتخاب مثلاً في بعض جهات أوروبا إلى بدايات هذا القرن، «القرن العشرين».

أما في الإسلام فالأمر يختلف. ذلك أن تحرير العبيد كان فعلاً من «المفكر فيه»، فالقرآن لا يكرس الاسترقاق بل بالعكس يجعل من تحرير العبيد عملاً تعبدياً، فكثير من الأفعال المنهي عنها ومن الأخطاء التي ترتكب في الدين يتحرر المؤمن من تبعاتها بما

---

(٥٤) المصدر نفسه، «سورة النجم،» الآية ٣٩.

(٥٥) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٤٥.

يسمى بـ «الكفارات» التي من بينها «فك رقبة»، أي عتق العبد وذلك بإطلاق سراحه من طرف من كان يملكه أو بشرائه من مالكه، هذا فضلاً عن «فداء الأسرى» الذي جعل منه الإسلام مطلباً دينياً واجتماعياً. وقد رأينا من قبل كيف دعا القرآن إلى المساواة بين السادة وما يملكون من الرقيق، وذلك في المأكل والملبس. وفي الحديث، عن أبي ذر، أن النبيﷺ قال عن العبيد: «إنما هم إخوانكم فاكسوهم مما تلبسون واطعموهم مما تُطعمون». إن الاتجاه العام في التشريع الإسلامي هو الميل إلى تصفية هذه الظاهرة، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن الإنسان خلق حراً وأن ﴿أكرمكم عند الله أتقاكم﴾، وقد أكد عمر بن الخطاب هذا المعنى في قولته الشهيرة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». لنذكر أخيراً أن عدداً من كبار الصحابة كانوا قبل الإسلام موالي أو عبيداً وأن هذا لم يحل قط بينهم وبين المنزلة الرفيعة في المجتمع الإسلامي. أما تحريم الرق، بصورة نهائية جازمة، فذلك ما لم تكن تتحمله يومئذ الظروف التاريخية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ذلك يمكن القول إن تحريم الرق قد بقي في الإسلام من الأمور التي «تقبل التفكير فيها». واليوم، أعني العصر الحاضر، فإن منع الاسترقاق تجسّم على طول الخط مع تعاليم الإسلام.

ومثل ذلك مسألة المساواة بين الرجل والمرأة، فهي في القرآن من ميدان «المفكر فيه». ذلك أن الاتجاه العام السائد في النصوص الدينية في الإسلام من قرآن وحديث هو التسوية بينهما، مع تخصيص المرأة، بوصفها أماً، بمكانة سامية خاصة. ففي الحديث: «الجنة تحت أقدام الأمهات». فالمرأة مكلّفة بما كُلِّف به الرجل نفسه، إلا ما كانت طبيعة المرأة لا تحتمله (كالجهاد فهو غير واجب المرأة)، وقد وردت في القرآن مرات عديدة عبارة «من ذكر وأنثى» وعبارات «المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات» في معرض المساواة بينهما.

نعم هناك أحكام جزئية تقرر نوعاً من التفاوت بين الرجل والمرأة وتتعلق بصفة خاصة بمسألة الشهادة ومسألة الإرث. أما اشتراط القرآن امرأتين في الشهادة مع رجل، بدل امرأة واحدة، فقد برره بكون المرأة أكثر تعرضاً للنسيان والخطأ، قال تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، أن تَضلَّ إحداهما فتُذكّر إحداهما الأخرى﴾(٥٦). والخطأ والنسيان ليسا من طبيعة المرأة دون الرجل، بل يرجعان فقط إلى الوضعية الاجتماعية التي كانت عليها.

أما جعل نصيب المرأة في الإرث نصف نصيب الرجل: ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين﴾(٥٧)، فذلك تدبير كان يعمل به بعض القبائل في الجاهلية بينما كانت قبائل أخرى تحرم المرأة من الإرث. وقضية الإرث تجد معقوليتها في ظروف المجتمع القبلي الذي يعتمد الملكية المشاعة في الأرض والمرعى، مما يجعل توريث البنات مصدراً للنزاع بين القبائل: إذ الغالب أن تتزوج البنت من قبيلة غير قبيلتها، وتوريثها معناه توريث قبيلة

(٥٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٢.

(٥٧) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ١١.

زوجها في أموال قبيلة أهلها، وهي أموال مشاعة، وهذا كان يتسبب بنزاعات لا حدود لها، ولا شك في أن القرآن قد راعى معطيات هذه الوضعية ونظر إلى وجه المصلحة، أعني تجنب النزاع، فقرر نوعاً من الحل الوسط، فلم يحرم البنت من الإرث مطلقاً بل جعل نصيبها نصف نصيب الولد وجعل نفقتها على الرجل، زوجة كانت أو أماً، وكان ذلك نوعاً من التعويض. وبالجملة، فالمساواة بين الرجل والمرأة هي المبدأ، وقد نص القرآن والحديث على هذا المبدأ، وبالتالي فالتسوية بينهما في جميع المجالات هي من صنف «القابل للتفكير فيه» كون المصلحة العامة هي مقصد الشرع في جميع الأحوال.

أما تعدد الزوجات فهو ظاهرة كانت سائدة في الجاهلية وقد أقرها القرآن مع ميل قوي إلى المنع، إذ اشترط العدل بينهن في جميع الأمور وهو شيء متعذر. على أن مسألة تعدد الزوجات كما وردت في القرآن تحتمل أكثر من تأويل. فقد ربط القرآن بينها وبين أموال اليتامى. ذلك أنه أمر أولياء اليتامى بالعدل في أموالهم، بمعنى تجنب أكلها والإضرار بهم. وكان الرجل في الجاهلية يتزوج عدداً من الأرامل قد يزيد على العشر طمعاً في أموال أولادهن اليتامى، فنهى القرآن عن ذلك وحصر عدد الزوجات المسموح بها في أربعة، شريطة أن يعدل الزوج بينهن في جميع الأمور المادية والمعنوية: يقول تعالى: **﴿وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً [أي ظلماً] كبيراً. وإن خفتم ألا تُقسطوا [أي تعدلوا] في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة﴾**(٥٨).

وواضح أن العلاقة بين اليتامى وتعدد الزوجات، في هذه الآية، تحتمل أكثر من معنى، وقد أوّلها المفسرون تأويلات مختلفة ولكن مع الإبقاء على تعدد الزوجات في حدود أربعة، كشيء مباح. والواقع ان إبطال تعدد الزوجات، سواء في زمن النبي ﷺ أو الصحابة، كان من صنف «اللامفكر فيه» إذ كان الهدف منه ـ إضافة إلى المتعة ـ توثيق الصلات بين القبائل عن طريق المصاهرة وسيلة من وسائل إقرار السلم والأمن وإطفاء العداوة، وكانوا يقولون للرجل الذي يعاني عداوة رجل آخر: «تزوج ابنته واكسره». كان هذا في الماضي... أما اليوم، فإلغاء تعدد الزوجات، بوصفه تدبيراً ينال من حقوق المرأة، هو من الأمور التي تنتمي إلى «ما قُبِل التفكير فيه» على ضوء المبدأ الثابت في الإسلام الذي هو المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. على أنّه لا شيء يمنع عن القول بأنه ما دام القرآن يشترط في تعدد الزوجات العدل بينهن: **﴿فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة﴾**، ما دام العدل في هذا المجال أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، وهو في جميع الأحوال أمر مشكوك فيه، فإن إلغاء تعدد الزوجات لن يكون مناقضاً تعاليم الإسلام. فالقرآن لا يأمر بتعدد الزوجات بل يحث على الاقتصار على واحدة خوف عدم العدل.

---

(٥٨) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآيتان ٢ ـ ٣.

٨ ـ الحق في العدل

شغل العدل حيّزاً هاماً في القرآن والحديث، وعند المفسرين والفقهاء والمتكلمين ولدى الكتّاب والمؤلفين في **الآداب السلطانية**. ففي القرآن يتكرر الأمر بالعدل على جميع المستويات: فالرسول ﷺ مأمور بالعدل ليس بين المسلمين وحسب، بل حتى بين غير المسلمين إذا احتكموا إليه: **﴿وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأُمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم﴾**[٥٩]، وأيضاً: **﴿فإن جاؤوك [أي اليهود] فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تُعرض عنهم فلن يضرُّوك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط [أي العدل] إن الله يحب المقسطين﴾**[٦٠]. ويخاطب الله داوود: **﴿يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى﴾**[٦١]. ويأتي الأمر بالعدل بصورة عامة ومطلقة في آيات عديدة، مثل قوله تعالى: **﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾**[٦٢]، وقوله: **﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي﴾**[٦٣].

ويلحّ القرآن على تجنب التمييز بين الناس، بين الفقير والغني والقريب والبعيد، ويأمر بالعدل بينهم: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تُعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً﴾**[٦٤]، وأيضاً: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنّكم شَنَآن قومٍ على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾**[٦٥].

أما الأحاديث التي تروى في العدل فكثيرة ومتنوعة، وإذا كان بعضها ضعيفاً فالمهم أنها تعبّر عن الضمير الإسلامي فضلاً عن أنها تؤكد ما ورد في القرآن، فهي إذاً صحيحة مضموناً وإن كان بعضها ضعيف السند. من الأحاديث الصحيحة ما ورد في البخاري ومسلم من أن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله»، وذكر في مقدمتهم «الإمام العادل». وفي الترمذي: «قال رسول الله ﷺ: أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمام عادل، وأبغض الناس إلى الله يوم القيامة، وأبعدهم منه، مجلساً إمام جائر». أما كتب **الآداب السلطانية** فإنها تكرر عبارة «العدل أساس الملك» وتورد في شرحها وتأكيد معناها أقوالاً منسوبة إلى فلاسفة اليونان وحكماء الفرس والهند ورجالات الإسلام.

---

(٥٩) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ١٥.
(٦٠) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٤٢.
(٦١) المصدر نفسه، «سورة ص،» الآية ٢٦.
(٦٢) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٥٨.
(٦٣) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ٩٠.
(٦٤) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ١٣٥.
(٦٥) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٨.

ومع ذلك فإن المرء لا يملك إلا أن يلاحظ أن جميع ما روي عن «العدل»، سواء منه ما ينسب إلى النبي أو إلى الصحابة أو إلى حكماء الأمم... هو أقل قوة مما ورد في القرآن. ويتجنب المؤلفون في **الآداب السلطانية** الاستشهاد بالقرآن في موضوع «العدل» مع أنهم يوردون الأحاديث وأقوال الحكماء التي تحث عليه، وهذا راجع ـ في نظرنا ـ إلى أنهم لم يكونوا يفكرون في «العدل» إلا في دائرة «الوعظ»، في حين أن القرآن يطرح مسألة العدل بصيغة الأمر: «اعدلوا»، الأمر الذي يعني أن إقامة العدل واجبة. والقول بموجب «العدل» تلزم عنه نتائج أولاها وأهمها هي رأي الشرع في الإمام غير العادل: هل تجب الثورة عليه أم يُترك أمره لله. وبما أن الحكام في الإسلام، بعد الخلفاء الراشدين، لم يكونوا يلتزمون العدل (باستثناء عمر بن عبد العزيز)، وبما أن الثورة عليهم كانت تؤدي إلى فتن وحروب أهلية لم تكن تسفر في النهاية عن قيام حكم عادل، وبما أن وجود الحكم، حتى ولو كان جائراً، هو ـ في نظر الفقهاء ـ أفضل من الملاحم، والحكم ضروري لتنفيذ كثير من الأحكام الدينية، فإنهم، أعني الفقهاء، قد التزموا نوعاً من الصمت إزاء العدل فحملوا النصوص القرآنية التي تأمر بالعدل، إنْ صراحةً أو ضمناً، محمل الندب وبالتالي جعلوا حديثهم عنه لا يتجاوز دائرة النصح. وهكذا فيما أنهم لم يستطيعوا أن يضعوا العدل في دائرة الواجب على «الراعي» فإنه لم يكن في إمكانهم، لا سياسياً ولا فقهياً، أن يضعوه في دائرة حقوق «الرعية» كما كانوا يفكرون فيها. أما «حقوق الإنسان» بالمفهوم المعاصر، فقد كانت من «اللامفكر فيه»، كما سبق القول.

واليوم وقد تغير الزمان وتبدلت الأحوال وغدت «حقوق الإنسان» مطلباً عالمياً وأصبح احترامها وتمتيع الناس بها وتنمية ممارستهم إياها ضرورة من ضرورات الحياة، فقد صار من الضروري التحرر من صمت الفقهاء الذي لم يعد مبرراً، وبالتالي الاتجاه بالتفكير في العدل بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، بمفهومها المعاصر، إلى دائرة «ما يقبل التفكير فيه» من خلال النصوص الدينية الأساسية (القرآن والحديث). والحق أن هذه النصوص، وقد أوردنا نماذج منها وأهمها الآيات القرآنية التي لا يمكن الجدال في صحتها ولا في وضوح معناها خصوصاً وهي تطرح قضية العدل بصيغة «الأمر»، أقول إن هذه النصوص تفرض اليوم فرضاً وضع «العدل» في دائرة الواجب على الحكام، وبالتالي في دائرة حقوق المحكومين. وإذا فعلنا هذا ـ وهو ما يجب فعله في نص القرآن ـ فإن المسألة التي ستطرح نفسها مباشرة هي التالية: كيف يمكن حمل الحكام على التزام هذا الواجب ـ العدل ـ وبالتالي تمتيع الحكومة بهذا الحق؟

هنا تأتي قضية الشورى لتفرض نفسها ليس فقط من حيث إنها ملزمة بل أيضاً بوصفها حقاً من حقوق المحكومين يجب أن تنظَّم ممارسته بالصورة التي تجعل منها «شورى دائمة» في خدمة «العدل»، أعني وسيلة لمراقبة سلوك الحكام مراقبة مستمرة، سلوكهم السياسي وسلوكهم القضائي وسلوكهم الاقتصادي/ الاجتماعي... وهذا ما يسمى اليوم بـ «الديمقراطية». إذاً فالعدل، وهو قرين المساواة وملازم إياها، حق من الحقوق

الديمقراطية الأساسية التي يأمر الإسلام باحترامها والعمل على توفير شروط ممارستها.

والعدل في المنظور القرآني لا يقتصر معناه على المفهوم الضيق الذي حصره فيه القرآن، أعني العدل بين المتخاصمين، بل إنه يشمل مختلف العلاقات بين الناس، العلاقات بين النساء والرجال، بين الآباء والأبناء، بين الحاكمين والمحكومين. . . وهذا المعنى الشامل للعدل واضح من قوله تعالى: **﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾**، وفي آية أخرى في سياق آخر: **﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي﴾**. وأوضح أن ربط العدل بالإحسان وصلة الرحم وتجنب الفحشاء والمنكر والبغي يضفي عليه معنى عاماً شاملاً.

تلك هي حقوق الإنسان بإطلاق، حقوقه العامة الأساسية كما يقررها القرآن والحديث، وهي حقوق للبشر كافة من دون تمييز ولا استثناء: الحق في الحياة، والحق في التمتع بالطيّبات، والحق في الاعتقاد بحرية، والحق في المعرفة، والحق في الاختلاف، والحق في الشورى، والحق في المساواة، والحق في العدل. ومن دون التمتع بهذه الحقوق لا يستكمل الشخص البشري مقومات وجوده ولا أسباب ازدهاره ونماء عمرانه.

هناك إلى جانب هذه الحقوق العامة حقوق أخرى خاصة بفئة معينة من الناس هم «المستضعَفون»، وهي لا تقل أهمية، إذ عليها تتوقف الممارسة الكاملة للحقوق العامة الأساسية.

ثالثاً: حقوق المستضعَفين: الضمان الاجتماعي

يرد لفظ «المستضعَفين» في القرآن، بمعنى الضعفاء من الناس، مرات عديدة، وهو يأتي في مقابل «المستكبِرين» وهم المعتدّون بقوتهم المالية أو السياسية أو العسكرية أو بما يعتقدون في ذواتهم من أصناف الفضل والقوة، المادية والمعنوية، التي تجعلهم في نظر أنفسهم أرفع مقاماً وأعلى منزلة من سائر الناس. وإذاً فالمستكبر أو المتكبر هو كل من ينكر المساواة بينه وبين غيره من الناس ويدّعي نوعاً من التفوق. أما المستضعَفون فهم أولئك الذين يقع عليهم تكبر المتكبرين واستكبار المستكبرين، أي الذين لا يملكون لا مالاً ولا جاهاً ولا غيرهما من القوى التي يوظفها المستكبرون في استغلالهم وغرورهم وعدوانهم على الناس، وبعبارة أخرى، إن المستضعفين هم مهضومو الحقوق: هم الذين تُهضم حقوقهم في المجتمع الذي لا يقوم على المساواة والعدل.

وقد سمّى القرآن أصنافاً كثيرة من المستضعفين، بل لقد أحصاهم إحصاء، فهم الضعفاء من ذوي القربى (العجزة من الآباء والأمهات وبقية الأقارب) والفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل والسائلين والعبيد والأسرى. . . وقد خصّ القرآن هؤلاء بعناية بالغة فأكد مراراً وتكراراً حقوقهم وأوصى بالوفاء بها وتوعّد كل من مسّها أو هضمها. ومن الآيات الجامعة هذه الحقوق، حقوق المستضعفين، قوله تعالى: **﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال**

على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾(٦٦).

ولا بد من إبراز أربعة أمور في هذه الآية: الأمر **الأول** أن البر، ومعناه الخير، يشمل جميع أنواع العمل الصالح وليس العبادة وحدها. والخطاب في ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب**﴾ موجه إلى أهل الكتاب لأن اليهود يصلّون إلى بيت المقدس وهي تقع في المغرب بالنسبة إلى الحجاز، أما النصارى فيصلّون إلى المشرق. بمعنى أن البر، والخير عموماً، ليس محصوراً في الصلاة بل يشمل أموراً أخرى زيادة في العبادة هي الوفاء بحقوق المستضعفين. والأمر **الثاني** هو أن هذه الآية قرنت بين الإيمان بالله واليوم الآخر.. وبين إيتاء المال، وهو محبوب، لمن ذكرتهم الآية من المستضعفين.. وفي ذلك تأكيد لأهمية حقوق هؤلاء، وهي حقوق ذكرها القرآن جنباً إلى جنب مع حقوق الله: العبادة. والأمر **الثالث** أن الآية جعلت حق المستضعَفين في مال الله - الذي في يد الأغنياء - لا يقتصر على الزكاة. والأمر **الرابع** هو أن الآية بجمعها بين إيتاء المال للمستضعَفين وبين أركان الإسلام من شهادة وصلاة وزكاة... قد ارتفعت بالوفاء بحقوق المستضعَفين إلى مستوى الفرض والواجب. وقد عزز القرآن هذا المعنى في آية أخرى: ﴿**وفي أموالهم حق للسائل والمحروم**﴾(٦٧)، وفي الحديث: «إن في المال حقاً سوى الزكاة».

والمستضعَفون الذين ذكرتهم الآية هم: «**ذوي القربى**» والمقصود المحتاجون منهم...، و«**اليتامى**» الذين لم يترك لهم آباؤهم ما يفي بحاجاتهم، و«**المساكين**» وهم الذين لا يملكون ما به يعيشون. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس المسكين الذي ترده الأكلة والأكلتان واللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان»، قالوا: «فما هو؟» قال: «الذي لا يجد، ولا يُتصدق عليه»، وهو بالاصطلاح المعاصر «العاطل» الذي لا يجد عملاً يكسب منه قوته وقوت عياله. أما «**ابن السبيل**» فهو المسافر الذي تقطعت به الطريق، ويمكن أن يحمل عليه «**اللاجئ السياسي**» بالمعنى المعاصر، و«**السائلين**» أي الذين يسألون الناس الصدقة سواء بسبب فقر أو بسبب ظرف طارئ. أما «**الرقاب**» أي العبيد، فقال بعض المفسرين إن المقصود هو شراء العبيد وعتقهم، أما حاجاتهم إلى الأكل واللباس... الخ، فتقع على سيدهم. وإضافة إلى الأصناف المذكورة وردت في القرآن أصناف أخرى من المستضعَفين مثل قوله تعالى: ﴿**فكلوا منها واطعموا البائس والفقير**﴾(٦٨). فالبائس هو الذي أصابه عسر وشدة، أما الفقير فهو الذي لا يكفيه ما في يده لقوته وقوت عياله. وأما الزكاة فهي لأصناف ثمانية ذكرهم القرآن في قوله تعالى: ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها**

---

(٦٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ١٧٧.
(٦٧) المصدر نفسه، «سورة الذاريات،» الآية ١٩.
(٦٨) المصدر نفسه، «سورة الحج،» الآية ٢٨.

والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله﴾[٦٩]. أما المساكين والرقاب وابن السبيل فقد سبق ذكرهم. ويبقى ذكر «العاملين عليها» أي الذين يقبضونها ويجمعونها ويأتون بها إلى ولي الأمر (أي خزينة الدولة)، وهؤلاء تُدفع لهم الزكاة تعويضاً لعملهم. وأما «المؤلفة قلوبهم» فهم بعض أشراف العرب كان الرسول يستألفهم بها ترغيباً لهم في الإسلام. وأما «الغارمين» فهم الذين كثرت عليهم الديون فأصبحوا لا يملكون شيئاً بعدها. أما «في سبيل الله» فهم فقراء المجاهدين والحجاج الذين تقطعت بهم الطريق.

وهكذا نرى أن «حقوق المستضعَفين» صنفان: حق في الزكاة وحق في البر. والفرق بينهما هو أن الزكاة جعلها الله ركناً من أركان الإسلام مثل الشهادة والصلاة والصيام والحج، بمعنى أن إسلام المرء لا يكتمل إلا بالإقرار بها كفريضة من الله، وهي في نظرنا ذات وظيفة رمزية سياسية، بالمعنى الذي يجعل من الرمز والمقدس شيئاً واحداً. وهكذا فكما ان الشهادة هي رمز للعلاقة التي يجب أن تكون بين الإنسان والله (التوحيد والإيمان برسالة محمد)، وكما ان الصلاة هي ممارسة دينية قوامها طلب العون من الله (الصلاة = الدعاء، واجتناب الفحشاء والمنكر)، وبما أن الصيام هو رمز للسمو بالروح وانتشالها من التبعية للشهوات المادية ومشاركة الفقراء في الإحساس بالجوع، وبما أن الحج هو رمز لوحدة المسلمين وتوفير لمناسبة الانتقال بهذه الوحدة من مستوى الرغبة والتطلع إلى مستوى اللقاء الفعلي في شروط حياتية متساوية تشخصها وحدة «اللباس» في أبسط أشكاله إضافة إلى وحدة الشعائر.. فإن الزكاة هي أيضاً رمز لولاء الفرد المسلم نحو المجتمع الإسلامي ككل. ومعروف أنه عندما قام أبو بكر، الخليفة الأول للنبي ﷺ، لقتال المرتدّين مانعي الزكاة، لم يكن ذلك بسبب الحاجة إلى المال، بل بسبب أن الزكاة كانت رمزاً للولاء له بوصفه رئيس الدولة خليفة النبي. وإذاً فالزكاة هي في معنى الضريبة للدولة المعاصرة، بالمعنى الحقوقي («الضريبة»)، أي بوصفها تجسم ولاء الفرد للدولة ووفاءه بالتزامه نحوها، مقابل الواجبات التي تلتزم هي القيام بها إزاء الجماعات ككل، مثل حفظ الأمن وإقامة المشاريع العمرانية وبرامج التنمية الشاملة.

وفي هذا السياق يجب أن ينظر إلى حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، وبالخصوص مسألة «الجزية». فالجزية ليست سوى هذه الضريبة التي تربط المواطن بالدولة ربط ولاء وربط مصلحة: بمعنى أنها رمز للولاء السياسي ومساهمة في نفقات الدولة على المصلحة العامة، مثل الأمن والتعمير والتنمية التي يستفيد منها المواطنون كافة مهما كانت دياناتهم. وإذا اختلفت الجزية عن الزكاة فلأن غير المسلم من أهل الكتاب ـ ويسمى «الذمي» لأن حمايته في ذمة الدولة كسائر المواطنين ـ لا تُطلب منه المساهمة في الجهاد، لا بالنفس ولا بالمال. أما «البر» والعدل وسائر الحقوق فأهل الذمة والمسلمون فيها سواء.

---

(٦٩) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٦٠.

والآية التي تقرر حقهم في البر والعدل هي قوله تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين. إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾(٧٠). وقد حثّ الرسول على احترام حقوق أهل الذمة فقال: «من ظلم معاهداً أو انتقصه حقاً أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة». وصرح بعض الفقهاء أن ظلم الذمي أشد من ظلم المسلم إثماً.

على أن حقوق المستضعَفين في القرآن لا تضمنها آية «البر» وحدها، بل لقد أكّد القرآن مراراً الوفاء بها. وجاء ذلك في صيغة الأمر الصريح تارة وفي صيغ أخرى تحمل معنى الأمر الضمني حيناً آخر. وهكذا تقرأ: ﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً﴾(٧١). أما قوله تعالى: ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾(٧٢)، فيقول المفسرون إنه ورد في «المكاتب» أي في العبد الذي يكاتبه سيده - يتعاقد معه - على أن تعتقه لقاء مبلغ من المال. وقد ينص العقد على أن يدفع العبد ما اتفقا عليه على شكل أقساط، حتى إذا دفع مجموع المبلغ صار حراً (معلوم أن العبد كان يشتريه سيده في الغالب وينفق عليه...). ولإعانة هذا العبد المكاتب ومن أجل الإسراع بتحريره جاء قوله تعالى: ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾، بمعنى أن على الأغنياء أن يدفعوا للعبد ما به يحرر نفسه.

ونقرأ في صورة أخرى قوله تعالى: ﴿والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾(٧٣)، وقد وردت الآية معطوفة على قوله تعالى: ﴿إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون﴾(٧٤)، فجمع بين المثابرة على الصلاة وبين إيتاء المال للسائل والمحروم وجعلهما معاً صفتين يتميز بهما المؤمن الصادق. وكذلك فعل في آية أخرى تتحدث عن نعيم أهل الجنة وترجعه إلى أنهم كانوا في الدنيا يكثرون من الصلاة ومن إيتاء المال للفقراء والمساكين(٧٥)، وهناك آيات كثيرة في هذا المعنى: تجعل نعيم أهل الجنة مرتبطاً بإيتاء المال للفقراء والمساكين، وعذاب أهل النار راجعاً، في بعض ما يرجع إليه، إلى احتكارهم المال وبخلهم به.

وهناك آية ذات دلالة خاصة بالنسبة إلى ما نحن في صدده، هي قوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾(٧٦). والعفو في اللغة الفضل، أي ما زاد على الحاجة. ويقول النسفي في شرح هذه الآية: «أي أنفقوا مما فضل عن قدر الحاجة»، ثم يضيف: «وكان

---

(٧٠) المصدر نفسه، «سورة الممتحنة،» الآيتان ٧ - ٨.
(٧١) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٢٦.
(٧٢) المصدر نفسه، «سورة النور،» الآية ٣٣.
(٧٣) المصدر نفسه، «سورة المعارج،» الآيتان ٢٤ - ٢٥.
(٧٤) المصدر نفسه، «سورة المعارج،» الآيتان ٢٢ - ٢٣.
(٧٥) انظر: المصدر نفسه، «سورة الذاريات،» الآيات ١٥ - ١٩.
(٧٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢١٩.

التصدق بالفعل في أول الإسلام فرضاً، فإذا كان الرجل صاحب زرع أمسك قوت سنة وتصدق بالفضل، وإذا كان صانعاً أمسك قوت يومه وتصدق بالفضل، فنسخت آية الزكاة العفو»، ومعنى ذلك أنه عندما كان المجتمع الإسلامي قليل الموارد، كان على كل عضو منه أن يرد إليه (أي أن يدفع إلى الفقراء والمحتاجين) جميع ما يزيد على حاجته، حتى يمكن إقرار التوازن المعيشي. وهكذا يتسع حق الفقراء في مال الأغنياء إلى درجة أخذ «العفو» منهم إذا اقتضت الضرورة ذلك. ويشهد لمشروعية هذا التدبير حديث «إن في المال حقاً سوى الزكاة» (الترمذي)، وقوله ﷺ: «ما آمن بي رجل بات شبعان وجاره جائع إلا جانبه وهو يعلم» (مسند أحمد).

وبعد، ألا يحق لنا ـ إن لم يكن من الواجب علينا ـ أن نفكر، في ما تقدم من آيات وأحاديث، في موضوع حقوق المستضعَفين على سوء ما نعبر عنه اليوم بـ «الضمان الاجتماعي» الذي يشمل الحق في الدواء والاستشفاء والحق في تعويض البطالة عندما لا تفي فرص العمل بالمطلوب، ثم الحق في التقاعد. . . إن هذه الحقوق تتم كفالتها وتمتيع المستضعَفين بها بما تأخذه الدولة من أموال الأغنياء وما تقتطعه من أجور العاملين، وهو تدبير حديث ينسجم تماماً مع ما ذكرناه حول «البر» و«الزكاة» و«العفو». وقد سبق لابن حزم أن فسّر «أبناء المال» بما يفيد ما نعبر عنه اليوم بـ «الضمان الاجتماعي». قال: «وفرض الله على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، وفي اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والشمس وعيون المارة»، ثم يستغيث، وبرهان ذلك قوله تعالى: ﴿فآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل﴾[77].

ولا بد من أن نضيف هنا أن هذا الذي يقرره ابن حزم كواجب على السلطان (أي الدولة) إزاء الفقراء عموماً، قد سبق أن طبقه خالد بن الوليد على أهل الذمة. ففي العقد الذي كتبه لنصارى الحيرة في العراق ورد ما يلي: «وجعلت لهم، لكل شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله». ومعلوم أن مثل هذه العقود تعتبر مصدراً للتشريع في الإسلام، فقد تم هذا العقد في زمن أبي بكر ووافق عليه ولم يعترض عليه أيٌّ من الصحابة، الأمر الذي جعله يتمتع بقوة الإجماع. وغني عن البيان القول إن هذا الذي التزمه خالد بن الوليد: «لكل شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر» من أهل الذمة، هو حق أيضاً للمسلمين، وإذاً فالضمان الاجتماعي، بمعناه المعاصر الواسع الشامل، حق من حقوق الإنسان في الإسلام بنص القرآن والحديث وعمل الصحابة.

على أن هذا الاهتمام الفائق بالمستضعَفين لا يعني بوجه من الوجوه إعفاء الناس، المحتاجين منهم خصوصاً، من العمل من أجل الكسب الذي يفي بحاجاتهم. فالإسلام يحث على العمل والكسب، وقد ورد ذلك في القرآن بصيغة الأمر في غير ما آية. من

---

(٧٧) المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٣٨.

ذلك قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾[78]، وقوله: ﴿فإذا قُضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله...﴾[79]، وقوله: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾[80]. وفي الحديث: «ما أكل أحد طعاماً قطّ خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده»، وأيضاً: «أحل ما أكل العبد كسب يد الصانع إذا نصح». وهكذا فالإسلام يحثّ على التماس وجوه الكسب بالعمل في الزراعة (الآية الأولى)، وبالتجارة (الآيتان الأخريان)، وبالعمل اليدوي (الحديثان). وتلك هي عمارة الأرض التي كُلّف بها الإنسان والتي هي أساس الحضارة التي ينفرد بها الكائن البشري كتكريم له، كما ذكرنا في مقدمة هذا البحث.

وعمارة الأرض، وبالخصوص ما نسمّيه اليوم بالتنمية، يمكن أن نجد لها ما يؤسسها في وعينا بتوظيف نصوص من تراثنا. فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من نصوص تجعل عمارة الأرض واجباً على الإنسان، هكذا بصورة مطلقة، هناك نصوص تنتقل بـ «واجب عمارة الأرض» من مستوى الواجب على الإنسان الفرد إلى مستوى الدولة، باعتبار أنه من دون انكباب الدولة على التعمير والعمران لا تستقيم الحياة ولا يتأتى الوفاء بحقوق المستضعَفين، ومن أجمل النصوص في هذا المجال قول ابن حزم: «يأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس ويقطعهم الإقطاعات في الأرض الموات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمّره، ويعينه على ذلك فيه، لترخص الأسعار ويعيش الناس والحيوان ويعظم الأجر ويكثر الأغنياء وما تجب فيه الزكاة».

رابعاً: حقوق الله وحقوق الناس: تطبيق الشريعة

عرضنا في الفقرات السابقة لحقوق الإنسان، بالمعنى المعاصر، كما يمكن التفكير فيها من خلال النصوص الإسلامية الأساسية (القرآن والحديث). وكما أكدنا في بداية هذه الدراسة، فإن حقوق الإنسان بالمعنى المعاصر ـ وقد غدت تشمل الحق في التنمية بمعناها الشامل ـ لم تكن من «المفكر فيه» في العصور السابقة، لا في الحضارة العربية الإسلامية ولا في غيرها من الحضارات.. ذلك لأنها وليدة التطور الاقتصادي الاجتماعي السياسي الثقافي الذي بلغته الحضارة الأوروبية الحديثة في القرن الثامن عشر وما بعده.

بيد أن حقوق الإنسان ـ بالمعنى المعاصر ـ إذا لم تكن من ميدان «المفكر فيه» قديماً في النصوص العربية الإسلامية، فلقد كانت ولا زالت قابلة لأن تكون كذلك، وخصوصاً في القرآن والحديث. وغني عن البيان القول إن ما جعلها من قبل تبقى من ميدان «اللامفكر فيه»، هو عجز الفكر العربي الإسلامي، بسبب ظروف تاريخية موضوعية، اقتصادية واجتماعية وثقافية، عن تجاوز مفهوم «الراعي والرعية» الذي كان ينتظم الهرم الاجتماعي ويحكم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، وهو مفهوم يحصر

---

(78) المصدر نفسه، «سورة الملك،» الآية 15.

(79) المصدر نفسه، «سورة الجمعة،» الآية 10.

(80) المصدر نفسه، «سورة المزمّل،» الآية 20.

التفكير السياسي في كيفية تسيير «الرعية» بصورة تجعلها تطيع الراعي عن «طيب خاطر». ومن هنا بقي الفكر السياسي في الثقافة العربية الإسلامية يدور حول محور واحد سمّي بـ **الآداب السلطانية أو السياسة الملوكية** التي تنصح الحاكم بما ينبغي أن يقوم به ويتصف به ليضمن طاعة الرعية و«رضاها».

أما الفقهاء فقد انشغلوا ـ في إطار المجال السياسي المتحرر كما قلنا حول الراعي والرعية ـ بما أطلق عليه بعضهم اسم «السياسة الشرعية» التي لم تكن شيئاً آخر غير أبواب من الفقه تدور حول ما يجب لله على الناس وسمّوه بحقوق الله أو حدوده، وما يجب للناس بعضهم على بعض وسمّوه بحقوق الناس أو الحدود التي ترد إليهم هذه الحقوق.

أما حقوق الله، فتشمل الإيمان والصلاة والصوم وسائر الفرائض والسنن التي لها مظهر تعبدي صرف أو رافقها معنى المؤونة، كزكاة الفطر وتعشير الأراضي العَرِيَّة والخراج والمعدن والرِّكاز وعقوبات الحدود كحد الزنا وحد السرقة والكفارات. . . وأما حقوق الناس ـ بالمعنى الفقهي الذي أشرنا إليه ـ فتشمل حق أولياء المقتول في القود (أي قتل القاتل أو الدّية) وحق الجروح في القصاص (اليد باليد والسن بالسن. . .) وحق الرجل الذي تعرّض لما يمسّ عرضه كاللعن والشتم. . . وحق الزوجة على زوجها وحق الزوج على زوجته وحقوق الورثة.

تلك هي الموضوعات التي كانت تشغل ميدان «المفكر فيه» في مجال «الحقوق» في الفقه الإسلامي، وقد رتّبها الفقهاء ترتيباً آخر أهم وأكثر تجريداً، فنظروا إليها وإلى الأحكام الشرعية جملة من زاوية أن مقاصدها وغرض الشرع من وضعها هو تأمين «مصالح العباد في الدنيا والآخرة»، وصنفوا هذه المقاصد، أو المصالح العامة، ثلاثة أصناف: ضروريات، وحاجات، وتحسينات، أما الضروريات فهي التي «لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فُقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين»، وهذه الضروريات خمس وهي: حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال.

ونحن نعتقد أن التنمية البشرية في الوطن العربي والعالم الإسلامي يجب أن تجعل من مهامها الأساسية: تنمية التفكير في حقوق الإنسان كما يقررها القرآن والحديث وكما عرضنا لجملتها في هذا البحث. إن هذه الحقوق (الحق في الحياة والعدل إضافة إلى حقوق المستضعَفين) هي الحقوق الأساسية التي من دون توافرها وتمتع الناس بها لا يمكن تطبيق الحدود الشرعية تطبيقاً لا لبس فيه. ذلك أنه من دون القضاء على الفقر والجهل والظلم، ظلم الحكام وظلم الأقوياء والضعفاء، ستبقى الحدود مرتعاً للشبهات، والحديث النبوي يقول: «إدرأوا الحدود بالشبهات»، وقد فعل النبي ﷺ والخلفاء الراشدون ذلك مراراً في وقائع معلومة.

وإذاً فنقطة الانطلاق في تطبيق الشريعة يجب أن تكون تمتع المسلم وغيره من أعضاء المجتمع الإسلامي بالحقوق الأساسية التي يقررها القرآن والحديث للإنسان كإنسان، ابتداء

من حق الحياة. . . إلى حقوق المستضعَفين. إنه من دون التمتع بالحقوق الأساسية المذكورة سيبقى تطبيق الحدود الشرعية مقصوراً على المستضعَفين الذين يدفعهم الجوع والجهل وما يعانونه من ظلم إلى ارتكاب ما يرتكبونه من مخالفات وجرائم. أما المستكبِرون من أصحاب السلطة والجاه والمال فهم يعرفون دائماً كيف يخفون جرائمهم وكيف يتّقون الأحكام، فلا تعليق على هذا الأمر.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأزرق، أبو عبد الله محمد بن علي. **بدائع السلك في طبائع الملك**. تحقيق وتعليق علي سامي النشار. بغداد: منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨. ٢٠ ج. (سلسلة كتب التراث؛ ٤٥)، ج ١، ص ٣٠٢، وحول ابن حزم، انظر ص ٢١٩.

ابن تيمية الحراني، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد. **المحلّى**. تحقيق أحمد شاكر. بيروت: دار الفكر، [د.ت.]، ج ٦، ص ١٥٦٠.

الخضري، محمد. **أصول الفقه**. القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٩٣٨، ص ٢٧.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. **الموافقات في أصول الشريعة**. بيروت: دار المعرفة، [د.ت.]، ج ٢، ص ٨.

القرضاوي، يوسف. **غير المسلمين في المجتمع الإسلامي**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣، ص ١٦. (نقلاً عن: يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف، **كتاب الخراج**، ص ١٤٤).

تعقيب

طارق البشري(*)

أسعدني أن أقرأ البحث القيّم الذي قدمه محمد عابد الجابري. ليس جديداً علينا أن نقول ذلك عن أعماله، وليس جديداً عليه أن يسمعه، وجهده الذي أدّاه من قبل مقدَّر جداً، وجهده الذي يؤديه من بعد مرتقب دائماً وبشوق وشغف. وفي جملة واحدة، هو من محاسن واقعنا العربي المعاصر، ونحن نألف الحوار معه ومع ما يطرحه من فكر خصيب.

يتضمن البحث عدداً من الأفكار الحميدة والاجتهادات الموفقة التي تغني أدواتنا في دراسة التراث الإسلامي، مثل تداخل مفهوم الحق والواجب في الثقافة العربية الإسلامية، فضلاً عن تلك المتابعة لبعض من أهم ما يشغل الرأي العام الآن في مجال ما صرنا نسميه حقوق الإنسان، ولكنني أركز في هذا التعقيب على نقطة واحدة، هي نقطة خلاف أراها أساسية. هذه النقطة تتعلق بالقضايا المنهجية التي جاءت في مقدمة البحث، إذ أثيرت الإشكالية على أساس محاولة الربط بين مفهوم ينتمي إلى عصرنا وبين فكر ينتمي إلى فكر قوامه آراء وتصورات هي جزء لا يتجزأ من العصور الوسطى، ولكن المقدمة تذكر أن هذه الإشكالية تعتبر إشكالية نظرية لا تنفصل عن الايديولوجيا، ثم تشير إلى الاجتهاد الذي يعتمد في ما يعتمده على اطّلاع واسع بتاريخية تلك النصوص، أعني بالظروف والمناسبات التي وردت منها (أسباب النزول) والأهداف العامة التي ترمي إلى تحقيقها (أي مقاصد الشرع)، ثم تستطرد المقدمة في ذكر أن «أسباب النزول»، بتعبير القدماء، هي تقريباً ما يعبَّر عنه نفسه اليوم بالتاريخية، ثم ترد الإشارة إلى المقاصد بحسبانها الغايات والأهداف التي من أجلها كان الشيء، ثم أشير إلى التراث ونصوصه، وخصوصاً القرآن الكريم والسنة واجتهادات الفقهاء، وإلى أن ثمة أسباب نزول ومقاصد خاصة بزماننا.

من كل ذلك بان لي أنّ منهج النظر في التراث ونصوصه، وفيه القرآن والسنة، إنما

(*) نائب رئيس مجلس الدولة في مصر.

يعتمد في ما يعتمده على تاريخية النص، وأن ما عبّر عنه القدماء بأسباب النزول وبالمقاصد يعني بلغة اليوم ومصطلح الحاضر تاريخية النص.

وفي هذه النقطة أقول: نحن عندما نتكلم على الإسلام إنما نتكلم على «دين»، والدين كما يعرّفه لنا محمد عبد اللّه دراز، هو من الناحية الموضوعية، جملة النواميس التي تحدد صفات الذات الإلهية وجملة القواعد التي ترسم طريق عبادتها، وهو من الناحية الذاتية للمؤمن، اعتقاد الإنسان بوجود الذات العلوية الغيبية التي لا يمكن العلم بكنهها، وإنما يمكن إدراك آثارها والاعتقاد بمثلها من مطلق القدرة والاختيار، وإن هذا الاعتقاد يبعث على مناجاة الذات الإلهية في رغبة ورهبة وفي خضوع وتمجيد، وإنها واجبة الطاعة والعبادة.

وما يعنيني من ذلك أن الدين يشير إلى ذات علوية وإلى وجوب الطاعة لها من الإنسان المؤمن، والله سبحانه بموجب ألوهيته هو خارج التاريخ، والإنسان الطائع لله هو من التاريخ وخاضع له، والنص القرآني ونص الحديث بما فيهما من اقتداء هما من أحكام الله للبشر، وهما ذوا وضع إلهي، أي انهما أتيا من الغيب ومن خارج التاريخ، فهما نصوص غير تاريخية، وهذا من حقائق الإيمان بالإسلام بوصفه ديناً.

ونحن عندما نتعامل مع الإسلام، نتعامل معه كدين، ونتعامل معه بموجب هذه الحقائق الإيمانية، ونحن إذا تعاملنا معه بما يخلّ بجوهره وسماته اللصيقة نكون قد تعاملنا مع أمر آخر، نكون قد تجاوزنا الظاهرة التي نتعامل معها، ونكون نظرناها على غير حقيقتها، نكون تعاملنا مع أمر آخر، وهذا ليس من العلم ولا يسمح به المنهج. علينا أن نتعامل مع الظواهر كما هي ومن دون أن نضيف إليها أو ننزع منها، والإسلام دين والدين عقيدة وللعقيدة معتقد، وهي حتى بحسبانها ظاهرة اجتماعية تقوم بالمؤمنين بها وبما يؤمنون به، والواجب النظر في الأمر هكذا.

من هنا فالقول بتاريخية النصوص والأحكام، يفيد دلالة غير حقيقية بالنسبة إلى الإسلام كدين، وذلك إذا كنا نستفيد من «التاريخية» للدلالة السائدة لهذا اللفظ في المصطلح الحديث المستخدم بين الغالبية من المؤرخين المحدثين وعلماء الاجتماع، وهي تتحصل في أننا نعني بالظاهرة التاريخية، الظاهرة التي أتت بها أوضاع الزمان المعيشية في فترة معينة وظروف معينة، وتذهب بها أوضاع للزمان مقبلة، أي انها خاصة بالنشأة والمصير إلى جملة الظروف والأوضاع التاريخية في مرحلة معينة، فهي ظاهرة مخلوقة، وهي مخلوقة على ما صوّر المعتزلة القرآن عندما وصفوه بهذا الوصف ونسبوا خلقه إلى الله عزّ وجلّ، ولكنها مخلوقة من مجتمعات البشر وأوضاع تاريخهم المعيشية.

لا يظهر لي قط أن البحث الذي بين أيدينا قصد شيئاً من هذا، بل لعل البحث ذاته بعد المقدمة المنهجية قد نحا إلى النظر في أحكام القرآن والسنّة في إطار ما أسماه «المفكَّر فيه» أي النظر في ذهن المتلقي، وهذه الزاوية، زاوية الملتقى، أو زاوية معاد النظر لدى الخاضع له ومفهومه لدى المتلقي، فهو ما نتفق على تاريخيته سواء كان هذا المتلقي مقسراً

أو مجتهداً أو فقيهاً أو من عوام الناس. لا يظهر لي أن البحث قصد أو مارس شيئاً مما أشرت إليه عن دلالة «التاريخية»، ولكني أسوق ما سردت آنفاً لنتشارك في تحرير هذه النقطة، ومفهوم «التاريخية» يرتبط لدي بهذه المعاني جميعاً، إذ إن هذه المعاني من لوازمه ومقتضاه عندما تتداعى حلقات المنهج التاريخي. أقول ذلك وأنا أدرك أن لزوم المذهب ليس بمذهب.

قرنتِ المقدمة المنهجية للبحث، مفهوم «التاريخية» المعاصر بأسباب النزول والمقاصد عند القدماء. وأسباب النزول في ظني لا تعتبر المعنى التاريخي الذي يشير إليه المفهوم المعاصر، وعلينا هنا أيضاً أن نتعامل مع «أسباب النزول» بالدلالة التي كان واضعو هذا المفهوم يستخدمونه بها ووضعوه من أجل إفادتها.

ونحن عندما ننظر إلى أسباب النزول لدى الواحدي نلحظ أنه يعرض لكل آية أو لبعض آيات ثم يتلوها بالرواية المستمدة لخبَر من نزلت فيه، فرداً كان أو أناساً أو حادثة. وهي في كثير من الأحوال تفيد متى نزلت الآية وفي أية مناسبة، ولكنها في الكثير من الأحوال أيضاً لا تفيد سبباً بالمعنى الذي نقصده الآن عادة عندما نستخدم هذا اللفظ، بحسبان أن الواقعة السبب هي ما أفضت وأنتجت بذاتها الواقعة المسبب أو النتيجة، إنما تفيد كثيراً مناسبة تقرير الحكم ونزول الآية، وهي أحياناً ما تفيد عين الحكم المنزل، وهذا ما لاحظه الإمام السيوطي في كتابه **أسباب النزول** عندما عرض لما ذكره الواحدي عن «سورة الفيل» بأنها نزلت في «قصة أصحاب الفيل»، فقال السيوطي إن هذا ليس من أسباب النزول في شيء بل هو من باب الإخبار. وقال الزركشي في **البرهان** إنه كان من عادة الصحابة والتابعين أن يذكر أحدهم أن الآية نزلت في كذا، يريد أنها تتضمن هذا الحكم لا أنه كان هذا السبب في نزولها.

وثمة مساحة من الخلاف ومن التنوع في بيان مدلول السبب، عند رجال أصول الفقه، لا أريد أن أستطرد في ذكر الأمثلة عليها من كتب الأصول، والأستاذ الجليل أدرى بذلك، ولكن يكفي أن أقول إن بعضهم عرّف السبب بكونه ما وضع شرعاً للحكم، وجعل العلة هي المتعلق بالمصالح، ومن هؤلاء الشاطبي، وبعضهم عكس الدلالة بين السبب والعلة، وبعضهم جعل السبب هو الغاية، وهكذا. أردت هنا الإشارة فقط إلى أن مفهوم السبب يحتاج أيضاً إلى تحرير عندما نتكلم على أسباب النزول وعلى «التاريخية».

أضيف إلى ذلك ما يقول به الأصوليون من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأنه إذا كان من الممكن أن يكون السبب سؤالاً أو واقعة حدثت، فإنه إذا كانت عبارة النص المنزل عبارة عامة، فالعبرة بهذا العموم في تطبيقها من بعد، من دون أن تعتبر خصوصيات السؤال الذي جاء الحكم جواباً عنه ولا خصوصيات الواقعة التي ورد النص بعدها. وقال الشافعي إن السبب لا يصنع شيئاً إنما تصنع الألفاظ، وهذا مستفاد من أن النص منزل. ووجهة أهمية هذه القاعدة أننا ما دمنا نعتبر بعموم اللفظ لا

بخصوص السبب، فلم يعد السبب يفيد لدينا أنه الظاهرة التي أنتجت الحكم، إنما هو يفيد فحسب بأنه «المناسبة» التي نزل الحكم معها. وهذه الظاهرة عينها نلحظها في القانون الوضعي: إن سنّ تشريع بعد حدوث واقعة ما، لا يفيد بأنها سبب سنّه ما دام قد صار تشريعاً عاماً يحكمها ويحكم غيرها، إنما هي مناسبة فحسب لهذا الأمر.

لا يعني ذلك أن مناسبات التنزيل غير مقيدة، أنها مقيدة وهي تلقي الضوء على فهم نص وتساعد على بيان الحكم، وأن معرفتها تجعلنا أدق نظراً في إدراك دلالة النص عندما نحركه للتطبيق في زماننا، ولكنها لا تضيف إلى الحكم، وهي باليقين لا يستفاد منها أن التاريخ الذي جاءت هذه المناسبة من وعائه هو ما صنع الحكم.

أما بالنسبة إلى المقاصد، فهي مصنَّفة بين ضروري وحاجيّ وتحسيني، وهي موزعة بين حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النسل وحفظ العقل وحفظ المال. وإدراك كل ذلك باب من أبواب الرحمة والاجتهاد والتجديد، ولكن دلالة مسألة المقاصد على تاريخية النص هو ما نريد أن نشير إليه في عُجالة.

وأنا أرى أنه في «المقاصد» بالمعنى الذي وضعه الأصوليون واستخدموه ما يفيد بأن النص أتت به أوضاع تاريخية وتذهب به أوضاع تاريخية أخرى. وعمدتنا في ذلك مما أظن أنه خيرُ مَن تكلم في المقاصد وفهم أصولها، وهو أبو اسحق الشاطبي، في كتابه **الموافقات**. فهو في المسألة التاسعة من باب المقاصد، ذكر أن كون الشارع قصد المحافظة على الضروري والحاجي والتحسيني، فلا بد من دليل يستند إليه، والدليل إما ظنّي أو قطعي، وهو لا يكتفي بالدليل الظنّي لإسناد أصل من أصول الشريعة، والدليل إما عقلي أو نقلي، وهو يستبعد الدليل العقلي، لا يكتفي به، لأن ذلك راجع إلى تحكيم العقول في الأحكام الشرعية، وهو أمر غير صحيح. ويخلص إلى لزوم أن يكون الدليل قطعياً ونقلياً، ثم يجدل حلقات التسلسل المنطقي لفكرته حتى يقول: «دليل ذلك استقرار الشريعة والنظر في أدلتها الكلية والجزئية... على حد الاستقرار المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص، بل بأدلة تضاف بعضها إلى بعض مختلفة الأغراض بحيث ينتظم من مجموعها أمر واحد...»[1]. ومن هنا، فإن الشاطبي وإن لم يستند في المقاصد إلى نص واحد بعينه، فإنه استند إلى مجموع النصوص.

والمهم من ذلك أن المقصد بالنسبة إلى الحكم الشرعي لدى هؤلاء الفقهاء وأصل الأصول، ليس في المصلحة، ولكنه في المصلحة المستخلصة من جملة النصوص، فمرد الحكم في النهاية إلى النص لا إلى المصلحة المتجردة من النصوص المنزّلة. هذا المذهب يفتح أمام الفقه ما لا عدّ له من أبواب الاجتهاد، ولكنه يُبقي للنص أصالته، وهو لا يفيد بتاتاً القول بتاريخية نصوص القرآن والسنّة.

---

(١) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة** (بيروت: دار المعرفة، [د.ت.])، ج ٢، ص ٥١.

ولا ننسى أنه حتى الإمام الطوخي الذي استطرد في تفسير حديث «لا ضرر ولا ضرار» ضمن الأربعين النووية، وقال إنه إذا تعارض النصْ مع المصلحة وجب تقديمها عليه، فإن الطوخي **أولاً**: لا يفضّل المصلحة على النص وإنما يخصص النص بالمصلحة أو يبقي للنص حجيته؛ وهو **ثانياً**: لا يخصص بالمصلحة بموجب شرعيتها بذاتها ولكنه يعتبر بها بموجب ردّها إلى نص حديث «لا ضرر ولا ضرار»، فهي مردودة بنص؛ وهو **ثالثاً**: يشترط للمصلحة المرعية أعلاه أن تكون حقيقة، وعادة ألا تتعارض مع نص ولا إجماع؛ وهو **رابعاً**: يقول في موضوع آخر إن الله سبحانه خلق العقول للبشر ليعرفوه بها ويعبدوه ويدركوا شرعه، فالعقل نائب الشرع والعقل يثبت الشرع، ثم بثبوته ينعزل العقل «كما ينعزل بقدوم السلطان من سفره عن استنابة موضعه في بلده»(٢).

أقصد من كل ما ذكرت أن النصوص حاكمة، وأنها ليست خاضعة في نشوئها وبقائها لأوضاع الظروف التاريخية.

إن ما نسميه بالفقه هو اجتهادات البشر في إدراك الأحكام المنزَلة وفي استخلاص المعاني، أي اجتهاداتهم في وصل تلك الأحكام بأحوال البشر في كل زمان ومكان، وهي في إطار ما تعتبر به، فهي بشرياً وضعت إنسانياً، وهي ذات وضع بشري يرد عليه الصواب والخطأ وتتعلق به نسبية التاريخ.

---

(٢) الإمام الطوخي، **الانتصارات الإسلامية**، ص ٣٩.

الفصل الثاني

التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون

جورج القصيفي (*)

مقدمة

تعكس مسيرة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية هي جزء من كل، فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها. ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى آخر مع تطور الأصل، وكان في كل فترة يعكس جملة المقاربات المعروفة، تماماً كما تعكس التنمية المتبعة حالياً في بلد محدد خلال فترة محددة، أكثر من جانب لأكثر من نظرية تنموية، وإن طغت نظرية معينة على البقية.

ولقد تمّ استخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية؛ فلقد استخدم مثلاً في البداية تعبير «تنمية العنصر البشري» أو «تنمية الرأسمال البشري» أو «تنمية الموارد البشرية» أو «التنمية الاجتماعية»... الخ، إلى أن استقر الرأي حالياً، أقله على المستوى الفكري، عند استخدام هذا المفهوم بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الانمائي عبر عمله الرائد الذي برز مع بداية التسعينيات عبر إصدار **تقرير التنمية البشرية**. وبالطبع كان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة؛ فخلال الخمسينيات مثلاً ارتبط المضمون بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك الاهتمام للتركيز على أهمية التعليم والتدريب ومن ثم على إشباع الحاجات الأساسية، ليقدم مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الانمائي مضمون «تشكيل القدرات البشرية» وكذلك مضمون «تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة» في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الانسان.

(*) رئيس قسم التنمية البشرية في الإسكوا.

إن نقطة الخلاف الأساسية كانت، وما زالت، كيفية النظر إلى زيادة النمو الاقتصادي وإلى زيادة الدخل القومي؛ فهل يمكن التطلع إلى هذه الزيادة كونها تلخص بحد ذاتها التنمية البشرية؟ أم يجب التطلع إلى هذه الزيادة كشرط ضروري ولكن غير كاف لتحقيق التنمية البشرية؟

ويبدو أن الفكر التنموي الحديث، بعد أكثر من أربعة عقود من النقاش عاد ليكتشف الحقيقة البديهية وهي «أن البشر وهم صانعو التنمية يجب أن يكونوا هدفها»، تماماً كما كان فلاسفة اليونان قد اكتشفوا ذلك من قبل، وخصوصاً أرسطو عندما قال إنه «من الواضح أن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر»[1]، أو كما ذكر ابن خلدون في **مقدمته** أن «الانسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له»[2]، أو كما قال عمانوئيل كانت: «لنتصرف في تعاملنا مع البشر، سواء في أنفسهم أو في غيرهم، كغاية وليس كوسيلة فقط»[3].

تحاول هذه الدراسة أن تتبع مسيرة مفهوم التنمية البشرية ومضمونها كما وردت في أدبيات الأمم المتحدة، وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهي تميز بين حقبتين من الزمن: ماقبل التسعينيات ومابعدها، وتولي اهتماماً خاصاً لأهمية الجوانب التعليمية في التنمية البشرية، وكذلك لأهمية الجوانب الثقافية والحضارية، وهي الجوانب التي بدت الأكثر إغفالاً في مراجعة هذه المسيرة، لتخلص بعد كل ذلك إلى تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تدعيم وتكملة العمل الرائد الذي قام به برنامج الأمم المتحدة

---

(١) والجدير بالذكر أن هذه النظرة إلى التنمية البشرية ليست بالجديدة. فقد نادى أرسطو بأن تحقيق «صالح البشرية» يجب أن يكون هو مقياس تقييم الأوضاع الاجتماعية. وحذّر من الحكم على المجتمعات بأشياء لا تطلب لذاتها بل كوسيلة إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الدخل والثروة، حينما قال إنه «من الواضح أن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر». ولقد طالب أرسطو بتبين الفارق بين الأوضاع السياسية الجيدة والأوضاع السياسية السيئة» من مدى النجاح أو الفشل في تمكين الناس من الوصول إلى «حياة مزدهرة». وكثيراً ما تردد في كتاب الفلاسفة الأوائل أن البشر هم الغاية الحقيقية لجميع الأنشطة. فقد كتب عمانوئيل كانت يقول: «لنتصرف في تعاملنا مع البشر، سواء في أنفسهم أو في غيرهم، كغاية وليس كوسيلة فقط». انظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠** (نيويورك: جامعة اكسفورد؛ القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، ١٩٩٠)، ص ١٢.

(٢) وما دمنا في سياق تحري أصول الفكر الاقتصادي وتناوله العلاقة بين الانسان والطبيعة، فإن هذه الأصول تذهب إلى أبعد من آدم سميث فتصل إلى ابن خلدون الذي كرّس الباب الخامس من الأبواب الستة في مقدمته للبحث «في المعاش ووجوهه من الكسب الضائع»، وركز الفصل الأول من هذا الباب للبحث «في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية»، انظر: طاهر حمدي كنعان، «التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة،» تعقيب على ورقة اسماعيل صبري عبد الله، ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي حول التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، ٢، الذي نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، ص ١ ـ ٢.

(٣) انظر الهامش رقم (١) أعلاه.

الانمائي عام ١٩٩٠ من خلال الشروع بإصدار **تقرير التنمية البشرية**. ولا بد أولاً من استعراض سريع لأهم نظريات النمو الاقتصادي وكيفية تعاملها مع التنمية البشرية.

أولاً: نظريات النمو الاقتصادي وارتباطها بالبعد البشري للتنمية: لمحة سريعة(٤)

ساد في الخمسينيات النموذج الاقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال والقائل بأن عمليات التنمية تحتاج أساساً إلى تمويل خارجي، وأن من شأن تراكم رأس المال المستمر أن ينعكس إيجاباً عاجلاً أم آجلاً، على مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بفضل الأثر التساقطي (trickling down effect).

وعلى ضوء هذا النموذج تمّ إعمار أوروبا الغربية واليابان التي دمرتها الحرب من خلال مشروع مارشال. أما في البلدان النامية، فقد أصاب الفشل الجهود التنموية حيثما طبق هذا النموذج، ذلك أن التمويل الخارجي جاء في حالة أوروبا واليابان يدعّم قوى عاملة مؤهلة تأهيلاً عالياً أصلاً ومجتمعاً ذا مستوى تعليمي مرتفع، فجاءت الأموال لتوفر التشغيل لقوى عاملة ذات إنتاجية مرتفعة نسبياً.

ضمن هذا النموذج تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية، وتم إغفال أن هذا العنصر هو هدف التنمية، بحجة أن النمو الاقتصادي المستمر كافٍ بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة.

ومع بداية الستينيات اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب، وظهر في تلك الفترة مفهوم «تنمية الموارد البشرية» مع أصوله الاقتصادية الواضحة. ولقد دلّ بعض الدراسات التطبيقية التي قام بها كِندريك (Kendrick) وشولتز (Schultz) وكازنتس (Kuznets) على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي بحيث «إن ٩٠ بالمئة من ذلك النمو [في الدول الصناعية] كان مرجعه تحسين قدرات الانسان ومهاراته والمعرفة والإدارة... الخ. فالقدرة الانسانية وليس رأس المال هي العنصر الدافع رقم واحد»(٥).

وهكذا يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في تلك الفترة، قد أولى البشر

---

(٤) لتحليل معمق وأكثر اسهاباً حول الموضوع يمكن مراجعة ورقة محمد محمود الامام، **التنمية البشرية من المنظور القومي** (تحت الطبع)، ص ٢ـ ٥، ورياض طبارة، «تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، التي نظّمها الصندوق الوطني للتنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، الكويت، ٢٨ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

(٥) الامام، المصدر نفسه، ص ٣.

عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مزاولة إنتاجهم ورفع إنتاجيتهم. وسنرى لاحقًا كيف أن مضمون هذا المفهوم قد تطور مع الزمن ليشرك البشر في بعض ثمار نتاجهم، من خلال توفير المسكن اللائق والغذاء الصحي. . . الخ، بيد أن هذا المفهوم بقي بعيداً عن النظر إلى البشر بصفتهم هدف التنمية النهائي.

ومع السبعينيات عالج الفكر التنموي مسألتين مهمتين: **الأولى** تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، **والثانية** ترتبط بأهمية تأمين «الحاجات الأساسية» لأفراد المجتمع كافة. ولقد لقيت هاتان المسألتان دعماً قوياً من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، حيث أشار مكنمارا، رئيس البنك في تلك الفترة، إلى «أن إهمال جانب التوزيع توقعاً لأن يلعب الأثر التساقطي «trickling down effect» للزيادة في الانتاج والدخل دوره، قد حدّ من بلوغ التنمية المنشودة»[٦].

يتبيّن أن جانب «البشر هم هدف التنمية» قد بدأ يتضح أكثر فأكثر، وإن بقي الأمر مقتصراً على توزيع الثمار المادية للتنمية من دون التطرق إلى النواحي السياسية والثقافية والروحية. غير أن هذا المسار الإيجابي للفكر التنموي انحرف في الثمانينيات عن مساره، وتم تغليب المقاربة الاقتصادية من جديد، من خلال التأكيد على جانب التمويل الذي كان قد ساد في الخمسينيات. وعلى ضوء هذا المنحى الجديد تم اقتراح سياسات التكيف الهيكلي مع ما استتبع ذلك من تقليص لدور القطاع العام وتعظيم لدور القطاع الخاص[٧].

ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن سياسات التكيف هذه قد ركنت البشر في الصف الثاني، وأصبح الهمّ منصباً من جديد على النمو الاقتصادي بحد ذاته من دون النظر إلى آثار هذه السياسات في الفئات الاجتماعية المختلفة، خصوصاً تلك الأكثر عسراً، مما دعا إحدى الطاولات المستديرة التي أقامها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع الجمعية الدولية للتنمية إلى الطلب إلى صندوق النقد الدولي «أن يعطي اهتماماً أكبر للنواحي البشرية، عند المساعدة في وضع برامج التكيف، بحيث يتم التخفيف من وطأة هذه البرامج خصوصاً على الفئات الأكثر استضعافاً»[٨].

ومع منتصف الثمانينيات بدا واضحاً أن هناك تيارين رئيسيين على المستوى الدولي يتعارضان بالنسبة إلى موقفهما بخصوص التنمية البشرية. **الأول**، وقد حمل لواءه صندوق

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤.

(٧) ورد في قرار صدر مؤخراً عن الجمعية العامة (٢٨/١٠/١٩٩٣) «دعوة الأجهزة المعنية للأخذ بعين الاعتبار ضرورة وضع سياسات اجتماعية ملائمة عند صياغة وتطبيق برامج التكيف الهيكلي في الدول النامية».

(٨) United Nations Development Programme, Development Study Programme and North South Round Table, «Budapest Statement on Human Development in a Changing World,» Budapest, 6-9 September 1987.

النقد الدولي، يركز على النمو الاقتصادي أساساً، إذ إنه في غياب هذا النمو، لا يمكن توزيع سوى الفقر بحسب اعتقاده، وبالتالي فإنه يرجئ الاهتمامات البشرية كافة إلى مرحلة لاحقة؛ **والثاني**، وقد حمل لواءه برنامج الأمم المتحدة الانمائي، يحاول جاهداً أن يضع البشر أولاً في صلب العملية التنموية.

وفي هذا السياق لا بد من تسجيل الملاحظات الرئيسية التالية: **أولاً**، إن الغلبة في الواقع الملموس ما زالت لجهة صندوق النقد الدولي كونه يمتلك أساساً قروض التنمية المقدمة إلى الدول النامية. **ثانياً**، إن الفكر المطبَّق في الواقع هو مزيج مركب من أكثر من مصدر بحيث يدور الكلام اليوم على تكيف هيكلي بوجه إنساني. **وثالثاً**، إن العمل الفكري الريادي الذي يقوم به حالياً برنامج الأمم المتحدة الانمائي ما زال بحاجة إلى تدعيم ومساندة وخصوصاً لجهة إسماع صوت العالم الثالث بشكل عام، والوطن العربي بشكل خاص، بصورة أوضح.

ثانياً: التطور الزمني لمفهوم التنمية البشرية ومضمونها

١ ـ فترة ماقبل التسعينيات

تطور مفهوم التنمية البشرية ومضمونها خلال هذه الفترة، علماً بأن التعبير الأكثر شيوعاً كان «تنمية الموارد البشرية»، أي ان التركيز تم أساساً على اعتبار البشر كونهم وسيلة التنمية. ويمكن القول إيجازاً إن المضمون تركز في الستينيات على «تدريب الكوادر الوطنية الفنية في الدول النامية لتسريع عجلة التصنيع»، لينتقل بعد ذلك إلى التأكيد على أهمية التعليم والتدريب. وقد بقي هذا التوجيه ماثلاً في المضامين اللاحقة كافة، ليُوسَّع في الثمانينيات ليشمل مسائل التغذية والإسكان والتقانة (التكنولوجيا)... الخ. بيد أنه بقيت هناك اختلافات ظاهرة بين مضمون وآخر، عاكسة بذلك غياب التعريف المتفق عليه جماعياً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه مع نهاية هذه الفترة تزايد اهتمام مفهوم تنمية الموارد البشرية بالبشر على اعتبارهم ليس فقط وسيلة التنمية بل وغايتها أيضاً، وإن بقي هذا الاهتمام على المستوى النظري ولم يبلور في مضمون عملي.

نعرض في ما يلي أهم المضامين التي تبلورت لمفهوم «تنمية الموارد البشرية» خلال العقود الثلاثة التي تسبق التسعينيات.

يبدو أن استراتيجيات التصنيع المعتمدة في خطط التنمية خلال الخمسينيات والستينيات قد دفعت باتجاه التركيز على تأهيل الكوادر الفنية الوطنية في الدول النامية، وبالتالي كان مضمون التنمية في تلك الفترة يركز على تأهيل هذه الكوادر[٩]. ولقد ظل

---

(٩) ورد في ديباجة قرار للجمعية العامة حول دور الامم المتحدة في تدريب الكوادر الفنية الوطنية =

هذا التركيز واضحاً في أدبيات الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى منتصف الثمانينيات حيث تم اعتبار «تدريب الكوادر الوطنية المؤهلة يشكّل جزءاً مهماً لا ينفصل عن تنمية الموارد البشرية»(١٠).

وكما ذكرنا سابقاً، شكّل التعليم والتدريب النواة التي تمحور حولها مضمون التنمية في منظومة الأمم المتحدة(١١)، ففي تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٦٧، حددت ثلاثة أوجه رئيسية لتنمية الموارد البشرية هي:

«(أ) استخدام أفضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج، (ب) تحسين نوعية القوى العاملة من خلال التعليم المهني والتدريب، و(ج) تحفيز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية وإشراك أوسع الفئات الاجتماعية»(١٢).

ويبدو أن تركيز تنمية الموارد البشرية على التعليم والتدريب بقي على حاله خلال السبعينيات، إلا أن المضمون توسع كثيراً خلال الثمانينيات، خصوصاً بعدما بدا واضحاً الدور الرائد والمتنامي الذي أخذ يلعبه برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعد منتصف العقد(١٣).

ويتضح من اللوحة رقم (٢ ـ ١) التي تبين توسع المضمون بحسب المصادر، أنه أضيفت مجالات أخرى غير التعليم والتدريب، شملت تعزيز دور المرأة وتحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الكفوء للموارد البشرية، وكذلك الاهتمام بتوفير الحاجات الأساسية

= لتسريع التصنيع في الدول النامية «أن الجمعية العامة تعتبر أن مهمة تسريع التصنيع، والتي تشكل شرطاً لا بد منه لتنمية الاقتصادات الوطنية، تتطلب توفير تسهيلات لتأمين التعليم العام وعدد كبير من الكوادر الفنية الوطنية المدربة تدريباً جيداً»: القرار رقم ١٨٢٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٢.

(١٠) القرار رقم ٤٠/٢١٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥.

(١١) «إن الجهد الرئيسي للمنظمات الدولية في أسرة الامم المتحدة يتركز في مجال الموارد البشرية، حول تعليم وتدريب الكوادر العاملين في التنمية وتحضير المواد التعليمية»، انظر: United Nations Economic and Social Council, «Development and Utilization of Human Resources in Developing Countries, Report of the Secretary - General,» 3 May 1967 (E/4353/ Add. 1), p.7.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٣) تجدر الاشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي كان قد عقد منذ عام ١٩٨٥، بالتعاون مع الجمعية الدولية للتنمية، أربع طاولات مستديرة صدر عنها أربعة اعلانات هي: إعلان اسطنبول عام ١٩٨٥ حول «التنمية: البعد البشري»، وإعلان سالزبورغ عام ١٩٨٦ حول «التكيف والنمو مع التنمية البشرية»، وإعلان بودابست عام ١٩٨٧ حول «التنمية في عالم متغير»، وإعلان عام ١٩٨٨ حول «التنمية البشرية: الأهداف والاستراتيجيات لعام ٢٠٠٠». كذلك ورد في أحد تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي توصية تدعو إلى «اصدار تقرير دوري حول حالة الوضع البشري، يغطي تغير الواقع البشري في كافة أرجاء العالم»، انظر: United Nations Development Programme, Development Study Programme and North South Round Table, «Istanbul Statement on Development: The Human Dimension,» Istanbul, 1-4 September 1985, p.24.

ولقد دعا التقرير نفسه إلى تعزيز دور برنامج الامم المتحدة الانمائي لكي يصبح مركز الثقل لإجراء الأبحاث التنموية حول مواضيع الموارد البشرية، انظر: ص ١٤ من المصدر المذكور.

للبشر، علماً بأنه لم يتم هناك الاتفاق على تعريف موحد لتنمية الموارد البشرية(١٤).

ولقد ترافق هذا الاهتمام بتوسيع مضمون تنمية الموارد البشرية مع الاخفاقات التي منيت بها برامج التكيف الهيكلي المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي، والتي أهملت إلى حد بعيد الجوانب البشرية في التنمية، كما أشرنا سابقاً(١٥).

كذلك ترافق مع هذا الاهتمام وضع الجزء، وهو «تنمية الموارد البشرية»، ضمن الكل وهو «التنمية البشرية»، كما جرى التأكيد على ضرورة النظر إلى مختلف جوانب السياسة الاجتماعية بشكل متكامل؛ ففي تقرير للجمعية العامة صدر عام ١٩٨٨ ورد أنه «. . . من المتفق عليه الآن على نطاق واسع أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية تركز على البشر وتسعى لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية. إن هذه المقاربة تركز على البعد البشري وتؤكد على أن البشر هم في المرتبة الأولى»(١٦). بيد أن عملية وضع الجزء ضمن إطار الكل هذه لم تتبلور بشكل كامل إلا بعد التسعينيات مع إصدار تقارير التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي(١٧).

ويمكن إجمالاً تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية عبر العقود الأربعة التي تسبق عقد التسعينيات بالقول: «إنها ركزت خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينيات اعتُبرت «العنصر المتبقي للتنمية» وفي السبعينيات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، في حين أضحت في الثمانينيات الجانب المهمل»(١٨).

(١٤) «ليس هناك من تعريف متفق عليه حول ما تشكله في الملموس تنمية الموارد البشرية، غير أنه يمكن تمييز عناصر هذه التنمية»، انظر: G A, 1988, p.2.

(١٥) «يعود بعض الاهتمام المتجدد لتنمية الموارد البشرية إلى الاخفاقات التي رافقت تطبيق برامج التكيف في معظم الأقطار. هناك في الواقع شعور قوي بأن تنمية القدرات البشرية قد تم إغفالها. وعليه فإن الجهد لتركيز الانتباه حول الجانب البشري المهمل في التنمية قد شكل دافعاً قوياً للإهتمام المتنامي بتنمية الموارد البشرية»، انظر: المصدر نفسه، ص ٣.

(١٦) United Nations, General Assembly, «Forty - fourth Session, Human Resources Development and the Activities of the United Nations System in that Field: Report of the Secretary General,» May 1989 (A/44/229), p.1.

(١٧) في قرار صدر في ٢٨/ ١٠/١٩٩٣، عن الجمعية العامة ورد: «تأكيداً على أن تنمية الموارد البشرية يجب أن تساهم في التنمية البشرية عامة، وعليه هناك حاجة لإدخال تنمية الموارد البشرية ضمن استراتيجيات التنمية البشرية المتكاملة».

(١٨) United Nations Development Programme, Development Study Programme and North South Round Table, «Amman Statement on Human Development: Goals and Strategies for the Year 2000,» Amman, 3-5 September 1988, pp.7-8.

اللوحة رقم (٢ - ١)

تطور مضمون تنمية الموارد البشرية خلال الثمانينيات بحسب المصدر

المضمون	المصدر
* (١) التعليم والتدريب (٢) التغذية والصحة (٣) تعزيز دور المرأة (٤) اكتساب التقانة الجديدة	UNDP, 1985, p.4
* (١) التعليم والتدريب (٢) التشغيل والمشاركة (٣) إدارة القطاع العام (٤) تخطيط الموارد البشرية	UNDP, 1986a, p.5
* (١) التعليم والتدريب وتوفير المهارات (٢) التغذية (٣) الإلمام بالقراءة والكتابة (٤) الصحة (٥) المسكن (٦) التقانة الملائمة	ECOSOC, 1987, p.6
* (١) التعليم والتدريب (٢) الخدمات الصحية وتوفير المياه (٣) الأمن الغذائي وسياسات التغذية	G A, 1989, p.2

المصادر:

United Nations Development Programme, Development Study Programme and North South Round Table, «Istanbul Statement on Development: The Human Dimension,» Istanbul, 1 - 4 September 1985, p.4.

United Nations, Governing Council of the United Nations Development Programme, Thirty-third Session, 2 - 27 June 1986, Geneva, Item 3 of the Provisional Agenda, «Policy Review: The Unique Role of the United Nations Development Programme in Human Resources Development and Development Co-operation in the 1980s, Human Resources Development: Issues and Implications, Report of the Administrator,» 25 March 1986 (DP/1986/10), p.5.

United Nations Economic and Social Council, Second Regular Session, «International Co-operation and Co-ordination Within the United Nations System, Report of the Chairmen of the Committee for Programme and Co-ordination and the Administrative Committee on Co-ordination on the Joint Meetings of the Two Committees», June 1987 (E/1987/83), p.6.

United Nations, General Assembly, «Forty – fourth Session, Human Resources Development and the Activities of the United Nations System in that Field: Report of the Secretary General,» May 1989 (A/44/229), p.2.

٢ - مطلع التسعينيات

لا نغالي إذا قلنا إنه مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجته التنمية البشرية. فإذا ما كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينيات، ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية

كافة لاستخدامها في العملية الانتاجية، فإن مفهوم التنمية البشرية قد ركز بالإضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية، بحيث أعيد التوازن للمقولة الداعية إلى «أن الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها».

وبالإضافة إلى عملية إعادة التوازن هذه، التي تمت صياغتها بشكل مرن وخلّاق، فقد تُرِكَ الباب مفتوحاً للاجتهاد في مجال توسيع مفهوم تشكيل القدرات البشرية ومجال مفهوم الانتفاع بهذه القدرات، بحيث يتم الارتقاء من مستوى معين إلى مستوى آخر أكثر تقدماً، مما يضفي على العملية التنموية صبغتها الدينامية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من هذه القفزة النوعية، فما زال هناك بعض النقاط الأساسية التي يجب إدخالها على مفهوم التنمية البشرية الذي اقترحه برنامج الامم المتحدة الانمائي، بحيث يسمع صوت الإنسان سواء في الشمال أو في الجنوب بشكل أكثر توازناً، وهذا ما سنحاول معالجته لاحقاً.

نستعرض في ما يلي مفهوم التنمية البشرية ومضمونها كما وردا في التقارير الصادرة منذ عام ١٩٩٠.

«التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس»، وهذه الخيارات هي أساساً غير محدودة، غير أنه يجب تمييز ثلاثة خيارات أساسية هي: «أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة». وتتسع بعد ذلك الخيارات لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان (اللوحة رقم (٢ ـ ١)).

إن ربط التنمية البشرية بزيادة الخيارات المتاحة أمام البشر قد أضفى على هذا المفهوم ديناميته، إذ إن الخيارات البشرية غير محدودة وتتطور باستمرار.

«وللتنمية البشرية جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الانتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية...» (اللوحة رقم (٢ ـ ٢)).

مع هذه المقولة نتعرف إلى طرفي المعادلة الداعية إلى «أن الانسان هو صانع التنمية»، وهذا ما تعكسه أساساً مسألة تشكيل القدرات والاستثمار في البشر، وكذلك «الانسان هو هدف التنمية»، وهذا ما تعكسه أساساً مسألة انتفاع البشر بقدراتهم المكتسبة.

ويوضح مفهوم التنمية البشرية المقدم من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي حدود علاقاته مع ما سبقه من مفاهيم. فهو يوافق على أهمية النمو الاقتصادي المستمر، غير أنه لا يوافق النموذج الاقتصادي الذي يرى في هذا النمو هدفاً بحد ذاته، بحيث يكون الأثر التساقطي كفيلاً بتوزيع ثمار التنمية على أوسع الفئات الاجتماعية، بل يعتبر هذا النمو بمثابة الشرط الضروري وغير الكافي.

كذلك يحدد هذا المفهوم المسافة بينه وبين نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، من حيث إن هذه النظريات تركز أساساً على تشكيل القدرات البشرية وعلى اعتبار البشر وسيلة العملية الانتاجية، وتهمل إلى حد بعيد الجانب الآخر من المعادلة

المتمثل بانتفاع البشر بقدراتهم المكتسبة وبكونهم الهدف النهائي للتنمية.

ويضع هذا المفهوم أيضاً مسافة بينه وبين مفاهيم الرفاه البشري التي تركز أساساً على الانتفاع بالقدرات البشرية المكتسبة، وتغفل جانب اكتساب القدرات وعملية الاستثمار في البشر. وأخيراً يضع هذا المفهوم مسافة أيضاً بينه وبين منهج توفير الحاجات الأساسية، من حيث إن هذا المنهج الأخير يحد الخيارات البشرية ويُفقد عملية التنمية ديناميتها.

اللوحة رقم (٢ ـ ٢)

مفهوم التنمية البشرية كما طرحه برنامج الامم المتحدة الانمائي

«التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الاساسية في ثلاثة: هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الاساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال.

بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد. فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الخلق والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الانسان.

وللتنمية البشرية جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ، أو في الأغراض الانتاجية، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية. وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية.

وتختلف هذ الطريقة لتحليل التنمية عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي، وتكوين رأس المال البشري، أو تنمية الموارد البشرية، أو الرفاهية البشرية، والاحتياجات الأساسية البشرية. لذا فإنه من الضروري تحديد الفروق بين هذه المناهج بوضوح لتجنب أي لبس:

* فنمو الناتج القومي الاجمالي يُنظر إليه هنا على أنه ضروري، لكنه غير كافٍ للتنمية البشرية. فقد تفتقر بعض المجتمعات إلى التقدم البشري رغم سرعة نمو الناتج القومي الاجمالي أو ارتفاع دخل الفرد في المتوسط، ما لم تتخذ بعض الخطوات الاضافية.

* تتوجه نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية إلى الناس باعتبارهم وسيلة وليس غاية. ولا تهتم هذه النظريات إلا بجانب العرض ـ أي في

اعتبار البشر أدوات لازمة لعملية إنتاج السلع. ويُقصد بوجهة النظر هذه أن البشر هم أكثر عوامل الانتاج نشاطاً لكنهم ليسوا سلعاً إنتاجية تستخدم لإنتاج سلع أخرى. فهم الهدف الأسمى للعملية الانتاجية والمتفعون بها.

* تنظر مناهج الرفاهية البشرية إلى الناس كمنتفعين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها. وتهتم هذه المناهج بسياسات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الانتاج.

* عادة ما يركز منهج الاحتياجات الأساسية على مجموعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكانية المحرومة، مثل: الغذاء، والمأوى، والملبس، والرعاية الصحية والمياه. وإزاء هذا التركيز على توفير السلع والخدمات تتوارى مسألة الخيارات البشرية».

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠** (نيويورك: جامعة اكسفورد؛ القاهرة: وكالة الاهرام للإعلان، ١٩٩٠)، ص ١٨ - ١٩.

وما فتئ **تقرير التنمية البشرية** يبلور مفهوم التنمية المشار إليه أعلاه من عام إلى آخر؛ ففي عام ١٩٩١ تمت بلورة «مؤشر الحرية البشرية» كما تم تدارس مسألة تمويل التنمية البشرية ومسألة فاعليتها. وفي عام ١٩٩٢ تمت إعادة التأكيد على ما يميز مفهوم التنمية البشرية من غيره من المفاهيم، كما تم التأكيد على الطابع «الأممي» لهذا المفهوم الذي يهتم بمآزق الناس في الشمال وحرمان الناس في الجنوب. كذلك صيغ مفهوم التنمية بشكل جديد بحيث أصبحت «التنمية البشرية فكرة أوسع وأشمل، فهي تغطي جميع اختيارات الانسان في كل المجتمعات في جميع مراحل التنمية. فهي توسع حوار التنمية من مجرد مناقشة الوسيلة (نمو الناتج القومي الاجمالي) الى مناقشة الهدف النهائي. فهي تهتم بالنمو الاقتصادي بقدر ما تهتم بالتوزيع، وتهتم بالاحتياجات الرئيسية بقدر ما تهتم بالشريحة الكاملة للتطلعات الانسانية، وتهتم بمآزق الناس في الشمال بقدر ما تهتم بحرمان الناس في الجنوب. لا تبدأ فكرة التنمية البشرية بأي نمط سبق إعداده. إنها تستمد إلهامها من الأهداف البعيدة المدى لأي مجتمع، وهي تنسج التنمية حول الناس وليس حول التنمية»(١٩).

ومع حلول عام ١٩٩٣ تم توسيع مفهوم المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتم تعريف التنمية بكونها «تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاّق. والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً... والتنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها»(٢٠).

---

(١٩) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٢)، ص ٢.

(٢٠) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٣)، ص ٣.

ومع بلورة مفهوم المشاركة الشعبية يتخذ طرفا المعادلة في مقولة «الانسان صانع التنمية وهو هدفها» بعدهما الحقيقي، ذلك أن المشاركة الاقتصادية تعكس صنع التنمية، في حين تعكس المشاركة الاجتماعية والسياسية جانب هدف التنمية، خصوصاً إذا ما تم تطبيقها بشكل فعّال وخلّاق.

وهكذا يبدو واضحاً أن مفهوم التنمية البشرية المقترح من قِبل برنامج الامم المتحدة الانمائي، هو مفهوم شمولي دينامي يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها، ويوسع الخيارات اللامحدودة أصلاً أمام البشر. غيرْ أنه لا بد من التأكيد على نقطتين رئيسيتين: **الأولى** وهي أهمية تطبيق هذا المفهوم بشكل خلّاق في الواقع الملموس بحيث تأتي النتائج، وخصوصاً في البلدان النامية، على مستوى الآمال المعقودة. **والثانية** وهي ضرورة تطوير هذا المفهوم نفسه في اتجاهات أساسية ثلاثة: أ ـ البعد الثقافي والحضاري وانعكاسه على التنمية البشرية، ب ـ التبعية السياسية وانعكاساتها السلبية على التنمية البشرية، و ج ـ البعد الفردي والبعد المجتمعي في مفهوم التنمية البشرية.

ثالثاً: الجوانب التعليمية والثقافية والحضارية في مسيرة التنمية البشرية

١ ـ التعليم

تناولت التنمية البشرية التعليم من ثلاث زوايا رئيسية: الزاوية **الأولى** اهتمت بتوفير التعليم كأداة لاكتساب التقانة (التكنولوجيا)، والزاوية **الثانية** ركزت على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، في حين طرحت الزاوية **الثالثة** التعليم كحق إنساني أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس فقط تحضير البشر للعمل.

ومن خلال ربط التعليم باكتساب التقانة، تمت التوصية بالتركيز على التعليم التقني والتدريب المهني بدل التوسع في التعليم العام[٢١]. ويبدو أنه مع نهاية الستينيات وخلال السبعينيات طُرح التساؤل حول «العلاقة بين زيادة الاستثمارات في التعليم والتدريب وبين المهارات والمهن المحددة التي يتطلبها المجتمع المنتج. هل يحضِّر التعليم البشر للقيام بالمهام التي يقومون بها بالفعل؟ وإلى أي مدى تساهم التجربة التعليمية في تعطل المتعلمين وفي هجرة الكفاءات»[٢٢].

وفي محاولة للرد على التساؤلات أعلاه، وعلى التشكيك في أهمية دور التعليم في التنمية البشرية، طُرح «التعليم كحق إنساني أساسي، وعليه، فإن النظرة إلى تنمية الموارد البشرية

---

(٢١) المسألة الأهم في مجال التسلح حالياً هي ضرورة تدمير الترسانات النووية كافة وبقية أسلحة الدمار الشامل، وليس فقط المطالبة بالحد من انتشار هذه الاسلحة في بعض البلدان دون الأخرى. فهل يملك المجتمع الدولي الحالي إمكانية تنفيذ هذا المطلب المحق؟

(٢٢) United Nations, Governing Council of the United Nations Development Programme, Thirty-third Session, 2-27 June 1986, Geneva, Item 3 of the Provisional Agenda, «Policy Review: The Unique Role of the United Nations Development Programme in Human Resources Development and Development Co-operation in the 1980s, Human Resources Development: Issues and Implications, Report of the Administrator,» 25 March 1986 (DP/1986/10), p.3.

بوصفها وسيلة، من خلال التدريب واكتساب المهارات، هي من قبيل عدم رؤية الأمور بشكل صحيح»[٢٣].

وبالطبع يعكس الحوار المشار إليه أعلاه إشكالاً حقيقياً، ففي حين تعج أسواق العمل في الدول النامية بالمتعطلين من المتعلمين، فهل يعني ذلك عدم فتح أبواب التعليم العالي إلا لقلة قليلة من المواطنين، وتوجيه البقية الباقية من الطلاب إلى التعليم التقني؟ وإذا ما تم ذلك فهل ستُحل مشكلة التعطل؟ أوليس للتعليم فائدة ثقافية بحد ذاتها بغض النظر عن توفر أو عدم توفر فرص العمل؟

وفي محاولة للخروج من مأزق التعليم وارتباطه بالتنمية البشرية، طرحت إحدى وثائق برنامج الامم المتحدة الانمائي الصادرة عام ١٩٨٧ على أنه «يجب تحليل ثلاث قضايا رئيسية خاصة بالتعليم: إولاً الحاجة إلى تحديد الأولويات بين مختلف المستويات والأنواع التعليمية، ثانياً التركيز على تعليم المرأة، وثالثاً إعادة توجيه النظم التعليمية لتوفير المهارات البشرية، آخذين بعين الاعتبار وقع التكنولوجيا الجديدة. ويجب إيلاء أهمية أكبر للتعليم الابتدائي للوصول إلى التحاق شامل بالتعليم وإلى معدلات أعلى من الالمام بالقراءة والكتابة وذلك مع نهاية القرن الحالي»[٢٤].

٢ ـ الجوانب الثقافية والحضارية

من الملفت للنظر أن تكون الجوانب الثقافية والحضارية قد بقيت شبه مغفلة عند مراجعة مسيرة التنمية البشرية. لقد كان هناك شبه غياب لهذه الجوانب على الرغم من أهميتها الحاسمة في مجال توفير الحوافز المعنوية الضرورية لتحفيز المشاركة الشعبية الفعّالة في عملية التنمية. وقد يعكس ذلك هيمنة النموذج الغربي للتنمية السائد حالياً في البلدان المصنعة والذي «لم يراع دائماً وكما ينبغي، تنوع الثقافات والتقاليد والقيم والظروف العامة السائدة في مناطق أخرى من العالم»[٢٥].

تبرز اللوحة رقم (٢ ـ ٣) أهمية الجوانب الثقافية والحضارية في مسيرة التنمية، وتؤكد «أن التنمية هي عملية داخلية تستند إلى الثقافة الخاصة بالبلد وتقاليده وموارده الطبيعية وقيمه

---

(٢٣) United Nations, Governing Council of the United Nations Development Programme, Thirty-third Session, 2-27 June 1986, Geneva, Item 3 of the Provisional Agenda, «Policy Review: The Unique Role of the United Nations Development Programme in Human Resources Development and Development Co-operation in the 1980s, Human Resources Development: Issues and Implications: Addendum, Report of the Tokyo Workshop on Human Resources Development,» 16 May 1986 (DP/1986/10/Add.1), p.4.

(٢٤) United Nations Development Programme, Development Study Programme and North South Round Table, «Budapest Statement on Human Development in a Changing World,» p.16.

(٢٥) United Nations, Governing Council of the United Nations Development Programme, Thirty-third Session, 2-27 June 1986, Geneva, Item 3 of the Provisional Agenda, «Policy Review: The Unique Role of the United Nations Development Programme in Human Resources Development and Development Co-operation in the 1980s, Human Resources Development: Issues and Implications: Report of the Administrator,» 25 March 1986 (DP/1986/10) p.4.

السياسية...». وتشير هذه اللوحة أيضاً إلى الآثار السلبية «لأنماط التنمية المقولبة التي فرضت مفاهيم ثقافية خارجية ومستويات استهلاك أجنبية، صرفت الطاقات السياسية عن الحفاظ على قيم وأهداف محلية قابلة للاستمرار وتعزيزها، وأوجدت حاجات استهلاكية لا يمكن تلبيتها بالنسبة لمعظم الناس»(٢٦).

اللوحة رقم (٢ ـ ٣)

الجوانب الثقافية والحضارية في مسيرة التنمية البشرية بحسب المصدر

UNDP, 1986a

* مع تطور مفهوم التنمية البشرية، ساد الاتجاه للتعبير عنه من حيث تجربة البلدان الصناعية ولم يُراع دائماً، كما ينبغي، تنوّع الثقافات والتقاليد والقيم والظروف العامة السائدة في مناطق أخرى من العالم (ص. ٤).

UNDP, 1986b

* من جهة أخرى، فإن ارتباط جميع الامم بعضها ببعض في عملية التنمية العالمية لا يعني افتراض وجود نمط إنمائي عالمي. والواقع ان أنماط التنمية المقولبة التي فرضت مفاهيم ثقافية خارجية ومستويات استهلاك أجنبية، صرفت الطاقات السياسية عن الحفاظ على قيم وأهداف محلية قابلة للاستمرار وتعزيزها، وأوجدت حاجات استهلاكية لا يمكن تلبيتها بالنسبة الى معظم الناس (ص. ٣).

* إن التنمية هي عملية داخلية تستند إلى الثقافة الخاصة بالبلد وتقاليده وموارده الطبيعية وقيمه السياسية والمرحلة التاريخية لتنميته. وكثيراً ما تُفسَّر الثقافة سلباً على أنها قوة تقليدية تمنع التقدم، ولكن في الواقع وكما يتضح من التجربة اليابانية، فإن القيم القروية السابقة يمكن استخدامها بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الصناعية. ويمكن استخدام الاعتبارات الثقافية المتصلة بالمركز والمكانة الاجتماعيين وشيء من روح المشاركة، كحوافز لتعزيز قدرة الناس في عملية التنمية (ص. ٣).

* كان هناك توافق عام في الآراء على أن التنمية عانت القبول السلبي لأنماط التنمية ونظم القيم الاجنبية. ويتجه السكان بأكملهم في بعض البلدان إلى استهلاك المنتجات وتبني الأفكار الاجنبية، بدلاً من الانتاج المتأتي من المهارات والموارد المتوفرة محلياً (ص. ٤).

المصادر:

United Nations, Governing Council of the United Nations Development Programme, Thirty-third Session, 2-27 June 1986, Geneva, Item 3 of the Provisional Agenda, «Policy Review: The Unique Role of the United Nations Development Programme in Human Resources Development and Development Co-operation in the 1980s, Human Resources Development: Issues and Implications, =

---

(٢٦) United Nations, Governing Council of the United Nations Development Programme, Thirty-third Session, «Human Resources Development: Issues and Implications, Addendum, Report of the Tokyo Workshop on Human Resources Development,» 16 May 1986 (DP/1986/10/Add.1) p.3.

Report of the Administrator,» 25 March 1986.
United Nations, Governing Council of the United Nations Development Programme, Thirty-third Session, «Human Resources Development: Issues and Implications, Addendum, Report of the Tokyo Workshop on Human Resources Development,» 16 May 1986, (DP/1986/10/Add.1).

وبالطبع يبقى من الأهمية بمكان توضيح هذه المقولات وبلورتها في صيغ عملية من شأنها تعزيز مسيرة التنمية البشرية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يُطرح السؤال حول كيفية الاستفادة من التراث العربي الاسلامي في تحفيز المشاركة الشعبية الفعالة للقضاء على الأمية ورفع الانتاجية وتحقيق توزيع للثروة أكثر عدالة، وتعميق الجوانب الثقافية والحضارية للتنمية البشرية، كذلك يُطرح التساؤل حول كيفية الاستفادة من هذا التراث لتفعيل القيم الايجابية في مجتمعنا ولانتهاج سياسة تنموية ترتكز أساساً على الاعتماد الجماعي على النفس ومن شأنها إغناء التجربة الانسانية.

رابعاً: بعض المقترحات للمساهمة في تطوير تقرير التنمية البشرية

لقد سبق وأشرنا إلى ريادة الفكر التنموي الذي بلوره برنامج الامم المتحدة الانمائي من خلال إصداره تقارير التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠، والواقع ان المتفحص هذه التقارير يجد مراجعة نقدية ليس فقط لمفهوم التنمية البشرية كما طُرح في السابق، باختلافاته وألوانه كافة، بل يجد أيضاً مقاربة من زاوية الاقتصاد السياسي لقضايا جد مهمة، كتمويل التنمية البشرية وفتح الأسواق العالمية أمام دول العالم الثالث وشعوبه والمشاركة الشعبية والمفاهيم الجديدة للأمن التي يجب أن تركز على أمن البشر وليس فقط على أمن الدول... الخ.

إن هذه المواضيع كافة هي جد مهمة وتتوجب معالجتها بعمق وانفتاح وبفكر نقدي، إذ إن العبرة في نهاية المطاف هي في التنفيذ. فهل ستكون نتائج تطبيق هذه المقاربة الجديدة للتنمية البشرية في الواقع الملموس على مستوى الآمال المعقودة عليها في الدول النامية؟ فعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا كان «عدم توفر فرص السوق (على المستوى الدولي) يكلف الدول النامية ٥٠٠ بليون دولار سنوياً»[٢٧]، فهل يعني فتح الأسواق الدولية بعضها على بعض أنه سيوفر هذا المبلغ للدول النامية؟ أو الأهم من ذلك هل سيُبقي هذه الدول في منأى عن قيم المجتمع الاستهلاكي السائدة في الغرب المصنّع التي لا تعزز حتماً المسيرة التنموية في هذه البلدان؟ كذلك هل يسمح ميزان القوى السياسي والعسكري على المستوى الدولي اليوم بحماية أمن البشر، كل البشر، في الدول كافة؟ وأخيراً إذا كان صحيحاً أمر دعوة الدول النامية إلى تخفيض إنفاقها على التسلح بهدف تحويل هذه الأموال للإنفاق على التنمية البشرية، فهل يملك المجتمع الدولي الحالي إمكانية الضغط على الدول المصنعة لحثها على إيقاف تصنيع السلاح وعدم بيعه للدول النامية؟[٢٨].

إنه من الأهمية بمكان متابعة الفكر الذي يبلوره برنامج الامم المتحدة الانمائي ونقده

---

(٢٧) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢**، ص ٤٨.

(٢٨) انظر الهامش رقم (٢١) السابق.

علمياً وتدعيمه، ذلك أن هذا الفكر قد طرح نصب عينيه تفعيل التنمية البشرية، ليس فقط في العالم المصنّع بل وفي العالم النامي أيضاً. وبديهي أن مثل هذه المهمة تخرج عن نطاق جهد فرد واحد، وتتطلب تشكيل فريق عمل متخصص بمختلف مجالات العلوم الانسانية[٢٩].

ضمن هذا الإطار من تضافر الجهود، نطرح في ما يلي نقطتين رئيسيتين لبلورة مفهوم التنمية البشرية.

١ ـ الجوانب الثقافية والحضارية وارتباطها بالتنمية البشرية

يتضح من مراجعة مسيرة مفهوم التنمية البشرية أن هذه الجوانب كانت الاكثر إغفالاً، بحيث تطرح الأمور وكأن العالم تسوده ثقافة واحدة وحضارة واحدة. وبالطبع ليس هناك ما هو أكثر خطأ من هذا الاعتقاد، إذ إن الحضارة الانسانية في أية مرحلة من مراحل التاريخ هي نتاج تفاعل مختلف حضارات المجتمع البشري، وبالتالي يجب العمل على ألا تطغى حضارة على أخرى، بحيث تتكامل مختلف الحضارات في بوتقة واحدة.

وليس هذا مطلباً فكرياً بحتاً، بل هو أساساً مطلب إنمائي، إذ إن تحفيز البشر للمشاركة الفعالة في عملية صنع التنمية يتطلب تقديم الحوافز المادية والمعنوية أيضاً. ولا يمكن تفعيل هذه الحوافز الأخيرة إلا من خلال التراث الحضاري للمجتمع المعني[٣٠].

وإذا ما سلّمنا بأهمية إدخال الجوانب الثقافية والحضارية في المفهوم النظري للتنمية البشرية، يبقى السؤال مطروحاً حول الأشكال العملية لإدخال هذه الجوانب في العملية

---

(٢٩) يقوم بإعداد تقرير التنمية البشرية الآن لفيف من كبار العلماء في العلوم الانسانية، وعليه، فالمطلوب أن يُشكّل فريق عربي مماثل لمتابعة هذا التقرير بجدية وعمق واقتراح التعديلات الضرورية. «وقد قام بإعداد **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** فريق من خبراء الاقتصاد والتنمية البارزين وذلك تحت توجيه محبوب الحق، وزير المالية والتخطيط السابق في باكستان الذي يشغل حالياً منصب المستشار الخاص لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي. وكانت هيئة المستشارين تضم سودهير اناند، ولوردس اريزبي، ومغناد ديساي، واكسافييه غريف، وسيمون جونسون، واتول كحلي، وبرنار ليكومت، وغوستاف راني، وروجر ريدل، وامارتيا سن، وغي ستاندنغ، وفرانسيس ستيوارت، وبول ستريتن، وهيربرت وولف. وتولت إنج كول رئاسة فريق برنامج الامم المتحدة الانمائي. وتولى ليو غولدستون مسؤولية إعداد الاحصاءات». انظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**، الغلاف.

(٣٠) «إن المنابع الفكرية التي لا بد أن تستند إليها التنمية العربية هي الحضارة العربية الاسلامية. كما أن أي تصور للتنمية العربية خارج عن هذه الحضارة المعنية لا بد أن يصيبه الفشل. وإن الوقوف على أرض التراث العربي الاسلامي لبلورة نظرية التنمية العربية لا يعني الانغلاق بوجه بقية الحضارات الانسانية، بل يعني أساساً التصدي لمشاكل التنمية العربية من خلال منطقها الداخلي الخاص، وليس من خلال إسقاط حلول جاهزة وضعت لمجتمعات غير مجتمعنا. ومن حسن حظنا أن الاسلام هو دين الاكثرية الساحقة من وطننا العربي والمكوّن الرئيسي لتراثه وحضارته، وهو دين ودنيا في آن واحد. فهو من ناحية نظّم علاقة الانسان بخالقه، كما أنه في الوقت نفسه استخلف الانسان لتعمير الكون ونظّم العلاقات الدنيوية للبشر بعضهم ببعض، كقوله تعالى: **﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه** =

التنموية. وبالطبع ليس المطلوب هنا الاسترسال في ذكر عدد الصحف والمجلات والمحطات الاذاعية والتلفزيونية لقياس أثر هذه الجوانب، بل المطلوب أولاً إدخال هذه الجوانب في التعريف النظري للتنمية ومن ثم الاجتهاد بشكل خلّاق لرصد تأثير هذه الجوانب وتفعيلها في تطبيق سياسات التنمية. وهذه **التوصية الأولى** التي نقدمها الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٢ ـ التبعية السياسية وانعكاساتها السلبية على التنمية البشرية

أشار **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١** بحق إلى أن «غياب الالتزام السياسي وليس فقدان الموارد المالية (في الدول النامية) هو السبب الحقيقي في إهمال البعد البشري»[٣١]. ولقد تعمق هذا التقرير في دراسة تمويل التنمية البشرية، ليخلص الى استنتاج مفاده أنه يمكن تحويل مبالغ إضافية للتنمية البشرية من خلال تخفيض الإنفاق على التسلح[٣٢]، وتفعيل مؤسسات القطاع العام والحد من استشراء الفساد الاداري[٣٣]، والابتعاد عن تنفيذ المشاريع الضخمة غير المجدية والحد من هروب الاموال الوطنية إلى الخارج وتخفيض عبء المديونية الخارجية[٣٤].

لا شك في أن المواضيع المشار إليها أعلاه هي جد مهمة وأن برنامج الامم المتحدة

= المنشور»، [القرآن الكريم، «سورة الملك،» الآية ١٥]. انظر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، سلسلة الدراسات الفنية حول القوى العاملة؛ ١ (بغداد: الاسكوا، ١٩٨٥)، ص ١ ـ ٢.

ضمن إطار أهمية الجوانب الثقافية والحضارية في التنمية يمكن الاشارة إلى مقدمة «الخطة الشاملة للثقافة العربية» التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حيث ورد:

ـ «إبراز الهوية الحضارية العربية ـ الاسلامية وتنميتها والمحافظة عليها، بوصف الثقافة مستودع الأصالة، تستلهم التراث الذي يجب أن يكون واقعاً متفاعلاً لا ماضياً متحجراً، وقوة دفع لا قوة جذب، ومصدر ثقة لا نموذج تقليد.

ـ تأكيد الوحدة بين أقاليم الوطن العربي وزيادة أواصرها. فالثقافة العربية، ديناً ولغة وتاريخاً، هي النسيج المكون لرابطة التآخي بين العرب، وهي السند المرجعي لها» (كما وردت في: الامام، **التنمية البشرية من المنظور القومي**، ص ٣٧. كذلك يمكن الرجوع إلى: نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ٢٦ ـ ٢٨، للوقوف على أهمية الجوانب الثقافية والحضارية في التنمية.

(٣١) United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1991* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1991), p.1.

(٣٢) «قدّر الانفاق العسكري بـ ٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية»، انظر: المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٣) «قدّر الدخل غير المشروع لأحد رجالات الادارة العامة في الباكستان بحوالى ٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي»، انظر: المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١ ـ ١١.

الانمائي قد أجاد وأصاب في التطرق إليها، وهي تعكس بحق جوانب من الأسباب الداخلية للتخلف ومن الأسباب الداخلية لإخفاقات التنمية البشرية في الدول النامية. ولكن تبقى الأسباب الخارجية للتخلف من دون معالجة، ويبقى التقرير صامتاً حول الانعكاسات السلبية للتبعية السياسية للخارج على التنمية البشرية. فإذا كان للتخلف أسبابه الداخلية، فإن له أيضاً أسباباً خارجية، وتقتضي المعالجة المتكاملة التطرق لكلا الجانبين وتبيان أثرهما السلبي في مسيرة التنمية(٣٥).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا كانت الدعوة إلى تخفيض الإنفاق على التسلح صحيحة، خصوصاً عندما يُستعمل السلاح ضد أبناء الشعب الواحد، وليس للدفاع عن حدود الوطن وحمايته، فهل يمكن فصل عملية التسلح هذه عن الضغوط الدولية التي تمارسها شركات تصنيع الأسلحة في الغرب، عبر آليات التبعية المعقدة وغير المنظورة، على الدول النامية لشراء هذا السلاح، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الدعم الرسمي الذي تحظى به هذه الشركات من قبل حكوماتها(٣٦)؟ من هذه الزاوية بالتحديد، التي توضح تشابك الأسباب الداخلية والخارجية للتخلف، نوجه **التوصية الثانية** لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لدراسة الآثار السلبية للتبعية السياسية في التنمية البشرية.

خاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نتتبع مسيرة مفهوم التنمية البشرية ومضمونها كما طرحت في أدبيات الامم المتحدة عموماً وبرنامج الامم المتحدة الانمائي خصوصاً، ولقد تبين لنا أن هذا المفهوم ارتبط أصلاً بنظريات النمو الاقتصادي المعمول بها، وبالتالي فإن مضمونه قد تطور مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد. وهكذا فقد تم التركيز خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل بعد ذلك مركز الثقل إلى التعليم والتدريب خلال الستينيات، ومن ثم إلى التركيز، خلال السبعينيات على تخفيف وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر. غير أن هذا الاهتمام بالجانب البشري من

---

(٣٥) «أول هذه العوامل كان إهمال التجربة التاريخية والعمق التاريخي كمحدد للتخلف: وعلى وجه التخصيص صمت علماء الاقتصاد والاجتماع الغربيين بالنسبة إلى مسؤولية القوى الغربية الرأسمالية الاستعمارية المباشرة في توليد الظروف التي أدت إلى تخلف معظم البلدان الواقعة تحت الاستعمار، أو على الأقل سدّت الطريق الى التنمية. أساساً فإن الاستعمار تحقق عبر عملية استلاب امتدت أجيالاً بل وقروناً في بعض الحالات واتخذت عدة أشكال». انظر: يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٣٦) من المعلوم أنه خلال معرض دبي العسكري الدولي الاخير تم إيفاد الامير شارلز وزير الصناعة والتجارة الخارجية الفرنسي وكذلك بعض كبار المسؤولين الروس، وذلك بهدف الترويج لبيع أسلحة هذه الدول. وتجدر الإشارة إلى أن مبيعات الاسلحة الامريكية لدول الخليج بلغت ٣٩ مليار دولار منذ عام ١٩٩٠. انظر: *Time International*, vol.142, no.47 (November 1993), p.14.

قبل الفكر الاقتصادي، قد تم إغفاله لاحقاً في الثمانينيات حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي التي حمل لواءها صندوق النقد الدولي.

وقد بادر برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ منتصف الثمانينيات وخصوصاً بعد مطلع التسعينيات، إلى إعادة التركيز على محورية الجانب البشري في التنمية، فقدم تعريفاً للتنمية البشرية متوازناً وديناميا يركّز من ناحية على أهمية تشكيل القدرات البشرية، ومن ناحية أخرى على أهمية الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، بحيث أُعيد التوازن إلى طرفي المقولة الداعية إلى «أن الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها».

وتقدم تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ عام ١٩٩٠ إسهامات جد مهمة من زاوية الاقتصاد السياسي، تعالج مختلف مسائل التنمية في الدول النامية، مما يستدعي متابعتها عن كثب بجد وانفتاح وروح علمية نقدية. ولقد خلصنا في نهاية الدراسة إلى تقديم اقتراحين أساسيين، يدعو الأول إلى الاهتمام بالجوانب الثقافية والحضارية وأثرها في التنمية البشرية، كما يدعو الثاني إلى أهمية بلورة الانعكاسات السلبية للتبعية السياسية على التنمية البشرية.

تعقيب

محمد الأمين فارس(*)

تناول جورج القصيفي موضوع مراجعة نقدية لمفهوم التنمية البشرية ومضمونها. وتناوُل هذا الموضوع في حد ذاته مغامرة، وكل معقّب يجد نفسه مقحماً في المغامرة ذاتها، إذ كيف يتسنى في بضع وريقات اختصار الفكر البشري، خصوصاً خلال العقود الأخيرة، في مجال غير محدد المعالم ليقدم كل ذلك بنظرة فاحصة للمفهوم تمهيداً للاجتهاد والاضافة.

وقد أضاف الباحث، لصعوبة الموضوع، الهدف من التناول وهو من ناحية «**تحديد العلاقة بين مفهوم التنمية البشرية والتنمية العامة** بشكل صحيح»، ومن ناحية ثانية **كيفية إدراج الأبعاد التي ما تزال منسية تقريباً (الهوية الحضارية/ الثقافية/ القيم المحلية)**.

وواجبي أن أرافق الباحث في مغامرته بنظرة نقدية موازية، لا تنتقص بالتأكيد مما قدمه، بل عسى أن تكمله.

هذه المتابعة تبدأ بإطلالته السريعة على نظريات النمو الاقتصادي وارتباطه بالبعد البشري للتنمية. والحقيقة ان ذلك تم في أقل من «لمحة سريعة» كما شاء لها الباحث. وكان يمكن أن يكون هذا الباب مدخلاً مناسباً للندوة نفسها من خلال دراسة مستفيضة. فهذا المدخل لا يمثل إطاراً تاريخياً فحسب، بل يمثل السند الرئيسي في الجدل الدائر حول مفهوم أفضل للتنمية البشرية، فالإشكالية لم تطرح في الخمسينيات بل هي أقدم من ذلك، إذ بدأت مع المدرسة الكلاسيكية التي ما زالت رموزها من المعاصرين، ومن السهل علينا تذكر حجج ثيودور و. شوولت (Theodor W. Shuoult) وهو يتسلم جائزة نوبل للسلام في العلوم الاقتصادية وقد كان ذلك عام ١٩٧٩ وهو ليس ببعيد. أما الإشارات الخاطفة إلى سياسات التكيف الهيكلي فهي أولى بالإيضاح لأنها تأتي مقابلة لطرح البرنامج الانمائي الحالي. وبلداننا العربية يتزايد التزامها هذه السياسات وقبولها النصائح

(*) خبير في منظمة العمل العربية.

الملزمة لمؤسستَي بريتون وودز، سواء من خلال سياسات التثبيت التي يرعاها صندوق النقد الدولي، أو برامج التصحيح الهيكلي التي يحضّ عليها البنك الدولي. وإن أثر السياستين المتكاملتين في التنمية البشرية متباين ومدمر في الوقت نفسه.

ثم ركز الباحث على التطور الزمني لمفهوم التنمية البشرية ومضمونها، متابعاً إياها خلال العقود الأربعة التي سبقت التسعينيات. ورأى الباحث أنها ركزت في الخمسينيات على وسائل الرفاه الاجتماعي، وفي الستينيات اعتبرته العنصر المتبقي للتنمية، وفي السبعينيات تمّ التأكيد على الحاجات الاساسية، وأضحت في الثمانينيات الجانب المهمل.

وتثار ملاحظات عدة على هذه الصورة الواضحة المبالغ في تبسيطها.

أولاً، اعتمد الباحث على أدبيات عدد محدود جداً من الهيئات التابعة للامم المتحدة وتحديداً ثلاث هيئات، في حين أن اجتهاد منظمات هامة مثل اليونسكو ومنظمة العمل الدولية كان يمكن أن يعدّل من موقف الباحث، ومع ذلك فإن اعتباره أن التنمية البشرية أضحت الجانب المهمل في عقد الثمانينيات يتنافى مع ما وضحه الكاتب نفسه وفي هذا الموقع. وكما في مجمل الورقة، تبدو المنظمات الدولية كمصدر أوحد لتطور مفهوم التنمية البشرية، والحقيقة ان مواقع أهم تتناثر في مراكز البحث الاكاديمي واجتهادات الباحثين وفي سياسات بعض البلدان ولا نجد لها أثراً في الورقة.

ثانياً، أورد الباحث تطور مفهوم التنمية البشرية قبل التسعينيات، حيث أبرز غلبة اعتبار البشر وسيلة التنمية من دون أن يكونوا غايتها وذلك في الخمسينيات، ثم بروز مفهوم تنمية الموارد البشرية في الستينيات، والتأكيد على الحاجات الأساسية في السبعينيات، والنكوص الى غلبة أهمية رأس المال في الثمانينيات، والتنافر بين وجهتَي نظر البرنامج الانمائي والمؤسسات المالية الدولية في التسعينيات. غير أن هذا العرض الواضح يخفي ثلاثة أمور:

أحدها صدق عالمية هذه الاتجاهات وتوافقها مع النظرة العربية في العقود المذكورة. والواقع ان الوطن العربي مر بمراحل مختلفة، فعرب الخمسينيات أولوا نوعية التنمية البشرية اهتماماً لا نجده اليوم، كما ان عرب الستينيات أبرزوا مفهوم الموارد البشرية بوضوح وكان لعدالة التوزيع وتلبية الحاجات الاساسية الموقع الأول. ومع تصاعد أهمية البلدان العربية المنتجة للنفط سيطر مفهوم تنمية الموارد البشرية منذ التسعينيات، وما يزال في هذه البلدان وفي غيرها من البلدان العربية حتى انتكست هذه الاتجاهات بطبيعة سياسات الاصلاح الاقتصادي التي يزداد تبنيها في البلدان العربية.

ومهما يكن من أمر فإن هذا السرد على المستوى الدولي أغفل مفاهيم ضمنية في إطار الموارد البشرية، وأهمها الرأسمال البشري وهو مدخل هام لا غنى عنه لتحديد نظرة جديدة للتنمية البشرية أو التخطيط لها.

ثالثاً، أورد الباحث لوحة واضحة لمضمون تنمية الموارد البشرية خلال الثمانينيات،

ومع ثبات أولوية التعليم والتدريب فيها فإن أولويات وعناصر أخرى تتوالى في سنوات متعاقبة في اختلاف وتجدد. فهل يعني ذلك تطوراً في المفهوم أم تطوراً في أولويات العناية على مستوى العالم، أم ببساطة، يعني اختيارات للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالبشر ترتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات مثل عقد المرأة أو تدعيم القطاع الخاص أو تكثيف الحوار حول التقانة الملائمة. ويحسن في هذا المقام الفصل بين اختيار المؤسسات الدولية للأولويات والحاجات الفعلية في مجال التنمية البشرية خصوصاً إذا تركزت العناية على منطقة معينة أو بلد معين، ذلك أن قضايا مثل تعزيز دور المرأة أو تطوير إدارة القطاع العام أو اختيار التقانة الملائمة أو تحقيق الامن الغذائي أو التشغيل أو المشاركة، لن تكون مجال برامج سنة واحدة لتنتقل بعدها الاولويات إلى مجال آخر وكأن هذا المدى الزمني القصير كافٍ للتقدم فيها، فهذه المجالات بطبيعتها تتطلب سنوات وعقوداً من الزمن مع توفر إرادة الفعل وعناصر النجاح الأخرى.

وإذا كانت تلك اللوحة تشير إلى بداية العناية فقط، فيكون محصلة ما لدينا هو تراكم أولويات تتزايد وتتنازع الترتيب مع مرور السنوات. وبهذا المنطق وحده نجد أنفسنا في مطلع التسعينيات أمام النظرة الاشمل الى التنمية البشرية وضرورات التحديد الافضل لمضمونها وعناصرها وأولوياتها.

ويتوسع الباحث في عرض مرحلة التسعينيات ويحدد صدور أول تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ عن البرنامج الانمائي للامم المتحدة كقفزة نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجته التنمية البشرية.

ولا يخفي الباحث إعجابه الشديد بوجهة نظر البرنامج الانمائي «الجديدة» خصوصاً من حيث تعريفها التنمية البشرية باعتبارها «عملية زيادة الخيارات أمام الناس»، بحيث يكمل هذا المفهوم المعادلة التي تبدأ بأن البشر وسيلة التنمية لتكتمل باعتبار أنهم هدفها. ويفتح المجال بذلك أمام اعتبارات أساسية أغفلت في السابق. كذلك فهو تناولٌ يتحلى بالحيوية والتجديد.

ولا نملك إلا مشاركة الباحث في إعجابه بالنظرة الجديدة الى التنمية البشرية من قبل البرنامج الانمائي، والتقدير الذي نكنّه لفريق البحث بإشراف الشخصية المرموقة محبوب الحق. ومبرر إعجابنا في حقيقة الأمر يعود الى التوقيت الذي ظهرت فيه هذه الدعوة. فبعد أن انغمست البلدان النامية في برامج الاصلاح الاقتصادي وانقادت مرغمة إلى نصائح مؤسستَي بريتون وودز، وبعد أن انهارت المؤسسات السياسية التي تحمل لواء عدالة التوزيع، وبعد أن خفتت الى درجة الانقراض الدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، وبعد غلبة الدعوة للنظام الدولي الجديد بقيادة أحادية، بعد كل ذلك نجد في دعوة البرنامج الانمائي الشجاعة والوفاء لمشاكل العالم الثالث. هذا الاعجاب لا يمنعنا من إبداء جملة من الملاحظات:

أولاها، ان التعريف المستجدث يتميز بعمومية تفقده محتواه، فتوسيع الخيارات بين

الناس طموح طوباوي تحكمه قيود مادية وتوازن في الامكانات وتنازع في الاولويات. وإن كانت الإمكانات الكامنة واسعة الحدود، إلا أن الامكانات الفعلية المتاحة تزداد ضيقاً وندرة، وفي هذه الحالة تبقى دعوة البرنامج الانمائي طموحاً مثالياً يعجز في أن يجد له نفاذاً في إخراج العالم الثالث، وقدرة هذا البرنامج على الفعل تحدها بضع عشرات من الملايين من الدولارات مقابل بلايين تتحكم فيها المؤسسات المالية الدولية ذات التوجه المختلف.

وإذا كان من حسنة لهذه الرؤية فهي أنها تتبنى ما يجب أن تتشبث به البلدان النامية. وفي هذا المقام لا يُعتبر ما قدمه البرنامج فتحاً وسبقاً في هذه البلدان. وإن إطلاله على جهود باحثين في البلدان العربية يؤكد قدم هذا التوجه. فالتنمية البشرية كما قدمها حامد عمار، أو هدر الامكانية كما وضحها نادر فرجاني، أو نتائج مشروع مستقبل التعليم كما بحثها منتدى الفكر العربي، أو مستقبل التنمية المستقلة كما أعدها مركز دراسات الوحدة العربية، كلها تؤكد منذ سنوات عديدة التوجهات «الجديدة» للبرنامج الانمائي، وهي أمثلة يطول حصر مثيلتها.

الملاحظة الثانية، ان البرنامج الانمائي في دعوته الى التنمية البشرية تغيرت أولوياته من خلال التقارير السنوية الأربعة المتعاقبة منذ عام ١٩٩٠: من انطلاقه الى التنمية البشرية بدلاً من التقيد بتنمية الموارد البشرية، الى الدعوة الى تخفيف الانفاق العسكري وإصلاح مؤسسات القطاع العام، إلى إيجاد موقع متكافئ في التبادل التجاري، وأخيراً تغليب الدعوة إلى المشاركة الشعبية وإيلاء المنظمات الاهلية أهمية ودعم التنمية المستديمة في حماية البيئة.

هذا التغيير يحمل التجديد لكنه يعكس حجم المشاكل على المستوى الدولي من دون أن يقدم الى البلدان النامية أولويات ثابتة خلال سنوات محدودة على الأقل، وكأنه قصد بذلك فتح المجال للنظر إلى خيارات الناس الواسعة المتراكمة والمتجددة بدلاً من تقديم منهج لتحقيق التنمية البشرية بمنظورها المطور في إطار جهد متواصل منظم، لذلك غلبت على توجهات هذه التقارير ردود الفعل أكثر من خط منهج ثابت للنمو.

الملاحظة الثالثة، ان هذه التقارير المتميزة قادت الى تحديد مؤشرات للتنمية البشرية. ولعل هذا الجهد هو الذي ميز محاولات البرنامج الانمائي وجعلها مرصداً دولياً لمتابعة جهود التنمية البشرية على المستوى الدولي والاقليمي والقطري، بل والجزئي بحسب الوجود الإثني كما في التقرير الاخير. وهذا الاجتهاد مثير للإعجاب، فقد كمل بدايات القياس المركب لدى هاريبزون وماير ونماذج التنمية في علاقتها بالسكان، وأثار الانتباه لعنصر الحرمان والقصور في تلبية الحاجات الاساسية، وأشار إلى علل في العالم الاول تقابل عللاً في العالم الأخير تحد من التنمية البشرية، لكن هذه المؤشرات لم تخرج عن ثلاثة اعتبارات أساسية: الدخل وتوزيعه، التعليم وفرصه، توقعات الحياة لمختلف الفئات.

هذه المؤشرات مدعوة بطبيعتها إلى التطور والتغير. ومع أهميتها نلاحظ عليها ما يلي:

١ ـ ما تزال هذه المؤشرات تبحث عن إدماج كمي للمشاركة الشعبية وضمان الحقوق السياسية عموماً والانسانية خصوصاً، والعديد من العناصر الاخرى التي تضمّنها مفهوم التنمية البشرية المطور.

٢ ـ إن هذه المؤشرات تقدم مقارنة بين وضع التنمية البشرية بين الدول ومجموعاتها في السنة الواحدة، ولكنها تساعد بدرجة أقل على قياس تطور التنمية البشرية في المدى الزمني للوحدة الواحدة.

٣ ـ إنها تقدم عناصر المؤشر على مستوى دولي وكأن أهميتها لجميع بلدان العالم واحدة والتطور فيها يتبع نسقاً واحداً. وحقيقة الأمر أن العنصر الواحد تتغير أهميته عبر الزمن والمكان معاً، كما أن التقدم فيه تحكمه معايير محلية أكثر منها إنسانية دولية. فتلبية الحاجات الاساسية قد تسبق أهمية الحقوق السياسية في مرحلة من المراحل وتتبادل الاهمية في مرحلة أخرى، كما ان الانتقال من أحادية الحكم الى تعدده نقلة واسعة لا تسجلها مؤشرات التنمية البشرية بحجمها الحقيقي.

٤ ـ هذه المؤشرات لا تعطى أهمية خاصة بجانب النوع والكيف. فكم من انفتاح سياسي ومشاركة شعبية توفرت لها الادوات القانونية تبقى شكلية من دون تأثير في حياة الناس، وكم من أعداد مبهرة للملتحقين بالتعليم في مراحله المختلفة تتضاءل أهميتها عند الانكباب على نوعية التعليم، وكم من نسب معبّرة لتوزيع الانفاق الحكومي يكون لها تأثير متباين باختلاف البلدان لاختلاف الوسائل، وكيفية الانفاق.

٥ ـ أخيراً تفتقد تلك المؤشرات عنصراً هاماً وهو الهدر في تنمية الموارد البشرية والمتمثل خصوصاً في ظاهرة البطالة وفئات من المهاجرين. فالبطالة إهدار واضح لرصيد تظهره المؤشرات سواء منها البطالة الظاهرة أو البطالة المقنعة التي تعني عدم الاستثمار الأمثل للموارد أو شل القدرات البشرية من خلال الشخص المناسب في المكان غير المناسب. ويحسن إدراج الطاقات العاطلة للموارد البشرية كما أدرجت مظاهر الحرمان الأخرى في المؤشر المركب للتنمية البشرية.

وينطلق التقرير الى الجوانب التعليمية والثقافية في مسيرة التنمية البشرية، ويستند الباحث مرة أخرى الى البرنامج الانمائي في تحديده قضايا رئيسية ثلاث في مجال التعليم:

- الأولويات بين مختلف مستويات التعليم وأنواعه.

- التركيز على تعليم المرأة.

- إعادة توجيه النظم التعليمية لتوفير المهارات والتوافق مع التطور التقاني واستمرار جهود محو الامية.

والحقيقة ان هذه القضايا تتناول التنمية البشرية بوصفها وسيلة وليس هدفاً في الوقت نفسه، فقد نوّهت مقدمات الموضوع بأن التعليم حق إنساني أساسي، غير أن هذه النظرة المثالية لا تتوافق بالضرورة مع النظرة الى واقع الاحتياجات ومحدودية الموارد التي ظهرت بعد ذلك.

وقد حظي التعليم باهتمام واسع على المستوى العربي، ولعل تشخيص أخطاء التعليم العربي السبع التي وردت في إحدى نتائج مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، تبقى صحيحة في هذا المجال، وهي:

١ ـ تنمية تربوية مشوهة.

٢ ـ تفاقم الفجوة بين الخطابين الرسمي والواقعي.

٣ ـ تعظيم التمايزات.

٤ ـ ارتفاع التكلفة مع انخفاض المردود.

٥ ـ تنمية البطالة.

٦ ـ تهافت محتوى التعليم.

٧ ـ غياب التخطيط المستقبلي للتعليم.

وإذا كانت أخطاء ارتفاع التكلفة مقارنة بالمردود وتنمية البطالة وتهافت محتوى التعليم اعتبرت سنداً قوياً لإعادة النظر في التعليم من زاوية الإصلاح الاقتصادي، فإن برامج هذا الاصلاح لا تقدم ما يضمن تجاوز هذه الأخطاء وفي الوقت نفسه تدعم الأخطاء القاتلة الأخرى، وخصوصاً منها: التنمية التربوية المشوهة وتعظيم التمايزات.

وخشيتي في هذا السياق أن تدعم هذه الندوة الخطأ الثامن إذ إن أشد الاخطاء هو ما قال عنه فرنسيس بيكون: «إنهم تكلموا كثيراً وعملوا قليلاً، وكانت حكمتهم ثرثرة غير مجدية ولا منتجة».

ويستكمل الباحث مسيرته بتناول الجوانب الثقافية والحضارية، ومرجعه في ذلك أدبيات البرنامج الانمائي. ولا نملك في هذه المنطقة إلا أن ننتشي بما ورد من نتائج للبرنامج الانمائي من اعتراف بأهمية الثقافات المحلية وخطورة النمط الأممي ونظم القيم الواردة عبر الحدود والأثير. غير أن هذا الإقرار الشجاع والتشخيص الواضح لا يقدم ما يسند الدفاعات المتهالكة المتآكلة أمام شراسة الثقافة الغربية الطاغية المدعومة من غالبية المؤسسات الدولية.

ويصل بنا الباحث بعد ذلك إلى تقديم مقترحات للمساهمة في تطوير تقرير التنمية البشرية، ويركزها في مجالين:

ـ الجوانب الثقافية والحضارية وارتباطها بالتنمية البشرية.

ـ التبعية السياسية وانعكاساتها السلبية على التنمية البشرية.

وقد طغت «ينبغيات» الباحث في المجالين وتوجه بها الى البرنامج الانمائي تحديداً وكأنه الطرف المعني الأوحد بتطوير مفهوم التنمية البشرية وتعميقه. فيطالب الباحث البرنامج الانمائي بإدخال الجوانب الثقافية والحضارية بشكل خلّاق لرصد تأثير هذه الجوانب وتفعيلها في تطبيق سياسات التنمية. إلا أن هذا المطلب موجه في حقيقة الأمر إلى كل المعنيين بالتنمية، ولعل الندوة تقدم مساعدة استثنائية في كيفية تحقيق ذلك.

وربما بدايات ذلك هي في إعادة التقييم الكمي للجوانب الثقافية والحضارية الذي تصبح معه جهود النشر والاعلام والبث بمفهوم الغرب الذي يحتكر مصدر المعلومة ووسيلة بثّها، عنصراً سالباً في بعض الحالات وليس موجباً في التنمية، لأنها تكرس النموذج الغربي وتُبهت أثر الثقافة المحلية. ويمتد هذا الاعتبار الى جملة عناصر مؤشر الموارد البشرية، فالدخل المتأتي من موارد ناضبة تتحكم فيه الاحتكارات الاجنبية لا يمثل العنصر الحاسم في تنمية الموارد البشرية، والتقدم في تلبية الاحتياجات من السعرات الحرارية لا يكون متأثراً بنمط الاستهلاك الغربي... الخ. وفي هذا الأمر إعادة نظر في جملة المؤشرات. وإذا ما تم ذلك، وهي مهمة تكاد تكون مستحيلة، تتخلى مؤشرات التنمية عن واحدة من أهم مزاياها وهي المقارنة بين الشعوب التي تتقاسم هذا العالم الواحد.

وينطبق هذا على الدعوة الثانية بدراسة الآثار السلبية للتبعية السياسية في التنمية البشرية. غير أن الفصل بين المشترك والخاص وبين العالمي والمحلي وبين التكافؤ في التبادل والطغيان في الفرص يقودنا بالضرورة إلى عجز مؤكد نستشعره. فنحن نرغب لكننا نعجز، ونحن نكتفي بالتمني لكن الآخرون يفعلون، ونحن ننكص وغيرنا يتقدم.

وإذا كانت مثل هذه الدعوة هي للحوار والتأمل، فيمكن أن نضيف إليها دعوات مماثلة:

أولاً: أن يكون التحليل على أساس ثقافات ومجتمعات متجانسة، وبذلك تكون الدعوة إلى إعداد تقارير عدة تشارك فيه الأطراف المحلية الفاعلة بالفكر والدراسة، ولكن لا تكون حكراً على نخبة خبراء أمميين مهما كانت هذه متميزة. ويمكن أن تتوج هذه «التقارير الاقليمية» بتقرير دولي كما هو الحال مع التقارير الاربعة المتاحة حالياً.

ثانياً: أن تضمن هذه التقارير الاقليمية فرصة متابعة تطور التنمية البشرية زمنياً لرصد التقدم والتراجع فيها بالمقاييس المحلية، وألا يُكتفى فيها برصد المقارنات بين الاقاليم في النقطة الزمنية الواحدة.

ثالثاً: أن يُدمج في هذه التقارير، على المستوى الاقليمي والدولي، مفهوم الهدر في الموارد البشرية، مثل البطالة والاستخدام الناقص وسوء فرص استخدام الموارد البشرية بين الثنائيات: الريف والحضر، الرجل والمرأة، السليم والمعاق، المناطق المحظوظة والمناطق

المحرومة، القطاع الحديث والقطاع التقليدي، المنظم وغير المنظم، الخاص والعام، المقيم والمهاجر، . . . الخ. ويقاس ذلك على نمط مؤشر الحرمان.

رابعاً: أن يتعمق البحث في انعكاس سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي على تنمية الموارد البشرية والتنمية عموماً. فالسياسات المقترحة ليست إصلاحات ولكنها إعادة للهيكلة الاقتصادية واختيارات جديدة لأهداف النمو وتوجه الى تصنيف جديد لفئات المجتمع وإعادة تخصيص للموارد تتأثر بها التنمية البشرية قبل أي شيء آخر.

خامساً: دعم جهود البرنامج الانمائي في تحديد مفهوم متوازن للتنمية البشرية من خلال تجاوز البرنامج آلية عمل المنظمات الدولية وإقبال الخبرات والمواقع الاكاديمية على دعم جهود البرنامج، كل ذلك في محاولة لإيجاد فكر بديل يتواصل عالمياً ويتعمق محلياً.

وأخيراً، قد لا يكون الباحث والمعقّب قد وُفّقا معاً في تحقيق هدف الدراسة الطموح المشار إليه في البدء، غير أن هذا الحكم التعسفي يُرجأ إلى نهاية المناقشة، إذ بإثرائها هذا الموضوع يكون الهدف قد تحقق.

أجدد تقديري للزميل والصديق جورج القصيفي وأعبّر عن اعتزازي لوجودي بينكم، وأشكر لكم حسن استماعكم.

الفصل الثالث

قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية

عثمان محمد عثمان(*)

مقدمة

الغرض الرئيسي من قياس التنمية هو تقييم الجهد المبذول لتحقيق أهدافها وتقييم مدى الشوط المقطوع في سبيل الوصول الى الهدف أو الأهداف المبتغاة. ومن البديهي أن نُجري هذا التقييم كيما نعمل على مواصلة السير في معراج التنمية حينما يتبين من نتائج التقييم سلامة التوجه والاقتراب من الهدف المرسوم أو نعدل من المسار حينما يظهر انحراف السبيل أو تباطؤ السير. ومؤدى ذلك ببساطة أن تعيين هدف أو أهداف التنمية يجب أن يمثل نقطة البدء في تقييم عملية التنمية، ومن ثم فسواء عملنا على قياس الوسائل المؤدية إلى تحقيق التنمية، أو نتائجها، فلا غنى عن تحديد الأهداف المراد بلوغها.

ويرتبط بذلك مباشرة أن الغاية من التقييم وقياس النتائج تتمثل في معاونة المعنيين بإدارة عملية التنمية ورسم السياسات والمشاركين في جهودها على حسن التدبير، والمتابعة واتخاذ ما يلزم من قرارات ـ كل بحسب نطاق اهتمامه ومجال حركته ـ للتعجيل بالحركة أو تصويب اتجاهها، أو إعادة التركيز على مجال من المجالات التي ظهرت أهميتها عن ذي قبل.

وينبثق من هذه الغاية الاساسية غرضان فرعيان، وهما إمكان إجراء المقارنة بين مقاييس (مؤشرات) التنمية الخاصة بدولة معينة أو جماعة ما، مع غيرها من البلدان أو الجماعات أو الاقاليم، بما يساعد على تحديد مقدار طموح الأهداف أو تواضعها، ومدى

(*) استاذ الاقتصاد ومدير مركز التخطيط العام في معهد التخطيط القومي في القاهرة.

النجاح أو الفشل في سرعة تحقيق هذه الأهداف، وكذلك الإفادة من تجارب الآخرين في ما حققوه أو عجزوا عن تحقيقه. ومن ناحية أخرى، يوفر قياس التنمية أداة ضرورية للباحثين والمتأملين لاختبار فروضهم واستنتاج العبر والإيصاء بما يرونه ناجعاً من الإجراءات والسياسات. غير أن الأهم في كل ذلك هو أن انبثاق قياس التنمية من أهدافها يعني تبدل وتعدد مؤشرات القياس وأدواته مع تبدل وتعدد أهداف التنمية بل والمعنى المقصود بها، والمفهوم الذي تنطوي عليه.

أولاً: النمو الاقتصادي: الدخل المتوسط للفرد

لقد ساد ثمة اعتقاد أنه منذ السبعينيات حدث تحول حاد في تحديد أهداف التنمية (objectives)، فبعد أن كان جل التركيز على تعظيم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، تزايدت الدعوة الى تبني أهداف أخرى ترتبط بالعمل على «تقليل الفقر»: تحسين توزيع الدخل، زيادة التوظف، إشباع الحاجات الأساسية. وكما هو معتاد ـ في العلم الاجتماعي ـ تباينت ردود الأفعال لهذا التغير في محطّ الاهتمام بالتنمية. فبعضهم رأى أنه مجرد موضة جديدة سرعان ما ستفسح الطريق لغيرها من موجات التغير. ورأى بعضهم الآخر أن إعادة التركيز على هذه الأهداف الإضافية للتنمية ليست سوى إعادة إحياء للقضايا المحورية في فكر التنمية الذي تبلور في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومن منظور تاريخي أطول مدى، فإن الانشغال ـ خلال الخمسينيات والستينيات ـ بالزيادة في متوسط دخل الفرد هو الذي سيتراجع ليحل محله هدف أكثر جوهرية[(١)].

يمكن ـ بطبيعة الحال ـ التدليل على صدق ذلك. فمن ناحية، تعرَّض استخدام متوسط دخل الفرد كمؤشر وحيد أو أساسي للتنمية لانتقادات قوية ومتواصلة. ومن ناحية ثانية، فإن الكثير من وثائق وخطط التنمية في البلدان النامية اشتمل على أهداف أوسع من مجرد الزيادة في الناتج الوطني. ولكن لاعتبارات نظرية وعملية، جرى الاعتماد واسعاً على قياس النمو الاقتصادي والتنمية بدلالة مؤشر واحد هو معدل زيادة دخل الفرد، فالمقياس هو الأسهل والأيسر منالاً في احصاءات الحسابات القومية التقليدية. وهناك أيضاً الاقتناع بفكرة «تساقط عوائد الدخل» (trickling down) التي توحي بأن التسارع في النمو الاقتصادي ـ أي زيادة دخل الفرد بمعدلات مرتفعة ـ كفيل بعلاج مشكلات الفقر وتوزيع الدخل.

وكما أظهرت تجارب ربع قرن من النمو الاقتصادي المرتفع في معظم البلدان النامية، فإنه على الرغم من الاختلاف في ظروفها والمعدلات التي حققتها، إلا أنها ظلت تعاني زيادة في أعداد الفقراء، وبؤس أحوالهم المعيشية. وبات واضحاً أن «التنمية

---

(١) David Morawetz, *Twenty-Five Years of Economic Development* (Washington: Johns Hopkins University Press, 1977).

الاقتصادية» لا تعني الزيادة في متوسط دخل الفرد فحسب، وإنما تستهدف أيضاً القضاء على الفقر.

نلاحظ أن الاعتماد على متوسط دخل الفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ارتبط أيضاً بإمكان المقارنة بين الدول المختلفة وترتيبها في سلّم الدخل ومن ثم قياس الفجوة (النسبية والمطلقة) بين البلدان المختلفة. وساعد تحليل نتائج هذه المقارنات على الوصول الى دروس مفيدة لعل في مقدمتها استحالة سد الفجوة بين البلدان النامية، وتلك المتقدمة (ذات الدخل المرتفع) خلال أمد زمني منظور (مئة سنة على الأقل في بعض الحالات، وألف سنة في حالات أخرى). وكان ذلك مفتاحاً لباب الشك في أن هدف التنمية هو اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة، وأن حضارتها المادية هي نبراس التقدم.

حينما ظهر جلياً قصور متوسط دخل الفرد كمقياس لمدى النمو الاقتصادي ـ ناهيك عن التنمية ـ تصاعد الاهتمام على مستوى الفكر والممارسة بالنمو «العادل» للدخل أو «إعادة التوزيع مع النمو» ـ ولم يكن ذلك جديداً على فكر التنمية. وهناك عبارة قاطعة الدلالة قالها بولي عام ١٩٢٣: «ربما لا يكون هناك مقياس لتقدم الأمة أفضل من ذلك الذي يحدد نسبة فقرائها». ولكن الاعتناء بأن تولي التنمية مشكلة الفقر وأوضاع الفقراء اهتمامها، استوجب تصويب مؤشر متوسط دخل الفرد بما يعكس الرفاه الذي ينطوي عليه تولد وحدة دخل (جنيه، دينار، أو ريال. . .) لذوي الدخل المنخفض بالمقارنة بنظيره في الشرائح العليا. واقتضت الصعوبات الجمة المرتبطة بتحديد أوزان ترجيح للرفاه الاجتماعي، البحث عن مؤشرات جزئية مكملة لمؤشر متوسط دخل الفرد، وتبين المدى الذي يؤدي فيه النمو الاقتصادي إلى تحسين «الأوضاع الاقتصادية» للفقراء.

ويمكن القول، من ثم، بأن الإبقاء على الهدف الرئيسي من التنمية ـ وقد ظل متمثلاً في تحسين مستوى المعيشة معبراً عنه بواسطة الزيادة في متوسط دخل الفرد ـ ارتبط باشتقاق أهداف مكملة يتعلق بعضها بزيادة التوظف، وبعضها الآخر يتعلق بإعادة توزيع الدخل، أو ضمان إشباع الحاجات الأساسية.

ولعله من الأمور ذات الدلالة أن مسألة تصويب قيمة الدخل المتوسط، كي تعكس درجة الرفاه لفئات الدخل المتباينة في البلد الواحد، أو القدرة الشرائية لأفراد كل بلد بالمقارنة بقدرة نظرائهم في دولة أخرى (في ضوء هيكل الأسعار النسبية الذي يسود في كل بلد)، انتظرت حوالى العقدين من الزمان إلى أن تم تطبيقها في قياس مؤشرات التنمية، كما سنوضح لاحقاً.

وكذلك فإن الذهاب إلى استخدام مؤشرات أخرى لقياس منجزات التنمية لم يقلل من أهمية النمو الاقتصادي وزيادة الدخل المتوسط. وانشغل البحث الاقتصادي باستمرار بمحاولة تمحيص العلاقة بين هدف الزيادة في الدخل، والأهداف الأخرى مثل زيادة العمالة، أو إشباع الحاجات الأساسية. . . الخ، وما إذا كان الإسراع بالنمو يضمن تلقائياً

زيادة فرص العمل، وماهية السبل التي ترفع التناقض بين الأهداف المختلفة للتنمية، إذا ما حصل تناقض في ما بينها.

ثانياً: زيادة التوظف: الإنتاجية مفهوم شامل

يرجع الاهتمام بقضية العمالة واعتبار أن أحد أهداف التنمية يتمثل في زيادة فرص العمل، إلى الفشل الذي تمخض عنه نموذج القطاعين (تقليدي - حديث)، واستراتيجية النمو في ظل عرض العمل غير المحدود كما صاغها آرثر لويس. لقد كانت أدبيات التنمية تفترض أن إمكانيات النمو الاقتصادي في البلد النامي تكمن في القطاع الحديث (الصناعة التحويلية والتشييد) ذي الانتاجية الأعلى، وأن الاستثمار في هذا القطاع لا يضمن فقط تغيراً هيكلياً في الاقتصاد القومي، ولكن سيخلق الكثير من فرص العمل التي تمتص الزيادة في قوة العمل إلى جانب فائض العمالة الزراعية في آن واحد. وبينما أظهرت التجارب في كثير من البلدان النامية أن نسبة المشتغلين في الزراعة قد انخفضت، لم تصحب ذلك أية زيادة ملموسة في نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية. وكذلك فإن زيادة درجة التحضر - نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن - قد اصطحبت بزيادة محسوسة في البطالة الصريحة.

لقد كان طبيعياً لتمييز النمو الاقتصادي من التنمية، وتضمين غايات التنمية هدفاً يتعلق بزيادة التوظف أن تظهر الحاجة إلى عدد من المؤشرات التي لا تعكس نتائج التنمية فحسب، بل وتقيس «مدخلات» التنمية ومظاهرها أو خصائصها، مثل:

- معدل الادّخار والاستثمار، أي نسبة ما يقتطعه المجتمع من ناتجه الاجمالي ويخصصه لتوسيع طاقاته الانتاجية في المستقبل.

- هيكل الانتاج والتوظف، أي نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية المختلفة (الزراعة، الصناعة، التشييد والبناء، النقل والمواصلات، المناجم، الخدمات الشخصية والاجتماعية... الخ) في توليد الناتج والدخل القوميين وفي استيعاب العمالة.

ولنا أن نذكر أن هذا الإطار التحليلي والاحصائي للمؤشرات قد ساهم في تخليق أهداف فرعية (مشتقة) للتنمية، بل وربما يساهم أيضاً في تنشيط مفهوم للتنمية أكثر مرونة، وأصبح دارجاً أن ينادي بعضهم بأن تعتمد التنمية على الذات (ويقيسها مؤشر أو مؤشرات لتمويل التنمية تنبثق من معدل الادخار/ الاستثمار القومي)، وأن تستهدف التنمية المستقلة (وأول مؤشراتها تكامل البنية الاقتصادية وقدرتها على التكرار الموسع)، كما بدأ وتواصل التأكيد على أن تستهدف التنمية «تنويع مصادر الدخل والناتج» من خلال التصنيع وتنمية الزراعة... الخ، وذلك للتقليل من مخاطر الاعتماد على القطاعات الاستخراجية وخصوصاً النفط، أو حتى «أهلنة» القوى العاملة، أي زيادة نسبة المشتغلين من مواطني البلد والتقليل من مشاركة المغتربين.

ثالثاً: تحسين دخل الفقراء: مؤشرات توزيع الدخل

تكشف مراجعة فكر التنمية ـ وخصوصاً في الستينيات وحتى السبعينيات ـ عن أن هدف زيادة العمالة لم يكن مرغوباً فيه في ذاته، ولكن القصد كان العمل على زيادة دخل الفقراء سواء بصورة مطلقة أو بالنسبة إلى دخل الأغنياء[٢]. وعموماً، فإن الفقر ـ وخصوصاً في الريف ـ مقرون بعدم الاستحواذ على أية أصول منتجة مثل الأرض الزراعية، وفي كل الأحوال فإن المتعطلين هم الأشد عوزاً. ولهذا ارتبط هدف زيادة العمالة بإمكانية تحسين نمط توزيع الدخل.

ومن زاوية المؤشرات هناك ـ من ثم ـ الافتراض بأنه يمكن قياس درجة «الفقر النسبي» بدلالة «عدم المساواة» في توزيع الدخل. وهناك عدد من المؤشرات التي جرى تطويرها لقياس درجة المساواة في توزيع الدخل، مثل: التوزيع الوظيفي للدخل (حصة الأجور في إجمالي الدخل القومي)، الحصة من الدخل التي يحصل عليها خمس السكان في أدنى سلّم الدخل (أي أفقر ٢٠ بالمئة من السكان)، والنسبة بين حصة أغنى ٢٠ بالمئة وأفقر ٤٠ بالمئة، بالإضافة إلى المؤشر المعروف باسم «معامل جيني» لعدم المساواة في توزيع الدخل.

من المعتاد أن يتم تجميع بيانات تتعلق بالانتاج والناتج والاستثمار والاستهلاك على مستوى الاقتصاد ككل وقطاعاته الاقتصادية المختلفة من واقع احصاءات الحسابات القومية (حسابات الدخل القومي) التي تعد سنوياً بواسطة أجهزة الاحصاء أو التخطيط، أما البيانات المتعلقة بالتوظف ومعدل البطالة وما يرتبط بها من تقدير الانتاجية فلا تتمتع بالقدر نفسه من العناية على رغم أهميتها لقياس أهداف التنمية. ويتم تجميع مثل هذ البيانات من خلال المسوح الدورية أو غير الدورية والتعدادات (وأهمها ما يتصل بتعداد السكان). غير أن أقل البيانات توافراً ـ في معظم البلدان النامية ـ هو ما يتصل بالتوزيع الشخصي للدخل (distribution of income by size). ومن هنا فإن الوصول إلى استنتاجات محددة في شأن سياسات إعادة توزيع الدخل ربما يستند إلى الدراسات التي تستخدم بيانات مقطعية من عدد من البلدان المختلفة (cross section). ولكن طالما أن صورة توزيع الدخل في بلد معين هي نتاج السياسات المتبعة في هذا البلد، فلا يجوز تعميم النتائج التي قد توحي بها البيانات المقطعية. وليس من اليسير الاستعاضة من هذا القصور بالتعويل على بيانات تاريخية للبلد المعين. فهذه البيانات لا تتوفر بصفة دورية متكررة. كما انها تعكس أيضاً التغير في السياسات المؤثرة في توليد الناتج وإعادة توزيع الدخل. والواقع ان هذا هو مكمن فائدة هذه المؤشرات، التي لا تُستخدم في مجرد تحديد ملامح نمط توزيع الدخل وإنما في تقييم فاعلية السياسات المتبعة لتحسين دخل الفقراء، فضلاً عن محاولة الإجابة عن أسئلة ضرورية عن مدى الارتباط بين النمو الاقتصادي وكل

---

(٢) المصدر نفسه.

من نمط توزيع الدخل (درجة عدم المساواة) في لحظة زمنية معينة واتجاه التغير في هذا التوزيع عبر فترة زمنية ممتدة.

إن الخبرة المكتسبة من تجارب التنمية تشير إلى التأثير القوي للنمط السائد لتوزيع الدخل والثروة في بداية الخطو نحو التنمية. فالذين يحوزون قدراً من رأس المال (الأصول) المادي أو البشري يستفيدون أكثر من غيرهم من زيادة النمو الاقتصادي. وترتّب هذه العلاقة آثاراً ثلاثة مهمة:

الأول: هو أن سياسات إعادة توزيع الدخل يجب ألا تنتظر حتى يتحقق النمو أولاً وذلك لأنه يبدو عسيراً أن تغير هذه السياسات (مثل الضرائب، الدعم، العمالة الحكومية... الخ) النتائج الحاسمة للبنية الاقتصادية القائمة والنمو الاقتصادي الناشئ عنها. فثمة دلائل على أن هيكل النمو الاقتصادي يدعم نمط التوزيع السائد على الأقل حتى يبلغ متوسط دخل الفرد مستوى مرتفعاً.

الثاني: هو ألا نكتفي - عند قياس عدم المساواة - بمؤشرات توزيع الدخل وأثر سياسات إعادة التوزيع. فمؤشرات توزيع الثروة والأصول (العينية والبشرية) قد تكون أكثر أهمية ودلالة.

الثالث: هو أنه حينما تكون الدولة معنية ليس فقط بإعادة توزيع الدخل ولكن يهمها أيضاً أن ترعى الفئات المعدمة، أو من يعانون الفقر المدقع، ينبغي أن تعين مستوى الدخل الحدي الذي يُعَدّ في زمرة الفقراء من لا يحصل عليه، أو ما يعرف ببساطة بخط الفقر (poverty line). ويستتبع تعيين مستوى دخل حد الفقر تقدير نسبة السكان الذين يقعون تحت هذا الخط في لحظة معينة. ليس هذا فحسب، وإنما يلزم كذلك أن نرسم خريطة توضح ملامح (خصائص) هذه المجموعة من السكان وتحتوي - بقدر المستطاع - على معلومات مفيدة حول من هم الفقراء، مَواطن تركّزهم الجغرافية (المكانية)، نوع الأنشطة التي يشاركون (أو لا يشاركون) فيها، أعمارهم، جنسهم، مستوى تعليمهم، أعراقهم... الخ. بالإضافة إلى ذلك، لن تقل فائدة تجميع وتحليل البيانات والمعلومات عن المؤسسات والانظمة التي يناط بها رعاية الفئات الأقل دخلاً أو المعدمة، وإعداد مؤشرات مناسبة لقياس فاعلية الأنظمة المتبعة والمؤسسات القائمة على حد سواء.

رابعاً: إشباع الحاجات الأساسية: «الرقم القياسي» لنوعية الحياة

ظهر جلياً أن العمل على تقليل الفقر وتحسين أوضاع الفقراء لا يعتبر الدخل النقدي سوى وسيلة في سبيل ذلك، وليس هدفاً في ذاته. فمن الطبيعي أن تستهدف التنمية الحقة توفير السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الأساسية للناس: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم الأساسي، المأوى المناسب... الخ.

ومثلما أثيرت تساؤلات بخصوص العلاقة بين زيادة الدخل (النمو الاقتصادي)

وبين نمط توزيع الدخل، فقد ثارت تساؤلات أيضاً حول مدى الارتباط بين درجة إشباع الحاجات الأساسية وبين مستوى الدخل، وكذلك بين معدل التقدم في الحصول على هذه الحاجات وبين معدل زيادة الدخل.

ولا يخفى أن الوصول إلى إجابة سلباً أو إيجاباً من واقع تجربة بلد ما أو عدد من البلدان اقتضى تجميع البيانات وتركيب مؤشرات تقيس مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتطوره. وهناك عدد من المؤشرات التقليدية التي تُستخدم في تقدير مستوى الوفاء بكل من الحاجات الأساسية، وتشتمل القائمة على:

- ٣ مؤشرات للتغذية
- ٣ مؤشرات للسكن
- ٦ مؤشرات للصحة
- ٤ مؤشرات للتعليم

غير أنه من الناحية المنهجية انعكست الاستنتاجات المبنية على تحليل البيانات المتاحة في صورة المقاييس والمؤشرات الواجب استخدامها. إن معظم الدراسات الكمية الجادة يشير إلى أن الدخل المتوسط للفرد لا يوفر مقياساً بديلاً كافياً للتعبير عن مدى إشباع الحاجات الأساسية، ولا تكفي الزيادة في الدخل لقياس التحسن في مستوى الوفاء بهذه الحاجات.

يمكن القول إن استنتاجاً كهذا كان وراء استمرار اتجاهين قويين في نطاق قياس مؤشرات التنمية: فمن ناحية، لم يكن ممكناً الاستغناء عن مؤشر الدخل المتوسط للفرد، على رغم أنه لا يصلح كمقياس تجميعي أو ملخص (proxy) لمستوى المعيشة والحصول على الحاجات الأساسية. ومن ناحية ثانية، استتبعت الحاجة إلى مقياس تجميعي البحث في تركيب دليل نوعية الحياة، وهذا الدليل هو المتوسط البسيط لثلاثة مؤشرات هي: العمر المتوقع، وفيات الرضع، والتعلم. وكما هو متوقع، أثارت صياغة دليل مركب (composite index) الانتقادات التي يتعلق بعضها بنوع المؤشرات المختارة وعلاقتها بعضها ببعض (هناك علاقة ارتباط موجبة بين مؤشر العمر المتوقع ومؤشر وفيات الرضع)، ويتعلق بعضها الآخر بالأوزان النسبية المرجحة لمكونات الدليل. وحساب المتوسط البسيط لمؤشرات يعني المساواة في الأهمية بين هذه المؤشرات الثلاثة، فهل يستند ذلك إلى حكم موضوعي حول مفهوم نوعية الحياة، أو مستوى المعيشة أو التنمية؟ بل إن الأمر برمّته موضع جدل. فما معنى اختزال نتائج ظاهرة متعددة الجوانب، يمكن التعبير عنها بواسطة مؤشرات عدة إلى مجرد رقم وحيد؟

خامساً: مؤشرات التنمية البشرية: ترابط المفهوم والقياس

على الرغم من تشابك عملية التنمية وشمولها، كان السعي دائماً نحو استخدام مقياس واحد لتحديد مستوى ما حققه البلد من تنمية ـ مهما كان المفهوم المستخدم. ولا شك في أن قصور المؤشرات المستخدمة من قبل يرجع في الحقيقة إلى أن كلاً منها كان يقيس جانباً دون سواه، ومن ثم فقد نعمد إلى تلخيص إنجاز التنمية بواسطة الدخل المتوسط للفرد (مقياس

النمو الاقتصادي) ونعقّب عليه باستخدام عدد آخر من المؤشرات لبيان أن «التنمية» تحققت إلى جانب الزيادة في الدخل، أو أنها لم تكتمل على الرغم من وقوع هذه الزيادة، أو أن نستخدم عدداً من المؤشرات دفعة واحدة من دون أن نتمكن عندئذ من الوصول إلى تحديد لنتيجة الجهد «التنموي» المبذول، خصوصاً عندما يشير كل مؤشر إلى درجة مختلفة من درجات النجاح، أو يظهر بعضها تأخراً ملحوظاً في مجال أو آخر.

ولعل الاسهام الحقيقي الذي صاحب تقديم مفهوم التنمية البشرية يتمثل في تطوير الرقم القياسي للتنمية البشرية أو «دليل التنمية البشرية» (Human Development Index). وعلى رغم القبول الواسع لمدلول التنمية البشرية، فقد تعرض «الدليل» للانتقاد الشديد حتى من قبل أن يخضع للتحليل العلمي الرصين. وربما يرجع ذلك إلى أن أصحاب تقرير التنمية البشرية قد قاموا - ولأول مرة - بترتيب الدول تنازلياً على أساس قيمة الدليل المحسوبة لكل منها. لقد كان معتاداً أن يتم تصنيف بلدان العالم في مجموعات مختلفة: صناعية متقدمة، نامية، أقل نمواً، مخططة مركزياً. ولكن هذه المرة أعطي لكل بلد ترتيب محدد ضمن قائمة بلدان العالم. ونظر بعض الأوساط إلى ترتيب بلاده بحساسية شديدة. ولكن مع غض النظر عن هذه الاعتبارات يتبقى ما يثيره - عن حق - تقدير دليل التنمية البشرية من أسئلة تستأهل البحث والمناقشة، يتعلق بعضها - من دون شك - بمكونات المؤشر، وما إذا كان يكتسب دلالته من قيمته المطلقة أم من مستوى التقدم النسبي الذي يقيسه، ويتعلق بعضها الآخر بعوامل تغير قيمة الدليل عبر الزمن، وما إذا كان كافياً وحده لقياس التنمية أم يمكن الإحالة إلى مؤشرات مكملة (إضافية)، إلى غير ذلك من المسائل.

سادساً: دليل التنمية البشرية

يتضمن الدليل التركيبي (composite) للتنمية البشرية ثلاثة مكونات - عناصر[٣] - تتمثل في: الصحة، التعليم، والدخل. ويعبّر عن التقدم (التحسن) في الصحة بدلالة العمر المتوقع عند الميلاد، وفي التعليم بواسطة نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان، أما الدخل فيقيسه متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (مصححاً على أساس تساوي القدرة الشرائية الفعلية). ولم يكن هذا الاختيار عفوياً، بل لقد استند إلى ما جاء بتعريف التنمية البشرية من تسلسل تنازلي لمطالب البشر. ففي الجوهر، ذكر التقرير الأول للتنمية البشرية الحياة الطويلة الصحيحة والمعرفة الوافية ومستوى المعيشة اللائق[٤].

---

(٣) يفضّل استخدام تعبير مكونات الرقم القياسي للتنمية البشرية على تعبير «أبعاد» التنمية البشرية، إذ إن الأخير يستخدم في علم الإحصاء للإشارة إلى الأبعاد المختلفة التي لا ترتبط معاً، أما مكونات التنمية البشرية فهي متداخلة.

(٤) اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة،» ورقة قدّمت إلى: «المؤتمر العلمي حول التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل»، الذي نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ٧ - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

سابعاً: تقدير دليل التنمية البشرية

يجري تقدير الدليل في التقارير المختلفة للتنمية البشرية بدلالة ما يسمى بمعدل الحرمان ـ أو القصور ـ في كل من المكونات الثلاثة للتنمية البشرية: العمر المتوقع عند الميلاد (x1)، التحصيل التعليمي (x2)، والدخل المصوب (x3). وهناك ميزة تكمن في استخدام معدل الحرمان إذ إنه يلفت النظر إلى بعد الشقة (طول المدى) الذي ينبغي على البلد أن يقطعه حتى يبلغ المستوى المنشود أو ما يُعَد هدفاً مرغوباً فيه. فإذا عرفنا نسبة الحرمان في أي من المكونات i بالنسبة إلى بلد ما j بالرمز I_{ij}، يمكن تقديره في الصورة التالية[٥]:

$$I_{ij} = \frac{\max(x_i) - x_{ij}}{\max(x_i) - \min(x_i)}$$

وبحكم التعريف تأخذ نسبة الحرمان I_i (بالنسبة إلى أي بلد j) القيمة من صفر حتى الواحد الصحيح. ومن ثم يمكن الوصول إلى متوسط دليل الحرمان من المكونات الثلاثة بالنسبة إلى البلد j بطريقة الوسط الحسابي البسيط، أي:

$$I_j = \frac{1}{3}\Sigma I_{ij}$$

أما دليل التنمية البشرية H_i فيمكن ببساطة تقديره عن طريق طرح معدل الحرمان من الواحد الصحيح، أي:

$$H_j = 1 - I_j$$

وربما يفضل بعضهم التعبير عن دليل التنمية البشرية H_j في صورة الإنجاز أو التحسن الذي تحقق، وليس القصور أو الحرمان من التنمية البشرية[٦]. وهذه الصورة تصلح لبيان التغير في التنمية البشرية خلال فترة زمنية معينة. فبينما يمكن استخدام دليل

---

(٥) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٣).

(٦) على أية حال، لو عرفنا دليل التنمية البشرية بدلالة التحسن في مستوى كل من المكونات x_{ij}، لحصلنا من العلاقات المذكورة من قبل على:

$$H_j = 1 - \frac{1}{3}\Sigma I_{ij}$$

$$H_j = \frac{1}{3}\Sigma (1 - I_{ij})$$

=

التنمية البشرية للوقوف على مدى تحسن أوضاع التنمية البشرية، فإن معدل الحرمان يشير مباشرة إلى مدى صعوبة المهمة التي سيكون على البلد مواجهتها في هذا السبيل. فالمسألة تشبه قصة الكوب الذي يبلغ الماء منتصفه، فهل هو نصف ممتلئ أم نصف فارغ؟

وإذا لاحظنا أن معدل التحسن ـ أو الحرمان ـ في أي من مكونات التنمية البشرية H_{ij} أو I_{ij} تتوقف قيمته على أعلى قيمة متغير x_i يصل إليها بلد ما، وأدنى قيمة يسجلها أحد البلدان، فقد انتقد بعضهم أسلوب قياس المعدل، وكذلك دليل التنمية البشرية، إذ إن زيادة قيمة المتغير في البلد صاحب أدنى قيمة تؤدي تلقائياً إلى انخفاض قيمة دليل التنمية في البلد المعني من دون أن يكون قد حدث في هذا البلد ما يسوء. وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة سليمة من الناحية الحسابية، فإنها لم تدرك القصد من وراء تركيب الرقم القياسي (الدليل) للتنمية البشرية، الذي استخدم ـ في تقرير التنمية ـ للمقارنة بين البلدان المختلفة، وترتيبها بحسب مكانتها النسبية في سلم التنمية، وليس للقيمة المطلقة للدليل دلالة في ذاتها. ومن ثم فعندما يتحسن أداء الدولة صاحبة أدنى قيمة للمتغير، مع عدم تغير أية قيمة أخرى، ستنخفض قيمة H_{ij} في كل البلدان الأخرى، ولن يتغير ـ من ثم ـ الترتيب التنازلي لها.

لقد أثار اشتمال مضمون التنمية البشرية، ومن ثم قياسها، على المكونات الثلاثة المعروفة، جدلاً لا زال قائماً. إن منطق تقرير التنمية البشرية سهل وواضح. فهذه المكونات ترتبط بواحد أو أكثر من القدرات أو الاختيارات التي ينبغي للمرء أن يحوزها. ومؤشر العمر يمسك بالقدرة على العيش حياة مديدة وصحية، بينما يعكس مؤشر التحصيل التعليمي القدرة على استحواز المعارف والاتصال والمشاركة في حياة الجماعة، أما الدخل فيشير إلى القدرة على الحصول على مكنات العيش (المادية والمعنوية) والاستمتاع بالصحة السليمة، والاتصال مع المجتمع(٧). إن تعريف التنمية البشرية باعتبارها تنطوي

=

$$H_j = \frac{1}{3}\Sigma\left[1 - \frac{\max(x_i) - x_{ij}}{\max(x_i) - \min(x_i)}\right]$$

$$H_j = \frac{1}{3}\Sigma\frac{x_{ij} - \min(x_i)}{\max(x_i) - \min(x_i)}$$

$$H_j = \frac{1}{3}\Sigma H_{ij}$$

حيث:

$$H_{ij} = \frac{x_{ij} - \min(x_i)}{\max(x_i) - \min(x_i)}$$

تمثل مساهمة المكون i (من ١ الى ٣) في مستوى التنمية البشرية في البلد j.

(٧) برنامج الامم المتحدة الانمائي، المصدر نفسه.

على جوانب، أو تتضمن مكونات أخرى، أمر متروك لمساهمات أخرى في إطار هذه المناقشة الموسعة. ولكن السؤال الذي يعنينا مباشرة هو ما إذا كان ثمة تعارض في ما بين المكونات الثلاثة المختارة: هل هي متباعدة أم متكاملة؟ وما هي طبيعة العلاقة بينها، وأثرها - من ثم - في الأوزان الترجيحية المناسبة لضمها معاً في مقياس واحد؟ وهل يجدر بدليل التنمية البشرية التركيبي أن يتضمن مكونات أخرى وغير ذلك من الاعتبارات؟

إن التنمية البشرية أعرض مضموناً وأوسع نطاقاً من أسلوب قياسها. وشتان بين شمول المفهوم وبين بدائية أساليب القياس. وثمة إدراك قوي أن مطالب أخرى للبشر يلزم أخذها في حسبان المعنيين بالتنمية البشرية، ذلك أنه قد لا يكفي أن يعيش الناس طويلاً ويحصلوا على دخل مناسب ومعارف كافية لكي يصبحوا بشراً(٨). وفي التقرير الثاني للتنمية البشرية جرت محاولة دراسة الحقوق والحريات (التي اشتملت على أربعين حرية موزعة على خمسة أصناف)، وتم وضع ما سمي بدليل حرية البشر (Human Freedom Index)، الذي جرى تقديره لثمان وثمانين دولة. ولكن لم يتم تضمين هذا المؤشر في دليل التنمية البشرية، وكأن تقرير التنمية البشرية (١٩٩١) قد استخدم مؤشرين مستقلين لم يربط بينهما: دليل التنمية البشرية، ودليل حرية البشر(٩). وفي التقرير الثالث (١٩٩٢) تم التخلي عن هذا المؤشر وحاول التقرير تقدير دليل الحرية السياسية (الذي جمع بين خمس حريات مختلفة)، وكذلك لم يتابع تقرير ١٩٩٣ تطوير دليل الحرية السياسية، أو حقوق الانسان، وهجر الأمر برمته، وإن كان هذا التقرير قد خُصص بأكمله لمناقشة أبعاد «المشاركة» في التنمية البشرية بما تتضمنه من مسائل مثل دور الدولة، والسوق، واللامركزية والحكم المحلي، والمنظمات الأهلية... الخ.

والحجة الأساسية التي تسوقها تقارير التنمية البشرية في الرد على منتقديها هي حجة عملية، تتعلق باستمرار بالمتاح من البيانات التي تمكن من تركيب مؤشرات مناسبة. فالتقرير يحرص - بحق - على أن يتسم دليل التنمية البشرية بالشمول (universality) وبالاتزان (stability)، ويرى أصحاب التقرير أنه ربما يكون سابقاً لأوانه دمج مؤشر غير وافٍ للحرية السياسية في دليل التنمية البشرية، متعللين في ذلك بحدة التقلبات السياسية، وخصوصاً في الدول النامية.

غير أن دليل التنمية البشرية لم يتعرض للانتقاد فحسب، لأنه لم يشتمل على مكونات أخرى لا تقل أهمية عن المكونات الثلاثة، بل إن العلاقة بين هذه المكونات ذاتها كانت موضعاً للاعتراض على إدخالها معاً في مؤشر تركيبي واحد، فبعضها قد يجبّ الآخر. إن بعضهم، مثلاً، يرى أن العمر المتوقع عند الميلاد هو مؤشر كاف للتنمية.

---

(٨) Bhanoji Rao, «Human Development Report 1990: Review and Assessment,» *World Development*, vol.19, no.10 (1991).

(٩) عبد الله، «التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة».

وهذا المؤشر يعكس الدخل ومعدل وفيات الرضع. فإذا كان دليل التنمية البشرية يشتمل على مؤشر الدخل، فيمكن إذاً إضافة معدل وفيات الرضع(١٠) (بدلاً من مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد). ويدفع تقرير التنمية البشرية هذه الحجة على أساس أن مؤشر وفيات الأطفال الرضع لا يميز بين الدول الصناعية المتقدمة، بينما يتطلب تركيب دليل جيد أن يميز ويقيس تباين أوضاع الدول المتخلفة. ونلاحظ أن تفضيل مؤشر وفيات الأطفال الرضع على مؤشر العمر المتوقع، ومؤشر نسبة استيعاب التلاميذ على نسبة من يعرفون القراءة والكتابة يؤدي إلى أن يصبح لدينا مقياسان، أحدهما مناسب للدول الصناعية المتقدمة وآخر للبلدان النامية، وهو ما يرفضه تقرير التنمية البشرية(١١).

وعلى رغم ما لاقاه مفهوم التنمية البشرية، ومقياسها التركيبي من تأييد وترحيب، فلا زال بعضهم يرى أن «الدخل» يصلح بذاته مؤشراً كافياً، إذ إنه ينعكس مباشرة على المتغيرات الأخرى، التي تقوم بينها علاقة ارتباط قوية، مما يعني أنه - في الواقع - لا لزوم لها في تقدير الدليل. وبينما لن نناقش هنا تكراراً المفهوم ودلالاته، نكتفي بالاشارة إلى أن حجة «الارتباط» بين مؤشرات الدليل قد نالت حقها من البيان والتقييم في تقارير التنمية البشرية كافة. وتبين الاشكال من رقم (٣ - ١) إلى (٣ - ٧) صورة علاقة الارتباط - أو عدم الارتباط - بين مكونات دليل التنمية البشرية للبلدان العربية.

تبقى مشكلة الأوزان المستخدمة في ترجيح المؤشرات الثلاثة المكونة لدليل التنمية البشرية، وليس ثمة اعتراض على منحها أوراقاً متماثلة طالما أن المكونات ليست مرتبطة شرطياً (ولكن سيثور السؤال مجدداً إذا أضفنا إلى الدليل مكونات جديدة).

ثامناً: تدقيق قياس مكونات الدليل

منذ بداية استخدام الدليل أمكن تحسينه باستمرار، كي يصبح أكثر دقة في التعبير عن مستوى التحسن في الخيارات المتاحة للناس. لقد أبقت التقارير المتتابعة على مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد من دون تعديل بينما أدخلت تعديلات هامة على مؤشري التعليم والدخل. فالتحصيل التعليمي أصبح يقاس بواسطة متوسط مرجح لمؤشرَيّ نسبة من يعرفون القراءة والكتابة (ثلثان) ومتوسط سنوات التمدرس (ثلث). ويلاقي هذا التعديل استحساناً غير منقوص: وذلك لأنه يحقق هدفين صحيحين، يتعلق الأول بمدى صحة بيانات معرفة القراءة والكتابة، ويرتبط الثاني بقدرة مؤشرات التعليم على التعبير عن عائد الجهد المبذول في توفير التعليم للكافة. فمن ناحية، أثار بعضهم انتقادات على طريقة تقدير

---

(١٠) Christopher Murray, «Development Data Constraints and the Human Development Index,» UNRISO, 1991 (Discussion Paper).

(١١) United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1993* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1993).

نسبة من يعرفون القراءة والكتابة التي يتم تحديدها ـ عادة ـ من خلال تعداد السكان، وذلك استناداً إلى مدى دقة العدادين في التأكد من المقدرة على القراءة والكتابة. بالإضافة إلى ذلك، فعندما تتبع الدولة برنامجاً واسعاً لمحو أمية الكبار، لا يكون مؤشر معرفة القراءة والكتابة مقياساً لمدى التحصيل التعليمي (النظامي). وعلى رغم ما لهذه البرامج من أهمية، فإنه لا يجوز معادلة الجهد الموجه لتوفير التعليم الأساسي، وربما الثانوي أيضاً، مع جهود تعليم الكبار. فهذه المساواة تقلل من أهمية الاستثمارات المخصصة لتوسيع نطاق التعليم وخصوصاً الأساسي. والأكثر من هذا يقيس المؤشر المذكور معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار (أي من تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر)، وهو بهذا يعكس عائد نظام التعليم منذ ٢٠ إل ٣٥ سنة مضت، ويفتقر ـ من ثم ـ إلى التعبير عن التطورات الراهنة في نظام التعليم (بحسب موراي (Murray)). والواقع انه بينما أمكن التغلب على الانتقاد الأول من خلال حساب متوسط سنوات التمدرس، فقد ظل المؤشر مقياساً «للرصيد» التعليمي، إذ يتم تقديره على أساس عدد سنوات التمدرس لكل فئة عمرية من السكان ممن تزيد أعمارهم على ٢٥ سنة. ويقترح بعضهم زيادة حساسية المؤشر للتغيرات الجارية عن طريق تخفيض العمر الأدنى وتقليل الفئة العمرية، أي يقيس متوسط سنوات التمدرس للسكان في فئة العمر ١٥ حتى ٢٩ أو ٣٩ سنة مثلاً[١٢]. وتبقى ـ على رغم ذلك ـ المشكلة الكبرى التي تتعلق بالأوزان الترجيحية. فلماذا لا نكتفي بمتوسط سنوات التمدرس وحده كمؤشر للتحصيل التعليمي؟ وإذا كان لا بد من استخدام كلا المؤشرين معاً (السنوات، ونسبة معرفة القراءة والكتابة) فلماذا اختار التقرير نسبة ٢:١ في الترجيح؟

وكما هو معتاد، يثير استخدام الدخل المتوسط للفرد المصاعب، ولكنه يحظى دائماً بقدر غير قليل من التمحيص ومحاولة إعمال قواعد التحليل الاقتصادي السليم. وعلى العكس من المكونين الآخرين (الصحة والتعليم)، يمثل الدخل وسيلة لغايات أخرى. ومن ثم تثور الحاجة إلى مقياس للدخل يكون أكثر حساسية لنمط التوزيع. وفي أول تقرير للتنمية جرى استخدام لوغاريتم الدخل ليحقق غرض «تفضيل المساواة» في توزيع الدخل، وقبل المصاعب العملية التي يثيرها استخدام الدخل المتوسط تثور دائماً مشكلتان منهجيتان، تتعلق أولاهما باختيار المقياس المناسب للنشاط الاقتصادي القومي، أو الدخل، وترتبط الأخرى بطرق تحويل التقديرات القومية على أساس واحد حتى يمكن مقارنتها دولياً. إن مشكلة التباين بين القيم القومية والقيم المحلية في إطار نظام الحسابات القومية مشكلة قديمة. وكما هو معروف يتمثل الفرق بين الدخل القومي والدخل المحلي في صافي عوائد الدخل من العالم الخارجي. وفي الحالات التي يتلقى فيها بعض البلدان تحويلات غير قليلة من أبنائها العاملين في الخارج، أو تدفع بلدان أخرى جزءاً ملموساً من القيمة المضافة إلى العاملين من غير مواطنيها، يقتضي الأمر ليس فقط أن تأخذ

---

(١٢) Murray, «Development Data Constraints and the Human Development Index».

الحسابات القومية هذه المدفوعات أو الإيرادات في الحسبان عند تقدير الناتج القومي باعتبارها من عوائد عوامل الدخل، ولكن أيضاً يُستخدم مقياس نصيب الفرد من هذا الناتج (أو الدخل) القومي، بدلاً من الناتج المحلي الاجمالي. وغني عن القول ان معظم البلدان العربية يشهد حركة دؤوبة لعوائد عوامل الدخل. وربما تتأثر بدرجة محسوسة تقديرات متوسط نصيب الفرد حينما تُستخدم تقديرات الدخل القومي، وليس الناتج المحلي كما هو متّبع في تقارير التنمية البشرية.

وينبغي في هذا المقام عدم الاعتداد بحجة عدم توفر بيانات موثوقة بشأن دخول عوائد عوامل الانتاج غير المقيمة، ذلك أن عقبة قصور البيانات لم تمنع المحاولات المتصلة لتطوير مؤشرات مختلفة للتنمية البشرية، بل إن مناسبة إعداد دليل التنمية البشرية وإجراء المقارنة بين الدول على أساس هذا الدليل يبعث على دعوة الدول المختلفة إلى تطوير قواعد بياناتها.

ويمكن قول الشيء نفسه في ما يتعلق بغياب تقديرات دقيقة ـ أو حتى تقريبية ـ لمعدلات إهلاك رأس المال تمكن بالتالي من تحديد رصيد رأس المال القومي، ومن ثم الدخل الصافي. لقد ترك أصحاب تقرير التنمية البشرية مثل هذه المشكلات المنهجية للمشتغلين بتطوير نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، ووضعوا ثقلهم في حل مشكلات أكثر خطورة، مثل صعوبة المقارنة بين تقديرات الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المختلفة باستخدام أسعار الصرف الرسمية، أو دلالة متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج بالنسبة إلى التنمية البشرية.

أما بالنسبة إلى المشكلة الأولى، فقد رأى تقرير التنمية البشرية ـ عن حق ـ أن الحسابات على أساس استخدام عملة واحدة لا تعكس القدرة الشرائية الحقيقية في داخل كل اقتصاد قومي بسبب الخلل في أسعار الصرف، وكذلك عدم سيادة «السعر العالمي» لكل سلعة (وكل عنصر انتاجي) في كل أقطار الأرض. ولذلك اتجه التقرير الى ترجمة الدخل مقدّراً بالدولارات الأمريكية إلى قدرة شرائية على أساس تكافؤ القدرات الشرائية (purchasing power parity)، واستخدم التقرير في ذلك «معاملات تكافؤ القدرات الشرائية» المستمدة من تقديرات مشروع المقارنات الدولية الذي بدأ عام ١٩٦٨، ويدخل الآن مرحلته السابعة (تستمر الدورة خمس سنوات). إن مبدأ مقارنة الدخل بين البلدان المختلفة، على أساس القدرة الشرائية الحقيقية لهذا الدخل، مبدأ سليم بغير شك. ولكن ثمة ملاحظات تتعلق بأسلوب تقدير معاملات تكافؤ القدرات الشرائية، ذلك أن مشروع المقارنات الدولية لا يشمل البلدان كافة في كل مرحلة من مراحله، وإنما يقتصر على عدد لا يتجاوز ثلث دول العالم. ولكي يوفر المشروع مجموعة كاملة من «المعاملات» فإنه يعمد الى استخدام أساليب التقدير الاحصائي المختلفة، وليس الى تقديرات فعلية عن تغيرات الأسعار في الدول التي لم يشملها المشروع. وبعضهم لا يرتاح الى استخدام تقديرات مستمدة من «نماذج».

ومن ناحية أخرى، فقد لاحظ بعضهم أن متوسط نصيب الفرد من الدخل المقدر على أساس تكافؤ القدرة الشرائية يتباين بشدة في حالة بعض الدول في ما بين المراحل المختلفة لمشروع المقارنات. ومن غير الواضح أسباب هذا التغير الشديد، الذي يستمد مبدأ تقدير تكافؤ القدرات الشرائية وجاهته بل ومشروعيته من العمل على تلافيه[١٣] (يبين الجدول رقم (٣ ـ ٢) اتجاه تغير قيمة متوسط دخل الفرد في البلدان العربية بعد تعديلها، ومن ثم تبدُّل ترتيب كل بلد عربي ومن بين مختلف دول العالم بحسب قيمة هذا الدخل الفردي المصحح).

استند تقرير التنمية البشرية في البداية الى مبدأ تناقص العائد من الدخل (على التنمية البشرية) واستخدم لوغاريتم الدخل مع إعطاء وزن صفري للدخل الزائد على مستوى خط الفقر. استخدم تقرير التنمية البشرية في ما بعد أسلوباً أكثر اتساقاً في تصويب الدخل بتطبيق صيغة صريحة لمبدأ المنفعة المتناقصة. ووفقاً لصيغة اتكينسون للمنفعة من الدخل $W(y)$، يقيس المعامل e مدى تناقص المنفعة، أي يعكس مرونة المنفعة الحدية لتغيرات الدخل.

$$W(y) = \frac{1}{1-e}\, y^{1-e}$$

وعندما تساوي e الصفر لا يتحقق تناقص المنفعة، أما عندما تقترب من الواحد الصحيح تصبح المعادلة: $W(y) = \log y$.

وفي التقرير التالي (١٩٩١) تبنّى واضعوه فكرة مفادها أن تتزايد ببطء قيمة مرونة المنفعة من الدخل مع زيادة الدخل. ولهذا فقد تم تقسيم «مدى الدخل» إلى مضاعفات دخل حد الفقر y^*. ويقع معظم البلدان بين الصفر، وبين هذا المستوى، وبعضها يقع بين y^* و $2y$، وأقلها يقع بين $2y$ و $3y$. وبالنسبة إلى الدول التي يقل متوسط الدخل فيها عن y^* (أي الدول الفقيرة) تأخذ مرونة المنفعة القيمة صفر، أي لا يخضع الدخل لتناقص المنفعة، أما الدول التي يزيد فيها الدخل المتوسط على دخل حد الفقر ويقل عن ضعف هذا الدخل فتكون قيمة $e = \frac{1}{2}$، وهكذا تتغير قيمة e إلى $\frac{1}{3}$ للدخل الذي يزيد على ضعف دخل حد الفقر ويقل عن ثلاثة أمثاله. وعموماً إذا كانت

$$\alpha y^* \leqslant y \leqslant (\alpha+1)y^*$$

وعرفنا

$$e = \alpha/(\alpha+1)$$

وعندما

$$o < y \leqslant y^*$$

$$W(y) = y$$

---

(١٣) المصدر نفسه.

وعندما

$$y^* \leqslant y \leqslant 2y^*$$

تكون

$$W(y) = y^* + 2(y-y^*)^{\frac{1}{2}}$$

وعندما

$$2y^* \leqslant y \leqslant 3y^*$$

تكون

$$W(y) = y^* + 2y^{*\frac{1}{2}} + 3(y-y^*)^{\frac{1}{2}}$$

وهكذا كلما زاد الدخل على حد الفقر كان تأثير تناقص المنفعة شديداً في مساهمة الدخل في تحقيق التنمية البشرية، أي ان الدخل فوق مستوى حد الفقر له أثر متناقص، فكأن المنفعة المتحصلة من دولار زائد على الدخل الضروري لا تتساوى مع تلك المتحققة من دولار تحت حد الفقر. ولكن من ناحية أخرى لا تتساوى المنفعة المتحققة من مستويات مختلفة من الدخل المرتفع عن هذا الحد الأدنى، فالأثر الحدي للدخل يختلف أيضاً في ما بين الدول الغنية بحسب مستوى الدخل المتوسط للفرد.

وكما نلاحظ، ففي البداية كان تصويب الدخل يتم على أساس:

اذا كان	$o < y < y^*$	فإن	$W(y) = \log y$
واذا كان	$y > y^*$	فإن	$W(y) = \log y^*$

أما التعديل الذي أدخلته التقارير التالية فلم يعد يفترض أن ١ = e، وإنما يسمح بأن تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. والفكرة ببساطة هي اعطاء وزن متناقص للدخل الذي يزيد على حد الفقر بدلاً من إغفاله كلية (بإعطائه وزناً يساوي صفراً، كما كان الحال في السابق).

تاسعاً: توزيع الدخل وقياس التنمية البشرية

إن دليل التنمية البشرية هو مقياس تركيبي يتم إعداده للدولة كي يبين في رقم واحد المستوى من التنمية الذي بلغته الدولة المعنية بالنسبة إلى غيرها من البلدان. وهو بذلك متوسط لحالة التنمية البشرية، ولا يعكس في حد ذاته الفروق في أوضاع التنمية داخل البلد الواحد. والواقع ان دليل التنمية البشرية اكتسب هذه السمة من المكون الثالث للدليل، أي الدخل المتوسط للفرد، الذي يتباين بشدة بين الأفراد والجماعات، بينما يتسم المكونان الآخران (العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التعليم) بتوزيع طبيعي أكثر مساواة، «فالشخص الغني لا يمكن أن يطول عمره ألف ضعف عمر الفقير، بينما يمكن أن تبلغ النسبة بين دخليهما هذا الحد». وهناك حد أقصى بقيمة كل من مكونات دليل التنمية البشرية، ما عدا الدخل المتوسط للفرد، الذي قد يزيد بغير حد. وبينما تبلغ النسبة بين أعلى وأدنى دخل للفرد (مقدراً بالقيمة الحقيقية للقدرة الشرائية) حوالى ٥٨:١

فإنها لا تزيد في حالة العمر المتوقع عند الميلاد على ٢ : ١، وتصل في حالة التحصيل التعليمي الى ٨ : ١[١٤]. وهذه الفروق الشاسعة في الدخل لا توجد فحسب في ما بين الدول المختلفة، وإنما توجد كذلك في ما بين فئات الدخل المختلفة داخل البلد الواحد.

وإذا كانت احدى ميزات قياس دليل التنمية البشرية تتمثل في تصويب قيمة الدخل المتوسط للفرد كيما يعكس القدرة الشرائية الحقيقية، والعائد المحقق على التنمية من وراء هذا الدخل، فإنه يمكن كذلك تصويب قيمة الدليل بما يعكس نمط توزيع الدخل السائد في البلد المعني. ويتم ذلك بكل بساطة من خلال تعديل قيمة الدخل المتوسط للفرد بواسطة معامل جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل، أي:

متوسط الدخل × (١ - معامل جيني)

لا شك في أن تصويب قيمة دليل التنمية البشرية بما يعكس مدى عدالة أو سوء توزيع الدخل يضفي على الدليل سمة تحليلية مفيدة. فحينما تتساوى قيم دليل التنمية في بلدين مثلاً، ويأتيان في الترتيب نفسه على سلم التنمية البشرية، يثور التساؤل عما إذا كان الناس جميعاً في كلا البلدين يتمتعون بهذا المستوى، أم ان ثمة فروقاً في الدخل يخفيها «المتوسط». وحينما يتبين أن أحد البلدين يتسم بتوزيع أكثر عدالة للدخل، سنرى أن القيمة المصححة لدليل التنمية سرعان ما تختلف في ما بين البلدين، بحيث تصبح قيمة الدليل أكبر في البلد الأول من نظيرتها في البلد الذي يختل فيه توزيع الدخل، ومن ثم تتقهقر في ترتيبها.

إن هذه الميزة التحليلية يمكن أن تتسع في اتجاه رسم السياسات المناسبة لإعادة توزيع الدخل والثروة اذا كانت الدولة معنية حقيقة بالتقدم في مضمار التنمية البشرية. قد يزعم بعضهم أن هذه القيمة المصححة بدلالة صورة توزيع الدخل لا تضيف جديداً حيث إن مظاهر سوء توزيع الدخل غالباً ما تكون أوضح مما يحتاج إلى دليل. والحقيقة هي غير ذلك. ففي كثير من الأحيان يرجع غياب البيانات الوافية عن نمط توزيع الدخل إلى سيادة الفكر الدارج على عدم الاكتراث بسياسات إعادة التوزيع، وإيلاء العناية لاعتبارات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وحدها. وفي حالات أخرى لا ترغب الدولة في نشر بيانات عن توزيع الدخل. وفي كل الأحوال يحفزنا تركيب دليل التنمية البشرية وتصويبه الى تجميع بيانات توزيع الدخل وتحسينها، ومن ثم امكان التوجه نحو سياسات أكثر جدوى في توسيع فرص الناس، وتقدم التنمية البشرية. وكما يظهر من المؤشرات المتاحة في تقارير التنمية البشرية، فإن كل البلدان العربية ـ باستثناء سوريا وتونس ومصر ـ لا تتوفر عنها بيانات خاصة بتوزيع الدخل، أو مؤشرات عدم المساواة (جيني).

---

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**.

عاشراً: تجزيئي دليل التنمية

يمكن قياس التنمية البشرية ليس على مستوى الدولة ككل فحسب، ولكن كذلك لأقاليم الدولة، أو لفئات بعينها تتسم بالتماثل في أوضاعها الخاصة بها، والتمايز من غيرها من الفئات. وبعبارة أخرى، يقترح بعضهم استخدام دليل التنمية البشرية لقياس التحيزات الجغرافية أو تخلف وضع المرأة... الخ. وبينما قد يتطلب ذلك مراعاة هذه التقسيمات الفرعية (الجغرافية، وحسب النوع، والسن... الخ) عند تجميع أو تسجيل البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية كافة (الصحة، التعليم، العمالة، الدخل...)، فإنه يساعد على الوقوف على معوقات التنمية في بعض أقاليم (أو مناطق) الدولة، أو لبعض الفئات المحرومة. وفي معظم الأحيان يمكن توفير البيانات المتعلقة بالعمر المتوقع (أو معدلات الوفيات) ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة، وعدد سنوات التمدرس (من تعدادات السكان والبيانات الادارية) على مستوى المناطق أو المحافظات (وربما على مستويات أدنى قد تصل إلى مستوى الحي، أو أعلى حتى مستوى الريف والحضر فقط)، وكذلك بالنسبة الى كل من الجنسين. ولكن الصعوبة دائماً تكمن في تقدير الدخل المتوسط للفرد على أي من هذه المستويات، إذ إنه عادة لا تأخذه الحسابات القومية في الحسبان.

وإذا أمكن تقدير حصة اقليم ما ـ أو محافظة معينة ـ في الناتج المحلي الاجمالي، أصبح ممكناً باستخدام المتاح لتقديرات العمر المتوقع والتحصيل التعليمي حساب دليل التنمية البشرية لهذا الاقليم أو المحافظة. ومما يسترعي الانتباه أن عمومية اسلوب قياس الدليل تسمح بمعاملة هذه المحافظة أو المنطقة المعنية كما لو كانت قائمة بذاتها، ويمكن من ثم تحديد قيمة دليل التنمية الخاص بها، ومن ثم ترتيبها في سلم التنمية بالنسبة إلى باقي بلدان العالم. ومما لا شك فيه أن قياس دليل التنمية على هذه المستويات يمكن أن يصبح أداة مفيدة في التخطيط الاقليمي (المكاني).

وبالمثل نستطيع أن نقدر دليل التنمية البشرية الخاص بالمرأة في المجتمع، أو بالمرأة في كل من الريف والحضر، أو حتى في مناطق جغرافية معينة بحسب ما يتوفر من بيانات عن المكونات الثلاثة للدليل. وكما نعرف فإن ثمة بيانات معتادة يمكن الحصول عليها من واقع تعدادات السكان، أو المسوح المختلفة في مجالات الصحة والتعليم. ولكن يستحيل العثور على بيانات مباشرة عن الدخل المتوسط بالنسبة إلى المرأة. إلا أن مرونة اسلوب تقدير الدليل مكنت واضعي تقرير التنمية من اقتراح بديل يقوم على استخدام نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، والنسبة بين الأجر المتوسط لكل من المرأة والرجل، كمؤشر لمدى قدرة المرأة على الحصول على الدخل.

لا شك في أن امكانية تركيب مقياس للتنمية البشرية يميز بين حظوظ كل من الجنسين أمر يستحق التقدير، وينبغي الاستفادة منه، والعمل على تطويره. وكلما أمكن تحسين البيانات كي نأخذ في الاعتبار ليس فقط العمل الأجير للمرأة ولكن أيضاً كل مساهمة منتجة، تزايدت دقة تقدير قيمة دليل التنمية البشرية.

ولبيان مدى ما يمكن الوصول إليه من استنتاجات سواء في ما يتعلق بأوضاع التنمية بالنسبة إلى المرأة، أو ما يتصل بوفرة البيانات ودقتها، فقد تم تعديل دليل التنمية البشرية للمرأة في البلدان العربية (الجدول رقم (٣ ـ ٤)). وكما يظهر من الجدول، فإن قيمة الدليل الخاص بالمرأة تنخفض الى ما يقرب من نصف قيمة الدليل للمجتمع ككل (في اليمن والجزائر والسودان)، ولا تزيد في أحسن الأحوال على ثلثي قيمته (لبنان والكويت). ومن المعروف أنه لعوامل طبيعية يزيد العمر المتوقع للمرأة عند الميلاد على مثيله بالنسبة إلى الرجل في كل من البلدان العربية (وفي معظم بلدان العالم كذلك)، ومن ثم فإن انخفاض قيمة دليل تنمية المرأة يرجع الى التباين الشديد بين فرص كل من المرأة والرجل في التعليم والحصول على دخل. وعلى الرغم من أن قياس دليل تنمية المرأة يكشف عن ضآلة فرص النساء بالمقارنة بالرجال في أقطار الأرض كافة، فإن المحاولة التي تم تسجيلها في الجدول رقم (٣ ـ ٤) تبين أن حظ المرأة العربية هو أقل من نظيرتها في كثير من الدول[١٥].

ولتقدير دليل التنمية لكل من الجنسين تم اعتبار المدى بين الحدين الأدنى والأقصى للعمر المتوقع ٥٠ سنة (الفرق بين ٨٧,٥ و٣٧,٥ للمرأة، ٨٢,٥ و٣٢,٥ للرجل). ومن ثم يمكن صياغة معادلة تقدير قيمة الدليل للمرأة H_F وللرجل H_M على النحو التالي:

$$H_F = \frac{1}{3}\left[\frac{x_{ij}(F) - 37.5}{50} + \frac{x_{2j}(F)}{100} + \frac{x_{3j}(F)}{3.687}\right]$$

$$H_M = \frac{1}{3}\left[\frac{x_{ij}(M) - 32.5}{50} + \frac{x_{2j}(M)}{100} + \frac{x_{3j}(M)}{3.687}\right]$$

باعتبار أن x_{ij} تشير الى المتغيرات الثلاثة i وهي الصحة والتعليم والدخل بالنسبة الى البلد المعني j.

حادي عشر: بعض اتجاهات تطوير دليل التنمية البشرية

ظلت احدى نقاط الجدل حول المقياس المناسب للتنمية تدور حول المكونات التي ينبغي أن يشملها الدليل التركيبي للتنمية البشرية. وبينما يتفوق دليل التنمية البشرية (بمكوناته الثلاثة) على غيره من المقاييس السابقة، مثل الدخل المتوسط للفرد، أو دليل نوعية الحياة، أو دليل الرفاه النسبي، باعتباره يضم مؤشرات غايات (تمثل عناصر الخيارات المتاحة للناس)، فإن بعضهم يرى ـ عن حق ـ أن الدليل يقيس «الرصيد»، أي

(١٥) انظر: المصدر نفسه.

«مستوى» التنمية البشرية في لحظة معينة. فكأن دليل التنمية البشرية وهو يشتمل اساساً على مؤشرات «مخرجات» لا يعكس مدى ما يقوم به المجتمع حالياً لتحسين أوضاع التنمية البشرية، أي يستبعد مؤشرات «المدخلات»(١٦).

وثمة اقتراحات لتوسيع نطاق دليل التنمية البشرية، بحيث يشتمل «الدليل الموسع» على مؤشرات (مخرجات) للمكونات المختلفة التالية:

١ ـ البيئة	٢ ـ الغذاء والتغذية	٣ ـ الأمان الوظيفي
٤ ـ السكن	٥ ـ الأمان الشخصي	٦ ـ المشاركة والحرية السياسية
٧ ـ المياه النقية والصحة	٨ ـ محو الأمية الوظيفية والتعليم	

ولا شك في أهمية هذه الجوانب في تحسين «مستوى» التنمية البشرية وأوضاعها بالنسبة إلى الكافة. وكما يلاحظ، فإن العقبة الاساسية أمام إدخال بعضها في تركيب الدليل تتمثل في غياب البيانات الوافية في مختلف البلدان. وللتغلب على هذه العقبة يقترح بعضهم تركيب هذا الدليل الموسع لعدد صغير من البلاد التي تتوفر عنها بيانات كافية، على أن يتم تشجيع باقي البلدان على تجميع البيانات المناسبة عن هذه المكونات.

ولكن التغلب على مشكلة نقص البيانات، والاقتصار في تركيب دليل مطور للتنمية البشرية على عدد من الدول لا يكفي للاقتناع بإضافة مكونات أخرى إلى الثلاثة الاساسية الحالية، وإذا كانت الحاجة ماسة إلى تضمين الدليل التركيبي مؤشرات «تغير» ـ تدفق ـ الى جانب مؤشرات «الرصيد»، فيمكن ـ على غرار دالة الانتاج ـ استخدام مؤشرات تقيس التغذية، مثلاً، كمساهمة للزيادة في تحسين الأوضاع الصحية (والعمر المتوقع عند الميلاد)، ونسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي كمؤشر للمساهمة في زيادة نسبة المتعلمين، وإنتاجية العمل كمؤشر يعكس المساهمة في زيادة الناتج المحلي، أي يمكن صياغة الدليل المعدل HDII على النحو التالي:

$$HDII = \alpha L + \beta E + \rho I$$

حيث تشير α الى نسبة السعرات الحرارية، β الى نسبة الاستيعاب في التعليم الى انتاجية العمل. وبطبيعة الحال يتوجب قياس المكونات الثلاثة ـ بعد تعديلها ـ واستخدامها في تركيب الدليل وفق الصيغة العامة المستخدمة حالياً.

ثاني عشر: مؤشرات تفصيلية للتنمية

لم يكن كافياً أبداً اللجوء الى مؤشر واحد لقياس عملية النمو الاقتصادي، أو

(١٦) Michael Hopkins, «Some Issues on the Relation Between Sustainable and Human Development,» Tunis, Round Table on Human Development, 1993.

التنمية، اقتصادية كانت أو اجتماعية. وحتى مع تبلور مفهوم شامل للتنمية البشرية، ونضج مقياس تركيبي لها هو دليل التنمية البشرية، فقد بقيت الحاجة الى استخدام عدد كبير من المؤشرات التفصيلية. ثمة من يعترض مبدئياً على فكرة «المقياس الواحد للتنمية»، ذلك أن محاولات تلافي القصور في قياس الناتج القومي، واستخدام الدخل المتوسط للفرد، أو تركيب مقياس يشتق منه عدد من المتغيرات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية (مثل مقياس المستوى المادي للحياة، ويعرف بمقياس نوعية الحياة، أو مقياس مستوى المعيشة. . . . الخ)، وقد قطعت شوطاً لا بأس به في إبراز جوانب للتنمية أو لمستوى المعيشة خلاف ما يقاس بالنقود، بقيت مع ذلك أسيرة لفكرة المقياس الواحد للتنمية. هذا المقياس الواحد يعجز عن الإحاطة بالمفهوم الواسع للتنمية وتعدد أهدافها[(١٧)].

هناك الى جانب ذلك الصعوبات المنهجية والعملية التي قد تصادف مسألة تركيب مقياس واحد للتنمية. وأشرنا في الأجزاء السابقة من هذه الورقة الى ما واجهه دليل التنمية البشرية من انتقادات والى المحاولات المختلفة للتغلب عليها. وبالاضافة الى ذلك، فإن الغرض من تركيب مقياس واحد للتنمية قد يبعث على عدم الاهتمام به. فاذا كان السعي لتركيب مقياس واحد للتنمية ينطلق من مجرد الاحتياج الى إجراء المقارنات الدولية، ولم ينطلق من احتياجات تقويم التنمية في البلد المعين، ستثور الحاجة الى صياغة مجموعة مؤشرات للتنمية، بغضّ النظر عن إمكان أو استحالة دمجها في مؤشر واحد[(١٨)]. وليس ثمة خلاف على أن تركيب مقياس واحد ـ مثل دليل التنمية البشرية ـ ينبغي ألا يكون بديلاً من قياس عدد من المؤشرات الجزئية المختلفة ـ كما سنعرض لها لاحقاً ـ ولعله من الأمور ذات الدلالة أن أصحاب تقرير التنمية البشرية، وقد ساهموا في تركيب «الدليل» واستخدامه في ترتيب دول العالم وإجراء المقارنات الدولية، أكدوا ـ في تقاريرهم ـ أن إطلاق عملية التنمية البشرية قد يتطلب من الدولة المعنية أن تضع أطلساً خاصاً بها بما يحتاج إليه ذلك من تحسين البيانات والاحصاءات، وأن تضع ـ كذلك ـ تقريراً مناسباً يحتوي على تصميم لاستراتيجية ملائمة للتنمية البشرية، بما يتضمنه ذلك من تحديد للأهداف وحصر للفجوات، والموارد، والسياسات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجيا ومتابعتها.

السؤال إذاً هو هل يتعارض وضع مؤشرات تفصيلية تحيط بـ «الجوانب» المتشابكة لعملية التنمية مع تركيب «دليل» التنمية البشرية، وتطويره، كمقياس موحد؟ لا نكتفي هنا بالقول بأنه من الناحية الاجرائية يمكن مباشرة تركيب دليل التنمية البشرية بمكوناته الحالية، أو حتى إضافة مكونات أخرى، طالما توفرت لدينا الاحصاءات اللازمة لإعداد

---

(١٧) ابراهيم العيسوي، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية،» في: عادل حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(١٨) المصدر نفسه.

قائمة المؤشرات التفصيلية على النحو الذي يقترحه الكثيرون في هذا الصدد. الأمر يرتبط بمغزى وجود هذا المؤشر التركيبي الذي يقيس على نحو ما «التقدم» في معراج التنمية.

وقد تبدو المطالبة بالاستغناء عن المقياس الموحد للتنمية مثل المطالبة بعدم الاعتداد بالمقاييس المتعارف عليها للأطوال والأوزان والأحجام... الخ. والواقع ان عدم استخدام مقياس مركب للتنمية سيؤول الى الإبقاء على الدخل المتوسط للفرد ومعدل النمو الاقتصادي كمؤشر اساسي على رغم ما نورده عليه من تحفظات. وعندما ينطوي المقياس المركب - مثل دليل التنمية البشرية - على الغايات المراد بلوغها، فإنه يتميز بأن تحديد الحد الأقصى للهدف لا ينبثق مما حققته البلاد الصناعية المتقدمة في هذا المجال أو ذاك. فعند قياس مدى التقدم في تحقيق التنمية البشرية في بلد ما لا يقاس الإنجاز بمدى ضيق الفجوة بينه وبين الدول المتقدمة، وإنما بمدى اقترابه من أهداف - طبيعية - ثابتة، مثل ١٠٠ بالمئة لغير الأميين، أو ١٥ سنة للتمدرس (التعليم النظامي) أو بلوغ العمر ٨٨ سنة... الخ.

وقد تعددت مقترحات إعداد قائمة مؤشرات التنمية، وتنوعت المؤشرات التفصيلية التي تدخل في هذه القائمة أو تلك، كما تنوعت التقسيمات التي تضم هذه المؤشرات. وفي ضوء ما اعتبره بعضهم «عناصر أساسية في مفهوم التنمية العربية»، أقترح قائمة من المؤشرات تضمها عشر مجموعات رئيسية(١٩). وبغضّ النظر عن التمييز بين الأهداف والوسائل، تتضمن عناصر التنمية العربية:

- الوفاء بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية).

- الاعتماد على الذات (قطرياً وقومياً).

- التحول الهيكلي في أنماط الانتاج والاستهلاك بما يرسي دعائم التنمية الذاتية المتواصلة.

- المشاركة في عملية التنمية.

- صيانة البيئة والحفاظ على التوازن البيئي.

- الحفاظ على الهوية الحضارية وإعادة تأكيد الطابع القومي في الثقافة.

أما قائمة المؤشرات فتضم المجموعات الفرعية الآتية(٢٠):

١ - الوفاء بالاحتياجات الاساسية وتتضمن الصحة والتغذية، والتعليم، والثقافة، والإسكان، والنقل، والاتصال.

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

٢ ـ المشاركة في التنمية وتتضمن فرص العمل، وتوزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

٣ ـ الاعتماد على الذات في ما يخص الغذاء، والعلاقات الاقتصادية، والتقانة والثقافة.

٤ ـ الأداء الاقتصادي المتمثل في الاطار المؤسسي للانتاج، وهيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والقضاء على تبديد الموارد.

٥ ـ الأمن الاجتماعي.

٦ ـ صيانة البيئة.

٧ ـ التطورات السكانية.

٨ ـ التعاون العربي.

٩ ـ تطوير قاعدة المعلومات.

١٠ ـ قضايا تنموية أخرى.

إن عناصر التنمية بهذا المعنى تتعلق ـ في الأساس ـ بالوفاء بالحاجات، وكما يفسرها بعضهم فإن التنمية البشرية لا تتحقق إلا عن طريق إشباع حاجات الانسان الحياتية. وحين نتحدث عن مؤشرات التنمية البشرية إنما نتحدث في الوقت نفسه عن مؤشرات الحاجات الانسانية[٢١]. وفي ضوء هذا التصور يمكن تصنيف مؤشرات التنمية البشرية وحاجاتها الى ست مجموعات رئيسية هي:

١ ـ المؤشرات المباشرة في دلالتها على حالة الانسان وعلى مدى إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية والنفسية.

٢ ـ المؤشرات الدالة على حالة التنظيم الاجتماعي من حيث مدى تماسكه وكفاية الأداء لمؤسساته، وحراكه الاجتماعي وديمقراطية حركته وقراراته مما يتيح الوفاء بحاجاته المجتمعية من أجل البقاء والنماء والتطور.

٣ ـ المؤشرات الدالة على توافر القوة العاملة بمعارفها ومهاراتها العلمية والفنية والتقنية وقيمها الاجتماعية المنشودة لتحقيق التنمية الشاملة.

٤ ـ المؤشرات الدالة على قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة العلمية والتقنية والفنية والأدبية وتوظيفها لتحسين نوعية الحياة فيه.

---

(٢١) حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم ـ المؤشرات ـ الأوضاع** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢).

٥ ـ مؤشرات الثروة والموارد التي تمثل مدخلاً في إشباع حاجات الفرد وحاجات المجتمع، والمادة الأولية في توظيفها لإنتاج السلع والخدمات.

٦ ـ مؤشرات التوازن الإيكولوجي ومدى صيانة البيئة الطبيعية ومواردها من التدهور والتلوث والقبح.

إن تقارير التنمية البشرية ـ تحتوي ـ الى جانب دليل التنمية البشرية ـ على قائمة طويلة للمؤشرات التفصيلية، التي تتوفر لها بيانات عن بعض البلدان. وهذه القائمة تشمل:

١ ـ توقعات الحياة والصحة

- العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)
- معدل وفيات المولودين (maternal) (لكل مائة الف مولود)
- معدل وفيات الرضع (لكل الف مولود)
- معدل وفيات الاطفال أقل من ٥ سنوات (لكل ألف مولود)
- نسبة الاطفال المحصنين (أقل من سنة)
- نسبة الاطفال (اقل من ٥ سنوات) ناقصي الوزن
- نسبة الاطفال المولودين تحت إشراف طبي
- نسبة الاطفال المولودين ناقصي الوزن
- نسبة السكان المتاحة لهم رعاية صحية
- نسبة السكان المتاحة لهم مياه شرب نقية
- نسبة السكان المتاح لهم صرف صحي
- عدد السكان لكل طبيب
- عدد السكان لكل ممرض
- نسبة السكان المدخنين

٢ ـ الامن الغذائي

- الرقم القياسي لإنتاج الغذاء (لكل فرد)
- الانتاج الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
- السعرات الحرارية للفرد في اليوم
- السعرات الحرارية للفرد كنسبة من الاحتياجات اليومية
- نسبة الاعتماد على واردات الغذاء

- الواردات من الحبوب
- المساعدات الخارجية من الحبوب (كنسبة من الواردات من الحبوب)
- إجمالي المساعدات الغذائية الخارجية

٣ ـ مؤشرات سكانية

- المعدل السنوي للزيادة السكانية
- نسبة سكان الحضر الى إجمالي السكان
- المعدل السنوي لزيادة سكان الحضر
- الكثافة السكانية (لكل الف هكتار)
- نسبة الإعالة
- معدل الخصوبة
- نسبة استخدام موانع الحمل
- معدل المواليد الخام
- معدل الوفيات الخام

٤ ـ مؤشرات التعليم

- نسبة البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة (من بين السكان ذوي العمر ١٥ سنة فأكثر)
- عدد سنوات التمدرس (٢٥ سنة فأكثر)
- نسبة العلميين والفنيين (لكل ألف نسمة)
- نسبة العلميين والفنيين في مجال البحوث والتنمية (لكل الف نسمة)
- نسبة الخريجين من التعليم العالي (الى إجمالي السكان في الفئة المناظرة)
- نسبة خريجي الفروع العلمية (الى اجمالي الخريجين)
- نسبة الاستيعاب في التعليم الاساسي (صافٍ)
- نسبة الراسبين في التعليم الاساسي (الى إجمالي المقبولين)
- نسبة من أكملوا المرحلة الاساسية
- عدد التلاميذ لكل مدرس (التعليم الابتدائي)
- نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي (اجمالي)
- نسبة الاستيعاب في المرحلتين الاساسية والثانوية معاً
- نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي الفني (كنسبة من التعليم الثانوي)

- نسبة الاستيعاب في التعليم العالي
- دارسو التخصصات العلمية (كنسبة من إجمالي طلبة التعليم العالي)
- الطلاب في التعليم العالي الدارسون في الخارج كنسبة من إجمالي طلبة التعليم العالي.

٥ ـ الاتصالات

- عدد أجهزة الراديو لكل ألف نسمة
- عدد أجهزة التلفزيون لكل ألف نسمة
- الصحف اليومية لكل ألف نسمة

٦ ـ العمالة والتوظف

- القوة العاملة (كنسبة من إجمالي السكان)
- نسبة النساء في القوى العاملة
- نسبة القوى العاملة في الزراعة /الصناعة/ الخدمات
- المعدل السنوي لزيادة أجر المشتغل

٧ ـ ميزان الموارد الطبيعية

- الموارد المائية المتجددة (الف متر مكعب / للفرد في السنة)
- مساحة الغابات (كنسبة من إجمالي المساحة الأرضية)
- المعدل السنوي لنقص مساحة الغابات
- استهلاك الفرد من الطاقة التجارية (طن نفط معادل)
- استخدام الطاقة (بالكيلو) لكل وحدة من الناتج المحلي الاجمالي
- الرقم القياسي (greenhouse)

٨ ـ مؤشرات الثروة وتوزيع الدخل

- نسبة السكان تحت خط الفقر
- نسبة سكان الريف تحت خط الفقر
- الحصة من الدخل التي يحصل عليها أدنى ٤٠ بالمئة من الأسر
- الحصة من الدخل التي يحصل عليها أدنى ٢٠ بالمئة من الأسر
- النسبة بين الحصة من الدخل لأغنى ٢٠ بالمئة من الأسر الى أفقر ٢٠ بالمئة
- معامل عدم المساواة (جيني)

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
- معدل الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي
- المعدل السنوي للتضخم

٩ ـ تدفق الموارد الاجنبية

- إجمالي المساعدات الرسمية للتنمية
- نسبة المساعدات الرسمية الى الناتج المحلي الاجمالي
- نصيب الفرد من المساعدات الرسمية
- نسبة المساعدات الاجنبية المخصصة للخدمات الاجتماعية
- نسبة المساعدات الاجنبية المخصصة لمجالات الاولوية في الخدمات الاجتماعية
- نسبة المساعدات الاجنبية الى اجمالي الإنفاق على أولويات التنمية البشرية

١٠ ـ مؤشرات السياسة العامة للإنفاق

- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
- الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
- الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
- نسبة الانفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق على الصحة والتعليم
- نسبة واردات الاسلحة الى إجمالي الواردات
- نسبة القوات المسلحة الى المدرسين / الأطباء

خاتمة

تكشف مطابقة قوائم المؤشرات التفصيلية للتنمية، بل ومحاولة تصنيفها في مجموعات، عن ملاحظة أساسية تتمثل في أن القوائم المقترحة تشترك معاً في أكثر من ٩٠ بالمئة من المؤشرات الجزئية وتصير العبرة بما يمكن أن يتوفر من بيانات تفصيلية حديثة وبصفة دورية تساعد على صياغة هذه المؤشرات المختلفة، وتقويم الجهد التنموي المبذول، وفعالية السياسات المتبعة، بغضّ النظر عن الاختلاف حول المفهوم الذي نتبناه: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التنمية الشاملة، أو التنمية البشرية.

ولكن هذه الملاحظة تقودنا الى استنتاج هام. إن تركيب دليل التنمية البشرية بمكوناته الثلاثة الاساسية، ومع إمكانية تطويره كي يتضمن خيارات إضافية أمام الناس، يُعَدّ تقدماً حقيقياً في اتجاه قياس التنمية، وهو مؤشر واحد لكنه يجمع عناصر شتى تكون

مقياساً مركباً لمدى ما يتمتع به الناس من فرصة للعيش في عافية، وقدرة على اكتساب المعارف والمشاركة بإيجابية في صياغة حياتهم، الى جانب اكتساب دخل كاف للحصول على السلع والخدمات التي تتوافق وهذه الخيارات. وهذا هو ما يعد إضافة مفيدة الى الجهود السابقة في مجال قياس التنمية، ليس فقط في اتجاه تعريف التنمية تعريفاً مبسطاً في الوقت الذي لا يضر بالمفهوم الشامل لها، ولكن منهجياً كذلك، إذ يقدم حلولاً معقولة وعملية لبعض أوجه القصور في قياس الناتج القومي، وأوزان ترجيح مكونات المؤشر التركيبي، وقياس التغير في مستوى التنمية عبر الزمن.

والأمر المؤكد ـ على رغم ذلك ـ أننا لم نبلغ نهاية المطاف. ستبقى المهمة الأولى ـ على مستوى الدولة و/أو مجموعة البلدان العربية ـ هي تحسين أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها بما يساعد على قياس دليل التنمية البشرية ومؤشراتها لسنة معينة، وتغيرها عبر الزمن. ويأتي بعد ذلك، وبالموازاة، جهد الباحثين للمساهمة في تطوير أسلوب الدليل التركيبي، وهناك على الأقل اتجاهان محتملان: هل نكتفي بالمكونات الثلاثة الحالية: الصحة، التعليم، الدخل، أم يلزم إدخال عناصر أخرى في تقدير الدليل؟ هل نبقي على الدليل باعتباره مقياس غايات، يسجل الرصيد الذي تحقق للتنمية البشرية، أم تنبغي إضافة عناصر تعكس «التدفق»، أي الاضافات الجارية الى أحوال التنمية البشرية؟ ولا تخفى الحاجة الى هذا التطوير عندما ندرك أن التنمية عملية طويلة المدى بطبيعتها، بينما يواجه المجتمع ـ في حركته السريعة ـ تغيرات آنية، فكيف نضمن ونختار ألا تأتي هذه التغيرات، مثل برامج التكيف الهيكلي، بما يضر بالتنمية البشرية أو يعوقها؟

الشكل رقم (٣ - ١)
العلاقة بين الدخل وتوقع العمر في البلدان العربية

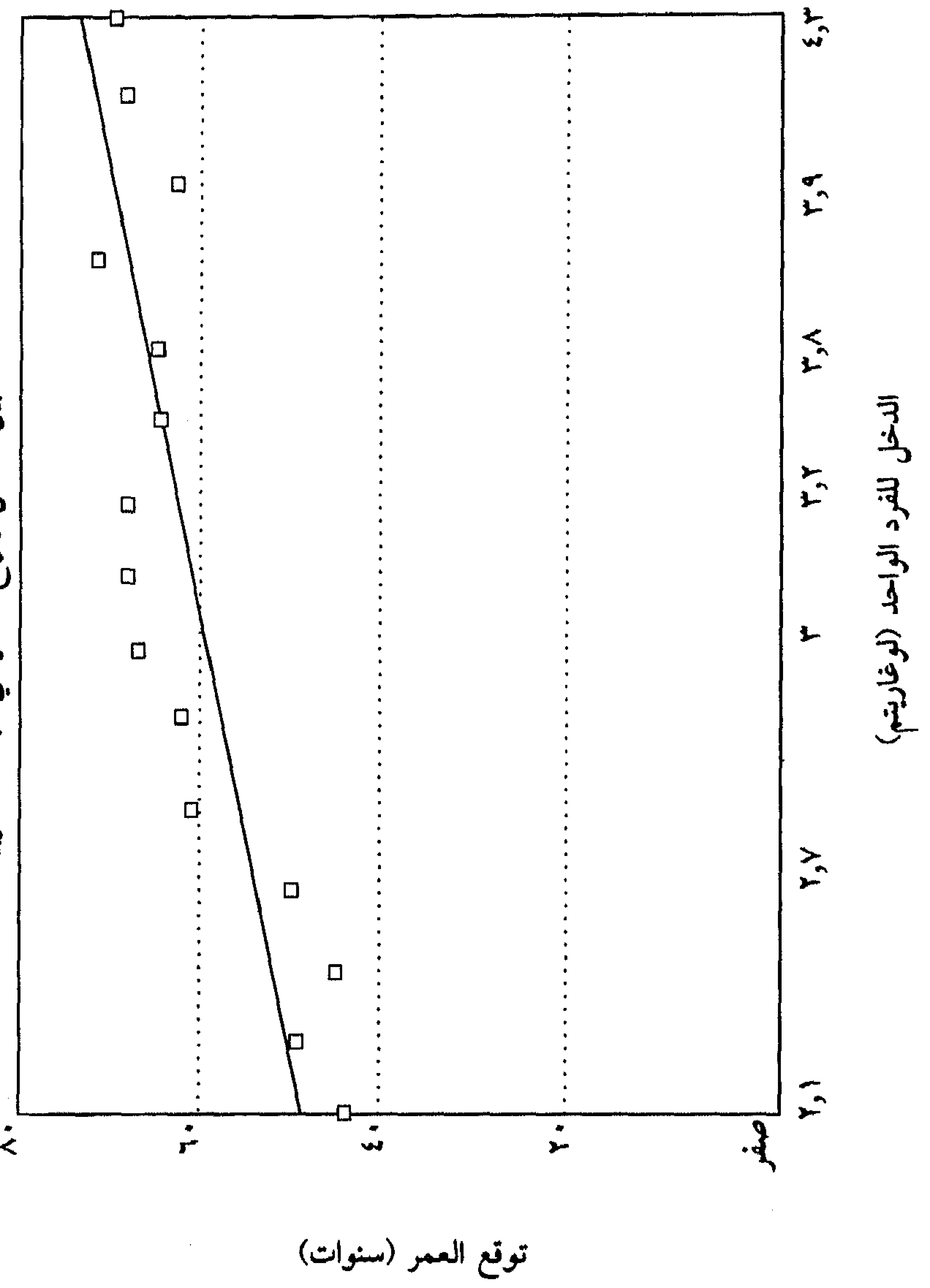

الشكل رقم (٣ ـ ٢)
العلاقة بين توقع العمر ونسبة الأمية في البلدان العربية

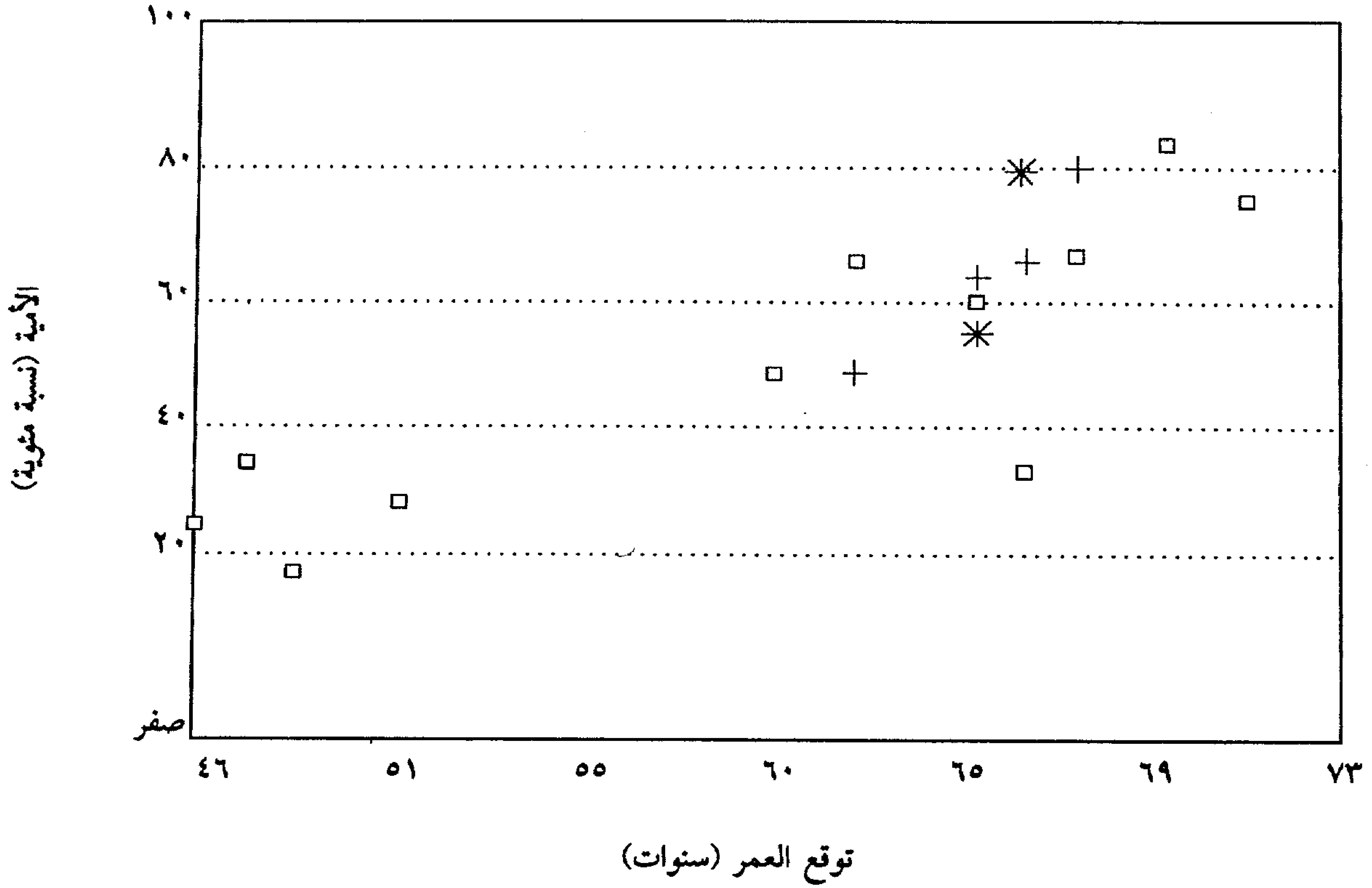

الشكل رقم (٣ ـ ٣)

ترتيب البلدان العربية ـ بين بلدان العالم ـ بحسب الدخل ودليل التنمية البشرية

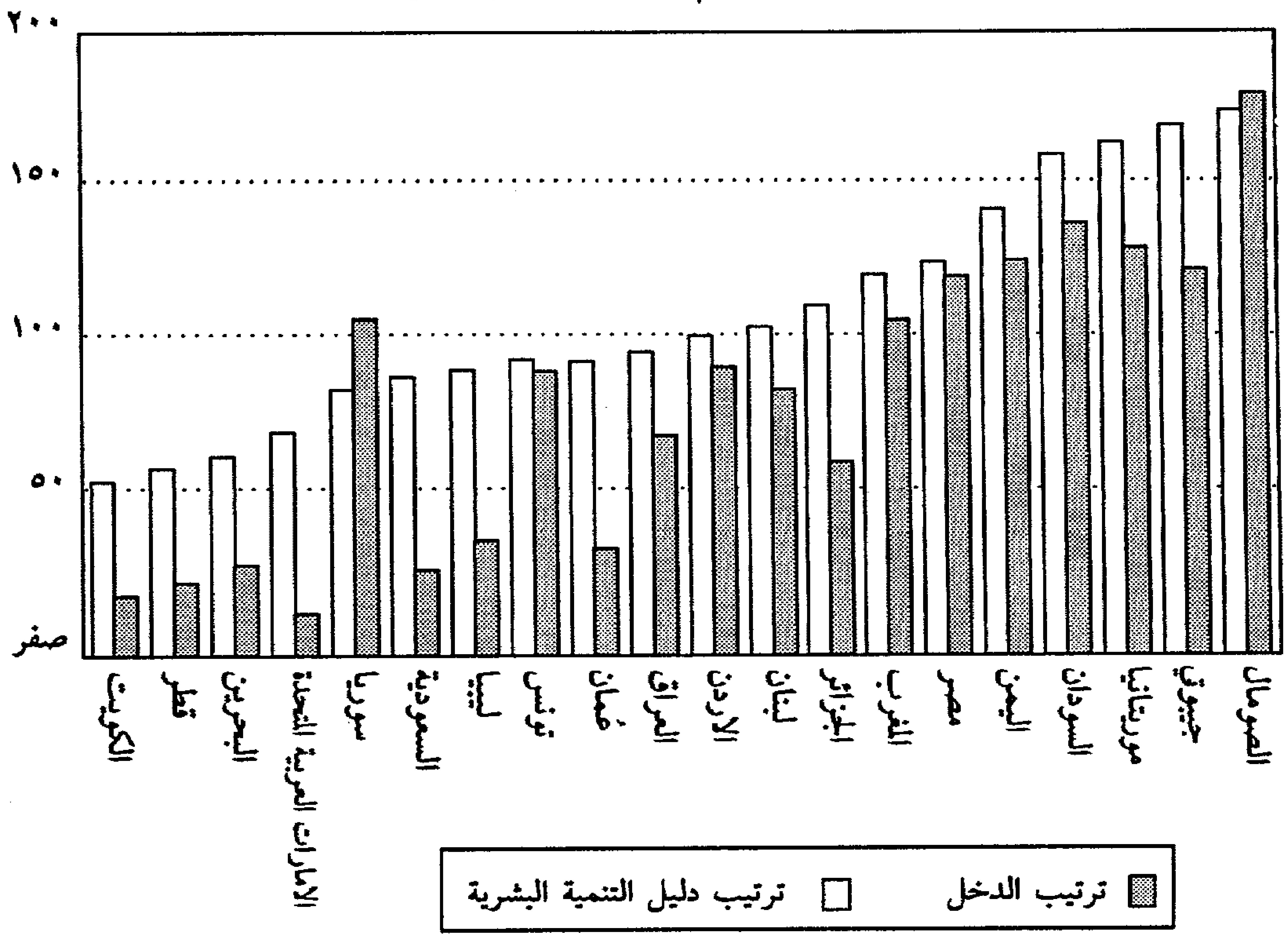

الشكل رقم (٣ - ٤)

ترتيب البلدان بحسب مستوى الدخل الاسمي والدخل المصوَّب

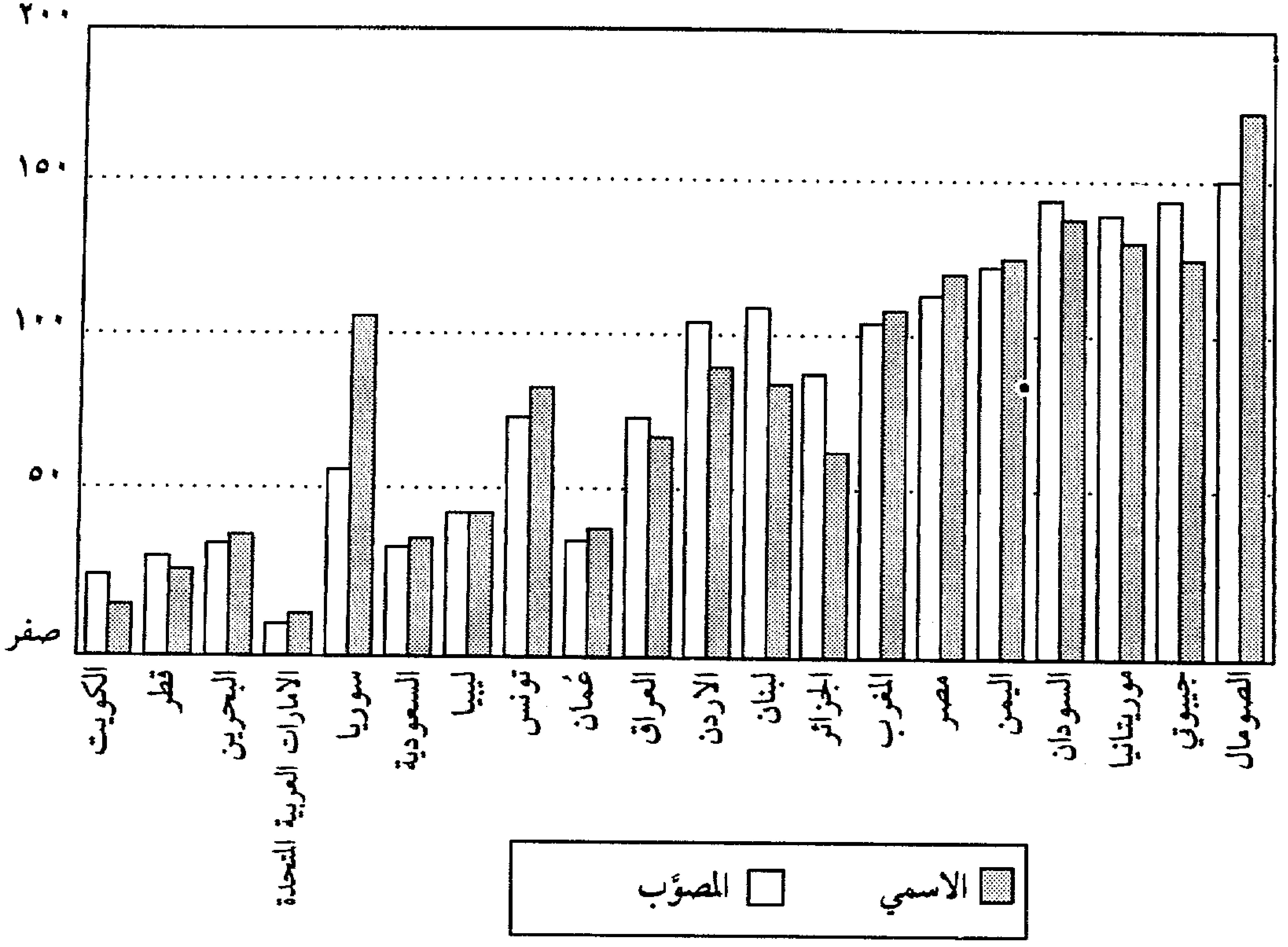

الشكل رقم (٣ ـ ٥)
هل هناك علاقة بين مستوى الدخل ومستوى التعليم؟

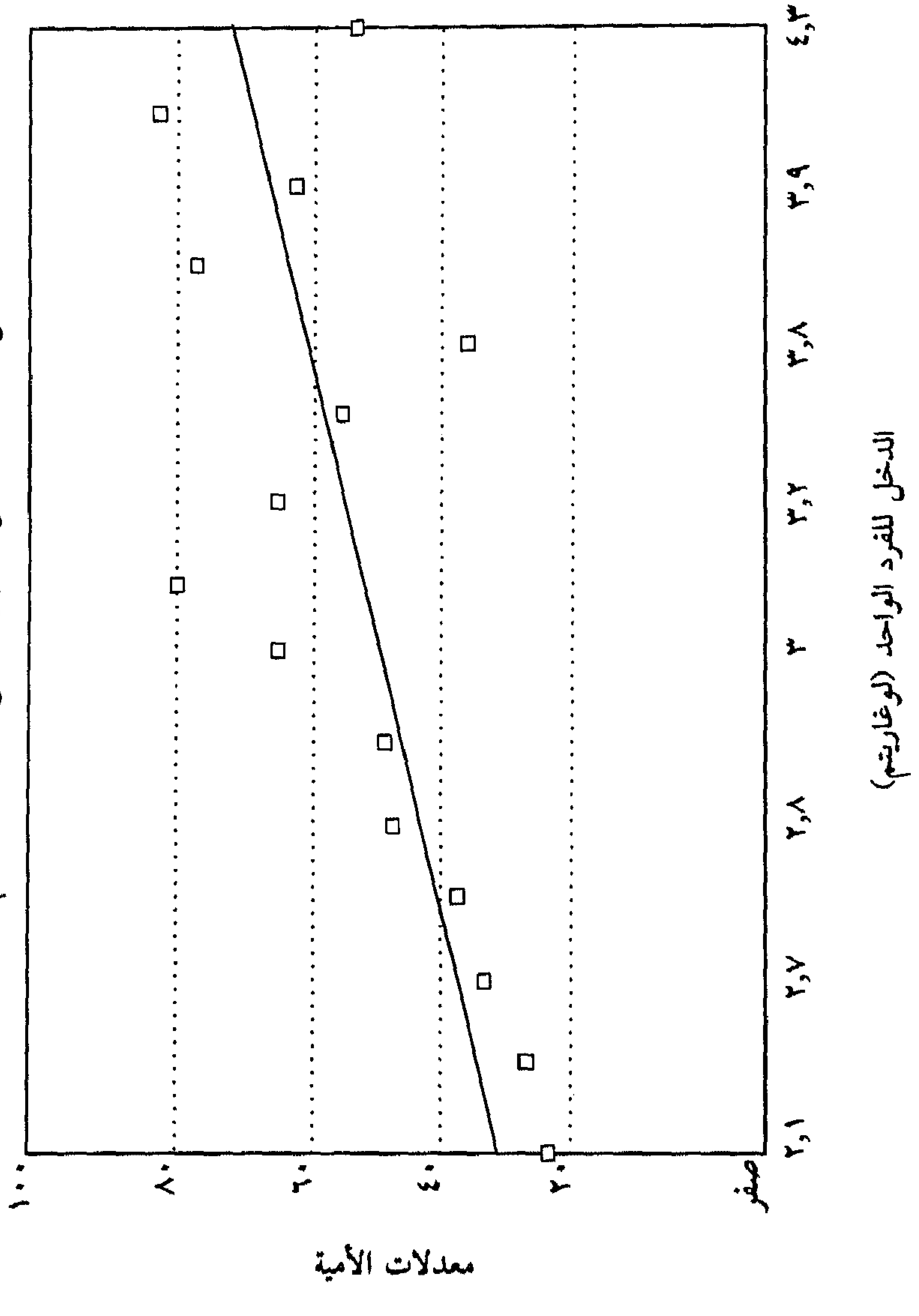

الشكل رقم (٣ ـ ٦)
علاقة الارتباط بين مستوى الدخل المنخفض ونسبة التعليم في البلدان العربية

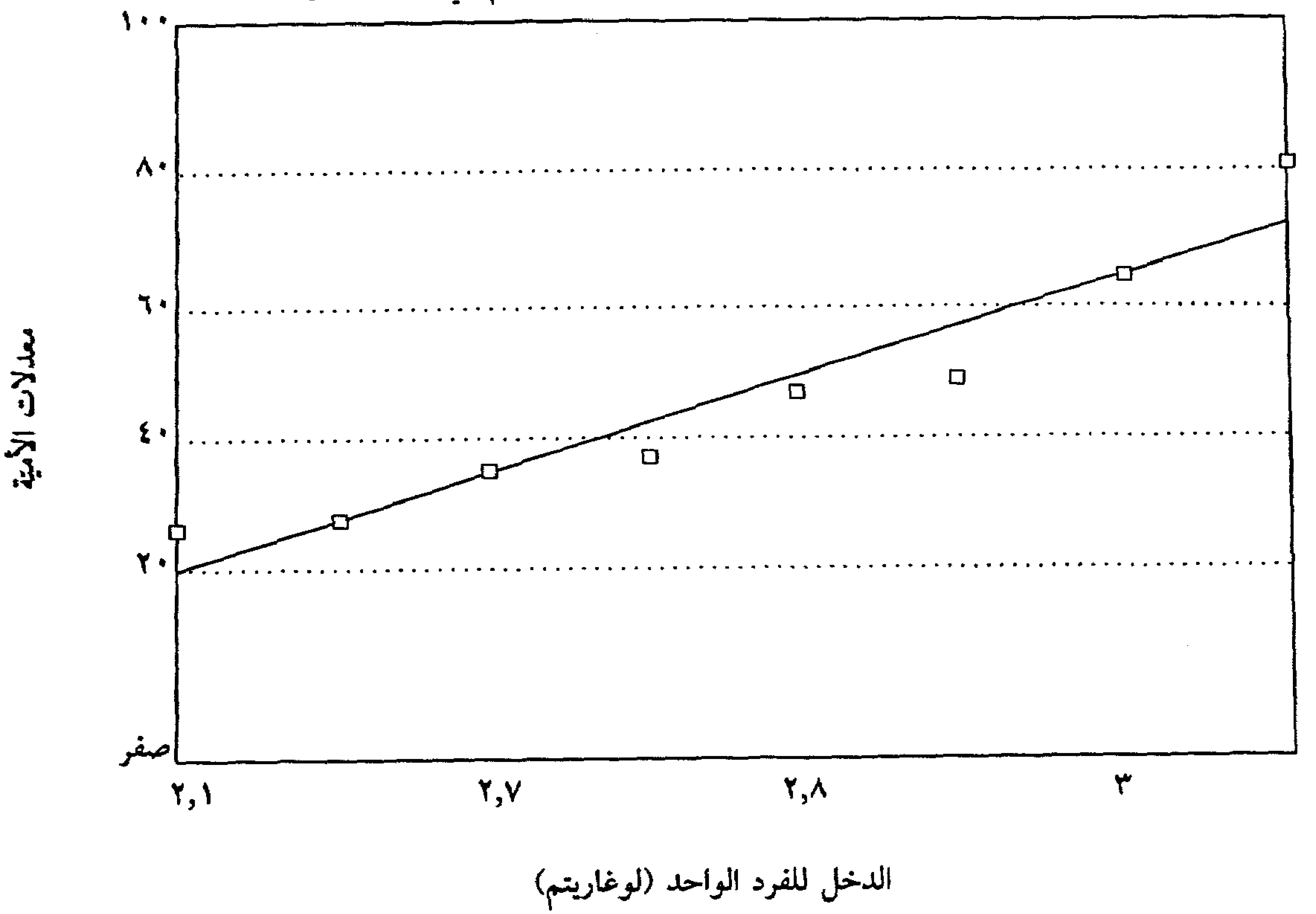

الشكل رقم (٣ ـ ٧)
ضعف علاقة الارتباط بين نسبة التعليم ومستوى الدخل المرتفع في البلدان العربية

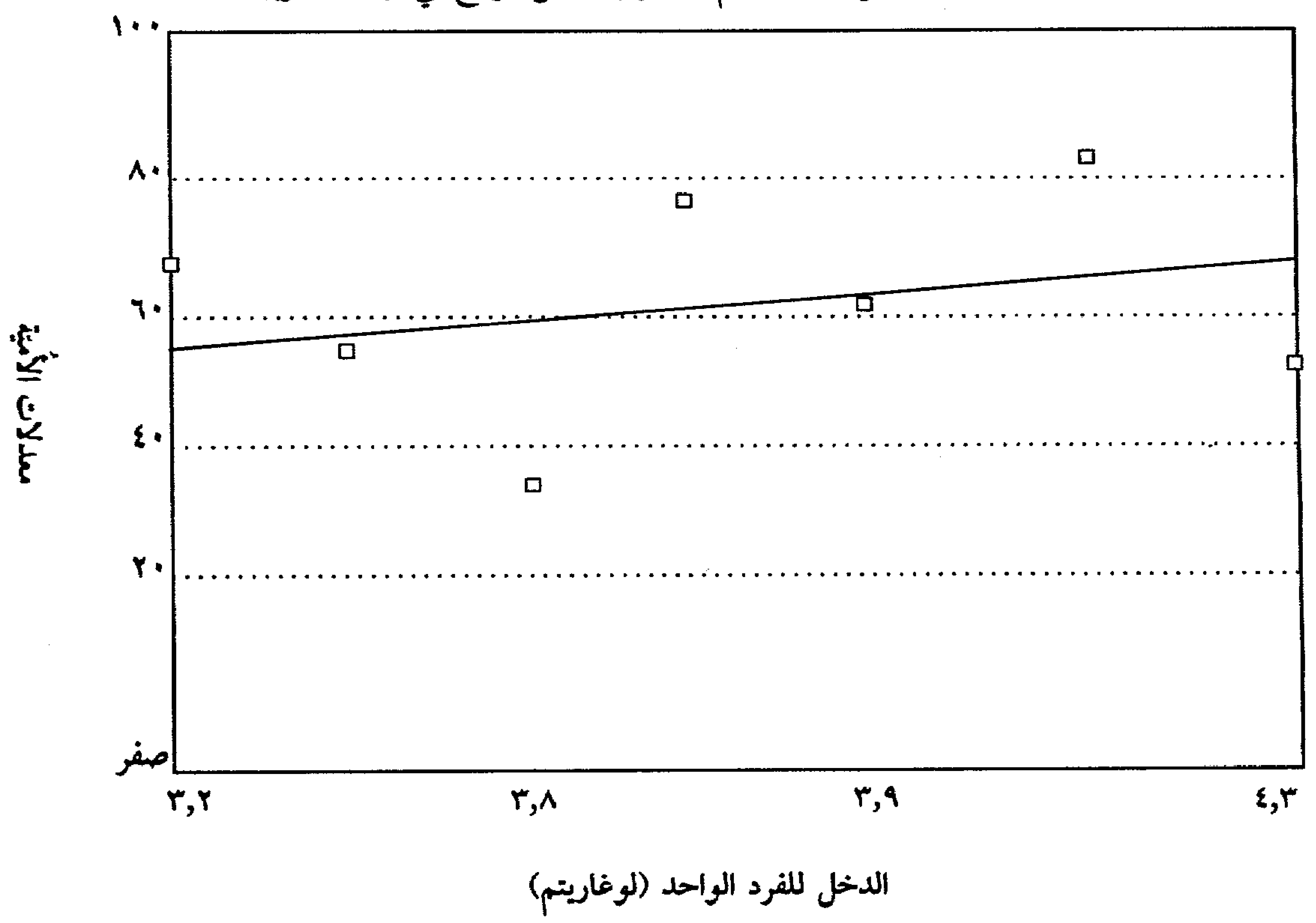

الجدول رقم (٣ ـ ١)

دليل التنمية البشرية للبلدان العربية وترتيبها[(١)]

الدولة	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب بحسب دليل التنمية	الترتيب بحسب متوسط الدخل	الفرق[(٢)]
الكويت	٠,٨١٥	٥٢	١٥	ـ ٣٧
قطر	٠,٨٠٢	٥٥	٢٢	ـ ٣٣
البحرين	٠,٧٩٠	٥٨	٣٢	ـ ٢٦
الإمارات العربية المتحدة	٠,٧٢٨	٦٧	١٢	ـ ٥٥
سوريا	٠,٦٩٤	٨١	١٠٥	٢٤
السعودية	٠,٦٨٨	٨٤	٣١	ـ ٥٣
ليبيا	٠,٦٥٨	٨٧	٤٠	ـ ٤٧
تونس	٠,٦٠٠	٩٣	٨٨	ـ ٥
عُمان	٠,٥٩٨	٩٤	٣٦	ـ ٥٨
العراق	٠,٥٨٩	٩٦	٧٣	ـ ٢٣
الأردن	٠,٥٨٢	٩٩	٩١	ـ ٨
لبنان	٠,٥٦٥	١٠٢	٨٧	ـ ١٥
الجزائر	٠,٥٢٨	١٠٧	٦٥	ـ ٤٢
المغرب	٠,٤٣٣	١١٩	١٠٦	ـ ١٣
مصر	٠,٣٨٩	١٢٤	١٢٠	ـ ٤
اليمن	٠,٢٣٣	١٤٣	١٢٤	ـ ١٩
السودان	٠,١٥٢	١٥٨	١٣٨	ـ ٢٠
موريتانيا	٠,١٤٠	١٦١	١٢٨	ـ ٣٣
جيبوتي	٠,١٠٤	١٦٣	١٢٥	ـ ٣٨
الصومال	٠,٨٧	١٦٦	١٧١	٥

(١) من بين ١٧٣ دولة.

(٢) الاشارة السالبة تعني أن أداء الدولة في التنمية البشرية أقل مما يتيحه لها مستوى الدخل المتوسط للفرد.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٣)، الجدول رقم (١).

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

ترتيب البلدان العربية بحسب الدخل النقدي والدخل الحقيقي[١]

الدولة	الدخل المتوسط للفرد (دولار امريكي)	الترتيب	متوسط الدخل الحقيقي بالقدرة الشرائية للدولار	الترتيب
الكويت	ـ	١٥	١٥١٧٨	٢٢
قطر	١٥٨٧٠	٢٢	١١٤٠٠	٢٦
البحرين	٦٨٣٠	٣٢	١٠٧٠٦	٣٠
الإمارات العربية المتحدة	١٩٨٧٠	١٢	١٦٧٥٣	١٠
سوريا	١٠٠٠	١٠٥	٤٧٥٦	٥٧
السعودية	٧٠٧٠	٣١	١٠٩٨٩	٢٨
ليبيا	٤٧	٤٠	٧٠٠٠	٤٠
تونس	١٤٥٠	٨٨	٣٥٧٩	٧٩
عُمان	٥٦٥٠	٣٦	٩٩٧٢	٣٢
العراق	ـ	٧٣	٣٥٠٨	٨٠
الاردن	١٣٤٠	٩١	٢٣٤٥	١٠٤
لبنان	ـ	٨٧	٢٣٠٠	١٠٦
الجزائر	٢٣٣٠	٦٥	٣٠١١	٨٩
المغرب	٩٧٠	١٠٦	٢٣٤٨	١٠٣
مصر	٦١٠	١٢٠	١٩٨٨	١١٣
اليمن	٥٤٠	١٢٤	١٥٦٢	١٢٢
السودان	٤٠٠	١٣٨	٩٤٩	١٤٣
موريتانيا	٥٠٠	١٢٨	١٠٥٧	١٣٩
جيبوتي	ـ	١٢٥	١٠٠٠	١٤٢
الصومال	١٢٠	١٧١	٨٣٦	١٥١

(١) من بين ١٧٣ دولة.

المصدر: حسبت من البيانات المتوفرة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

مؤشرات مستوى التحصيل التعليمي وترتيب البلدان العربية

الدولة	الرقم القياسي لنسبة التعلم	الترتيب[1]	الرقم القياسي لسنوات التمدرس	الترتيب
الكويت	٠,٦٧	١٠٢	٠,٤٤	٦٢
قطر	٠,٧٩	٨٩	٠,٤٥	٦٠
البحرين	٠,٧٣	١٠٠	٠,٣١	١٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٠,٤٦	١٢٧	٠,٤١	٦٥
سوريا	٠,٥٧	١١١	٠,٣٣	٩٤
السعودية	٠,٥٥	١٢٠	٠,٣٠	١٠٨
ليبيا	٠,٥٦	١١٩	٠,٢٧	١١٣
تونس	٠,٥٨	١١٦	٠,١٦	١٢٩
عُمان	٠,٢١	١٥٤	٠,٠٦	١٥٥
العراق	٠,٥١	١٢٥	٠,٣٩	٧٨
الأردن	٠,٧٧	٩٤	٠,٤٠	٧٧
لبنان	٠,٧٧	٩٥	٠,٣٥	٩٠
الجزائر	٠,٤٩	١٢٦	٠,٢٠	١٢١
المغرب	٠,٣٩	١٣٩	٠,٢٢	١١٧
مصر	٠,٣٧	١٤١	٠,٢٢	١١٨
اليمن	٠,٢٥	١٤٩	٠,٠٦	١٥٦
السودان	٠,١١	١٦٤	٠,٠٥	١٦١
موريتانيا	٠,٢٠	١٥٨	٠,٠٢	١٦٨
جيبوتي	٠,٠١	١٧٢	٠,٠٢	١٦٥
الصومال	٠,٠٧	١٦٨	٠,٠١	١٧١

(١) الترتيب من بين ١٧٣ دولة شملها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣.
المصدر: الأرقام القياسية مأخوذة من: المصدر نفسه، الجدول رقم (١).

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

دليل تنمية المرأة في البلدان العربية

الدولة	دليل التنمية البشرية	المرأة كنسبة من الرجل			المتوسط بالمئة	الدليل المعدل لتنمية المرأة
		توقع العمر	التحصيل العلمي	الدخل المصوب		
الكويت	٠,٨١٥	١٠٦	٨٤,٣	٨,٠	٦١,٠	٠,٤٩٧٢
قطر	٠,٨٠٢	-	-	-	-	-
البحرين	٠,٧٩٠	١٠٦	٧٨,٣	٤,٩٥	٦٣,٠	٠,٤٩٧٧
الإمارات العربية المتحدة	٠,٧٣٨	١٠٦	٥٧	٣,٥	٥٥,٥	٠,٤٠٩٦
سوريا	٠,٦٩٤	١٠٦	٤٦,٧	٩,٩	٥٤,٢	٠,٣٧٦٢
السعودية	٠,٦٨٨	١٠٦	٥٢,٧	٤,٠	٥٤,٢	٠,٣٧٢٩
ليبيا	٠,٦٥٨	١٠٦	٥٢,٣	٤,٥	٥٤,٣	٠,٣٥٧٣
تونس	٠,٦٠٠	١٠٣	٦٤,٣	٨,٣	٥٨,٥	٠,٣٥١٠
عُمان	٠,٥٩٨	١٠٦	-	-	-	-
العراق	٠,٥٨٩	١٠٣	٧٠,٣	٢,٧	٥٨,٧	٠,٣٤٥٧
الأردن	٠,٥٨٢	١٠٦	٧٤,٧	٥,٥	٦٢,١	٠,٣٦١٤
لبنان	٠,٥٦٥	١٠٦	٧٧,٣	٢٤,١	٦٩,١	٠,٣٩٠٤
الجزائر	٠,٥٢٨	١٠٣	٤٩,٣	٢,٥	٥١,٦	٠,٢٧٢٤
المغرب	٠,٤٣٣	١٠٦	٥٢,٣	١٣,٠	٥٧,٤	٠,٢٤٨٥
مصر	٠,٣٨٩	١٠٤	٥٠	٩,٢	٥٤,٤	٠,٢١١٦
اليمن	٠,٢٣٣	١٠١	٣٩,٣	٦,٨	٤٩,٠	٠,١١٤٢
السودان	٠,١٥٢	١٠٥	٣٣	٢٠,٥	٥٢,٦	٠,٠٧٩٩
موريتانيا	٠,١٤٠	١٠٧	٣٩,٧	١١,٠	٥٢,٤	٠,٠٧٣٤

ملاحظة: (ـ) تعني غير متاح.

المصدر: تم تقدير دليل تنمية المرأة باستخدام المؤشرات المتوفرة في الجداول المختلفة في: المصدر نفسه.

تعقيب

علي نصّار(*)

أظن أن تعليقي على هذه الدراسة يمكن أن يتركز أساساً حول ثلاث مقولات، إضافة إلى تعليقات أخرى، وهي:

أولاً: إن مفهوم التنمية البشرية يجب ألاّ يكون تكراراً لمفاهيم تم تداولها في السابق تتصل بوضع البشر وقوة العمل وسط مجمل الانتاج والاستهلاك في النشاط الاقتصادي، بل يجب أن نتناول (بشكل معاصر) هذا المفهوم وسط متغيرات عالمية وحضارية ذات طابع تحوّلي بالنسبة إلى فهمنا وبالنسبة إلى أدائنا في مجال التنمية.

ثانياً: يجب ألا نبقى، في ما يتصل بمنهجية القياس، عند المستوى الذي كنا عليه قبل عقود عدة، ويجب أن نعترف بأننا مطالَبون بحلول أنضج لمشكلات القياس تتناسب مع العصر الذي نعيشه وما يتيحه لنا من إمكانات في النمذجة والقياس.

ثالثاً: إن كاتب الدراسة قد ركز على النشاط المتضمن في خلفية «التقارير عن التنمية البشرية» التي تصدرها جهات دولية، من حيث المفاهيم المتبناة والمقترحات بشأن تطوير منهجية للقياس، الأمر الذي يثبت قدرته مستقبلاً على الاتساع في مناقشة المفهوم وتقديم بدائل ذاتية خاصة (أخرى) لحل مشكلات منهجية.

١ ـ أجدني مطالباً دائماً، في مناقشتي تطورات الفكر النظري وما يُبنى عليه ويرتبط به من مناهج، بالمقارنة مع تقدم العلوم الطبيعية. وأجدني هنا في هذه الملاحظة مطالباً بالإشارة إلى الوضوح والتراكم وعدم التردد والتمييع، بل الاتفاق والتقدم بدءاً من معطياته، في جماعة العلوم الطبيعية مقارنة بالجماعة الأخرى التي تعمل بالعلوم الانسانية.

لقد سعدت في وقت من الأوقات **بظهور مفهوم «التنمية البشرية» في وقت أشارت فيه تطورات المعارف الأساسية والتقنية الى بداية حقبة جديدة**. حفلت هذه الحقبة الجديدة

(*) معهد التخطيط القومي ـ مصر.

بتغيرات في المفاهيم، وقصر المسافة بين العلم والتطبيق، وفتح الآفاق لميزات نسبية وموارد جديدة وعلاقات تبادل عالمية مختلفة، ومواقف جديدة من البيئة والتنمية. وترتب على كل ذلك أن أصبح المورد البشري والإبداع والعقل والتنظيم المجتمعي ونسق القيم المناسب لذلك[1] هي المحددات الحقيقية للتنمية والانتاج. وبشكل أكثر تسلسلاً وتفصيلاً:

أ ـ تلك التحولات كانت تمثل وجهاً واحداً من كلٍّ يتمثل في تحولات حضارية عميقة في الغرب الصناعي نتجت من تفاعل عميق بين التراكم المعرفي العلمي من ناحية، والوعي بمآزق التنمية والبيئة والايديولوجيات من ناحية أخرى. وصاحَب تلك التحولات الحضارية تغير ثوري في العديد من المفاهيم والمصطلحات والمناهج التي درجنا عليها. ونختار من هذه حالياً ما نلاحظه من تضاؤل الخلاف والمسافة الزمنية بين ما نعتبره علماً (أو معرفة أساسية) من ناحية، وما نعتبره تطبيقاً تقنياً من ناحية أخرى.

ب ـ لا يمكننا أن نفصل (ما بين سبب ونتيجة) بين التطور في العلوم الطبيعية من ناحية، والعلوم الانسانية من ناحية أخرى، فكلاهما كان يغذي الآخر بدوافع للابداع والاختيار وضرورات الشمول، كما انه كان يمد الآخر بتجارب في المنهجية أثبتت جدواها في النهاية على معدلات تطور ونجاح البحث العلمي وتقاليده.

ج ـ تشمل العلوم الانسانية الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية، وعلوم النفس والادارة. والملاحظة الاولى تتمثل في **المصاعب المتزايدة اليوم عند محاولة الفصل والتمييز بينها**: ولقد قابلنا موقفاً شبيهاً بهذا في الفصل بين الفلك والفيزياء، ومصاعب فصل الكيمياء عن الفيزياء، ومصاعب فصل علوم بيولوجية أو رياضية بعضها عن بعض. وظهرت ضرورة المزيد من الاندماج والاعتماد المتبادل وبناء أنساق تحليلية أشمل تضم أوسع من اهتمام المجال العلمي كشرط من شروط التطور.

د ـ يمكننا الآن أن نشير إلى مزيد من الملامح في تطور مناهج العلوم الانسانية. فالتطور الأكبر يحدث في هذه العلوم على المستويات الجزئية (والقطاعية والفردية) مقارنة بالمستوى الاجمالي الكلي. وارتبط ذلك باستخدام الحاسبات ونظم الخبرة والذكاء الاصطناعي. وتراجع الكم الكبير من الافتراضات المتضمنة والمكونات الايديولوجية في الافتراضات والهدفية. ونلاحظ التقدم لدمج تعبيرات واعية عن التفاصيل والدرجات الأوسع للشمول، عن مراكز القوى في الاختيار واتخاذ القرارات، وعن التنوع الكبير في المصالح وديناميتها عبر الزمن. ونجد أن **محاولة التنظير تتم من خلال تحليل الأنساق وديناميتها** واختبارها من خلال التطبيق. كما نجد الاهتمام بالخصوصيات القومية والبيئية والآنية وتفاعلاتها. ويلاحظ نبذ المناهج الكلية في البحث، كما تراجع الاعتماد على

(١) انظر: محمد العوض جلال الدين، **التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣).

استمارات الاستبيان بعد ما وُجه اليها من انتقادات أساسية، ومحاولة تأصيل مناهج بديلة للبحث الاجتماعي.

هـ ـ تمايزاً من العلوم غير الانسانية، هناك محاولة **لتضمين البعد المستقبلي في التنظير لديناميات حركة المجتمعات**، أي البدء بأن العالم الآن في لحظة مراجعة شاملة تماماً لمعطيات الحضارة المهيمنة، وأننا على المستويات كافة نتأثر في سلوكنا وفنوننا وأدائنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بإرهاصات التحول الحضاري المستقبلي الى مرحلة «مابعد التحديث». ويمثل المنظّرون هنا «الحركة المابعدية» التي تنظّر للمُشاهَد من ميوعة ايديولوجية (أو لما يجب أن يلي ذلك)، وتعبّر عن التحلّل من المناهج الأكاديمية التقليدية الصارمة.

٢ ـ في وسط كل ذلك نجد الملاحقة السريعة للمترتبات التحولية للتقنيات الحديثة (المعلوماتية والبيولوجية وإحلال المواد) وخصوصاً ما يتصل بثورة الاتصال البشري، وما ارتبط بهذه التقنيات من تغيرات ثورية في المفاهيم والمصطلحات، كما ذكر.

ويُجمع علماء الانسانيات والمفكرون على أن تلك **تباشير للخروج من الأزمات المعاصرة لتلك العلوم وللتمهيد لمسيرة معرفية حضارية تتسق فيها تلك العلوم بتطورها مع ازدياد معرفتنا بالحياة والطبيعة والبيئة**. كما ان هناك إجماعاً حول ضرورات الاهتمام في التنظير باللايقين والأنساق المعقدة واستخدام النماذج المنطقية الكمية عبر الأقطار والأقاليم، والمزيد من الاعتماد على النمو الهائل في المعلوماتية والحاسبات وقواعد البيانات واللغات الحاسوبية المجهزة للتعبير عن عملات وظواهر غير كمية وغير يقينية.

أ ـ يمكننا الحديث عن تحولات (أو طفرات) تقنية انبنت على ما سبق من تحولات معرفية، في تفاعل مثمر في اتجاهين. ويتعرض العالم كله اليوم لتأثير هذه التحولات التقنية، وفي مختلف مناحي الحياة وأنساقها الثقافية العامة، وليس فقط في مدخلات الانتاج وفنونه، أي انها تتميز بأبعد أشكال التأثير المتبادل مع الظواهر الاجتماعية والقيمية السلوكية والاقتصادية والبيئية والسياسية. تلك هي التحولات المتمثلة في تقنيات المعلوماتية والبيولوجيا والمواد، أو ما نسميها التقنيات الحديثة.

تتضمن «المعلوماتية» انتشار نظم المعلومات والاتصال والتناقص المتزايد في حجم التجهيزات وكلفتها وإمكانيات الادارة عن بعد واستخدام الروبوت والوحدات الالكترونية الذكية الدقيقة في الانتاج، وتزايد قيمة المعلومات والخدمات في الناتج الاقتصادي، وإنتاج «السلع» حين الطلب، واحتفاظ البائع بسلعته على الرغم من بيعها، ومداخل لترشيد استخدام المواد والطاقة وترشيد البحث العلمي والادارة، وثورة في الاتصال البشري (الثورة الثالثة)، وتغيرات في مفاهيم الوطنية والحدود والأمن وقوة العمل والتعليم والأمية والثقافة واللغة، ومحاذير تشكيل أنماط الحياة والاستهلاك والتفكير واللغة، وإملاء الثقافة على الآخرين وتشكيل قراراتهم.

وتتضمن «البيولوجيا» تطبيقات لا حصر لها في المناعة والوقاية والانتاج والفصل للمادة والطاقة، وتدوير المخلفات ومصادر جديدة للغذاء، وإعادة صياغة مفاهيمنا حول الحياة والصحة والانتاج والتصنيع. وعلى رغم ما تقدمه تلك التقنيات (كما سابقتها) من مواءمة مع البيئة، فإنها تطرح أيضاً تحديات مجتمعية وصحية وثقافية ودينية.

وتنبني التحولات في «إحلال المواد» على فهم عميق لتكوين المادة (فراغاتها، وحركة الجسيمات فيها، وتركيبها البلّوري). وبالتالي يمكن التوصل الى مواد جديدة بديلة من الموجودة في الطبيعة وبخواص مقصودة، هذا الأمر الذي **يدعونا بشكل حاد الى مراجعة ما نعرفه تقليدياً عن الميزات النسبية الاقتصادية ودوال الانتاج ونماذج تفكيرنا.**

ب ـ تجمع هذه التقنيات وتطبيقاتها، إذاً، ملامح جديدة نشير الى أهمها:

(١) تنبني على تطور حاسم بالعلوم الأساسية،

(٢) قد تكون أكثر سلاماً مع البيئة، ولكنها يمكن أن تكون محايدة، ويمكن التخطيط لاستفادة أكثر مناسبة لتطبيقاتها،

(٣) متفاعلة تماماً بعضها مع بعض، والتقدم في أي من مجالاتها **مرهون بحال المعرفة (على المستوى الجامعي) بالعلوم الأساسية** وبالتقنيات الأخرى، وتتحقق في مراحلها المختلفة بناء على جهد متعدد التخصصات،

(٤) تنتج منها مفاهيم وتطبيقات اقتصادية ومفاهيم جديدة للحياة، **وتغير من الميزات النسبية لكل بلد، ومن تركيبته الاجتماعية وشرائحها، ومن مفاهيم المدير والإدارة والمركزية والتخطيط والحسابات القومية، ودور الدولة والحكم والحكومة،**

(٥) أخيراً، **تجعل من المورد البشري** والإبداع والعقل (والتنظيم المجتمعي المناسب لذلك) وحريات المجتمع المدني، على المستويات كافة، وخريج الجامعة المواكب للمعارف والعلوم الأساسية، ... الخ، تجعل من هذه جميعها **المحددات الحاكمة في التنمية والإنتاج.**

٣ ـ أنهي تعقيبي بملاحظتين في ضوء ما سبق:

الأولى: إننا مطالبون بالاستثمار في العقل، ومراجعة مفهوم الحكم (governance). وإن مفهوم التنمية البشرية الذي نقصده لا بد من أن يمتد في ظروفنا الى مفاهيم أوسع مثل «التنوير»[٢]، حيث «القصور» حالة معينة لارادتنا تجعلنا نقبل ببساطة بسلطة شخص آخر يوجهنا في مجالات يكون من اللائق فيها «استخدام العقل». والتنوير يمتد من التغيير التاريخي الذي يستهدف الوجود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للناس الى «انسانية» الكائن البشري. فكيف يمكن أن يُستعمل العقل في التنمية في البحث عما هو ضروري له

---

(٢) حاولت الاسترشاد بمفاهيم عند كانت، وفوكو وزكي نجيب محمود.

من مجالات تنموية ومصادر وموارد جديدة؟ وكيف يمكن الأفراد أن يباشروا جرأتهم على المعرفة؟

الثانية: إنني هكذا حاولت إغلاق الباب أمام بعض ما ورد من تشتت في ورقة الباحث، أو من تشتت قد يصيب القارئ والحوار. نحن هنا نكون قد **تجاوزنا مفاهيم** مثل تخطيط القوى العاملة، الموارد البشرية واقتصادات التعليم والتدريب، . . . ونكون قد **تجاوزنا مقاييس** لنوعية الحياة، ومستوى المعيشة، وإشباع الحاجات الأساسية، . . . الخ.

وبالتالي ـ إشارة الى ما جاء في ورقة الكاتب ـ فغير صحيح، أو هكذا أرجو، أننا «عندما نتحدث عن مؤشرات التنمية البشرية انما نتحدث في الوقت نفسه عن مؤشرات الحاجات الأساسية»، وهو ما ينقله عن حامد عمار. وغير صحيح أن المناقشة مفتوحة «أياً كان المفهوم الذي نتبناه؛ التنمية الشاملة، أو التنمية الاقتصادية الاجتماعية، أو التنمية البشرية»، نقلاً عن كاتب الورقة عند حديثه عن توافر البيانات وتقويم جهد التنمية. وغير صحيح أن أعيننا على قضايا جزئية مثل «قياس أثر برامج التكيف الهيكلي» أو غيرها، كما جاء في نهاية ورقته عند حديثه عن تطوير المقاييس لتتضمن تعبيراً عن التغير والتدفق في مؤشرات التنمية البشرية.

إنما ما نحن بصدده فهمٌ للتنمية ينبني على أن النهوض يحتاج الى ثلاثية: علمية المجتمع والتعليم، وإطلاق الحريات الأساسية، والتنمية الاقتصادية، أو **فهم للتنمية يَسِمُها بأنها متواصلة (مطّردة** sustainable)، تَوصّلنا الى مفاهيمها في ضوء ما سبق عرضه الآن من تحولات معرفية، **تأخذ في الاعتبار ظهور البشر كمحدد للانتاج، وليس أي بشر**، وارتباطاً بمفاهيم جديدة للبحث والادارة العلمية، وتراجع ايديولوجيات، وتغيرات في النظام العالمي وتقسيم العمل والميزات النسبية.

وكذلك فإنني أرى أن البعد البيئي ودينامية الاهتمام بحقوق الأجيال التالية في الثروة، سواء في المقدمة النظرية للورقة أو عند تطوير المؤشرات، لم تأخذ ما يناسبها من الاهتمام.

٤ ـ أقترح بالتالي أن أنسَب نقاط للانطلاق لهذه الورقة ـ في ضوء مضمونها ـ كان يمكن أن تكون القائمة التي تصنّف مؤشرات التنمية البشرية وحاجاتها ضمن ست مجموعات رئيسية (ص ١٣٠ و ١٣١)، تلك التي اهتمت بتفاصيل لحال الانسان، والتنظيم المجتمعي، وتوافر قوة العمل، وانتاج المعرفة، والثروة والموارد وإشباع الحاجات، والتوازن البيئي. وبتطوير في المقدمة النظرية لهذه الورقة، كان من الممكن التقدم أكثر للمساهمة العلمية في ترتيب القائمة وتفصيلها، وفي الاهتمام بأمور سقطت، مثل حقوق الاجيال التالية، ودور الدولة، ومفاهيم أنضج للمشاركة في الاختيار والادارة والحكم.

أما بقية القوائم التفصيلية التي تلي هذه القائمة فهي مجرد حصر غير مترابط يمكن أن يندرج ـ كما كنا نفعل دائماً ـ تحت مسمّى تنوع مؤشرات التنمية، لكنها لا تضيف

كثيراً الى موضوع الورقة. وحتى لو عوملت بهذا الشكل فهي ينقصها الاهتمام بدور الدولة والابداع والحريات ومحتوى التعليم ومشكلات التغذية ومفاهيم أدق عن تجدد البيئة ومواردها.

٥ ـ يرى كاتب الورقة ـ وهو على حق ـ عديداً من المشكلات المنهجية في قياس مُجمّع (وحتى متنوع مفصل) لدليل التنمية البشرية. وأهم هذه المشكلات هي الاختيار للمؤشرات، وامكانية تجميعها بالأوزان المناسبة، والتعبير عن ظواهر اضافية صعبة القياس، وتوافر البيانات، والتمايز بين البلدان والفئات والأقاليم المختلفة.

أ ـ الغريب أن **أغلب تلك المشكلات يساهم في حلها بالشكل المناسب نشاط النمذجة**، على الرغم مما يطرحه ذلك من طلب على بيانات اضافية أحياناً.

(١) النمذجة ليست بالضرورة كمية.

(٢) النماذج يمكن أن تعبر عن اختيارات وتفضيلات وغايات.

(٣) النماذج هي **المدخل الوحيد للتعبير عن أوزان الترجيح**.

(٤) النماذج تبدأ بالمتوافر من البيانات.

(٥) النماذج تصحح لنا العديد من البيانات.

(٦) لقد تقدمت كثيراً وسائل النمذجة واستخدام الحاسبات.

(٧) إن العلوم التي تتقدم في التنظير والتطبيق هي التي تلجأ الى النمذجة للظواهر والتفاصيل كافة بما فيها العشوائية والعماء (chaos) واللايقين.

(٨) النمذجة تحدد ترتيب المؤشرات من حيث الأهمية.

(٩) النمذجة مدخل مناسب لقياس الكفاءة الخارجية لنظام التعليم.

ب ـ اذاً لقد **آن الأوان لعمل عربي أصيل في هذا الاتجاه**، فذلك هو أفضل رد على الأنشطة الدولية التي قد تهتم بقضايا وأولويات قد نختلف معها بشأنها، أو أفضل رد على تقسيمات دولية قد لا تعطينا حقنا.

٦ ـ لو نظرنا الى القياسات والجداول المرفقة بالورقة، والتي تنبني على دليل التنمية البشرية القائم على مؤشرات بمفاهيم محددة للصحة (توقع الحياة عند الميلاد)، والتعليم (القراءة والكتابة ومتوسط التحصيل الدراسي)، والدخل (الناتج المحلي)، فإنني أوافق كاتب الورقة على كل تحفظاته تقريباً، ولكنني أضيف اليها. فمن القياسات يتضح مدى الارتباط الشديد بين الترتيب (أو المقياس) بحسب متوسط الدخل من ناحية، وبحسب دليل التنمية البشرية من ناحية أخرى. وهناك ارتباط احصائي عالٍ أيضاً عند التعديل أخذاً في الاعتبار القدرة الشرائية. وهناك ارتباطات معنوية (ولو بدرجة أقل) ما بين نصيب الفرد من الدخل وتوقع العمر ومحو الأمية. ومن المرفوض علمياً تجميع مؤشرات

تكرر بعضها بعضاً. كما انه يجب أن نراجع محتوى ما يستخدم من بيانات تاريخية!

ألاَ يزعجنا ذلك؟ **إن دليل التنمية البشرية في ضوء ما سبق وعرضته هو تعبير عن القدرة على دخول عصر جديد بسبب التغيرات المعرفية والتقنية، هو رهان على المستقبل ليس إلا.**

ألا ننزعج اذاً من تصنيف الأقطار العربية بحيث تكون هناك في التنمية البشرية مجموعة أولى تشمل الكويت وقطر والبحرين والإمارات، ومجموعة ثانية تشمل العراق والأردن ولبنان والجزائر والمغرب وفي آخرها مصر؟ **ماذا لو عرفنا أن طاقة البحث العلمي والتطوير التقني تتركز في مصر والعراق؟** وهناك عديد من الملاحظات الاخرى المماثلة.

إنني أطرح هذا التساؤل أمامكم داعياً الى نشاط خاص متأنٍّ للنمذجة يحل الكثير من مشكلات المقارنة واتخاذ القرار في الوطن العربي، وكمساهمة منا في تطوير دليل للتنمية البشرية.

٧ ـ هنالك بعض الملاحظات التفصيلية:

أ ـ فهمت أن الباحث سوف **يستكمل ورقته**، وترك لنا ملاحظات بين أقواس حول ذلك، وتلك أيضاً فرصة مناسبة لمراجعة الأخطاء في بعض المعادلات.

ب ـ في ضوء ملاحظتي حول غلبة تأثير الدخل على المؤشر (الارتباط العالي كما أشرت)، لا أرى أن كاتبي تقرير التنمية قد تركوا أمر **مناقشة الحسابات القومية** الى موضوعات أخطر ـ كما أشير في الورقة ـ مثل قضايا التوزيع وتناقص المنفعة من الدخل، وهكذا. ولقد شاركت مع زميلة في معهد التخطيط القومي الشهر الفائت في تحليل بيانات البطالة عبر المحافظات في مصر، ووجدنا أن البطالة كانت دائماً تتناسب طردياً مع الدخل المتولد في المحافظات والإنفاق فيها والدخل الصناعي. وفي الوقت نفسه (وهذا بدا لنا الشيء المنطقي) كانت البطالة تتناسب عكسياً مع انتشار خدمات التعليم والصحة. ألا يجعلنا هذا نعطي مزيداً من الاهتمام **لاستكمال الحوار حول كل أشكال مؤشر الدخل وحول الحسابات القومية** كجهد ضروري في تطوير دليل التنمية البشرية؟(٣) بل إنني أدعي أن الاطلاع على البيانات التي وزعت في «ندوة سياسات التشغيل في البلدان العربية» التي عقدت في شهر أيار/مايو السابق في القاهرة تثير أمامنا الملاحظات نفسها.

ج ـ أرى أن المحاولات المشار اليها للتخفيف من أثر مؤشر الدخل (من خلال اللوغاريتمات والتقسيم الى فئات، أي تناقص منفعته الحدّيّة) غير مجدية. فهي **لا تتّسق مع**

---

(٣) يقر الباحث في القسم السابع من بحثه: «تقرير دليل التنمية البشرية» (ص ١١٨) بأن الدخل يجب أن يمثل في دليل التنمية البشرية «القدرة على الحصول على مكنات العيش (المادية والمعنوية)». كذلك قارن: علي نصار، **الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

ما دافعتُ عنه الآن من مفهوم معاصر ضروري للتنمية البشرية، وتفترض أن الدخل العالي، بالضرورة، سيرتبط بسوء التوزيع. والمدخل الأكثر علمية هو المؤشرات المكتملة والمرتبطة بعضها ببعض من خلال نشاط النمذجة. والمدخل الأكثر علمية لا بد من أن يعود الى مفهوم «المعرفة الوافية» التي لا تساوي بالضرورة تعلم القراءة والكتابة، **وإعادة تعريف الأمية في ضوء التغيرات المعرفية والتقنية** (حيث التعلم قدرة على خزن المعلومات واسترجاعها وتحليلها).

د ـ في ضوء ما ذكرته لتمييز التنمية البشرية مما عداها (ومن مفاهيم الموارد البشرية) فإنني أستبعد بعض ملاحظات الباحث مثل أن «المساواة تقلل من أهمية الاستثمارات المخصصة لتوسيع نطاق التعليم» (ص ١٢١).

هـ ـ أرجو أن يتفق معي الباحث على أن الصور المقدمة لدليل التنمية البشرية **زائدة الحساسية بالنسبة الى الأوزان الترجيحية** المستخدمة. وهذا مشكل كبير فعلاً عند التطبيق.

٨ ـ أخيراً، إنني اتفق مع الباحث على ضرورة تقدم العمل على محاور عدة، منها الاهتمام بالمؤشرات التفصيلية كذلك، «اذا ما كانت الدولة معنية حقيقة بالتقدم في مضمار التنمية البشرية» (ص ١٢٥).

وأتفق معه على أن الدليل المقدم لها لا يعبر عن طاقات المستقبل والتغيرات والتدفق، واختلف معه لأن الدليل المستخدم لا يعبر كذلك عن «الرصيد».

إنني أطالب بعمل حقيقي يعنى باختلاف الظروف وتوجهات التنمية والهوية الخاصة. وبالتالي، **يجب ألا يرفض تقرير التنمية البشرية «وجود مقاييس وليس وجود مقياس واحد»، ويجب عدم التأخر في دمج مؤشرات تعكس مجتمعات القدرة على الابداع** والحريات الشخصية ودور الدولة بسبب «حدة التقلبات السياسية» (ص ١١٩).

ولا أرى إسهاماً كبيراً في ما طُوّر من قياس للتنمية البشرية لتصنيف العالم، بل إن الاسهام الحقيقي هو **التقدم خطوة خطوة تراكماً على ما أنجزناه في مجال الفكر** وما سوف ننجزه في مجال المنهجية.

القسم الثاني

بعض التجارب الدولية

الفصل الرابع

التنمية البشرية في الأنظمة الاسكندينافية

ستاين كوهنل(*)

مقدمة

لقد عادت فكرة «دولة الرفاهية» أو دولة الرفاه العام (welfare state) ، كما أسماها بعضهم، إلى جذب الاهتمام في الآونة الأخيرة لا باعتبارها أداة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل بديلاً يفرض نفسه بعد انهيار النظام الشيوعي والخيبات المتتالية لتجارب إعادة بناء دول أوروبا الشرقية من ناحية، ومعاناة الدول الفقيرة نتيجة لتفاقم المديونية وغيرها من المصاعب الأخرى التي تعرفها الدول النامية، من ناحية أخرى.

وتندرج دراسة ستاين كوهنل (Stein Kuhnle) التي لي شرف تقديمها إليكم نيابة عنه، في هذا السياق. وهي بعنوان «التنمية البشرية: التجربة الاسكندينافية» (Human Development: The Scandinavian Experience) ، وتتناول بالدرس التجربة الاسكندينافية في ميدان تنمية الموارد البشرية، التي تعتبر نموذجاً لدولة الرفاهية. والمؤلف أستاذ جامعي في كلية السياسات المقارنة في جامعة برجن في النرويج.

وسأحاول في مرحلة أولى، وبإيجاز، إبراز أهم ما ورد فيها من أفكار قبل التعقيب عليها وإبداء بعض الملاحظات بخصوصها في مرحلة ثانية.

تتصف دراسة كوهنل بالشمولية والإحاطة الكلية بالموضوع وبكثافة المعلومات التي تحتوي عليها، حيث حاول الباحث الإلمام بمختلف جوانب التجربة الاسكندينافية السياسية

(*) أستاذ في قسم السياسة المقارنة في جامعة برجن في النرويج. قرأت البحث نيابة عنه المعقبة نبيلة حمزة.

والاقتصادية والثقافية وإبراز الملامح الأساسية المميزة إياها، معتمداً في ذلك على عدد لا يستهان به من الجداول الإحصائية.

يبدأ الباحث بتقديم سريع لما يسمّى بالدول الاسكندينافية على المستوى الجغرافي، ويقول إنه نظراً إلى تاريخ المنطقة المتشعب ونظراً إلى النمط الحضاري المشترك، فإن مصطلح «اسكندينافيا» كثيراً ما يُستعمل في معناه الواسع كي يدل على مجموعة بلدان شبه جزيرة الأراضي المنبسطة وأرخبيل الدانمارك وفنلندا، بالإضافة إلى جزر أيسلندا والفاروز (Faroes).

تُعَدُّ البلدان الشمالية الخمسة من البلدان المتمتعة بأفضل درجات الرفاهية الاجتماعية، حتى إنه يقال عنها أحياناً إنها تمثّل نمطاً للمجتمع والتطور المثاليين، مختلفةً بالمقابل عن المجتمعات الديمقراطية ذات النظام الرأسمالي الليبرالي أو عن المجتمعات الاشتراكية سابقاً التي تعيش حالياً منعرجاً مهماً في تاريخها نتيجة لتبنّيها التوجه الليبرالي التحرّري بعد أن تخلّت عن النمط الشيوعي.

ويطرح الباحث مجموعة من التساؤلات المحورية التي يتناول الإجابة عنها في ما بعد، ومنها:

- هل يمكن الحديث عن نمط اسكندينافي أو بالأحرى عن نموذج رفاهية اسكندينافي؟

- ما هي الخصوصيات التي تمتاز بها اسكندينافيا في ما يتعلّق بتطوير نظام الديمقراطية السياسية الحديثة والحقوق الاجتماعية؟

وبشكل أدق يطرح السؤال كما يلي: كيف حصل التغيير بالنسبة إلى وضعية المرأة داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وإلى أي حد تمّ ذلك ولا سيما بالنسبة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها فيها؟

- ما هي خاصيات التحول الاقتصادي والنمو في اسكندينافيا؟

- كيف تمّ تغيير أنظمة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك؟

- كيف استطاع الاسكندينافيون تسجيل مؤشرات عالية لـ «نوعية الحياة. . .»؟

- كيف تمكنت اسكندينافيا من التعامل مع بقية بلدان العالم، وما هي انعكاسات السوق الأوروبية المشتركة والاندماج الكامل لأوروبا على «النمط الاسكنديناڤي»، وهل يلتقي هذا النمط مع غيره من الأنماط التنموية والاجتماعية أم انه ينفرد بذاته؟

- وأخيراً هل هناك بلدان تتجه حالياً نحو الاختيار الاسكندينافي؟

ويردّ الباحث عن السؤال الأول الخاص بوجود نمط اسكندينافي للتنمية بالإيجاب مبيّناً أسبابه والخلفية التاريخية لدولة الرفاهية، وهي عبارة يرددها أكثر من مرة. وواضح

أن الدراسة أُعدّت من وجهة نظر مؤيدة، إلى حد معقول، لأهم خيارات التجربة الاسكندينافية.

ويذكر كوهنل أن البلدان الاسكندينافية تعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي والديمقراطية البرلمانية مثلها في ذلك مثل بقية بلدان أوروبا الغربية والعديد من البلدان الأخرى خارجها، وهي خاصّية مشتركة ينبغي أن تبقى حاضرة في الأذهان.

فالدول الاسكندينافية تعتمد نظام السوق، حيث إن الملكية الخاصة واللامركزية، وتعدد مراكز اتخاذ القرار تبقى من الركائز الأساسية، للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها، وبالتالي فهي مع بعض الاختلافات، أنظمة برلمانية تقوم على التعددية الحزبية والديمقراطية. ولكن لنا أن نتساءل هنا عما جعلها تصنّف خارج إطار الديمقراطيات الرأسمالية الأخرى، وما هي العناصر التي تميّز هذه الدول من بقية البلدان الأوروبية الأخرى؟

وهنا يذكر صاحب الدراسة أربعة عناصر ومميزات أساسية للنموذج الاسكندينافي:

أوّلاً: وقبل كل شيء، الدور التاريخي الفعّال الذي لعبته الدولة في مفهومها القانوني كمسؤولة على مستوى الدخل والحقوق الاجتماعية الواسعة وتلبية حاجة المواطنين إلى الرفاهية الاجتماعية. فمسؤولية الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية بالمعنى الواسع، شيء بديهي وطبيعي لدى الاسكندينافيين وليست موضع شك أو نقاش.

ثانياً: وجود تنظيمات قوية نسبياً على مستوى سوق الشغل، بالإضافة إلى وجود ثقافة التوافق والمصالحة (compromise culture) التي تسود الحياة الاقتصادية والسياسية منذ منتصف الثلاثينيات، عندما ارتقى الحزب الديمقراطي الاشتراكي إلى مرتبة القيادة السياسية.

ثالثاً: تتميز البلدان الاسكندينافية بتشغيلها أعلى نسبة من النساء على الإطلاق مقارنةً بغيرها من البلدان الأوروبية، وتشجيعها على الصعيد السياسي والقانوني على المساواة بين الجنسين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هذه الخاصيات الثلاث تجعل البلدان الاسكندينافية تنفرد عن بقية الدول الرأسمالية الأخرى من جهة، وعن البلدان الاشتراكية سابقاً من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى **الميزة الرابعة** وهي التجانس والوحدة اللغوية والدينية والثقافية التي تربط سكان هذه البلدان كلها، وهي من المؤكد عوامل قد ساعدت على تحقيق التنمية والسلم والاستقرار وبلوغ مستوى رفاهية عال يكاد يخلو من الفوارق الاجتماعية.

أودّ، لو سمحتم، أن أقدّم إليكم بإيجاز العناصر المميّزة لنمط الرفاهية الاجتماعية الاسكندينافي الذي تحدث عنه صاحب الدراسة والذي تحقق بفضل العديد من التشريعات

والإجراءات الاجتماعية، لندرك مدى اختلافه عن غيره من الأنماط الليبرالية الرأسمالية المتعارف عليها.

يتميز النمط الاسكندينافي بكونه:

ـ يرتكز على مساندة الدولة حيث إنها المتعهدة بتنظيم وتمويل برامج الحيطة الاجتماعية بنسبة تفوق تلك التي تعرفها بقية الدول الأوروبية (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١)).

ـ يوظف هذا النمط أكبر نسبة من العاملين في قطاعي التغطية الاجتماعية والتربية (من ٢٢ إلى ٢٨ بالمئة) من مجمل قوة العمل.

ـ يشغّل أعلى نسبة من موظفي القطاع العام (ما يزيد على ٩٠ بالمئة) في قطاعي التغطية الاجتماعية والتربية.

ـ يعتمد أشمل برامج للتغطية والحيطة الاجتماعية وأكثرها تنظيماً في أوروبا، وأفضل مثال يقدم في هذا الصدد هو مثال النرويج الذي يطبق نظام تغطية اجتماعية كلّياً وشاملاً كل الأغراض الأساسية.

ـ يؤكد مبدأ العالمية وحقوق المواطنة، أي إن حق التمتع بالرفاهية ليس له علاقة كبيرة بالمشاركة في الحياة النشيطة، وعليه فلا يتحتّم على المواطن الشغل في كل الأحوال كي يتمتع بالتغطية الاجتماعية وغيرها من البرامج الاجتماعية الأخرى.

ـ قلّص هذا النمط من الفوارق بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، حيث إن الفوائد الناجمة عن حالة الرفاهية هذه أصبحت تدريجياً جزءاً من اليسر الذي ينعم به معظم الاسكندينافيين.

ـ وهو يتيح برامج تغطية اجتماعية أكثر سخاء من البرامج المعمول بها في بقية كل الدول الأوروبية على الإطلاق، بالإضافة إلى أن نظام التغطية الاجتماعية في اسكندينافيا هو أكثر عدالة عمّا هو في البلدان الأوروبية الأخرى التي هي أكثر محافظة على السلّم والهرميّة الاجتماعيين.

ـ وقد أولت الدول الاسكندينافية اهتماماً أكبر لتحقيق التشغيل التام مباشرة بعد فترة ١٩٤٥، وقد نجحت في ذلك بفضل مساعدة معظم البلدان الشمالية. هذا وقد اتضح خلال السنوات الأخيرة وعلى رغم الجهود المبذولة ارتفاع في نسبة البطالة في كل من النرويج والسويد (من ٦ إلى ٨ بالمئة)، في ما كانت تلك النسب مرتفعة بعض الشيء (من ٨ إلى ١٠ بالمئة في الدانمارك منذ منتصف السبعينيات، أما في فنلندا فإن تلك النسبة بلغت ٢٠ بالمئة). وتقلصت الفجوة هكذا بين اسكندينافيا وبلدان المجموعة الأوروبية.

ـ وتتمتع الدولة في اسكندينافيا بدرجة عالية من الشرعية وتسعى للمحافظة عليها، ولم تمارس القمع أو الزجر قطّ ولم يشعر مواطنوها بذلك أبداً، حتى إن الدولة في البلدان الشمالية وصفت بكونها «الدولة ـ الصديق» (State Friendly) .

هذا، وبإيجاز، فإن نمط الرفاهية المطبق في البلدان الاسكندينافية يعتمد بقدر كبير على تدخل الدولة، وهو أكثر توحيداً في تنظيمه، ويعتمد إلى حد كبير في تمويله على الضرائب والأداءات، كما ان أنظمة الضمان الاجتماعي والحيطة الاجتماعية الذي توخّاها تغطي نسبة كبيرة من المواطنين، تفوق النسب المتعارف عليها في البلدان المتقدّمة الأخرى.

غير أن كل هذه الخصوصيات المؤسساتية لا تفسر بالضرورة المستويات العالية لهذه النفقات في هذا المجال (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٢))، وبالتالي فقد يكون من باب التعسّف على المفاهيم أن نطلق صفة «الاشتراكية» على النمط الاسكندينافي، إذ إن الهدف منه، وعلى الأقل منذ فترة الخمسينيات، لم يكن تأميم وسائل الإنتاج ولا حتى تنظيم الاستهلاك عن طريق التعاونيات، بل ضمان تدخل الدولة في توزيع الإنتاج وفي المحافظة على حقوق الأفراد.

ويظل من الممكن دائماً تمييز النمط الاسكندينافي من غيره من الأنماط المعتمدة في البلدان الرأسمالية الليبرالية، غير أن هذا النمط، مثله مثل غيره، خاضع للتحوّل. فهو يتأثر من جهة بالديناميكية الداخلية أي بما يجري داخل اسكندينافيا نفسها، وبالعوامل الخارجية التي يشهدها العالم على المستويين الاقتصادي والسياسي، إذ يفترض أن تتكيّف البلدان الاسكندينافية مع محيطها وأن تتعامل مع الضغوطات التي يفرزها هذا التحول على المستوى الخارجي أساساً، كي تستطيع الإبقاء على مستوى التعامل مع منافسيها ولا سيما في البلدان الأوروبية. وهنا ينتقل الباحث إلى تطور الديمقراطية السياسية والحقوق الاجتماعية في الدول الاسكندينافية ويؤكد عراقتها وتجذّرها في نظمها الاجتماعية.

لقد بدأ العمل بحق الانتخاب لكل من الرجل والمرأة في بلدان الشمال منذ زمن طويل نسبياً مقارنة بغيرها من البلدان الأوروبية. فقد تمّ تطبيق مبدأ الاقتراع العام للنساء في فنلندا سنة ١٩٠٧، ثم في السويد سنة ١٩١٢، وفي النرويج سنة ١٩١٣، وأخيراً في الدانمارك سنة ١٩١٥. كما ان السنّ المشترطة للانتخاب تدنّت شيئاً فشيئاً. فخلال الفترة المتراوحة ما بين ١٩٧٢ و١٩٨٥ اعتمدت بلدان الشمال الخمسة سن ١٨ عاماً كالسن القانونية المشروعة لممارسة حق الانتخاب.

ـ ومنحت كل من الدانمارك والسويد والنرويج، الواحدة تلو الأخرى، الحق نفسه للأجانب القاطنين فيها كي تصبح هكذا أكثر انفتاحاً من غيرها من البلدان الأوروبية، بقبولها تشريك فئات السكان غير المواطنين في الحياة السياسية.

ـ كما تمّ العمل بمبدأ البرلمانية، أي إن السلطة رهينة دعم البرلمان المنتخب شعبياً

في النرويج أولاً، منذ سنة ١٨٨٤، تلتها الدانمارك والسويد سنة ١٩١٧. أما فنلندا، فتشهد مزيجاً بين القاعدتين البرلمانية والرئاسية.

وبالنسبة إلى التعددية الحزبية، فجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية الجماهيرية ظهرت أولاً في الدانمارك سنة ١٨٧٠، وفي كل من النرويج والسويد سنة ١٨٨٠. أما في فنلندا، فقد تأخر ظهور مثل هذه الأحزاب نظراً إلى سيطرة النظام الروسي القريب منها، إلى حدود سنة ١٩٠٦، تاريخ بدء العمل بمبدأ الاقتراع العام. ولبلدان الشمال كلها تقاليد عريقة في ميدان التعددية الحزبية والتمثيل النسبي في نظام الانتخاب.

أما الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية التي لعبت دوراً ريادياً في بلدان الشمال كافة بعد الثلاثينيات من هذا القرن، فقد برزت سنة ١٨٧٨ في الدانمارك، وسنة ١٨٨٧ في النرويج، وسنة ١٨٨٩ في السويد، ثم سنة ١٨٩٩ في فنلندا.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب اليمينية الشعبوية، المعارضة للضرائب، لها بعض التأثير في الرأي العام، كما احتلت مواقع استراتيجية في البرلمان خصوصاً منذ السبعينيات في الدانمارك والنرويج، ومنذ سنة ١٩٩١ في السويد.

ـ هذا وقد ارتقت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية إلى السلطة في اسكندينافيا في فترة مابين الحربين العالميتين.

وبشكل عام، يمكن وصف فترة مابين الحربين التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً بالفترة التي تدعّمت فيها الديمقراطية البرلمانية في البلدان الأربعة، وهي كذلك الفترة التي ظهرت فيها الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية كأحزاب إصلاحية غير ثورية وارتقت إلى مواقع مهمة في الحكومة، إذ إن الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية هذه قد شكلت قوى سياسية قيادية في كل من الدانمارك والنرويج والسويد منذ الحرب العالمية الثانية، فيما كان الحزب الزراعي والحزب الديمقراطي الاجتماعي بعد ذلك أكثر أهمية في فنلندا. وقد تبيّن أن الطبقة الاجتماعية والوظيفة تحددان بشكل كبير اختيار الناخبين الاسكندينافيين للأحزاب أكثر مما هو عليه الأمر في البلدان الغربية الأخرى، إذ أوضحت عملية تحليل مقارن لخمس عشرة دولة غربية خلال الستينيات أن الانتماء الطبقي يحدّد بشكل أكبر الولاء للحزب في البلدان الاسكندينافية أكثر مما هو معروف عن بقية البلدان الغربية، حيث إن عوامل مثل الدين أو الانتماء إلى منطقة واحدة هي أكثر تأثيراً.

ومن الخاصيات المميزة للنظام السياسي في بلدان الشمال مقارنة مع غيرها من الدول الأوروبية وجود تقاليد قوية وعريقة للحكومة المحلية التي تفترض ثقافة ومشاركة أكبر تساعدان على الاندماج.

ـ ويكمن سر نجاح الديمقراطية السياسية في البلدان الشمالية في المشاركة الواسعة للمواطنين في المسار السياسي وذلك عبر مجموعة من الأحزاب السياسية القوية نسبياً (وإن عرفت بعض الصعوبات وضعفت في الآونة الأخيرة)، ومجموعات الضغط والمنظمات

كاتحادات العمال والنقابات ومنظمات المزارعين وتجمعات رجال الأعمال وغيرها من المنظمات المهنية التي تمثل مختلف الفئات الاجتماعية والتي تعرف كلها نسباً عالية من المشاركة والانخراط. هذه التكتلات كلها تشارك بصفة فعّالة في صنع القرار وفي بلورة السياسات الحكومية.

ـ وما يمكن قوله هو أن أنماط وصيغ التعاون والمشاركة بين كلّ هذه الفئات الاجتماعية في عملية صنع القرار مهما كان اختلاف الحكومات واتجاهاتها، ساعدت بقدر كبير في الاستقرار السياسي الذي عرفته البلدان الاسكندينافية منذ فترة الثلاثينيات، بالإضافة إلى انتشار ما عرف بـ «ثقافة التوافق» التي ساهمت في ترسيخ الديمقراطية في تلك المجتمعات قبل غيرها من المجتمعات الأخرى.

وقد تُعَدّ قلة عدد السكان في البلدان الاسكندينافية من العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، كما يمكن اعتبار انتشار الدعم المدروس للمشاركة الديمقراطية والتمثيلية لفئات الشعب كلها ونشأة تقليد الوفاق في الميدان السياسي من المظاهر الأساسية لنجاح التجربة الاسكندينافية.

ـ وقد أدّى ارتقاء الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية إلى الحكم في فترة الثلاثينيات إلى الإسراع في تطبيق نظام التغطية الاجتماعية ولا سيما في النرويج. ولكن هذا لا يعني أن مبدأ الحق في التغطية الاجتماعية ومساعدة الدولة المواطنين المعوزين أو الذين يتعرّضون إلى حوادث، شغل جديد على بلدان الشمال. فهو حق متعارف عليه قبل أن تصبح الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية قوّات فاعلة في تلك البلدان حيث تمّ العمل به منذ بداية عام ١٨٨٠.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يعود نظام الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى المسنين إلى سنة ١٨٩١ في الدانمارك، و١٩١٣ في السويد، و١٩٣٦ في النرويج، و١٩٣٧ في فنلندا. أما التغطية الاجتماعية بسبب البطالة، فيرجع تطبيقها إلى سنة ١٩٠٦ في النرويج، و١٩٠٧ في الدانمارك، و١٩١٧ في فنلندا، و١٩٣٤ في السويد.

وهكذا يكون نظام التغطية الاجتماعية من بين الحقوق التي امتازت بها البلدان الاسكندينافية مبكراً مقاربة بغيرها من البلدان الصناعية خصوصاً أن نظام التغطية هذا يمتاز بشموليته حيث تنتفع به كل الفئات الاجتماعية.

ـ ويبيّن صاحب الدراسة، معتمداً في ذلك على جداول إحصائية، أهمية النفقات والتحويلات الاجتماعية في «دولة الرفاه العام» حيث تمثّل حيّزاً كبيراً من المنتوج الوطني الإجمالي وحيث أصبح مفهوم «دولة الرفاه العام» من بين العناصر التي تلازم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكان البلدان الاسكندينافية.

وعلى الرغم من أن مسألة اتساع رقعة مشاركة الدولة في تحقيق الرفاه العام لمواطنيها، تعدّ من بين المسائل الشائكة التي تثير جدالاً بين حين وآخر، فإن الأحزاب أو

المجموعات السياسية لم تطرح موضوع عقلنة أو تقليص نسبة تدخل الدولة في ذلك، وذلك باعتبار أنها من المسائل التي يعتبرها مواطنو البلدان الاسكندينافية ضرورية ولا غنى عنها.

ولعل من أهم العوامل التي ساعدت على دفع المجتمع المدني وترسيخ الحسّ السياسي لدى مواطني الدول الاسكندينافية، مبدأ إجبارية التعليم الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المتعلمين فيها. فلا وجود للأمية في هذه البلدان التي يتراوح فيها معدل سنوات التعليم بين ٩ و١٢ سنة. وهذا ليس جديداً على البلدان الاسكندينافية التي شهدت انتشار التعليم منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. واليوم نجد أن ما يزيد على ٢٥ بالمئة من الشباب الاسكندينافي يرتاد الجامعات أو المعاهد العلمية العليا، وهذا يساعد من دون شك على فهم ارتفاع نسبة الانتماء إلى تنظيمات مختلفة والمشاركة في الحياة السياسية.

أولاً: وضعية المرأة

عرفت البلدان الاسكندينافية، خلافاً للبلدان الغربية الأخرى، مشاركة مهمة للمرأة في مختلف مجالات الحياة ولا سيما السياسية منها، إذ نجد أن منصب رئاسة الحكومة في النرويج تشغله امرأة وأن ثمانية من ضمن ١٨ عضواً في الحكومة من النساء، كما أن ٤٠ بالمئة من أعضاء البرلمان (وتبعاً لآخر عملية اقتراع تمّت في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) هم من النساء وأن ثلاثة من أهم الأحزاب السياسية تقودها نساء أيضاً. وهكذا يتبيّن لنا أن البلدان الاسكندينافية قد حققت تقدماً كبيراً في مجال حقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في الميادين كافة. وتظل البلدان الاسكندينافية رائدة في ذلك على رغم التقدم الملموس الذي شهدته الدول الأوروبية الأخرى خلال العقدين الماضيين.

وقد اعتبرت البلدان الاسكندينافية مبدأ المساواة الجنسية هدفاً من أهدافها الرئيسية على مستوى الكمّ والكيف، وقد تجسّد هذا التوجه من خلال توزيع عادل للنساء والرجال على كل المستويات الاجتماعية (التربية، الوظيفة، القيادة السياسية) وعبر توفير حظوظ المعرفة والتجربة والتكوين نفسها للمرأة والرجل على حدّ السواء.

إلا أنه على الرغم من تحقيق المساواة القانونية بين الرجل والمرأة، ينبغي الإشارة إلى أن بعض الفروقات يظل قائماً ولا سيما في مجال العمل، كأن تقوم المرأة بخلاف الرجل بشؤون البيت وهي وظيفة لا تنال مقابلها أجراً، أو أن تشتغل المرأة في معظم الحالات نصف وقت مقابل نصف أجر.

ثانياً: التحوّلات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

لا شك في أن الديمقراطية والاستقرار السياسي واتساع رقعة «دولة الرفاه العام»

من العوامل الملازمة لما عرفته البلدان الاسكندينافية من تحول في هياكلها الاقتصادية ونمو اقتصادي ملموس. وما من شك أيضاً في أن النمو الاقتصادي قد ساهم بشكل كبير في دعم الديمقراطية والتطور الاجتماعي. وقد عرفت البلدان الغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر وإلى حدود الحرب العالمية الأولى نمواً اقتصادياً مطّرداً. وخلال هذه الفترة استطاعت البلدان الاسكندينافية ونظراً إلى ارتفاع نسب نموّها، أن تقلّص من حجم الفوارق بينها وبين البلدان الصناعية الأخرى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ففي ما يخصّ الاقتصاد الدانماركي مثلاً، فإن تصنيع القطاع الزراعي قد لعب الدور الكبير في المحافظة على نسبة النمو، فيما كانت الصناعة في السويد وصناعة السفن في النرويج وتجارة الأخشاب في فنلندا هي التي أدت إلى النتيجة نفسها.

ومن أهم العوامل التي أدّت إلى هذا الازدهار الحقيقي الفعال هو تطور قطاع النفط والغاز في النرويج منذ منتصف السبعينيات، وتقدم التقانة بفضل تقدم الأبحاث العلمية بالإضافة إلى نمو قطاع التربية والتعليم الذي ساهم بدوره في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي.

ومن أبرز سمات التحول الهيكلي الذي عرفه قطاع التشغيل والتنمية الاقتصادية في هذه الدول النمو المطّرد للقطاع العام، سواء كان ذلك في ما يخصّ نسبة التشغيل أو النفقات العامة. ففي عام ١٩٨٥ على سبيل المثال، كانت نسبة العاملين في القطاع العام في السويد تمثّل ٣٣,١ بالمئة من مجموع العمالة، بينما كانت هذه النسبة ٢٩,٨ في الدانمارك و٢٣,٨ في النرويج.

ولا شك في أن مستوى التشغيل المرتفع في البلدان الاسكندينافية له ارتباط وثيق بدور الحكومة في تحقيق «دولة الرفاه العام»، حيث إن نسبة الموظفين في قطاعي التربية والصحة تفوق ٩٠ بالمئة مما عليه بقية القطاع العام.

وتمتاز بلدان الشمال بتخصيص نسبة عالية من ميزانياتها للنفقات العامة مقارنة بنسبة إجمالي الدخل القومي التي تحققها، وهذا خير دليل على تقدمها ورفاهيتها خصوصاً أنها ترصد الجزء الأكبر من النفقات الحكومية المخصصة لقطاع الضمان الاجتماعي للأسر الضعيفة الدخل في شكل منح للتقاعد والبطالة.

وتبيّن الاحصاءات المسجلة سنة ١٩٨٨ أن نسبة الاستهلاك العام مقارنة بنسبة إجمالي الدخل العام (GNP) هي أكثر ارتفاعاً في الدانمارك والسويد والنرويج مما هي عليه في بقية البلدان الصناعية الغربية. إلا أنه إذا تمعّنا في تطور نمط الاستهلاك في هذه البلدان أي في نسبة الدخل التي يخصصها الأفراد لاستهلاكهم الخاص للاحظنا أن هذه النسبة قد انخفضت انخفاضاً كبيراً منذ بداية هذا القرن. ففي النرويج، مثلاً، كانت النفقات المخصصّة للأكل وللمشروبات والتبغ سنة ١٩١٠ تساوي نسبة ٤٨ بالمئة من دخل الفرد، وفي سنة ١٩٥٠ انخفضت تلك النسبة إلى ٣٩ بالمئة، وفي سنة ١٩٩٠ تراجعت إلى

حدود ٢٥ بالمئة. وهذا دليل على تغير نمط الحياة الاجتماعي ونمط الاستهلاك في البلدان الاسكندينافية.

ثالثاً: التوزيع العادل للدخل ونوعية الحياة

لم تسعَ البلدان الاسكندينافية لتحقيق «دولة الرفاهية» بأن تشمل كل المواطنين بالرعاية الاجتماعية فقط، وإنما سعت للقضاء على الفقر والتقليص من الفروقات الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذه الأغراض كان من الضروري إرساء قواعد قوية وفعالة لتدخّل الدولة، من دون المساس بنظام الإنتاج الرأسمالي. واعتمدت الدولة لمناهضة الفقر والفروقات الاجتماعية على آليّتين أساسيتين وهما: وضع نظام محكم للضرائب والأداءات، وإعادة توزيع الدخل مع العمل على كل أفراد المجتمع.

ففي سنة ١٩٨٠ كانت مؤشرات توزيع المداخيل ما بين الأفراد في البلدان التالية كما يلي: السويد: ٢٠,٥، فنلندا: ٢٢,٥، النرويج: ٢٤,٣، المملكة المتحدة: ٢٧,٣، كندا: ٢٩,٩، الولايات المتحدة: ٣٢,٦، إسرائيل: ٣٣,٣؛ حيث إن نسبة ٢٠ بالمئة من الأفراد الذين يتقاضون أعلى نسبة دخل في السويد مثلاً، تتمتع بنسبة ٣١,١ بالمئة من الدخل العام، فيما تحصل نسبة ٢٠ بالمئة من الأفراد الذين يتقاضون أدنى نسبة دخل على ١٠,٦ بالمئة من الدخل العام نفسه.

وتوازي السويد في ذلك التوزيع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من افتقاد بعض المؤشرات التكميلية ما هو عليه الوضع الاجتماعي أو بالأحرى النظام المعمول به في بقية البلدان، يظل توزيع الدخل في البلدان الاسكندينافية الأفضل في هذا المجال ويساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وفي تدعيم ثقافة الإجماع.

كما يتطرق الباحث في فصل آخر من الورقة إلى مجموعة من المؤشرات التكميلية الأخرى الدالة على نوعية الحياة والرفاهية المادية كالمسكن اللائق والسيارة والتلفزة، وغيرها من مظاهر الرفاهية التي يتمتع بها السكان في البلدان الاسكندينافية. فإلى جانب الازدهار الاقتصادي، يتمتع الاسكندينافيون بنمط حياة جيد مقارنة بغيرهم. فهم يخصصون جانباً كبيراً من وقتهم لممارسة الأنشطة الرياضية ولارتياد المتاحف وتعاطي المطالعة وغيرها من الأنشطة الثقافية الأخرى.

وهنا ينتقل كوهنل إلى طرح بعض المشاكل الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الاسكندينافي كظاهرة العنف، مثلاً، ليقول في هذا الصدد إن هذه الظاهرة تعتبر هامشية جداً وإن نسبة الأفراد الذين يتعرضون للعنف المخلف للآثار بحسب الإحصاءات الرسمية في هذه المجتمعات، ضئيلة جداً ولا تشكل تهديداً على النسيج المتماسك للمجتمع الاسكندينافي.

ويُدخل الباحث بعض النسبية على الصورة المثالية التي يعطيها عن المجتمع الاسكندينافي، فيذكر أن هناك مصادر تدل على أن هذه المجتمعات تشكو بدورها من تفاقم كل أنواع المشاكل الاجتماعية والتفكك، حيث ارتفعت فيها نسبة الجريمة وظاهرة العنف عموماً خلال العشرية الأخيرة بنسبة ملحوظة. كما ان هنالك ارتفاعاً في نسبة تعاطي المخدرات، والانتحار والطلاق (تضاعفت نسبة الطلاق منذ الستينيات)، وفي عدد الأفراد الذين يتوكلون على الرعاية الاجتماعية، في الوقت نفسه الذي تشهد فيه نسبة تحسن نوعية الحياة المادية ونسبة الرفاهية ارتفاعاً مطّرداً. وقد يزداد هذا التناقض حدّة بسبب تدويل وسائل الإعلام وانتشارها وغزوها الحدود الجغرافية، ولانتشار الثقافات المختلفة وتداولها ماوراء الحدود.

وتشكل الظروف الجديدة المشار إليها تحدّياً كبيراً للنمط الاسكندينافي، كما يتطلب بعض المشاكل الاجتماعية سرعة في المعالجة على المستوى الداخلي أو الدولي مستقبلاً (مسألة تعاطي المخدرات مثلاً).

رابعاً: اسكندينافيا والعالم

يخصص الباحث الجزء الأخير من ورقته لمعالجة موقع اسكندينافيا في العالم والمحيط الدولي وعلاقتها بالمجموعة الأوروبية خصوصاً. ويقول بهذا الصدد إن النمط الاسكندينافي يتميز بأكثر الأنماط الاقتصادية انفتاحاً على العالم. وهذا لا يمنعه من طرح التساؤل الآتي:

- هل يمكن النمط الاسكندينافي للتنمية، بما أقرّه من خصوصيات مميزة وتعايش بين الرأسمالية ودولة الرفاهية والمساواة بين أفراد المجتمع،ألا يتأثر بالتحوّلات والتغييرات المتأتية من الخارج؟

وإثر الحرب العالمية الثانية، كانت علاقات دول الشمال مع بقية دول العالم متأثرة بالنزاع بين الشرق والغرب. ففيما أصبحت النرويج والدانمارك وأيسلندا أعضاء في الحلف الأطلسي، ظلت السويد محايدة بينما وقّعت فنلندا معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي. ولم تُدعَ البلدان الاسكندينافية إلى المشاركة في مفاوضات توحيد أوروبا في الخمسينيات، هي التي تنتمي إلى أطراف أوروبا.

ثم إن الاسكندينافيين أنفسهم لا يرحّبون كثيراً بصفة الانتماء الأوروبي، فبعد ٣٦ سنة من قيام الوحدة الأوروبية، تعتبر الدانمارك البلد الوحيد من بلدان الشمال الذي ينتسب إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فيما كانت النرويج البلد الأوروبي الوحيد الذي رفض العضوية في هذا المجال الأوروبي إثر عملية استفتاء وقع سنة ١٩٧٢، بالإضافة إلى أن منطقة غرينلاند (Greenland) التابعة للدانمارك سحبت عضويتها فيها. غير أن نسبة ٥٨ بالمئة من المنتوجات الاسكندينافية، تبعاً للإحصاءات سنة ١٩٩٠ تذهب إلى البلدان الأوروبية، و٢١ بالمئة إلى بقية بلدان الشمال، و٢١ بالمئة إلى بقية بلدان العالم.

وهكذا تُعَدّ أوروبا مجالاً تجارياً ذا أهمية كبرى بالنسبة إلى البلدان الاسكندينافية، وقد يظل كذلك حتى وإن قررت النرويج وفنلندا والسويد الانضمام إلى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية في غضون عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

وهنا يمكن القول إن استمرارية النموذج الاسكندينافي أو اضمحلاله مرتبطة ارتباطاً كلياً بمدى وجود هوية تجمع بين الدول الشمالية وقدرتها على المحافظة عليها. ولعل مفهوم «النمط الاسكندينافي» كفيل وحده بأن يدل على إشراك هذه البلدان في الهوية نفسها، حيث إن التعاون ما بين مجموعة البلدان الاسكندينافية قد بدأ منذ زمن طويل ويعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، وكان يتمثل أساساً في تكوين مجلس بلدان الشمال وتعيين ممثلي الحكومات وأعضاء البرلمان دعماً للمبادرات المشتركة في مجال التعاون. وقد تم، على سبيل المثال، تكوين سوق مشتركة ما بين بلدان الشمال سنة ١٩٥٤، والعمل باتفاقية حول الحقوق الاجتماعية منذ سنة ١٩٥٥ والعمل بجواز سفر موحّد سنة ١٩٥٧.

وهكذا فإن التعاون السياسي المستمر بين بلدان الشمال قد أدى إلى دعم الهويّة على الرغم من أن جزءاً فقط من المنطقة يشترك في اللغة، وعلى الرغم من وجود بعض المجموعات داخل تلك البلدان تطالب بالاستقلال الوطني. هذا بالإضافة إلى العديد من الأمثلة التي تجسّد وجود سياسة مشتركة بين البلدان الشمالية.

وإن مسألة بقاء الهوية الاسكندينافية مستقبلاً هي رهن اختيار بلدان الشمال على اختلافها بشكل العلاقات القائمة الآن مع المنظمات والمجموعات الاقتصادية والسياسية المساندة في أوروبا، ورهن اتساع رقعة الاتحاد الأوروبي.

تعقيب

نبيلة حمزة (*)

أودّ أن أعرب عن تقديري العمل الممتاز الذي أنجزه ستاين كوهنل والذي عرضته آنفاً. إلا أنه لدي بعض الملاحظات العامة حول إطار الورقة قبل التطرّق إلى الملاحظات الموضوعية.

لن أدخل بالطبع في التعليق على فنّية الورقة التي تكشف في اعتقادي عن تأنٍّ في العرض والتحليل وعن قناعة وإعجاب بالخيارات الكبرى للمجتمع الاسكنديناقي، لكن كان بودّي أن يُدخل الباحث بعض النسبية في توصيفه إياه، وأن يكون أكثر موضوعية في تقييم نتائجه. وفي الحقيقة لا يعدو أن يكون توصيف الباحث النمط الاسكنديناقي للتنمية، نوعاً من التجريد، وإن أدخل عليه بعض الانتقادات أحياناً. والواقع انه لا توجد مثل هذه النماذج الخالصة والنقية للتنمية والرفاهية، وهذا في اعتقادي نقص واضح لتقييم التجربة الاسكندينافية من نواح كثيرة تدخل في صميم موضوعنا.

وربما كانت الفقرة الوحيدة التي لّمح فيها الباحث إلى هذه المسألة باختصار شديد هي تلك التي وردت في الجزء الثالث من بحثه (التوزيع العادل للدخل ونوعية الحياة)، حيث تتطرق إلى بعض المشاكل الاجتماعية التي تعرفها هذه المجتمعات خلال العشرية الأخيرة من دون الخوض في أسبابها ومسبباتها.

وعلى الرغم من مشاطرتي معظم آراء الباحث، **فإن الملاحظة الأولى هي** أنه كان من المفيد أن يتطرق إلى الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها الدول الاسكندينافية منذ بضع سنوات، والتي أدت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدد عدداً من السمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في النظام الاسكنديناقي التي تشكل الملامح المميّزة لدولة الرفاهية. وهو ما كنا ننتظره من البحث أيضاً.

وليس المجال هنا لتحليل السياسة الاقتصادية للدول الشمالية، لكن أعتقد أنه من

(*) مدير في وزارة التخطيط والتنمية الجهوية ـ تونس.

المفيد التذكير بأن الدول الاسكندينافية تمر هي أيضاً ببعض الصعوبات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي جرّاء الأزمة الاقتصادية الدولية وجراء تطبيقها الإصلاح الهيكلي. هذا ما تفيده تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نفسها.

فالسويد، مثلاً، التي عرفت تقليدياً بإعطاء القطاع الحكومي دوراً حاسماً وقيادياً في مسار التنمية وفي إرساء دول الرفاه العام والتي جعلت دوماً من ضمان التشغيل والدخل لمواطنيها أهدافاً أساسية، اضطرت بداية من سنة ١٩٩٠ إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى الضغط والتقليص من نسبة الميزانية المخصصة لبعض البرامج الاجتماعية (كالمنح الخاصة بإجازات المرض مثلاً) ولنفقات الإدارة المركزية والقطاع العام عموماً. كذلك شهدت السويد تقليصاً في المنح المخصصة لدعم القطاع الزراعي وقطاع السكن.

وقد أصبح حجم القطاع العام في السويد وثقله أمراً واقعاً، فيمكن أن نذكر أن نسبة النفقات العامة في السويد لا يعرف لها مثيل في البلدان الأخرى. ففي سنة ١٩٨٠ مثّلت هذه النسبة ٦٦ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي. وقد انخفضت هذه النسبة منذ ذلك التاريخ لكنها تبقى، على رغم ذلك، أكثرها ارتفاعاً في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما بقيت النفقات المخصصة للصحة والضمان الاجتماعي والتربية والتعليم تحظى بنصيب الأسد.

وصاحَب تضخم القطاع العام بروز العديد من المشاكل المعهودة في هذه الحالات، كثقل البيروقراطية وقلّة نجاعة الخدمات ومردوديّة العمل، وكذلك تأثيرها السلبي في القطاع الخاص والحركية الاقتصادية عموماً. وهذا ليس بجديد.

لكن الشيء الملفت إلى الانتباه أن حجم القطاع العام ومواصلة الدولة القيام بالدور الريادي والحاسم في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أصبحا اليوم محل تساؤل وإعادة نظر. وبهذا أردت أن أدخل بعض التدقيق على ما جاء في ورقة كوهنل، حيث أكد أن ما سمّاه «ثقافة التوافق» في الدول الاسكندينافية يساهم في ألا تكون الخيارات الكبرى (ومن ضمنها الدور الريادي للقطاع العام) محل تساؤل أو نقاش قط.

وقد أدّى ذلك بالدولة السويدية إلى اتخاذ جملة من التدابير للرفع من مردودية القطاع الحكومي، مما أدى بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٨٧ إلى تقليص نسبة العاملين في المؤسسات العمومية التي أصبحت تتمتع في الوقت نفسه باستقلالية أكثر، وإلى الاستغناء عما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ موطن شغل.

كذلك فطنت الدولة إلى انعكاسات نظام الضمان الاجتماعي وخصوصاً مِنَح تعويض المرضى المعمول بها والمطبّقة من دون قيود تقريباً، على مردودية العمل ونجاعته ونسبة التغيُّبية (absenteeism) التي تنجم عنها في القطاع الحكومي، فاتخذت إجراءات للحدّ من هذه الظاهرة، ومن ظاهرة التقاعد في سن مبكّرة. كذلك هناك اتجاه واضح إلى

الالتجاء أكثر إلى القطاع الخاص لمعاضدة مجهود الدولة في مجال التغطية الاجتماعية.

وباختزال شديد، يمكن أن نقول إن الاستراتيجيا الجديدة للدول الاسكندينافية والتي تبقى على الرغم من كل ما يمكن أن يقال عنها، مثالاً لدولة الرفاهية والرخاء، اعتمدت في السنوات الأخيرة مجموعة من الاصلاحات في القطاع العام تهدف إلى تطهير المالية العامة، وتحسين مردودية المؤسسات العامة، ومراجعة نظام الضرائب والتقليص من حجم المنح والدعم المالي للعاملين في هذا القطاع.

وقد تتعمّق هذه التحولات وتتطور بنسق سريع مع دخول الدول الاسكندينافية السوق الأوروبية المشتركة (النرويج والسويد وفنلندا وأيسلندا)، كما يمكن اعتبار رفض سكان الدانمارك معاهدة ماستريخت (Traité de Maastricht) إثر الاستفتاء الذي أجري بهذا الخصوص، في ربيع ١٩٩٢، تعبيراً عن تخوّف الدانمركيين من انعكاسات الوحدة الأوروبية على مستوى معيشتهم واستقلالية سياستهم الداخلية والخارجية وسيادة بلادهم.

وعلى ضوء ما سبق، والعديد من الأمثلة والوقائع الأخرى التي كان من الممكن ذكرها، يحقّ لنا أن نتساءل عن مستقبل ما سمّي بـ «النمط الاسكندينافي للتنمية» وعن استمراريته في الظروف الحالية؟

وقد يكون من باب التعسّف على الواقع التنبؤ بانتهاء النموذج الاسكندينافي ونهاية دولة الرفاهية. كما يمكن اعتبار جلّ هذه الإصلاحات إجراءات ظرفية لا تمسّ جذرياً بالخصائص وبالخيارات الكبرى للدول الشمالية التي جعلت من تنمية الموارد البشرية ومن الإنسان وحده معيار الأشياء جميعها، كما يقول بروتاغوراس. لكن أعتقد أن هذه الأحداث كافية لدقّ ناقوس الخطر لأي مهتم بمستقبل النمط الاسكندينافي.

أما **الملاحظة الثانية**، فهي تخصّ اهتمام الباحث بالجوانب الثقافية والحضارية للنمط الاسكندينافي للتنمية وإن يطغى الجانب الاقتصادي أحياناً على الورقة. فقد أكدّ البحث السمات الثقافية والقيم الحضارية المميزة للبلدان الشمالية والتي تعتبر من الركائز الأساسية لقيام النموذج الاسكندينافي لدولة الرفاهية. وقد اختزلها الباحث في عبارة رددها أكثر من مرة وهي «ثقافة التوافق» (compromise culture) .

أعتقد أن هذا الجانب، أي البعد الثقافي لعملية التنمية ومجموعة العناصر الثقافية والحضارية والنفسية (substrat culturel) التي تؤثر فيها وتتأثر بها والتي كثيراً ما تغيب معالجتها في مثل هذه الندوات، يجب أن تشد اهتمامنا وأن يصعب قياسها بمؤشرات. فالحديث عن نمط الرفاهية في الدول الاسكندينافية هو حديث عن نمط للسلوك الاجتماعي (كقدرة الفرد على الاندماج والتكيّف مع المجموعة وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة واحترام المعايير الاجتماعية)، كما هو حديث عن عقيدة متماسكة تتبناها الجماهير وعن تراث وتقاليد للعلاقات بين الأفراد من جهة، وبين الأفراد والمؤسسات من جهة أخرى، بحيث تتعدّى النظرية الاقتصادية الضيقة (economiciste)

للتنمية لتمتد إلى كل النسيج الاجتماعي وتشمل جميع مظاهر الحياة العامة.

وقد يثير هذا السلوك ردود فعل متباينة بين المتخصصين، إذ يرى فيه بعضهم ثورة قيامية[1] داخل النظام الليبرالي، بينما يعتبره آخرون نوعاً من الامتثالية (conformisme) ونزعة محافظة إن لم نقل نوعاً من العبودية والتوتاليتارية[2].

ويتجلى هذا النمط الثقافي بوضوح في نوعية العلاقة التي تربط النقابيين والأعراف وصيغ التعامل والتشاور والشراكة التي تتميز بها هذه العلاقات: كمشاركة ممثلي النقابات المهنية في المجالس الإدارية للمؤسسات التي أصبحت تقليداً في العديد من الدول الاسكندينافية والتي لم تكن قط موضع احتجاج أو صراع. وإن دل هذا على شيء فهو يدل على تقارب وجهات النظر وتناسق طرق التفكير بين مختلف شرائح المجتمع ومكوناته وإجماعها حول الخيارات المجتمعية الكبرى.

وفي اعتقادي أن التحديات الخطيرة التي يواجهها الوطن العربي اليوم والتي تتمحور أساساً حول أزمة ثقافية ضخمة هي من الخطورة والسعة بحيث تستحق مثل هذا المطلب البحثي.

وأرى شخصياً في وضعية المرأة في الدول الاسكندينافية ومكانتها داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي وارتقائها إلى أعلى المناصب الحكومية ومواقع اتخاذ القرار ومشاركتها في الحياة السياسية وتمثيلها فيها، أكبر دليل على انتشار «ثقافة التوافق» التي يتكلم عليها الباحث، والوعي الكامل بأن ما يسمى قضية المرأة هو في الواقع قضية مجتمع وقد أصبحت من «القضايا المحورية» في مجتمعاتنا العربية، حيث تستقطب تقريباً كل التيارات المؤيدة والمعادية.

ولعل من أهم الدروس المستفادة من المثال الاسكندينافي هو، من دون إفراط أو مبالغة، أن المرأة أصبحت المعيار الأول لقياس عملية التنمية عموماً ولتنمية الموارد البشرية خصوصاً. ولا يُتصور أن يحقق أي مجتمع تقدماً اجتماعياً أو اقتصادياً حقيقياً ما دامت الغالبية من سكانه (إذ تمثل نسبة النساء عادة أكثر من نصف المجتمع) معاقة بل مشلولة بجهلها حتى مبادئ القراءة والكتابة والحساب، ولافتقارها إلى أبسط الحقوق المدنية والسياسية، أي حقوق المواطنة الكاملة، ولمشاركتها الضئيلة في النشاط الإنتاجي المنظم، وتدنّي متوقع العمر لدى الولادة لديها.

وقد يحثنا الباحث على التوقف، ولو بضع دقائق، عند وضع المرأة في الوطن العربي في نهاية هذا القرن نظراً إلى أنه أكثر المؤشرات دلالة ووضوحاً على وضع التنمية البشرية. ولن أدخل في معالجة قضية المرأة هنا وهي ليست موضوع بحثنا هذا، لكن أريد أن أذكر

---

(١) Gabriel Ardant, *La Révolution suédoise*, Libertés 2000 (Paris: R. Laffont,[c] 1976).

(٢) Roland Huntford, *Le Nouveau totalitarisme* (Paris: Fayard, 1975).

بعجالة بعض الأرقام المذهلة في هذا الخصوص، استناداً إلى ما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٣).

فبالنسبة إلى مستوى التعليم الذي يعدّ إحدى المؤشرات الأساسية المحددة للتنمية البشرية في العالم، تُبرز الإحصاءات المتوفرة في التقرير أن نسبة الأمية في الوطن العربي تبلغ سنة ١٩٩٠، حوالى ٤٤ بالمئة في مجمل السكان. هذا يعني أن عربياً على اثنين لا يحسن القراءة والكتابة، بينما تمثل هذه النسبة ٣٥ بالمئة في بقية دول العالم الثالث وواحد بالمئة في الدول المصنعة.

أما بالنسبة إلى الإناث، فالصورة طبعاً أتعس بكثير. فيكفينا أن نذكر أن هناك اليوم ٨٨ بالمئة من السودانيات و٨٦ بالمئة من الصوماليات و٧٩ بالمئة من الموريتانيات و٧٣ بالمئة من اليمنيات و٦٦ بالمئة من المصريات و٦٢ بالمئة من المغربيات و٥٤ بالمئة من الجزائريات و٥١ بالمئة من العراقيات و٤٤ بالمئة من التونسيات اللاتي لا يُجدن القراءة والكتابة. ويُعتبر الوضع المتدنّي لمستوى التعليم عند المرأة العربية من أبرز مظاهر تخلّفنا وأكثره خطراً على مستقبل التنمية في بلداننا.

أما إذا انتقلنا إلى مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية واتخاذ القرار، فقد تكتمل الصورة تماماً، حيث يتضح من البيانات التي تنشرها سنوياً الأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أن المرأة العربية لا تتمتع بالحق في التصويت أو الانتخاب في سبعة بلدان عربية من مجمل ٢٢ بلداً، وهي: السعودية والبحرين والإمارات والكويت وعُمان وقطر وموريتانيا. أما في بقية البلدان الأخرى حيث حصلت المرأة على حق التصويت فيها، فلا تزال ممارسة هذا الحق شكلية ومحدودة جداً كما هو معلوم.

وعليه، فمن الملفت إلى الانتباه غياب المرأة في أجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية (البرلمان) في معظم البلدان العربية، وإن تحقّق تقدم نسبي في الآونة الأخيرة نحو معالجة هذا الوضع في تونس والمغرب والأردن.

والوضع حرج بدرجة أكبر إذا انتقلنا إلى ميدان التمثيل السياسي والوظائف الحكومية (وظائف وزراء، وكلاء الوزراء والمدراء العامين. . . الخ)، إذ نلاحظ الاستبعاد التام تقريباً لعنصر النساء عن ممارسة السلطة وعملية اتخاذ القرار في المجتمع (وتبقى النساء في بعض الدول مثل تونس، أفضل حظاً، حيث إن نسبة النساء في الوظائف الحكومية والمناصب القيادية أعلى مما هي عليه في البلدان العربية الأخرى).

وما دام كثر الحديث في هذه الأيام عن «إدماج المرأة في عملية التنمية» وكأن المرأة لا تساهم بنشاط وبقسط كبير في التنمية الاقتصادية، بينما أرى شخصياً أن المطلوب هو الاعتراف بالدور الفعلي للمرأة كمنتجة (سواء عملت مقابل أجر أو من دونه)، وإتاحة فرص العمل والتدريب والارتقاء لها، على قدم المساواة مع الرجل. وفي هذا الصدد أفضل استعمال عبارة «إدماج المرأة في القطاع المنظم للإنتاج». وتجدر الإشارة، باختصار

شديد، إلى أن اليد العاملة النسائية من مجمل قوة العمل للسكان في البلدان العربية هي أدنى معدل في العالم، إذ لا تزال نسبة النساء من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً منخفضة جداً، وكثيراً ما تقل عن ٢٠ بالمئة. فالقطاع الصناعي مثلاً لا يستوعب إلا نسبة هامشية من النساء النشيطات حيث لا تتجاوز ٢ بالمئة من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً في معظم البلدان العربية.

ولن أتناول استعراض بقية المؤشرات الأخرى التي توضح خطورة الحالة التي عليها النساء العربيات، لكن أريد، رجوعاً مرة أخرى إلى النمط الاسكندينافي للتنمية، أن أذكر أن الدولة لعبت دوراً حاسماً في دفع المساواة بين الجنسين عبر مجموعة من البرامج والإجراءات السياسية والتشريعية والاجتماعية التي مكّنت من ضمان حقوق المرأة ودعم دورها في التنمية. ولا يُتصوّر أن تبلغ معدلات نشاط المرأة في هذه البلدان هذه المستويات العالية التي ذكرتها، لو لم توفر لها الدولة الحوافز الضرورية والمرافق الأساسية لتحقيق مشاركتها الفعالة في دورة الإنتاج مثل رياض الأطفال ودور الحضانة والمنح العائلية المخصصة لها. . . وغيرها من المساعدات الأخرى.

أما **الملاحظة الثالثة** التي أردت أن أسوقها في هذا التعقيب فهي تخص ظاهرة العودة إلى الاهتمام بالنمط الاسكندينافي للتنمية كنموذج لدولة الرفاهية، كما ذكرت في بداية الورقة، ومبررات هذا الاهتمام، وإن يكن حديث العهد في الواقع. ولا أهدف من وراء هذه النقطة إلى إعادة مناقشة مفهوم «دولة الرفاهية» ومكانتها في النظرية الاقتصادية بقدر ما أود طرح بعض القضايا للمناقشة.

وما دمنا نتعامل مع آفاق المستقبل، سأبدأ أُولى هذه القضايا بالسؤال **الأول**:

ـ هل يمكن اعتبار النمط الاسكندينافي نموذجاً يقتدى به ويمكن اعتماده من قبل الدول الساعية لإعادة بناء اقتصاداتها (أعني هنا البلدان النامية والبلدان العربية خصوصاً)؟

ينطلق هذا التساؤل من التحوّلات التي عرفتها وما زالت تعرفها بلدان أوروبا الشرقية بعد إفلاس وفشل الاقتصادات المخططة مركزياً والمشكلات الاجتماعية العديدة والخطيرة التي تعيشها هذه البلدان. كما يأتي هذا التساؤل بعد فشل مختلف التجارب الاشتراكية في العالم الثالث وفي بعض الاقطار العربية أو ما سُمّي بالاشتراكيات العربية (socialismes arabes)، وكذلك مع التأثيرات السلبية والمتوقعة من تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي على الأوضاع الاجتماعية (التربية والتعليم، الصحة، التغطية، السكن. . . الخ) في بعض هذه البلدان.

واليوم يجري تحرير الأسواق الوطنية في شتى أنحاء العالم بدءاً ببلدان أوروبا الشرقية ووصولاً إلى بلدان شمال افريقيا كالجزائر وتونس. وتجري الإزالة السريعة للضوابط الاقتصادية الخانقة، وتجري خصخصة المؤسسات العامة، وتحل اللامركزية محل التخطيط المركزي.

وقد تحثنا كل هذه التحوّلات على التفكير في مستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي، وفي نوعية الضوابط التي يجب وضعها لتحرر السوق ولتعزيز الدعم للاستثمار في رأس المال البشري والنهوض بالفئات الفقيرة.

كما تطرح هذه التحولات بإلحاح قضية الانتقال (transition) نحو نظام أو نمط اقتصادي جديد، وبعبارة أخرى قضية البحث عن بديل ثالث للتنمية في يومنا هذا.

فما هو هذا البديل؟

هل سيتجسم هذا البديل في صورة رأسمالية «معتدلة» مع تدخل أكبر للدولة أو انه نهج ثالث يختلف نوعياً وجذرياً عن الرأسمالية الكلاسيكية والاشتراكية التي عرفناها؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكن المصالحة بين متطلبات النجاعة الاقتصادية والمحافظة على قدر أدنى من المساواة والعدالة الاجتماعية؟

كيف يمكن حل مشكلة الصراع الدائم والمستمر بين رأس المال (capital) والعمل (travail) والحد من ظاهرة تفاقم دور رأس المال على حساب دور العمل؟ وما هي الحلول الكفيلة بحماية الأفراد والعمال من دون أن يعني هذا سيطرة السلطة المركزية والتوتاليتارية؟

وهنا تتجه الأنظار نحو الأنظمة الاشتراكية الاسكندينافية، وتتجلى في اعتقادي أبعاد هذه الأنظمة وأهميتها باعتبارها مزيجاً ناجحاً لكل هذه المتطلبات. فالنمط الاسكندينافي يعترف بالدور الرئيسي والإيجابي للمؤسسة والسوق والملكية الخاصة، لكنه في المقابل يضع القيود اللازمة عليها للحد من الظواهر السلبية التي تتولد من سيادة قوانين الغاب خصوصاً على المستوى الاجتماعي، كتفشّي ظاهرة الفقر والبطالة وتعمّق الفوارق الاجتماعية. . . الخ.

لذا يرى الكثير من الاقتصاديين في النمط الاسكندينافي للتنمية البديل الممكن لحل المشكلات والصعوبات التي تعيشها اليوم لا الدول النامية فحسب، بل وكذلك لبقاء واستمرارية الاقتصادات الرأسمالية الغربية نفسها، التي تشهد كما نعلم تواصل أزمتها الاقتصادية وتفاقمها.

وفي كل الحالات تبقى مسألة البحث عن أنماط وسياسات بديلة لتنمية ضرورية تحتّمها علينا الظروف.

- السؤال الثاني الذي يطرح نفسه هنا هو:

هل في استطاعة البلدان النامية التي هي أشد فقراً، تطبيق هذا النوع من التنظيم الاجتماعي وإنجاز جزء مما أنجزته الدول الشمالية، إذ يرى بعضهم أن الملامح الأساسية التي تميّز النمط الاسكندينافي والديمقراطية الاجتماعية بشكل عام من إعادة توزيع للناتج القومي وتشريعات وبرامج اجتماعية واسعة وشاملة، وتحويلات للفئات الاجتماعية

الخصوصية، إنما تفترض ناتجاً محلّياً إجمالياً كافياً لرصد التحويلات الاجتماعية اللازمة للنهوض بالموارد البشرية من دون أن يؤثر ذلك في حجم الاستثمارات في القطاعات المنتجة، بينما تبيّن تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة كيف يمكن إعادة توجيه الميزانيات الوطنية في الإنفاق العسكري والمشاريع الفخمة الرامية إلى اكتساب الشهرة والمكانة إلى المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية البشرية، كالصحة الأساسية والتعليم الابتدائي العام والخدمات الاجتماعية. وبالتالي تبقى الأسباب الحقيقية للتخلف والفقر والحرمان البشري في أيدي الدول النامية وتكمن في إجراءات وإصلاحات السياسات القومية بالأساس.

أما **الملاحظة الرابعة** والأخيرة، فهي مرتبطة بالواقع العربي. وسأطرحها أمامكم في شكل مجموعة من الأسئلة الجزئية.

- هل يمكن أن نتحدث عن «دولة الرفاهية» في الوطن العربي؟ وما هي التجارب التي يمكن ذكرها في هذا الخصوص؟

- هل يمكن اعتبار الدول النفطية أنماطاً لدولة الرفاهية التي كنا نتحدث عنها سابقاً؟

- بما تختلف التجارب العربية لدولة الرفاه العام عن التجربة الاسكندينافية وبما تتميّز؟

هذه بعض الأسئلة التي أردت أن أختتم بها تعقيبي هذا، وليس القصد منها الوصول إلى أجوبة محددة وهو أمر يتطلب في اعتقادي الكثير من البحث والدرس، وإنما هي محاولة لاستكشاف مدى نفاذ هذا المفهوم في الأوضاع العربية... ودعوة إلى الحوار في هذه القضايا في إطار ندوتنا هذه.

وأول مثال يتبادر إلى الذهن في هذا الموضوع ورداً على السؤال الأول، هو مثال البلدان النفطية التي أدّت الوفرة النفطية فيها خلال السبعينيات إلى تحقيق مستوى من الرفاهية لا مثيل له في تاريخ المنطقة العربية. فلقد أدى النمو الهائل لعائدات النفط إلى تحسن بارز وسريع في ظروف عيش سكان هذه البلدان واتساع نطاق السلع والخدمات العامة في اتجاههم، كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى تحسين البنية الأساسية فيها. كما دعا هذا النمو، الدول النفطية، إلى التفكير في آليات وقنوات لإعادة توزيع عائدات الدخل بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية.

وغنيّ عن البيان أن الدول النفطية مارست وظائف «دولة الرفاهية» في تقديم الخدمات العامة إلى المواطنين بشكل منتظم سواء كان ذلك في التعليم (حيث تتمتع حالياً بأعلى نسب في هذا المجال) أو الصحة أو التأمينات الاجتماعية وفرص العمل، فضلاً عن توفير شبكات البنية الأساسية الحديثة من طرق ومواصلات... وغالباً ما تقدم هذه الخدمات بمستوى جيد ومجاناً أو مقابل رسوم زهيدة.

وإضافة إلى الخدمات العامة التي وفرتها الدول النفطية لمواطنيها في تلك الفترة والتي يمكن اعتبارها توزيعاً غير مباشر لجزء من الثروة، فقد أخذ توزيع الدخل أشكالاً أخرى مباشرة من خلال المنح والمساعدات وتوفير السكن وتوزيع الأراضي على المواطنين بعد شرائها بأسعار عالية من طرف الدولة. والدولة ليست فقط مصدر توزيع المساعدات والخدمات على المواطنين، بل إنها تمثل أيضاً المصدر الرئيسي للتوظيف والعمالة. فالحكومة هي أكبر مستخدم للعمالة وتكاد غالبية المواطنين تجد فرصاً للعمل فيها.

وقد أثارت السياسات المتبعة لإنتاج النفط والإنفاق العام في البلدان النفطية، تساؤلاً مركزياً يتعلق بجانب العدالة في مجال توزيع عائدات الثروة النفطية بين المواطنين.

وهنا أريد الإشارة إلى دراسة حازم الببلاوي القيّمة وهي بعنوان «الدولة الريعيّة في الوطن العربي»[٣] وإلى ما أفرزته من نتائج بخصوص أنماط إعادة توزيع العائدات النفطية داخل البلدان الخليجية وأثرها في البنية الاجتماعية وتشكيلة الشرائح الاجتماعية فيها.

وبعد تحليل معمّق للآليات والقنوات المحددة التي تجري من خلالها إعادة توزيع عائدات النفط في هذه البلدان، يبيّن الكاتب أنه على الرغم من بروز هذا المفهوم الحديث للدولة، الذي يمكن أن تشارك فيه بعض خصائص دولة الرفاهية، فإن حصيلة السياسة الحالية لتوزيع الثروة في البلدان العربية هي في الحقيقة تحويل لجانب مهم من الثروة ذات الطابع العام إلى ثروة خاصة تقتصر ملكيتها على فئات اجتماعية واقتصادية محددة.

كما يبدو أن البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، على رغم الارتفاع الكبير لمستوى الدخل فيها، لم توفر ما يكفي من الحوافز لدفع المرأة إلى المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تبلغ معدلات نشاط المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار أدنى مستوياتها في المنطقة العربية.

وأخيراً تظل مسألة الديمقراطية والتعددية التي لم أتعرض إليها، نظراً إلى ضيق الوقت، معضلة بلداننا العربية، والحال أنها شرط أساسي لقيام دولة الرفاهية التي تقتضي إسهام كل الطاقات والكفاءات في وضع السياسة التنموية واستكمال مكوّنات المواطنة وتوفر كرامة الإنسان.

هذا بإيجاز بعض المسائل التي ظهر لي من المفيد إثارتها في نطاق هذا الحوار الهام. وأشكر لكم حسن انتباهكم.

---

(٣) انظر: حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

الجدول رقم (٤ ـ ١)

الإنفاق الاجتماعي لجهة مصدر التمويل، ١٩٨٧

	مساهمة الموظفين (بالمئة)	مساهمة المؤمّنين (بالمئة)	الضرائب العامة (التمويل الشعبي) (بالمئة)	تمويل آخر (بالمئة)	المجموع (بالمئة)
الدانمارك	١١	٤	٧٨	٨	١٠١
السويد(*)	٤٤	١	٥٥	ـ	١٠٠
النرويج(*)	٣١	١٨	٥١	ـ	١٠٠
فنلندا(*)	٤٣	٨	٤٨	ـ	٩٩
أيسلندا(*)	٢٦	٧	٦٧	ـ	١٠٠
ألمانيا (الغربية)	٤١	٣٠	٢٥	٣	٩٩
هولندا	٣٣	٣٦	١٤	١٧	١٠٠
بلجيكا	٤٢	٢٠	٢٧	١١	١٠٠
اللوكسمبورغ	٣٣	٢٣	٣٧	٦	٩٩
فرنسا	٥٢	٢٧	١٨	٣	١٠٠
المملكة المتحدة	٢٨	١٧	٤٣	١٢	١٠٠
إيرلندا	٢٢	١٣	٦٤	١	١٠٠
إيطاليا	٥٣	١٦	٢٩	٣	١٠١
إسبانيا	٥٢	١٩	٢٦	٢	٩٩
البرتغال	٥٢	١٩	٢٥	٤	١٠٠
المجموعة الأوروبية	٤٢	٢٤	٢٨	٦	١٠٠

(*) من دون تمويل آخر، مثل عائدات الفوائد والممتلكات.

المصـــــــــادر: EUROSTAT, Social Protection Expenditure and Receipts, 1985 - 1988, and NOSOSKO, Social tryghed i de nordiske lande, 1987.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي (GDP) للأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨

	١٩٧٥ (بالمئة)	١٩٨٨ (بالمئة)
الدانمارك	٢٦	٢٩
السويد	٢٥	٣٧
النرويج	١٩	٢٨
فنلندا	٢٦	٢٦
أيسلندا	١٣	١٧
ألمانيا (الغربية)	٣٠	٢٨
هولندا	٢٧	٣١
بلجيكا	٢٤	٢٩
اللوكسمبورغ	٢٢	٢٧
فرنسا	٢٣	٢٨
المملكة المتحدة	٢٠	٢٤
إيرلندا	٢٠	٢٣
إيطاليا	٢٣	٢٣
اسبانيا		١٨
البرتغال	١٤[(١)]	١٧
المجموعة الأوروبية	٢٤[(٢)]	٢٦[(٣)]

(١) ١٩٨٠.

(٢) تسعة بلدان.

(٣) أحد عشر بلداً (ما عدا اليونان).

المصادر: المصدران نفسهما.

الفصل الخامس

التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية

إسماعيل صبري عبد الله(*)

مقدمة

ما زالت الهيئات الدولية والمسؤولون والاقتصاديون في الغرب يكررون الإعجاب بنجاح «النمور الأربعة» في شرقي آسيا ويسمونها البلاد المصنعة حديثاً. وقد يفيد أن نذكر هنا أن البلدان التي كانت محل الإعجاب في السبعينيات كانت تتقدمها البرازيل وتعد النموذج الواجب الاحتذاء. وقد انتقد ذلك عدد من أبناء العالم الثالث، وانضم إليهم بعض الكتاب من أهل الغرب، مؤكدين أن الاقتصاد البرازيلي اعتمد في الأساس، من جهة، على القروض الأجنبية لتمويل التنمية، ومن ثم كان هذا النموذج محل تهديد كامل بتجاوزه الحدود الرشيدة للاقتراض، واعتمد، من جهة أخرى، على التصدير إلى دول الغرب، وهو ما لا سيطرة للبرازيل عليه[1]. وقد تحقق هذا الخطر في الثمانينيات وأخذت البرازيل المحل الأول من حيث حجم الدين الخارجي، في وقت نجحت فيه الدول الغربية في تخفيض معدلات التضخم إلى أقل من ٥ بالمئة، مما رفع سعر الفائدة الحقيقي (بعد حسم معدل التضخم من سعر الفائدة السائد). ودخل الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٣ مرحلة الركود الاقتصادي الذي ترتبت عليه سياسات حمائية ضد صادرات العالم الثالث. وأسقط الكتاب والمحللون النموذج البرازيلي ليبحثوا في الطرف الآخر من الأرض عن نموذج آخر يدعو أهل الجنوب إلى استلهامه.

(*) رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ مصر.

(١) انظر على سبيل المثال: إسماعيل صبري عبد الله، «تنمية التخلف: النموذج البرازيلي،» في: إسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ١٦٣ وما بعدها.

ومعروف أن «النمور الأربعة» هي: هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، وكوريا الجنوبية. وأعتقد أن ما يستحق الدراسة هو فهم حقيقة الأوضاع في كوريا الجنوبية بالذات.

إن **هونغ كونغ** مستعمرة قام النمو في اقتصادها بفضل عامل أساسي هو أنها كانت الباب الخلفي لتجارة جمهورية الصين الشعبية مع دول الغرب أثناء الحظر الغربي على التعامل مع الصين (من ١٩٤٩ إلى ١٩٧١). وعلى أية حال هي عائدة إلى الوطن الأم عام ١٩٩٧.

أما **تايوان** فإنها تسمى في أوراق الأمم المتحدة ومنظماتها «تايون ـ إقليم من الصين» بعد أن فقدت أي مقعد في تلك الهيئات والمنظمات، وقد استفادت بنوع خاص من فتح السوق الأمريكية (أكبر سوق في العالم إلى أن تنشأ السوق الأوروبية الواحدة بعد تنفيذ معاهدة ماستريخت)، ومن الإنفاق العسكري الأمريكي فيها ومن أنها كانت القاعدة الخلفية لحرب أمريكا ضد فيتنام. وقد فقدت كثيراً من أهميتها الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ولذلك بدأت في التقارب مع الوطن الأم. ويجوز أن يخمّن المرء من دون احتمال كبير للخطأ أنها ستنضم إليه في أوائل القرن الحادي والعشرين بعد استيعاب الصين هونغ كونغ وما يعنيه من تكاليف وتطورات في أكثر دول العالم سكاناً.

وأما **سنغافورة** فهي مدينة واحدة لا يزيد عدد سكانها على ٥,٨ مليون نسمة، أي نصف سكان القاهرة، وهي في الحقيقة مركز صناعي وموقع ممتاز تنشئ فيه الشركات المتعدية الجنسية مشروعات تتولى عادة تصنيع بعض مكونات إنتاج مجموعة من السلع، وتجمع بعضها الآخر. ويعود نجاح هذا المركز إلى ارتفاع إنتاجية العمالة المحلية (وأغلبها من أصل صيني) التي لا تتمتع بحقوق نقابية ولا تستطيع أن ترفع أجورها بما يعادل الزيادة في إنتاجيتها، فضلاً عن غياب سيادة الدولة في كل ما يتعلق بنشاط الشركات الأجنبية. وكما سمعتُ من اقتصاديّ من هذا البلد في مؤتمر في القاهرة: سنغافورة اقتصاد دائم قام على «القيمة المضافة» أي يعيش على ما تضيفه العمالة المحلية إلى ثمن المنتجات النهائية. يضاف إلى ذلك بالتأكيد النشاط الاقتصادي المحلي الذي يصاحب تكاثر المصانع في بقعة محدودة المساحة، من صناعة محلية، ومن قطاع الخدمات بنوع خاص (٧٥ بالمئة من قوة العمل). وكذلك تستفيد سنغافورة من وضعها كوسيط بين العالم الخارجي ومجموعة دول جنوب شرق آسيا التي تضم ماليزيا الغنية بالموارد الطبيعية وإندونيسيا بسكانها (١١٨ مليون، أي ما يعادل تقريباً إجمالي سكان الوطن العربي) والفيليبين وتايلاند اللتين شهدتا نمواً اقتصادياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة.

وعلى العكس من ذلك، فإن **كوريا الجنوبية** تملك مقومات دولة مستقلة. فليس لأحد مطالب بالسيادة عليها، والمطروح الآن هو السعي لتوحيد شبه الجزيرة بما يرفع من مكانة كوريا دولياً. ولكوريا الجنوبية جانب آخر يؤكد مكانتها الدولية وهو عدد السكان (٤٣,٣ مليون عام ١٩٩١). وبإيجاز، كوريا الجنوبية دولة مرشحة للنمو والاستقرار

وزيادة دورها في التجمع الاقتصادي المسمى «آسيا والمحيط الهادي» الذي يتكون أساساً من دول شرقي آسيا وأستراليا ونيوزيلندا، ويتطلع إلى جذب الصين كركن أساسي فيه، وكذلك التعامل المتميز مع روسيا في جانبها الشرقي (سيبيريا). ولكل هذه الأسباب يسوغ اهتمامي الخاص بها.

أولاً: كوريا قبل الاستقلال

احتلت اليابان كوريا عام ١٩٠٥، ثم أعلنت عام ١٩١٠ أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من اليابان، أي شبه جزيرة تُضم إلى مجموعة الجزر المجاورة إياها في دولة موحدة. ويذكرنا هذا بإعلان فرنسا في القرن الماضي أن الجزائر ليست إلا أربع محافظات فرنسية. ولكن الفرق بين المثالين كبير، ففرنسا تعاملت مع المحافظات الأربع الجزائرية على أساس أنها «مستعمرة داخلية» وسكانها رعايا لفرنسا وليسوا مواطنين فرنسيين (باستثناء العدد المحدود الذي استوفى شروط المواطنة، ومنها التخلي في الأحوال الشخصية عن الشريعة الإسلامية)، إلا أن طلب شرف المواطنة لم تر السلطات الفرنسية مانعاً من منحه. أما اليابان فقد أدمجت كوريا بالفعل في إطار استراتيجية التنمية الشاملة والدؤوب التي بدأت في اليابان عام ١٨٦٧ حين بدأ عهد الميجي[٢]. وربما كان أهم ما أفاد كوريا من ذلك إدخال نظام التعليم الياباني فيها، وهكذا نرى التعليم الابتدائي عام ١٩٣٩ يضم ١,٢ مليون كوري و٠,٩ مليون ياباني، وأن ثلث الأطفال الكوريين بدأ أولى حلقات التعليم، وقد تكوّن بالإضافة إلى ذلك نظام تعليم موازٍ أقامته البعثات الدينية المسيحية، وقد مثل خريجو مدارس الإرساليات ٥٧ بالمئة من الذين دخلوا التعليم الجامعي، وكان الملحوظ في هذا النظام الموازي فتح الطرق أمام تعليم البنات.

وارتبطت بهذه النهضة التعليمية عمليات تحديث الاقتصاد الكوري، فقد أنشأ اليابانيون شبكة سكك حديد كاملة تغطي البلاد من حدودها مع الصين في الشمال إلى مدينة بوزنان في أقصى الجنوب بلغ طولها الكلي ٣٥٠٠ كيلومتر، وبدأ الطيران المدني بدعم ياباني سنة ١٩٢٩. وفي خضم حركة التصنيع اليابانية نشأت في كوريا صناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات، وتوليد الكهرباء، وتصنيع المعدات الكهربائية، وبالطبع صناعات الأسمنت والغزل والنسيج وتصنيع المواد الغذائية. وقد جرى ذلك في إطار ما كان يجري في اليابان كلها من حيث تدبير الأموال وتدريب العمال والاستفادة من

(٢) تعني كلمة ميجي في اللغة اليابانية الحكومة المستنيرة. ولما كانت الخطوة الأولى الرسمية في هذا التطور إحياء سلطات الامبراطور الواسعة وتصفية سلطات الحكام المحليين الذين كانوا قد اغتصبوا الكثير منها وانشغلوا بالصراعات التي تكاثرت بينهم، جرى أهل اليابان على تسميتها إعادة السلطة (restoration) مع أن المضمون قد بدأ ثورة اجتماعية كاملة، انظر: *Meiji Idhin: Restoration or Revolution,* (منشورات جامعة الأمم المتحدة، ١٩٨٥).

السوق اليابانية والمشاركة في بداية دخول المنتجات اليابانية السوق العالمية. وعلى جانب آخر، كان الكوريون من أصل عرقي واحد وعاشوا في إطار ثقافة واحدة وإن توزعوا بين سبعة انتماءات دينية (أهمها البوذية والكونفوشية والمسيحية بشقيها الكاثوليكي والبروتستانتي) تعايشت في جو من التسامح المتبادل. وبتعبير آخر، لم تعرف أقليات مضطهدة عرقياً أو دينياً، وهذا من شأنه أن ييسر التوسع في التعليم بلغة واحدة وبعيداً عن التعصب أو التمييز العنصري أو الديني.

وأخيراً تكونت خلال الحرب العالمية الثانية حكومة كورية في المنفى أعلنت استقلال البلاد وانضمامها إلى قوى الحلفاء الذين يحاربون اليابان وألمانيا. ولهذا ظهرت كوريا غداة نهاية الحرب في قائمة الدول الحليفة المحرَّرة وتلقت كغيرها معونات أمريكية لإعادة تعمير البلاد. كما دفعت الخزانة الأمريكية كل نفقات «قوات التحرير» في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة. وعززت واشنطن من وجودها حين اتجه القسم الشمالي نحو الكتلة الاشتراكية، وقامت في «بيونغ يانغ» حكومة من الطراز السوفياتي، ولم تكن القوات الأمريكية في كوريا تعدّ نفسها في بلد محتل بل تحملت واشنطن كل النفقات، كما ذكرنا، وساعدت في إعادة البناء. وكسبت كوريا موارد مالية كثيرة أثناء الحرب الكورية وبعدها. كما حظيت «جمهورية كوريا» بتسهيلات كبيرة في التصدير إلى أمريكا. ولكن كل ذلك لا يكفي لتفسير نمو الاقتصاد الكوري بمعدلات سريعة، لأن الأموال تأتي وتروح ولا يبقى إلا «تراكم رأس المال الثابت»، كما يقول الاقتصاديون، أي الطاقة الإنتاجية المتزايدة.

ثانياً: أولوية التعليم

الكوريون يشاركون جيرانهم في الصين واليابان في مكوّن حضاري أساسي هو تقديس العمل المتقن والاعتماد على هذا الإتقان في الحراك الاجتماعي. وأهل هذه الحضارات في الشرق الأقصى يرون في العمل وسيلة تحقيق الذات (self fulfillment) وليس مجرد وسيلة للحصول على دخل. ومن يسعى لإتقان عمله وزيادة إنتاجه لا بد من أن يهتم باكتساب المعارف والمهارات اللازمة للوصول إلى هدفه. وربما كان مرجع اهتمام الحكومة الكورية منذ البداية بالتعليم يكمن في هذه المرجعية الثقافية بالإضافة إلى المثل الحي المتمثل في التجربة اليابانية التي عاشتها كوريا من الداخل ونالت منها حظاً.

وعلى أية حال قررت الحكومة منذ البداية إلزامية التعليم الابتدائي لكل الأطفال في الشريحة العمرية المعروفة من دون تمييز بين البنين والبنات. وعلى الرغم من الحرب التي اندلعت في صيف ١٩٥٠ بين الشمال والجنوب، وفرت كوريا الجنوبية عام ١٩٥٢ ما عدده ٣٩٢١ مدرسة ابتدائية بلغ عدد التلاميذ فيها ٢,٥ مليون، وفي الوقت ذاته كان عدد الكبار في «المدارس المدنية» الذين يتعلمون القراءة والكتابة جنباً إلى جنب مع تعلم مهنة أو أكثر يتجاوز ٥٠٠,٠٠٠ شخص. والمهم هنا أن كوريا أدركت منذ البداية أن محو الأمية ليس ضماناً باستمرار القراءة والكتابة إذا لم يصطحب باكتساب مهارات مهنية يحتاج

من يمارسها إلى القراءة والكتابة وما يرتبط بذلك من دخل، إذ من دون ذلك يتكاثر عدد من يرتدّون إلى الأمية بعد سنوات عدة في التعليم الابتدائي أو بعد الحصول على «شهادة» محو الأمية، كما يحدث في كثير من دول العالم الثالث ومنها مصر.

وقد أتى هذا التوجه بثماره السريعة، فوصلت نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية قبل أن تنتهي الخمسينيات ١٠ بالمئة للجنسين و٩٩ بالمئة للبنات. وتابعت كوريا الجهود الكفيلة بإتمام المرحلة الثانوية، وقبل أن يكتمل عقد الستينيات بلغت نسبة الاستيعاب في المرحلة الثانوية ٥٦ بالمئة من الشريحة العمرية وليس فقط ممن أنهوا المرحلة الابتدائية ـ وإن كان الفرق بين الأمرين ضئيلاً لا يذكر بسبب استيعاب كل الأطفال في المرحلة الابتدائية ـ وفي عام ١٩٨٨ بلغت النسبة بين الجنسين معاً ٩٥ بالمئة وللبنات ٩٣ بالمئة[٣].

وتثير كثرة التلاميذ التساؤل عن مستوى التعليم. ويعتمد البنك الدولي مؤشراً غير مباشر في قياس الأداء التعليمي هو عدد التلاميذ لكل معلم. وهذه النسبة ما زالت عالية بالمقارنة بمثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة حيث تدور حول العشرين تلميذاً للمعلم. ولكن الإنصاف يقتضي الإشادة بجهد كوريا في تأهيل المعلمين، حيث هبطت هذه النسبة من ٦٢ تلميذاً في أوائل الستينيات إلى ٥٢ في أوائل السبعينيات ثم إلى ٣٦ في نهاية الثمانينيات.

ولا تُعرف في العالم الثالث دول كثيرة حققت تعميم التعليم الثانوي إلى هذا المستوى أو ما يدانيه. ونحن العرب أمة غالبيتها ما زالت من الأميين، وما زال عدد الأميين يتزايد (وإن انخفضت نسبتهم إلى عدد السكان العواجز عن الاستيعاب الكامل في كثير من الأقطار العربية الكثيفة السكان). وأصبح نشاط محو أمية الكبار محدود الأثر وممتداً في الزمن، حيث إنه لم يحدد أي قطر عربي ـ في حدود علمنا ـ وضع خطة لتصفية الأمية في خلال عدد محدد من السنين. فنحن ما فتئنا نشكو من الأمية وكوريا أنجزت تعميم التعليم الثانوي، وكان من المؤكد أن يكون لهذا الفارق الكبير أثره في التنمية الاقتصادية عندهم وعندنا. وعلى أية حال لم تتوقف كوريا عند هذا الحد، بل سعت بإصرار نحو نشر التعليم العالي، وهكذا ارتفعت نسبة من يتلقون التعليم العالي في الشريحة العمرية ٢٠ ـ ٢٤ سنة من ١٦ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٣٩ بالمئة عام ١٩٩٠. وأمام هذه الأرقام لا يملك المرء إلا أن يأسى حين تنتشر بطالة المتعلمين في مصر، مثلاً، فترتفع الأصوات التي تزعم أن الدولة أفرطت في إتاحة التعليم العالي لعدد من الشباب لا يحتاج إليهم الاقتصاد القومي، مع أن الإحصاءات الرسمية تبرز أن نسبة من يتعلمون في الجامعات والمعاهد العليا ١٩ بالمئة من الشريحة العمرية فقط، أي نصف النسبة التي حققتها كوريا. وثمة مؤشر آخر للتعليم العالي يهتم بتوزيع الطلاب بين ما يسمى عندنا

---

(٣) المصدر في كل بيانات التعليم: البنك الدولي: **المؤشرات الاجتماعية للتنمية، ١٩٨٩**، وتقرير **التنمية الدولية، ١٩٩٣**.

الكليات النظرية والكليات العلمية، فهو يقيس نسبة من يدرسون العلوم الطبيعية والهندسية إلى مجموع الطلبة في التعليم العالي. وهذه النسبة في كوريا تصل إلى ٢٨ بالمئة في حين أنها في مصر ٩,١ بالمئة فقط. وإن ارتفاع هذه النسبة يوفر عمالة تتناسب مع التقدم العلمي والتقاني السريع كما ينشر العقلانية والمنهج العملي في المجتمع كله.

وقبل التعرض للآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار التعليم، نقف عند أثره في تحديد النسل. فالأرقام ترينا أن معدل المواليد قد انخفض من ٣٠ في الألف عام ١٩٧٠ إلى ١٦ في الألف عام ١٩٩١، وقد ترتب على انخفاضه هبوط معدل الزيادة الطبيعية في السكان إلى ١,١ بالمئة وهي النسبة المقارنة تماماً بما هو سائد في الدول الصناعية المتقدمة، وبما كان المقياس الأساسي لاحتمالات تطور عدد السكان وهو معدل الخصوبة الذي انخفض في الفترة نفسها من ٤,٣ إلى ١,٨ امرأة في سن الإنجاب. والأمر الذي يغيب عن الأذهان هو أن ضبط عدد المواليد أمر وثيق الارتباط بتعليم المرأة وإعطائها فرص عمل متكافئة، كما أن تكلفة مستوى المعيشة المرتفع تدفع الوالدين إلى تفضيل الانفاق على رعاية أولادهم وتعليمهم وكل ما من شأنه ضمان أن يعيشوا في مستوى أفضل من مستوى الأسرة، على كثرة الأطفال والعجز عن رعايتهم وتعليمهم. وتكتمل الصورة بارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧١ سنة.

ثالثاً: الأهداف الحاكمة للتنمية الاقتصادية في كوريا

من المعروف ـ الذي يجهله أو يتناساه المتحدثون عن تفوق اليابان ـ أن هذا البلد يكاد لا يملك شيئاً يستحق الذكر من الموارد الطبيعية، ولهذا تطورت اليابان على أساس واقع هو استيراد المواد الأولية والطاقة وتصدير السلع المصنعة. فبدل أن تصدر العمالة في حالتها الأولية كما يجري حالياً في عدد كبير من بلدان العالم الثالث، فضلت أن تصدرها في شكل سلع، فالبشر ثروة كبيرة ولا شك، ويجوز أن نسميها مورداً طبيعياً. ولما كان من المسلم به في العلاقات الاقتصادية الدولية أن أسوأ ما تفعله دولة تتمتع بموارد طبيعية هو أن تصدرها في حالتها الأولية، فإنه، وعلى العكس، ينصح الجميع بتصنيع تلك الموارد لتصدر كسلعة مصنعة فتستفيد من القيمة التي يضيفها العامل وما تحت يده من أدوات وآلات الإنتاج، وهذا شيء صحيح أيضاً في ما يتعلق بالبشر. وقد اعتمدت كوريا الاستراتيجيا نفسها، فأقدمت على التصنيع المستمر والمتجدد والمتابع التطور التقاني، وانتقلت خلال العقود الثلاثة الماضية من الصناعات الخفيفة (الغزل والنسيج والملابس، . . . الخ) إلى الصناعات الثقيلة (الصلب، بناء السفن، الصناعات الكيماوية الثقيلة، . . . الخ)، ثم إلى الصناعات الإلكترونية الحديثة. وكان عمادها في ذلك معرفة سابقة بالصناعات الحديثة حين كانت كوريا جزءاً من اليابان، ثم توفير العمالة المؤهلة على كل المستويات التي يحتاج إليها التصنيع المعاصر. ويكفي دليلاً على ما نقول أن السلع المصنعة تمثل ٩٦ بالمئة من صادرات كوريا، وأن الآلات ووسائل النقل وحدها (أهم الصناعات الثقيلة) تبلغ ٣٨ بالمئة من الصادرات. وقد استنتج بعضهم متسرعين الزعم،

أن التصنيع من أجل التصدير هو السبيل الوحيد لتنشيط التنمية. وهم يكتفون بهذا القول من دون البحث في الظروف والأوضاع التي مكنت كوريا من التصنيع أولاً، ثم من التصدير ثانياً. وأهم تلك الظروف والأوضاع كان الارتفاع المطّرد لإنتاجية العمل عن طريق التعليم الذي لا بد لكل مواطن من أن يأخذ بنصيب منه وأن يزيد باستمرار من معارفه ومهاراته لإتقان العمل، كما ذكرنا، ولتحسين الدخل أيضاً. ومن دون هذا العمل الدؤوب في زيادة إنتاجية العمل لكانت محاولات إنشاء صناعات حديثة محدودة النتائج، ذلك أن الآلات الحديثة تحتاج إلى أناس متعلمين يحترمون قيمة العمل المتقن. ومن دون ذلك تعمل كثير من الصناعات الحديثة في كثير من بلدان العالم الثالث بأقل من طاقاتها النظرية بكثير، وتخرج منتجات متدنية إذا قيست بمقاييس الجودة المتعارف عليها دولياً.

وكان النجاح في التصدير مرتبطاً بسياسة أجور صارمة بحيث تكون معدلات زيادة متوسط الأجور أقل بكثير من الزيادة المتوالية عاماً بعد عام في إنتاجية العمل، وتنعكس تلك السياسة على انخفاض أسعار المصنوعات الكورية عن مثيلتها في الدول الصناعية. فهذا الرخص في الأسعار كان أداة كوريا في المنافسة الدولية على التصدير بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بدخول صادراتها سوق الولايات المتحدة من دون قيود جمركية أو غير جمركية. فقد كان الهدف الأساسي للاصلاح الزراعي الذي تم في أوائل الخمسينيات (٧ أفدنة حد أقصى للملكية) سحب العمالة من الزراعة لزيادة عروض العمل في قطاع الصناعة، الامر الذي يضمن انخفاض الأول، فضلاً عن صرف المستثمرين من غير الفلاحين عن قطاع الزراعة ليتجهوا نحو قطاع الصناعة. وكفل الاهتمام الكبير بالتعليم الزيادة المستمرة في متوسط إنتاجية العاملين في الصناعة.

ومن أهم سمات التنمية في كوريا الدور الحاسم والسلطات الواسعة التي أسهمت بها الدولة في توجيه التنمية في إطار أهداف الخطط المتوسطة المدى. فالحكم في كوريا كان دكتاتورياً منذ أيام سنغمان ري في أوائل الخمسينيات وحتى السنوات القليلة الماضية، وكان للجيش صوت مسموع دائماً. ولم تظهر أية تعددية سياسية إلا في أواخر الثمانينيات، وتقتصر هنا على الجوانب المتعلقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية. وكما هو معروف حظّرت الحكومة تماماً النشاط النقابي ومنعت الإضراب ولم يجد العمال حزباً سياسياً يدافع عنهم، وتمكّنت الحكومة في هذه الأوضاع من إبقاء الأجور منخفضة على رغم اطّراد زيادة إنتاجية العمل. وبهذا ظلت تكلفة الإنتاج أقل من التكلفة في أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. وبذلك نجحت صادرات كوريا في منافسة صادرات تلك الدول بل ومنافسة الإنتاج المحلي في الأسواق الداخلية في الدول الصناعية المتقدمة.

وفي الوقت ذاته مارست كوريا السيطرة على قطاع الأعمال، فلم يكن وارداً أن تؤمّم حكومة كوريا أية شركات ولا حتى أن تنفرد بإنشاء وحدات إنتاجية مملوكة لها بالكامل، إذ قامت هذه الجمهورية على أساس أنها قلعة رأسمالية في مواجهة كوريا الشمالية التي تبنّت الشيوعية. وفي الوقت ذاته كان حكام كوريا الجنوبية يعلمون تماماً

محدودية إمكانيات القطاع الخاص والتعذّر على معظمهم تحقيق معدلات النمو من خلال السوق وحدها، فلقد عاش الكوريون جزءاً من تجربة اليابان ودور الدولة فيها. وقد حلّت الحكومة هذه الإشكالية على النحو التالي: أنشأت هيئة تخطيط تبحث وتدرس تفاعلات قطاعات الاقتصاد القومي في ما بينها وفي علاقتها بالخارج وتقترح التوجهات الأساسية العائدة إلى كل خطة قومية وتكشف عن وسائل تحقيق الأهداف المحددة في إطار سبق للأولويات تتبناها الحكومة وتعمل على إلزام قطاع الأعمال بها. وكان هذا التخطيط المحدد والواقعي يؤثر بمجرد وجوده في اختبارات رجال الأعمال من حيث إبراز معالم النمو المرحلي المنشود باحتمالات مساندة الدولة. وبعبارة أخرى، كان جهاز التخطيط يوفر أول عناصر اتخاذ قرارات الإنتاج ويريح رجال الأعمال من أعباء الدراسات التسويقية ومخاطرها التي تبين فرص النجاح لأي استثمار جديد. وقد مارس رجال الأعمال في كوريا الحوار مع جهاز التخطيط واطّلعوا على ما لديه من بيانات وأعطوه ما لديهم منها.

وهناك بعد ذلك استخدام سلاح الضريبة في توجيه الاستثمار إلى مشروعات ذات أولوية مخطّطة بإمكان تدرج في تخفيض سعر الضريبة على مشروعات معينة ولفترة محددة. ومن الجدير بالذكر هنا أن كوريا لم تستهدف أن تكون منطقة حرة مثل سنغافورة، ولا أن تكون «جنة ضريبية» مثل معظم جزر الكاريبي، ومن هذا الموقف إقبال الرأسمالية المحلية على الاستثمار. فتهريب الأموال للاستثمار في الخارج إثم لا يغفره المجتمع قبل أن يكون جريمة يعاقب عليها القانون. وبالفعل نجد كوريا حتى نهاية الثمانينيات من أقل الدول التي أضيرت بخروج رؤوس الأموال للاستثمار في الخارج، والتقدير المتاح في الأوساط المعنية بتدفق رأس المال من الجنوب إلى الشمال لرأس المال الكوري الأصل المستثمر في الخارج لم يتجاوز مليارين من الدولارات. وبالمقارنة نجد أن ما خرج من مصر في العشرين سنة الماضية يقدر بحوالى ١٠٠ مليار.

ومن الناحية الأخرى، لم تعوّل كوريا على تدفق الاستثمار الخارجي ولم تجد أي مبرر لمنحه مزايا أكبر مما يتاح لرأس المال المحلي، ولذلك لم تدخل طرفاً في المزايدة في إعطاء المزايا بين دول العالم الثالث المتلهفة إلى الاستثمارات الأجنبية. وبالفعل كان إسهام الاستثمار الأجنبي الذي وفد على كوريا متواضعاً غاية التواضع[(٤)].

ولهذه الأسباب مجتمعة لم تعرف كوريا الإعفاء الضريبي الشامل لكل استثمار جديد الذي عرفته مصر والذي لم يجذب (خارج قطاع النفط) أي استثمار غربي يستحق الذكر، وظلت الدولة مسيطرة على الجهاز المصرفي ومتصرفة في حجم الائتمان وتكلفته لتشجيع المشروعات المرغوب فيها بمزيد من الائتمان وبسعر فائدة مخفض. ولما كان من المعروف

---

(٤) أفزع حجم ونوع التسهيلات والمزايا التي تعرضها دول العالم الثالث على المستثمرين الأجانب، البنك الدولي وحمله على دراسة عميقة وشاملة تولاها فريق من رجال القانون من البنك ومن صندوق النقد الدولي ويرأسها ابراهيم شحاته، نائب رئيس البنك الدولي ومستشاره القانوني، وصدرت نتيجة هذه الدراسة وما انتهت إليه من توصيات في كتاب: *A Legal Framework for Foreign Direct Investment* (1992).

أن أي نشاط اقتصادي يعتمد جزئياً، على الأقل، على الاقتراض من الجهاز المصرفي لتوفير السيولة النقدية، وكذلك لزيادة الاستثمار في ما وراء الحجم الذي يفرضه رأس مال الشركة المملوك لأصحابها، تتضح فوراً الأهمية البالغة في تحديد اتجاهات الاستثمار.

وفي ضوء ذلك يقول الدارسون إن كوريا ليست بلداً ذا اقتصاد سوق حرة تتحكم فيه قوى العرض والطلب وحدها من حيث تخصيص الموارد المتاحة، وإنما هي ذات «اقتصاد سوق مأمورة» (command market economy) . وهذا التعبير ليس بدعة فصلت لوصف حالة فريدة، فقد عرفت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية هذا الاقتصاد المأمور، كما انه ينطبق على اقتصاد تايوان وإندونيسيا إلى حد كبير، وتحاول ماليزيا حالياً انتهاج السبل نفسها.

وأخيراً، لا بد من ذكر بعض الأرقام التي تبين مدى اعتماد كوريا على النفس وإصرارها على الإسراع في التراكم الرأسمالي. ففي عام ١٩٧٠ كان حجم الاستثمار السنوي ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، غطّى الادّخار المحلي منها ما يعادل ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وغطّت الباقي قروض خارجية. وفي عام ١٩٩١ بلغ حجم الاستثمار ٣٩ بالمئة ومعدل الادّخار ٣٦ بالمئة وهبط الاعتماد على القروض الخارجية ٣ بالمئة فقط. ويدل الارتفاع الكبير في معدل الادّخار على واقع أن الزيادة الكبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٦٣٣٠ دولار عام ١٩٩١)، المؤدية إلى ظهور حمّى الاستهلاك التي عرفتها بلدان كثيرة في العالم الثالث، متأثرة بنمط الحياة الغربي.

رابعاً: تنمية منقوصة

لا يجوز الانسياق الأعمى وراء مقولة المعجزة الكورية والزعم بأنها النموذج الصالح لكل بلدان العالم الثالث. ومن دون التهوين من شأن الإنجاز التنموي الكبير، يجب أن نشير إلى نواحي الضعف فيه التي تحدّ من اطّراد النمو في المعدلات التي عرفها الاقتصاد الكوري في الثمانينيات.

ونبدأ بأوضاع التنمية البشرية، بعد أن فصّلنا دور التعليم فيها، فنشير في مجال **الصحة** إلى أن وفيات الأطفال قد انخفضت إلى ١٦ في الألف، وقد ذكرنا من قبل ارتفاع العمر المتوقع عند المولد إلى ٧١ سنة. لكن لا بد من أن نقف عند تواضع الإنفاق على الصحة (٢,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤,٨ بالمئة في اليونان وهي الدولة العضو في السوق الأوروبية والتي يبلغ فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ٦٣٤٠ دولار، أي المستوى نفسه الذي في كوريا. كذلك لا بد من أن نشير هنا إلى إهمال الحكومة الكورية أخطار التلوث البيئي على الصحة العامة. هذا وتشير أحدث إحصاءات البنك الدولي إلى أمور هامة، نذكر منها أن معدل الوفيات بسبب الأمراض المعدية وتلك المرتبطة بالحمل والولادة بلغ ١١٣ فرداً من كل مئة ألف من السكان مقابل ٥١ في اليونان. وكذلك إن معدل الأسرّة المتاحة في المستشفيات لكل ألف مواطن في كوريا ٣ أسرة مقابل ٥,١ في اليونان. وأخيراً، إن عدد الأطباء لكل ألف مواطن في كوريا ٠,٧٣

طبيب مقابل ١,٧٣ في اليونان(٥). وتدل هذه المقارنات على أن الرعاية الصحية لم تحظ بالاهتمام والمثابرة اللتين حظي بهما التعليم.

ويبقى بعد ذلك كله أهم عنصر في التنمية البشرية وهو **الحريات العامة** التي يتمتع بها المواطن والمجتمع المدني ونظام الحكم. وفي رأينا ان تلك الحريات جوهرية لتحقيق التنمية البشرية. وإذا كان تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تراجع في هذا الصدد، فإن سبب التراجع هو المعارضة الشديدة التي لقيها أي حديث عن الحرية السياسية وحقوق الإنسان من معظم حكومات العالم الثالث التي تعرف في الأمم المتحدة باسم مجموعة السبعة والسبعين. وبالتالي، لا يجوز للباحث في أقطارنا العربية أن يهمل ما أسقطه فريق العمل المتولّي إعداد تقارير التنمية البشرية قهراً.

ومن المعروف أن مؤشر التنمية البشرية (من دون الحرية السياسية) يتضمن في عناصره متوسط دخل الفرد. وفي رأينا ان هذا الرقم يُسقط تماماً نمط توزيع الدخل القومي بين فئات أصحاب الدخول وبالذات نسبة نصيب الخمس الأعلى إلى الخمس الأدنى من أصحاب الدخول. وقد بحثت (ولم يثمر جهدي حتى الآن) عن أية محاولة منشورة لتقدير توزيع الدخل القومي الكوري. وكل ما أملك قوله هو أن سياسة كبح ارتفاع الأجور توحي بأن ذلك النمط سيئ لا يعكس أي جهد إيجابي لتحسين مستوى معيشة أصحاب الدخول المحدودة. فالناس تُظهر ما يعدّه الآخرون نجاحاً أو تقدماً ولا تخفي إلا المساوئ.

وإذا دخلنا مجال التنمية الاقتصادية بالمعنى الضيق، وجدنا أن التركيز على التصنيع أدى إلى إهمال قطاعات مهمة على رأسها الزراعة. ولذلك ما زالت الزراعة الكورية محتاجة إلى حماية لأنها لا تملك أسباب التنافس مع المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية أو حتى في السوق المحلية. ومن الممكن أن نستخلص من ذلك أن مستوى معيشة الفلاحين لم يرتفع بالمعدلات نفسها للنمو الاقتصادي في مجمله، وقد ترتب على تخلف الزراعة تزايد الاعتماد على استيراد الغذاء. وهكذا ارتفعت وازدادت الحبوب الغذائية من ٥١٤٣ ألف طن في عام ١٩٨٠ إلى ١٠٤١ ألف طن عام ١٩٩١. وكان في وسع كوريا شراء ذلك بفضل فائض ميزان المدفوعات، ولكن كوريا مدينة للخارج بأكثر من ٤٠ مليار دولار، وقد نجحت حتى الآن في الوفاء بخدمة الدين (فوائد وأقساط سداد) من فائض حساب المدفوعات. ولهذا لا يذكر اسمها عادة بين البلدان المدينة التي عجزت عن ذلك ودخلت ضمن أزمة ديون العالم الثالث. وليس ثمة ضمان لاستمرار الفائض في ميزان المدفوعات، كما سنرى. وهذا أمر يثير التساؤل حول قدرة كوريا على الاستمرار في خدمة الدين واستيراد الحبوب بمعدلات متزايدة.

وهنا يأتي ذكر عدم رضا غالبية الكوريين عن حكومتهم. لقد أدهشني دائماً حديث

---

(٥) World Bank, *Social Indicators of Development, 1986.*

الآخرين الذي يتغنى بنجاح كوريا مع ما يقرأ عن إضرابات ومظاهرات ومصادمات بين الشباب وقوات الأمن توحي كلها بسخط كبير في صفوف الشعب. وحقيقة الأمر تكمن في تمرد الناس على أوضاع لا تستقيم مع ما وصل إليه النمو الاقتصادي. وبالفعل تكررت الإضرابات العمالية، وظهرت التنظيمات النقابية، وفتح باب التعددية السياسية، وانكشف كثير من فضائح الفساد التي تورطت فيها قيادات النخبة الحاكمة. وحرصاً على القياس الكمي نذكر أن عدد الاضرابات التي وقعت في كوريا بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠ سبعة آلاف، وقد نجح العمال في زيادة الأجور مرات عدة. ولأول مرة في تاريخ كوريا الحديث تجاوز ارتفاع الأجور معدل ارتفاع إنتاجية العمل. ومعنى ذلك بداية تآكل ميزة رخص التكلفة في المنافسة الدولية. وبالفعل هبط معدل زيادة الصادرات السنوي من ٢٣,٥ بالمئة في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) إلى ١٢,٢ في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩١)، ووقف عند هذا الحد تأثير الركود الاقتصادي في أوروبا وأمريكا في أوائل الثمانينيات. ولكن تكرار الركود في السنوات الأخيرة وفي ضوء معدلات النمو المتواضعة التي تتوقع الدوائر الاقتصادية استمرارها ـ حتى ولو حدث بعض الانتعاش ـ حتى نهاية القرن، يمثل مشكلة كبرى لصادرات كوريا المصنعة. فالركود قد أفرز سياسات حمائية غير جمركية في كل أسواق الدول الصناعية المتقدمة، كما ان عهد تمتع تلك الصادرات بدخول أسواق الولايات المتحدة من دون قيود تذكر على الرغم من رفض كوريا تحرير تجارتها الدولية بما في ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية، يوشك أن ينتهي. فجماعات المزارعين في أمريكا تضغط على الرئيس والكونغرس لعقد صفقة متكاملة تتمثل في فتح أسواق كوريا للمنتجات الزراعية الأمريكية في مقابل فتح الأسواق الأمريكية لمنتجات كوريا الصناعية، وإلا فلا بد من إلغاء التسهيلات من جانب واحد، ومن المحتمل أن تحذو حذو الولايات المتحدة دول صناعية أخرى في أوروبا. وهذا أمر خطير لأن صادرات كوريا من السلع المصنعة إلى أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بلغت عام ١٩٩١ نصف إجمالي الصادرات الكورية (إجمالي ٨١ مليار دولار، ونصيب الدول الصناعية ٤١ ملياراً).

وخلاصة الحديث هنا أن كوريا بدأت تفقد ميزة التكلفة في وقت حمل فيه الركود الدول الصناعية على زيادة قيود الاستيراد غير الجمركية التي تعانيها كل صادرات العالم الثالث. وحين يتوقف نمو الصادرات الصناعية في كوريا يختفي فائض ميزان المدفوعات في وقت تزيد فيه وارداتها الغذائية وأعباء خدمة الديون الخارجية. هذا وقد انخفض معدل نمو القطاع الصناعي من ١٧ بالمئة سنوياً في عقد السبعينيات إلى ١٢,٤ بالمئة في عقد الثمانينيات، كما دخلت مجال التصدير إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دول أخرى منافسة لكوريا مثل البرازيل التي كانت صادراتها إلى تلك الدول ١٩٧ مليون دولار عام ١٩٧٠ لتصل إلى ١٠٢٩٥ مليوناً عام ١٩٩١، والمكسيك (من ٥٠٨ ملايين إلى ٢٦٥١٩ مليوناً في السنتين نفسهما)، والصين (من ٢٤٣ مليوناً إلى ٤٦١٤٨ مليوناً على التوالي)، وتايلاند (من ٣٢ مليوناً إلى ١٢٨٥١ مليوناً). وهنا يشار بوضوح إلى أن محاولة بلدان العالم الثالث بناء التنمية على التصنيع من أجل التصدير إلى أهم أسواق العالم من

الممكن أن تخلق منافسة بين الدول التي تتبنى هذه الاستراتيجيا تضر بها جميعاً ولا سيما حين ينخفض الطلب الاستهلاكي في تلك الأسواق كنتيجة للركود الاقتصادي.

وثمة صعوبة في نمو الصناعة على عدم بناء قاعدة وطنية للعلم والتقانة، فحين بدأت كوريا في إنشاء صناعات إلكترونية لم يكن هناك مفر من الارتباط بالصناعة اليابانية. ولما كان تطور هذه الصناعات السريع يفرض استثمارات ضخمة في مجال البحث والتطوير (R & D) فليس من الميسور تدبير المواد اللازمة لها واختصار الزمن. ولهذا غير وارد التفكير في اختراقات كورية، بل الاكتفاء بشراء التصميمات اليابانية وإنتاج ما يمكن إنتاجه من مكوناتها محلياً مع استيراد باقي المكونات من اليابان، وهذه تكلفة لا تملك كوريا وسائل السيطرة عليها للحفاظ على ميزة تنافسية. وكان من الطبيعي أن تتجه صادرات كوريا من الحاسبات وما إليها إلى مستهلكين أقل دخلاً من المستهلكين التقليديين في الدول الصناعية. ومن ثم كان الاهتمام بإنتاج اللعب الإلكترونية من ناحية، والتوجه نحو أسواق العالم الثالث من ناحية أخرى.

وخلاصة هذا الحديث كله درسان لكل البلدان الساعية وراء التنمية، الدرس **الأول** هو أن التعليم عنصر حاسم في نجاح التنمية وأن عمر التقدم السريع في العلم والتقانة لا يترك مكاناً للعمالة غير المؤهلة، **والثاني** هو أن التنمية لا يمكن أن تطرد إلا إذا كانت شاملة تغطي كل جوانب المجتمع وفي مقدمتها الحريات السياسية والمشاركة الشعبية في صنع القرار على مختلف المستويات.

تعقيب

سلوى سليمان(*)

أود أن أبدأ هذا التعقيب بالإشارة إلى الأهمية الخاصة لموضوع الندوة التي أرجو أن تكون على قمة توصياتها الدعوة إلى التركيز على قضية التنمية البشرية والدراسات التطبيقية المتعلقة بها، سعياً لبلورة استراتيجيا عربية تحقق الاستغلال الأمثل لطاقات هذا العنصر المهم.

* * *

والورقة التي أعقب عليها مقدمها أستاذ وعالم اقتصادي غزير المعرفة، واسع الثقافة، وإنه ليسعدني أن أتناولها بما يسلط الضوء على ما فيها من أفكار قيّمة، وبما تنبّه له من دروس مفيدة.

إن الفكرة المحورية في هذه الورقة هي التركيز على أهمية توافر عناصر الاستقلالية والقدرة الذاتية على مواصلة التنمية، وتلك بلا شك قضية أساسية تنبّهت لها واهتمت بها وبضرورتها حتى الكيانات الاقتصادية العملاقة في صراعاتها وتنافساتها على السوق العالمية.

في المقدمة يبيّن الباحث أن افتقاد عناصر الاستقلالية هو المفسر لعثرات التجربة البرازيلية التي اعتمدت على الاقتراض الأجنبي من ناحية، وعلى السوق الخارجي ـ الذي لا تملك السيطرة عليه ـ من ناحية أخرى.

وبالانتقال إلى تجارب «النمور الأربعة»، فالقاسم المشترك في ثلاث منها (هونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة) هو غياب الاستقلالية في النموذج المطروح، وإن تفاوتت تفاصيل التغيرات والأسباب.

وبمناسبة إشارة الورقة إلى تجربة سنغافورة بالذات، كنت أود أن يضيف الباحث من علمه الغزير تفسيراً للزيادة المبهرة في إنتاجية العمل، ولدور المتغير التقاني في إنجازات

(*) مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية في جامعة القاهرة في مصر.

هذه التجربة، كذلك فإن التنويه باستفادة سنغافورة من وضعها كوسيط بين مجموعة دول جنوب شرق آسيا والعالم الخارجي كان في حاجة إلى قدر من الإسهاب بما قد ينطوي عليه من دروس مفيدة.

وبالانتقال إلى التجربة الكورية التي تركز عليها الورقة ـ استناداً إلى خصوصيتها من حيث مقومات الاستقلالية والذاتية ـ فإن القراءة المتأنية تقود إلى عدد من الاستنتاجات المهمة:

أولاً: ضرورة تكوين القوى الإنمائية الذاتية التراكمية، وهو ما توفّر للتجربة الكورية، بدءاً من المعايشة التاريخية للتقاليد والامكانات اليابانية. وبالنسبة إلى استفادة كوريا الجنوبية من المعونة الأجنبية لإعادة التعمير، والتسهيلات التي حظيت بها صادراتها في الأسواق الغربية، يرى الباحث كل ذلك مجرد عوامل مرحلية لا تكفي في حد ذاتها لقيام تجربة إنمائية مستقرة. ومن ثم فهو يركز على دور كل من التراكم الرأسمالي الثابت والتنمية البشرية، وتعطي الورقة عناية خاصة للعنصر الأخير بالذات حيث ركزت التجربة الكورية تركيزاً رئيسياً على التعليم، بدءاً من أهداف محو الأمية المقترنة بتكوين المهارات، إلى النجاح في توسيع نطاق الاستيعاب لكل من مراحل التعليم الإلزامي والثانوي والعالي.

وهنا تبدو فائدة الأرقام المقارنة التي تقدمها الورقة، حيث تقود ـ على عكس الاعتقاد السائد ـ إلى الاستنتاج أن انتشار البطالة بين خريجي الجامعات في مصر لا يرجع في واقع الأمر إلى زيادة أعدادهم، وإنما إلى تواضع الأعداد المتاحة لهم من فرص العمل، وإلى أوجه القصور في نوعية التعليم الجامعي ذاته.

ثانياً: إن تعظيم القيمة المضافة من جهد العنصر البشري يقتضي تشغيل المهارات المدربة من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وفرص العمل المحلية.

ثالثاً: ترتبط بالنقطة السابقة حقيقة أن التجربة الإنمائية الناجحة هي التي تقوم على بناء قاعدة إنتاجية وطنية قوية، وقد استطاعت التجربة الكورية بناء هذه القاعدة تدرجاً من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة، ثم إلى الصناعات الإلكترونية، وهو نموذج تطورت فيه مراحل تعميق التصنيع مع جهود التدريب والتنمية البشرية، ومع ذلك... لا يفوت الباحث التنبيه لافتقار هذا النموذج إلى القاعدة التقانية الوطنية القائمة على القدرة على الابتكار والتطور الذاتي، وليس مجرد التقليد والاقتباس لابتكارات الآخرين.

رابعاً: تحقيق أهداف تنمية الصادرات يتطلب توافر شروط المزايا التنافسية على المستوى العالمي، وهذه الشروط تقتضي خطوات عملية جادة لدفع إنتاجية العنصر البشري وتطوير أنماطه السلوكية تطويراً جذرياً.

وإذا كان عنوان الورقة هو «محددات التنمية البشرية في الدول المصنعة حديثاً»، فإنها مع ذلك لا تقتصر على تناول العنصر البشري، وإنما تتعرض أيضاً لجوانب أخرى تؤثر

جوهرياً في عملية التنمية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ بالبيئة المؤثرة في توجهات العنصر البشري:

ـ فهناك، على سبيل المثال، أهمية توافر البيئة القادرة على الحفاظ على رؤوس الأموال المحلية، حيث لا معنى لبذل الجهد لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية في حين يشيع هروب رأس المال الوطني إلى الخارج.

ـ وهناك أيضاً التأكيد على دور **الدولة**... بدءاً من رسم سياسة التعليم والتدريب وتنفيذها، إلى إدارة شؤون الاقتصاد القومي على أسس من **التخطيط** السليم كمهمة استراتيجية لا تتعارض مع ترشيد استخدام الموارد من خلال الاستعانة بمؤشرات السوق. وهنا تقدم التجربة الكورية بالذات نموذجاً جديراً بالتفهم والاستيعاب في البلدان العربية.

ـ ولعل من أهم ما تضمنته هذه الورقة أيضاً هو التنبيه لنقاط ضعف جوهرية ـ في تجارب معروفة بنجاحها المتميز ـ أهمها افتقاد الاستقلالية الذاتية (هونغ كونغ وتايوان)، وضآلة الكيان وغياب سيادة الدولة (سنغافورة).

وبالنسبة إلى التجربة الكورية، هناك أيضاً جوانب قصور مهمة، في مقدمتها: سياسة التوسع في استيراد الغذاء، والاعتماد على أسلوب ضغط الأجور إلى ما دون معدلات تحسن الإنتاجية لضمان أسعار تنافسية للصادرات، الأمر الذي انطوى على التضحية بالحريات العامة وبنمط أفضل لتوزيع الدخول، وهذه كلها مساوئ جوهرية جديرة بالتنويه والملاحظة.

فلا شك في أن النظرة المتوازنة إلى التجارب الإنمائية للدول الأخرى، من خلال إدراك سلبياتها جنباً إلى جنب مع إيجابياتها، هو أفضل السبل لانتهاج النموذج الملائم لخصوصية كل دولة على حدة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن استخلاص عدد من نقاط الاسترشاد المهمة للبلدان العربية في مجال اهتمامها بالتنمية البشرية كمدخل فعال للتنمية الناجحة.

وفي مقدمة هذه النقاط أطرح أولاً ثلاثة مبادئ أساسية:

١ ـ إذا كانت عناصر الاستقلالية والقدرة الذاتية على مواصلة التنمية شرطاً جوهرياً للنجاح... وإذا كان هذا الشرط متوافراً في مجموعة البلدان العربية ككل، فإن طرح قضية التعاون والتكامل العربي يجب أن يستمر من دون كلل أو ضعف. بل ويتعين التمسك بهذا المطلب والإلحاح عليه، ولا سيما مع المستجدات الراهنة، التي أصبحت تضيف عنصر الزمن كعامل حاسم في تشكيل الإنجازات المستقبلية للكيانات الإقليمية.

٢ ـ على البلدان العربية ـ كل على حدة، وكمجموعة متجانسة ـ أن تطرح بجدية قضية الديون الخارجية، وأن تنتهج السبل الحاسمة الكفيلة بتحرير اقتصاداتها من أعبائها في أقصر مدة ممكنة.

٣ ـ إن القبول بضغوط التوجهات العالمية (globalization) وتياراتها، لا يعني نبذ

الاهتمام بالتوجهات الإقليمية وبالمقومات الاستقلالية القومية، بل يبررها، باعتبار أن تلك التوجهات والمقومات هي دعائم وركائز (من ثم ضمانات) التواجد القوي على الصعيد العالمي.

وانطلاقاً من هذه المبادئ الأساسية، تبدو الحاجة ماسة إلى بلورة وتطبيق سياسة عربية فعالة للتنمية البشرية، قوامها:

١ ـ الأولوية المطلقة لتطوير استراتيجية التعليم في الوطن العربي ـ على أسس موحدة ومتناسقة ـ بدءاً من وضع خطة زمنية محددة نحو الأمية من خلال برامج مرتبطة بتكوين المهارات البشرية، وتعليم المرأة وتطوير ثقافتها ومهاراتها، بل تنفيذ أهداف زمنية طموحة لنشر مراحل التعليم الإلزامي والثانوي والعالي.

٢ ـ الإسراع في ربط إجراءات تطوير التعليم بتكوين القاعدة التقانية العربية القادرة على التطور الذاتي وملاحقة التغيرات العلمية والتقانية العالمية.

٣ ـ سرعة التركيز على تكوين واجتذاب الخبرات العربية العالمية «المتفرغة» في تخصصات وفروع العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية كافة، مع توجيه عناية خاصة إلى تنشيط منافذ وسبل الاحتكاك المباشر بتيارات التقدم والتطور العلمي، من خلال إحياء الاهتمام بالبعثات الحكومية للحصول على درجات الدكتوراه من كبرى المعاهد والجامعات الأجنبية.

وأقترح من أجل فاعلية هذه الخطوة وسرعة تنفيذها أن يتكون صندوق عربي سخي يضمن تحقيق هذا الهدف واستمراره على أعلى المستويات.

٤ ـ إيجاد شبكة متناسقة من المراكز العربية القوية للبحث العلمي والتطوير، ذات التوجهات التطبيقية العملية، والاهتمامات الميدانية، والقادرة على التكوين المستمر للأجيال المتتابعة من المهارات والكوادر البحثية الفنية المتخصصة والمتطورة.

٥ ـ أن يرتبط نشاط هذه المراكز بالأهداف المحددة لاستراتيجيا إنمائية وتصنيعية عربية، قوامها التطبيق الاقتصادي المجدي لجهود البحث والتطوير، مع التركيز على التدريب المستمر والمتطور للمهارات البشرية اللازمة لتكوين قاعدة إنتاجية وتقانية عربية متكاملة.

٦ ـ ربط أهداف وجهود التعليم والبحث والتطوير والإنتاج ـ على النحو السابق ـ بإمكانات السوق العربي والأسواق المحلية والإقليمية، مما يضمن تحقيق مزايا تنافسية للمنتج العربي على أساس من الكفاءة الإنتاجية العالمية والمتطورة باستمرار.

القسم الثالث

بعض القضايا الرئيسية في الوطن العربي

الفصل السادس

أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية

الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية

رمزي زكي(*)

مقدمة

أشارت وثيقة إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في الوطن العربي الصادر عن مؤتمر السكان العربي (عمّان، الأردن ـ نيسان/ ابريل ١٩٩٣) إلى «أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول الوطن العربي تتفاعل بقوة مع المشكلات السكانية ولا بد من تصحيحها وتصحيح ما تعكسه من خلل. لكن هذا التصحيح له أبعاد اقتصادية واجتماعية تتفاوت من بلد عربي وآخر، مما يتطلب عناية خاصة بالآثار الاجتماعية لهذا التصحيح، التي يؤدي إغفالها إلى الإضرار بالتنمية البشرية باعتبارها أحد الركائز الرئيسية للتنمية»(١). كما أشارت الوثيقة أيضاً إلى أن سياسات التكيف التي يطبّقها الآن بعض البلدان العربية ذات آثار انكماشية وتنطوي على سياسات تضر بالتنمية البشرية وزيادة البطالة وخفض مستوى المعيشة(٢)، وأن

(*) مستشار اقتصادي في المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت.

(١) انظر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الدورة الثانية، «إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر السكان العربي، عمّان، نيسان/ إبريل ١٩٩٣ (وثيقة: E/ Conf. 84/PC/16)، ص ٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

تصحيح التشوهات الهيكلية التي تتسم بها الاقتصادات العربية يجب أن يراعي التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الديمغرافية والاجتماعية، وفقاً للخصوصية الوطنية لكل دولة[3]. ونظراً إلى أن تصحيح التشوهات الهيكلية التي تعانيها الاقتصادات العربية سينطوي على تكلفة، فإنه يجب «أن تتوزع كلفة تلك السياسات على الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة بحسب قدرتها على التحمل مراعاة لمبدأ العدالة الاجتماعية وبحسب ظروف كل دولة عربية»[4].

هذه الإشارات المهمة التي وردت في إعلان عمان الثاني عن السكان والتنمية تتعلق بقضية مهمة ومهملة في هذا الكم الهائل من الدراسات والأدبيات المعاصرة عن التنمية البشرية وعلاقتها بالتنمية المستديمة، ذلك أنه إذا كانت تلك الدراسات والأدبيات تتحدث الآن عن التنمية البشرية باعتبارها جزءاً من الاستراتيجيا الإنمائية، وتؤكد تنمية القدرات البشرية باعتبارها ركيزة التقدم، وتهتم بجميع النشاطات الإنسانية من عمليات الإنتاج إلى التوزيع، إلى التغير في المؤسسات، إلى حوارات السياسة والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان وحقوقه الديمقراطية، والتمتع بحياة صحية وطويلة وبيئة نظيفة... الخ[5]، فإن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تطبقها الآن مجموعة من البلدان العربية تحت ضغط أزماتها الاقتصادية وتفاقم ديونها الخارجية قد انطوت على عدد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أضرت، وستضر، بالأغلبية الساحقة من سكان هذه البلدان بسبب ما تمخض عنها من آثار مضادة لهذه المعاني والعناصر التي ينطوي عليها مفهوم التنمية البشرية. كما ان تلك البرامج قد وضعت هذه البلدان في منعطف حاسم في الوقت الراهن، وستكون لها انعكاساتها على مستقبلها المنظور، وربما البعيد. وليست القضية هنا في الآثار السلبية القصيرة الأجل التي نجمت عن تلك السياسات، بل في ما سينجم عنها من آثار وتداعيات على المدى الطويل.

وإذا كنا نتحدث الآن عن ضرورات التنمية البشرية باعتبار أن البشر هم وسيلة التنمية وهدفها، فلا يجوز الهروب من، أو تجاهل، تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وإلا سيكون حديثاً عن التنمية البشرية كصناديق فارغة ومجرد موضات فكرية ننشغل بها بعض الوقت كشيء معزول عن الواقع الحقيقي لمجتمعاتنا والآليات الفاعلة فيها، مثلما انشغلنا في الماضي بموضات فكرية مماثلة (النمو مع إعادة التوزيع، الاحتياجات الأساسية، القطاع الهامشي، المجموعات الاجتماعية المستهدفة... الخ) من الموضوعات

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥) انظر في هذه المعاني التي ينطوي عليها مفهوم التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٢)، ص ١٢ وما بعدها.

التي كانت تثيرها المنظمات الدولية والتي لم ينته البحث فيها إلى نتائج علمية مرضية توضح لنا حقيقة مأزق التنمية في بلادنا وماذا نحن فاعلون لخلق منظومة إنتاجية فاعلة تنقلنا من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

وعند البحث في آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في أوضاع البشر في البلدان العربية، سنتعرض أولاً - في عجالة سريعة - لحقيقة هذه البرامج وما تستند إليه من أسس فكرية وما ترمي إليه من أهداف حقيقية، ثم نتناول أهم مفردات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انطوت عليها تلك البرامج، ونحاول أن نتعقب آثارها الحالية والمتوقعة في أحوال البشر بحسب تواجدهم في التنظيمات الاقتصادية الاجتماعية للإنتاج، وذلك لشدة تباين هذه التنظيمات من حيث مستويات الأجور والدخول والاستهلاك وما توفره من ممكنات للتوظف والنمو، وبسبب الموقف الخاص والمتفاوت لهذه البرامج إزاء هذه التنظيمات، ومن ثم تباين تأثير سياساتها في أحوال المشتغلين فيها.

والحق ان فهماً صحيحاً وواضحاً لأثر سياسات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في تلك التنظيمات ليس أمراً مطلوباً من أجل الإحاطة بتأثيرها في التنمية البشرية فحسب، بل لفهم أعمق لجدوى استمرارية هذه البرامج ومدى فاعليتها في فتح الطريق أمام الاقتصادات العربية لانطلاقة تنموية وحضارية شاملة، أو حتى مدى فاعليتها للخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة.

وهناك الآن عدد من البلدان العربية (مصر، تونس، المغرب، السودان) تطبق هذه البرامج التي تستند إلى وصفات جاهزة وسياسات نمطية واحدة. صحيح أن توقيت هذه الوصفات والسياسات وسرعة تطبيقها قد اختلف بين هذه البلدان، بيد أن ما يجمعها هو تماثل السياسات وحداثة تطبيقها في السنوات الثلاث الأخيرة. ولهذا لا تتوافر عنها احصاءات حديثة وكافية لرصد الآثار التي نجمت عنها، وخصوصاً في مجال التنمية البشرية. ولهذا فإن الورقة الحالية لا تدّعي لنفسها أنها تمكنت من تحديد آثار تلك البرامج تحديداً كمياً ودقيقاً، وإنما ستحاول أن تحلل وتستشرف تلك الآثار في ضوء ما انطوت عليه تلك البرامج من سياسات، مع الإشارة، بهذا القدر أو ذاك، إلى تلك الآثار حسبما توفرها البيانات المتاحة لنا. كما ان الباحث سوف يشير بشكل خاص إلى حالة الاقتصاد المصري بسبب ما يتوافر له من خبرة وبيانات ومعايشة لتلك الحالة.

أولاً: الاقتصادات العربية والعقد الضائع

خلال الفترة التي سميت بعصر النفط (من ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينيات)، حقق معظم الاقتصادات العربية معدلات نمو لا بأس بها، حيث زادت فيه، بهذا القدر أو ذاك، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (بغض النظر الآن عن هيكل هذا النمو) وارتفع

فيه معدل الاستثمار والتوظف، وقفز الاستهلاك، بشقّيه العائلي والحكومي، إلى مستويات لا بأس بها، مقارنة بعقد الستينيات.

ففي ما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، شهدت الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ ارتفاعاً واضحاً، وإن كان غير منتظم، في هذه المعدلات في غالبية البلدان العربية. وكان هذا الارتفاع وتقلبه مرتبطاً أيما ارتباط بالموارد النفطية والخارجية (المعونات والتحويلات والقروض الأجنبية). بيد أنه في تلك الفترة حدثت تبدلات واضحة في نصيب البلدان العربية من إجمالي الناتج المحلي العربي، حيث زاد نصيب الدول النفطية من هذا الناتج على حساب نقص نصيب الدول غير النفطية(٦). وتبع ذلك تباين حاد في متوسطات دخل الفرد بين هذه الدول، إذ أصبح متوسط دخل الفرد في المجموعة النفطية أربعة أمثال نظيره في الدول شبه النفطية، وحوالى أحد عشر مثل متوسط دخل الفرد في الدول متوسطة الدخل، ونحو ثلاثين مثل متوسط دخل الفرد في البلدان العربية الأقل نمواً (اليمن، الصومال، جيبوتي)(٧). كما زادت معدلات الاستثمار بشكل واضح في جميع البلدان العربية النفطية وغير النفطية. ولكن بشكل عام اتجه الاستثمار في هذه البلدان إلى قطاعات بعينها، هي التمويل (البنوك والتأمين) والبناء والتشييد، والنقل والمواصلات والصناعات الاستخراجية. ولهذا لم يواكب هذه المعدلات المرتفعة للاستثمار تغيير يُعتدّ به في هيكل الاقتصادات العربية، حيث ظلت تتسم بغلبة الإنتاج الأولي وبضعف الصناعات التحويلية وصناعة الآلات ومعدات النقل. كما ارتبط تنفيذ هذه الاستثمارات بتزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي قامت بتنفيذ الشطر الأعظم منها. وقد سمحت هذه المعدلات المرتفعة للاستثمار بزيادة واضحة في معدلات التوظف سواء في البلدان العربية النفطية التي زادت فيها العمالة العربية (وغير العربية) المهاجرة إليها، أو داخل البلدان غير النفطية. ولهذا انخفضت معدلات البطالة بين القوى العاملة خلال تلك الفترة انخفاضاً واضحاً.

كذلك يلاحظ أنه إبان عصر النفط زاد الإنفاق الحكومي، بشقيه الجاري والاستثماري، وقامت الدولة بتنفيذ كثير من الخطط الاستثمارية سواء في مجال البنية الأساسية وبعض الصناعات التحويلية أو في إنشاء المدن الجديدة. كما زادت الموارد

---

(٦) وقد أدى ذلك إلى تبديل المواقع النسبية للبلدان العربية من حيث ترتيبها بالنسبة إلى حجم الدخل المتحقق فيها. فمصر التي كانت تأتي في المرتبة الأولى بين البلدان العربية من حيث ما تحققه من دخل أو ناتج محلي خلال الستينيات وحتى أوائل السبعينيات، إذا بها تحتل المرتبة السادسة في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠. والسعودية التي كان ترتيبها يأتي في المرتبة الخامسة عام ١٩٦٠، إذا بها نتيجة لطفرة أسعار النفط تحتل المرتبة الأولى في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠.

(٧) انظر في ذلك: خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٥٩.

المخصصة للخدمات العامة الاجتماعية (التعليم، الصحة، الإسكان، ودعم المواد التموينية. . . الخ). وارتفع حجم العمالة الموظفة في الحكومة والقطاع العام.

وبصفة عامة، يمكن القول إنه في خضم تعاظم الموارد الذي حدث في عصر النفط سواء بالنسبة إلى البلدان النفطية أو غير النفطية، تحسنت، إلى حد ما، أوضاع الموارد البشرية ونوعية الحياة إذا ما قورنت بالسنوات التي سبقت هذا العصر وإذا ما اعتمدنا على المؤشرات النمطية التقليدية العامة المستخدمة في هذا الخصوص، مثل توقع الحياة، ومعدل وفيات الأطفال، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية، وعدد السكان لكل سرير في المستشفيات، وعدد السكان لكل طبيب، ونسبة عدد المسجلين في المدارس الإلزامية إلى مجموع الأطفال في سن التعليم الإلزامي، ومعدل الأمية لدى البالغين، ومعدل استهلاك الفرد من الطاقة. . . الخ. ففي كل البلدان العربية تقريباً شهدت هذه المؤشرات تحسناً نسبياً لا بأس به، وإن كانت درجة الفروق واسعة بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية. بيد أنه تجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه المؤشرات الوسطية، كما نعلم، محدودة الدلالة وربما تكون خادعة بسبب الفروق الصارخة في توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، والتي تؤدي بدورها إلى فروق مماثلة في نصيب الفرد الفعلي من تلك المؤشرات بحسب انتمائه الاجتماعي[٨]. ولهذا فمن المؤكد أن هناك الكثير من السكان في البلدان العربية الذين ظلوا على هامش التحسن الذي طرأ على هذه المؤشرات، إن لم يكن قد تدهور حالهم. كما لا يجوز أن ننسى أن مؤشر نوعية الحياة لم يعد قاصراً على تلك المؤشرات الوسطية التي ينتمي معظمها إلى مفهوم الحاجات الأساسية بمعناها الضيق، وهو المفهوم الذي ساد في حقبة السبعينيات والثمانينيات، وأصبح الأمر يتعداه الآن ليشمل كثيراً من الأمور، مثل حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية، وحق المشاركة، ووضع المرأة والطفولة، وتكافؤ الفرص والأمن الشخصي، والبيئة النظيفة. . . الخ[٩]. وهي بالذات المؤشرات التي لا نعتقد أنها تحسنت، إن لم تكن قد ساءت في جميع البلدان العربية، نفطية كانت أو غير نفطية.

وقد صاحب عصر النفط حدوث تغيرات أساسية في الأنماط الاستهلاكية، حيث زاد الميل إلى الاستهلاك الترفي، وامتد هذا الميل ليشمل معظم الطبقات والشرائح الاجتماعية، إما بالاستهلاك الفعلي أو بالتطلع إلى هذا الميل في البلدان العربية كافة.

---

(٨) قارن: المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٩) انظر في هذا المفهوم الجديد: حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم ـ المؤشرات ـ الأوضاع** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٢)، وانظر أيضاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٢)، ص ١٢ ـ ٢٣.

صحيح أن هذه التغيرات قد حدثت أولاً في البلدان العربية النفطية من خلال ما توافر لها من موارد هائلة، لكن هذه التغيرات في الأنماط الاستهلاكية سرعان ما انتقلت إلى البلدان العربية الأخرى عن طريق العمالة الفنية وغير الفنية التي عملت في بلدان النفط. وكان لذلك تأثير شديد في زيادة السلع الكمالية، المعمرة وغير المعمرة، واستنزاف موارد النقد الأجنبي في أمور لا تتماشى مع أولويات المرحلة ومشكلاتها، وبالذات في البلدان العربية غير النفطية.

وأياً ما كان الأمر، فإن النمو الذي شهدته مختلف البلدان العربية إبان سنوات فوران أسعار النفط، والذي أشرنا إلى أهم مؤشراته، كان في الحقيقة نمواً لامتكافئاً وهشّاً في الوقت نفسه. كان نمواً لامتكافئاً لأن حظ البلدان العربية منه كان متفاوتاً بسبب التفاوت الحاد في الموارد التي تيسرت لهذا النمو، وهو ما نراه واضحاً بين حالة البلدان العربية النفطية وحالة البلدان العربية غير النفطية. وكان نمواً هشّاً لأنه استند إلى عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، مثل أسعار النفط وعوائده والتحويلات الخارجية والقروض الأجنبية. من هنا ما إن تعرضت هذه الموارد في السنوات الأولى من الثمانينيات للانخفاض، حتى تعرضت الاقتصادات العربية لرياح معاكسة لم تستطع الصمود أمامها (تدهور أسعار النفط وعوائده، انخفاض حجم المعونات والتحويلات الخارجية، وانحسار موجة الإقراض الدولي).

ومع ذلك فكثيراً ما يوصف عقد السبعينيات بأنه العقد الضائع، كتعبير عن الفرصة التاريخية التي توافرت للعرب وما ذخرت به من موارد هائلة وممكنات ضخمة للنمو فلتت منهم بسبب ما شاب هذا العقد (والعقد الذي يليه) من ممارسات اقتصادية وسياسية واجتماعية، سواء على الصعيد القطري أو الصعيد العربي، أدت إلى تبديد هذه الموارد وضياع تلك الممكنات، والفشل، من ثم، في خلق نموذج للتراكم والنمو يتصدى لعلاج الاختلالات الكلية والتشوهات الهيكلية ونواحي الضعف والقصور التي ينطوي عليها الاقتصاد العربي.

حقاً لقد شهد عصر النفط في بدايته درجة عالية من التضامن العربي حينما حشدت الأمة العربية مواردها البشرية والمالية والطبيعية في معركة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ضد العدو الإسرائيلي. وهنا يتجلى موقف التضامن العربي بحظر تصدير النفط إلى الدول التي ساندت العدو في هذه المعركة. وتنامت في هذا العصر الآمال والطموحات العربية بشأن إعلاء شأن التضامن العربي والعمل العربي المشترك وتوظيف موارد الأمة العربية في تمويل خطط التنمية العربية، وهو ما انعكس في قمة عمان في الأردن عام ١٩٨٠، بصدور استراتيجية العمل العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي. إلا أن عقد الثمانينيات قد شهد موت هذه الطموحات والآمال، وتعرض التضامن العربي للتفكك، بسبب التباين الحاد الذي حدث بين البلدان العربية في المصالح ومستويات الثراء، ونمو النزعات القطرية والانكفاء على الذات، وبروز

التكتلات العربية الإقليمية (مجلس التعاون الخليجي، دول الاتحاد المغاربي، الاتحاد العربي الرباعي بين مصر والعراق والأردن واليمن)، وأخيراً بسبب الشرخ الكبير الذي حدث في الجدار العربي باحتلال العراق الكويت واندلاع حرب الخليج الثانية وما جاء في ركابها من تصدع شديد للنظام العربي الإقليمي.

وهكذا، عندما انتهى عصر النفط كانت صورة الاقتصادات العربية، منظوراً إليها بشكل كلّي، قد ساءت عن الوضع الذي كانت عليه قبل بزوغ شمس هذا العصر. فقد زادت درجة تبعية البلدان العربية للعالم الخارجي[١٠]، وزاد التكامل والاندماج غير المتكافئ مع السوق الرأسمالي العالمي على حساب التكامل والاندماج العربي، وتم احتواء ثورة أسعار النفط وتحولت سوق النفط من سوق كان يسيطر عليها البائعون إلى سوق يسيطر عليها المشترون. كما تم احتواء الفوائض النفطية العربية بإعادة تدويرها إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي على رغم ما يتهددها من أخطار، وتفاقمت الديون الخارجية المستحقة على البلدان العربية، وتفاقم الانكشاف الغذائي والأمني للعرب، وضعفت التجارة العربية البينية، وأصاب الوهن الكثير من مؤسسات العمل العربي المشترك[١١]. وأكثر من هذا وذاك دخل الكثير من البلدان العربية أزمات اقتصادية حادة انتهت بها في النهاية إلى الإذعان لشروط برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي نقلت عملية صنع القرار الاقتصادي من مستواه الوطني/ المحلي إلى المستوى الدولي (المنظمات الاقتصادية الدولية والدائنين).

ثانياً: أزمة الاقتصادات العربية والطريق نحو برامج التثبيت والتكيف الهيكلي

مع بداية عقد الثمانينيات دخلت الاقتصادات العربية حقبة جديدة تختلف معالمها عن حقبة السبعينيات. فابتداء من عام ١٩٨٢ تميل أسعار النفط عالمياً إلى التدهور، وتنخفض معها بشكل واضح العوائد النفطية، وتتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح العرب بسبب ارتفاع أسعار الواردات مقارنة بأسعار الصادرات. ويؤثر الركود الاقتصادي الذي ساد دول المراكز الصناعية في الصادرات العربية، فضلاً عن تأثير نمو نزعة الحماية في هذه المراكز. وكل ذلك أدى إلى تفاقم عجز الموازين التجارية وبالذات للبلدان العربية غير

---

(١٠) انظر في ذلك: إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة: آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(١١) لمزيد من التفاصيل عن واقع الاقتصاد العربي، انظر: رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، وانظر أيضاً: محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣).

النفطية. كما يتم تعويم أسعار الفائدة عالمياً على القروض التي اقترضتها البلدان العربية ذات العجز المالي، وتتفاقم من ثم أعباء خدمتها. وحينما اندلعت أزمة الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية في خريف عام ١٩٨٢ بتوقف التشيلي والمكسيك والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها، بدأت البنوك التجارية، الدولية النشاط، تراجع نفسها وحدثت موجة انحسار شديد في حركة الإقراض الدولي. وابتداء من هذا التاريخ ضعفت قدرة البلاد المدينة على الاقتراض والتعامل مع الأسواق النقدية والمالية العالمية.

وعلى **الصعيد الإقليمي**، أثر تدهور أسعار النفط والعوائد النفطية في الاستثمارات التي تضطلع بها البلدان العربية النفطية، فانخفض طلبها على العمالة العربية التي كانت تعمل فيها، وبدأت ظاهرة عودة العمال والفنيين العرب إلى بلادهم الأم، مع ما نجم عن ذلك من خفض بليغ في حجم التحويلات التي كانوا يرسلونها إلى بلادهم والتي كانت قد أصبحت أحد أهم مصادر النقد الأجنبي فيها. كما تبع ذلك خفض ملموس في حجم المعونات الاقتصادية التي كانت تخصصها البلدان الغربية النفطية وصناديق التنمية العربية. وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً ضاعف من حرج الموقف تعرض المنطقة لنزاعات عسكرية وحروب أهلية طاحنة (الحرب العراقية ـ الإيرانية، الحرب الأهلية في لبنان، الحرب في جنوب السودان، الحرب بين ليبيا وتشاد، الحرب في الصحراء المغربية)، فضلاً عن استمرار بقاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي وعدم حل القضية الفلسطينية. فكل هذا أدى إلى تزايد نسبة الإنفاق على التسلّح وأغراض الدفاع. وجزء كبير من هذا الإنفاق يتم من خلال الاقتراض الخارجي ويستنزف قدراً كبيراً من موارد النقد الأجنبي، ويمثل في التحليل النهائي خصماً على ممكنات النمو.

أما على **الصعيد القطري**، فقد لوحظ أن عدداً كبيراً من البلدان العربية، وبالذات المتوسطة الدخل وغير النفطية والأقل نمواً، بدأ يدخل في عقد الثمانينيات في أزمات اقتصادية حادة انعكست على مجموعة مهمة من المؤشرات. وهنا نشير على وجه الخصوص إلى بدء نمو العجز في الموازنات العامة وبلوغه نسباً كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا العجز راجعاً بصفة أساسية إلى ضعف موارد الدولة السيادية الناجم عن حالة الركود وكثرة الاعفاءات الضريبية، فضلاً عن تعاظم حالات التهرب الضريبي، وإلى نمو الإنفاق العسكري والأمني وعدم ترشيد الإنفاق العام، وإلى انحسار حجم التحويلات والمعونات الخارجية وزيادة عبء الدين العام المحلي والخارجي[١٢]. وهذا العجز بدأت الحكومات العربية ـ بعد تدهور إمكانات التمويل الخارجي ـ تمويله من خلال زيادة طبع البنكنوت والائتمان المصرفي مما أدى إلى العبث بمقتضيات التوازن النقدي، حيث زادت النقود (السيولة المحلية) بمعدلات أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي، فأشعل ذلك من نيران

(١٢) للإحاطة بالتفاصيل أكثر، انظر: رمزي زكي، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ٣٩ ـ ١٠٢.

التضخم المحلي، فضلاً عن تأثير قوى التضخم المستورد[13]. ومع شح موارد التمويل الخارجي، وزيادة قوى الاستهلاك المحلي ـ وبالذات الترفي ـ وضعف معدلات الادّخار المحلي، مالت معدلات الاستثمار، العام والخاص، إلى التدهور الشديد، فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وزادت الطاقات العاطلة، وارتفع معدل البطالة. وأصبحت الحكومات العربية تواجه حرجاً في تأدية وظائفها التقليدية وتقديم الخدمات العامة التي يُفترض أن تضطلع بها.

كما بدأت هذه البلدان تواجه تفاقماً شديداً في اختلالها الخارجي، حيث بدأت تسجل عجزاً شديداً في موازين مدفوعاتها نتيجة لتفاقم العجز التجاري فيها وهروب الأموال منها وارتفاع معدل خدمة ديونها الخارجية[14]، ووصول هذا المعدل إلى مستوى حرج يهدد ضمان تدفق الواردات الضرورية (الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية). وقد حاولت هذه البلدان ـ في ضوء غياب استراتيجيا واعية لمواجهة الأزمة ـ أن تواجه مصاعب موازين مدفوعاتها من خلال الضغط على الواردات (أساساً الواردات الوسيطة والاستثمارية) واستنزاف احتياطياتها النقدية واللجوء إلى مصادر الإقراض الخارجي القصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة. بيد أن ذلك كله كان ذا فاعلية محدودة لمواجهة الأزمة التي تفاقمت أكثر. فالضغط على الواردات الوسيطة والإنتاجية أدى إلى زيادة الطاقات العاطلة وإيقاف البرامج الاستثمارية، ومن ثم إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة البطالة. كما ان استنزاف الاحتياطيات النقدية أدى إلى تعرض سعر الصرف للعملات الوطنية لضغوط شديدة، وبالتالي إلى تدهوره مقابل العملات الأجنبية. كما ان استنزاف تلك الاحتياطيات أضعف من الثقة الائتمانية لهذه البلدان في الأسواق النقدية والمالية العالمية. كذلك أدى الإفراط في مصادر التمويل الخارجي القصيرة الأجل (القروض المصرفية وتسهيلات المورّدين) إلى تشويه هيكل الدين الخارجي وتفاقم أعباء خدمته.

وهكذا وجد عدد كبير من البلدان العربية نفسه، ابتداء من النصف الثاني لعقد الثمانينيات، في أزمة اقتصادية طاحنة، أهم معالمها ارتفاع أعباء الديون الخارجية مع عدم وجود مصادر كافية لتمويل هذه الأعباء (ضعف الصادرات وانحسار القروض الخارجية والمعونات الأجنبية) مع وجود عجز كبير في موازين المدفوعات، ومن ثم الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، في الوقت الذي جفّت فيه ـ تقريباً ـ مصادر التمويل الخارجية. وكل ذلك تعاصر مع تردّي معدلات النمو الاقتصادي، أو ركود اقتصادي حاد، وزيادة في

---

(١٣) انظر في هذه النقطة، رمزي زكي، **التضخم المستورد: دراسات في تأثير التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على الدول العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي؛ الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ١٩٨٦).

(١٤) للإحاطة بالتفاصيل أكثر انظر: رمزي زكي، «أعباء الديون الخارجية وتأثيرها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية،» في: زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**، ص ١١٥ ـ ٢١٤.

معدلات البطالة والتضخم وتدهور قدرة الدول على القيام بوظائفها التقليدية وتقديم خدماتها الاجتماعية.

وعندما تفاقمت الأزمة التي نجمت عن تركيبة معقدة من العوامل الخارجية والداخلية، اتجه كثير من البلدان إلى طرق أبواب نادي باريس، طلباً لإعادة جدولة الديون. وعندئذٍ، وكما هو معلوم، طلب الدائنون من هذه الدول ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطبيق برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي كشرط مسبق للموافقة على إعادة الجدولة.

ثالثاً: برامج التثبيت والتكيف الهيكلي: مضمونها ومرتكزاتها النظرية وأهدافها الحقيقية

تستند برامج التثبيت الاقتصادي (stabilization programs) التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي إلى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات التي بلغت ذروتها في كتابات جيمس ميد[١٥]، في حين تستند برامج التكيف الهيكلي (structural adjustment programs) للبنك الدولي إلى النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها. فقد استخدم الصندوق نظرية ميد في تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد القومي لتصحيح عدم التوازن الحاصل في ميزان المدفوعات[١٦]. والصندوق هنا معنيّ أساساً بمشكلات الأجل القصير. واستخدم البنك الدولي آليات السوق وعدم التدخل الحكومي لتبرير وجهة نظره في التكيفات المطلوبة في مجال السياسات الكلية التي يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها. والبنك هنا يفترض أنه معني أساساً بمشكلات الأجل المتوسط والطويل. ويوجد الآن تنسيق كامل ودقيق بين سياسات الصندوق وسياسات البنك من حيث شروط القروض والتسهيلات المقدمة منهما إلى البلاد النامية، وبحيث تكاد تنتفي الفروق التي

---

(١٥) انظر في ذلك: James Meed, *The Balance of Payments* (London: Oxford University Press, 1951).

(١٦) يمكن تلخيص جوهر أفكار ميد في هذا الخصوص كما يلي: إن ميزان المدفوعات يعتبر في حالة توازن إذا استطاع البلد خلال الفترة الزمنية المعنية الوفاء بمدفوعاته الخارجية من متحصلاته العالمية من العمليات الجارية والتدفقات العادية التلقائية إلى الداخل من رأس المال، من دون اضطرار إلى تحمل عبء زيادة كبيرة في البطالة أو تقييد الواردات لمجرد تجنب العجز في ميزان المدفوعات. وعندما لا يغطّى العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفق تلقائي في رأس المال إلى الداخل، تنشأ الحاجة إلى إجراء عمليات رأسمالية أو تسرب الذهب إلى الخارج (لتفريج الأزمة أو الخطر) ويعاني البلد حينئذ اختلالاً خارجياً يتطلب إجراء علاجياً. انظر: جيرالد م. ماير، **التجارة الدولية والتنمية**، ترجمة أحمد سعيد دويدار (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٨)، ص ٧٢.

كانت قائمة بينهما في عقدي الستينيات والسبعينيات(١٧). فكثير من الشروط التي يتطلبها عقد القروض مع البنك أصبحت تنصبّ على كثير من الأمور والمتغيرات التي تدخل في صلب اهتمام الصندوق (سعر الصرف مثلاً). ولهذا عادة ما يشترط البنك في مثل هذه الحالات أن يوافق البلد أولاً على ما يراه الصندوق بشأن مسألة ما قبل أن يوافق على إعطاء قروضه. كما ان العكس صحيح أيضاً. فهناك مسائل تدخل في صميم اهتمام البنك، ولكنها ترد أيضاً في شروط قروض برامج التثبيت للصندوق (الموازنة العامة مثلاً). وهنا يشترط الصندوق ضرورة أن يوافق البلد على ما يراه البنك بشأن مسألة ما، قبل أن يوافق على إعطاء تسهيلاته. من هنا فقد نشأ مؤخراً مصطلح جديد في أدبيات الصندوق والبنك، وهو مصطلح المشروطية المتقاطعة (cross - conditionality) الذي أصبح يعني الترابط والتداخل بين شروط كلا المؤسستين(١٨).

وسواء تعلق الأمر بوصفة برامج التثبيت الاقتصادي للصندوق أو بوصفة برامج التكيف الهيكلي للبنك، فإن تلك الوصفتين تنطلقان من رؤية موحدة، فحواها أن مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلاد النامية المدينة، إنما يعود - في التحليل الأخير - إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلاد. وعليه، فإنه للخروج من هذا المأزق وذاك الركود يتعين على البلد المعني أن يقوم بإحداث تغيرات جذرية في هذه السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية.

وعلى رغم أن كثيراً من الدراسات التي وضعها الصندوق والبنك لدراسة مشكلات المديونية الخارجية للبلاد المتخلفة تشير، بصراحة، إلى أن مشكلة الاختلال الخارجي الذي تعانيه هذه البلاد تعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية (مثل أثر الكساد الاقتصادي العالمي، تدهور شروط التبادل الدولي، زيادة أسعار الفائدة، تقلب أسعار الصرف وارتفاع قيمة الدولار، تزايد نزعة الحماية في البلاد الرأسمالية الصناعية... الخ)، إلا أن الغريب هو أن هاتين المؤسستين عندما تتعرضان لتشخيص هذه المشكلة في كل بلد مدين على حدة - وكما هو واضح من برامج الاستقرار والتكيف التي تفرضانها عليه - فإنهما تهملان تماماً العوامل الخارجية، وتعتبرانها غير موجودة أصلاً، وتشخصان المشكلة على أنها مجرد أخطاء ارتكبتها البلاد المدينة، ولهذا تنصبّ برامج الاستقرار والتكييف فقط على المسائل الداخلية.

ومهما يكن من أمر، فإن السؤال الذي يثار الآن هو: ما هو تشخيص كل من

---

(١٧) انظر: هيرويوكي هينو، «التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٣، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٤ وما بعدها.

(١٨) انظر في ذلك: William A. McCleary, «The Design and Implementation of Conditionality,» in: V. Thomas [et al.], eds., *Restructuring Economies in Distress*, A World Bank Publication ([New York]: Oxford University Press, 1991).

هاتين المؤسستين لمشكلات البلاد النامية ذات الوضع الحرج في مديونيتها الخارجية؟ وما هي أهم السياسات التي تنبثق من هذا التشخيص، وما الهدف الحقيقي منها؟(١٩).

١ ـ وصفة الصندوق

بالنسبة إلى الصندوق الذي تسيطر عليه الآن الرؤية النقدية (monetarism)، فهو يرى أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات، وما يترتب عليه من مديونية خارجية، إنما يعكس إفراطاً في مستوى الاستهلاك المحلي، أو إفراطاً في الاستثمار (أو في الاثنين معاً). وهذا يعني أن المشكلة في التحليل الأخير ترجع إلى وجود فائض طلب محلي، وأنه إذا استخدم الاقتراض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري، فإن الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المدين لن تتزايد، ولن يكون البلد، عبر الزمن، قادراً على خدمة أعباء دينه الخارجي. أما إذا كان التمويل الخارجي يُستخدم لتمويل الاستثمار، وكانت الإيرادات الحدية الناجمة عن زيادة الاستثمار أكثر من كلفة الاقتراض، فإن الاقتصاد المدين سيكون قادراً على خدمة دينه (إذا توافرت الشروط الأخرى). وعموماً ـ وبحسب تلك النظرة ـ ولتلافي متاعب الدين، فإن عجز الحساب الجاري يجب أن يكون متناسباً مع أنماط الاستهلاك والاستثمار المحلية التي يجب أن تتسق مع طاقة البلد على خدمة دينه الخارجي. من هنا فإن الهدف الحقيقي لسياسة خفض الطلب المحلي ـ التي تمثل جوهر برنامج التثبيت ـ هو تحجيم الطلب الكلي المحلي بحيث ينعكس ذلك في تحجيم العجز في الحساب الجاري، وعلى النحو الذي يرفع من قدرة البلد المدين على خدمة ديونه مستقبلاً، وأن يصل إلى ذلك الوضع الذي يمكن عنده تغطية العجز المتبقي في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية مستمرة تمثل تحويلات طوعية وطويلة المدى للموارد من المقرضين الأجانب(٢٠).

على أن الصندوق يرفض، بحكم الايديولوجيا الليبرالية الرأسمالية التي تحكمه، أن تكون الوسائل المتبعة لتحجيم الطلب الكلّي من خلال التأثير الواعي العمدي في مكونات ميزان المدفوعات عن طريق مجموعة السياسات التدخلية المباشرة، مثل دعم الصادرات، وتقييد الواردات، والحد من تصدير رؤوس الأموال، والرقابة على الصرف الأجنبي؛ ويصرّ على قبول آليات السوق والإبعاد المحسوس للدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

ولما كان الاقتصاد المدين الذي يواجه متاعب في ميزان مدفوعاته يعاني وجود فائض

---

(١٩) انظر في هذا المعنى ما يقوله أحد خبراء الصندوق:

G. Russel Kincaid, «Conditionality and the Use of Fund Resources: Jamaica,» *Finance and Development*, vol. 18, no.3 (June 1981), p.20.

(٢٠) قارن في ذلك: أندرو كروكيت، «بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق،» **التمويل والتنمية**، السنة ١٩، العدد ٢ (١٩٨٢)، ص ١٠.

طلب محلي (excess demand) يفوق المقدرة الفعلية لحجم الموارد المتاحة، فإن هذا الفائض يسبب ضغطاً باستمرار على المستوى العام للأسعار فيدفعها دوماً إلى الارتفاع. ولهذا فإن الصندوق يرى أن الهدف من منهج إدارة الطلب لخفض هذا الفائض يجب أن يكون القضاء على التضخم، والاتجاه، من ثم، بالسياسات المقترحة إلى أهم مصادر هذا التضخم، وهو العجز في الموازنة العامة للدولة، وفي الوقت نفسه السعي لتنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي عن طريق ما يقترحه من خفض في القيمة الخارجية لعملة البلد، أملاً في أن تكون للتخفيض فاعلية في زيادة الصادرات والحد من الواردات، مع تحرير التجارة الخارجية. وهنا يكون معيار النجاح زيادة حجم الاحتياطيات الدولية للبلد (international reserves).

وهكذا يمكن - ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة - أن نحدد سياسات برامج التثبيت لخفض الطلب الكلي في ضوء المحاور الآتية، وهي المحاور التي كانت شديدة الوطأة على الفقراء والمحرومين وذوي الدخل المحدود.

أ - محور خاص بالموازنة العامة للدولة.

ب - محور خاص بميزان المدفوعات.

ج - محور خاص بالسياسة النقدية.

أ - السياسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة

لما كان الإنفاق العام، بشقّيه الجاري والإستثماري، يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، فإن محاصرة العجز في الموازنة العامة وما ينجم عنه من مشكلات، تتطلّب العمل - من وجهة نظر الصندوق - على كبح نمو الإنفاق العام وأن تعمل الحكومة في الوقت نفسه على زيادة مواردها العامة. ويمكن تلخيص السياسات التي تهدف إلى تحقيق ذلك في ما يلي[٢١]:

١ - إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وخصوصاً ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية. وهنا يوصي الصندوق بأساليب عدة، أفضلها من وجهة نظره، الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة، من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها (على الأقل). أما إذا حالت الأوضاع الاجتماعية والسياسية دون ذلك، نتيجة للاضطرابات التي تنشأ في حالة إلغاء الدعم فجأة، فلا بأس من اتّباع سياسة الخطوة خطوة، ويكون ذلك من خلال الارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع، مع تقرير شذرات من علاوات الغلاء للموظفين والعمال ذوي

---

(٢١) انظر في ذلك: زكي، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث**، ص ١٤٤ - ١٥٧.

الدخل المحدود، بشرط أن تتمخض تلك الأساليب عن تحقيق خفض مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات البرامج.

٢ ـ زيادة أسعار مواد الطاقة وخصوصاً التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي، والاقتراب من الأسعار العالمية لها، فضلاً عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات، والتعليم والخدمات الطبية... الخ.

٣ ـ تغيير سياسة الدولة تجاه التوظف، ويكون ذلك برفع يدها تدريجياً من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد في المدارس الفنية والصناعية والمعاهد والجامعات، كي يمكن إعادة الحياة إلى علاقات العرض والطلب في سوق العمل، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج.

٤ ـ يوصي الصندوق بضرورة أن تكف الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص (وبالذات الأجنبي أو المشترك) أن يقوم بها، مثل مشروعات الصناعات التحويلية، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستكمال شبكة البنى الأساسية. فالقطاع الخاص أكفأ، بنظر الصندوق، من القطاع العام في إنشاء هذه المشروعات وإدارتها.

٥ ـ يحرص الصندوق كذلك على المطالبة برفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة، وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام.

٦ ـ التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة. ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أصلاً، أو بيعها للقطاع الخاص، أو العمل على إدارتها بعنصر أجنبي على أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحاً، ويكون ذلك من خلال زيادة أسعار منتجاتها النهائية التي تقدم إلى السكان.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات تصب إما في مجال تحجيم الإنفاق العام أو في مجال زيادة الموارد العامة، إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز. ولهذا اشترط الصندوق أن ما يتبقى من عجز في الموازنة يجب أن يموَّل بموارد حقيقية، بمعنى أن تمتنع الدولة عن طبع البنكنوت والاقتراض من الجهاز المصرفي، وأنه لكي تسد عجزها يتعين عليها النزول إلى السوق النقدي والمالي بأوعيته الادخارية المختلفة للاقتراض منه، شأنها في ذلك شأن القطاع الخاص. وهنا برزت **سياسة أذون الخزانة**.

ب ـ السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات

أما في ما يتعلق بالإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي، فإن القضية المركزية في وصايا الصندوق هي تخفيض القيمة

الخارجية للعملة (devaluation)، توهماً أن شروط نجاح تلك السياسة متوافرة في هذه البلاد (شرط مرونات العرض والطلب، وعدم حدوث التضخم. . . الخ). ومن هنا فالزيادة في النقد الأجنبي من خلال التخفيض سوف تتحقق عبر:

ـ زيادة الصادرات.

ـ تقليل الواردات.

ـ اتجاه الموارد إلى الاستثمار في قطاع الصادرات.

وكل ذلك لا بد من أن يتم في إطار من تحرير التجارة الخارجية، أي إلغاء القيود النوعية والكمية على الواردات والاكتفاء بالرسوم الجمركية، وإلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بدخول النقد الأجنبي وخروجه، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، وإعطاء الحوافز ـ كل الحوافز ـ للاستثمارات الأجنبية الخاصة. . . الخ.

وخلال فترة تنفيذ البرامج، يتعين على الدولة أن ترفع من احتياطياتها النقدية إلى مستويات يراها الصندوق ضرورية لاستعادة الثقة الائتمانية في البلد المدين، وكصمام أمن تلجأ إليه الدولة لدفع أعباء ديونها الخارجية بعد انتهاء فترة إعادة الجدولة.

ج ـ السياسات النقدية

وهنا يعطي برنامج الصندوق أهمية ارتكازية لضبط نمو عرض النقود ضبطاً محكماً، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط حادث في السيولة المحلية. ولهذا فإن برنامج التثبيت يتضمن سياسات نقدية صارمة، أهمها ما يلي:

١ ـ زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة، اعتقاداً أن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى نتيجتين مرغوب فيهما. الأولى، هي زيادة الادّخار المحلي (وخصوصاً إذا أصبح سعر الفائدة الحقيقي موجباً). والثانية، هي ترشيد استخدام رأس المال بزيادة كلفة الاقتراض.

٢ ـ وضع حدود عليا (سقوف) للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة البرنامج، وخصوصاً الائتمان المسموح للحكومة وللقطاع العام خلال فترة تنفيذ البرنامج، حتى ولو أدى هذا إلى الإضرار بتمويل الخدمات العامة وبالإنتاج في مشروعات القطاع العام.

٣ ـ تنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها (البورصات).

تلك هي أهم السياسات التي يتفرع منها برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وهي تمثل قواسم مشتركة في جميع البرامج التي عقدها الصندوق مع مختلف الدول النامية (انظر ملخصاً لها في الجدول رقم (٦ ـ ١). وسوف نرى في ما بعد أن تأثير تلك السياسات في التنمية البشرية تأثير سلبي للغاية.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

السياسات الاقتصادية المعمول بها في ٩٤ برنامجاً يدعمها الصندوق (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)

السياسات(*)	عدد البرامج	النسب المئوية من مجموع البرامج
تحرير نظام سعر الصرف وإصلاحه	٥٢	٥٥
الحد من توسيع الاعتمادات	٩٢	٩٨
تدابير لتعبئة الادخارات الداخلية	٥١	٥٤
تدابير تؤثر في الأجور والأسعار	٨٣	٨٨
تدابيز التكييف البنيوية	٧٠	٧٤
تحسين أو إصلاح إدارة الضرائب	٥٢	٥٥
إعادة تنظيم ضريبة الدخل الشخصية	٤٣	٤٦
تدابير تؤثر في ضرائب الشركات	٣٢	٣٤
ضرائب داخلية على السلع والخدمات	٦٩	٧٣
رسوم الاستيراد	٥٤	٥٧
رسوم التصدير	٢٣	٢٤
قيود على نفقات الحكومات المركزية الوظيفية	٤	٤
الحد من إنفاق الحكومات المركزية الجاري	٨٦	٩١
الحد من الأجور والمعاشات	٥٩	٦٣
الحد من نفقات رؤوس الأموال والقروض	٥٦	٦٠
تحسين إدارة الإنفاق	٤٠	٤٣
الحد من الإعانات أو تخفيضها	٣٩	٤١
اختصار التحاويل الجارية للمؤسسات العامة غير المالية	٢٦	٢٨
سياسات الديون الخارجية	٨٦	٩١

(*) التصنيف لا يمنع من أن يكون هناك ترابط بين مدخل وآخر.

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، السنة ٢٣، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٦)، ص ٣٤.

٢ ـ وصفة البنك الدولي

في ما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي المعقودة مع البنك الدولي، فهي لا تختلف في تشخيصها الأزمات الاقتصادية التي تعانيها البلاد النامية المدينة عن رؤية صندوق النقد الدولي. فهي تشخص هذه الأزمات على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها هذه الدول، وأن عنف هذه الأزمات، وشدة وطأتها، قد نجما بسبب تأخر هذه الدول في إجراء عمليات التكيف اللازمة للقضاء على الاختلالات الهيكلية. والبنك هنا، شأنه في ذلك شأن الصندوق، لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في إفراز آثارها المدمرة في تلك الدول، مثل ارتفاع أسعار النفط وأسعار الواردات الغذائية والصناعية، وارتفاع قيمة الدولار ونمو نزعة الحماية... الخ. فهو ينظر إلى تلك العوامل على أنها متغيرات خارجية قد حدثت واستقرت، وأنه يتعين على البلاد النامية المدينة أن تكيف سياساتها واقتصاداتها مع هذه المتغيرات[٢٢].

ولا تختلف قروض التكييف الهيكلية، من حيث أهدافها ومضمونها، عن القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي لدعم برامجه، إلى حد يصعب التمييز بينها[٢٣]. بل يمكن القول إن السياسات القصيرة المدى التي يمليها الصندوق على البلاد المدينة، تتكامل بشكل عضوي مع السياسات التكيفية الطويلة المدى التي يدعمها البنك. وكلتا المؤسستين تعمل الآن بشكل منسق في ما بينهما حتى لا يحدث تضارب أو تعارض تجاه مواقفهما مع البلاد المدينة. وباستعراض خبرة برامج قروض التكييف الهيكلي في السنوات الماضية، يلاحظ أن تلك البرامج تتضمن ثلاث قضايا أساسية، هي[٢٤]:

أ ـ تحديد صريح للأهداف التي يتعين تحقيقها في خلال فترة تتراوح ما بين ٣ ـ ٥ سنين.

---

(٢٢) يقول بيار م. لاند ـ ميلس، أحد موظفي البنك في قسم أفريقيا الشرقية في هذا السياق ما يلي: «ينبغي اعتبار بعض التغيرات التي طرأت مؤخراً على الأسعار العالمية تغيرات نهائية، وينبغي بالتالي مواجهتها بتكيفات طويلة المدى للهياكل الاقتصادية في البلدان المعنية، الأمر الذي يختلف عن التدابير المؤقتة التي تتخذ لإيجاد حل ملائم للإختلالات القصيرة المدى في توازن المدفوعات». انظر: بيار م. لاند ـ ميلس، «الإقراض الخاص بالتكيف الهيكلي (تجربة أولى)،» **التمويل والتنمية**، السنة ١٩، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ١٧ ـ ١٨.

(٢٣) انظر: رمزي زكي، **أزمة القروض الدولية: أسبابها ونتائجها مع مشروع صياغة لرؤية عربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي؛ الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٢٤) انظر في ذلك: Please Staneley, «The World Bank: Lending for Structural Adjustment,» in: R.E. Feindberg and V. Kallab, eds., *Adjustment Crisis in the Third World*, U.S.-Third World Policy Perspectives; no.1 (Washington, D.C.: Overseas Development Council, c1984), p.87.

ب ـ تحديد واضح للإجراءات التي لا بد من أن تتخذ في غضون خمس سنوات (تقريباً) من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ج ـ مجموعة من الإجراءات المحددة والواضحة التي تتعين على الحكومات المدينة ضرورة تنفيذها قبل أن يوافق البنك على قروضه، أو على أكثر تقدير خلال السنة الأولى من سحب قروض البرنامج.

صحيح أن التحديد النهائي لتلك القضايا يتوقف على ظروف كل دولة على حدة، لكن فحوى هذه القضايا كلها هو العمل على دعم ميزان المدفوعات من خلال تكييفه مع الصدمات والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك بالعمل على الحد من تأثيرها في الدخل المحلي في الأجل القصير بواسطة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي (إذ يمكن تفادي انخفاض الاستهلاك الفردي بالقيمة المطلقة عن طريق إتاحة الوقت الكافي لكي تبدأ عملية التكييف بصورة فعلية)[٢٥]. فالقروض العاجلة التي تعطى في السنوات الأولى مهمتها التقليل من أثر السياسات الانكماشية التي تظهر في المراحل الأولى من عمليات التكييف والناجمة عن السياسات الجديدة التي يتعين اتخاذها. ولهذا فإن سرعة السحب من هذه القروض عادة ما تكون أسرع بكثير من القروض الأخرى التي يعطيها البنك. أما الإجراءات التي يشملها البرنامج فهي تغطي السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، فضلاً عما يسميه البنك بإجراءات الاصلاح المؤسسي. كما ان المسائل المختلفة التي يحتويها البرنامج ـ وهي شرط مهم في قبول البرنامج ـ تمتد من أصغر المسائل، كالقضايا التقانية والإدارية والمالية المتعلقة بالمشروعات، إلى أكبر المسائل شمولاً، مثل قضايا الادّخار والاستثمار والموازنة العامة وأولويات الاستثمار، . . . الخ[٢٦].

وكما هو الحال بالنسبة إلى برامج التثبيت للصندوق، فإن الهدف من قروض التكيف الهيكلي التي تمتد من خمس إلى عشر سنوات، هو دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة هذه الدول على سداد ديونها الخارجية[٢٧]، بالإضافة إلى فتح هذه الدول أمام الاستثمارات الأجنبية مع تحقيق الإجراءات والسياسات الرامية إلى زيادة متوسط معدل الربح في تلك الدول فوق متوسطه العالمي أمام هذه الاستثمارات.

وهناك ثلاثة محاور أساسية في قروض التكيف الهيكلي يتعين التركيز عليها هنا نظراً إلى تأثيرها في التنمية البشرية في البلاد النامية وهي:

---

(٢٥) انظر: لاند ـ ميلس، «الإقراض الخاص بالتكيف الهيكلي (تجربة أولى)،» ص ١٩.

(٢٦) انظر في ذلك: Staneley, Ibid., p.88.

(٢٧) لخص بيار م. لاند ـ ميلس الهدف الحقيقي من تلك القروض على أنه يكمن في تمويل تلك الإجراءات الرامية إلى تكييف هيكل الإنتاج المحلي من خلال وضع مجموعة من الأنشطة والأعمال التي ينبغي للحكومة المعنية اتخاذها إما لزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية أو المحافظة عليها. انظر: لاند ـ ميلس، المصدر نفسه، ص ١٧.

أ ـ تحرير الأسعار.

ب ـ نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

ج ـ حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

أ ـ تحرير الأسعار

تعطي قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب. فالبنك يرى أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل. وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضد الدعم السلعي (الطعام المدعوم، والأغذية الرخيصة المستوردة)، وضد دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة، وضد سياسات ومؤسسات التسويق الحكومي. ويعتقد البنك أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي، بما فيه تحرير أسعار الأراضي وخلق سوق للأرض تتحدد فيه الإيجارات بناء على علاقات العرض والطلب، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية ويحسّن توزيع الدخل لصالح الفقراء وصغار الملاك[٢٨].

أما في ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومات إلى الجمهور، مثل خدمات الإنارة ومياه الشرب والصرف الصحي، والأمن الداخلي والإسكان، والصحة، وخدمات الاتصال (الهاتف، البريد، . . . الخ)، والطرق، وغير ذلك، وهي سلع لن توفر السوق عرضها بشكل كاف، فإن البنك الدولي يطالب في قروض برامج التكيف، وما يبنى عليها من سياسات، بضرورة تخفيف العبء المالي لتوفير هذه السلع وتوزيعها عن كاهل الحكومات. ويكون ذلك من خلال انسحاب الحكومة من توفير كثير من السلع والخدمات، تاركة إياها، كلياً أو جزئياً، للقطاع الخاص، أو على الأقل نقل جانب هام في مراحل إنتاجها وتسويقها، إليه، أو عن طريق تعاقد الحكومة مع مؤسسات القطاع الخاص على إنتاجها وتوريدها، ومنح الامتيازات والتصاريح بتقديم بعض هذه الخدمات في مناطق معينة. وفي حالة إعطاء الدعم لهذه الخدمات، فإن القطاع الخاص ـ لا الجمهور ـ هو الذي يجب أن يحصل على هذا الدعم، وفي هذا الخصوص، يقول الاقتصادي صمويل بول، خبير البنك الدولي: «وقد تعطى منح كوبونات للمستهلك دعماً لمواد معينة، مثل المواد الغذائية والرعاية الصحية والتعليم حين يكون القطاع الخاص هو

---

(٢٨) انظر في هذا الخصوص: Kevin Cleaver, «The Impact of Price and Exchange Rate Policies on Agriculture in Sub - Sahara Africa,» World Bank, 1985, Staff-Working Paper no.728, and Ukon Huang and Peter Nicholas, «The Social Costs of Structural Adjustment,» *Finance and Development*, vol. 24, no.2 (June 1987), pp.22-24.

الذي يقدمها»[٢٩]. كما ينادي البنك، في صدد تخفيف العبء المالي عن الحكومات المدينة، بالأعمال التطوعية من جانب الجمهور لتوفير هذه الخدمات والسلع. كما يمكن الحكومات أن تخفف من هذا العبء، وذلك بفرض رسوم مرتفعة على مستخدمي هذه الخدمات. وقد توصل البنك إلى وضع ما يشبه «الروشته» [أي: الوصفة الطبية] في إمكانات ووسائل نقل كثير من إنتاج وتوزيع الخدمات والسلع التي كانت تضطلع بها الحكومات، إلى القطاع الخاص.

ب ـ نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص

أشارت أدبيات البنك الدولي (وغيره من المنظمات)، إلى أن سياسة الخصخصة باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات الاصلاح الاقتصادي، تحتاج إلى وضع برنامج ذي آليات خاصة، تبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته وتصنيف هذه المشروعات بحسب أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المرادة خصخصتها، ووضع أسس لتقييم أصول الشركات المباعة، وتحديد جدول زمني يحدد دفعات البيع، وإنشاء جهاز خاص يكون مسؤولاً عن برنامج الخصخصة. ولوضع هذا البرنامج وتنفيذه، لا يمانع البنك الدولي، وهيئات أخرى، من أن يقدم دعماً مالياً وفنياً في هذا المجال[٣٠]، كما يتعين لإنجاح البرنامج أن يكون البلد قد خلق مناخاً مواتياً لإنعاش اقتصادات السوق (تحرير الأسعار، وفي مقدمتها سعر الصرف وسعر الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية، وتغيير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام، عودة بورصة الأوراق المالية وإنعاشها... الخ)[٣١].

وفي بداية الأمر، كانت الكتابات حول الخصخصة تشير إلى أكثر من معنى أو دلالة.

---

(٢٩) انظر: صمويل بول، «التحويل إلى القطاع الخاص،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٢، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٤٣.

(٣٠) في هذا السياق أشار تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٥ الصادر عن البنك الدولي إلى أنه «يمكن أن تقدم المؤسسة المالية الدولية (وهي المؤسسة الشقيقة للبنك الدولي) النصيحة في ما يتعلق بالجوانب الاستراتيجية لتحويل هذه المشاريع للملكية خاصة: ما إذا كانت تباع، أو تؤجر، أو تقدم عنصر إدارة، والتسلسل الذي يتم به تحويل المشروعات لملكية خاصة، وأنواع المشترين الذين ينبغي البحث عنهم، وكيف يتم البحث عنهم، وكيفية تقييم المشروعات. كما يمكن أن تشترك المؤسسة المالية الدولية أيضاً في التمويل عندما تباع مشروعات معينة إلى مشترين خواص». وقد نجح البنك بالفعل في مباشرة ضغطه على عدد من البلاد المتخلفة المدينة لبيع بعض شركات القطاع العام (حالة بنغلاديش، البرازيل، التشيلي، باكستان، الفيليبين، زائير). انظر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم، ١٩٨٥** (واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٥)، ص ١٥٣.

(٣١) هناك كم هائل من المراجع التي تتحدث عن هذه القضايا، انظر على سبيل المثال: Steve H. Hanke, *Privatization and Development* ([n.p.]: International Centre of Economic Growth, 1987); John Vickers and George Yarrow, *Privatization: An Economic Analysis* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1988), and S.Kikeri, J. Nellis and M. Shirley, *Privatization, the Lessons of Experience*, A World Bank Publication (Washington, D.C.: [World Bank], 1992).

فقد قيل إنها تعني الكفاءة في إدارة المشروعات العامة وتشغيلها والاعتماد على آليات السوق والتخلص من الاحتكار الحكومي والمركزية والبيروقراطية. وهنا ينصرف معنى الخصخصة إلى إدارة هذه المشروعات طبقاً لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات (كالفنادق). وقيل أيضاً إنها قد تعني تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك من خلال عقود خاصة، وتحتفظ الدولة بامتلاكها هذه الوحدات، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة. وقيل أيضاً إنها قد تشمل التصفية أو الغلق وبيع أصول المشروع إذا كان فاشلاً وليس هناك أمل في إصلاحه. وقيل أيضاً إن الخصخصة تعني السماح للقطاع الخاص ـ محلياً كان أو أجنبياً ـ بالمساهمة في المشروعات المشتركة. وقيل أيضاً إنها تعني السماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة (كالصحة، التعليم، المرافق العامة. . . الخ) وذلك من خلال عقود تعقدها الحكومة مع القطاع الخاص لتولّي تنفيذ هذه الخدمات. ثم قيل أيضاً إن الخصخصة تعني التحويل إلى الملكية الخاصة، ويتم ذلك عبر بيع المشروعات بكاملها للقطاع الخاص. على أنه لوحظ في الآونة الأخيرة أن المعنى الأخير هو المراد تطبيقه في حالة البلاد النامية المدينة. وهو معنى يشير إلى دلالة جوهرية، فحواها أن القصد من الخصخصة هو القضاء على الملكية العامة وإعادة توزيع الثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال.

ولا يملّ البنك في مطبوعاته كافة من توجيه النقد الشديد إلى تلك البلاد التي يوجد فيها قطاع عام قوي، ويعتبر ذلك أحد الأسباب الجوهرية للتشوهات الهيكلية المسؤولة عن وجود الاختلالات الداخلية والهيكلية فيها[٣٢].

ج ـ حرية التجارة والتحول نحو التصدير

تُعَد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور المهمة التي لا يتهاون فيها البنك الدولي ضمن شروط قروض التكيف الهيكلي. فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية (وبالذات تجارة الواردات) من شأنها أن تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف إلى التقانة الحديثة. كما انها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد. كما يعارض البنك مسألة حماية الصناعات المحلية، ويعتقد أن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن وجود سياسة تجارية منفتحة تقود إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي[٣٣]، كما أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل حينما

(٣٢) انظر في ذلك: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم، ١٩٨٣** (واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٣).

(٣٣) انظر في الترويج لهذه الأفكار: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧** (واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨٧)، وهو مخصص لموضوع: التصنيع والتجارة الخارجية، وانظر أيضاً:
Anne O. Krueger, *Liberalization Attempts and Consequences*, Foreign Trade Regimes and Economic Development; v.10 (Cambridge, Mass.: Ballinger Pub. Co., 1978).

تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات ويتم التخلي عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل) حتى ولو أدى هذا إلى وأد الصناعة المحلية وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة(٣٤). كما يهاجم البنك سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات ويرى أنه من الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير. وفي هذا الخصوص تتفرع من قروض التكيف الهيكلي مجموعة السياسات الآتية:

١ ـ تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية.

٢ ـ إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية.

٣ ـ خفض الرسوم على الواردات.

٤ ـ إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.

٥ ـ التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

٦ ـ إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

٧ ـ السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

وليس من العسير علينا أن نفهم لماذا يعطي البنك الدولي قضية تحرير التجارة والتحول نحو زيادة الصادرات أهمية محورية في قروض التكييف الهيكلي. فمن ناحية، سيؤدي فتح أسواق هذه الدول بإسقاط القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية، إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة إلى هذه البلاد، وهي قضية باتت حيوية بالنسبة إليها للتخفيف من مشكلات البطالة والكساد فيها. ومن ناحية أخرى، من السهل أن نتصور أن تحويل بنيان الإنتاج إلى التصدير وتنمية قطاع الصادرات يضمن، من خلال ما يدرّه من نقد أجنبي، تسديد الديون التي اقترضها البلد، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى. كما ان تنمية موارد النقد الأجنبي، من خلال استراتيجية الإنتاج الموجه إلى التصدير، تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد. وفي هذا الخصوص تتكامل «روشتة» الصندوق مع «روشتة» البنك الدولي بصدد السياسات التي ينصحون البلد بتطبيقها، مثل ضرورة الترحيب بالاستثمارات الأجنبية التي ستعمل في قطاع التصدير، وحفزها إلى المجيء من خلال مظلة المزايا الضريبية والحماية من التأميم أو المصادرة وتوفير الحرية لها في تحويل أرباحها إلى الخارج، والسماح لها بالمشاركة في ملكية المشروعات المحلية، مع القطاع العام أو الخاص، وأن تتاح لها إمكانية الاقتراض من سوق النقد المحلي، . . . الخ(٣٥).

---

(٣٤) ارتبط التنظير في هذه المسألة بأعمال بيلا بلاسا، انظر، مثلاً:
Bela A. Balassa, *The Structure of Protection in Developing Countries* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1971).

(٣٥) انظر: زكي، **أزمة القروض الدولية: أسبابها ونتائجها مع مشروع صياغة لرؤية عربية**، ص ١٩١.

رابعاً: أثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية

حرصنا في ما تقدم على أن نعرض الخطوط العريضة للسياسات التي انبثقت من برامج التثبيت والتكيف الهيكلي من دون أن نتعرض في ذلك للكفاءة النظرية لتلك البرامج، أي مدى كفاءتها لتفسير أزمات ومشكلات البلاد التي تطبقها، ولا لكفاءتها التطبيقية، أي مدى قدرتها الفعلية وصلاحيتها في السير بهذه البلاد نحو أوضاع أفضل. وهناك الآن كم هائل من الدراسات النقدية التي وضعت هذه البرامج في ميزان التقدير الحقيقي لكفاءتها النظرية والتطبيقية[٣٦]. فما يعنينا في هذه الورقة، هو البحث في تأثير تلك البرامج في أوضاع التنمية البشرية ومحاورها في البلدان العربية التي طبقتها (مصر، تونس، المغرب، الجزائر، السودان، الأردن، وموريتانيا). بيد أن العقبة الرئيسية التي تواجهنا في هذا الخصوص هي حداثة عهد هذه البلدان بتلك البرامج، ومن ثم لا تتوافر عنها دراسات أو احصاءات تساعدنا على تحليل هذا التأثير ومتابعته. لكن ذلك لا يحول بيننا وبين بذل هذه المحاولة، حيث إنه باستطاعة الباحث أن يستخرج من سياسات هذه البرامج تأثيراتها المنطقية، الراهنة والمحتملة، في أوضاع التنمية البشرية. كما انه نظراً إلى نمطية هذه البرامج في جميع البلدان العربية وغير العربية، فإن خبرة الدول التي سبقتنا في تطبيق هذه البرامج منذ سنوات طويلة، سوف تساعدنا على استشراف صورة هذه الأوضاع في بلادنا باعتبارها خبرة مرجعية.

وبادئ ذي بدء، يعترف خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأن لتلك البرامج تكاليف اجتماعية تضر بما يسمى بالقطاعات الاجتماعية الأشد تعرضاً للمخاطر. وفي هذا الخصوص كتبت واند تسينغ، احدى العاملات في البنك الدولي، تقول بصراحة تامة: «ولما كان التكييف بالتالي يتضمن عادة تخفيضاً في مجموع الطلب، وتغيرات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وللمنتجات وتحولاً في تخصيص الموارد، فإن هذا يستتبع بالضرورة تكاليف، مثلاً في شكل تقليل الاستهلاك، أو تخفيض الاستثمار أو الإبعاد المؤقت للعمل (زيادة البطالة)»[٣٧].

---

(٣٦) في المراجع العربية نختار للقارئ المصادر الآتية: دارام جاي، محرر، **صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب**، ترجمة مبارك علي عثمان (القاهرة: مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣)؛ زكي العايدي، **التاريخ السري للبنك الدولي** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٢)، شريل باير، **فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، **والسياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة ٢٠ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨**، تحرير رمزي زكي (بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩). وفي المراجع الأجنبية انظر: Sidney Dell, «Stabilization: The Political Economy of Overkill,» pp.17-45, and Tony Killick, «Kenya, the IMF and the Unsuccessful Quest for Stabilization,» pp.381-414, in: J. Williamson, ed., *IMF Conditionality* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1983), and Economic Commission for Africa, *African Alternative Framework to Structural Adjustment Programmes for Socio-Economic Recovery and Transformation* (Addis Ababa: [n.pb.], 1991).

(٣٧) انظر: واند تسينغ، «آثار التكيف، للتكيف تكاليفه، لكن تكلفة عدم التكيف قد تكون أكثر،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢١، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤)، ص ١٢.

كما ان ي. هوانغ وب. نيكولاس، وهما من خبراء البنك الدولي أيضاً، يعترفان أن «تدابير التكيف الرامية إلى موازنة إجمالي الطلب والعرض عادة ما تؤدي إلى انكماش الناتج والعمالة والاستهلاك... ولا يكاد يمكن تجنب هذه التكاليف الانتقالية»[38]. ويقولان أيضاً: «ولا بد لأي تقدير للتكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف أن يقيم آثارها على رفاهية الفقراء ـ الثلاثين أو الأربعين في المئة من أدنى درجات سلم الدخل والاستهلاك بالنسبة للفرد بين السكان. وتضم هذه المجموعة صغار المزارعين والعمال غير الماهرين أو منخفضي الأجور...»[39].

وعلى الرغم من أن خبراء الصندوق والبنك لا يختلفون حول الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، ومن ثم تأثيرها في أحوال البشر، إلا أنهم جميعاً، وبلا استثناء، يتفقون على مقولة محددة، لا يملّون من تكرارها دوماً، لتبرير هذه الآثار والدفاع عنها، وهي المقولة التي تقول إن التأخر في تقبل هذه الآثار والتكاليف سيجعلها أكثر عبئاً في المستقبل إذا أجّل البلد تنفيذ برامج التكيف، وإن هذه الآثار السلبية التي تنجم عن هذه البرامج هي تكلفة لا مهرب منها، ومرارة دواء لا بد من تجرعه حتى يمكن التكييف أن يأخذ مجراه وينتقل البلد إلى أوضاع أفضل في الأجل المتوسط والطويل. وفي هذا السياق كتبت واند تسينغ تقول: «.. لكن هذه التكاليف.. لا بد وأن تقارن بتكاليف عدم اعتماد سياسات التكييف في حينها، أو إجراء التكييف بطريقة غير منظمة. وكلتا الحالتين يمكن أن تفرض عبئاً أكثر ثقلاً. فمع تأجيل التكييف يزداد عمق جذور التشوهات، ويصبح تصحيحها أكثر تكلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وفضلاً عن ذلك، فإذا أُخّر التكييف أكثر مما يجب فإنه سيتم في النهاية عن طريق انخفاض إجباري في الواردات، أو غير ذلك من تدابير الأزمة التي لا تتسق مع التنمية الأطول أجلاً»[40].

على أنه مع تصاعد موجات النقد الموجه إلى تلك البرامج بسبب فداحة آثارها السلبية، سواء من جانب المفكرين والخبراء الذين يعارضون وصفات الصندوق والبنك وما بني عليها من سياسات، أو من جانب قادة الدول النامية نفسها الذين أصبحوا عرضة لانتقادات سياسية حادة في مجتمعاتهم جراء ما تمخض عن هذه البرامج من آثار وقلاقل، وفي ضوء الهبّات الشعبية الساخطة ضد ما تنطوي عليه هذه البرامج من أعباء فادحة على الفقراء والمحرومين ومحدودي الدخل[41]، ... في ضوء ذلك كله بدأ بعض المنظمات

---

(٣٨) انظر في ذلك: يوكون هوانغ وبيتر نيكولاس، «التكاليف الاجتماعية للتكيف: كيف تؤثر برامج التكييف على الفقراء، وكيف يساعد البنك الدولي في تحسين آثارها؟» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٤، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ٢٢ ـ ٢٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤٠) انظر: واند تسينغ، المصدر نفسه.

(٤١) في هذا الصدد نشير هنا إلى مظاهرات الخبز الشهيرة التي حدثت في مصر (١٩٧٧) وبوليفيا (١٩٨٣) والبرازيل (١٩٨٣) وتونس (١٩٨٣) والمغرب (١٩٨٤) والسودان (١٩٨٥) وزامبيا (١٩٨٦)... الخ.

الدولية يتحدث عما يسمى بالتكيف ذي الوجه الإنساني وعن ضرورة مراعاة أحوال الفقراء، وأن سياسات التكيف يجب أن تحقق كلاً من الكفاءة والعدالة، وأن البنك الدولي يتعين عليه أن يقدم المساعدة إلى الحكومات للتخفيف من الآثار السلبية للتكيف، وبالذات إلى فقراء الريف والحضر. ولهذا بدأ البنك الدولي يقترح، مؤخراً، عمل ما يسمى بشبكات الأمان وتأسيس صناديق تعويضات ومساعدات للفئات الأشد تعرضاً للآثار السلبية لهذه البرامج. وهي مقترحات هزيلة، وتمثل مواردها رذاذاً طفيفاً لا يمكنه أن يخفف من لهيب الآثار الاجتماعية لتلك البرامج، ناهيك عن أن يواجهه.

والسؤال الآن، ما أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت وستنجم عن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي سيكون لها علاقة مباشرة بأوضاع التنمية البشرية؟

وعند الإجابة عن هذا السؤال، تجدر الإشارة أولاً إلى أن هناك ثلاث خصائص جوهرية في تلك البرامج تنبثق منها كل الآثار السلبية التي تضرب في الصميم تنمية الموارد البشرية:

١ ـ الخاصية الأولى هي الطبيعة الانكماشية للبرامج.

٢ ـ الخاصية الثانية هي انحياز تلك البرامج إلى مصلحة رأس المال.

٣ ـ الخاصية الثالثة هي إضعاف قوة الدولة.

١ ـ إن **الطبيعة الانكماشية** لتلك البرامج هي أمر مؤكد ولا ينكرها خبراء الصندوق والبنك الدوليين. فخفض الطلب الكلّي (الاستهلاك + الاستثمار) للقضاء على فائض الطلب، سعياً وراء خفض العجز في ميزان المدفوعات وخفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الاحتياطيات الدولية، لا بد من أن يؤدي إلى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظف، وبالتالي إلى زيادة الكساد والطاقات العاطلة وحالات الإفلاس وما يترتب على ذلك من هبوط في مستوى المعيشة وارتفاع في معدلات البطالة. وتزداد حدة هذا الأثر الانكماشي خصوصاً إذا لم يكن تطبيق تلك البرامج مقروناً بحقن خارجي ملائم من المعونات والقروض الميسّرة. وهذا ما حدث بالفعل في الدول كافة التي طبقت هذه البرامج. صحيح أن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول قبل تطبيق هذه البرامج كانت مصحوبة بالكساد والبطالة وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتردّي مؤشرات التنمية البشرية، لكن تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي أضاف المزيد والمزيد إلى تدهور هذه الأحوال بسبب الطبيعة الانكماشية الصارمة لهذه البرامج، بحيث أصبحت الأزمة وبرامج التكيف وحدة لا تنفصم ووجهين لعملة واحدة.

٢ ـ أما في ما يتعلق بخاصية انحياز وصفة هذه البرامج إلى أصحاب رؤوس الأموال ووقوفها بقوة ضد مصلحة عنصر العمل، فهي أيضاً لا تحتاج إلى تفصيل ولا تدعو إلى شك. فمعظم السياسات التي صُممت لخفض مستوى الطلب الكلّي تمخض عن

إعادة توزيع واضحة في الدخل والثروة القوميين لصالح أصحاب رؤوس الأموال وضد كاسبي الأجور والمرتّبات. فارتفاع أسعار الفائدة، وخفض الضرائب على الدخول العليا والثروات، والإعفاءات الضريبية التي تقررت للاستثمار الخاص، وإعادة النظر في العلاقات الإيجارية بين صاحب الأرض والعقار وبين المستأجر، وبيع مؤسسات القطاع العام للأفراد، وغيرها من السياسات، أدت بشكل مباشر إلى زيادة نصيب أصحاب عوائد حقوق التملك في الدخل والثروة القوميين. وفي المقابل، انبثقت من هذه البرامج مجموعة من السياسات التي استهدفت خفض نصيب عنصر العمل من الدخل، مثل تجميد الأجور وزيادة الأسعار وإلغاء الدعم السلعي وزيادة أسعار الخدمات العامة ورسومها (التعليم، الصحة، المرافق العامة...) وزيادة الضرائب غير المباشرة، فضلاً عن تجميد التوظف والتعيينات في الحكومة ومشروعات القطاع العام وتسريح العمالة الموقتة... كل هذا ألحق ضرراً شديداً بكاسبي الأجور والمرتّبات وخفّض من نصيبهم النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.

٣ - أما الخاصية الثالثة التي اتسمت بها هذه البرامج، وألقت بظلها الشديد على أحوال التنمية البشرية، فهي **الإضعاف المحسوس الذي حدث في دور الدولة** بعد إطلاق قوى السوق والمراهنة على الدور الرائد للقطاع الخاص. وقد تجلى ذلك في الخفض المباشر والواضح في النفقات الجارية والاستثمارية للحكومة، ونزع ملكية القطاع العام[٤٢] (privatization) وحرمان الدولة من الفائض الاقتصادي المتحقق منه، وإجبار الدولة على الأخذ بسياسة حرية التجارة، حتى ولو أدى ذلك إلى تحطيم صناعاتها المحلية. وقد حرصت أدبيات الصندوق والبنك الدوليين، ومعهما في ذلك كتيبة التكنوقراط المرددة فكرهما، على تصوير الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي على أنها منبع الأزمات والكوارث وأنها العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

في ضوء هذه الخصائص الثلاث التي اتسمت بها كل برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، يمكننا الآن أن نرصد بعضاً من الآثار السلبية، التي نجمت وستنجم عن هذه البرامج، في التنمية البشرية، وذلك عبر ثلاثة محاور:

١ - تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل.

٢ - زيادة معدلات البطالة.

٣ - تردّي إشباع الحاجات الأساسية.

---

(٤٢) يفضّل الباحث استخدام هذا المصطلح بدلاً من الخصخصة أو التخصيصية نظراً إلى طابع الإكراه والضغوط الخارجية الآمرة من قبل المؤسسات الدولية بضرورة بيع القطاع العام كشرط حالي لإسقاط بعض الديون أو إعادة جدولتها أو للحصول على قروض ميسرة أو معونات خارجية.

١ ـ تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل

يتحمل الفقراء ومحدودو الدخل العبء الأساسي للكلفة الناجمة عن تطبيق هذه البرامج. ويُقصد بالفقراء هنا، أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته أو فوقه بمسافة قريبة. وهم تحديداً يتمثلون في فقراء الريف الذين لا يملكون أرضاً ويعملون في أراضي الغير إما بشكل دائم أو موسمي، وفي صغار الملاك الذين يزرعون حيازاتهم الصغيرة من أجل تمويل استهلاكهم العائلي، وعمال الحكومة والقطاع العام ذوي الأجور المنخفضة والمحدودة. ويضاف إليهم العاطلون عن العمل، والمهمشون في المدن ممن يعملون في أنشطة تافهة في القطاع الهامشي لحساب أنفسهم، وممن يعملون بشكل موسمي وغير منتظم، فضلاً عن المسنّين والعجزة وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية المحدودة[٤٣]. وهؤلاء يمثلون في الحقيقة الشطر الأكبر من سكان البلدان العربية غير النفطية. ولا يمكن، من ثم، تصور حدوث أية تنمية بشرية (أو اقتصادية) من دون الارتقاء المحسوس والمتعمد بمستوى معيشتهم استهلاكاً وصحة وإسكاناً وتعليماً وتثقيفاً. وأي حديث عن التنمية البشرية يهمل هذه الكتلة الأساسية من السكان هو بالقطع حديث أجوف وزائف.

ومن المؤكد أن هؤلاء جميعاً قد تأثروا أيما تأثر من سياسات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، من خلال إلغاء (أو تخفيض) الدعم الذي كان يخصص للمواد التموينية الغذائية، ومن خلال ارتفاع أسعار منتجات القطاع العام وأسعار الطاقة والنقل، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وخفض الإنفاق العام الموجه إلى التعليم والخدمات الصحية وبرامج الإسكان

---

(٤٣) نشير هنا إلى حالة مصر. طبقاً لتقديرات البنك الدولي في تقريره الذي وضعه في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ عن تخفيف حدة الفقر والتكيف في مصر، فإن الأسر الفقيرة في مصر تتراوح نسبتها ما بين ٢٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة من مجموع السكان، وإن الارتفاعات الشديدة التي حدثت في أسعار المواد الغذائية قد أدت إلى تأثيرات عكسية في كمية المواد ونوعيتها التي تستهلكها هذه الأسر، خصوصاً إذا ما علمنا أن ٧٥ بالمئة من الإنفاق العائلي لدى شرائح الدخل المنخفضة يخصّص للطعام. وقد أشار تقرير البنك (صفحة ٢) إلى أن أكثر المجموعات معاناة للفقر هم النساء والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة: سوء التغذية والتعرض للأمراض وقلة الفرص المتاحة أمامهم للتعليم واضطرارهم إلى العمل في سن مبكرة. وتعد محافظات الصعيد بالإضافة إلى محافظة القليوبية والمنوفية أكثر المحافظات فقراً. وعندما حاول التقرير أن يحدد من هم الفقراء الذين تأثروا وسيتأثرون ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، ميز بين الريف والمدينة. ففي الريف يتمثل هؤلاء الفقراء في الفلاحين الذين لا يملكون أية حيازات، أو ممن لهم حيازات زراعية صغيرة، وفي العمال الزراعيين. أما في المدن، فالفقر يشيع بين عمال الصناعة والخدمات وشرائح كبيرة ممن يعملون في الإدارات الحكومية، وبين من يعملون لحساب أنفسهم في القطاعات الهامشية وبالذات العمال غير المهرة. كما يضاف إلى جيش الفقراء نسبة تتراوح ما بين ١٠ بالمئة إلى ١٢ بالمئة من مجموع السكان ممثلة في الأرامل والمسنين والمرضى والمعوقين وممن يعيشون على الإعانات والتحويلات المالية المباشرة (أصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية). انظر: World Bank, *Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt*, vol. I: *Executive Summary*, Report no. 8515-EGT (6 June 1991).

الشعبي، وزيادة الرسوم على هذه الخدمات، وخصوصاً بعد الأخذ بسياسة التمويل بالجهود الذاتية ونقل تأدية بعضها إلى القطاع الخاص. وفي ضوء ذلك انخفضت الدخول الحقيقية لهم وضاقت الفرص أمامهم وتردى مستوى معيشتهم.

صحيح أن الوقت ما زال مبكراً لرصد وحساب هذا التردي بسبب حداثة هذه البرامج. ولكن نظراً إلى أن معظم البلدان العربية التي طبقت مؤخراً هذه البرامج كانت قد شرعت مبكراً في تطبيق كثير من هذه السياسات قبل الاتفاق الرسمي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن كثيراً من النتائج السلبية على التنمية البشرية يمكن تحديده كنتاج مباشر لتطبيق هذه البرامج، مثل:

ـ تردّي سوء الأحوال الغذائية والصحية للفقراء ومحدودي الدخل.

ـ تدهور نسب الالتحاق بالتعليم الإلزامي بسبب اضطرار العائلات الفقيرة إلى إخراج أطفالها من المدارس وإلحاقهم بالعمل مبكراً (تزايد ظاهرة عمالة الأطفال).

ـ تزايد الفقر والبطالة وتردّي سوء الخدمات الاجتماعية في الريف مما أدى إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة.

ـ بروز ظاهرة الأحياء العشوائية التي لا تتوافر فيها الظروف الإنسانية اللائقة للمعيشة.

ـ النزوع إلى الجريمة والعنف والتطرف.

٢ ـ تزايد معدلات البطالة وإهدار قوة العمل البشري

تمثل مشكلة البطالة وتفاقمها عبر الزمن، أحد القواسم المشتركة لجميع البلدان العربية التي طبقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. وقد زادت حدة هذه المشكلة ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات، حينما هبطت في جميع هذه البلدان معدلات الاستثمار نتيجة لتدهور أسعار صادراتها وارتفاع أعباء خدمة ديونها الخارجية وانخفاض التحويلات المناسبة إليها وضعف قدرتها على الحصول على قروض أجنبية جديدة. وضاعف من حدة المشكلة هبوط الطلب على العمالة التي كانت ترسلها هذه البلدان إلى بلدان الخليج ودول أوروبا وعودة أقسام واسعة منها في عقد الثمانينيات، وهو الطلب الذي كان يخفف إلى حد لا بأس به من حدة البطالة. وعلى المستوى الداخلي، كانت حكومات كثيرة من هذه الدول قد بدأت تتراجع عن سياسة تشغيل الخريجين الجدد ووقف التوظيف في مشروعات القطاع العام. كما ان ضعف معدل النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعية وضآلة الأراضي المستصلحة، خلق فائضاً سكانياً نسبياً في الريف، راح يزحف إلى المدن بحثاً عن عمل من دون جدوى. وحتى القطاع الهامشي الذي كان قادراً على استيعاب العمالة الجديدة بدأت قدرته على امتصاص البطالة في التضاؤل بسبب النمو المفرط الذي حدث في هذا القطاع من ناحية، وبسبب انخفاض الطلب على الخدمات

التي يؤديها نتيجة لتدهور مستويات الدخول للطبقة المتوسطة وساكني المدن، من ناحية أخرى. وحتى المشروعات العامة التي نفذتها الدولة في البنية الأساسية في الثمانينيات لم تسهم في استيعاب أعداد كبيرة من المتعطلين بسبب ما استُخدم من طرق فنية مكثفة لرأس المال سواء عبر شركات المقاولات المحلية أو الأجنبية.

على أن مشكلة البطالة في هذه الدول قد أخذت اتجاهاً متفاقماً في الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي. فقد تمخضت هذه البرامج عن سياسات كابحة لنمو التوظف، بل وزيادة أعداد المتعطلين واحتمال زيادة من سيتعطلون مستقبلاً.

ففي ما يخص **برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي** الذي استهدف خفض العجز في الموازنة العامة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطيات الدولية والحد من التضخم عن طريق السياسة النقدية الانكماشية، انبثقت منه سياسات محددة أدت مباشرة إلى زيادة عدد المتعطلين. وهنا نرصد الحقائق التالية (وهي واضحة تماماً في الحالة المصرية):

بالنسبة إلى السياسات والإجراءات التي اتخذت بشأن **خفض العجز في الموازنة العامة** وكانت ذات تأثير جانبي في خفض الطلب على العمالة، فقد تمثلت في ما يلي:

أ ـ تخلّي الدولة نهائياً (تقريباً) عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظف الحكومي حتى يمكن التحكم في نمو بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة (وهناك تفكير مطروح بشأن التخلص من العمالة الزائدة في الإدارات الحكومية، إلا أن التخوف من الآثار الاجتماعية والأمنية والسياسية لهذا الإجراء يمنع حالياً من تنفيذ هذه الفكرة).

ب ـ أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (والمثال الواضح هنا ضريبة المبيعات) وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة وترك الأسعار لتتحدد في ضوء آليات العرض والطلب، أدت إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، مما أثر في الطلب المحلي وأدى بالتالي إلى حدوث كساد واضح في الأسواق وتراكم غير مرغوب فيه في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص. وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاسات كثيرة ترتب عليها تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة الموظفة.

ج ـ أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والتشغيل والمستلزمات السلعية، المحلية والمستوردة (بعد خفض القيمة الخارجية للعملة) إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية في وقت لا تستطيع فيه هذه القطاعات أن ترفع من مستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة. وكان نتيجة ذلك حدوث خفض ملموس في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات، ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع في خطط الإنتاج. وقد أثر ذلك سلبياً في الطلب على العمالة.

د ـ أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية،

كالتعليم والصحة، والإسكان الشعبي. . . إلى خفض موازٍ في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة في هذه الخدمات.

هـ ـ كذلك أدى تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى تراخي الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة (باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، وهي مشروعات تعتمد على تقانة مكثفة لعنصر رأس المال وعلى عمالة موقتة، أي عمالة تسرح عقب انتهاء المشروع).

وفي ما يتعلق بإجراءات **خفض العجز في ميزان المدفوعات**، وهي الإجراءات التي صيغت تحت عنوان تحرير التجارة الخارجية، فإن تأثيرها في مشكلة البطالة قد تجلى في الأمور الآتية:

أ ـ أدى إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية إلى خسارة للأسواق التقليدية للصادرات والتي كانت تضمن تخطيطاً للإنتاج لفترات معقولة، ومن ثم عمالة مضمونة أثناء تلك الفترات.

ب ـ إن خفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، بعد تعويم سعر الصرف، قد أدى إلى ارتفاع كلفة المواد الوسيطة المستوردة في قطاعات الاقتصاد القومي كافة التي تعتمد في إنتاجها على هذه المواد، ومن ثم إلى زيادة الأسعار النهائية لمنتجات هذه القطاعات. وفي ضوء تردّي مستوى الدخول الحقيقية للسكان ـ بسبب الغلاء والبطالة وعدم نمو الأجور والمرتبات بمعدل مساو لمعدل التضخم ـ فقد عمق ذلك من حالة الكساد الاقتصادي للسوق المحلي من ناحية، وأدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات التي تعتمد في إنتاجها على واردات وسيطة من الخارج من ناحية أخرى. وكل ذلك كان ذا صلة وثيقة بخفض الطلب على العمالة.

ج ـ كذلك أدى (وسيؤدي) تحرير تجارة الاستيراد إلى تعريض الصناعات المحلية التابعة للقطاع العام والخاص لمنافسة غير متكافئة لن تستطيع الصمود فيها أمام طوفان المنتجات المستوردة. وقد نجم (وسينجم) عن هذا مزيد من الخسائر والإفلاسات والغلق للصناعات المحلية، مما كان (وسيكون) له تأثير واضح في تفاقم مشكلة البطالة.

أما في ما يخص **تأثير السياسة النقدية الجديدة** التي انطوى عليها برنامج التثبيت الاقتصادي والتي استهدفت الحد من نمو عرض النقود، وكان لها تأثير بليغ في زيادة البطالة، فنكتفي هنا بالإشارة إلى قضيتين جوهريتين:

أ ـ إن الزيادة الهائلة التي حدثت في أسعار الفائدة، بعد تعويم هذا السعر ـ وهي الزيادة التي تحققت تحت تأثير طرح أذونات الخزانة لكي تتمكن الحكومة من الاقتراض من السوق النقدي المحلي ـ قد أدت إلى زيادة كلفة رأس المال الجاري والثابت، ومن ثم إلى إحجام المستثمرين وأصحاب المدخرات عن استثمار أموالهم في مشروعات استثمارية جديدة، وتفضيل شراء هذه الأذونات باعتبارها أفضل استثمار مربح ومضمون ومعفىً عائده من الضرائب. وهكذا يمكن القول إنه كان من نتيجة هذه السياسة تسييل

المدخرات. فبدلاً من أن تتحول المدخرات الموجودة في الأوعية الادّخارية (البنوك، شركات التأمين، . . .) إلى استثمارات تخلق طاقات إنتاجية جديدة وطلباً إضافياً على العمالة، تحولت تلك المدخرات إلى تمويل الاستهلاك الحكومي الجاري.

ب ـ إن السقوف الائتمانية التي فرضت على النظام المصرفي بهدف الحد من الائتمان وامتصاص السيولة قد أدت إلى خفض واضح في حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وكثير من هذه القطاعات يعتمد في تمويل رأسماله الجاري على الائتمان. ولهذا كان من جراء هذه السياسة زيادة حجم الطاقات الإنتاجية العاطلة وخفض مستوى الإنتاج المحلي في كثير من المشروعات، ومن ثم التأثير سلباً في الطلب على العمالة المحلية.

وإذا انتقلنا الآن إلى البحث في **تأثير الاتفاق مع البنك الدولي**، وهو الاتفاق الذي يصاغ تحت شروط التكيف الهيكلي، فإن أخطر ما في هذا الاتفاق من حيث علاقته بمشكلة البطالة يتمثل في مسألتين، الأولى هي التخلص من ملكية مشروعات القطاع العام، والثانية هي تحرير التجارة الخارجية.

في ما يخص المسألة الأولى، فإن تجارب **نقل ملكية مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص**، المحلي والأجنبي، عادة ما تقترن بتسريح أعداد ضخمة من العمالة الموظفة فيها، خصوصاً العمالة ذات الأجور المرتفعة. ولتسهيل مهمة بيع القطاع العام، اضطرت بعض الدول إلى أن تغير من قوانين ولوائح الأجور والتوظف في المشروعات العامة، لتعطي المستثمرين الجدد الحق في رسم وتقرير سياسات الأجور والعمالة طبقاً لما هو مقرر لمشروعات القطاع الخاص. كما انه قبل الشروع في طرح المشروعات العامة للبيع، هناك الآن حوافز ومغريات يقدمها بعض الحكومات إلى العمالة لكي تسارع بترك عملها في مشروعات القطاع العام (حوافز المعاش المبكر، تقرير بعض المكافآت والوعد بتقديم بعض القروض الميسرة. . . الخ). أضف إلى ذلك أنه في ضوء قبول بعض الحكومات مبدأ تحويل الديون الخارجية إلى ملكية أصول القطاع العام (debt for equity swaps)، فإن هناك خطراً محدقاً لأن يستولي المستثمرون الأجانب على ملكية مشروعات القطاع العام بأسعار بخسة للغاية[٤٤]، خصوصاً إذا ما علمنا أن ديون بعض البلدان العربية تباع الآن في الأسواق الثانوية للديون بأسعار تقل عن ٥٠ بالمئة من سعرها[٤٥]. وهنا ستبرز مع هذه

---

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: رمزي زكي، **الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣)، ص ٢٢٠ و٢٣٢.

(٤٥) فمثلاً بيعت ديون المغرب (طبقاً لأسعار ١٩٨٨/٩/٦) بسعر ٤٩ بالمئة من قيمتها الاسمية، وديون مصر بسعر يتراوح ما بين ٤٨ بالمئة و٥٠ بالمئة، بينما تباع ديون السودان بسعر ٢ بالمئة من قيمتها الاسمية. انظر:

I. Hassian and I. Diwan, *Dealing with the Debt Crisis* (Washington, D.C.: A World Bank Symposium, 1989), p.130.

العملية مخاطر عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلاد (خصوصاً في البلاد التي يكون فيها حجم القطاع العام كبيراً). كما ان هناك احتمالاً قوياً بأن تؤثر هذه العملية سلبياً في ميزان المدفوعات حينما يعمد الملاّك الأجانب الجدد إلى تحويل دخولهم وأرباحهم إلى الخارج بدلاً من استثمارها محلياً، وهو ما يؤدي إلى حرمان البلد من جزء مهم من الفائض الاقتصادي الذي كان من الممكن أن يزيد من مقدرته الذاتية على التراكم والنمو وخلق فرص جديدة للتوظف. وتزداد خطورة هذا الأمر إذا كانت مشروعات القطاع العام المباعة لا تسهم في صادرات البلد. وفي ضوء ذلك، ستؤدي هذه التحويلات إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات مستقبلاً وزيادة الحاجة إلى الاستدانة، والوقوع مرة أخرى في مصيدة برامج التثبيت والتكيف الهيكلي (وهذا ما تسفر عنه تجارب دول أمريكا اللاتينية).

أما مسألة **تحرير التجارة الخارجية**، وخصوصاً تحرير الواردات، فتأثيرها أشد خطورة على قضية العمالة. فالبنك الدولي، يؤازره في ذلك صندوق النقد الدولي، لا يتهاون الآن في هذه المسألة ويعتبر تحرير الواردات (عن طريق خفض الرسوم الجمركية، التخلي عن القيود الكمية ومنع حصر الاستيراد، وتسهيل إجراءات الاستيراد. . .) شرطاً أساسياً من شروط قروض التكيف الهيكلي. وقد بدأ بعض البلدان العربية (مصر على سبيل المثال) باتخاذ خطوات سريعة في هذا المجال. والخطورة في هذا التحرير السريع والمفاجئ وغير المدروس أنه سيعرض قطاعات الإنتاج المحلي (الصناعة، الزراعة، والخدمات) إلى منافسة مدمّرة، تكون نتيجتها إفلاس كثير من الطاقات الإنتاجية وتصفيتها، ومن ثم زيادة البطالة، وخصوصاً أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد خلقت زيادات كبيرة في تكاليف الإنتاج المحلية ورفعت بالتالي من أسعار المنتجات النهائية إلى مستويات تفوق - في كثير من الحالات - مستويات أسعار الواردات المماثلة. ومع هذا التحرير تتعاظم مخاطر الإغراق (dumping) واحتواء الأسواق الداخلية، وهو أمر شهده الكثير من تجارب الدول النامية، خصوصاً أن إضعاف الرقابة الحكومية (تحت حجة ترك آليات العرض والطلب لتعمل) واستشراء عمليات الفساد والتهريب يمكّن من اتساع نطاق هذا الإغراق.

على أن خطورة تفاقم مشكلة البطالة التي تنجم عن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لا تتمثل في جانبها الاجتماعي والإنساني فحسب - نظراً إلى ضعف الضمانات الاجتماعية وغياب نظم إعانات البطالة وضعف الدور الذي تلعبه نقابات العمال العربية في الدفاع عن حقوق العمال على نحو ما هو معروف في بلاد الغرب الرأسمالي - وإنما في ما تنطوي عليه هذه المشكلة من هدر في قيمة قوة العمل الإنساني، خصوصاً أن الشطر الأكبر من المتعطلين في سن الشباب، وبذلك تخسر بلادهم حجم العطاء الإنتاجي الذي كان من الممكن أن يقدموه لولا تعطلهم. ولا يجوز أن ننسى أيضاً أن البطالة باتت تفترس الآن الملايين من المؤهلين والفنيين والعمال المهرة ونصف المهرة الذين تحملت الحكومات في سبيل تعليمهم وتأهيلهم وتدريبهم حجماً ضخماً من الموارد، والذين يعني تعطُّلهم في التحليل النهائي، هدراً مباشراً لهذه الموارد، ومن ثم تصبح إنتاجية التعليم في حالة هؤلاء المتعطلين مساوية للصفر.

٣ ـ تردّي إشباع الحاجات الأساسية

في ضوء الطابع الانكماشي الصارم الذي تتسم به برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وما تؤدي إليه من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة وخفض في الأجور الحقيقية، ومن إعادة توزيع جذرية للدخل والثروة القوميين وما يُبنى على ذلك من تفاوت اجتماعي صارخ. . .، تتردى درجة إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان الذين يكونون أشد تعرضاً للمخاطر والآثار السلبية التي تنجم عن تلك البرامج. وهنا نشير إلى مسألتين أساسيتين في هذا الخصوص، وهما مسألة الأسعار، ومسألة الخفض الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة في مجال النفقات ذات الطابع الاجتماعي، باعتبارهما من أهم المسائل الفاعلة في تردّي درجة إشباع الحاجات الأساسية لشطر كبير من السكان.

أما **الأسعار**، فإن أهم ما تركز عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلي هو إلغاء الرقابة على الأسعار والتدخل الحكومي في الأسواق، وإلغاء الدعم وزيادة أثمان السلع والخدمات للاقتراب مما يسمى بالأسعار العالمية. ويتم ذلك تحت عناوين محددة، مثل «تحرير الأسعار» و«إزالة التشوهات السعرية» والوصول إلى «الأسعار الاقتصادية». ولا يخلو أي برنامج من تلك البرامج من موجة من الارتفاعات المتتالية العمدية للأسعار[٤٦]. والحجة النظرية التي يستند إليها الصندوق والبنك، هي أن تحرير الأسعار سيؤدي إلى تنافس الأسواق وتخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أفضل (طبقاً لما تقول به النظرية النيوكلاسيكية وأدواتها في التحليل الحدّي). والأسعار العالمية هي المرجعية المزعومة لقياس مدى سلامة جهاز الأسعار وفاعليته. فكلما تحركت الأسعار المحلية، باستثناء أخطر وأهم سعر، وهو سعر العمل (الأجور)، يكون ذلك، في عرف الصندوق والبنك، دليلاً على الاقتراب من الوضع الأمثل. وهذا في الحقيقة منطق غير مقبول وغريب.

ويعود ذلك إلى أن الافتراض بأن الأسعار العالمية التي تسود في البلاد الرأسمالية الصناعية أو في الأسواق العالمية للسلع هي المرجعية الصحيحة لأنها تعكس علاقات الندرة والطلب بشكل شفاف ومن ثم تعمل على تخصيص الموارد بطريقة مثلى، هو أمر فيه خطل كبير، إلا إذا قبلنا أن تلك الأسعار تتحدد في ضوء حالة المنافسة الكاملة الحرة (بشروطها

(٤٦) نشير هنا، على سبيل المثال، إلى الحالة المصرية: فطبقاً للإتفاق الذي وقعته الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩١، تعهدت الحكومة بزيادة أسعار الطاقة، حيث زادت أسعار البنزين في أيار/ مايو ١٩٩١ بنسبة ٢٧٫٣ بالمئة بالمقارنة مع نيسان/ إبريل ١٩٩١، وزيادة أسعار التيار الكهربائي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ بحوالى ٣٩ بالمئة، وأسعار الغاز والبوتغاز بنسبة ٥٨ بالمئة (لاحظ حدة نسب الزيادة). كما تقرر أيضاً فرض ضريبة المبيعات، وزيادة الرسوم على الخدمات العامة (البريد، الاتصالات، المياه) وعلى أن يجري العمل ببرنامج لرفع الرقابة عن أسعار معظم السلع والخدمات في غضون ثلاث سنوات، باستثناء بعض السلع الغذائية الأساسية. انظر في ذلك: **النشرة الاقتصادية** (البنك الأهلي المصري)، السنة ٤٤، العدد ٤ (١٩٩١)، ص ٣١٧.

المعروفة)، وهو فرض لا وجود له إطلاقاً في هذه الدول أو حتى في الأسواق الدولية التي تسيطر عليها الشركات الاحتكارية الدولية النشاط. ومن ناحية أخرى، يجب ألا يغيب عن الذهن **أن منظومة الأسعار والدخول في أية بلد هي انعكاس لأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسة**. ولهذا لا يمكن أن تكون منظومة الأسعار في الدول الرأسمالية مرجعية لنا، نظراً إلى البون الشاسع بين أحوالنا وأوضاعنا ومشكلاتنا الاقتصادية وتلك التي تسود في هذه الدول. فالبلاد الرأسمالية التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم الصناعي، يعمل نظام الأسعار فيها تحت ظروف مركبة تتأثر بالقوى الاقتصادية والاجتماعية وبالتشريعات الحكومية والمنظمات ذات المصالح المتباينة والتي لها تأثير في أحوال العرض والطلب، ومن ثم مستويات الأسعار. فهناك الوحدات الإنتاجية الكبيرة والمتوسطة التي تعمل في ظروف الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية. وهناك التشريعات الحكومية التي تحدّ من قوى الاحتكار. وهناك التنظيمات والمؤسسات والقوانين التي تحمي المستهلكين من الغش التجاري. وهناك نظم الإعانات والضمانات الاجتماعية، وهناك الدعم الذي يقدَّم إلى بعض القطاعات لتبيع بأسعار مناسبة (القطاع الزراعي ومنتجاته). وفوق هذا وذاك هناك آليات العرض والطلب التي تعمل في سوق العمل وتؤثر في سعر العمل (الأجر)، مثل نقابات العمال واتحاداتهم ودورها البالغ في تحديد معدلات الأجور. هناك نظم الأجور التعاقدية، وهناك حق الإضراب والاعتصام الذي يكفل للعمال آلية مشروعة للدفاع عن سعر السلعة الوحيدة التي يملكونها، وهي قوة العمل... الخ. **معنى هذا ببساطة شديدة، أن الأسعار السائدة في هذه الدول ليست نتيجة خالصة لقوى السوق الحرة وحدها، بل هي إلى حد بعيد أسعار سياسية اجتماعية** تعكس درجة قوى الاحتكار والمنافسة وتدخلات الدولة فضلاً عن تأثير المنظمات العامة والأهلية. من هنا فالقفز على هذه الحقائق والسعي لمحاكاة أسعار السوق العالمية فيه تعسف غير مقبول.

وبناء عليه، إذا شئنا تحرير الأسعار بالمعنى الذي يسود في البلاد الرأسمالية الصناعية، علينا أن نوفر تلك الظروف التي تعمل في ضوئها منظومة الأسعار والدخول في تلك البلاد. ذلك هو لب التحرير الليبرالي للأسواق. فلا يجوز إذاً أن نتحدث عن تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار المنتجات، وأن نطلق العنان لها من دون أن يواكب ذلك تحرير للأجور، وإلا فالنتيجة الحتمية لمثل هذا التحرير هي حدوث تغيير جذري قسري في توزيع الدخل المحلي لأصحاب عوائد حقوق التملك على حساب تدهور نصيب الأجور، وخصوصاً إذا كانت عملية التحرير هذه تتم في إطار من الركود الاقتصادي، وهو الإطار الذي تخلقه برامج التثبيت والتكيف الهيكلي(٤٧).

ومهما يكن من أمر، فإن الزيادات العمدية التي تحدث في الأسعار بقرارات حكومية سواء عن طريق إلغاء الدعم لها، أو عن طريق الرفع المباشر لها، أو عن طريق

---

(٤٧) انظر: رمزي زكي، «نحو برنامج قومي لمكافحة الغلاء،» مجلة **اليسار** (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي): العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٩٢)، ص ٩ وما بعدها.

إضافة الضرائب غير المباشرة عليها، تؤدي إلى وجود تضخم التكاليف (cost - push inflation) بدلاً من حالة التضخم الناجم عن زيادة الطلب (demand - pull inflation) التي تزعم هذه البرامج أنها تكافحه.

عموماً، مع الزيادات المتتالية في الأسعار وتجميد الأجور وزيادة البطالة، تعجز فئات وشرائح اجتماعية كثيرة عن إشباع حاجاتها الأساسية (بالمعنى الضيق لهذه الحاجات). فأسعار الطعام ترتفع بسرعة كبيرة، وتجبر أسراً كثيرة على أن تغير من نمطها الغذائي بالتحول إلى أرخص أنواع الطعام والاستغناء عن الأصناف الغذائية الجيدة (كاللحوم والألبان ومنتجاتها وأنواع كثيرة من الفواكه والخضروات)(٤٨). كما ان الحصول على سكن ملائم تتوافر فيه أبسط الشروط الإنسانية (المياه النقية، التهوية، الصرف الصحي، الإنارة) يغدو مسألة عزيزة المنال بالنسبة إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وخصوصاً بعد ترك الإيجارات لتحددها قوى العرض والطلب وبعد اتجاه الاستثمار في هذا المجال إلى بناء العمائر الفاخرة ذات السعر الباهظ. وتكون نتيجة ذلك ارتفاع معدل التكدس في الحجرات، وبروز وتفاقم أحزمة الفقر وأعشاش الصفيح والكرتون وظهور أزمات مناطق الإسكان العشوائي. والخدمات الصحية التي ترتفع أسعارها بعد خصخصة بعض مؤسساتها (المستشفيات والمراكز الصحية) وزيادة الرسوم عليها وارتفاع أسعار العلاج والأدوية في القطاع الخاص، تصبح بعيدة عن متناول الفقراء ومحدودي الدخل، وترتفع درجة حرمانهم من هذه الخدمة الأساسية، الأمر الذي ينعكس في سوء أحوالهم الصحية. كما تتعرض حاجة هؤلاء إلى الملبس لحصار آخر من خلال زيادة أسعار الملابس والضرائب غير المباشرة المفروضة عليها. ويمكن ملاحظة الشيء نفسه أيضاً بالنسبة إلى الحاجة إلى التعليم في ضوء زيادة الرسوم المفروضة عليه في مؤسسات التعليم الحكومية وخفض الإنفاق العام الموجه إلى هذا الغرض والاتجاه إلى خصخصة كثير من هذه المؤسسات.

على أنه في الوقت الذي يتردى فيه إشباع الحاجات الأساسية لقطاع عريض من الناس، تظهر على سطح المجتمع، في ضوء سرعة التفاوت الذي يحدث في توزيع الدخل والثروة ومع تحرير تجارة الاستيراد، أنماط استهلاكية ترفية لأصحاب الدخول المرتفعة. وليس هذا بالأمر المستغرب، ففي ضوء آليات السوق والليبرالية غير المنضبطة يتغير نمط توزيع الموارد وتخصيصها «وتحل الأولويات الخاصة محل الأولويات المجتمعية، وتنفرد القلة من أصحاب القوة الشرائية الأكبر بتوجيه جهاز الإنتاج والتجارة الخارجية لتلبية مطالبهم»(٤٩).

أما البعد الأكثر خطورة في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي الذي يباشر تأثيره

---

(٤٨) تبدو خطورة هذا الأثر إذا ما علمنا أن الإنفاق على الغذاء يستوعب النسبة الكبرى من ميزانية الأسرة بالنسبة إلى شرائح الدخل المحدودة.

(٤٩) انظر: إبراهيم العيسوي، «المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه،» في: **السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة ٢٠ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨**، ص ٢٣٥.

السلبي في إشباع الحاجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل، فيتمثل في ذلك **الضغط الملموس الذي تقوم به الحكومات في مجال الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية**: التعليم، الصحة، الإسكان الشعبي، الضمانات والإعانات الاجتماعية. . . الخ، من أجل خفض العجز في الموازنة العامة. صحيح أن الرقم المطلق في الموازنات العامة قد يرتفع في هذه المجالات بحكم التضخم، إلا أنه إذا أخذنا الأسعار الثابتة في الحسبان فإن الصورة تختلف. كما انه أياً كانت طريقة التقدير، فإن متوسط ما يخص الفرد من إنفاق حكومي على هذه المجالات يأخذ في التناقص في أغلب الأحوال[٥٠].

تبقى بعد ذلك قضية جديرة بالاعتبار، وهي أنه نظراً إلى طابع التقشف الشديد والصرامة في التنفيذ التي تتسم بها هذه البرامج، ونظراً إلى فداحة العبء الذي يتحمله الفقراء ومحدودو الدخل، فإنه لضمان تنفيذ هذه البرامج غالباً ما تلجأ الحكومات المعنية إلى استصدار كثير من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات لمنع مقاومة الفئات الأشد تعرضاً لأضرار هذه البرامج[٥١]، الأمر الذي يضر في الصميم قضايا الحرية والديمقراطية وحق المشاركة، وهي القضايا التي باتت الآن ضمن مكونات التنمية البشرية[٥٢].

خاتمة

هكذا يتضح لنا أن السياسات الراهنة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي ذات تأثير سلبي للغاية في التنمية البشرية. فهي تزيد من درجة الحرمان البشري في إشباع الحاجات الأساسية (الغذاء، الصحة، التعليم، الاسكان. . . الخ)، وتؤدي إلى زيادة البطالة وتخفيض الدخول والأجور الحقيقية لقطاع عريض من الناس، كما أنها تقود إلى تهميش دور الدولة في التنمية والنشاط الاقتصادي، وتنقل صناعة القرار الاقتصادي من مستواه الوطني إلى مستوى المؤسسات الدولية ومانحي القروض. وهي أيضاً، ولهذا، معطلة ومضادة للنمو (anti - growth) . لكن هذه البرامج نجحت، في الحقيقة، في ما كانت ترمي إليه من أهداف جوهرية، وهي زيادة مقدرة البلاد المدينة على دفع أعباء ديونها مستقبلاً بعد أن تنتهي فترة إعادة جدولة ديونها (وهو ما تحققه السياسة الانكماشية وزيادة الاحتياطيات النقدية الدولية) فضلاً عن فتح البلد المدين أمام حركة صادرات البلاد

---

(٥٠) أشار التقرير الدولي عن العمل لعام ١٩٩٣ الذي تصدره منظمة العمل الدولية إلى أنه في دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي التي طبقت برامج للتثبيت والتكيف الهيكلي، إلى أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الصحية قد انخفض بنسبة تتراوح ما بين ٢٢ بالمئة و٢٤ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤. انظر: International Labor Office (ILO), *World Labour Report, 1993* (Geneva: ILO Publication, 1993), p.b I.

(٥١) انظر في ذلك: رمزي زكي، **الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٣).

(٥٢) انظر في التركيز على هذه القضايا باعتبارها تدخلاً في مفهوم التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢**، ص ٢٦ ـ ٣٣.

الصناعية الدائنة (من خلال تحرير التجارة الخارجية) وتهيئة المناخ المواتي لاستقبال البلد الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة من خلال ما تخلقه من شروط لرفع متوسط معدل الربح في البلد فوق مستواه العالمي (وهو ما تحققه المزايا الضريبية والحوافز التي تقدَّم إلى رأس المال الأجنبي وبيع القطاع العام وتهميش دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي وما تؤدي إليه من بطالة كبيرة وخفض في الأجور الحقيقية لعنصر العمل).

وعلى الرغم من أن خبراء الصندوق والبنك يعترفون بالآثار السلبية لهذه البرامج في النمو الاقتصادي وأحوال البشر في الأجل القصير، فإنهم يبررون ذلك بأنه الثمن الذي يجب أن يُدفع لتجاوز محنة الأزمة وتحقيق التوازنات الاقتصادية. وهم يعِدون البلاد التي تطبّق هذه البرامج بأن صورة الغد ستكون وردية بعد ترتيب البيت من الداخل من خلال هذه البرامج، حيث يستعيد الاقتصاد القومي عافيته في النمو وزيادة الدخل وفرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة. بيد أن التاريخ يثبت، كما هو جلي في الحالات العديدة لدول أمريكا اللاتينية التي سبقتنا بفترة طويلة إلى تطبيق هذه البرامج (أكثر من عقد من الزمان وفي حالة التشيلي عقدين) أن صورتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية لم تتحسن، إن لم تكن قد زادت سوءاً[٥٣]. **وأصبح تكرار تطبيق هذه البرامج من فترة إلى أخرى آلية شبه ثابتة في اقتصادات هذه الدول من دون أن تحقق أمانيها في النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.**

إذا كانت هذه الورقة قد ركزت على تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في أوضاع البشر ومستوى التنمية البشرية، فلم يكن ذلك نابعاً من مجرد الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية وضرورات العدالة الاجتماعية فحسب، ولكن لأن للتنمية البشرية بعداً اقتصادياً صرفاً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية الاقتصادية، وهو بعد إنتاجية العمل الإنساني باعتباره مقياساً أساسياً لمدى التقدم الاقتصادي[٥٤]. من هنا فإن دمج اعتبارات التنمية البشرية ضمن التنمية الاقتصادية يصبح مسألة جوهرية في أي نموذج عربي للتنمية والتقدم. على أن هذا الدمج في آلية مواتية تخلق نموذجاً للتراكم والنمو قادراً على امتلاك قوة الدفع الذاتية، في ضوء الواقع العربي المعاصر، يمثل قصة أخرى.

---

(٥٣) انظر: زكي، **الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**، ص ٢٣٢ ـ ٢٤٧.

(٥٤) وفي ذلك يقول إسماعيل صبري عبد الله: «من الواضح لكل ذي عينين، أن إنتاجية العامل الذي كبر في ظروف سوء التغذية، وضعفه الجسماني والعقلي، وافتقاده شبه الكامل للمعارف والمهارات، متدنية إلى أدنى حد ودون أي جدال. ومن ثم فإن توفير الظروف المواتية لتنشئة صحية، وتعليم حديث، وتدريب متكرر، شرط جوهري لإكساب الاقتصاد القومي القدرة التنافسية في السوق العالمية». انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «نقاط مداخلة حول الاندماج في السوق العالمية، الفروض والشروط،» ورقة قدّمت إلى: **مؤتمر تحرير الاقتصاد المصري واندماجه في السوق العالمي** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، ١٩٩٢).

الجدول رقم (٦ ـ ٢)

مصادر الدين العام الخارجي للبلدان العربية المقترضة

(١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

(مليون دولار أمريكي)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
مصادر رسمية	٦٨٠٧٨,٨	٧٦٢٨٨,٤	٩١٧٦٢,١	٩٤١٠٤,٣	٩٦٧١٥,١	٩١٣٣٤,١
الثنائي	٥٧٢٩٧,٢	٦٢٧٧٢,٨	٧٤٩٣٦,٧	٧٦٩٨٣,٣	٧٨٥١٨,٠	٧٢٦٤١,٤
متعدد الأطراف	١٠٧٨٠,٦	١٣٥١٥,٦	١٦٨٢٨,٤	١٧١٢٠,٠	١٨١٩٥,١	١٨٦٩٢,٧
مصادر خاصة	٢٩٠٥٠,٠	٣٤٥٤٥,٥	٣٧٤٨٠,٨	٣٨٠٦٤,٢	٣٧٣١٧,٢	٣٨٠٣٦,٩
مصادر خاصة غير مضمونة	١٤٤٠,٠	١٦٤١,٠	١٨٩٦,٠	١٩٤٠,٠	٢٠٠٢,٠	١٩١٤,٠
دين قصير الأجل	١٤٤٤٥,٠	١٦٩٩٩,٠	١٥٦٣٣,٠	١٦٢٩٣,٠	١٨٥٧٧,٦	١٨١٩٦,٧
تسهيلات صندوق النقد الدولي	٢٥٠٨,٠	٢٥٥٨,٠	٢٩٥٦,٠	٢٦٢٠,٠	٣١٠٠,٠	٣٠٠٠,٠
إجمالي الدين العام القائم	١٥٥١٩,٨	١٣٢٠٣٤,٩	١٤٩٧٢٨,٩	١٥٣٠١٨,٥	١٥٧٧٠٩,٩	١٥٢٤٨١,٧

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢، تحرير صندوق النقد الدولي، ص ٣١٤.

الجدول رقم (٦ ـ ٣)
خدمة الدين العام الخارجي للبلدان العربية المقترضة
(١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)
(مليون دولار أمريكي)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الأردن	٤٩٨,٠	٥٩٥,٠	٧٤٢,٠	٨٧١,٠	٤٥٤,٠	٦٢٠,٠
تونس	٦٧٣,٠	٧٩٢,٠	٩٧٩,٠	٩٦٦,٠	٩٩٤,٠	١٣٠٨,٠
الجزائر	٤٩١٣,٠	٥١٤٩,٠	٥٤١٦,٠	٦٢٩٢,٠	٧١٠٨,٠	٨٠٧٠,٠
السودان	٨٩,٠	١٩٨,٠	٦٣,٠	٧٨,٠	٥٧,٠	٢٢,٠
سوريا	٢٨٧,٠	٢٩٤,٠	٣٢٦,٠	٤٤٤,٠	٩٨٣,٠	١٣٧٥,٠
الصومال	٥,٠	٧,٠	٨,٠	٤,٠	١٧,٠	٧,٠
عُمان	٢٦١,٠	٣٩٤,٠	٦٢٣,٠	٥٣٥,٠	٦٠٠,٠	٧٤٣,٠
لبنان	٢١١,٥	١٣١,١	٧٩,٤	٩٦,١	٩٢,٤	٨٨,٠
مصر	٢٢٩٨,٠	٢٢١١,٠	١٢٠٥,٠	٢٢٦٧,٠	٢٧٣٩,٠	٢٧٦٩,٠
المغرب	٩٩٧,٠	١٢٣٧,٠	١٢١٧,٠	١٣٤٩,٠	١٧٥٧,٠	١٦١٦,٠
موريتانيا	٧٦,٠	٧٥,٠	٩٣,٠	١١١,٠	٧٩,٠	٤١,٠
اليمن	٩٤,٠	١٢٨,٠	٢٠٨,٠	٢٢٤,٠	٢٨٨,٦	٢٣٧,٩
المجموع	١٠٤٠٢,٥	١١٢١١,١	١٠٩٥٩,٤	١٣٢٣٧,١	١٥١٦٩,٠	١٦٨٩٦,٩

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣١١.

الجدول رقم (٦ ـ ٤)

العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية (١٩٨٥ ـ ١٩٩١)

	النسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي						
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[1]	١٩٩١[2]
البلدان العربية	ـ ١١,١	ـ ١٦,٨	ـ ١٣,٠	ـ ١١,٤	ـ ٦,٩	ـ ٥,٠	ـ ١٤,٨
المجموعة الأولى	ـ ٩,٩	ـ ١٢,٣	ـ ٩,٨	ـ ١١,٤	ـ ٦,٠	ـ ٤,٥	ـ ١٧,٨
الإمارات العربية المتحدة	ـ ٥,٦	ـ ١٥,٧	ـ ١١,٥	ـ ١١,٣	ـ ١٠,٢	ـ ٦,٤	ـ ٢,٨
البحرين	ـ ٢,٤	ـ ٤,٣	ـ ٢,٣	ـ ٦,٤	ـ ٤,٤	ـ ٧,٦	ـ ٤,٧
الجزائر	ـ ٩,٩	ـ ١٢,٣	ـ ٧,٦	ـ ١٤,١	ـ ٢,٣	٣,٤	ـ ٥,١
السعودية	ـ ١٥,٩	ـ ٢٢,٢	ـ ٢٤,٨	ـ ١٨,٨	ـ ١٠,٨	ـ ٨,٤	ـ ٣٠,٢
العراق	...	...	...	...	...	...	...
عُمان	ـ ٤,٧	ـ ٢٣,٨	ـ ٣,١	ـ ١٠,٤	ـ ٥,٥	ـ ٧,٠	ـ ٠,٢
قطر	ـ ٥,٢	١٧,٨	ـ ٢٣,٠	ـ ١٤,٩	ـ ٢٨,٣	ـ ٥,٥	٢,٦
الكويت	ـ ١٥,٤	ـ ٢٥,٣	ـ ١٢,٧	ـ ١٥,٥	ـ ٢,٧	ـ ٣٧,٤	ـ ١٣١,٦
ليبيا	ـ ١٣,٤	ـ ٢٣,١	ـ ١٣,٢	ـ ٩,٣	ـ ٦,٧	ـ ٢,٤	ـ ٧,٩
المجموعة الثانية	ـ ١٥,٤	ـ ١٣,٨	ـ ٩,٢	ـ ١١,٣	ـ ٩,٥	ـ ٦,٦	ـ ٦,٥
الأردن	ـ ٨,٦	٤,٧	ـ ١٤,٣	ـ ١١,٥	ـ ٤,٧	ـ ٦,٩	٢,٨
تونس	ـ ٤,٥	ـ ٥,٧	ـ ٤,٧	ـ ٤,٥	ـ ٤,١	ـ ٣,٩	ـ ٤,٠
السودان	ـ ١٠,١	ـ ٩,١	ـ ٣,١	ـ ٣,٨	ـ ٤٠,٢	ـ ١,٥	ـ ١٥,٠
سوريا	ـ ١٣,٩	ـ ١١,٦	ـ ٤,٠	ـ ٢,٢	ـ ١,٧	ـ ٢,٦	...
الصومال	ـ ٨,٢	ـ ٥,١	ـ ٩,٨	ـ ٥,٥	ـ ٥,٠	٤,١	...
لبنان	ـ ٥٦,٢	ـ ٣٢,٥	ـ ٢١,٨	ـ ٢١,٩	ـ ٣٤,٤	ـ ٣٢,٠	ـ ٢١,١
مصر	ـ ١٩,٨	ـ ٢٤,٩	ـ ١٦,٨	ـ ٢٤,١	ـ ١٦,٥	ـ ١١,٧	ـ ٨,٩
المغرب	ـ ٨,٠	ـ ٨,٦	ـ ٥,٦	ـ ٤,٥	ـ ٥,٩	ـ ٣,٦	ـ ٣,١
موريتانيا	ـ ٠,٢	١,٠	٢,٦	٤,٧	٢,٩	٤,٢	...
اليمن	ـ ٢٠,٥	ـ ١٥,٩	ـ ٢٢,٢	ـ ١٨,٥	ـ ١٨,٣	ـ ١٤,٨	ـ ١٠,٨

(١) فعلية أولية.

(٢) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية. وقد اقتبسنا الجدول من: المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

الجدول رقم (٦ ـ ٥)

النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

(١٩٨٥ ـ ١٩٩١)

	النسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي						
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[1]	١٩٩١[2]
البلدان العربية	٤٢,٩	٤٧,٢	٤٥,٤	٣٦,٣	٣٤,٧	٣٤,٤	٤٢,٧
المجموعة الأولى	٣٤,٦	٤٩,٤	٥٠,٢	٣٥,٤	٣٣,١	٣٤,٦	٤٣,٩
الإمارات العربية المتحدة	٣١,٨	٤٠,٣	٣٧,٦	٣٥,٥	٣٣,٠	٣٩,٠	٣٩,١
البحرين	٣٥,٧	٣٩,٨	٣٨,٢	٣٨,٢	٣٦,٨	٣٦,٦	٣٥,٧
الجزائر	٤٧,٧	٤٤,٦	٣٨,٠	٤٣,٦	٣٣,٤	٢٦,٩	٢٨,٠
السعودية	٥٧,٨	٥١,٤	٦٧,٢	٤٩,٣	٤٩,٨	٥٢,٢	٦٤,٧
العراق	...	...	...	...	...	...	...
عُمان	٥٥,٨	٦٧,٤	٥٣,٦	٥٣,٦	٥١,٧	٤٦,٦	٤٧,٥
قطر	٥٥,٦	٥٨,٢	٥٢,٦	٤٧,٢	٦٠,٩	٣٩,٣	٤٦,٩
الكويت	٤٨,٢	٥٥,٦	٤٥,٦	٥٣,٧	٤٥,٧	٩٢,٤	١٥٠,٦
ليبيا	٤٧,٢	٥٣,٤	٤٧,٥	٤٤,١	٣٩,١	٤١,٤	٣٩,٦
المجموعة الثانية	٤٦,٦	٤٢,٧	٣٦,٣	٣٨,٨	٣٩,٥	٣٣,٧	٣٤,٩
الأردن	٤١,٨	٣٦,٩	٤٥,٨	٤٣,٣	٣٧,٢	٤٢,٤	٣٤,٠
تونس	٤٠,٠	٤٠,٥	٣٥,٦	٣٦,٣	٣٦,٥	٣١,١	٢٩,٩
السودان	٢٤,٨	٣٤,١	١٥,٣	١٧,٣	٢٠,٣	٢١,١	٣٦,٩
سوريا	٤٣,٦	٣٩,٤	٣١,٢	٢٥,٥	٢٨,٠	٢٢,٣	٢٩,٩
الصومال	٢٢,١	٢٢,٠	٣١,٤	٢١,٧	٥٧,٣	٣١,١	...
لبنان	٦٨,٣	٣٨,٥	٢٦,١	٢٣,٨	٣٩,١	٣٨,١	٣٥,٤
مصر	٥٧,٤	٦٢,٨	٥٥,٠	٥٩,٠	٤٩,٦	٤١,٤	٤٢,٩
المغرب	٢٩,٢	٢٤,٦	٢٧,٠	٢٨,٦	٢٧,٤	٢٩,٣	٢٦,٨
موريتانيا	٢٤,٠	٢٢,٩	٢٠,٧	٢٤,٩	٢١,٠	٢٢,٠	...
اليمن	٤٥,٢	٤١,٦	٤٦,٧	٤٤,٥	٥٦,٢	٤٧,٢	٤٦,٢

(١) فعلية أولية.

(٢) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

الجدول رقم (٦ ـ ٦)

نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية إلى إجمالي النفقات العامة

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[١]	١٩٩١[٢]
البلدان العربية	٢١,٨٦	٢٥,٦٨	٢٣,٩٠	٢٤,٦٤	٢١,٣٠	٢٢,٢٤	٢٠,٦٩
المجموعة الأولى	٢٢,٢٨	٢٨,٢٠	٢٥,١٩	٢٥,٣٤	٢١,٢٠	٢٢,٢١	١٩,٣٥
الإمارات العربية المتحدة	٥,٣٩	٥,٤٥	٦,٠٠	٤,٢٧	٤,٢٧	٤,٢٧	٤,٢٧
البحرين	٢٥,٠٩	٢٥,١٣	٢٤,٢٥	٢٠,٠٢	٢٠,٦٧	٢٣,٨٧	٢٣,٨٨
الجزائر	٤٤,١٥	٤٨,٨٨	٤٩,٩٥	٤٢,٤٦	٤٠,٣٤	٤١,٠٠	٤١,٠٠
السعودية	١٦,٢٠	٢١,٩٩	٢٠,٠٠	٢٦,٧٠	١٩,٨٦	٠٠٠	٠٠٠
العراق	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
عُمان	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
قطر	٢٦,٥٠	٢٥,٩٢	٢٦,٩٠	٢٥,٢٦	٢٥,٢٦	٢٦,٠٥	٢٦,٠٥
الكويت	٣٣,٣٩	٣٢,٤٧	١٧,٤٦	١٦,٣١	١٦,٢٩	١٦,٢٨	٢٣,٩٧
ليبيا	٣٨,٥٨	٣٥,٧٩	٤٠,٣٧	٣٨,٢٢	٣٨,٢٠	٣٨,٢٠	٠٠
المجموعة الثانية	٢٠,٦٦	٢٠,٣٨	٢٠,٨٥	٢٢,٦٨	٢١,٦١	٢٢,٢٩	٢٣,٤٥
الأردن	٢٦,٧١	٣١,٣٦	٣١,٢٤	٣١,٢٧	٣١,١٦	٢٩,٣١	٢.٩,٢٠
تونس	٤٧,٠١	٣٧,٣٠	٣٨,٩٩	٣٧,٥٤	٣٧,٥٤	٣٧,٥٤	٣٧,٥٤
السودان	١٦,٠٤	١٢,٢٦	٦,٣٧	٨,١٩	٨,١٩	٨,١٩	٨,١٩
سوريا	١٤,٧٧	١٥,٢٥	١٤,٧٩	١٥,٨٤	١٥,٨٠	١٥,٨٠	٠٠٠
الصومال	٤,٩٠	٤,٦٢	٣,١٤	٣,٧٨	٣,٧٩	٣,٧٩	٠٠٠
لبنان	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مصر	١٩,٨٤	١٨,٧٨	٢٠,٤٣	٢٠,٩٦	٢٢,١٠	٢١,٩٠	٢١,٩٠
المغرب	٢٤,٤٣	٢٥,١٧	٢٦,١٨	٢٥,٨٩	٢٧,٢٩	٢٧,٢٩	٢٧,٤٨
موريتانيا	١٣,١٨	١١,٦٣	١٢,٤١	١٢,٨٧	١٢,٩٠	١٢,٩٠	٠٠٠
اليمن	٢٦,٧٩	٢٤,٤٦	٢٨,٢٩	٢٦,٨١	٣٠,٢٧	٢٦,٩٤	٢٦,٩٤

(١) فعلية أولية.

(٢) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

الجدول رقم (٦ ـ ٧)

نسبة الإنفاق على الأمن والدفاع إلى إجمالي النفقات الجارية

	نفقات الأمن والدفاع						
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[١]	١٩٩١[٢]
البلدان العربية	٢٨,٥٦	٢٧,٥٣	٢٨,١٩	٢٧,٢٩	٢٤,٥٤	٢٣,٥٤	٢٨,٨٣
المجموعة الأولى	٢٧,١٨	٢٤,٩٠	٢٥,٨٠	٢٧,٠٨	٢٤,٢٤	٢٣,١٠	٣٢,٤٦
الإمارات العربية المتحدة	٤٤,٧٣	٤١,٢٥	٤٠,٠٠	٣٥,٨٩	٣٥,٨٩	٣٥,٨٩	٣٥,٨٩
البحرين	٣٠,٨٨	٣١,٥٨	٣٢,٤٩	٣٣,٨٦	٣٤,١٠	٣٤,٥٤	٣٤,٥٣
الجزائر	٩,٤٩	٨,٣٦	٨,٧٧	٧,٩٨	٨,١٠	٨,٢٣	٨,٢٣
السعودية	٢٦,٠٢	٢٤,٠٠	٢٨,٦٠	٣٥,٦٠	٢٥,٠٠	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...	...
عُمان	٥٥,٤٣	٥٠,٦٥	٤٧,٣٧	٤٩,٥٣	٤٩,٢٢	٥٢,٠٢	٤٧,٩٨
قطر	٣١,٢٠	٣٢,٠٩	٣٣,٩٦	٣٥,١٤	٣٥,١٤	٣٦,٣٩	٣٦,٣٩
الكويت	٢٤,٢٩	٢٧,٤٤	١٩,٤٦	١٥,٠٤	١٥,٠٠	١٥,٠٠	٤٦,٦١
ليبيا	٣٠,٤٥	٢٧,٤٧	٢٨,٨٤	٢٧,٦٤	٢٧,٦٠	٢٧,٦١	...
المجموعة الثانية	٣٢,٤٨	٣٣,٠٦	٣٣,٨٦	٢٧,٨٨	٢٥,٤٨	٢٤,٣٠	٢٠,٤٨
الأردن	٣٨,٥٦	٤٤,٨٦	٤٢,٩٩	٣٩,٤٣	٣٣,٥٥	٣١,٢٦	٣٠,٦٢
تونس	١٨,٦٧	١٧,٤٢	١٨,٥٦	١٧,٧٨	١٧,٧٨	١٧,٧٨	١٧,٧٨
السودان	١٩,٤١	١٧,٤٦	١٥,٠٩	١٤,٦٩	١٤,٦٩	١٤,٦٩	١٤,٦٩
سوريا	٥٥,٩٣	٥٥,٩٣	٥١,٣٢	٥٤,٤٥	٥٤,٥٠	٥٤,٥٠	...
الصومال	١٦,٤٥	١٩,٥١	١٣,٠٥	٢٨,٩٢	٢٩,٠٣	٢٩,٠٣	...
لبنان	...	...	...	...	...	...	...
مصر	٢٩,٤٣	٢٧,٨٤	٣١,٦١	٢٤,٣٠	٢٢,١٢	٢١,١٥	٢١,١٥
المغرب	٢٣,٦٧	٢٦,٧٥	٢٩,٢٨	٢٧,٢١	٢٥,٤٢	٢٥,٤٢	٢٥,٦١
موريتانيا	٢٧,١٩	١٤,٧٣	٢٤,٠٢	٢٢,٧٤	٢٠,٨٢	٢٠,٢٢	٠,٠٠
اليمن	٣٩,٩٥	٣٧,٧٠	٣٦,٠٥	٣٩,٦٧	٤٧,٤٨	٤٤,٥٥	٤٤,٥٥

(١) فعلية أولية.

(٢) ميزانيات تقديرات أولية.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

تعقيب

نجيب عيسى (*)

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن ما سأقوله هو أقرب إلى أن يكون مسودة تعقيب منه إلى تعقيب بالمعنى الصحيح.

فمن جهة، استلمت ورقة رمزي زكي في وقت متأخر، ومن جهة ثانية، فإنني كنت أنتظر أن أعقب على ورقة تحمل عنوان «أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية»، وإذ بي أمام ورقة تحمل عنوان «الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية».

لا شك في أن العلاقة وطيدة بين الموضوعين، لكن قراءتي ورقة زكي لم تجعلني أقتنع بأن مسألة اختلاف العناوين هي مجرد مسألة شكلية، فموضوع الورقة هو حصراً «برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في تأثيرها في التنمية البشرية». وإذا كان الباحث يتناول أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فهو يتناولها بشكل سريع في سياق تناوله أسباب الأخذ ببرامج التثبيت والتكيف وانعكاساتها الاقتصادية، ولا يتناولها كمحددات هيكلية قائمة بذاتها لمفردات التنمية البشرية قبل وخلال مرحلة الأخذ بالبرامج المذكورة.

وتأسيساً على هذه الملاحظة، سأقوم بصياغة بعض الملاحظات على ورقة زكي التي أسارع إلى القول بأنني قريب جداً من مناخها الفكري.

في المقدمة يؤكد الباحث أهمية الموضوع خصوصاً بالنسبة إلى الأقطار العربية بقوله إن تجاهل تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي أو الهروب منه عند الحديث عن التنمية البشرية، سيكون من قبيل الصناديق الفارغة ومجرد موضوعات فكرية ننشغل بها بعض الوقت كشيء معزول عن الواقع الحقيقي لمجتمعاتنا والآليات الفاعلة فيها مثلما انشغلنا في الماضي بموضات فكرية مماثلة، كانت تثيرها المنظمات الدولية، والتي لم ينته البحث

(*) أستاذ في معهد العلوم الإجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

فيها إلى نتائج عملية مرضية توضح لنا حقيقة مأزق التنمية في بلادنا وماذا نحن فاعلون لخلق منظومة إنتاجية فاعلة تنقلنا من حالة التخلف إلى حالة التقدم. ويضيف أن فهماً صحيحاً وواضحاً لأثر البرامج المذكورة ليس مطلوباً من أجل الإحاطة بتأثيرها في التنمية البشرية فحسب، بل لفهم أعمق لجدوى استمرارية هذه البرامج ومدى فاعليتها في فتح الطريق أمام الاقتصادات العربية لانطلاق تنموي وحضاري شامل، أو حتى فاعليتها للخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة.

بعد ذلك ينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: ويتناول الأزمة التي كانت تتخبط فيها الاقتصادات العربية في تطورها خلال العقدين اللذين سبقا الأخذ ببرامج التثبيت والتكيف، مميزاً بين فترتين: الفترة التي سمّيت بعصر النفط والتي سماها الباحث العقد الضائع من ١٩٧١ إلى ١٩٨٢، وفترة الأزمات الحادة التي تلت هذه الفترة.

القسم الثاني: ويتناول برامج التثبيت والتكيف الهيكلي من حيث مضمونها ومرتكزاتها النظرية وأهدافها الحقيقية، وذلك من خلال وصفات صندوق النقد الدولي التي تتناول بدورها ثلاثة أنواع من السياسات (السياسات التي تتعلق بالموازنة العامة للدولة، والسياسات التي تتعلق بميزان المدفوعات والسياسات النقدية)، ووصفات البنك الدولي التي تتناول بدورها ثلاث قضايا رئيسية (قضية تحرير الأسعار، قضية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص وقضية تحرير التجارة والتحول نحو التصدير).

القسم الثالث: ويتناول أثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية. فيرى الباحث أن للبرامج المذكورة ثلاث خصائص جوهرية تنبثق منها كل الآثار السلبية في تنمية الموارد البشرية. هذه الخصائص هي: -

١ ـ طبيعتها الانكماشية

٢ ـ انحيازها إلى مصلحة رأس المال

٣ ـ إضعافها قوة الدولة

أما الآثار السلبية لهذه الخصائص فيقوم زكي برصدها عبر محاور ثلاثة هي:

١ ـ تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل

٢ ـ زيادة معدلات البطالة

٣ ـ تردّي إشباع الحاجات الأساسية

سأبدأ ملاحظاتي حول القسمين الثاني والثالث تاركاً القسم الأول إلى نهاية التعقيب نظراً إلى أنه يتضمن قضايا تتعلق بمسألة أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

في ما يخص **القسم الثاني**، أي مضمون برامج التثبيت والتكيف وأهدافها، صحيح

أنه يمكن تنميط وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخصوصها، وقد قام الباحث بذلك بصورة مثيرة للإعجاب، لكن الموضوع يتعلق تحديداً بالأقطار العربية. أليس هناك خصوصيات لهذه البرامج؟ أو ليس بينها فروقات؟ أعتقد أن للبرامج العربية بعض الخصوصيات وهنالك بعض الفروقات بينها. وقد أورد زكي، نفسه، جدولاً (الجدول رقم (٦ ـ ١) يُظهر فيه أن البرامج الـ ٩٤ التي يدعمها صندوق النقد الدولي لا تتضمن جميعها مفردات السياسة الاقتصادية نفسها. ومن المهم في رأيي معرفة أسباب هذه الفروق في حال وجودها، إضافة إلى ما يمكن أن يترتب على ذلك من اختلاف في التأثير في مفردات التنمية البشرية بين قطر وآخر. وقد يكون من المناسب هنا أن نعرف مثلاً أن بعض البلدان، ولأسباب سياسية واضحة، لم يجرؤ على الأخذ بجانب مهم من وصفات المؤسستين الدوليتين كرفع الدعم عن بعض المواد الغذائية والخدمات الأساسية.

أما **القسم الثالث** الذي يتناول أثر البرامج في التنمية البشرية، فالملاحظة الرئيسية هي أن زكي يقوم بمقاربة هذا الموضوع فقط بطريقة تحليلية، ومع أنني أوافقه بشكل عام على ما توصل إليه من نتائج، فإن الاقتصار على الجانب التحليلي المنطقي ينقص، على ما أرى، من قيمة البحث العملية ويضعف درجة الاقتناع عند القارئ. صحيح أن الأقطار العربية هي حديثة العهد بالبرامج المعنية، لكنها ليست إلى الدرجة التي لا تتوافر فيها، كما يقول الباحث، دراسات أو احصاءات تساعد على التحليل والمتابعة. فبعض التجارب العربية مضى عليه فترة ليست بالقصيرة، كالتجربة المغربية التي تتوافر حولها دراسات ومعطيات إحصائية كافية، حتى إن هنالك العديد من المعطيات حول التجارب الحديثة العهد يمكّن بشكل مباشر وغير مباشر من متابعتها (معطيات حول البطالة وارتفاع الأسعار وحول الطبيعة الانكماشية للبرامج).

وعلى الرغم من أن زكي يقول بأن خبرة الدول التي سبقتنا في تطبيق هذه البرامج منذ سنوات سوف تساعده على استشراف صورة الأوضاع في بلادنا، فإنه لا يقدم إلينا ما يكفي من معطيات عن هذه التجارب، ويكتفي بهذا الخصوص بإحالتنا إلى عدد من المراجع.

وحتى في إطار المنهج التحليلي الذي اعتمدته الورقة، أعتقد أنها مرت سريعاً على مسألتين تكتسبان أهمية خاصة، تحديداً في مجال رصد آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية.

المسألة الأولى تتعلق بشبكات الأمان وصناديق التعويضات والمساعدات الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً من البرامج المعنية التي وجد البنك الدولي نفسه تحت ضغط الواقع مجبراً على الدعوة إلى إقامتها. فالورقة لا تكرس لهذه الدعوة أكثر من سطر واحد. أعتقد أن تناول هذه المسألة بحاجة إلى أكثر من هذا السطر خصوصاً أن التجارب العربية، وعلى وجه التحديد في مصر والأردن، تراهن كثيراً على صناديق التنمية الاجتماعية التي أقيمت لهذه الغاية. ألم يكن بالإمكان القيام بتقييم ولو أوّلي لعمل هذه الصناديق؟

المسألة **الثانية** التي قد تكون أكثر أهمية هي مسألة الرد على المقولة التي لا يكف عن تردادها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأن الآثار السلبية لوصفاتهما هي أكلاف موقتة ولا بد من تسديدها في الأمد القصير، ويوعدان البلدان التي تأخذ براجهما بغد وردي.

وهنا نلاحظ أن الباحث يترك في رده جانب التحليل ليحيلنا من دون ذكر معطيات محددة على تجارب بلدان في أمريكا اللاتينية. ولكن قد يردّ الخبراء أنفسهم بأن البلدان المذكورة لم تأخذ بوصفاتهم كما يجب، ولا أتصور أنهم قد يعدمون حجة من الحجج. المهم في جميع الأحوال، على ما أتصور، أن هذه المسألة بالذات قد تكون بحاجة أكثر من غيرها إلى مقاربة تحليلية لم يقم بها أحد حتى الآن على ما أعلم، تبيّن أن برجوازيات العالم الثالث التي عجزت من خلال الأنظمة الليبرالية التي اعتمدتها في الماضي عن القيام بتنمية اقتصادية اجتماعية شاملة متكاملة في بلد ما، قد أصبحت الآن مؤهلة للاضطلاع بهذه المهمة.

ويختتم زكي بحثه بمحصلة عامة للآثار المترتبة والتي ستترتب على برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تفيد بأن هذه البرامج ليست فقط سلبية للغاية على التنمية البشرية، بل هي أيضاً معمقة لتبعية البلدان المعنية ومعطلة، بل مضادة لعملية النمو فيها، هذا في حين أن البرامج المذكورة نجحت في ما كانت ترمي إليه من أهداف جوهرية تصب بمجملها في مصلحة البلدان الدائنة، وعلى وجه الخصوص زيادة مقدرة البلدان المدينة على الوفاء بدينها، وفتح أبواب هذه البلدان أمام المنتجات والاستثمارات المباشرة الآتية من البلدان الصناعية. أما عن الآلية البديلة التي من شأنها أن تخرج بلادنا من أزمتها، أي الآلية التي تقوم، بحسب الباحث، بخلق نموذج للتراكم والنمو قادر على امتلاك قوة الدفع الذاتية، هذه الآلية تشكل عند الباحث قصة أخرى، هذا مع العلم أننا كنا قد فهمنا من المقدمة أن تناوله تأثير برامج التثبيت والتكيف في التنمية البشرية يهدف ـ على عكس المنظمات الدولية ـ إلى الوصول بالموضوع إلى نتائج علمية (عملية؟) مرضية توضح حقيقة مأزق التنمية في بلادنا وماذا نحن فاعلون خلف منظومة إنتاجية فاعلة تنقلنا من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

إذاً يتركنا الباحث على غليلنا ويبخل علينا برسم المعالم الرئيسية للطريق القويم. هذه المسألة تعيدني إلى **القسم الأول** من البحث الذي يتناول السباق الاقتصادي ـ السياسي الذي أدى بعدد من البلدان العربية إلى الإذعان لوصفات المؤسستين الدوليتين. وأعتقد أننا نجد في هذا القسم عناصر مهمة تساعد على طرح مسألة البديل بشكل صحيح.

يقول الباحث إن عصر النفط أتاح للعرب موارد هائلة وضمانات ضخمة للنمو، لكن الممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العقدين الماضيين أدت إلى تبديد هذه الموارد وضياع تلك الممكنات، وفشلت بالتالي في خلق نموذج للتراكم والنمو وللتصدي لعلاج الاختلالات الكلية والتشوهات الهيكلية، ذلك أن الزيادة الكبيرة التي

تحققت في معدلات النمو وحجم كل من الاستثمارات والاستهلاك ترافقت مع تباين حاد في توزيع الثروة بين الأقطار العربية وتركز الاستثمار في قطاعات محدودة (تمويل، بناء، صناعات استخراجية)، بحيث لم يحدث تغيير في هيكل الاقتصادات المعنية فظلت تتسم بغلبة الإنتاج الأولي وحققت الصناعات التحويلية، كما ارتبط تنفيذ هذه الاستثمارات بتزايد نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات.

وعلى الرغم من تحسن أوضاع الموارد البشرية الصحية والتعليمية وانخفاض معدلات البطالة، فقد بقيت الفروق واسعة بين الدول النفطية والدول غير النفطية. وفي هذه الأخيرة بقيت الفروق صارخة في توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، أضف إلى ذلك أن المؤشرات الأخرى التي أصبحت تدخل في إطار مفهوم التنمية البشرية لحقوق الإنسان والمشاركة والممارسة الديمقراطية ووضع المرأة لم تتحسن، بل يمكن القول إنها ساءت. وصاحب عصر النفط أيضاً تغيير في الأنماط الاستهلاكية لجهة زيادة الميل إلى الاستهلاك الترفي الذي أدى بدوره إلى زيادة استيراد السلع الكمالية، وبالتالي استنزاف موارد النقد الأجنبي.

وهكذا بقي النفط الذي عرفته الأقطار العربية إبان الفورة النفطية نمواً هشاً سريع العطب يخضع للتقلبات في السوق الرأسمالية العالمية ومراكز القرار فيها، فكان من الطبيعي والحال هذه أن يتدهور النمو مع تدهور أسعار النفط وعوائده المالية من جهة، واشتداد الأزمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الأقطار المعنية تدخل بدورها أزمة خانقة جعلتها تقع فريسة سهلة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

نلاحظ إذاً أن الأنماط الإنتاجية والتوزيعية والاستهلاكية التي سادت خلال العقدين الماضيين كانت من الأسباب الرئيسية التي فوّتت على العرب الفرصة التاريخية التي سنحت لهم للخروج من حالة التخلف والانطلاق في حركة تنموية حضارية شاملة.

إذا كان الأمر كذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يجري في إطار الندوة تخصيص بحث مستقل يتناول بالتفصيل أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الأقطار العربية، لأن هذا البحث يساعدنا على رسم معالم البديل من الوصفات التي تقدَّم إلينا أو تفرض علينا. وتبدو دراسة الأنماط المذكورة ضرورية بشكل خاص من أجل تحديد معالم التنمية البشرية المرغوب فيها في الإطار العربي، إذ إن استعراضاً سريعاً للأدبيات التي أنتجت حتى الآن حول التنمية البشرية في الوطن العربي يُظهر أن التركيز يجري بالدرجة الأولى على عرض ومناقشة المؤشرات الرقمية التي توردها تقارير الهيئات الدولية، وقلما تتناول هذه الأدبيات السياسات المحددة لهذه المؤشرات. وإن وُجدت الدراسات التي تتناول محددات التنمية البشرية، فهي تنحصر في مجالات معينة: تعليم، صحة، إسكان وسكان. . . الخ. هذا في حين لا تحظى بالاهتمام دراسة أنماط الإنتاج (أنماط التنمية الزراعية والتنمية الصناعية) ومدى ما تحققه في تأمين حاجات الناس الأساسية، ولا

دراسة أنماط الاستهلاك (بنية الإنفاق على الاستهلاك مثلاً) لجهة انعكاساتها على إشباع الحاجات الأساسية من الناحيتين الكمية والنوعية. أما أنماط التوزيع فهي في الواقع تحظى ببعض الاهتمام، إنما بشكل غير كافٍ، بحيث تبقى الحاجة الملحّة إلى فهم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل من خلالها هذه الأنماط.

هذا مع العلم أن التجربة العربية على صعيد هذه الأنماط غنية بدروسها التي تساعد على تعميق مفهوم التنمية البشرية وبلورتها، بشكل عام. فالتجربة المذكورة تقدم مثلاً صارخاً للتنمية البشرية الموقتة (غير المستديمة)، كما انها، وخصوصاً في شقها العربي النفطي، تطرح على المفهوم الحالي للتنمية البشرية مفارقة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار وهي أنه يمكن الإنسان أن يكون هدفاً للتنمية من دون أن يكون صانعاً إياها.

الفصل السابع

التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية في الوطن العربي

دارم البصام(*)

مقدمة في المنهج أو حق التساؤل، أية أسئلة

لقد أصبح من حق ممارسي البحث والتنظير في مجال التعليم راهناً، وأكثر من أي وقت مضى، أن يقفوا وقفة مراجعة وأن يتساءلوا عن (يفكروا في) مشكلات هذا القطاع وتأطير أسئلته ضمن أسئلة التنمية البشرية، وخصوصاً أسئلة الثقافة العربية المعاصرة وقضاياها المختلفة السياسية والاجتماعية، بوجه أعم. غير أن هذه القناعة التي تبدو في المقام الأول واجبة وملزمة سرعان ما تتراجع الى الخلف قليلاً، وتتحول الى موقف صعب ومكلف، خصوصاً عندما تتحول من المقاربة الوظيفية التقليدية والمعتادة الى موقع المقاربة على المستوى البنائي.

وقبل الانتقال بهذا الإشكال من مقاربته المألوفة الى المنهج الذي نتبناه، تستدعي الضرورة المنهجية أن نتساءل: «ماذا فعل النظام التعليمي العربي بالضبط؟»، «ما هي العلاقة بين التعليم ـ كمؤسسة وعلاقات ـ وبين المجتمع الأوسع؟»، «من هو المنتفع أكثر من غيره جرّاء الكيفية التي يجري بها وضع الغايات والأهداف للنظام التعليمي وتوظيف مخرجاته؟».

وليست تلك الأسئلة وحدها التي تستدعي التبصر والدقة، بل تضاف اليها أسئلة ـ قضايا أخرى لا تقل جدة ومشروعية ـ خصوصاً عندما نراهن على مفهوم بحجم أزمة المناهج والمقاربات: هل ان خصائص ظاهرة معقدة كالتعليم يمكن شرحها أو تبسيطها كلياً عن طريق الاختزال وعلى مستوى الجوانب الأولية للظاهرة، وبفرضية أن من

(*) عالم إجتماع عراقي.

مجموع ذلك تتركب الظاهرة بتضاريسها المختلفة؟

قد نتفق جميعاً على أن مثل هذه المداخل تعتمد بالأساس على مسلمات إقصائية بطبعها حيث تفترض ثبات العديد من المتغيرات الفاعلة. فالتعليم عندها، على سبيل المثال، ما هو إلا جانب عرض ومورد بشري لمتطلبات سوق العمل؛ وإن التوافق بين العرض والطلب يوصل المؤسسة التعليمية الى صيغة الأداء الأمثل؛ أو إن المسألة التربوية وحل مشكلاتها تقبع في الاطار البيداغوجي وتغيير المناهج... الخ. ولا شك في أن مثل تلك الأطر المفاهيمية تتجاهل أن الظاهرة التعليمية توجد داخل مستوى من التنظيم والعلاقات أكثر تعقيداً، وأن التحليل العلمي للأصول والوظائف يجب أن يتم على مستوى التعقيد بأكمله، حيث هناك فقط، وداخل ذلك الاطار بالذات تمارس الظاهرة المدروسة عملها، وهذا ما سنعمل على تعميقه في إطار الدلالة الذي تتبناه هذه الورقة. فالمجتمع هو مصطلح مضغوط في كلمة واحدة لشكل بالغ التعقيد والدلالة من التنظيم الاجتماعي والتاريخي. ولذلك من الخطأ أن نتوقع أن ترابط المدرسة ـ المجتمع أو التعليم ـ الدولة، يمكن أن يكون فاعلاً في عملياته (operative) من خلال بعد واحد وآلية واحدة. وبدلاً من ذلك علينا أن ننظر الى الأنواع المتعددة من الترابطات وبمختلف الآليات التي لها علاقة بالمظاهر والنواحي العديدة للتمدرس والعملية التعليمية، وسيكون من باب التقصير في الإحاطة أن نبحث عن ترابط واحد رئيسي وشامل في آن واحد.

وباختصار، فإن القاسم المشترك للمنهج السائد هو تزايد التركيز حول: كيف يتم استهلاك المعرفة التعليمية، على حساب الإجابة عن سؤال: كيف يتم إنتاجها؟ وتلك نزعات لها معانٍ وترابطات اجتماعية وايديولوجية يتم تبريرها عن طريق وضع النظام التعليمي ككبش فداء، كي يخبئ فشل الاستراتيجيات الانمائية ومشروع الدولة الاصلاحي ككل. ولهذا فهي تنتج ضوضاء حول الأزمة بدلاً من إلقاء الضوء على جوانبها المتشابكة والمعقدة.

ومن شأن هذه الأسئلة ـ القضايا التي نطرحها ـ أن تجعلنا ننطلق في البداية من قناعة نظرية نقدية أساسية، وهي أن النظام التعليمي العربي في حاجة دائمة الى تأسيس أسئلة متوازنة وشاملة تشترك في وضعها جميع الأطراف الاجتماعية، وتتجاوز حدود المسلمات والقناعات الراسخة الأحادية الطرف. وذلك يتطلب منا تفكيك التجارب والممارسات، بل تجاوزه بإحلال الحفريات التي تنقص البحث في المسكوت عنه في مكونات النص الرسمي المعلق، واستجلاء المنهج الخفي في العملية التعليمية الذي يقبع في علاقات القوة بالمعرفة، وما يجري بينهما من إنتاج وإعادة إنتاج.

وقد تجدر الاشارة الى أن فهمنا الحقيقة الاجتماعية التي تخدم كإطار دلالة في محاولة تحليلها الظاهرة التعليمية في هذه الورقة، هو في إطار تركيز جوهري ومحدد. فلذلك لن نتحدث عن الأرقام والميزانيات ومعدلات التكلفة وسياسات القبول والإسقاطات

المستقبلية، فذلك تراث متاح وبكثرة، بل لعل بعضه لم يجف حبره بعد[1]. وعوضاً من ذلك، سنقوم بعملية التحليل والتقنية على المستوى البنائي، ولكننا نود أن نعير الانتباه، ومنذ البداية، الى أننا في مقاربتنا هذه لن نتصور البشر على موقع ضمني في العلاقات الاجتماعية وعلى الطرف الذي يستلم النسق الاجتماعي، بل في موقع صريح وواضح ومن خلال قوتهم الفاعلة (human agency)، وككيانات مبدعة ذاتية واجتماعية. وللتوضيح، فإن هذا المفهوم الأخير، أي القوة الفاعلة، يمكن أن يكون على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة (المجتمع المدني، التنظيمات المهنية، . . .)، وكلاهما يعني التأثير الاقصى والفاعل، وهو كمفهوم أو إحالة، بحاجة الى تفسير. وإن أسلوبنا المنهجي لتحقيق ذلك سيأتي عن طريق اختيار السيرورات والصراعات التي تنتج كل من علاقة القوة ـ المعرفة، وموقع القوة البشرية الفاعلة داخل تلك العلاقة. ويمكننا أن نفهم تلك القوة الفاعلة و«إمكانها الموضوعي» أو تغيرها، من خلال استيعابها ليس فقط كمصدر للتغيير الاجتماعي بشكل مجرد، ولكن علاوة على ذلك من خلال تحسسها كأثر لممارسات اجتماعية ومؤسسية محددة، وبين احتماليّ الرفض والخضوع.

اذاً نحن ننظر الى التعليم في ورقتنا هذه كظاهرة تشكُّل في المواقع المادية (المؤسسات) وكعلاقات تنتشر وتتواصل من خلال أنماط إدراك ودوالٍ (significations) معينة. ويتضمن ذلك أنواع المعتقدات المبنية على أساس علاقات القوة حول وظيفة التعليم، كما تتشكل تلك الظاهرة وتؤدي مردودها في المجتمع من خلال أنماط الدافعية والوعي والنشاطات المعينة لأفراد الذوات. وبتعبير آخر، فإن مؤسسات التمدرس التابعة للدولة نفهمها كمؤسسات جماعاتية تتسم بثقافات الطبقة المهيمنة، إلا أنها من الناحية المعيارية يجب أن تتأثر بثقافات وحاجات الطبقات الخاضعة والوسيطة. وتتشكل تلك المؤسسات أو يعاد انتاجها أو تحويلها من خلال الأفعال والممارسات المعنية، ومن طبيعة مستويات الوعي والنظرة الى المؤسسة التعليمية من قبل الدولة، وبالضرورة، من قبل الذوات المتأثرة بذلك، اضافة الى العوامل المجتمعية الأخرى.

وعليه، فإن ما نوظفه هنا في عملية التحليل هو الاتجاه أو الوعي النقدي لفهم الظاهرة التعليمية ومخرجاتها الثقافية في الوطن العربي، في أبعادها الرئيسية والجوهرية. فنحن في تحليلنا نؤكد مركزية التاريخ، لكننا نصر على متطلبات التحري الوحدي أو الامبريقي. وقد تكون هذه المنهجية مناقضة للأنماط السائدة للفرضيات الوظيفية، إلا أنها تتناقض أيضاً مع المنهجية الاقتصادية المادية، لأن القوة البشرية الفاعلة لا تختزلها الى كيان مجرد أو هيكل عظمي يختبئ وراء جدران التناقضات العامة لقوى الانتاج وعلاقات الانتاج بالمفهوم الميكانيكي، وإنما تحللها بدالاً من خلال مقوماتها الذاتية من جهة، وداخل الأطر المؤسسية للانتاج وإعادة الانتاج والعلاقات الجماعية من جهة أخرى.

---

(١) انظر على سبيل المثال أدبيات «مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي،» الصادرة في عمّان عن منتدى الفكر العربي عام ١٩٩١.

بطريقة أو بأخرى، فإن مشكلة التحليل في ورقتنا تعتمد على تحديد زاوية الرؤية المغايرة وإعادة ترتيب الموضع (repositioning)، والتي تفترض طريقة لقراءة الحياة الاجتماعية والمؤسسات بشكل مختلف عن تلك التي يختارها المثقف الوسيط أو التقني. فبدلاً من أن نوافق على رؤية المجتمع والدولة في اطار متجانس ومتوجه نحو النفع العام، فإن القراءة التي نتبناها هي قراءة نقدية لتفكيك عمل مؤسساتنا الثقافية والسياسية باعتبارها متضمنة لعلاقات «الإقناع» و«الإخضاع» (hegemony). ولا خلاف في القول بأننا اذا ما أردنا أن نغير شيئاً وباتجاه معياري، فعلينا أولاً أن نفهم كيف يعمل ذلك الشيء، لكننا اذا فضلنا الجلوس، وبتراخ فوقه، فلا يثار سؤال الفهم ولا داعي له منذ البداية. ويتطلب ذلك منا أن نضع بين قوسين كل ما ألفنا التعامل معه (كمعطٍ) أو بديهية حول: كيف تعمل مؤسساتنا: المؤسسة الثقافية والتعليمية، السلطة... الخ.

والأكثر من هذا، يتطلب منا أن نشخّص كيف وبأي شكل تعبّر أشكال القوة والمعرفة غير المتكافئة عن نفسها، ومن المنتفع من العلاقات القائمة بين هذه المؤسسات، وبأي السبل؟

أولاً: الغايات والأهداف التربوية العربية: محاولة للتفكيك

وفقاً لقناعتنا المنهجية بأن النظام التعليمي لا يمكن أن يؤدي وظيفته إلا كنسق أو نظام فرعي في المجتمع، فإن الغايات والأهداف التربوية، كنص، لا يمكن فهمها إلا في السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي الذي تشكلت في إطاره. وعليه، يصبح من الضروري بدء النقاش بإيراد خلفية عامة كي تكون بمثابة المدخل الاستدلالي لتبيان كيفية صياغة الغايات والأهداف التربوية في الوطن الغربي.

وفي محاولتنا، أولاً، تصنيف تلك الغايات والأهداف، تجدر الاشارة الى أن هنالك مجهودات عديدة قام بها التربويون في هذا الصدد ووفقاً لعدد هائل من المعايير. وما يهمنا هنا هو اختيار التصنيف الأكثر ملاءمة لتحليل غايات النظام التعليمي العربي وأهدافه باعتباره تعليماً رسمياً ويشكل جزءاً من السياسات الوطنية للدولة.

ولعل التصنيف الذي سنأخذ به ونتبناه في ورقتنا هذه، والذي قد يساعدنا أكثر من غيره في عملية المفصلة والتفكيك، هو ذلك الذي يحيل الغايات والأهداف التربوية الى المستويات التالية: الفردي، الاجتماعي، الاقتصادي، العلمي، الايديولوجي، المدني، الوطني، والكوني أو الشامل (universal). وقد اعتمد هذا التقسيم محمد محمود الغنام في محاولته رصد الأهداف التربوية العربية من خلال تحليل محتوى الوثائق الحكومية، وفقاً للنموذج المعياري الآتي[٢]:

---

(٢) Mohamed A.El Elamam, «Goals and Theories of Education, the Arab States,» in: UNESCO and the International Bureau of Education, *Educational Goals* (Paris: UNESCO, 1980), pp. 57-66.

١ ـ **الهدف الفردي**: يرمي الى النمو المتكامل للفرد في جميع الجوانب الفكرية والأخلاقية والطبيعية.

٢ ـ **الهدف الاجتماعي**: المواطن هو عضو في الجماعة الاجتماعية وله حقوق وواجبات. وإن تحقيق ذلك الهدف يتطلب قاعدة ديمقراطية لأنه يستند الى مبادئ الحرية والعدالة.

٣ ـ **الهدف الاقتصادي**: الغرض منه تطوير المواطنين المنتجين ذوي الاستعداد للنهوض بإمكانات بيئتهم.

٤ ـ **الهدف العلمي**: يسعى لتطوير المواطنين ذوي الايمان بالعلم كطريقة للحياة، وذوي التأهيل والتدريب وفق الطرق العلمية والتفكير الموضوعي لنمط حياة أفضل.

٥ ـ **الهدف الايديولوجي**: يرمي الى تطوير المواطنين ذوي الايمان بالتربية والاعتقاد بالاشتراكية أو الديمقراطية أو ايديولوجيات سياسية أخرى.

٦ ـ **الهدف الديني**: يسعى لتطوير المواطنين ذوي الايمان بالله والقيم السماوية.

٧ ـ **الهدف المدني**: يرمي الى تطوير المواطن الصالح الذي يعي مسؤولياته وحقوقه، والذي يبذل أقصى الجهود للنهوض بوطنه والحفاظ على تراثه وحل مشكلاته.

٨ ـ **الهدف الوطني**: يرمي الى تطوير أفراد فخورين بوطنهم وبالانتماء اليه.

٩ ـ **الهدف الشامل**: يعني تطوير مواطنين مؤمنين بالمثل ويترجمون سلوكهم الاجتماعي وفقاً لتلك المثل.

وقد خرج الغنام من خلال منهجية تحليل المحتوى للوثائق الرسمية، بنتيجة مفادها أن جميع الغايات والأهداف التي تضمّنها النموذج المعياري موجودة بشكل أو بآخر في وثائق غالبية البلدان العربية، سواء في وثائق وزارات التربية أو التخطيط، أو مستويات التشريع العليا أو قوانين البلد المعني، أو من خلال الخطاب الرسمي الحكومي. ولاحظ أن أكثر الاقطار العربية تؤكد هدفاً دون غيره، إلا أنها تجمع على الأهداف الفردية والاقتصادية والعلمية والوطنية والشاملة، في حين تختلف في توجهاتها في ما يتعلق بالهدف الايديولوجي، وفي مسألة وجود الهدف الديني أو غيابه.

ويختتم الباحث دراسته بالقول: مهما كان شكل الغايات والأهداف، كما هو مدون على الورق، فإن المشكلة المركزية للغايات والأهداف التربوية في الوطن العربي هي تلك الفجوة الهائلة التي تفصلها عن واقع الممارسة والتطبيق، وينعكس ذلك تماماً في نوعية مخرجات النظام التعليمي، وتلك نتيجة مهمة يرجعها الى الأسباب التالية:

١ ـ كقاعدة عامة، يلاحظ المحلل أن الغايات والأهداف قد تم وضعها بشكل مقولات عامة، وليس كمخرجات سلوكية.

٢ ـ إن الغايات والأهداف المستحدثة غالباً ما يجري استنساقها من البلدان المتقدمة، ويتم استخدامها كواجهة عرض (dressing window) للنظام التعليمي، ومن دون تفحص دقيق ومدروس للحاجة الحقيقية الى ذلك أو رعاية للموارد المتاحة لتنفيذها، أو، وذلك الأهم، من دون تحسس لأنواع التغيير المطلوبة في بنية التعليم وشكله وأدواته ووسائله وتقنياته.

٣ ـ اذا ما تم تنفيذ بعض الأهداف، فغالباً ما تنعكس في المقررات الدراسية وبصورة منعزلة، وبفرضية ثبات الجوانب الأخرى للعملية التعليمية (الادارة، التنظيم، النشاطات اللامنهجية، العلاقات الداخلية والخارجية والتسهيلات والخدمات المدرسية، . . . الخ). وعليه، فعندما يتم تبنّي بعض الأهداف التربوية لا تصحبها، كما هو مفترض، أية تغييرات ضرورية في بنية النظام ومحتواه وطرقه. ونتيجة لذلك، فإن التناقض والتفاوت يبقى قائماً ومستمراً بين الهياكل والمحتويات والطرق القديمة وبين الأهداف المتبناة حديثاً.

٤ ـ إن المدخلات التعليمية عادةً ما لا تتوافق مع الغايات والأهداف المرسومة، وخصوصاً في البلدان التي تفتقر الى الموارد.

٥ ـ هنالك افتقار واضح الى نظام تقويمي للتحقق من مدى تطبيق الأهداف والجدّية في التنفيذ.

٦ ـ إن الغايات والأهداف المرسومة تفوق طاقات التعليم النظامي، وخصوصاً اذا ما كانت شعبية التوجه. وما لم يكن هنالك موارد تعليمية أخرى (أنماط للتعليم غير النظامي) يتم تعبئتها لاستكمال مهام النظام التعليمي الرسمي، فإن تلك الغايات والأهداف تبقى مجرد شعارات صماء.

٧ ـ هنالك افتقار الى ممارسة الديمقراطية كأسلوب في إدارة النظم التعليمية وفي اتخاذ القرار حول وضع الأهداف والوسائل الملائمة لتنفيذها. ولذا فإن ترجمة الأهداف الى خطط تربوية وبرامج وسلوك صفّي لن تحقق النتائج اذا لم يجرِ إنجازها بطريقة ديمقراطية تشترك فيها جميع الأطراف الاجتماعية المعنية بالتعليم، وعلى المستويات المختلفة.

من جانبنا، ومن أجل استكمال الصورة، والاستفادة من المعطيات التي وفرها لنا الغنام في تحليله الوصفي الدقيق، ولغرض إدخالها في عملية المفصلة البنيوية للنظام التعليمي العربي وغاياته وأهدافه للتحقق من أسباب الفجوة بين النص والواقع، نجد أنفسنا بحاجة حتماً، ومنذ البداية، الى تطور نظري للدولة. وبمعنى آخر، فإن وحدة التحليل الأساسية ستكون الاطار السياسي، والسياسة عندنا هي «حقيقة ذاتية» تنعكس من خلال الممارسة والمصالح، ولا تتطابق بالضرورة مع «الحقيقة الموضوعية» التي شطرها الغايات والأهداف. فليس هناك «مواطنين» بالمعنى المجرد، كما هو مدرج في تلك الغايات والأهداف، بل هنالك فقط رؤية سياسية الى الناس كمواطنين، وليس هنالك

كذلك انسان بالمجرد، وإنما هنالك رؤية سياسية الى الفرد كإنسان. ماذا نقصد بالمواطنة ومن ثم بالمواطن الصالح؟ إن الوعي بالمواطنة في حدها الأدنى هو معرفة حقوقها وواجباتها في إطار من الاستقلالية الذاتية، كما تتجلى في قدرة المواطنين على المبادرة في الفعل وحق المساءلة وتكوين الرأي النقدي من قضايا النفع العام والنفع الخاص، . . . الخ.

إن مفهوم الدولة الذي نحاول اعتماده كإطار للدلالة هو من المفاهيم العصيبة، إن صح التعبير، وعلى الرغم من أن غالبية المثقفين العرب قد استخدمت التعبير بحرية، فقد اختلفت اختلافاً كبيراً حول تفسيراتها ودلالاتها وخصائصها. تاريخياً، يمكن التذكير بأنه على الرغم من كون بنى الدولة وأجهزتها لها جذور عميقة في بعض المجتمعات العربية قبل الاستعمار وأثناء فترات الاستعمار، وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة كانت موضع صراع ونزاع أثناء مرحلة التحرر من الاستعمار، فإن المثقفين العرب لم يعيروا الدولة انتباهاً: عضويتها وبنيتها خلال العقود التي تلت الاستقلالات السياسية. فحتى نهاية الستينيات، تمّ إغفال الموضوع بصورة سيئة تامة، حيث أخذت الدولة معنى حقل السيادة والتراب الوطني وربما بناء الأمة، ولكن لم يجرِ النظر اليها كمصفوفة من المؤسسات المتشابكة التي لها وجودها الخاص وخطابها السياسي الخاص النابع من داخل السياسة. ومن هنا فإن الدراسات حول التعليم كانت تجري بصورة منفصلة وبصورة توحي بحيادية المؤسسة التعليمية، ومن دون أدنى مجهود لمحاولة فهم دور الدولة في علاقة القوة بالمعرفة، أو دورها في توجيهات الاصلاح التربوي، أو كفاعل أساسي في المجال العام.

ولا شك في أن عقود السبعينيات والثمانينيات قد شهدت، بعد فشل المجهودات الانمائية وزيادة هيمنة الدولة وتأسيس القوة مركزياً، العديد من المحاولات الجادة لمعالجة أهمية الدولة والتركيز على عضويتها باعتبارها فاعلاً مؤثراً في السيرورات الثقافية والاجتماعية ـ الاقتصادية، ومؤثراً كذلك في مخرجاتها. إلا أن الدراسات التي عُنيت بعلاقة التعليم بالدولة بقيت في حدود النزر اليسير.

إن النظرة المعيارية التفسيرية التي نتبناها في ورقتنا هذه تربط الدولة بالحاجات البشرية والقدرات والامكانات وفق تصور مادي وأخلاقي، كي تشكل لنا إطاراً مفاهيمياً ينظر الى المجتمع والنظام السياسي الذي يمكن أن يوفر الاستقلالية الفردية والامكانات المتساوية والتنمية الذاتية للجميع. وهذا يعني، تصوراً، في مقابل الواقع المعيشي، أن الناس قادرون على تنمية ذاتية عقلانية وأخلاقية تمكّنهم من العيش في ظل مجتمع يسمح لهم بالمشاركة في ظل دولة ديمقراطية.

ومن هنا فنحن لا ننظر الى النظام التعليمي كنظام «خدمات»، وإنما موقعاً للتعبير الثقافي وتحقيق الاستقلالية النقدية والمساهمة في الانتاج. إن محاولتنا تفكيك الغايات والأهداف التربوية المعلنة لن تكون من خلال رفضنا اياها واتهامها بالزيف، لكن من

خلال قدرتنا على تبيان كيف تعمل كنص، وهي ليست أطروحة «في التعليم»، وإنما «حول التعليم»، بمعنى مساءلة التعريف والتأثيرية لمكانته المعرفية، وذلك يتطلب بالضرورة اختيار السياق المؤسسي الذي تم إنتاج تلك الأهداف والغايات وتنميطها في إطاره.

ولا شك في أن القاسم المشترك لجميع الغايات والأهداف التربوية التي احتواها النص الرسمي والتي قمنا بتصنيفها أعلاه، يتجسد في الغاية والهدف الأساسي الذي سيطر على مشروع الدولة منذ عشية الاستقلالات السياسية وحتى يومنا هذا، وهو «بناء الأمة».

وفي البلدان العربية التي خبرت الاستعمار والتي حصلت على استقلالاتها السياسية بعد الحرب العالمية الثانية في الغالب، فإن أولوية بناء الأمة ودلالة غايته توضحان نفسهما بنفسهما، حيث أرادت تلك البلدان نفض غبار الإرث الاستعماري وإرساء هوية مستقلة. وفي البلدان التي نحت منحى «الاشتراكية»، بشكل أو بآخر، فإن الصيحة كانت «باتجاه خلق المجتمع المتساوي وتحقيق العدل الاجتماعي مصحوبة بأهداف مختلفة للتحرر العقلي والفكري وللتقدم الاقتصادي والتحرر السياسي»[٣].

ولكن لا يختلف أحدنا في القول بأن مهام بناء الأمة كانت عملية بالغة التعقيد، وأن تعثرها قد أصاب النظام التعليمي ـ المصنع الرئيسي لبناء انسان مابعد الاستقلال ـ وتأثر بتبعات ذلك بعد أن سيطرت «الارادية الاقتصادية» على حساب الاستقلالية والديمقراطية والمشاركة، باعتبارها مقومات المناخ الملائم والوحيد لبناء الانسان الجديد. ولعل الأدهى من ذلك هو التعلق بالغايات النهائية والسرديات الكبرى (grand narratives) من دون حساب للآليات التي يمكن أن توصل الى ذلك، والتفكير في أن التاريخ إنتاج وله أدواته. وقد تكون الأدلة الرئيسية في ذلك هي إنتاج الانسان الذي يتمتع بالاستقلالية، ومن ثم امتلاك ناصية الإبداع.

وباختصار، فإن المشروع العربي لفترة مابعد الاستقلالات السياسية كان بمثابة المراهنة على تطوير سريع للعلاقات البضاعية. وبهذا، فكل التوازنات العربية السياسية والفكرية كانت ترتبط بهذا المشروع «الاقتصادي»، وما صحبه من قبول الاستبداد: إلغاء الأحزاب وحرية التنظيم السياسي والحريات النقابية الأخرى، والسكوت عن انتهاك حرية التعبير والتمايز الفكري وتعدد المذاهب والأفكار، وتحويل الحياة الفكرية الى ميدان دعاية محضة لفكرة واحدة، وتدمير الروح النقدية «أي القبول بالقمع الفكري»[٤]، الذي أصاب مؤسسات المجتمع العربي والمؤسسة التعليمية بالشلل.

إن التنمية ـ الكلمة المفتاح لبناء الأمة كما تم استخدامها ـ في دول مابعد الاستقلال العربية، وكما يبدو من تحليل الخطاب السياسي الرسمي لتلك البلدان، قد

---

(٣) برهان غليون، **الوعي الذاتي** (الدار البيضاء: منشورات عين المقالات، ١٩٨٧)، ص ٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩.

بدت من دون شك عملاً سياسياً مهماً، لكنه عمل ظهر في ما بعد بأنه على جانب كبير من التعقيد، حتى يمكن القول بأنه أكثر تعقيداً مما واجهته البلدان المصنعة عند نهضتها. فالتفاعل المعقد بين «الدولة الوطنية» و«الحداثة» من جهة، وبين التطلعات والفلسفات التي طورها قادة الاستقلال، أو الانقلابات في ما بعد، جعل من التنمية العربية تمريناً سياسياً بالدرجة الأساس. والقائد السياسي، في نظرنا، لن يكون بالضرورة قائداً تنموياً، وبالتالي مؤهلاً لبناء الأمة.

وفي الواقع، فإن مرحلة الاستقلالات أو الانقلابات اللاحقة قد واجهت الحكومات الجديدة بصراعات سياسية واضطرابات اجتماعية جعلت العديد من القيادات السياسية منهمكة، والى يومنا هذا، في إدارة الصراع والحفاظ على النظام وإعادة انتاجه، وتكريس الواقع القائم وعدم التفكير في مشروع مجتمعي بديل خوفاً مما قد يجلبه التغير الاجتماعي ـ السياسي من تأثير في التوازنات القائمة ومصالحها. والأكثر من هذا، فإن مركزة القوة وتكريسها قد تم تبريرهما على أنهما ضروريان للعملية التخطيطية الاقتصادية واختزال الزمن لتحقيق التقدم والرفاه العام.

لقد فات النخبات السياسية العربية، كما فات العديد من بلدان العالم الثالث، أن التنمية تتضمن مسؤولية مزدوجة: الادارة السياسية والثقافية للمجتمع التعددي من جهة، وبناء اقتصاد سياسي على أسس جديدة من جهة أخرى. وتلك المعادلة تتطلب موازنة حساسة بين الموارد الاقتصادية والقوى السياسية، وهو تمرين غالباً ما أدى الى التضحية بالعصفور والخيط، أي التضحية بالكفاءة والاقتصاد على رغم الادعاء بالتركيز على ذلك، والعمل على تسييس كل جوانب الحياة، مما جعل الخطاب الرسمي بمثابة هيمنة ألسنية (linguistic). فخطاب الدولة هو ذاتها، وهي الوسط والرسالة في آن واحد، والمواطنون ما هم إلا أجزاء منها، ومن المحظور عليهم إيراد تقييمات (غير مسمية) للحقائق الثقافية والسياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية. ولا شك في أن ذلك قد عمل على شلّ الدور الابداعي للعملية التربوية من بين العمليات الأخرى، ووقف عائقاً أمام ترجمة الغايات والأهداف التربوية (الفردية والاجتماعية والعلمية والمدنية والوطنية والشاملة) الى واقع معاش، باستثناء الهدف الايديولوجي الذي بقي في حدود السياسة واستهلاكها.

والعرب كغيرهم من الشعوب التي فاجأتها الثورة الصناعية، لم يخطئوا في استقراء دروس التقدم الغربي الأوروبي، «ولكن لأنهم قلدوه تقليداً أعمى، فقد أغفلوا جوهره الأساسي. عنصره التاريخي، فالتحرر العقلي (الابداع الاقتصادي والسياسي ـ الاجتماعي والتربوي والثقافي) يتطلب وجود المجتمع المدني وضرورة تأسيس توازن اجتماعي جديد يستند الى التوسع الثقافي والتحرر السياسي والتقليل من الفوارق بين الطبقات وحل مشكلات الفقر، وإقامة القاعدة الاقتصادية الجديدة بإعادة إنتاج تلك العلاقات»(٥). إلا أن الدولة عندنا بالشكل الذي خبرناه لا ترتكز، نظرياً أو عملياً،

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٧.

على التفريق بينها وبين المجتمع المدني، حيث تبنّت مفهوم «الحماية» بدلاً من «المشاركة».

ومن هنا فإن نموذج التحديث الذي تم قبوله كمساعد أساسي للنمو الاقتصادي قد تعرض للعديد من المشكلات الحادة، فمن الناحية النظرية، «يتضمن التحديث، بين أبعاد أخرى، الخروج من الأشكال الاقطاعية والتقليدية القديمة وقبول أخلاقيات وقواعد العمل، وتبنّي القيم المعاصرة العقلانية والعدل القائم على إعادة التوزيع والحرية والمساواة وكرامة الفرد، وتطوير أنماط جديدة للحياة وإيتيكا [ethics] اجتماعية متناغمة ومنسجمة مع تلك المفاهيم والقيم»[٦] (باختصار كل ما ورد في الغايات والأهداف التربوية المسطرة)، إلا أنه عملياً انتهى بمعنى الضبط الاجتماعي وهيمنة الاقتصاديين، وبتبنّي قيم استهلاكية واستحواذية، وقد عمل هذا التشوه على تكريس الإعاقة بدلاً من نشوء تقدم حقيقي في المنطقة. وبالأهمية نفسها، يمكن القول بأن التحديث بصورته المشوهة هذه كان وما زال محدوداً للطبقات المتوسطة (جزءاً منها) والعليا، وفي غالب الأحيان لم ينتشر ويتوسع الى المجتمع ككل. ولذلك فإن محاولة التحديث ذاتها أنشأت أنماطاً جديدة للامساواة، وأوسعت فجوتها القائمة أساساً.

وبالنسبة الى الهدف الديني، يمكن الاشارة الى أن التناقضات بين مطلبَي الرجوع الى التقاليد والدين من جهة، وتحديث الدول نفسها مع التأكيد على العقلانية وعلى الانسان كصانع حياته من جهة أخرى، لم يتم حلها بصورة مرضية، حتى على المستوى النظري، ولم يكن هنالك محاولات جادة لحسم ذلك. وبالنتيجة، فإن كلاً من الأشكال الجيدة والسيئة للتقاليد، بالتماشي مع الأشياء الجيدة والسيئة للتحديث، قد تعايشا، وما زالا، في علاقة متوترة في نمط حياة الأفراد أو في المجتمع أو في خطاب الدولة.

ولعل من البديهي القول بأن الشعوب، كالأفراد، ترغب دائماً في تقديم صورتها المثلى الى الأمم والشعوب الأخرى، وهذا ما لم يحدث في الوطن العربي، إذ إن الساحة العربية كانت أرض المعارك الرئيسية لـ «حرب الصورة» بين الدول المتنافسة، والصراع بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي للسيطرة على عقول العرب بعد أن تمت السيطرة على ثرواتهم. وقد حدثت هذه المعارك من خلال استخدام وسائل الاتصال الجماهيري ومؤسسات التعليم الحديث. وكنتيجة لحرب «صورة الآخر»، فإن غالبية الأهداف التربوية العربية قد جاءت بنصوص، كما لاحظنا، حول ضرورة الحفاظ على التقاليد وبمعنى الوقوف ضد القيم المستوردة والمبادئ الهدامة. وفي واقع الأمر، فإن المقصود بالمبادئ الهدامة كصورة للآخر، هو صورة المجتمع الاشتراكي والترويج للمجتمع الرأسمالي، وأحياناً العكس.

وسيحفزنا التحليل السوسيولوجي، في هذا الصدد، لنؤكد أن النخبات السياسية

---

(٦) Samuel Kodjo, «Educational Strategy for Cultural Independence in West Africa,» in: Victor Uchendu, ed., *Dependency and Underdevelopment in West Africa* (Holand: E.J. Brill, 1980), p.68.

الحاكمة عندما تتحدث عن التقاليد وتعظّمها، فهي في الواقع تعكس شعوراً باطنياً بالامتعاض من الماضي التاريخي التي كُسرت معه من دون أن تكون في موقع لخلق ثقافة مستقلة. فقد تبنّت أنماط الأسس الاقتصادية الغربية (من دون تراكم محلي) ـ وهو خيار أبعدها عن روابطها بالناس ـ لكن من دون إتاحة الفرصة لها، على الطرف الآخر، أن تعطى العضوية الثقافية للمجموعة الاقتصادية التي تحاول التمسّح بها أو تطمح في أن تصبح جزءاً من نخباتها السياسية. وكنتيجة لانحصارها في قفص هذا التناقض، لم تجد بدأ من أن تنحو الى اللجوء الى إعطاء الثقافة العربية المحلية قيمة تسويقية (valorization). وقد اتخذت من ذلك ملجأ، بحيث أصبح حاميها والمدافع الرسمي عنها، وهذا نابع من اضطرارها الى أن تمنح نفسها هوية خاصة بها. لكن عن طريق هذا الفعل المتناقض، فإن ما حدث للنخبات السياسية هو أنها بدأت تدّعي قيماً ثقافية وتربوية لم تعد تعيشها أو بالأحرى لا تشعر بها أساساً، بل تبتعد عنها بمرور الزمن أكثر فأكثر، على الرغم من أن خطابها وغاياتها وأهدافها المسطرة في النصوص تدين عكس ذلك.

دعونا نتفق على أن الاستعمار، عملياً، قام بجراحة عظام اجتماعية في الوطن العربي، نتائجها الشعور بالنقص نحو الآخر وعدم القدرة على بلورة رؤى متميزة. وهذا ما دفع بالغنام الى القول، كما أشرنا سلفاً، بأن الغايات والأهداف التربوية غالباً ما يجري استنساخها من البلدان المتقدمة واستخدامها كواجهة عرض، اذ إن السيرورات التي دعمت الهيمنة الغربية على البلدان العربية، لم تنته، في نظرنا، عشية الاعلان عن الاستقلالات السياسية، وإن الأمر، كما يذكرنا جان پول سارتر، هو أن الغضب المكبوت (suppressed rage)، كونه فشل في التفتق كما ينبغي، فقد بدأ يعيد إنتاج نفسه ليتوجه نحو تحطيم الناس المضطهدين أنفسهم، وذلك عن طريق الأجهزة المركزية لدول الاستقلال. فسياسات التنمية، وسياسات النظام التعليمي كنسق فرعي، لم تتمكن من بناء الانسان العربي البديل، ولم تعطِ المواطنة تعريفها المطلوب الذي أوردته في خطابها ونصها بشكل مجرد، وفي ما أوردنا من مفهومها المعياري في هذه الورقة. وباختصار، على الرغم من الاستقلال السياسي المعلن، فإن الاستقلال الثقافي (وبمعنى نموذج ملائم للتحديث فرقاً عن الحداثة) ما زال بعيد المنال.

ولا يخفى على المتتبع أن مسحاً سريعاً للفلسفة ورؤى الاصلاح التعليمي البريطانية والفرنسية يوفي لنا فكرة واضحة عن الجذور الثقافية للتبعية العربية. ما هي الصورة في البلدان العربية التي شهدت الاستعمار البريطاني؟ وما هي الصورة في البلدان العربية التي شهدت الاستعمار الفرنسي؟. . . إن أسلوب «الحكم المباشر» للاستعمار الفرنسي وأسلوب «الحكم غير المباشر» للاستعمار البريطاني قد مثّلا استراتيجيات سياسية وادارية مختلفة لتحقيق غايات مشابهة: فرض الاخضاع الاقتصادي والسياسي على الوطن العربي. وبالتالي فإن سياسات الإخضاع تلك كانت وما زالت لها تبعات ثقافية تجذرت، حتى بعد الحصول على الاستقلالات السياسية، وبتمكن من انتشار القيم والمعايير الثقافية الغربية ولكن بصورة مشوهة، مما أدى الى حالة الهامشية (marginality)، وتلك نتيجة واضحة

للتبعية من دون الأخذ بالاعتبار الظروف والبيئات المحلية ومتطلبات المشروع المجتمعي للاستقلالات السياسية وبناء الدولة الوطنية.

لقد قمنا في مجال التحضير لكتابة هذه الورقة بمسح لأطروحات الاصلاح التربوي في دول المشرق العربي، معتمدين بذلك على نتائج استبيان كانت قد وزعته منظمة اليونسكو على حكومات تلك الدول عام ١٩٤٥، فوجدت تشابهاً، إن لم يكن تطابقاً، مع توجه الاشتراكية الغربية التي تبناها حزب العمال البريطاني في الستينيات ورؤيته الاصلاح الاجتماعي والتربوي المتجسد في ورقته الخضراء المعروفة. وبطبيعة الحال، فإن ما هو ضمني في تلك الرؤية، وذلك ما تغافلت عنه الحكومات العربية، وجود نظرية لدولة الديمقراطية الاجتماعية كمركز توجيه عقلاني للمجتمع، كواسطة أساسية تساعد، من خلال تطور المعرفة والوعي الاجتماعي، على تطبيق سياسات اجتماعية عادلة. وهذا ما لم تأخذ به الدول العربية بطبيعة الحال، مما جعل الغايات والأهداف الاصلاحية المتبناة بمثابة خطاب خارجي غير مطابق تاريخياً.

بعد كل ما مر ذكره، نعتقد أن عملية التفكيك التي مارسناها في هذا الجزء من الورقة على الغايات والأهداف التربوية في الوطن العربي، قد ساعدتنا على وضع خطوط الحجة والاستدلال في تلك النصوص المعلنة ومداخلها محل تساؤل، وذلك عن طريق استخدامنا تركيبة من المفاهيم التي حاول أن يعمل من خلالها النص كنسق من أجل تحدي اتساقه. وقد تضمن منهج التفكيك الذي اتبعناه قراءة النص ووضعه في إطاره المؤسسي وسيروراته التاريخية للكشف عن بنيته الخفية وفرضياته المسبقة حول طبيعة الحقيقة، إذ إن الصبغة المعيارية التي تم إضفاؤها على تلك الغايات والأهداف توحي، على مستوى النص، أنها مجهود وطني جوهري لخلق نظام تربوي عربي يضرب بجذوره في التقاليد الوطنية، جرى تصميمه لمقابلة الحاجات والطموحات الوطنية.

ولكن، من الناحية العملية، وكما وقع فعلاً، فإن ذلك المجهود المتكامل لم يرَ النور أو لم يحدث. فبدلاً من أن يأخذ التعليم معنى تحرير العقل، كغاية جامعة لكل الغايات والأهداف التربوية الأخرى، ومن ثم مساهمة المخرجات في بناء الأمة، فقد أخذ معنى الاتكال والضبط الاجتماعي، ودخلت مصطلحات «الكفاءة» و«الترشيد» و«التقننة»، من خلال أشكال تسلطية وأوتوقراطية، والتي على الرغم من مظهرها الداعي الى التحديث، بقيت أشكالاً فوقية لم تتجاوز بعد الوظيفة الفنية ولم تأخذ بعملية إعادة البناء كي تعمل على خلق الانسان العربي الجديد، وعن طريق تشخيص العوامل وإزالتها، التي تبعث على التغريب واللاأنسنة الموجودة في جزء كبير من السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي والثقافي في البلدان العربية، إذ، وبدلاً من ذلك، تم تسييس التعليم وربطه ببناء القوة القائمة.

وقد بدا لنا جلياً أن الحكومات العربية لم يكن لها نقطة بداية لبعض المفاهيم عن التعليم الملائم لتشكل الدولة الوطنية، ولم تبادر الى إرساله وفقاً للمصادر الثقافية والتربوية

للشرائح الاجتماعية المختلفة. وبدلاً من ذلك، فإن سياستها التعليمية اعتمدت على آليات وأجهزة كانت قائمة أساساً قبل الاستقلالات، بمعنى: نسق تعليمي حكومي في مراحل ثابتة وتوزيع قائم للفرص التعليمية حاولت تحويره عن طريق التوسع الكمي. ومن هنا نلاحظ أن تلك الحكومات قد بدأت وظلت بمثابة «المانح التعليمي» (educational provider) للطبقات الشعبية، لكنها لم تصل الى كونها قوة تربوية فاعلة وقصدية مشتقة منها وتعمل من أجلها. وعليه، فقد تحول مبدأ العدل الاجتماعي أو المساواة المتضمنة في غاياتها وأهدافها التربوية الى معنى «المساواة في الفرص» المبني على معيار «الجدارة» (merit)، وهذا ما لم يعنِ تحويل القوة من طبقة الى أخرى لإحلال العدل الاجتماعي، بل اقتصر على القناعة بأن المدارس اذا ما استطاعت أن تساوي في المهارات المعرفية من خلفيات اقتصادية - اجتماعية مختلفة، فإنها بالتالي ستساوي من فرصهم الاقتصادية، وكنتيجة لذلك ستقلل من سوء توزيع الدخل. ولم يعمل ذلك أكثر من نقل الفروق الطبقية من جيل الى آخر؛ فما زالت معاملات الارتباط قوية ما بين الحرمان الاقتصادي والحرمان التعليمي. لقد كانت القناعة الضمنية في مثل تلك التوجهات التعليمية، على ما يبدو، أن الفقراء مسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأساس، وإلا عليهم أن يثبتوا عكس ذلك من خلال سياسة الباب المفتوح التي توفرها لهم الدولة في المؤسسة التعليمية. ويمكن أن نعبّر عن ذلك بشكل آخر، بالقول إن حكومات مابعد الاستقلال قد نظرت الى الاصلاح وإعادة الهيكل التعليمي ليس من منظور السياسة المتمحورة حول الطبقات، بل حول «المكانة» (status) مع تساوي الفرص. ولذلك فإن المساواة أو العدالة الاجتماعية فقدت أهميتها كغاية بحد ذاتها، واستُخدمت كوسيلة للنظام الاجتماعي مع بقاء العلاقات الاجتماعية الأساسية بصورة لم يمسّها الكثير من التحرير. وقد خلق ذلك، لفترة، فجوة في المصداقية السياسية حول إعادة هيكلة التعليم وإصلاحه، إلا أن فجوة المصداقية تلك سرعان ما تم ردمها من قبل البيروقراطية المتخندقة والتي بدأت تروّج أن المساواتية (egalitarianism) من الممكن أن تكون على حساب النوعية والمستوى (standard).

خاتمةً لهذا الفصل من الورقة، نود أن نشير، وباختصار، الى أن قيام فلسفة ورؤية تربوية حقيقية يمكن أن تعيد الى الوطن العربي اعتباره يجب أن يأخذ، أولاً وقبل كل شيء، مبدأ «التحول الديمقراطي»، وينبغي أن تنبني هذه الفلسفة والرؤية على مفهوم أساسي وواضح لا يقبل الشك: ليس هنالك تعليم حيادي، فهو إما للتدجين أو للحرية والإبداع، والأخير لا يتحقق إلا في مجتمع يشجع على الفكر النقدي. عند ذلك يستند طابع التعليم التحرري الى مضامين علمية وأنماط تعددية، وذلك يتطلب، كما يشير اليه المربي باولو فيريري، «ضرورة وجود وعي تاريخي متطور للذات في إطار مضمون سياسي واقتصادي عالمي أوسع»[٧]، وخصوصاً في ظل الثورة العالمية الصامتة وما يجري من تغيرات سريعة في الحقبة الدولية الجديدة.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

وبفرضية توفُّر جميع الظروف والشروط النفسية والسياسية، فإن التغير التربوي، كي يمكن إنجازه، يجب أن ينتهي من حسم مهمة أساسية وآنية وملحّة وهي: أي نمط من الانسان والمواطن على النظام التربوي أن ينتجه؟، إذ إن أية ممارسة تربوية تتضمن مفهوماً «ملائماً وعملياً» للانسان ولرؤية العالم، وإن الفلسفة والغايات والبرامج التربوية المشتقة من هذه الأطروحة يجب أن ترسي ترابطاً جدلياً وظيفياً بين قوة الانسان الفاعلة وبيئته الراهنة وكذلك شروطه التاريخية للحياة.

ثانياً: النظام التعليمي العربي وإشكالية رأس المال البشري

لا يختلف اثنان في القول بأن درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ومعدل التطور في القوى المنتجة ومستواه، وبالتالي مستويات المعيشة في أي بلد، تعتمد بدرجة كبيرة على الاستخدام العقلاني للقوى البشرية، وعلى مستوى التشغيل في الناتج الاجتماعي. إن العمل ـ كما هو مألوف في القاموس الاقتصادي ـ هو أحد عناصر الانتاج، ولكنه العنصر الحاسم الذي من دونه لا تنهض أية عملية إنتاجية، وهو في هذا يختلف عن باقي عناصر الانتاج، مما يجعله المصدر الأساسي للقيمة في المجتمعات البشرية.

ولتباين تلك الأهمية، فمن الممكن الإقرار بأن هنالك عوامل كثيرة تتخذ من خلالها إمكانية البلد المعين لتحقيق درجة من النمو والتنمية الاقتصادية، كتلك التي تتعلق بتوفر رأس المال والمواد الأولية والطاقة والسوق والمعدات، وأخيراً القوى العاملة الفنية والمؤهلة. ويمكننا تقسيم تلك العوامل الى مجموعات ثلاث: **المادية والمالية والبشرية**. وبالتحليل النهائي يبرز عامل القوى البشرية هو الأهم، حيث إن تكوين حجم القوى العاملة في مجتمع ما وخصائصها له دور أساسي في تحديد كم الانتاج ونوعه، وبالتالي تحديد مستوى رفاهية البشر في المجتمع، كما ان العمل، باعتباره الشكل الأساسي لممارسة الانسان في ادارة شؤون المجتمع، أصبح يعد من الحاجات الوسيطة (intermediate needs) للانسان في تحقيق ذاته، كذلك في تطور المشروع الحضاري الذي ينضوي تحته، أي انه يعد حقاً وواجباً في الوقت نفسه. وعليه، فإن تنمية المورد البشري يجب أن تتم في إطار ومفاهيم أوسع للتنمية البشرية، ولا تنتهي بالنظر الى الانسان كصندوق أسود في العملية الانتاجية[٨].

وبالتأكيد، فإن للنظام التعليمي دوراً جوهرياً في تكوين رأس المال البشري، وتلك هي إحدى العلاقات التي تربط التعليم بالاقتصاد والمجتمع. ووفق ما سيتضح لاحقاً من خلال مناقشات لهذه الإشكالية، وبعد التعرف الى الممارسات التخطيطية القائمة والرؤى

---

(٨) دارم البصام، **التخطيط للموارد البشرية، لماذا؟ وكيف؟** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩١).

المستقبلية للنظام التعليمي العربي بشأنها وموقفه منها، فإن تلك العلاقة بالغة التعقيد والتوازن. فهنالك العديد من العوامل البيئية والفكرية ووجهات النظر الاجتماعية التي يجب أخذها بالاعتبار في التخطيط للعملية التعليمية كي نضمن تعاظم مردود النظام التعليمي، ونضمن تطابقه التاريخي.

وقبل البدء في المعالجة النقدية لتجارب التخطيط للنظام التعليمي العربي وبدائل إصلاحه المطروحة، علينا أن نشخص النموذج (paradigm) الشائع والمتّبع، والمقصود بهذا المفهوم، كما يعرّفه توماس كوهن (Thomas Kuhn) هو «نماذج التحري والاستنهاء التي تقود العمل العلمي وتطور الاطار المفاهيمي للإحاطة بالظاهرة قيد الدرس، كما تؤشر باتجاه نوع الأسئلة التي يجب أن تطرح وطبيعة العلاقات وطرق وأساليب التحري، وعناصر الدلالة»[٩].

وبالنسبة الى البلدان العربية، فإن نماذج التحري والمقاربات التي بدأت وما زالت مهيمنة حتى يومنا هذا هي تلك التي تركز على توليفة الهيكل/النظام. وهذا النمط من التحليل الاجتماعي هو نمط تحليل المثقف الوسيط - إن صح التعبير - ويقتصر في تأكيده على عناصر «الكفاءة» (efficiency) و«الادارة»، ويأخذ بنهج النسق المغلق في تحليل النظم، أي بفرضية ثبات كم هائل من المتغيرات المؤثرة والفاعلة، وباعتبار أن المدخلات أو المواد الأولية هي «التلاميذ»، وأن العملية التعليمية تتعهد بهيكلتهم بشكل مخرجات مطلوبة لسوق العمل (عمال بكفاءة ومواطنين مسؤولين). وفي مثل هذه المقاربة ينظر، افتراضاً، الى المؤسسة التعليمية باعتبارها طريقة عقلانية لتصنيف الكفاءات والمواهب وذوي الدافعية العالية وفرزها لاحتلال المواقع العليا في هيكل العمل، اضافة الى دورها في تعليم المهارات الإدراكية والمثل المطلوبة لإنجاز غالبية الأدوار في مجتمعات بدأت تعتمد بشكل متزايد على المعرفة والخبرة، وأن النظرة الى الفرد في هذه الحالة هي «تقنية» بالدرجة الأساس، وسنعود الى معالجة ذلك لاحقاً.

ولا شك في أن تلك المقاربة قد تأثرت بالمقاربات والنماذج الاقتصادية الأوسع التي تضمنتها الاستراتيجيات الانمائية العربية حين وضعت في حساباتها، كما أشرنا الى ذلك سلفاً، أن تحقيق وتائر سريعة وعالية من النمو الاقتصادي هو الكفيل بأن يوصلها الى حالة الإقلاع (take-off)، التي عندها يبدأ مفعول النمو الاقتصادي بحل مشكلات الفقر وتوزيع الدخل والعمالة والعدالة الاجتماعية. . . . ويجتهد مثل هذا التوجه النظري في ضرورة تجاوز المشكلات الاجتماعية في المراحل الأولى للتنمية والتركيز بدلاً من ذلك على الجوانب التقنية.

واقتناعاً بتلك المسلمات، وجدنا أن الاستراتيجيات التنموية في البلدان العربية حاولت أن تنشط في وضع جداول للحسابات القومية والتوظيفات ما بين الاستثمار

---

(٩) Thomas Kuhn, *The Strategy of Scientific Revolutions* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1962).

والتأثير النسبي للقطاعات المختلفة على القيمة المضافة، كذلك عمل إسقاطات القوى العاملة اللازمة لتحقيق وتائر النمو المطلوبة. وقد تركزت الاستثمارات في القطاع الحديث باعتباره أقصر طريق لتحقيق أهداف النمو مقارنة بالقطاع التقليدي، اعتقاداً بإمكانيته تحقيق إنتاجية أعلى(١٠).

وقد اعتُبر التعليم وفق تلك الاستراتيجيات أنه الأداة الفنية الرئيسية في تحقيق التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي والثقافي. وعليه، فقد كانت المؤشرات عندها تدعو الى التوسع السريع في الأنظمة التعليمية في جميع مراحلها، وخصوصاً في المرحلتين الثانوية والعالية، إيماناً بمبدأ تغطية الاحتياجات اللازمة من القوى العاملة المؤهلة. ولا يفوتنا أن نذكر أن الاجتهادات حول التوسع في التعليم قد لاقت استقبالاً حسناً في الأوساط السياسية نظراً الى أنها تريحهم في الوقت نفسه من عبء الضغط الاجتماعي، الذي غالباً ما يطالب بالمزيد من التعليم.

ومن هنا انهمك المخططون التربويون في وضع نماذج وإسقاطات مبنية على عناصر كمية، بالدرجة الأساس، كمعدلات القبول والإعادة والتسرب، ومعدلات تلميذ/ معلم، وتحديد وحدات التكلفة. . . الخ. وقد استخدمت تلك المعدلات في تحديد الأحجام التي سيتطور بها النظام التعليمي خلال فترة زمنية محددة وخلال قيود معينة تفرضها محدودية الموارد في حسابات بعض من الدول.

ولعل الفرضية الأساسية التي تضمنتها تلك القناعات التخطيطية هي أن تحسين معدلات تلميذ/ معلم أو نسبة المعلمين المعَدين إعداداً مهنياً الى غير المدرَّبين، وحساب كل منهما (المرتبات)، سوف يؤدي الى التغيرات المرغوب فيها في محتوى التعليم ونوعيته، ومن ثم التأكد من مخرجات تعليمية أكثر جودة أو إنتاج رأس مال بشري أفضل. ومن هنا فإن التخطيط التربوي كان بمثابة فريق لتوفير «المزيد من الشيء لنفسه»، بمعنى الاعتماد على الإسقاطات والتوسعات الخطية (linear) للنظام القائم، وكمنطقة محايدة تجاه تيارات التغيير.

ولا شك في أن عقد السبعينيات قد شهد مراجعة لمنظور التخطيط التعليمي، وذلك بعد أن جاءت نتائج العقد السابق للتنمية مخيبة للآمال، حيث تكدست الثروة في يد القلة وظهرت فئات طفيلية مستغلة جديدة، وبقيت العلل الاجتماعية من غير علاج، بل بالأحرى بدأت بالتفاقم في بعض الحالات. كما أشار العديد من التقييمات للنتائج الى أن التوزيع العادل للدخول والفرص لن يكون نتيجة آلية للنمو. وعليه، فقد شهدت تلك الفترة ـ كما يتذكر من واكبها ـ محاولات (فكرية في الغالب قام بها بعض المثقفين) لوضع

---

(١٠) دارم البصام، **العلاقة بين التعليم والتنمية في الوطن العربي في عقد الثمانينات** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠).

تصورات استراتيجية جديدة تتجاوز اعتبار معدل دخل الفرد كمعيار أساسي للتنمية، ولفت النظر الى أهمية الأخذ بالمؤشرات الاجتماعية، كتوزيع الدخل وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير الخدمات ومدى أشباع الحاجات، في التدليل على مستوى تحقق التنمية[11]. غير أن تلك المحاولات بقيت تصورات طموحة ولم يعط متخذ القرار في غالب الأحوال الفرص لتلك النماذج كي تدخل حيز الانجاز، وبقي البعد التقليدي للتنمية محصوراً في حجم النمو الاقتصادي. وعليه، فإن تأثير الإصلاح ظل محدوداً كما أوضحته عمليات النقد والتقويم في السبعينيات.

وقد برز الكثير من النقد الوظيفي في أدبيات التنمية الرسمية آنذاك، الذي يعزو الفشل الى عوامل خارجية. وعُلّق على شجب النظام التعليمي وأساليب تخطيطه العديد من الخطايا باعتباره أحد الأسباب الأساسية في الإحباطات التي نتجت. فكثر الحديث عن عدم كفاءته وغلبة التعليم الأكاديمي فيه على حساب التعليم الفني، وعدم الاستجابة الصحيحة لاحتياجات القطاعات الاقتصادية من القوى العاملة في الاختصاصات المطلوبة، حيث كان هنالك عدم توازن خطير بين المهارات التي أخرجتها تلك الأنظمة التعليمية، بحيث أدت الى بطالة الخريجين في اختصاصات معينة وأبقت على النقص في اختصاصات أخرى. . . الخ.

بدأ مع الفورة النفطية العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التحدث عن علاقة الأنظمة التعليمية بالمجتمع، وضرورة إعادة النظر في أهدافها وكفاءتها ووجوب تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بشكل أفضل، وأهمية التعليم الريفي، وما شابه من إصلاحات شعبوية تصور بعضهم أنها من الممكن أن تضمن نظاماً تعليمياً جديراً بإنتاج رأس المال البشري ذي الدافعية والإنجاز، والجدير بإحداث التنمية الاقتصادية. وباختصار، فإن الدعوة كانت نحو أنساق تعليمية أكثر انفتاحاً، ولكن بالتفكير التقني نفسه لمستقبل التعليم.

أما عن عقد الثمانينيات، وبعد استفحال الأزمات الاقتصادية وتفاقم ضغوط مؤسسات التمويل الدولية باتجاه الخوصصة وسياسات التصحيح الاقتصادي، فإن المناخ الاقتصادي والسياسي فقد حس الأطروحات المعيارية. ولذلك فإن النظرة الى التخطيط والاصلاح التعليمي جاءت بمعنى إعادة الهيكلة التي تصاحب إعادة الهيكلة الاقتصادية. وعليه، غاب سؤال التنمية البشرية من جديد من ساحة التخطيط التعليمي. وبدلاً من النظر الى مصالح المجتمع ككل، الذي بدا العديد من شرائحه، وحتى الطبقة المتوسطة المثقفة من بينها، يفقد قدرته الشرائية نتيجة لرفع الدعم الاجتماعي وتحرير الأسعار والتضخم، فإن التوجه عكس ذلك بقي «تقنياً» وباتجاه مصالح رأس المال.

ومن الملاحظ أن الحديث في دوائر التخطيط التعليمي حالياً قد بدأ يتطرق الى مسألة «العقلية التقانية». وعليه، فإن المهمة الطموحة المرسومة للاسقاطات والتوقعات التعليمية

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٣.

هي مسألة تكييف تعليم اليوم الى عالم الغد الإلكتروني والمعلوماتي والخدمي، وما يتطلبه من مصاحبة طرق تدريس ملائمة. . . الخ. والفرضية الأساسية التي ستثمر في تحديد مثل هذه الإسقاطات التقنية، على ما يبدو، مهما كانت المراجع التي يشار اليها في السياسات داخل المؤسسات التعليمية والمجتمعية الأخرى، هي أن المؤسسات يجب أن تتكيف وفق مستقبل المجتمع الدولي ما بعد الصناعي، والذي من المتوقع أن بنيته الأساسية حتمية وقادمة إن لم تكن قد قامت فعلاً.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية مثل التصورات للمستقبلات التربوية اذ إنها مطلوبة وبإلحاح. ولكن كي تكتسب صفة المصداقية عليها أن تتدارس شرط «الإمكان الموضوعي» الذي يمكن أن يحقق لها النجاح، وهذا ما سنناقشه لاحقاً.

بعد هذا الاستعراض التاريخي للنماذج والتجارب التخطيطية العربية وللتخطيط التعليمي باعتباره نسقاً فرعياً تابعاً لها، نكون قد وفرنا خلفية وأرضية ضرورية تساعدنا على توضيح ملاحظاتنا النقدية التي نوردها بشكل نقاط، وكالآتي:

١ ـ إن الاتجاه الشائع في التخطيط التعليمي في جميع الأحقاب التي أشرنا اليها هو الإسقاطات الخطية الخالية قيمياً (value-free)، والمبنية على التوقعات التقنية المأخوذة أساساً من نماذج البلدان المصنعة، اذ لا يغيب على المختص أن أول من بادر الى وضع هذه النماذج وتصميمها في بداية الستينيات هو المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OECD). وتستخدم هذه النماذج العديد من الأساليب «الموضوعية»، ولكنها تعتمد بالأساس على مهن الحاضر في المستقبل وبفرضية مثالية الأوضاع الاجتماعية الراهنة، وفي أحسن الأحوال بهدف تحسين الكفاءة. إلا أن الواقع قد أثبت فقدانها الصدق وعدم كفاءة معاملاتها أمام العديد من التطورات، كما لم تسعفها الأوضاع القائمة حتى في تحقيق معاملاتها الفنية لإجراء التحولات المطلوبة في مشاهدها، ولذلك انتهت الى كونها محاولات مبهمة محيدة انسانياً (depersonified)، تركز على الفرد كعامل من عوامل الانتاج من دون التفكير في جوانب الناتج الاجتماعي للعمل، ومن دون التفكير في كيفية بناء ذلك الفرد. ولعل السبب والمنطق الضمني لدى البلدان المصنعة التي وضعت الأساس الفلسفي لهذه النماذج، وقد تكون على حق بالنسبة الى مستوى التطور الذي وصلت اليه مجتمعاتها، هو قناعتها «بأن المستقبل يعتمد على قوى تفوق القدرة البشرية في السيطرة عليها بصورة مؤثرة، أو أنها تقع ماوراء تلك القدرة، وعليه فإن صورة المستقبل هي مرسومة بالسمات التقانية التي لا يمكن عكس مسارها أو لوي حتميتها، وهي بعيدة عن كل ما يحتفظ به الناس العاديون من قدرات اجتماعية وسياسية، وذلك هو، عندهم، نموذج المجتمع المستقر الذي انتهى من بناء انسانه منذ الثورة الصناعية والقومية (المواطن) والسيطرة على الطبيعة والعقلانية والمادية والتقدم العلماني. فالثورة الصناعية في الغرب بدأت بالتحفيز على تطوير الشخصية الرأسمالية قبل التفكير في قضايا العرض والطلب وحساب الاحتياجات من القوى العاملة»(١٢).

---

(١٢) David Livingston, *Class Ideologies and Educational Futures* (New York: The Falmers Press, 1983), p.181.

لقد أثار عندي هذا الاقتباس المشار اليه أعلاه الكثير من الفضول، مما دعاني الى الرجوع الى العديد من الأدبيات التاريخية للتعرف الى العلاقة بين النظام التعليمي ومتطلبات أسواق العمل وبناء رأس المال البشري في بدايات تشكيل الدولة الرأسمالية، فوجدت أن العديد من الباحثين أكد أن محاولاته الربط بين المؤسسة التعليمية والثورة الصناعية من خلال مفهوم «الاحتياجات» الى المهارات، جاءت بنتائج سلبية. ففي دراسة لـ ر.جونسون (R. Johnson)، أوضح الباحث البريطاني أنه على الأقل قبل فترة منتصف القرن التاسع عشر (الفترة التي اختبرها في دراسته)، كان هنالك ضغط ضيق على تدريس مهارات مهنية محددة، ويعتقد أن الثورة الصناعية كانت في الغالب طفيلية على المهارات التي لم يتم تعلمها في المدرسة، لكن في نقاط التلمذة الصناعية (aprenticeship)، وفي العائلة، ومن خلال التجارة نفسها، وأن التعليم المهني كان محصوراً على الفقراء والأيتام. وعليه، فإن الضغط في بدايات النهضة على جهود الاصلاح التربوي لم يكن حول نقل المهارات المهنية، لكن بالتأكيد حول التنشئة الأخلاقية (moral cultivation) للانسان الرأسمالي، وبالذات التركيز على غرس تلك القيم لدى الطبقة العاملة وإدماج الأطفال في شبكة علاقات طبقية ـ سياسية ـ ثقافية واقتصادية. وبتعبير أدق، فإن العادات، الاتجاهات، والتوجه «الأخلاقي» لدى التلميذ كانت محل اهتمام وأولوية أكثر من تطوير المهارات أو نقل المعرفة(١٣).

وفي دراسة أخرى لـ د.هوغان (D. Hogan) يوضح فيها أن العلاقة بين المؤسسة التعليمية ورؤيتها التربوية وبين الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي، قد تطورت مع الوقت وبعلاقة وثيقة مع التغيرات في عملية التراكم، ولم تصبح مؤسسة هامة لتوفير قوة العمل وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية للانتاج حتى بداية القرن العشرين. والأكثر من هذا، لم تبدأ المدارس قبل ذلك الوقت تُظهر أثر التناقض بين التراكم وإعادة الإنتاج بشكل صراع بين الطلب على التمدرس (schooling) المبني على أساس التنوع المهني والمهنوي (vocationalism)، وبين التركيز على «المواصلة» في المدارس العامة. ففي ذلك الوقت بدأت ضغوط التراكم درجة من الدلالة والأثر حيث أزاحت الرقعة الكبيرة التي كانت تركز عليها المدرسة في مسألة «أخلاقيات الرأسمالية»(١٤).

ومن هنا، يمكننا أن نقول بأن معظم تأثر التجارب التخطيطية العربية بنماذج حسابات النظم التعليمية وأسواق العمل المنظورة للبلدان المصنعة هو بالتأكيد غير مطابق بالنسبة الى المقطع التاريخي الذي تمر به البلدان العربية، ومن قبيل وضع العربة قبل

---

(١٣) R. Honson, «Notes on the Schooling of the English Weeking Class, 1780-1850,» in Dale and Retol, *Schooling and Capitalism: A Sociological Readers* (London: Routledge and Kegan Paul; Open University Press, 1976), p.47.

(١٤) D. Hogan, «Capitalism and Schooling: A History of the Political Economy of Education in Chicago, 1880-1930,» (Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Illinois, [n.d.]).

الحصان. فبدلاً من التركيز على بناء الشخصية وخلق مناخ الإبداع والاستقلالية كشرط ابتدائي وكأساس لربط علاقة حقيقية بين المؤسسة التعليمية والمؤسسة الانتاجية، فإن التأكيد كان وما يزال مرتكزاً على الضبط والسيطرة وإعادة الإنتاج السياسي في ظل قاعدة وعلاقات اقتصادية متخلفة.

هذا وإن التطور التقاني في أنظمتنا الاقتصادية القائمة لا يشكل عندها مظهراً ضرورياً للانتاج، كما هو الحال في الأنظمة الرأسمالية الشديدة التنافس. وعليه، فإن النمط المحدد لتنظيم مواقع الانتاج أو الخدمات لا تمليه المتطلبات القبلية التقانية والتراكم المحلي، ولكن من خلال فرض شكل تنظيمي يسهل الضبط والسيطرة على قوة العمل.

٢ ـ لعل الملاحظة النقدية الأخرى التي نثيرها بصدد نماذج التخطيط التربوي المتبعة لدينا تتعلق بموقفها من المؤهلات التعليمية وعلاقتها بالهيكل المهني في سوق العمل، باعتبارها أحد العناصر الأساسية لنماذج العرض والطلب المستخدمة. فالعلاقة، في نظرنا، أعقد بكثير مما تتصوره تلك المقاربات الكمية والمبنية على مبدأ «مقابلة الاحتياجات من القوى العاملة». فالتعليم من خلال توزيعه المؤهلات التعليمية، يقسّم ويمايز التلاميذ ويرسي رسمياً إضفاء الشرعية لتأهيلهم لوظائف معينة وعدم تأهيلهم لأخرى، ولكنه لا يقوم بربطهم بتلك الوظائف، إذ إن التوزيع المهني وتراتبه وتمايزاته عملية يتم تقريرها خارج النظام التعليمي، وبالذات في تنظيم عملية الانتاج نفسها.

وبهذا، فإن السؤال حول كيف تنظر القطاعات الاقتصادية، وبالذات قطاع الصناعة ككيان جماعي، الى الأولويات التعليمية، من الصعب الاجابة عنه وتفسيره حتى يومنا هذا، حيث يجب أن يعلم المخطط التعليمي أو مخطط القوى العاملة أنه ليس هنالك من علاقة واضحة وسيطة بين التغير التقاني والمصالح التعليمية لهذا القطاع الحيوي، على سبيل المثال، اذ إن الصناعة، كالتعليم، نسق فرعي معقد، وهو جزء من شبكة أوسع للعلاقات الاجتماعية، وتتأثر، الى ذلك الحد، ليس فقط بالمصالح المهنية، ولكن بالاتجاهات الاجتماعية والسياسية. وعليه، فإن تحليلات النماذج الكمية المتبعة تبقى قاصرة اذا لم تأخذ بالاعتبار أن الاقتصاد (بغض النظر عن كونه رأسمالياً أو قبل رأسمالي أو اشتراكياً في هذه الحالة)، لا يمكن اختزاله الى التقانة (متضمناً المعرفة والقدرة البشرية) التي يستخدمها لإنتاج السلع والخدمات. فالانتاج دائماً وأبداً يحتل مكانة في ظل علاقات اجتماعية محددة، وإن هذه العلاقات لا تقرر كيف يتم تنظيم الانتاج وكيف يتم توزيع الناتج الاجتماعي وحسب، لكن أيضاً، وبصورة غير مباشرة، تقرر التقانة المستخدمة في الانتاج.

وبإيجاز، إن الاقتصاد، وبصورة غير مباشرة، التقانة المستخدمة في الانتاج، كما نفهمه ونأمل أن يفهمه المخطط التعليمي العربي، هو خليط من العلاقات الاجتماعية والعلاقات التقنية للإنتاج. وإن النماذج التخطيطية كي تكون مطابقة في حساباتها وتتعرف الى «الاحتياجات» بدقة، يجب أن تأخذ كلا الجانبين بالاعتبار ولا تقتصر على الجانب

الثاني، كما هو متبع حالياً، إذ إن الفهم العميق للتشكيلات الاجتماعية التي تمتلك الديناميات الضرورية لتحوير قوة العمل هو متطلب مبني ومهم لاستيعاب التغيرات المطلوبة في قوة العمل، ومن ثم إعادة إنتاجها، وبثقة، عن طريق النظام التعليمي.

٣ ـ تتعلق ملاحظتنا الثالثة والأخيرة بطبيعة عملية التخطيط في البلدان العربية، اذ كما هو ملاحظ، وبوضوح، فهي عملية تعتمد على «التخطيط من أعلى» (planning from above). وإن صياغة السياسات تتم عادة من قبل خبراء ومعايير فنية مكتبية للوسائل والطرق. وإذا ما كان هنالك تغير في فهم الاصلاح التربوي المطلوب، فإنه غالباً ما يأتي كنتيجة للتأثر بالتجارب الغربية، كما أسلفنا، وليس من خلال فهم خيارات الرأي العام وشرائحه الاجتماعية المختلفة التي قد لا تحدث مباشرة لتلك المعايير ولا تتطابق معها. وحتى في حالة وجود استجوابات للرأي العام، وهي نادرة، فإنها لا تهتم بأكثر من أخذ الانطباعات وردود الفعل للنشاطات المؤسسية والهياكل التعليمية. ولذلك، وكما هو الحال في الحقول الأخرى للسياسات، فإن الرأي العام، بشرائحه المتمايزة، يعطي موقع التابع والقائم على رد الفعل. لكن اذا ما حاولنا، بدلاً من ذلك، السؤال عن الخيارات، فسنجد حتماً خلافات جوهرية بين خيارات خبراء التعليم وبين الخيارات التي يعبر عنها الناس في مواقفهم المادية الحاسمة للعلاقات الطبقية (موقع العمل، الأسرة المعيشية، الجماعة المحلية، سوق العمل، الدولة)، وهي في الواقع مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً قوياً وخصوصاً في مجتمعاتنا.

ويقودنا هذا الاستنتاج الى الإقرار بأننا لم نزل بحاجة في الوطن العربي الى مجهودات ضخمة، وعلى نطاق واسع، لوضع الخطط التعليمية على أساس من تصور المستقبل الاجتماعي وليس المستقبل التقني فحسب، والتحقق من كيفية جعل المستقبل يختلف جذرياً عن الماضي، إذ إن الفواعل المختلفة والمعنية بالتنشئة أو التغطية الاجتماعية (socialization) غالباً ما تؤكد الواقع القائم، أو بحد أقصى، مستقبلاً معرَّفاً ومصادقاً عليه ومقبولاً مسبقاً. ولهذا فليست بظاهرة عارضة تلك التي نرى من خلالها أن جميع الدراسات المستقبلية الرسمية حول التعليم في الوطن العربي وبلدانه لم تتعامل مع المستقبل الاجتماعي ولكن مع الآفاق التقنية، بمعنى تثبيت العلاقات الاجتماعية كعلاقات مستديمة. وحتى في أكثر البدائل جذرية، فإننا نجد أن نقد الأوضاع الراهنة وإيراد المقترحات المستقبلية يأتي إما بشكل تجاهل لحالة اللامساواة القائمة في القوة والثروة والثقافة، أو يتناول بالنقد تلك اللامساواة في بعض مظاهرها وبصورة اختزالية، كالتوجه الشعبوي الى تنمية المجتمعات المحلية، على سبيل المثال، أو غيره، وبافتراض أن ذلك يمكن أن يتجاوز عوائق ملاءمة المنهج وتحقيق المساواة.

ولعل من المفيد، ولغرض التعلّم من تجارب الناجحين، أن نورد تجربة اليابان في تخطيطها المستقبلي للنظام التعليمي وكيفية اشتقاق الأسس عن طريق المشاركة الشعبية الواسعة وبحث الرأي العام، وبصورة نابعة من طبيعة المجتمع الياباني واحتياجاته الوطنية

والفردية، اذ إن هنالك حالياً أكثر من أربعة آلاف مجلس محلي للتعليم في المدن الكبيرة والصغيرة والقرى، تساهم في المشاركة في صنع القرار وتصور الإصلاحات التربوية المستقبلية، إضافة الى المسح الاجتماعي السنوي الشامل الذي يعد من أدق بحوث الرأي العام التي أطّلعنا عليها.

وإضافة الى ذلك، واعتماداً على معطياتها، فإن اليابان تعتمد على التخطيط التعليمي للمستقبل البعيد المدى بهدف تطوير النظام التربوي، حيث يتم استشراف ما يأتي:

١ ـ المفاهيم المستقبلية للمؤسسات التربوية والثقافية الملائمة للخصائص المحلية والشخصية اليابانية.

٢ ـ آفاق عشرين سنة قادمة حول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يكون لها تبعاتها على النظام التربوي.

وفي هذا، فإن الخطط التعليمية هناك تشتق أهدافها من الخطط الاقتصادية الأوسع والتي تركز على «المجتمع الاقتصادي الذي يتوجه نحو العولمة مع الاستخدام الأفضل لخصائص المجتمع الياباني»(١٥). كيف ينعكس ذلك على أهداف الخطة التعليمية؟ لنأخذ الاقتباس التالي من الخطط التربوية: «الاعتراف بضرورة توفير الشروط الاجتماعية والثقافية التي يمكن الفرد الياباني من خلالها امتلاك ناصية الإبداع والفهم الواسع للمجتمع الدولي والتكيف الذاتي الواعي للمجتمع المتغير، مع ممارسة القابليات لأقصى مدى ممكن»(١٦).

ولا يستطيع أحدنا أن ينكر أن هنالك بعض المحاولات البحثية غير الرسمية والجادة التي ظهرت أخيراً وتناولت تصور المشاهد المستقبلية للنظام التعليمي العربي من جانبيه الاجتماعي والتقني، ومن منظور استكشافي استخرجت فيه نخبة من المثقفين ومتخذي القرار العرب، إلا أنها رسمت التوجهات المستقبلية والمشاهد المعيارية بالمستوى المجرد، ولذلك من السهل أن يتم تجاهلها من قبل متخذي القرار والمثقفين والرأي العام على حد سواء، حيث إن مشاهده للمستقبلات الاجتماعية لم تمتلك جهود نظرية لربط المشاهد والاستراتيجيات المقترحة بفئات اجتماعية معرّفة أو تشخيص العلاقات بين القوى الاجتماعية التي يمكن أن تصنع التغيير. وعليه، فإن الفهم الأساسي والرؤى والاستراتيجيات للقوة الاجتماعية القصرية والمؤثرة (social agency) بقيت غير متأثرة بتلك المشاهد التي فضّلت الصمت عن تبيان الإمكان الموضوعي للفعل، وبهذا بقيت رؤى أحادية الطرف(١٧).

---

(١٥) *Bulletin of UNESCO Regional Office for Education in Asia*, no.16 (June 1975), p.34.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٧) انظر دراسات «مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي،» الصادرة عن منتدى الفكر العربي، عمان.

وقد نتفق جميعاً على أن الأهمية العامة للصور حول المستقبل كعوامل وسيطة في الفعل الاجتماعي، قد أصبحت لدى العديد من الباحثين أو المؤسسات البحثية العربية من المسلّمات، إلا أنها لم تزل عاجزة عن التمييز في الواقع بين الآمال (ماذا يرغب الناس في رؤيته) وبين التوقعات (ماذا يفكرون في احتمال وقوعه)، وما بين اتجاهات الناس حول مستقبلهم الفردي ورؤيتهم المستقبل المجتمعي. ولذلك، فإن الدراسات المحدودة حول مستقبل التعليم لم تهتم بتوضيح السياقات المجتمعية التي يأمل أو يتوقع الناس أن يعيشوا في ظلها، بل أخذت باستمرار السياق المؤسسي القائم كمعطى مع بعض التعديلات الوظيفية الهيكلية، في حين أن الفهم المعمق للاتجاهات الفردية حول المستقبل والعلاقة بين المستقبلات الشخصية والمجتمعية يتطلبان انتباهاً أو عناية أكثر وضوحاً للاتجاهات المعنية بالمستقبل المجتمعي: أي مجتمع نريد أن نكون؟ وذلك هو السؤال الأوسع الذي تحدد إجابته: أي انسان نريد أن نبني؟

إن مثل هذه الدراسات في نظرنا تشكل خطوة صغيرة باتجاه تشكيل الوعي الذاتي الجماعي، وذلك هو السؤال الابتدائي كي يبنى التخطيط التربوي على أساس من المشاركة، وبصورة مشتقة من طبيعة المجتمعات العربية وتطلعاتها الاجتماعية والفردية.

ثالثاً: الناتج التعليمي ومصير رأس المال الثقافي

تؤكد الأدبيات الحديثة أن التنمية البشرية تقوم أساساً على إشباع حاجتين أساسيتين، وهما **البقاء الطبيعي والاستقلالية الذاتية**. أما الحاجات الأخرى، ومن ضمنها التعليم، فتأتي في إطار الحاجات الوسيطة أو مصادر الإشباع (satisfiers) لتحقيق الحاجتين الرئيسيتين(١٨). والحاجة الأولى هي بمعنى الصحة البدنية (physical health)، والتي يكون من مصلحة الأفراد إشباعها قبل التوجه الى الآخرين، إذ إن إكمال مجموعة المهام العملية في الحياة اليومية يتطلب بطبيعته قدرات يدوية وذهنية وانفعالية، التي بطبيعة الحال تتأثر بعلة البدن، ومن ثم تُضعف من القدرة على المشاركة، وفي ذلك تفصيلات لا تهمنا في هذه الورقة.

ما نود التأكيد عليه وعلى تحليله في هذا الفصل هو مسألة «الاستقلالية» باعتبارها حاجة أساسية لتنمية الانسان وعنصراً أساسياً في تكوين رأس المال الثقافي كناتج رئيسي للعملية التعليمية. وأن يكون أحدنا مستقلاً (في الحد الأدنى)، فذلك يعني امتلاكه القدرة لأخذ اختيارات واضحة وذكية حول ماذا يجب عمله؟ وكيف يمكن عمله؟ وذلك يتطلب القدرة على صياغة الغايات والمعتقدات حول كيفية تحقيق ذلك مصحوبة بالقدرة على تقييم النجاحات لتلك المعتقدات وفي ضوء دلائل إمبريقية.

(١٨) Len Doyal and Ian Gough, *A Theory of Human Needs* (London: Macmillan, 1993).

ولعل الغايات والمعتقدات - منطقنا وعقلنا الخاص - هي ما تربطنا منطقياً مع أفعالنا. ومن هنا فإن الاستقلالية هي مرادفة لمعنى القوة الفاعلة للفرد والقدرة على التدخل القصري في صنع الأحداث (agency)، وذلك شرط قبلي واضح لأن ينظر أحدنا الى نفسه - أو ينظر الآخرين إليه - على أنه قادر على الفعل، وأن يكون مسؤولاً عن الفعل، أي فعل.

وبناء على هذا، فإن الفرد ذا الاستقلالية المقيدة والمعوقة هو ذلك الفرد الذي يفتقد، بصورة موقتة، القدرة على الفعل من خلال قوته القصدية التي أشرنا اليها، والتي تكون قد وضعت تحت محددات (constraints).

ويعرِّف قاموس وبستِرز (*Webster's*) الاستقلالية بأنها الحالة أو النوعية التي تجعل من الانسان حراً وقادراً على توجيه نفسه، كما يتضمن تعريف الاستقلالية درجة تقرير المصير، والضبط السياسي الذي تمارسه الأقليات (الفئات المضطهدة) أو المحرومة من المشاركة السياسية، كما يمكن أن يعني: الوحدات السياسية والمهنية في علاقتها بالدولة أو المجتمع السياسي، اضافة الى تعريفها الذي يتضمن معنى سيادة العقل والمنطق في الفضاء الأخلاقي.

ولعل الذي يهمنا أكثر من غيره في تعريفات الاستقلالية هو الذي يحددها بالقدرة على الاستقلال عن الجسد أو العضو الأكبر (المؤسسة أياً كانت) حيث يولّد ذلك الطاقة لدى الفرد على النمو والإرجاع والرد. وفي علم الفيزياء، كما تعلّمنا على مقاعد الدراسة، حقيقة علمية مفادها أن الإلكترون كلما بعد عن النواة زادت قدرته وفاعليته.

بقي أن نقول إن الكلمة المفتاح في ما يتعلق بالاستقلالية هي **فعل المبادرة**، لأن الفرد الذي يبادر في عمل الفعل، يفترض به أن يقوم بذلك بصورة مختلفة عن الآلة أو المكِنة (الإكراه)، والأفراد يعبّرون عن استقلاليتهم بالمرجعية الى قدرتهم على صياغة غايات واستراتيجيات متّسقة، التي يعتقدون أنها لصالحهم، ومن خلال محاولتهم وضع ذلك عملياً في صلب نشاطاتهم التي ينهمكون في أدائها.

من الجدير بالذكر في هذه المقدمة المفاهيمية أن ننوه بأن هنالك ثلاثة متغيرات أساسية تؤثر في استقلالية الفرد: مستوى الفهم الذي يمتلكه الفرد حول نفسه، ثقافته، وما هو المتوقع منه كفرد (مواطن) في إطارها، القدرة أو الطاقة النفسية التي يمتلكها لصياغة الخيارات لنفسه، وأخيراً الإمكان الموضوعي والفرص التي تمكّنه من الفعل وفقاً لذلك[١٩].

ولا شك في أن درجة الفهم للذات والثقافة تعتمد على توفر معلّمي الحياة

---

(١٩) Ruth Faden and T. Beauchamp, *A History and Theory of Informed Consent* (New York: Oxford University Press, 1986), pp.241-256.

ونوعيتهم. فالناس لا يعلّمون أنفسهم على الفعل، إذ عليهم تعلّم ذلك من الآخرين. ولذلك فإن المهارات الادراكية التي يتم تعلمها قد تختلف من ثقافة الى أخرى، لكنها غير متمايزة كلياً، فثقافة الصمت والقهر تعطي نتائج واحدة، لكن ردود فعل مختلفة.

وهكذا نرى أن التعلم والسيرورة الادراكية هما عملية تاريخية في الأساس ولهما شروطهما المادية والنفسية، وفي ظل السلطة العشرية ينحسر الإبداع ويصبح تفكير الناس ذاتي المنبع والمآل: عملي وملموس ومتطابق مع الحياة اليومية، أما الذاكرة والتصور والخلق فهي محدودة بحدود موقعهم في نسق القوة وفقيرة كثقافتهم الذاتية. وكنتيجة لذلك، ينتهون الى حالة العوق الموضوعي (objectively disabled)، اذ إن قوة الاستقلالية عند التفاوض مع المستويات العليا من المهنة، أو داخل التشكيلة الاجتماعية أو في إطار الحس العام، لها علاقة وثيقة بطبيعة الفهم والفرص المتاحة.

وبهذا المعنى، فإن الوعي الفردي هو وعي اجتماعي أساساً، وبدقة أكثر، فهو نتاج للتفاعل مع الآخرين، وإن الفرصة للتعبير عن الاستقلالية الذاتية تعني أكثر من مجرد وعي الفرد حاله، أو لنقل أكثر من مجرد «الحرية السلبية»، اذ ليس هنالك فرد قائم بذاته في عالم خاص به. وعليه، يتعدى الأمر الحرية السلبية الى «الحرية الايجابية» التي تعني تعلم الفرد قواعد طريقه في الحياة الاجتماعية، واستحواذه على القدرة لصنع الخيارات في إطار ذلك، وعن طريق إشباع حاجاته المادية والتعليمية والانفعالية[٢٠]. وعليه، فإن مفهوم الاستقلالية الفردية يتحاشى مناقشة «الاجتماعي» ليصبح تجريداً فقيراً وغير ذي علاقة في فهم وتقديم أجوبة عن: لماذا يفعل ويختار البشر ما يفعلونه ويختارونه؟ فالحديث عن «الاجتماعي» هو الحديث نفسه عن القيود والمحددات، وبتعبير آخر، فإن كلا المستويين الفردي والاجتماعي يكمّلان بعضهما بعضاً في عملية التحليل، اذ إن إهمال دور القيم في تشكيل قدرات الأفراد والجماعات يكون من قبيل المادية الفجة، كما إن إهمال تحليل الأوضاع التي من خلالها يتشكل الوعي ويتوافق الأفراد أو ينحرفون عن قيمهم هو نوع من المثالية الفجة.

ومن الضروري أن نقرن الحرية الايجابية التي تحدثت عنها بحرية قوة الفرد الفاعلة (freedom of agency)، التي تصل الى المستويات العليا للاستقلالية من خلال ارتباطها

(٢٠) تجدر الملاحظة حول فهمنا ما تعنيه بالاستقلالية، فنحن لا نروّج للاستقلالية بالمعنى الشخصي والأناني، فالاستقلال الذي يلاحق مصالح الفرد على حساب الآخرين لا يتمتع بالصفة الكونية/الشاملة باعتباره الحاجة الأساسية للتنمية البشرية. فالعديد من الدراسات قد أكد أن الاعتداد بالذات يتم جنباً الى جنب مع الاتجاهات الاجتماعية والايجابية والإيثار (altruism)، وأن أولئك الذين هم أكثر ثقة بقدرتهم على الفعل وتغيير العالم حولهم، هم أكثر من غيرهم تحسساً لحاجات الآخرين وذوي نزعة الى الفعل من أجل تحسين ظروف الآخرين، ولا يتنازلون بسهولة عن مواجهة المعوقات. انظر: E. Lieven, «The Psychological Basis of Cooperation and Caring,» in: R. Hindo, ed., *Education for Peace* (Nottingham: Spokesman, 1989).

بالحرية السياسية. فعندما توجد وتتاح الفرصة للتساؤل والمساءلة والمشاركة في تقرير مدى ملاءمة أو ضرورة تبديل قواعد ثقافة معينة، فسوف يكون بإمكان الفواعل (actors) العمل على زيادة استقلاليتها من خلال مدى من الخيارات ووجهات النظر، والمساهمة في التغيير غير متاحة عادة للمقهورين سياسياً.

وفي مثل هذه الشروط والظروف، فإن الأفعال التي يختارها الأفراد الفاعلين من خلال تأويل القواعد القائمة فعلاً لبيئتهم الاجتماعية والعمل على تغييرها، تصبح جزءاً من حريتهم وملكاً لهم بمعنى أكثر دلالة وأثراً. وباختصار، ففي مثل هذه الظروف تتحول «الاستقلالية» الى ما يمكن أن نطلق عليه تسمية «الاستقلالية النقدية» (critical autonomy)، وهي التي تولّد الخطاب النقدي، وترسي قواعد سلطة المعرفة، وتشكل في نظرنا أعلى مراحل ملكية رأس المال الثقافي، حيث من خلال امتلاك القوة والمعرفة يتسنى للناتج التعليمي والنخبة الثقافية أن تساهم مساهمة حقيقية وبندية في حركة التطور المجتمعي.

ويمكن أن نتفق مع ألفين غولدنر (Alvin Gouldner) على أن قواعد الخطاب النقدي تعطي السلطة الثقافية الحق في المساهمة في الحكم على أفعال وادعاءات أية طبقة اجتماعية وجميع نخبات القوة. ومن وجهة نظر ذلك الخطاب، فإن جميع الادعاءات لامتلاك الحقيقة، مهما اختلفت في أصولها الاجتماعية، يصبح من الضروري الحكم عليها بالمكيال نفسه وبالطريقة نفسها. وهنا نجد دعوة صريحة الى دمقرطة الحقيقة، وان كل دعوات امتلاك الحقيقة وحجبها عن الآخر هي الآن تحت فحص مجهر الخطاب النقدي، بمعنى أن الادعاء والفهم الذاتي، وليكن الأكثر مجموعة لتلك القوة والسلطة، يتوجب الحكم عليه بطريقة لا تختلف عن قناعات الجماعات الخاضعة(٢١). وهذا يعني تجريد السلطة التقليدية من قدرتها على تعريف الحقيقة الاجتماعية التي عن طريقها ترخص لشرعيتها وتنشئ نظامها الخاص للحقيقة (regime of truth)، كي تحدد من خلاله ما يُسمح بقوله وما يجب السكوت عنه وعدم قوله.

من جانب آخر، فإن ثقافة الخطاب النقدي تحرر المثقف من دونيته في التراتب الاجتماعي الفردي السائد، وتحقق له المناخ للمبادرة والمساهمة في البناء. ولا شك في أن المشاركة في ثقافة ذلك النوع من الخطاب هي فعل سياسي بالدرجة الأساس، ولا نستطيع أن ننكر أن التعبير الحر في منطقتنا ما زال في إطار محدودية ضيقة، وحتى اذا افترضنا وجوده في حالات، فهو مقيد ومقنن وبنوع من الرقابة المزدوجة (المفروضة والذاتية).

وفي إطار الصيغة النموذجية التي نتصورها لحرية التعبير، فإن مجرد إبداء الرأي يصبح غير كاف، اذ ينبغي أن تعطى للعقل السياسي حرمته في تأطير هذا الرأي. ونعتقد

---

(٢١) Alvin Gouldness, *The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class* (London: Macmillan, 1979), pp.58-66.

أنه، في الحالة التي نعيشها، فإن هذا العقل السياسي قد تراجع الى حدود تضييق الخناق على مفهوم ما هو «سياس» (من سياسة)، الذي أودوا به ليكون مقابلاً لخطاب المواجهة، في حين ينبغي تعميق مفهومنا للتعبير والرأي بالمعنى الابداعي الذي يتجاوز حدود اليومي والظرفي الى خلق أفق الدعوة الى حريات أخرى، وفي مقدمتها حرية المواطنة التي أشرنا اليها سابقاً، والتي هي الأساس في صياغة السياسات التربوية والثقافية لتكوين مثل هذا الانسان المستنير الذي ننوي إنتاجه وتسليحه برأس المال الثقافي ليكون في علاقة ندية مع رأس المال السياسي، وبالتبعية، في علاقة وثيقة وحقيقية برأس المال الاقتصادي، كما هو الحال في البلدان المتقدمة، حيث إن انشاء علاقة متوازنة بين سلطة المؤسسة الثقافية والتربوية وسلطة المؤسسة السياسية يوفر المناخ لوجود علاقة عضوية ومباشرة مع المؤسسة الانتاجية، ويتيح عندئذ للمردود التعليمي أن يساهم من خلال جهود البحث والتطوير (R & D) في إرساء القاعدة الاقتصادية على نحو يضمن وجود تعددية متوازنة في سلطة المؤسسات.

من هنا، فإن جوهر الخطاب النقدي، باعتباره من المستويات العليا للاستقلالية، هو في إصراره وتأكيده على التحري والإرجاع (reflexivity). فهنالك التزام واضح في المجتمع لتفحص ما تم اعتباره من الأمور المسلَّمة، وتحويل «المعطى» الى «مشكلات»، و«الموارد» الى «موضوعات»، والتدقيق والمراجعة في الحياة التي نقودها أكثر من مجرد التمتع بها أو معاناتها. وبخلاصة، فهو تحدٍّ لمسلَّمات الحاضر وفرضياته. ومن إحدى نتائج ممارسة الخطاب النقدي، ونعتبره الأهم بالنسبة الى موضوع ورقتنا، هو التحوير السلوكي الذي يجريه على الأفراد والذي يقود الى تحرير العقل: الى النقد الذاتي، ومن ثم الموضوعية والتفكير المجرد والعملي الابداعي، وحيث تتوفر عندها الأصول الاستثمارية وقوى إنتاج وإعادة إنتاج رأس المال الثقافي الذي يُعنى به مجموع الانتاجات التي ترجع الى كل العلوم والى كل أنماط الإبداع الأدبي والفني.

لقد أصبح واضحاً الآن أننا نتحدث عن توازن المجتمع بين سلطاته ورساميله المختلفة. فإننا نشير ضمناً، أو كما أشرنا صراحة في بداية الورقة، الى أن السلطة المتمركزة لدى طرف واحد من المجتمع، وإن تكن مصدر إغراء وشعور بالقوة، فهي من دون شك تمثّل اختلالاً في الحركية الاجتماعية، واضطراباً يشمل حتى أولئك الذين يملكونها ويملكون النفوذ بناء على ما تمنحهم من قوة. أما السلطة المتعددة الأطراف، فإنها تتيح للمجتمع دينامية وحركة إيجابية، وتدفع جميع مكوناته الى القيام بأدوارها.

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي ميشال فوكو (Michel Foucault) أن السلطة ليست قوة منعزلة، بل هي نتيجة لعلاقة قوى، وهذا معناه أن السلطة ليست ملكية بل هي استراتيجيا وممارسة، أي أنها مجموعة من العلاقات التي تكون في فعالية دائمة. فالسلطة عنده، تمارَس أكثر مما تُمتلك، وهي ليست امتيازاً تمتلكه الطبقة المهيمنة، ولكنها مجموع المواقع الاستراتيجية التي تتخذها هذه الطبقة في علاقتها بالمجتمع. وينتج من هذه الفكرة

فكرة أخرى وهي أن السلطة، من جهة ثانية، لا تنطبق على الذين يخضعون لها في صيغة إلزام أو حصر بالنسبة الى الذين لا يملكونها، بل إنها تمر عبر هؤلاء وتستند اليهم، كما يفعلون هم بدورهم في علاقتهم بها (حيث يستندون في صراعهم ضدها الى مظاهر الهيمنة عليهم). السلطة، اذاً، هي علاقة قوى، وهي ليست متمركزة في ذات واحدة كقوة من طرف واحد[٢٢]، وإلا حصرنا فهمنا السلطة في معنى السيادة المطلقة، وكأنه لا توجد إلا السلطة من جهة والمجتمع برمته من جهة اخرى، وكما يصوره حالياً متخذو القرار حين ينتجون خطاب التميز من الآخرين في كل شيء والاستحواذ على كل الهويات الاجتماعية، حيث إن نطاق السلطة عندهم غير منقسم من حيث الجوهر وغير قابل للانقسام. إن سلطة الثقافة التي نتحدث عنها لا تعني حكمها المجتمع أو هيمنتها عليه، بل تعني، كما أسلفنا، مظهراً من مظاهر توازنه وعافيته، كما انها لا تعني تطور الثقافة بمعزل عن كل سلطة أخرى، بل تعني تفاعلها مع السلطات الأخرى التي تشمل الثقافة بوصفها مكوناً من مكوناتها. وهكذا يتبين أن تحليل سلطة الثقافة ورأس المال الثقافي يقتضي أن نبحث في أوجه التداخل بينها وبين سلطة الدولة أو رأس المال السياسي لنرى مدى الحضور والغياب[٢٣].

إلا أن أنواع التداخل والتفاعل بين الثقافة والسلطة لا تمنع مع ذلك من التمييز بين المنطق الذي تخضع له كل منهما. هكذا نرى أن منطق الدولة بمعناها القوي تعبّر عنه كلمات عدة مثل: القانون، النظام، النفوذ، السيطرة، الحكم، الادارة، وهذا يعني أن السلطة / الدولة بمعناها القوي تتصور وضع اليد على السيرورة الشاملة للمجتمع. أما منطق العلم والثقافة والناتج التربوي فتعبر عنه كلمات مثل: النقد، التساؤل، البحث، التجديد، الابداع، المسؤولية الشخصية، الرأي الخاص... الخ[٢٤]. فالمهمة اذاً هي توجيه سيرورة المجتمع وإدماج عناصر التجديد ضمن تلك السيرورة، وعبر فتح مجالات جديدة للتفكير وتطوير ما هو ماثل منها.

ولعل الأسئلة التي تطرح نفسها بعد هذا التأطير المفاهيمي الذي أوضحناه، هي كيف لنا أن نفسر عملياً غربة الناتج التعليمي ونخبته الثقافية وانعدام الانتفاع الأمثل من رأس المال الثقافي في بلداننا العربية؟ وتلك أسئلة تتعلق بكل ما له صلة تأثيرية في الاستقلالية النقدية والخطاب النقدي، ولذا فهي أسئلة لا تركز حول: في ماذا يفكر المثقفون؟ وانما حول: كيف يفكر المثقفون في ما يتصل بـ: ١ ـ حجب فرصهم في الحراك الاجتماعي؛ ٢ ـ التفاوت بين دخلهم وقوتهم من جهة، ورأس مالهم الثقافي ونظرتهم الى ذواتهم من جهة أخرى؛ ٣ ـ التزامهم الكلية الاجتماعية (social totality)؛

---

(٢٢) محمد وقيدي، «سلطة الثقافة،» التعليم (المغرب) (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣).

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

٤ ـ تناقضات التقنية، وخصوصاً تضييق المصالح المهنية وانسدادها.

نطرح مثل هذه الأسئلة لأننا نعتقد أن الناتج التعليمي ورأس المال الثقافي لا يملكان مناخهما الاستثماري التنافسي في الوطن العربي. وعليه، فمن خلال الأجوبة يمكن أن نحقق نوعاً من الإحاطة، وليس بالضرورة الإحاطة الشاملة، حول ما اذا كانت الطبقة المثقفة قادرة على التمسك بالاستقلالية النقدية والابداعية وبالخطاب النقدي، والى أي حد؟

١ ـ في العديد من البلدان العربية يمكن القول بأن السلطة القائمة لا تلمع بشكل خاص بمثقفيها، ويمكن أن نتساءل من جهة أخرى عما اذا كانت تسعى حقاً وراء هذا النوع من الاشعاع. إن نموذج المثقف الذي هي في حاجة اليه، من أجل إعادة إنتاج الايديولوجيا السائدة والقيم الرمزية لإخفاء الشرعية، ينبغي ألا يتمتع بأكثر مما يلزم من الخيال أو من روح المبادرة والنقد، وهذا ناجم عن كون الطبقات الحاكمة، نظراً الى طبيعتها، لا تمتلك مشروعاً مجتمعياً يجعل من واجبها أن تبلور استراتيجية توظيف للتعليم وللثقافة وتزويدها ببنى جديدة، ولا يسعها في أفضل الأحوال إلا أن تنظم «الموقت» في الميدان السياسي كما في الميادين الأخرى، وأن تُبقي على التوازنات الأساسية بالإقناع والإخضاع(٢٥).

٢ ـ إن غربة المثقفين نابعة كذلك من التقطع أو انسداد الطريق في الحراك في السلم الاجتماعي، اذ إن ظهورهم السياسي والمهني كان له موقعه في ما بعد الاستقلالات السياسية. وقد أتيحت لهم النقلة العمودية والمشاركة في وضع التصورات، ولكن سرعان ما تم التخلي عنهم من قبل النخبات الحاكمة بعد إتمام عملية مركزة القوة، وتسييس المؤسسات، وشخصنة اتخاذ القرار بين الأفراد القادة السياسيين. وقد كانت تلك العملية مصاحبة وضرورية للعملية الأكبر وهي مركزية الاستحواذ. فالقيادة السياسية أصبحت بمثابة إحلال (substitution) للقنوات المترتبة عادة لاتخاذ القرار والمساءلة بمستوياتها المختلفة من خلال تأكيدها «الدولاتية» (statism). وبهذا فقد أصبحت بامتياز تمثل الدولة الأبوية الجديدة (neopatrimonial) وأضحت العلاقات نحو الفرد (بدلاً من المنصب الذي يحتله) تنتعش من خلال نسق قانوني ـ عقلاني اداري ظاهري.

وعلى ما يبدو، إن تقنيات الحكم الجديدة قد خلقت مشكلات خاصة بها، فعندما يتعاظم دور المخرجات التعليمية والمثقفين، يبدأ بعض تكنوقراطيي الدولة بالتحفظ من تطبيق معرفتهم ووجهات نظرهم الاصلاحية والنقدية، ويشككون في ما اذا كان تنفيذ مهامهم ومقترحاتهم يترادف أوتوماتيكياً مع صيانة هيمنة الدولة. لكن في مثل هذه

(٢٥) عبد اللطيف اللعبي، «المثقفون المغاربة والسلطة،» في: عبد القادر جغلول، اعداد، **الانتلجانسيا في المغرب العربي** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤).

الحالات من قصر نظر التكنوقراطيين، فإن القائمين على الدولة يخطئون حسابات التبعات السياسية لمثل هذه الاجراءات على المدى البعيد.

ولا شك في أن نموذج الدولة بهذا الشكل تكون في حوزته أسلحة مهمة في محاصرة الخطاب النقدي، وهي أسلحة أكثر قوة من «العنف». فغالبية الناتج التعليمي والمثقفين هي عاملة لديها. وتلك أهم وسيلة للضبط الاجتماعي، ومكان العمل هو أفضل مكان لفيلقة المجتمع، والأجهزة الحكومية ورقابتها تخطئ في اللجوء الى العنف المباشر.

ومن «الضبط الاجتماعي» هنالك خطوة قصيرة الى «الحقد الاجتماعي» بين المثقف والدولة، حيث، بالمعدل، يكيف نفسه عن طريق التنازل عن حقوقه الفردية (الحريات المدنية) وحقوقه الجماعية (حرية التنظيم)، ويستلم عوضاً من ذلك ضماناً لعمله، وربما الترفيع من مستوى معيشته. ومثل هذا العقد الفريد يخضع الثقافة لنوع من الرقابة الذاتية.

لكي يمكن القول بأن الأمر يتعلق هنا، على رغم كل شيء، بتوازن غير ثابت، وانعدام ثباته يأتي في آن معاً مع تفاقم التناقضات الخاصة بهذه المجتمعات، وخصوصاً بعد الهزات الأخيرة، ومن التحول الذي بدأت تعرفه ثقافة المثقف السياسية والاجتماعية، وهو تحول لدى بعض الشرائح، على الأقل، شرّع معنى في اتجاه استعادة الاتصال بالواقع، ونحو تحليل أكثر تعمقاً للأوليات المادية والايديولوجية والاجتماعية التي تتحرك وتزود الحقائق الوطنية والقومية، ينبغي علينا أن نقر كذلك بأن أحد العناصر الأخرى التي قد تساهم في عدم الثبات هو هذا الوضع الموضوعي الذي يوجد فيه توسع ضخم لتلك الطبقة الجديدة والذي بدأ خطابها يؤثر اجتماعياً في البلدان النفطية وغير النفطية.

٣ ـ يصل بالعامل أعلاه ما نود تأكيده بأن نمط التأثير والموقع الاجتماعي المتميز الذي يمكن أن يقدمه المثقفون يأتي عادة من خلال التواصل (الكتابة والحديث)، وجراء ذلك ينشأ رأس المال الثقافي، وتترعرع سلطة المعرفة وتتعزز الاستقلالية النقدية. لكن على خلاف الرساميل الأخرى، فإن رأس المال الثقافي لا يشتري التوافق مع مصالحه، لكنه يستخدم الاقناع. وعلى عكس السياسيين، فالمثقفون لا يمتلكون قوات لإقحام مراميهم وغاياتهم، بل يلجأون الى الحجة والمنطق من خلال النشر والخطاب والبحث والتطوير.

ولذلك، فإن المصالح العلمية والسياسية والاقتصادية لهذه الطبقة تعتمد جذرياً على حرية التعبير وحق الوصول الى الإعلام والحريات المؤسسية التي تصون وتضمن حقهم في التفكير بصوت عال، والمساهمة في صنع البدائل. ولا شك في أن حجب تلك الحريات في العديد من الحالات قد كان بمثابة ممارسة «العنف الرمزي» عليهم، وشكل خطراً أساسياً أمام تقدم الفئات المثقفة، وأصبح احدى المفصلات الأساسية للإحباط في ممارسة الرؤية النقدية.

٤ ـ غالباً ما تعتقد الفئات المتعلمة أنها تمثل بمعرفتها إنجازاً حداثياً وعلمياً، وتؤمن بإمكانية مساهمتها الفاعلة في تحقيق حالة الرفاه الاجتماعي والتقدم لبلدانها، وتنظر الى

نفسها كرأس مال يجب استثماره لهذا الغرض. وبالنتيجة، يتوجب في نظرها أن تحصل على إمكانيات ملائمة (المكانة والدخل)، هذا إضافة الى قناعاتها بأن سيرورة العالم يجب أن توجَّه من قبل حائزي القدرة العالية والعلم والحكمة، أي من بين نخبتها من خلال المقارنة بين صورتها المعيارية وبين ما ينشئ لديها الإحباط من «عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب»، ومن التذمر من أن من يستخدمها لا يفهم أبسط الاعتبارات الفنية لاختصاصها.

٥ ـ في علاقة بالعامل أعلاه، هنالك حجم الإحباط الذي يواجهونه في محاولتهم تطوير مصالحهم الفنية. والمثقف الفني، كما هو معروف، ونتيجة لانهماكه وهوسه في اختصاصه، غالباً ما ينتهي الى موقف اللامبالاة أو الحياد سياسياً (apolitical)، وهو، في نظرنا، من أكثر وأهم ما يمكن الاعتماد عليه في إنتاج وإعادة انتاج الأوضاع القائمة. ولكن، وكما هو ملاحظ حالياً، إن لذلك الموقف الحيادي حدوده، فالمثقف الفني لا يهتم بالسياسة والسياسات ما دام منهمكاً في حقله الفني. أما في حالة شعوره بالمحاصرة في بيئته ومتطلباته المادية للفعل والتطوير، فإنه من أول من يجنح الى التطرف والدخول في صراع مع رؤسائه والبدء بالتذمر الذي يقوده إما الى ترك العمل والهجرة (الانسحاب)، أو الى التطرف (المواجهة)، وهذا ما هو ملموس من الكم الموجود من المثقفين الفنيين في حركات التطرف. ولذلك يمكن القول بأن الموروث في المصالح الفنية هو ليس إعادة إنتاج الوضع القائم، ولكن إمكان التطرف ضده اذا لم يوفر لها بيئتها وحوافزها الملائمة.

٦ ـ إن الناتج التعليمي عموماً يزداد تغريبه وينخفض استثماره وإنتاجه رأس المال الثقافي، اذا ما أحس بأن شكله الرأسمالي قد بدأ يدر عائداً متدنياً في القوة والثروة مقارنة بعوائد رأس المال المالية، وذلك يؤدي الى تدهور الميزة النسبية لرأس المال الثقافي. وهنا ينحصر الفرد ما بين كفتي عدم الكفاية (insufficience) وعدم الرضا أو عدم الإشباع (dissatisfaction)، مقارناً نفسه بالآخرين وبالجماعات المرجعية من حملة الرساميل الأخرى حوله. عندها يتغلب «الذاتي» على «الموضوعي»، مما يجعله يبحث عن مخرج يكون في حالتين: إما الانهماك في مقابلة الحاجات المادية اليومية واللهاث على حساب تحقيق الذات والانتهاء الى حالة من التحلل القيمي للمهنة (anomy) والمراوحة داخل استراتيجية البقاء والعيش والبحث عن فرص عمل اضافية أو بديلة في الحقول الرأسمالية الأخرى، أو الرفض والتمرد، كما ذكرنا سالفاً، والانهماك في العمل السياسي والنقابي. وفي غالب الأحوال، فإن رأس المال الثقافي يصاب بالاندثار، ويتركز اهتمام المثقف وشكواه حول «سباق العمل وبيئته اليومية وتحسين ظروفها وعائدها» بدلاً من التركيز على «تطوير محتوى العمل أو الاختصاص ومضمونهما» وبذلك ينحرف الخطاب النقدي عن مساره الموضوعي وبالشكل المؤثر الذي نتصوره[٢٦].

---

(٢٦) Carim Abassam, «Development of Population and Human Resources Characteristics for Development Efforts in Egypt,» (Unpublished Paper, New York, UNCTAD, 1989), p.32.

وهذه الآلية بطبيعة الحال تعتمد مباشرة على نسق العلاقات الاجتماعية وعلى نسق الثقافة في البلد المعين. فإذا ما خلق المجتمع، عن طريق الميكانيزمات الاقتصادية وسوء أداء السوق، فجوة كبيرة في نظام الانتاج الاجتماعي وفي المكانة الاجتماعية للأفراد والجماعات الاجتماعية، فإنه سينعكس على شاشة العالم الذاتي للفرد، من خلال مقارنة نفسه بالآخرين وبالتوجهات القيمية غير العادلة، بشكل قناعة تصور له أن ما يجري هو عدم إشباع حاجات بعضهم (الكثرة) على حساب إشباع الحاجات عند الآخرين (القلة)، ومن دون ربط الجهد المبذول بالعائد على العمل.

والأكثر من هذا، إن المجتمع اذا ما خلق من خلال آلياته الثقافية فجوة كبيرة بين غايات الناس وطموحاتهم من جهة، وبين الفرص الحقيقية لإنجاز تلك الغايات وإشباعها من جهة أخرى، فإنه ينعكس كذلك على شاشة العالم الذاتي للفرد بشكل الإحباط وعدم الرضا، ومن ثم انعدام الدافعية في الإنجاز[٢٧].

بقي أن نقول بأن استراتيجية البقاء والتشبث بالعيش إذا تمكنت من المثقف فإنها تصيب منه مقتلاً، ويصبح البقاء للأصلح على حساب أية تكلفة اجتماعية هو الهدف، ويكون هنالك ثبات (fixation) في التركيز على «المادي» على حساب «المعنوي». وقديماً قيل اذا أردت أن تقتل شعباً فعليك أن تقضي على طبقته المتوسطة كي تصاب بانعدام الرؤية.

٧ ـ لا شك في أن الانتاج الفائض لمخرجات التعليم والقوى العاملة المتعلمة هو أحد مصادر التغريب الأخرى، حيث يعمل على تعميق وتكريس الأزمة بين الطبقة المثقفة الجديدة، وقد يؤدي الى زيادة تنظيمها ووحدتها في المستقبل ضد الطبقة القديمة. وينتج ذلك من زيادة كثافة المحاصرة لدخول عملية الحراك الاجتماعي والصعود في تراتُها نتيجة للغرض الزائد للقوى العاملة الذي أصبح واضحاً في العقود الأخيرة في العديد من البلدان العربية، الأمر الذي أدى الى تزايد أعداد العاطلين عن العمل أو الضغوط الممارسة على المخرجات التعليمية بقبول وظائف في غير تخصصاتها أو بشكل نقص التشغيل (underemployment)، مما أدى من جديد الى نشوء فئات متعلمة وطموحة أمام مستقبل مسدود والى حالة عدم الرضا عن العمل، وضعف الانتاجية لدى بعض آخر من جهة ثانية. كما أدى الإحباط في عديد من الحالات الى ظاهرة الراديكالية السياسية بين الشباب المتعلم وتفاقم الأزمات السياسية.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.

تعقيب

انطوان حداد(*)

سوف أركز في مناقشة دراسة دارم البصام الشاملة والعميقة على الجزء الثاني من الورقة، وهو الأهم في نظري، ويتضمن قراءة نقدية لمقاربات التخطيط التربوي في الوطن العربي تنطلق من عدم جواز الفصل بين الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية لعملية التربية.

الملاحظة الأولى هي أن البصام يعيب على الفكر التربوي السائد في الأقطار العربية منذ الستينيات حتى الآن بأنه:

- يتسم بـ «التقنية» و«الحياد».

- وليد الاستراتيجيات التنموية المستندة الى الرهان على وتائر سريعة عالية من النمو الاقتصادي فقط.

- يعتمد على الإسقاطات والتوسعات الخطية للنظام القائم وليس التحضير لمستقبلات بديلة.

- غير معنيّ غالباً بسؤال التنمية البشرية.

ويرى أنه على الرغم من تزايد الوعي منذ السبعينيات لأهمية الأخذ بالمؤشرات الاجتماعية، بقيت الرؤية «التقنية» مسيطرة، لا بل تفاقمت وتكرست في الثمانينيات في مواكبة إعادة الهيكلة الاقتصادية.

وعلى أهمية التوليف في عملية التعليم بين بناء الشخصية و«التنشئة الأخلاقية» من ناحية، وتهيئة المتعلم للانخراط في عالم العمل من ناحية ثانية، فإنني اعتقد أن المقاربة «التقنية» التي تغلب الجانب الثاني على الجانب الأول، لم تكن في أي من الأقطار العربية

(*) أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية ـ بيروت.

خياراً حراً أو تنفيذاً لسياسة مقررة وواعية، بل ضرورة أملاها غياب تبلور الوعي الوطني والتوافق الوطني حول نموذج مجتمعي محدد، الأمر الذي انعكس قصوراً وتشرذماً لآلية إنتاج القيم، التي يدعو الباحث الى ضرورة تضمينها في إسقاطات التخطيط التعليمي.

فما هي منظومة القِيَم المتوافق عليها حالياً داخل الأقطار العربية أو في الوطن العربي عموماً؟ وعن أي نموذج مجتمعي تعبر هذه القيم؟

يؤكد لنا البصام أن جهود الاصلاح التربوي في بدايات النهضة الصناعية تركزت في بريطانيا على «التنشئة الأخلاقية» للانسان الرأسمالي، وعلى «أخلاقيات الرأسمالية» في الولايات المتحدة الأمريكية.

فما هو اذاً نظير ذلك في الوطن العربي؟

وحدها مدارس الفكر الشمولي (التوتاليتاري)، بشقيه القومي ـ الاشتراكي والديني، ادّعت أو تدّعي امتلاك أجوبة كاملة عن هذا السؤال.

إن ورقة الباحث لا تتحدث بوضوح أو بشمول عن هذه القيم، بل تتضمن دعوة الى تظهيرها من خلال فهم خيارات الرأي العام وشرائحه الاجتماعية المختلفة، أي من خلال إشراك الناس في صناعة مستقبلهم. وانا أتوافق معه على هذه الدعوة، وسوف اعود الى مناقشة حيثيات هذا الموضوع لاحقاً.

وفي موضوع القيم، حتى لو سلمنا جدلاً بوجود حد أدنى من التوافق على النموذج المجتمعي وعلى منظومة للقيم، إنْ في داخل كل قطر عربي أو على مستوى الوطن العربي عموماً (وهذا في اعتقادي بعيد كل البعد عن الواقع كما سبق وذكرت)، فإن مسؤولية نقل هذه القيم وتعميمها ومناقشتها وغرسها غير منوطة حصراً بمؤسسة التعليم أو بالنظام التعليمي بالمعنى الضيّق، بل تقع في الغالب خارج هذه المؤسسة، إما في مواقع الانتاج أو في مفاصل شبكة العلاقات داخل المجتمع الأهلي ـ المدني.

كما ان انتقال هذه القيم وتعميمها (بعد تبلورها) لا يحتاج بالضرورة الى تأطير ومأسسة وآليات تلقين، بل يمكن أن يشكل نتاجاً عفوياً ومرافقاً لتنامي الادراك الفردي والجماعي لعوائد وانجازات النموذج المطبق ومدى نجاحه في تحقيق الانسجام بين رفع مستوى الرفاه المادي ـ الاقتصادي وتنمية الذات البشرية.

أما الملاحظة **الثانية** التي يتضمنها هذا الشق من الورقة فتتعلق بمحدودية مبدأ «مقابلة الاحتياجات» من القوى العاملة وقصوره عن التحكم في التوزيع المهني للخريجين، حيث إن هذا التوزيع يخضع أولاً لعلاقات القوى داخل المجتمع التي تنحو الى إعادة إنتاج نفسها.

لا شك في أن دراسة الديناميات الاجتماعية المتحكمة في تأطير قوة العمل من شأنها أن تساعد كثيراً على ترشيد التخطيط التربوي لدى تناوله الربط بين التعليم وفرص

العمل، إلا أن الصعوبة تكمن أولاً في التعبير عن هذه الديناميات بواسطة معطيات ونماذج كمية، وثانياً في تحديد المعايير المرجعية (terms of reference)، التي يعود اليها المخططون لدى تشريحهم هذه الديناميات.

والى أن تذلّل تلك الصعوبات، تبقى «مقابلة الاحتياجات» المقاربة الأكثر واقعية، وإن كانت لا تحيط بحل كامل الاشكالية بين عالمي التعليم والعمل. ومشكلة التخطيط التربوي في الوطن العربي لا تتصل، في الوقت الراهن، بخطأ أو صواب اعتماد مبدأ «مقابلة الاحتياجات»، بل هي تكمن في سوء الأداء والتنفيذ المتبع والمتعلق بهذا المبدأ.

إن أحد جوانب مبدأ «مقابلة الاحتياجات» يتمثل في إعادة هيكلة التعليم الثانوي، وذلك بتشجيع التوجيه نحو التعليم الفني وتنويع هذا التعليم لملاقاة الطلب في سوق العمل. انا لا اعتقد، مثلاً، أن الشكوك المثارة حول سلبيات هذا التوسع ثابتة موضوعياً أو يمكن الاستفاضة في تعميمها، وذلك لسبب بسيط هو أن هذا التوسّع الذي بدأت الدعوة اليه منذ الستينيات، لم يحصل في الأقطار العربية سوى بشكل خجول، حيث إن نسبة طلاب التعليم المهني الى مجمل طلاب مرحلة التعليم الثانوي بلغت ١١,٣ بالمئة فقط عام ١٩٩٠، مقابلة بـ ٩,٦ بالمئة عام ١٩٧٥. هذه النسبة كانت ١٢,٥ بالمئة على المستوى العالمي عام ١٩٩٠، و٢٦,٥ بالمئة في اوروبا و١٤,٨ بالمئة في امريكا اللاتينية[١].

في اعتقادي ان التعليم الفني لم يأخذ فرصته حتى الآن في الأقطار العربية، وذلك بغض النظر عما هو قائم اليوم في هذا القطاع وعن نوعية البرامج التي تدرس وعن مدى مواءمتها متطلبات سوق العمل.

الملاحظة **الثالثة** المهمة التي يتطرق اليها الباحث تتعلق بغلبة البيروقراطية على التخطيط عموماً وعلى التخطيط التربوي خصوصاً، وانا أوافقه تماماً في التركيز على ضرورة المشاركة الشعبية في التخطيط، لا بل إنني اتساءل عن جدوى المفهوم نفسه (تخطيط) ومدى ملاءمته التعبير عن العملية المطلوب وصفها، اذا كانت هذه العملية تعتمد على إطلاق الطاقات الشعبية وتحفيزها والسماح لها بالتعرف الى الذات والامكانات والتعبير عن النفس، اكثر من اعتمادها على «التوظيف الامثل للموارد البشرية» كما في النظرة التقليدية.

غير أنني أود التوقف عند مستويات المشاركة وحدود هذه المشاركة. يمكن أن تدرج مستويات المشاركة وفقاً لمراحل عملية التخطيط نفسها، كما يلي:

- التعرف الى الحاجات
- التعرف الى الامكانات والطاقات

---

(١) UNESCO, *Statistical Yearbook, 1992.*

- تحديد الاهداف

- المطابقة بين الأهداف والامكانات

- التنفيذ

- تقويم النتائج

- التصويب

إن هذه المستويات متفاوتة من حيث ما يتطلبه استيعابها من كفاءات تقنية وقدرة على التواصل والتعبير، بحيث إن المشاركة المباشرة والفاعلة في كل منها ليست متاحة بالسهولة نفسها امام كل الأفراد. فحالة المشاركة الشاملة التي يوردها الباحث في معرض حديثه عن التجربة اليابانية والتي تتحدث عن أربعة آلاف مجلس محلي للتعليم يشارك في صنع القرار وتطور الاصلاحات التربوية، وعن مسح اجتماعي سنوي شامل، هذه الحالة لا تصلح للتعميم (ولا أخال الباحث يدعو الى ذلك)، وهي تتناسب مع مستوى انتشار المعرفة الاساسية في المجتمع الياباني، لكنها بالتأكيد تطرح مشاكل حقيقية اذا حاولنا تطبيقها كاملة في بيئة كالوطن العربي مثلاً، حيث تبلغ نسبة الكبار الذين لا يجيدون القراءة والكتابة اكثر من ٥٠ بالمئة[٢].

إن النتائج المتوخاة من المشاركة تعتمد الى حد كبير على توفير ادوات هذه المشاركة، ومنها القدرة على الاتصال والتواصل عبر القراءة والكتابة. من هنا ضرورة أن تحدد «جرعة» المشاركة وفقاً لطاقات المجموعات المستهدفة بهذه العملية وقابلياتها. واعتقد أن هذا يتوافق مع جوهر الملاحظة التي يبديها الباحث في مكان آخر من النص حول مدى تطابق المنهجية المستخدمة مع «المقطع التاريخي» الذي تمر به البلدان العربية. فاعتقادي أن مستوى المشاركة كان ضعيفاً جداً في اليابان عند بدء النهضة الصناعية في النصف الثاني من القرن الماضي، وأن هذا المستوى نما تدريجياً مع نمو القابلية لذلك في المجتمع الياباني نفسه.

ملاحظتي **الرابعة** والختامية هي أن المشاركة لا تعتمد على القابليات فحسب، بل كذلك على مقدار الحرية الذي تتيحه السلطات امام الناس للتعاطي في الشؤون العامة ومناقشة مشاكلها ومصالحها وطرح الحلول والتعبير عنها والضغط السلمي من أجل تحقيقها. ويصح ذلك في التعليم، كما في الاقتصاد والسياسة.

---

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٣).

الفصل الثامن

بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي

عبد الباسط عبد المعطي(*)

أولاً: فكرة الدراسة ومنطلقاتها

١ ـ فكرة الدراسة وأهدافها

لم يعد التفاعل والترابط بين التعليم والتنمية بحاجة إلى برهنة وتأكيد، فقد أضحى هذا الأمر من الضرورات والبدهيات النظرية والواقعية(١). إن ما يحتاج إليه فهم هذا التفاعل وتحليله، هو مد الخطوات والآفاق البحثية إلى التضاريس التاريخية والبنائية لأنماط هذا التفاعل، والكشف على نحو يقرّبنا من الشمول العلمي، من تلك العوامل والمتغيرات التي نالت قدراً قليلاً من الاهتمام البحثي، حتى كاد بعضها أن يكون في دائرة الظل، خصوصاً ما يتعلق منها بالأبعاد الاجتماعية والحضارية.

في الحقيقة، اهتم أنصار نظريات التوازن في العلوم الاجتماعية، بدرس هذا التفاعل، لكنهم في مسلكهم البحثي كادوا أن يقفوا بتركيزهم على آليات السوق وما يحيط بها من متغيرات اقتصادية جزئية بدت، أحياناً، مجتزأة ومنعزلة عن السياقات التاريخية والمجتمعية التي تنتج هذا التفاعل وتعيد إنتاجه(٢).

(*) أستاذ ورئيس قسم الاجتماع في جامعة قطر.

(١) اندري ايزاكسون، «تأملات في التعليم والعمل،» ترجمة فاروق اللقاني، مستقبل التربية (اليونسكو)، العدد ٤ (١٩٨٢)، ص ٣٤ ـ ٤٣.

(٢) M. Pact, «Education and the Capitalist Labour Market,» in: Jerome Karabel and A. Halsely, eds., *Power and Ideology in Education* (New York: Oxford University Press, 1977), pp. 340-355.

ومع التسليم بدور تلك المتغيرات والآليات في التكوينات المجتمعية الأكثر سيطرة على مقدراتها وديناميات إرادتها، فإننا نفترض ـ على الأقل ـ أن دورة هذه الآليات تضحي أكثر انحساراً في أنماط أخرى من التكوينات المجتمعية، خصوصاً تلك التي قدّر لها التاريخ البشري أن تكون أكثر تشوهاً وازدواجية في تطورها وفي قطاعاتها البنائية: نتيجة للتفاعل بين الاستعمار والتبعية من ناحية، وبين القوى الاجتماعية والسياسية ذات الوعي التاريخي والمجتمعي والتبعية من ناحية، وبينهما وبين القوى الاجتماعية والسياسية ذات الوعي التاريخي والمجتمعي المشروط من ناحية أخرى(٣). وهو التفاعل الذي أعاد إنتاج التبعية والاختلالات الهيكلية.

لقد حفز مثل هذا الوضع الفكري والبحثي بعض أنصار التوجيهات النقدية في العلوم الاجتماعية، إلى الاهتمام بالعوامل والمتغيرات الأخرى، الاجتماعية والسياسية والحضارية، وأكدوا في سياق منتجهم البحثي أن الإصرار على اعتبار الأسواق «وحدها» قادرة على تحقيق أنماط التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، هو فهم جزئي وأبتر لسياق العلاقة بينها(٤). وأكدوا، إضافة إلى هذا، مخاطر الاكتفاء بالأهداف الآنية والمرحلية كمنطلق لصياغة معايير تقويم السياسات العامة والقطاعية، وعليه، شددوا على ضرورة الاهتمام العلمي بالعوامل والمتغيرات والشروط التي يتم في ضوئها انتقاء السياسات وتنفيذها، لما لها من جدوى علمية وعملية في تحديد شروط نجاح هذه السياسات ومعوقات إخفاقها.

لقد أسهم ما سبق في تحديد المنطقة البحثية للدراسة الراهنة، بمحاولة استطلاع دور بعض المتغيرات الاجتماعية في صياغة أنماط العلاقة بين التعليم والتنمية، مع الاهتمام الخاص بالعلاقة بين التعليم والعمل، باعتبار هذين البعدين البنائيين من الأبعاد المهمة في التنمية البشرية والتي تُعَدّ بحق إحدى الركائز الحاكمة للتنمية، استقلالاً واطّراداً وتجدداً.

٢ ـ مواجهات الدراسة ومحدداتها

أ ـ سياق الوجود المجتمعي والمتغيرات الاجتماعية

تتحدد المسلمة الرئيسية للدراسة بأن الوجود المجتمعي العربي، بأنساقه الفرعية، الإقليمية والقطرية، ومن ثم محددات اختياراته وحركته، هو حصاد تفاعل جدلي تركيبي

(٣) حامد عمار، تقديم كتاب: شبل بدران، **صناعة العقل**، كتاب الأهالي؛ ٤٤ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ٧ ـ ٣٠، خاصة ص ٢١ ـ ٢٢، ودارم البصام، «التعليم والعمل من منظور الاقتصاد السياسي،» في: عبد الباسط عبد المعطي، محرر، **اجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم في البلاد العربية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٢)، ص ١٤ ـ ١٨.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١** (نيويورك: جامعة اكسفورد؛ القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٩١)، ص ٢٦.

لمستويات عدة قطرية وعربية ودولية، تنتج خصائص عامة مشتركة على مستوى بنية المجتمع العربي ككل، وأخرى نوعية ذات صلة بالنمط البنائي القطري وتاريخه النوعي. فإذا كانت الأقطار العربية تعيش هيمنة وتبعية للمركز الرأسمالي، وتعاني التجزئة العربية وآثارها السلبية الظاهرة والضمنية، ويسودها انحسار المشاركة بصورها، فإن تاريخها النوعي وجغرافيتها الاقتصادية والسياسية، أنتجا تباينات وانقسامات طائفية وفئوية وقبلية وعرقية وطبقية، وخصائص إنتاجية واستهلاكية وسكانية نوعية، أفضت في تفاعلها مع إطارها القومي وسياقها العالمي إلى اختيارات اجتماعية وسياسية، ومن ثم تنموية متباينة ـ في حال التعمق في مضامينها وأغوارها ـ ستنعكس على أوضاع كل من التعليم والعمل، سياسةً وتنظيماً ومشاركةً، وبالتالي تنتج آثاراً لا تخلو من تباين قطري عند مستواها العياني الملموس، وأخرى عامة ومشتركة عربياً عند مستواها التعميمي والتجريدي.

وتجدر الإشارة إلى أن فهمنا المتغيرات الاجتماعية لا ينظر إليها باعتبار دورها «الوسيط» في العلاقة بين التعليم والعمل فقط، لأن لها وجوداً أشمل من هذا الدور ومتجاوزاً إياه. فهي ذات تأثير في كل من التعليم والعمل على مستوى علاقاتهما بصُعد البنية الاجتماعية، وهي قائمة فاعلة داخل بنية كل من التعليم والعمل، وهي مؤثرة في مخرجات وآثار كل منهما، وفيهما معاً. وإذا كنا قد ركزنا على عدد من المتغيرات المختارة، كالأوضاع الاجتماعية، وما يترتب عليها من قوى اجتماعية وسياسية وانتماءات وفرص واختيارات فردية وجماعية، وتباينات في أنماط الثقافة والقيم والوعي، فقد اعتمد اختيارنا هذه المتغيرات على أهمية دورها النسبي العام في صياغة العلاقة بين التعليم والعمل من ناحية، ولأنها لم تنل الاهتمام الكافي من البحث والتمحيص من ناحية أخرى[٥].

ب ـ مفهوم التنمية

يهمنا قبل تحديد عناصر مفهومنا حول **التنمية العربية** أن نرصد ملاحظتين أراهما على قدر كبير من الأهمية: تذهب **الأولى** إلى أن كتابات عربية كثيرة تفوق الحصر، نشرت حول التنمية العربية، لكن جلّها كان في إطار ما ينبغي أن يكون، وحفلت بالتجريد الذي جعلها متجاوزة المواقع العربية. وبالقطع لن نستطيع في هذه الدراسة تجاوز هذا الأمر لأنه بحاجة إلى فريق بحثي متنوع التخصصات والأفكار والتوجهات السياسية، يتفرغ لإنجاز استراتيجيات وبرامج ممكنة التطبيق. وأما **الثانية** فتذهب إلى أنه من اليسير الحديث عن طموحات تنموية وحلم عربي كبير منشود. لكنه ومع التسليم التام بأهمية الحلم في الحركة والوعي، إلا أن كتابات غير قليلة على الأقل، انشغلت بما تنظره وما

(٥) بنت هانسن وسمير رضوان، **العمل والعدل الاجتماعي: مصر في الثمانينات، دراسة في سوق العمل**، منشورات مكتب العمل الدولي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

يجب أن يكون من دون أن تنشغل على نحو واقعي وممكن بما نحن فيه، وبمحطات التحرك والانطلاق صوب آفاق الحلم التنموي. إن أهم ما يجب أن يطرح على قائمة الفكر والتنظير والتخطيط للقضايا والهموم والآمال العربية، هو الإجابة المبرهنة عن أسئلة: كيف وبماذا؟ في ظل كل المحددات والشروط الدولية والإقليمية والقطرية.

أعتقد أن هامش الاختلاف سيكون محدوداً نسبياً بين ما نتصوره أهدافاً تنموية وبين كتابات سابقة وربما لاحقة حول هذه الأهداف... فثمة اتفاق كبير على أن التنمية العربية يجب أن تتوجه إلى زيادة الإنتاج وتنويعه، وأن تكون مدفوعة نحو الاستقلال رداً على التبعية، وسائرة من التنسيق العربي إلى الوحدة رداً على التجزئة، وأن تضمن الحفاظ على الهوية الحضارية وتمايزها وحوارها مع الهويات الأخرى، وأن تحقق الإشباع الكفوء والعادل للحاجات الأساسية للأفراد والمجموعات العربية، وأن تحرص على توسيع دوائر المشاركة وفرصها ومجالاتها، وفي مقدمتها المشاركة السياسية التي تضمن، متفاعلةً مع الأهداف المذكورة، وعياً مجتمعياً تنموياً وحضارياً يصون التنمية ويحقق اطّرادها(٦).

على أن السؤال المهم الذي يمثّل إشكالية رئيسية يتمثل في الكيفية التي تتحقق بها هذه الأهداف والشروط الدينامية الممكنة للحركة صوب الانطلاق. وفي هذا السياق سنطرح مجموعة من الأفكار والقضايا التي تحتاج إلى عمل بحثي حواري وواقعي، يترجمها إلى برامج وخطط عمل ومشروعات ممكنة. وعند رصدنا هذه الأفكار والقضايا نرى أن كلاً منها يمكن أن تصاغ بدايات حركته في ضوء حد أدنى ممكن واقعياً، هدفه تحقيق شرطين أساسيين: يتمثل **الأول** في مواجهة التردّي العام والنوعي عربياً، ويتمثل **الثاني** في تحريك الموارد والإمكانات البشرية والمادية والحضارية، وهذا يتطلب:

(١) ضرورة البدء بتعبئة المورد البشري، وتعيين مواقع الإفادة من إمكاناته وطاقاته، بما في ذلك من نرى أنهم يفتقدون بعض المهارات والقدرات والمعارف، لنوفر الشروط التنظيمية والتدريبية لجعلهم يتعلمون وهم يعملون، ويعملون وهم يتعلمون.

(٢) الاهتمام الجاد بتوسيع دوائر المشاركة السياسية وفرصها وانتقاء الصيغ التي تضمن صحة حركة هذه المشاركة ودينامياتها وانطلاقها واطّرادها المستقبلي.

(٣) تعبئة الموارد المتاحة وفق أولويات تسمح بتوظيف المورد البشري المتاح والإفادة

---

(٦) اعتمدنا في صياغة هذه الأبعاد على مصادر عدة أكثرها تأثيراً في توجهنا المشار إليه، انظر: إسماعيل صبري عبد الله، في... **التنمية العربية** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، خاصة ص ٧٩ ـ ٨٥؛ نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» ص ٣١ ـ ٦٧، خاصة ص ٥١ ـ ٥٩، و يوسف صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» ص ٩٩ ـ ١١٥، خاصة ص ١٠٨ ـ ١١٥، في: عادل حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

من التقنية المحلية وتلك التي يمكن نقلها نقلاً واعياً بطوعها واطّرادها المستقبلي.

(٤) التخطيط الواقعي لتحقيق العدالة النسبية في الفرص الاجتماعية بين الأرياف والحواضر، وبين الشرائح الاجتماعية والطبقية. فالعدالة قيماً وغاية، ضمان لتحريك الوعي والمشاركة والالتحام بالمصلحة العامة، باعتبارها أقصر الطرق لتحقيق المصالح الفردية.

(٥) إذا كان الاعتماد الفردي الاجتماعي على الذات قد أضحى ركناً حاكماً في تعبئة الموارد المبعثرة عربياً وقطرياً، وتعظيم هوامش الحركة والمناورة مع المحددات الدولية، خصوصاً شروط التبعية، ففي تقديري المستند إلى المعطيات الحضارية والواقعية العربية، أن المدخل التعاوني، الإنتاجي والخدمي، يمكن أن يكون مدرسة كبيرة لتنشئة الوعي الفردي والجماعي والقطري، في اتجاه العمل الجماعي. إن التعاون تاريخياً وواقعياً، يضمن تعبئة الموارد المحدودة، ويطور الوعي. فالمبادئ المعروفة عالمياً حول التعاون تحرك الممارسات صوب المشاركة السياسية والرقابة على التنظيمات البيروقراطية وما تفرزه من صيغ تتيح هدر الوقت والإمكانات وتوجِد الفساد الإداري.

(٦) الاعتماد على العلم والتخطيط العلمي في المجالات المختلفة، الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية، خصوصاً تنمية الموارد البشرية، بالمعنى الشامل لهذه الموارد، وبالتركيز على مجالات التعليم والتدريب والإعلام والمشاركة.

(٧) التخطيط للتنشئة الاجتماعية والثقافية لنمط استهلاكي يتسق مع الحاجات الأساسية الفعلية والمنتج المحلي، لمحاصرة الثقافة الاستهلاكية، خصوصاً الترفي التابع لها، والالتزام الجماعي بهذا النمط، فكراً وقيماً وممارسةً.

هذه أهم أبعاد التنمية، أهدافاً ومداخل، والتي نرى أنه يجب أن تكون البوصلة الموجهة لتطوير التعليم والعمل وصياغة العلاقة بينهما من ناحية، وبين التنمية من ناحية أخرى.

ج ـ مفهوم التعليم: الإطار المحدد والأدوار المجتمعية

تقدم المدرسة النقدية في علم اجتماع التربية، أكثر الرؤى شمولاً، سواء في فهمها وتحديدها أبعاد النظام التعليمي وعلاقاته وعملياته ومضامينه، أو تحليلها أدواره المجتمعية، أو تفسيرها أوضاعه، من خلال أسس تاريخية جدلية شاملة تربطه بسياق بنيته الاجتماعية وعلاقاتها الخارجية، حقيقة «أنه كما يكون المجتمع يكون التعليم وكما يكون التعليم يكون المجتمع»، بمعنى أن حال التعليم يكون حصاداً لمجمل العلاقات الجدلية التي يدخل التعليم طرفاً فيها[٧]. إلا أنه يكون لبعض الأبعاد البنائية الداخلية، ولبعض الضغوط

(٧) عبد السميع سيد أحمد، **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، تقديم حامد عمار، المكتبة التربوية ـ

والعوامل الخارجية أوزان نسبية متفاوتة بتفاوت أوضاع البنية الاجتماعية في اللحظة التاريخية المحددة: في صياغة أوضاع التعليم وأدواره. هذا مع ملاحظة أن غياب أقل الأبعاد وزناً في التفاعل، ينتج تفاعلاً مغايراً ومن ثم أوضاعاً مغايرة للتعليم وأدواره.

وتفيد مقولات هذه المدرسة وطروحاتها وتحليلاتها التاريخية والواقعية بأن التعليم في شموله لا يقتصر على فترة عمرية محددة من عمر الإنسان، وأنه ليس مقيداً بحال محدد، هو التمدرس، كما يشيع في الفهم الجزئي للتعليم، لأن مكانه يتجاوز المدرسة بالمعنى التقليدي الرسمي، ليمتد إلى العمل والممارسة السياسية، وإلى الكثير من مناحي الحياة اليومية. ولهذا يعد المجتمع بكل تضاريسه ونشاطاته المجتمعية مدرسة كبيرة تمارس من خلالها خبرات التعليم.

وعلى صعيد الأدوار المجتمعية للتعليم فهي أكثر شمولاً، وتتجاوز مجرد النظر إلى التعليم كخادم لقطاع الاقتصاد وسوق العمل، من خلال مهارات ومعارف وخبرات، هي متغيرة ومرحلية بالضرورة لتشمل أدواره في تنمية الشخصية الإنسانية، ومساعدتها على تجسيد إرادتها وحركتها وإبداعها، وانتمائها الحضاري والقومي ومشاركتها في مسيرة تنمية مجتمعها. وهي خصائص وأفعال تتطلب تعليماً نوعياً يعتمد على الحوار والتعليم الذاتي، وخلق المعرفة والسعي إليها، بدلاً من اختزانها في بنك العقل الإنساني، الذي يفضي التغيير الحادث في العالم وفي المجتمع المحدد إلى جعل ما يختزن منها خارج التاريخ وبعيداً عن الضرورات المجتمعية[٨].

لقد أسهمت هذه المدرسة، إضافة الى الرؤية العامة السابقة، في بلورة عدد من القضايا والأفكار هي ضرورية في رصد واقع التعليم في الوطن العربي وتقويمه، والتخطيط لآفاقه التنموية المستقبلية، ولعل من أهم هذه القضايا والأفكار ما يلي:

(١) يفيد عمل كارنوري (M. Carnory) المعروف ـ التعليم كاستعمار ثقافي، وغيره من أعمال المدرسة النقدية ـ أن التعليم وُظّف من قبل الاستعمار التقليدي، ويوظف الآن ترغيباً أو تخويفاً، في ظل حالة التبعية التي يعيشها العالم النامي وفي داخله الوطن العربي، لكي يكون في خدمة أهداف المركز الرأسمالي. وتتجلى آليات هذا النظام للتأثير في التعليم من خلال التمويل والمنح والبرامج التدريبية وتصميم المناهج الدراسية، وإنشاء الجامعات والمدارس الأجنبية وما إلى ذلك، بقصد تدويل نشاطات هذا النظام ومصالحه، وفرض ثقافته العامة والاستهلاكية وتشكيل وعي مواتٍ لمصالحه، وتساعده في

= (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣)، خاصة الفصل الأول، ص ٣٥ ـ ٧٤، و Jerome Karabel and H. Halsely, «Education Research: A Review and an Interpretation,» in: Karabel and Halsely, eds., *Power and Ideology in Education*, pp.1-85, spec. pp. 44-71.

(٨) عمار، تقديم كتاب: بدران، **صناعة العقل**، ص ١٣ ـ ٢٢.

هذا قوى اجتماعية وسياسية ذات وعي خاص يجعلها تتحالف معه على نحو مباشر معلن وغير مباشر متوارٍ[٩].

(٢) إن المهيمنين داخل البنية الاجتماعية، كما بيّن بولز (S. Bowles) وغينتز (H. Gintis)، يصوغون التعليم ويوظفونه لكي يتطابق مع العلاقات الإنتاجية السائدة ليسهم في إعادة إنتاج النظام القائم والتمايزات التي يعيش عليها. واستخدموا في هذا الصدد أساليب متنوعة، منها صياغة العلاقات الاجتماعية على مستوى تنظيمات التعليم ومؤسساته لكي تتسق والعلاقات الإنتاجية السائدة وتخدمها، ومنها تحديد المدخلات المعرفية والمالية والإدارية، لتشكيل الوعي على نحو يحافظ على مصالح المسيطرين[١٠].

(٣) إن المؤسسات التعليمية كالمؤسسات الأخرى التي تنجز الدور الايديولوجي للدولة كما وضح لويس التوسير (L. Althuser)، تعنى بتنشئة وعي المتعلم وتشكيله لكي يقبل الواقع المحيط به، ويقبل وجوده الاجتماعي، كأمور بديهية، لا يوجد ما هو أفضل منها، ومن ثم يجب عدم السعي إلى هزّها أو تغييرها. وتُستخدم في هذا السياق آليات فنية تربوية ـ المناهج وطرق التدريس والتقويم... الخ ـ للسيطرة الثقافية (cultural hegemony) التي تكرس «الفكرة المستحوذة» على عقول المتلقين برامج التعليم، والتي تجعلهم لا يتصورون بديلاً مما هم عليه وما هم فيه، ومن ثم تأتي قيمهم واختياراتهم وأفعالهم متسقة مع النظام القائم. وبجانب تكريس أفكار تسجن العقول بداخلها، تتم التنشئة على عادات ثقافية (habitus) ترسخ رموزاً ومعاني ومدركات وحاجات، تجعل المتعلمين يقبلون أفكاراً ويتبنون اختيارات لا تخلو من تعارض مع مصالحهم وأمانيهم وتطلعاتهم[١١].

(٤) إن التعليم، تاريخياً، لم يكن محايداً طبقياً وسياسياً، ويكون تحيزه حاداً كلما تركزت الثروة والسلطة على مستوى المجتمع في يد مجموعات محدودة فارزة. ولهذا فإن توسيع دوائر وفرص المشاركة في الثروة والسلطة، لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية، يقرّب النظام التعليمي أكثر من التعبير عن مجموعات وفئات وشرائح أكبر، ومن ثم يكون أكثر اقتراباً من المصالح المشتركة والجوهرية للمجتمع[١٢].

---

(٩) بدران، المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ٢٠٢.

(١٠) S. Bowdes, «Unequal Education and the Reproduction of the Social Division of Labour,» in: Karabel and Halsely, eds., *Power and Ideology in Education*, pp. 137-153.

وانظر أيضاً: حسن البيلاوي، «الايديولوجية في سياسة التعليم الفني في مصر والدول النامية: دراسة نقدية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر السياسات التعليمية في الوطن العربي، جامعة المنصورة، ٧ ـ ٩ تموز/ يوليو ١٩٩٢، ص ٧١٧ ـ ٧٦٥، وأحمد، **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١١) أحمد، المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٥) على الرغم من التفاعل الجدلي بين التعليم وصعد بنيته الاجتماعية، فثمّت ظواهر معرفية وثقافية لها مقادير واضحة من الاستقلال النسبي عن أوضاع بنيتها ـ كاللغة وأنماط من الفنون والثقافة الشعبية على سبيل المثال ـ وهي باستغلالها هذا، وتفاعلها مع بشر لهم أوضاع وممارسات وخبرات، تجعلهم لا يقنعون بدور سلبي، ولا يرضون بأن يصنع التاريخ دوماً من خلف ظهورهم[١٣]. توجد «ثقافة المقاومة» بجانب «ثقافة الانصياع والمسايرة».

(٦) إن الدور المحافظ للنظام التعليمي، يخلق نقيضه النقدي التحرري فتوجد وظيفتا المحافظة والتجديد والتحرير، معاً وفي الوقت نفسه، وتتفاوت غلبة أي منهما وفقاً لمضمون النظام السياسي وقواه ووعيه وتوجيهاته نحو التعليم. وبهذا يتعين وضع بُعدَي المحافظة ـ التجديد وفق متصل (continuum) متدرج بينهما يحدد تدرجه حركة قوى المعارضة وما يمكن أن تحدثه من تغيرات كمية ثم كيفية في التعليم[١٤].

ويهمنا الإشارة في هذا الصدد إلى أننا وإن كنا قد انشغلنا في ما سبق من أسطر بالإطار والمحددات والأدوار العامة للتعليم، فإن هذا لا يعني تقليلنا من أهمية المدخلات والمركبات والآليات التربوية الفنية الطابع للنظام التعليمي، بما في ذلك إعداد البشر وإكسابهم خبرات ومهارات. غير أنني أتصور هذه المدخلات والآليات من ناحية أخرى، كورقة عباد الشمس، التي يجعلها السياق البنائي، خصوصاً حائزو الثروة والسلطة فيه، زرقاء أو حمراء، أقصد محافظة ضابطة قاهرة أو مجددة محركة ومحررة للبشر.

د ـ مفهوم العمل

إذا كانت النظريات التقليدية ـ التوازن ـ ترى في العمل نشاطاً إنسانياً سعيه زيادة إنتاج المجتمع وتنويعه، كمّاً وكيفاً، لكي يسهم في تحقيق الحاجات الاجتماعية والمادية، للفرد والمجتمع، فإن هذا التعريف الوظيفي يبدو عاماً مجرداً، ومحدود التضاريس الاجتماعية والتاريخية. فللعمل، إضافة إلى هذا، خصائص وأبعاد إنسانية ومجتمعية تجعله من أهم العمليات الاجتماعية الإنسانية التي تطور المجتمع، إنتاجاً وفناً وثقافة:

(١) فهو الشكل الجوهري للنشاط الإنساني، والساحة المفتوحة لتحرير الإنسان وتنمية قدراته إذا لم تحدها وتغلقها المحددات البنائية، خصوصاً العلاقات الإنتاجية والانقسامية والتمايزية، والتي أنتجت تقسيماً للعمل، باعد بين العقل والفكر، وفتتت وحدة العمل الإنساني وشموله الاجتماعي[١٥].

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٤) عمار، تقديم كتاب: بدران، **صناعة العقل**، ص ١٣ ـ ١٦.

(١٥) ستيفن كامل [وآخرون]، «دور التعليم خلال مرحلة الانتقال،» ترجمة أمين محمود الشريف، **مستقبل التربية** (اليونسكو)، العدد ٤ (١٩٨٢)، ص ٤٤ ـ ٥٦.

(٢) يعتبر العمل ملخصاً مركزاً لأحوال البنية الاجتماعية، وعلاقتها بالعوامل الخارجية.

(أ) فالهيمنة الخارجية تفرض على المجتمع التابع القيام بنشاطات إنتاجية وتوزيعية وخدمية، لم تنتج من تطور تلقائي لنمط الإنتاج. ولهذا نلحظ وجود طلب على مهن ونشاطات ومهارات لم تنتجها البنية الاجتماعية، وتنحّي مهن ونشاطات ومهارات أنتجتها البنية الاجتماعية، مما أثر في عرض العمل والطلب عليه وفي الاختلالات الهيكلية في كليهما.

(ب) وثمة علاقات خارجية تمثل جذباً أقوى من عوامل الطرد داخل البنية الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة إلى الهجرة العربية إلى منابع النفط. ونظراً إلى انتقائية هذه الهجرة، سناً ونوعاً ومهارة، فهي تُحدث خللاً في بنية سوق العمل. لقد أثبتت دراسات هذه الهجرة أنها لم تخفف من حدّة البطالة، بقدر ما أحدثت نقصاً نوعياً في عرض العمل من بعض المهن والمهارات المحددة(١٦).

(ج) تؤثر أوضاع البنية الطبقية للمجتمع المحدد في نمط السلطة، وصنع السياسات، ومن ضمنها بالطبع سياسات التعليم والتدريب والتشغيل والأجور، وقبل كل هذا نمط التنمية. كما ان حائزي الثروة والسلطة، يؤثرون في توظيف الموارد المادية والاستثمارات ونمط الاستهلاك والفن الإنتاجي... الخ، مما يؤثر في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية في التعليم والعمل وعلاقتهما بعضهما ببعض من ناحية، وبمحيطهما الاجتماعي من ناحية أخرى. وقد يحدث العكس عندما يسعى حائزو الثروة والسلطة، بحسب وعيهم التاريخي وإدراكهم المهام المجتمعية الأساسية، لاختزال الفجوة الاجتماعية بين الجماعات والشرائح الطبقية.

(د) تؤثر أوضاع السكان، حجماً وخصائص وحركة، وبتفاعلها مع نمط أو أنماط الإنتاج السائدة ـ نشدد على المتفاعلة في خلق فائض إنساني متعطل أو في المزيد من الطلب على الاحتياطي الإنساني ـ تستوي في هذا مجتمعات الوفرة أو الندرة السكانية. إذا أردنا أن نركز على أكثر أبعاد البنية الاجتماعية تجسيداً وتأثيراً في أوضاع العمل، فإن الفائض الاجتماعي ـ المادي والبشري ـ خصوصاً أساليب وطرق توليده، وتوزيعه وتوظيفه، يُعد مفتاحاً للكشف عن الكثير من خصائص العمل من حيث تنظيمه وعلاقاته وقيمه وشروطه وعوائده.

---

(١٦) انظر حول هذه النقطة: نادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٦ ـ ٥٩، وباقر سلمان النجار، «العمالة العربية العائدة في أقطار الخليج العربي: مشكلات ما قبل العودة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٥٢ ـ ٥٧.

(٣) العمل عملية ديناميكية متحولة ومتغيرة تحمل في طياتها بعضاً من الثبات النسبي، الناتج من تراكمات وتواصلات تاريخية في الثقافة والقيم. ولهذا نجد مهناً ونشاطات يتغير تقويمها الاجتماعي بين مرحلة وأخرى من مراحل تطور المجتمع، كمهنة المعلم مثلاً، ونجد أخرى تحافظ على مكانة مرتفعة نسبياً على الرغم من التحولات في البنية الاجتماعية كالمهن العسكرية. ويمكن النظر إلى المهن الذهنية واليدوية من هذا المنظور التاريخي. ولعل مما يؤثر في صعود أو هبوط التقويم الاجتماعي لبعض المهن هو وضعها في صناعة الحراك والتنقل الاجتماعي والسياسي على مستوى المجتمع المحدد.

(٤) لقد لعبت التمايزات بين أعضاء المجتمع، بسبب أنماط توزيع الثروة والسلطة، أدواراً في تكبيل الدور الإنساني التحرري للعمل. وأسهمت الملكية الخاصة، في أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية، في إيجاد التباعد بين العقل واليد، وازداد هذا التباعد مع تطور الرأسمالية كنظام اجتماعي اقتصادي، فحدث التباعد بين العمل وغيره من النشاطات الإنسانية، التربوية والفنية والثقافية، ومن ثم انطفأت «فرحة العمل» وأضحى العمل شراً لا بد منه، خصوصاً بالنسبة إلى أولئك الذين أبعدوا عن المشاركة في صياغة شروط العمل ولحظاته وعوائده، بسبب تركز الثروة والسلطة في أيدي جماعات محدودة[(١٧)].

(٥) ثمّت إرهاصات لتغيرات مستقبلية في أوضاع العمل، نتيجة للديمقراطية ووجود الفكر النقدي المعارض الذي دفع في إيجاد استعادة بعض من وعي الإنسان. ولعل من بين أهم علامات هذا التغير تنامي التأكيد على العمل كحق وواجب إنساني، وإعادة النظر في المورد البشري، باعتباره المعين المتجدد باطّراد، وأيضاً التحرك من خلال فنون إنتاجية جديدة، في اتجاه التقريب بين العمل العقلي واليدوي[(١٨)]. ويرى كثيرون ـ ونحن منهم ـ أن في هذا الاتجاه نحو التغيير فرصاً لمجتمعات العالم الثالث ومن ضمنها المجتمع العربي للإفادة من ثرواتها البشرية، وقدراتها الحضارية والعقلية والمعرفية. على أن الذي يجدر تأكيده هنا أن هذا المشهد من الحلم المستقبلي لن يحوّله إلى دائرة الإمكان والتحقيق إلا اختياراً تنموياً مغايراً يكون سعيه الرئيسي مشاركة الإنسان العربي في صناعة قرارات حاضرة ومستقبلة وتعبئة موارده وقدراته لتجلّي إرادته وإبداعه.

هـ ـ العلاقة بين التعليم والعمل: استخلاصات في ضوء مشاهد تطور المجتمع الإنساني

يحفل تاريخ العلاقة بين التعليم والعمل وأنماطها في المجتمع الإنساني، بالكثير من الاستخلاصات والقضايا، العامة والنوعية، الجوهرية والثانوية، نختار بعضاً منها نراه

---

(١٧) ألدو فيزلبرغن، «التربية وتقسيم العمل في بلاد العربي،» في: اليونسكو، **نتعلم ونعمل** ([د.م.]: اليونسكو، ١٩٨٣)، ص ٣١ ـ ٥١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٥٠.

مهماً، لصلاحيته في تقويم هذه العلاقة على المستوى العربي.

(١) إن العلاقة بين التعليم والعمل لا تنحصر فقط في القضايا التربوية وقضايا سوق العمل وقوانينه وآلياته، لأنها قضية مجتمعية عامة، شاملة الأبعاد والعمليات، ومن ثم فجلّ أبعادها يصاغ على أرضية المجتمع، المؤثرة فيه، والمتفاعلة مع كل التعليم والعمل، ومابينهما من علاقات. ومع التسليم بأهم العوامل والأبعاد حتى أقلها شأناً في التفاعل، فإن الحصاد التاريخي للعلاقة يضع بعض العوامل في مكان الأولوية. ومن هذه العوامل: نمط أو أنماط الإنتاج، والبنية الطبقية، والسلطة السياسية. إن هذه الأبعاد في تفاعلها العام والنوعي، تؤثر في الاختيارات المجتمعية للإنتاج والاستهلاك وتوظيف الفائض، وفي سياسات التعليم والتشغيل... الخ.

(٢) إن العلاقة بين التعليم والعمل عايشت مراحل كبرى ثلاث: تجسدت **الأولى** في المجتمعات التي كانت التمايزات الاجتماعية فيها محدودة، واعتمد تقسيمها العمل الاجتماعي على معايير بسيطة لا تخلو من مرونة، كما في المجتمعات الأولية وبعض أنماط ماقبل الرأسمالية. لقد كان التعليم والعمل في هذه المرحلة أكثر التحاماً واتحاداً وكان كل منهما يتضمن الآخر ويعيش فيه. وكان المجتمع ساحة للتفاعل بين التعليم والعمل، وكانت العائلة الإطار الأولي لهذا التفاعل والاندماج. لقد ظل المنتجون الحقيقيون في هذه المرحلة بلا تمدرس (schooling)، وكان المعلمون متعلمين، والمتعلمون معلمين. على أن التباعد الكمي التدريجي سار مع تركز الثروة والسلطة ومعهما بدأ تفتت التعليم وتفتت العمل، ليصل إلى ذروته مع بروز الملكية الخاصة والاتجاه نحو النمط الإنتاجي الرأسمالي[١٩]. لقد أضحى من يتعلمون لا يعملون ومن يعملون لا يتعلمون، ولعل من الأدلة على هذا أن التعبير اليوناني لكلمة المدرسة (schole) كان مرادفاً للفرار[٢٠].

وأما المرحلة **الثانية** التي سارت مع صعود الرأسمالية، فقد ترتب عليها حاجة أصحاب المشروعات الرأسمالية إلى جيش احتياطي من القوى العاملة المدربة التي يزيد عرضها على الطلب عليها، فيكون الظرف المجتمعي أكثر ملاءمة لفرض شروط أصحاب هذه المشروعات على قوة العمل، من حيث شروط العمل، ولحظاته، وعوائده[٢١]. لقد كان هذا الهدف محركاً للاهتمام بالتعليم المهني والفني لتكون العمالة في متناول أيدي أصحاب العمل بدلاً من أن يكون العمل في متناول العمالة ورهن طلبها، كما بيّن واتس (A.G. Watts) في دراسته حول التعليم والتشغيل عام ١٩٨٥[٢٢]. المهم في الأمر أن

(١٩) كامل [وآخرون]، «دور التعليم خلال مرحلة الانتقال،» ص ٢٦.

(٢٠) إيزاكسون، «تأملات في التعليم والعمل،» ص ٣٤.

(٢١) Bowdes, «Unequal Education and the Reproduction of the Social Division of Labour,» p.149.

(٢٢) البيلاوي، «الايديولوجية في سياسة التعليم الفني في مصر والدول النامية: دراسة نقدية،» ص ٣٤.

هذه المرحلة شهدت محاولات للربط بين التعليم والعمل، لكنها اختزلت غالباً في ربط التعليم بسوق العمل، على حساب الوظائف المعرفية والعلمية والاجتماعية الأخرى للتعليم.

وترتبط المرحلة **الثالثة** بالثروات العلمية والتقنية والمعلوماتية والاتصال، التي أضحى بعض تطبيقاتها واقعاً معاشاً، وفيها بدأت تنحصر الحاجة إلى العمل اليدوي، وطلب الإنتاج لمهام جديدة ذات مواصفات عقلية وعلمية وعملية أدائية، يصعب التفصيل فيها، كما كان الحال في مراحل سابقة، بين عمل عقلي وآخر يدوي[٢٣].

(٣) تبرز من بين مقاربات الربط التاريخي بين التعليم والعمل ثلاثة روابط رئيسية: **أولها** مقاربة التمهين (vocationization)، ومن خلاله أدخل على النظم التعليمية بعض التغيرات الكمية ـ غالباً ـ وتمثلت في الاهتمام ببعض المقررات العملية والتدريبية على مستوى التعليم الثانوي. غير أن تقويم حصاد تطبيق هذه المقاربة بيّن أن دورها لم يتجاوز تنمية بعض مهارات التلاميذ وهواياتهم، التي يختفي أثرها عند الانخراط في التعليم الجامعي والعالي. وتمثلت المقاربة **الثانية** في إيجاد نوع موازٍ للتعليم العام هو التعليم المهني الفني (vocational technical education)، الذي قُصد به إنشاء مدارس فنية تخصصية زراعية وصناعية وتجارية. وكان هدف هذه المقاربة هو توفير احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية المعاونة، وتخفيف الضغط على التعليم الثانوي العام والجامعي، وتخفيض تكلفة التعليم ومحاصرة البطالة المقنعة والسافرة بين خريجي الجامعات[٢٤]. وعلى الرغم من وجود نجاح جزئي ـ نشدد على أنه جزئي ـ في إدراك هذه المقاربة أهدافها على مستوى المجتمعات المتقدمة والنامية، فإن إخفاقها ارتبط بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والسياسية المهمة التي من بينها:

(أ) من الناحية الاجتماعية، حفلت هذه المقاربة بدلالات وتوجيهات طبقية، لإعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية المنحازة ضد الفقراء وأهل القاع الاجتماعي. ولهذا أحجم كثير من الناس في المجتمعات المتقدمة والنامية، على نحو مذهب «ألدو فيزلبرغن»، عن هذا النمط من التعليم لأسباب تتعلق بالتقويم الاجتماعي للعمل اليدوي، وبقصوره عن تحقيق نقلات اجتماعية للمتخرجين منهم[٢٥]. وإن مَن شاءت أقدارهم الالتحاق بهم، كان التحاقهم قصراً واضطراراً وليس اختياراً، قصراً فرضته ظروف عائلاتهم المادية والطبقية، وحاجة هذه العائلات إلى تعليم منخفض التكاليف بمقدار حاجاتها إلى أجور أبنائها لتوفير الحدود الدنيا من إشباعات العائلة.

---

(٢٣) A. Toffler, *Future Shock, the Bodely Head* (London: [n.pb., n.d.]), pp. 3-7.

(٢٤) البيلاوي، المصدر نفسه، ص ٧١٩ ـ ٧٣٠.

(٢٥) فيزلبرغن، «التربية وتقسيم العمل في بلاد العربي،» ص ٤٧ ـ ٤٩.

(ب) لم تحقق احتياجات سوق العمل إلا بمقادير جزئية محدودة، لإشكاليات ومعضلات لم يحسم بعضها بعد، على نحو علمي دقيق. وهي إشكاليات تتمثل في التساؤلات الأربعة التالية[٢٦]:

الأول: هل يمكن فعلياً تحديد ما المهارات المطلوبة من سوق العمل؟ يذهب دال (R. Dale) إلى أن المهنة نفسها لا تطلب شيئاً محدداً قاطعاً... مطالبها خلافية ومتفاوتة بتفاوت توجيهات أصحاب الأعمال وقيمهم.

الثاني: وإذا أمكن تحديد تلك المكانات، فهل يمكن تحديد احتياجات سوق العمل منها؟

الثالث: وإذا تم ما سبق، هل يمكن تحديد المحتوى البيداغوجي للمهارة المطلوبة وتحويلها إلى واقع تربوي؟

الرابع: هل المدرسة هي المكان الأمثل لتعليم مهارات العمل؟

يكاد يلخّص نورتون غْرَب (N. Grubb) إجابات هذه التساؤلات بإشارته إلى أن مدارس التعليم المهني/ الفني تنطوي على استحالة تحقيق دورها؛ إنها تُعِدّ تلاميذها لسوق عمل غير منضبط وتصعب السيطرة عليه، ولا توجد عنه المعلومات الدقيقة...، مما يصعب من مهمة التنبؤ به[٢٧]. ويفاد من هذا الاستخلاص أن هذا النوع من التعليم يتسق مع الحاضر والآني أكثر من ارتباطه بالمستقبل وبالتغيرات المستمرة في سوق العمل.

أما المقاربة **الثالثة** فهي مقاربة نرى أنها لا تزال في مرحلة التشكيل والتبلور وتسمى مقاربة التعليم المتعدد التقنيات. وهو تعليم ذو توجه شامل يندمج في العمل، ويجذب العمل إليه حاضناً إياه، ويؤخذ بالمعنى الشامل للتعليم، على ما هو ايديولوجي وسياسي وتقني. ويناوب بين التعليم والعمل. ويؤكد التعليم المستمر للجميع. وتكاد تلغى في هذا النوع من التعليم التقسيمات الحادة بين التخصصات العلمية والمعرفية، الطبيعية والاجتماعية، بجانب سعي نحو تحقيق التوازن بين قدرات المتعلمين وطموحاتهم الاجتماعية من خلال توفير فرص تعليم أعلى أثناء العمل[٢٨]. وإذا كانت هذه المقاربة تبدو مستوعبة دروس إخفاق السابقتين عليها، فنجاحها مرتبط بتوجيه تنموي شامل، ينهض على الكفاءة والكفاية الإنتاجية والعدالة ومشاركة الإنسان المتعلم والعامل في تحديد مصيره ومستقبله، وتحرير قدرته على تغيير مسار هذا المصير، كلما أراد.

(٤) أكدت تحليلات علمية غير قليلة للعلاقة بين التعليم والعمل عبر تجارب

---

(٢٦) البيلاوي، المصدر نفسه، ص ٧٣٧ ـ ٧٣٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٤٠.

(٢٨) جيرهارت تونر، «التعليم المتعدد التقنيات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية،» ص ٢٥٩ ـ ٣٧٤، وبرتران شفارتز، «المناوبة بين العمل والتعليم،» ص ٤٧ و ١٠٥ ـ ١١٩، في: اليونسكو، **نتعلم ونعمل**.

مجتمعية متباينة، أن ثمة أبعاداً اجتماعية ـ ثقافية تتفاوت تأثيراتها وأدوارها بين مرحلة وأخرى من مراحل تطور المجتمع الواحد، وعلى مستوى المجتمعات الإنسانية، وتؤثر في صياغة هذه العلاقة، وهي ليست قائمة فقط في المحيط البنائي للتعليم والعمل، بل تتغلغل عبر البنية الداخلية لكل منهما. ومن بين هذه الأبعاد:

(أ) إن التقويم الاجتماعي للتعليم وللمهن يتفاوت بتفاوت حال البنية الاجتماعية واختبارات وانحيازات حائزي القوى الاقتصادية والسياسية. فالمهنة الواحدة تتغير مكانتها الاجتماعية بين فترة وأخرى، ومثال هذا مهنة التعليم نفسها ومهنة الفقيه ورجل الدين، وبعض المهن ذات الصلة بالأمن الداخلي والخارجي، وأنماط من التعليم، كالمحاماة ـ في فترات سابقة ـ والطب والهندسة، وما إلى ذلك.

(ب) على الرغم من وجود مقادير من التشابه بين التنظيم الاجتماعي لكل من التعليم والعمل، من حيث المكان وبوابات الدخول والعلاقات الهرمية، وبعض أبعاد الضبط والتقويم والثواب والعقاب، نتيجة لارتباط كل من التعليم والعمل بنمط العلاقات الإنتاجية السائد والمسيطر، فإن لكل منهما خصوصياته وقيمه النوعية في العلاقات بين الأفراد وبين مؤسسة التعليم ومؤسسة العمل في المجتمع المحلي. ومن الأمثلة على هذه الخصوصية، أن المدرسة تعمل تنظيماً وفكراً ضد العمل اليدوي، وهو ما أشار إليه رينيه دومون (René Dumont). وبدلاً من أن ينمي التعليم قدرات المتعلم ومهاراته ويثري وعيه، ويعدّه للمشاركة المجتمعية بالمعنى العريض لهذه المشاركة، بدلاً من هذا، أضحى المسيطرون على مفاتيح القوة الاجتماعية، وباسم ربط التعليم بالعمل، يختزلون دور التعليم في أن يكون مجرد خادم لسوق العمل. ويدرَّب المتعلمون على الانصياع لأوامر العمل وامتثال أوضاعه وشروطه خصوصاً في المستويات الطبقية والمهنية الدنيا. لكن التعليم على الرغم من كل هذه الأبعاد المحافظة الكابحة للوعي والإرادة، لم يستطع أن يطبع كل الطلاب بقوالبه. فقد لاحظنا في أكثر من مرة تمردات وثورات للطلاب، خصوصاً في المستوى الجامعي، لأنهم لم يدخلوا بعد في شبكة المصالح الضاغطة، في الوقت الذي تسعى فيه شرائح من العمال، بسبب غيبة المنظمات النقابية وغيرها من مجالات الممارسة المطلبية والسياسية، للتكيف مع أوضاعهم والشروط البنائية التي أنتجتها.

ثانياً: انعكاسات خصائص المجتمع العربي على أوضاع التعليم والعمل

١ ـ الخصائص البنائية العامة للوطن العربي

سنركز، وبإيجاز شديد، على عدد من الخصائص والأوضاع العامة البارزة التي نراها مهمة في إنتاج وإعادة إنتاج أوضاع التعليم والعمل على المستوى العربي:

أ ـ تُعَدّ تجزئة الوطن العربي أكثر خصائصه المعاصرة تأثيراً في حركته الجماعية وحركة كل قطر من أقطاره. فهي تضع كل قطر في خانة الأضعف عند محاولته التفاوض أو التعامل مع دول المركز الرأسمالي، وتجعل هذه الأقطار في الأغلب من الأحوال تختار الحلول الفردية القطرية، وبالتالي تعيد التجزئة إنتاج التخلف أو تهذيبه في أحسن الأحوال. وعلى مستوى التفاعلات الداخلية، كانت التجزئة مقدمة للمزيد من التجزئة القطرية، الطائفية والقبلية والعرقية، التي جعلت صنّاع السياسات العامة والقطاعية، سعياً للحفاظ على أوضاعهم وأوضاع بنيتهم الاجتماعية، يختارون سياسات تحافظ على التوازنات الداخلية، أكثر من سعيها لتطوير هذه الانقسامات في اتجاه عمل جماعي مطّرد. ويجد الخارج، في هذا السياق، المزيد من الفرص لتجزيء كل قطر، من ناحية، ولتأمين مصالحه وأسواق إنتاجه، ولنشر ثقافته، وتحريك الأقليات والثقافات الفرعية واللهجات المحلية، لتشكيل وعي وقيم مواتية لظرف التاريخ المدعم للسيطرة الخارجية والداخلية، من ناحية أخرى[٢٩].

ب ـ يسّرت التجزئة العربية المتفاعلة مع عوامل تاريخية أخرى، تبعية الوطن العربي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً. ومن ثم فهو أكثر تأثراً في الظرف التاريخي المعاصر بالعوامل الخارجية، خصوصاً توجهات النظام الدولي وما يطرأ عليها من تغيرات كمية وكيفية في الإنتاج والتقنية والثقافة. فالصادرات العربية منسوبة إلى الواردات بلغت ١٠٨ بالمئة عام ١٩٨٩. وتتركز هذه الصادرات في المواد الخام الأكثر تأثراً في كمها وسعرها بالسوق العالمي؛ ويمثل الاعتماد التجاري حوالى ٥٦ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور؛ ويعاني الحساب التجاري عجزاً بلغ ٢٠٦٣ مليون دولار أمريكي[٣٠]. والتبادل الاقتصادي الخارجي يكاد يتركز مع الدول الرأسمالية، الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان[٣١]. والإنفاق العسكري بلغ ١٢ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٠، ويبلغ في العام نفسه ٨٥ بالمئة من الإنفاق على الصحة والتعليم. وتمثل الواردات الاستهلاكية نسبة كبيرة من الاستيراد، إذ ارتفعت نسبة الأغذية المستوردة بينها من ٢٩ بالمئة خلال الفترة من (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) لتصل إلى ٤٧,١ بالمئة خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨)[٣٢].

---

(٢٩) بهجت قرني، «وافدة متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٥١، وعبدالباسط عبد المعطي، «التبعية الثقافية في الوطن العربي: الآليات والمجالات والتفسير،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة الثقافة العربية: الواقع وآفاق المستقبل** (الدوحة: جامعة قطر، ١٩٩٣).

(٣٠) «الملف الإحصائي، مؤشرات عن التنمية البشرية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، الجدول رقم (١٨).

(٣١) إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة: آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٢٥ ـ ١٥٠.

(٣٢) «الملف الإحصائي، مؤشرات عن التنمية البشرية في الوطن العربي،» الجداول أرقام (١٣)، (١٨) و(٢٠).

إذا تأملنا هذا الوضع التاريخي سنلاحظ أن تأثيراته تتجاوز الإنتاج والاستثمار المتمركز حول التجارة، واستيراد المصنوعات التقنية وأنماط الاستهلاك، لتنفذ إلى الأصالة السياسية والثقافة والقيم العريقة للحياة، أي إلى التنمية البشرية، وخصوصاً أوضاع التعليم والعمل.

ج ـ تعبر البنية الاجتماعية مراحل تاريخية متداخلة وأزماناً مختلطة، فتتعاصر فيها أنماط إنتاج قبل رأسمالية وأخرى رأسمالية تابعة. على أنه يظل لـ «التجارة» دور واضح في زيادة الاقتصاد العربي من الزاويتين التاريخية والمعاصرة. ويدلل على هذا أن الكشوف الجغرافية عندما هزمت التجارة العربية، هزمت معها الاقتصاد العربي، وجعلته أكثر قابلية للتأثر بالخارج خلال الحقبة الاستعمارية. ولم يقف تأثير التجارة عند حدود توسيع العملية الإنتاجية فيه، بل تجاوزه إلى التحالف مع الخارج، وفرض قيم عاقت الشعور القومي، وهيأت للتبعية الثقافية وتبنّي الكثير من بنود الثقافة الاستهلاكية المعوقة للوعي. لقد أكد ابن خلدون في معرض ربطه بين أحوال الناس من المعاش وبين قيمه، أن الاشتغال بالتجارة لعب دوراً مدعماً لتعطيل الإنتاج وتعميم الاستهلاك، ونشر قيم الفساد والاستسهال(٣٣).

د ـ تعتمد البنية الاجتماعية العربية على الجغرافيا الطبيعية أكثر من تفاعلها مع الجغرافيا البشرية. فالحركة الاقتصادية لهذه البنية تعتمد على البيئة الجغرافية وما تجود به من موارد وما تتميز به من موقع، مما جعل «الريع» متفاعلاً مع التبعية يعوق الإبداع لتوليد الفائض المحلي وتعبئته لتطوير الإنتاج وتوسيعه وتنويعه. وأما التعامل مع التاريخ العربي الحضاري والاجتماعي، فيكاد يكون تعامل المستهلك، لمديحه ولإعادة التوازن النفسي والحضاري، مما شكل نمطاً فريداً من التبعية الداخلية المضادة للتبعية الخارجية. فأفضى تفاعل النمطين من التبعية الخارجية والداخلية، إلى مزيد من العجز في البنية الاجتماعية المعاصرة، والمزيد من التنحية والنفي الإيجابي من التراث الحضاري، فكرست الازدواجية الزمانية والحضارية، التي تعكسها معايشة الأفراد والجماعات لأنماط ثقافية وقيمية، ماقبل الحداثة والحداثة ومابعد الحداثة، في اللحظة التاريخية المحددة.

لقد أثر هذا الوضع التاريخي والحضاري في الأداء العام والنوعي في كثير من مجالات الحياة، وكان أكثرها حساسية وتأثراً التعليم والعمل والإعلام، فكرس طريقة حياة لا هي غربية ولا عربية في طابعها العام، وإنما آنية موقفية مستسهلة، مستهلكة الزمان والمكان المادي والبشري والحضاري(٣٤).

هـ ـ تتميز البنية الاجتماعية بتركز الثروة والسلطة في أيدي أفراد وجماعات محدودة،

---

(٣٣) عبد المعطي، «التبعية الثقافية في الوطن العربي: الآليات رالمجالات والتفسير».

(٣٤) «الملف الإحصائي، مؤشرات عن التنمية البشرية في الوطن العربي،» الجدول رقم (٤).

ويوسَم النظام السياسي بالأحادية الحزبية أو القبلية والعائلية، مع السماح بهوامش محدودة للمشاركة، بهدف تحقيق توازنات بين المصالح السائدة، للحفاظ على الاستقرار السياسي. لقد أفضى هذا التركز، متفاعلاً مع التجزئة والتبعية، إلى تبنّي سياسات عامة وقطاعية، جزئية وآنية، وأكثر ارتباطاً بالخارج منها بالداخل العربي ـ العربي.

هذه هي أهم الملامح البنائية المشتركة عربياً، التي أفضت إلى إنتاج تنمية عربية متأثرة بها وعاكسة إياها. فأتت تنمية قطرية، جزئية، عشوائية غالباً، على رغم ما يحفل به الخطاب الرسمي من شعارات حول التخطيط العلمي. كما أتت آنية، مشغولة بالحاضر ومنفعلة به، أكثر من مدّها آفاق الفكر والعقل نحو مشروع مستقبلي. ولهذا فهي تنمية لا تتجاوز الفعل اليومي المباشر نحو المشكلات والقضايا القطرية أو العربية ـ العربية. وعليه، فهي في تحليلها العميق، تعيد إنتاج الأوضاع والعلاقات الداخلية والخارجية القائمة، وبالتالي تنمية التخلف والتجزئة والتبعية.

وإذا أردنا أن نقدم أمثلة على مخرجات أداء هذا النمط من التنمية، فإن تقارير التنمية عامة، والبشرية تحديداً، الدولية منها والعربية والقطرية، تؤكد أن عمر الإنسان العربي المتوقع عند الولادة عام ١٩٩٠ لا يتجاوز ٦٠ عاماً؛ وأن معدل الوفيات لا يزال مرتفعاً وفي حدود ٢,١ في الألف؛ وأن نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صحية لا تتجاوز ٧٠ بالمئة؛ وأن معدل القراءة والكتابة بين الكبار أقل من نصف السكان (٣٥ بالمئة)؛ وأن حوالى مئة مليون نسمة تعاني البطالة في عام ١٩٨٩، أي أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٩؛ وأن حوالى مئة مليون أخرى تعاني البطالة الجزئية. كما انخفضت الأجور بنسبة ٣٠ بالمئة مابين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩[٣٥]، ومعنى هذا أن حوالى ٢٠ مليون فقط بنسبة ٩ بالمئة هم الذين يعملون بالفعل.

وإذا كنا قد ركزنا في ما سبق على الخصائص العامة للبنية الاجتماعية، وعلى بعض من الحصاد العام للأداء التنموي العربي، فهذا لا ينفي وجود تحسينات كمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تمثلت في إنجاز مقادير ملحوظة على صعيد البنية الأساسية والمرافق العامة، كالطرق والكهرباء والماء والإسكان والتعليم والصحة والثقافة والإعلام، لكنها كانت تحسينات كمية أكثر منها كيفية. وهي تحسينات تمّ رصدها في أكثر من عمل منشور، مؤسس وفردي.

٢ ـ السياق البنائي وأوضاع التعليم على المستوى العربي

رصدت ندوات ومؤتمرات ومشروعات بحثية متعاقبة ما طرأ على التعليم من تحسن. وذهبت إلى أنه تحسُّن كمّي غير تام، وأن ثمة نقائص كيفية ونوعية في التعليم تجعله عاجزاً عن الوفاء بمهام التنمية العربية:

---

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١**، ص ٥٣.

أ ـ فمن الناحية الكمية، رصدت التقارير العربية والدولية ما يلي[٣٦]:

(١) على رغم ارتفاع عدد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة من ١٧ مليوناً عام ١٩٧٠ إلى ٥٢ مليوناً عام ١٩٩٠، فإن حوالى ٢٠ بالمئة من أطفال المرحلة الابتدائية يتسربون من التعليم الإلزامي.

(٢) على رغم انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) من ٦٣ بالمئة عام ١٩٧٠، فهي لا تزال ٥٠ بالمئة بحسب تقديرات عام ١٩٩٠.

(٣) مع ارتفاع نصيب التعليم من الناتج القومي الإجمالي إلى ٥ بالمئة عام ١٩٧٠، لم يتجاوز ٦ بالمئة عام ١٩٩٠، ومن ثم فنصيبه لا يزال منخفضاً مقارناً بالإنفاق على مجالات وخدمات أخرى تمت الإشارة إلى بعضها.

(٤) على رغم ارتفاع أعداد المعلمين من ٥٥٦ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى ١,٧٥٠ ألفاً عام ١٩٩٠، إلا أن معدلات نموهم بحسب الكتاب الإحصائي لليونسكو عام ١٩٨٩ عايش انخفاضاً من ٧,٨ بالمئة ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠، إلى ٧,١ بالمئة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧. وكان الانخفاض على مستوى المراحل الابتدائية والثانوية والعالية خلال الفترات المذكورة من ٦ بالمئة إلى ٥,٩ بالمئة، ومن ١٠,٥ بالمئة إلى ٨,٩ بالمئة، ومن ١١,٣ بالمئة إلى ٧,٣ بالمئة للمراحل المذكورة على التوالي[٣٧].

(٥) يتبين من المؤشرات الكمية حول التعليم أن نسبة المقيدين بالتعليم الفني الثانوي إلى إجمالي طلاب المرحلة الثانوية كانت ١١ بالمئة، ونسبة المقيدين بالتعليم العلمي إلى إجمالي المقيدين بالتعليم العالي ٣٣ بالمئة فقط، ونسبة الدارسين في مراحل التعليم العالي في الخارج إلى إجمالي الدارسين حوالى ١٢ بالمئة[٣٨].

وعلى رغم أن المؤشرات الكمية المشار إليها تعكس بعض التحسن في البنية الأساسية للتعليم ومرافقه، إلا أنها تبدو مجسدة للأوضاع البنائية والفلسفات التنموية العامة السائدة في المجتمع العربي، التي تقوم على أفكار ومبادئ التحديث التي ظن بعضهم بإمكان انتشارها من المركز الرأسمالي إلى الأطراف، ومن العواصم داخل هذه الأطراف إلى المجتمعات المحلية، ومن الصفوات وحائزي القوة إلى غيرهم من سكان المجتمع، ومن الذكور إلى الإناث. لقد أتت ممارسات المؤسسات التعليمية ناقصة كمياً، وهي تعكس

(٣٦) مؤتمر تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، منتدى الفكر العربي، الأردن، عمّان، ١١ ـ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٠.

(٣٧) حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: الإحصاءات والوثائق**، ج ٢ (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٣)، الجدول رقم (١٦)، ص ١١٦.

(٣٨) «الملف الإحصائي، مؤشرات عن التنمية البشرية في الوطن العربي،» الجدول رقم (١٥).

اهتماماً محدوداً بقضايا التعليم إذا ما قورن بالاهتمام بنشاطات واهتمامات أخرى. وكان الاهتمام بالأبعاد المادية للتعليم ـ تجاوزاً ـ أكبر من الاهتمام بأبعاده التنموية الأخرى، الحضارية والاجتماعية والثقافية. فتعديل المراحل التعليمية وسنوات التمدرس كان صدى لأفكار تربوية غربية، ولعل من أهم ما يدعو إلى التأمل في هذه الأبعاد الكمية، ارتفاع نسبة الأمية بين من هم في سن العمل، أي القوة البشرية الأساسية، وانحسار الاهتمام بالتعليم الفني، كانعكاس لوهن الاهتمام بقضايا الإنتاج وتطويره.

ب ـ وإذا أتينا إلى الجوانب الكيفية للنظام التعليمي العربي، فبوسع المدقق فيها ملاحظة ارتباطها الضبطي المحافظ للتعليم، أكثر من الاهتمام بتحرير الوعي وبلورته. وتدلل على هذا الدراسات التي عنيت بتحليل مضامين المقررات الدراسية وهرمية العلاقات داخل المؤسسة التعليمية وشكل المباني وموقع غرف الإدارة منها التي تجعل المدرسة من حيث بنائها وتنظيمها أقرب إلى ثكنات ومعسكرات من يقضون بعض العقوبات. هذا فضلاً عن دور التعليم في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية وتكريس أفكار تستحوذ على عقول المتلقين للتعليم ووجدانهم[٣٩]. ولعل من الأدلة على هذا ما يلي:

(١) من حيث ممارسات النظام التعليمي من داخله، اتفقت محاولات التقييم على أن التعليم العربي يعتمد على التلقين والتعليم السلطوي واللفظي، الذي ينحّي التعليم الحواري والتعليم الذاتي والقدرة على البحث وحل المشكلات والتركيز على الحاضر والماضي وإغفال المستقبل، وافتقاره إلى معايير علمية موضوعية في تقويم المتعلمين، والقصور عن التنمية الشاملة لأبعاد شخصية المتعلم وديناميتها.

(٢) من حيث تنظيماته، يعاني النظام التعليمي سيطرة الازدواجية والانقسامية في أنماط المؤسسات التعليمية ولغة التدريس والمقررات بين تعليم ديني وآخر علماني، وتعليم عام وآخر فني، وتعليم أجنبي وأهلي وحكومي، وتعليم للذكور وآخر للإناث. وفي إطار

---

(٣٩) ضمن هذه الدراسات: نبيلة حمزة، «تحليل مفهوم العمل من خلال الكتب المدرسية في التعليم الثانوي في الجمهورية التونسية،» ص ٥٩ ـ ٦٣، ومحمد النويلاتي، «دراسة لمقرر الاجتماعيات بالمرحلة الثانوية في مناهج الجمهورية العربية السورية،» ص ٤٢ ـ ٤٦، في: عبد المعطي، محرر، **اجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم في البلاد العربية**؛ عبد الباسط عبد المعطي، «التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: «دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية»،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ١٢، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٤)، ص ٥٩ ـ ٦٨، ومحمد عزت عبد الموجود: ترجمة ودراسة، **أمريكا عام ٢٠٠٠: استراتيجية للتربية** ([الدوحة]: جامعة قطر، مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢)، و«حدود القدرة والإحباط في سياسات التعليم الابتدائي في الدول النامية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، جامعة قطر، مركز البحوث التربوية، ٢٥ ـ ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٩٢، ص ١٧٣ ـ ٢٥١. هذا بالإضافة إلى المصادر المشار إليها: بدران، **صناعة العقل**؛ البصام، «التعليم والعمل من منظور الاقتصاد السياسي،» والبلاوي، «الايديولوجية في سياسة التعليم الفني في مصر والدول النامية: دراسة نقدية».

هذا السياق التعليمي المضطرب ترتفع نسب المعلمين غير المؤهلين تربوياً وأكاديمياً.

(٣) أما عن مخرجات النظام التعليمي في علاقاتها بمتطلبات التنمية وشروطها، فقد لوحظ انحياز التعليم ضد الإناث لصالح الذكور، وضد الأرياف لصالح الحواضر، وضد الطبقات الدنيا لصالح الطبقات المسيطرة[٤٠]. وإن ما يُكسبه التعليم للمتعلم من مهارات ومعارف هو محدود في كمّه، ومتخلف في كيفه عن التطورات المعرفية والتقنية العالمية، والتكرار والتلقين والطقوس اليومية في طوابير الصباح وفي أساليب التعليم، والتي تسير بعقل المتعلم في اتجاه واحد ليقبل ما هو قائم، ويرى أنه أفضل المتاح. وتبدو علاقة مخرجات التعليم بالإنتاج عاجزة، بسبب مضامين التعليم وطرق التدريس، وبسبب حالة الإنتاج العربي (تجاوزاً) المشدودة إلى الخارج تحت وطأة التبعية، والتي تتطلب مهارات ومهناً لم يعدّ النظام التعليمي نفسه لها، ومن ثم تُحدث تغييرات واختلالات في أوضاع العمل، تجعل مخرجات التعليم بعيدة عنها، قسراً (التبعية) وفعلاً (قصور النظام التعليمي نفسه وعجزه).

(٤) لم ينجح التعليم في الوطن العربي في تقريب الفوارق والتمايزات بين الشرائح الاجتماعية. وإذا كان بعضهم يعارض هذا الأمر بدعوى وجود مجانية التعليم، فإن هذه المجانية فقدت الكثير من مدلولاتها الاجتماعية والسياسية، بسبب الأوضاع المعيشية والمهنية لأسر الطبقات الدنيا، والتي تنعكس على تحصيل أبنائها، وعدم قدرة أعداد منهم على مواصلة التعلم في بعض الكليات التي تحتاج إلى نفقات أخرى منظورة وغير منظورة.

٣ ـ انعكاسات البنية الاجتماعية العربية على أوضاع العمل والقوى العاملة العربية

يذهب مضمون الاستخلاص العام حول أوضاع القوى العاملة العربية وخصائص سوق العمل، إلى أنها أوضاع حافلة بالمفارقات والتناقضات القطرية، وعلى مستوى القطر الواحد، مما يؤكد عند مستوى التعميم الذي لا تجرحه التفصيلات وبعض الاستثناء، أن التنمية البشرية على رغم ما يقال، تأتي في مراتب متأخرة من الاهتمام الجاد، وأن الاتجاه العام يشير إلى هدرها ومحاصرتها وتحويلها إلى بضاعة معروضة في سوق عمل مجزأ وانقسامي وعشوائي وآلي.

أ ـ على رغم ما يتمتع به الوطن من رصيد بشري عظيم ومن إمكانية بشرية لمن هم في سن العمل (١٥ ـ ٦٤) تتجاوز نصف السكان بقليل، مما يشكل تحدياً مستقبلياً كبيراً

---

(٤٠) انظر الأعمال المشار إليها لكل من: حمزة، المصدر نفسه؛ النويلاتي، المصدر نفسه، وعبد المعطي، «التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: «دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية»».

في ظل المعدلات السكانية المرتفعة التي وإن بدت منخفضة نسبياً في بعض الأقطار، فإنها ترتفع في معظمها لتصل إلى ما بين ٣ ـ ٦ بالمئة(٤١). ويدلل على هدر هذه الإمكانية: أن الأمية ترتفع بين الكبار ـ من هم في سن العمل ـ إلى ما يقرب من ٥٠ بالمئة(٤٢)، وأن حوالى ثلثي القوة العاملة هي عمال غير مهرة، وأن الفنيين والاختصاصيين لا يتجاوزون ٨ ـ ٩ بالمئة في أحسن التقديرات(٤٣)، وأن خريجي الجامعة بالتالي يتركزون في المهن الكتابية والإدارية، ويعني هذا أنه على رغم التحسينات في نظام التعليم، فهو بعيد عن الوفاء بمتطلبات المجتمع الأخرى، نتيجة لأوضاع التعليم المشار إليها، وللاختيارات المسماة تنموية تجاوزاً. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة قوة العمل الفعلية تعد منخفضة، إذ لا تتجاوز ربع من هم في سن العمل. وإذا ارتبط هذا، كما يرى بعضهم، بخصائص قوة العمل التعليمية والمهارية، فهي خصائص أنتجتها البنية الاجتماعية، وحاصرتها الفلسفات الإنتاجية، الريعية وغير المنتجة، والارتباط بالسوق العالمي، الذي جعل من الصناعات الاستخراجية القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وهي الصناعة التي تعتمد على أعداد غير قليلة من العمالة غير العربية، والتقنية الكثيفة رأس المال، كما هو حادث في صناعة النفط. ويبلغ هدر الإمكانية البشرية إحدى ذراه بارتفاع معدلات البطالة العربية، وبأنواعها المختلفة تقريباً، بين جزئية وكلية، وسافرة ومقنعة، والتي تصل في حالات كثيرة إلى ما يقرب من ثلث قوة العمل(٤٤).

ب ـ يعد سوق العمل العربي، تنظيماً وخصائص، موجزاً بليغاً لأوضاع المجتمع العربي الإنتاجية والاجتماعية، والداخلية ـ القطرية، والإقليمية والخارجية:

(١) على رغم وجود تشريعات ومنظمات عربية مشغولة بالتنسيق العربي في مجال القوى العاملة، فإن الحل القطري لمشكلات قوى العمل يبدو أكثر غلبة وسيادة، نتيجة للنمط القطري في التنمية. ولعل من أكثر الظواهر تعبيراً وتجسيداً للأوضاع العربية،

---

(٤١) «الملف الإحصائي، مؤشرات عن التنمية البشرية في الوطن العربي،» الجدول رقم (٦).

(٤٢) حسين رزق، «التدريب المهني في البلدان العربية: الواقع الراهن ومتطلبات التنمية،» في: **اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٦)، ص ٤٩٢ ـ ٥١٨، خاصة ص ٥٠٦.

(٤٣) إسماعيل سراج الدين، «نظرة مستقبلية للعمالة والتنمية في البلدان العربية،» في: المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٥١.

(٤٤) انظر أعمال **اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية**، خصوصاً دراسات كل من: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، «القوى العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» ص ٩٩ ـ ١٦٧، وباقر سلمان النجار، «معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي،» ص ٣٧٢ ـ ٣٧٧، وأيضاً: اجتماع خبراء حول الاحتياجات التدريبية للدول العربية الأقل نمواً، صنعاء، المعهد العربي للتخطيط، أيار/ مايو ١٩٨٣، خصوصاً دراستي العوض جلال الدين ورضا فاخوري.

ظاهرة العمالة الوافدة والمتنقلة عبر الحدود العربية. وتفرز هذه العمالة ثلاثة أنماط رئيسية هي: نمط العمالة العربية ـ العربية، والعمالة العربية ـ الأجنبية، والعمالة الأجنبية ـ العربية. وتكشف دراسات غير قليلة، قطرية وغير قطرية، حول العمالة في مجتمعات الخليج، أن الذي يصوغ جل سياستها هو القطاع الخاص، التجاري الخدمي، والذي مال لأسباب كثيرة، إلى تفضيل العمالة الأجنبية، خصوصاً الآسيوية على العربية، حتى كادت تشكل سوق العمل في الخليج.

(٢) يعاني سوق العمل العربي الانقسامات والتجزئة، وهي انعكاس للأوضاع العربية والقطرية. فثمة سوق عمل لكل قطر، وفي داخله أسواق، تقليدية وحديثة، ريفية وحضرية، حكومية وعامة، خاصة ومختلطة، رسمية وغير رسمية، وعمالة ماهرة وغير ماهرة، وللذكور والإناث. ومع أن هذا التنوع يبدو بديهياً في كثير من المجتمعات، إلا أنه في الحالة العربية، يبدو جامداً وصارماً، يحاصر الحراك الأفقي والرأسي، داخل وبين الأسواق المذكورة، مما ينتج اختلالات هيكلية، واختناقات، وفوائض بشرية غير موظفة يعبّر عنها تعدد صور البطالة وأنماطها على المستوى العربي.

(٣) من المفارقات التي تدعو إلى التأمل، وجود عجز في بعض المهن في عدد من المجتمعات الكثيفة السكان، ووجود بطالة مقنعة وسافرة في قوة العمل في البلدان الشحيحة السكان، بل وظهور بطالة، حتى بين العمالة الوافدة إلى هذه البلدان. ويرجع هذا في جانب منه إلى انتقائية العمالة في بعض أسواق الخليج، لخفض تكلفة تشغيل العمالة الوافدة والتي يضطر بعضها إلى العمل في مهن غير التي لديه خبرات بشأنها، كالمزارعين والمدرسين والفنيين الذين يعملون في أعمال البيع والخدمات العامة والشخصية.

(٤) يكاد يجسّد توزيع قوة العمل العربية على القطاعات الاقتصادية، أوضاع الإنتاج التابع، وجنوحه نحو النشاطات غير المنتجة، التوزيعية غالباً. فالبيانات توضح لنا أن حوالى نصف قوة العمل العربية يتركز في قطاع الخدمات، وانخفضت مشاركتها في القطاع الزراعي من ٦٠ بالمئة عام ١٩٦٥ إلى ما يقرب من الثلث فقط ما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩، كما انخفضت مشاركتها في الصناعة من ١٥ بالمئة إلى ١٤ بالمئة خلال الفترات المذكورة. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لوجود قوة العمال في القطاع الزراعي، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز ١٦ بالمئة على المستوى العربي. هذا في الوقت الذي زادت فيه نسبة واردات الغذاء من ٢٩,١ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) لتصل إلى ٤٧,١ بالمئة خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨)[٤٥].

---

(٤٥) «الملف الإحصائي، مؤشرات عن التنمية البشرية في الوطن العربي،» الجدول رقم (١٣) والجدول رقم (١٦).

٤ ـ العلاقة بين التعليم والعمل والأهداف التنموية

يصعب أن نصوغ شكلاً قاطعاً واحداً للعلاقة بين التعليم والعمل من ناحية، وبينهما وبين متطلبات التنمية من ناحية أخرى. فالعلاقات بينها أكثر تعقيداً وتنوعاً. فعند بعض المستويات والأدوار نجد تباعداً وتنائياً وتفاضلاً، وعند بعضها الآخر نجد اتساقاً وتكاملاً، وعند مستوى ثالث قد يأخذ بعض العلاقات أشكالاً متداخلة ومتعرجة. كما قد يأخذ شكلاً متصلاً متنوع الدرجات للتباعد والتداني بين التعليم والعمل وبين المهام التنموية. على أن هذا الوصف التفصيلي الضروري، قد لا ينفي إمكانية الإشارة العامة إلى الحصاد الكلي للعلاقات بينها.

أ ـ على مستوى الإنجاز العام لكل من التعليم والعمل، لأهداف التنمية، يمكن التعميم الذي لا يخلو من استثناءات لا تقلل من قيمته العلمية، أن كلاً من التعليم والعمل، لا يفي بالمهام التي كان يجب أن يقوم بها تنموياً، في ضوء المفهوم المطروح للتنمية في صدر الدراسة الراهنة. فكلاهما جزئي في ممارساته وفي إصلاحاته التي تحفل بردود الأفعال الآنية المنفعلة، لعلاج عوارض مشكلات محددة تطفو على سطح المجتمع، أكثر من العمل الجاد لتناول هذه المشكلات جذرياً. ولعل من الأمثلة على هذا زيادة أعداد المقبولين في التعليم الجامعي، والتعيين المدعوم للخريجين في بعض المؤسسات والهيئات الحكومية. وإذا أتينا إلى الأدوار الفعلية، وليس الوجوبية التي حفل بها الخطاب الرسمي، سواء للتعليم أو العمل، نجد أن كليهما قاصر على إعداد المواطن وتهيئة فرص مشاركته الاجتماعية والسياسية، وإشباع حاجاته الأساسية، وإثراء وعيه.

ب ـ حتى لو أخذنا بالمعنى المحدود للتحديث، والذي يناشد ضرورة اتساق مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل، سنجد أن الواقع العربي يحفل بممارسات وعمليات تباعد بينهما، وتجعل كل منهما يحمل بعضاً من الأداء السلبي، فيشيع في عدد غير قليل من دراسات الهجرة الداخلية والخارجية. ونتيجة لقصور فرص العمل على مستوى المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، وعلى مستوى القطر الواحد، وتفاعلاً مع تدني عوائد العمل عن الوفاء بالحد الضروري لإشباع الحاجات الأساسية، وإضافة إلى الطموحات والتطلعات التي يذكيها التعليم والثقافة الاستهلاكية، فإن التعليم يسهم متفاعلاً مع متغيرات أخرى في الدفع في اتجاه الهجرة الداخلية والخارجية. وبوسع المدقق في ظواهر الهجرة إجمالاً، ملاحظة أنها تعبّر ـ بين ما تعبر ـ عن تباعد بين التعليم والعمل، فهذا في مكان وذاك في مكان آخر، نتيجة للممارسات التنموية المتحيزة ضد المجتمعات المحلية، وخصوصاً الريفية، ونتيجة لغلبة التوجهات القطرية على التنمية في هذا البلد العربي أو ذاك.

ج ـ يبدو من بعض الصور والممارسات المجتمعية، أن كلاً من التعليم والعمل ينفي الآخر، ويحاصر أدواره. فمحدودية المهارات والمعارف التي يقدمها التعليم إلى الذي يتلقاه، وتعميقه المباشر وغير المباشر للنظرة الدونية إلى العمل اليدوي، يجعل التعليم ـ في

حالات واضحة ـ لا يوفر ما يتطلبه العمل من مهارات وكفاءات. ومن ناحية أخرى، يفضي انحسار الاقتصاد، وانشغاله بالخدمات والنشاطات غير المنتجة، إلى اختلاط في سوق العمل يجعل بعضاً ممن لم يقضوا سنوات عديدة في التمدرس، أكثر فرصاً في الحصول على دخل، ممن تعلموا، كما هو الحال في بعض الحِرف غير الماهرة وبعض الأعمال الهامشية. وفي هذا السياق قد يضطر البعض إلى العمل في مهن لم يعدّه التعليم لها، ويغترب عن المهن التي أعده التعليم لها. فتتجسد قيم وحالات نموذج تسهم في اهتزاز التقويم الاجتماعي للتعليم.

د ـ تعد البطالة بأنواعها، بين خريجي المؤسسات التعليمية، المتوسطة والعالية، حالة كمية وكيفية، حافلة بالأمثلة التي تدلل على إبعاد التعليم والعمل، كل عن الآخر. فالبطالة المقنّعة بين الخريجين، تعني عدم الحاجة الفعلية إليهم في العمل، وتقدم نموذجاً للموقف الآني من فائض الخريجين، وتدلل في الوقت نفسه على جمود النظام التعليمي وقصوره. وأما البطالة السافرة، فتعني أن الإنتاج لا يخلق فرص العمل المطلوبة للقوة البشرية ولا يبحث عنها، وتعني أن سوق العمل الرسمي اصطفائي وليس موضوعياً عادلاً، وأكثر انجذاباً إلى القطاع الحديث، كما تعني أن التعليم كمي أكثر منه كيفي، وأن دوره في إشباع الحاجة إلى العمل أضحى واهياً وأحياناً منعدماً.

هـ ـ ثمة وقائع ومعطيات تدلل على وجود تقارب وأحياناً شبه تطابق بين التعليم والعمل في الأقطار العربية، من منظور الوظائف الاجتماعية والسياسية لهما. فكل من التعليم والعمل يكرس التمايزات الاجتماعية، بين الأرياف والحواضر، وبين الذكور والإناث وبين الشرائح الطبقية. فثمة دراسات أكدت أن أبناء الشرائح الوسيطة والعليا، أكثر فرصاً في كليات القمة كالطب والهندسة والصيدلة، وأن بعض خريجي هذه الكليات هم أبناء لآباء يشتغلون بالمهن نفسها، وأن فرصهم في سوق العمل أفضل من حيث شروط العمل وظروفه وعوائده، من أبناء الطبقات والشرائح الدنيا، وأن نصيب الإنفاق على الطالب في هذه الكليات هو أعلى من نصيب طالب الكليات النظرية، ومعنى هذا أن نصيب أبناء الشرائح العليا من الإنفاق على التعليم الجامعي أعلى من غيرهم من الشرائح، وأن فرصهم في الدخل من العمل أفضل ممن هم دونها طبقياً[٤٦]. وبجانب ما سبق يشترك كل من التعليم والعمل في تعطيل مشاركة المنخرطين فيهما وتنمية وعيهم، ومن ثم فهما يساهمان في الحفاظ على الأوضاع القائمة على وجه العموم.

و ـ على الرغم من الأهداف التي عُلّقت على التعليم الفني، كجسر لتقريب المسافة بين التعليم والعمل، إلا أن ممارسات هذا التعليم حفلت بكثير من أوجه عجز وقصور

---

(٤٦) انظر: حمزة، «تحليل مفهوم العمل من خلال الكتب المدرسية في التعليم الثانوي في الجمهورية التونسية،» وعبد القادر الشيخ، في: عبد المعطي، محرر، **اجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم في البلاد العربية**.

النظام التعليمي نفسه، وأتت ظلاً للاختيارات التنموية. فهذا التعليم أضحى قاصراً على أبناء الفقراء، إذ لم نلحظ حالة واحدة لأحد أبناء حائزي القوة الاقتصادية والسياسية، التحق بهذا النوع من التعليم، فضلاً عن إحراج سياسات التشغيل لخريجي هذا التعليم. فأعداد غير قليلة منهم، في الأقطار الكثيفة السكان تعاني البطالة، خصوصاً عند رغبتهم في الانضمام إلى سوق العمل الحكومي. ولهذا أضحى التعليم الفني في التحليل الأكثر عمقاً حمّالاً لتناقضات التعليم والعمل في الوطن العربي.

ز ـ أما عن الجهود التدريبية العربية التي قصد منها تعويض ما قصر فيه النظام التعليمي، فقد واجهت هي الأخرى معوقات غير قليلة، رصدتها الندوات والبحوث العربية، وكان من أهم هذه المعوقات: غياب التنسيق العربي والنقص في مدخلات التدريب، والافتقار إلى التخطيط العلمي، ووهن دور رجال الأعمال ومنظمات العمل، والقصور في تحديد الاحتياجات التدريبية، وتقليدية وقصور أساليب التدريب ومضامينه[٤٧].

ثالثاً: الانتماءات والقيم الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والعمل من خلال نماذج بنائية فرعية مختارة

إذا كنا قد ركزنا في القسم السابق على تأثيرات السياق البنائي العربي في الفلسفات التنموية، وما ترتب عليها من سياسات وممارسات في مجالَي التعليم والعمل وما بينهما من تشابكات وتفاعلات، فإن اهتمام القسم الراهن هو بعدد من الأبعاد والمتغيرات الاجتماعية، التي كان التركيز فيها على الانتماءات الاجتماعية ذات الصلة بأنماط الوجود الاجتماعي للمجموعات والشرائح الاجتماعية، وعلى القيم السائدة داخل النظام التعليمي وداخل تنظيم العمل، وأيضاً تلك السائدة في الوسط المجتمعي والتي تسهم في تحديد أنماط العلاقة بين التعليم والعمل، وتنوع التباينات والخصوصيات النسبية العربية. وسنركز في أمثلتنا على النموذجين الخليجي والمصري، اللذين توجد بينهما، بجانب ما أشرنا إليه من عموميات وخصائص مشتركة، خصائص أخرى متباينة ترتبط بتاريخ وجغرافيا وممارسات الإنسان العربي في كل منهما.

١ ـ خصائص نوعية للنماذج المختارة[٤٨]

أ ـ من خصائص البيئة الجغرافية الخليجية أنها أحادية في مصادرها الطبيعية، ومحدودة في مساحتها الجغرافية، في الوقت الذي نجد فيه تنوعاً بيئياً في مصر، بين

---

(٤٧) رزق، «التدريب المهني في البلدان العربية: الواقع الراهن ومتطلبات التنمية،» ص ٥٠١ ـ ٥٠٥.

(٤٨) اعتمدنا في تلخيص هذه الأبعاد على عدد من المصادر في مقدمتها: ندوة الإطار الفكري =

مجتمعات محلية زراعية، وأخرى ساحلية، وثالثة صحراوية. أما في مصر فقد لعب نهر النيل ولا يزال دوراً واضحاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خصوصاً مركزية الدولة وغلبة النشاط الزراعي خلال قرون طويلة، والميل إلى القيم الجماعية لمواجهة أخطار النهر وتنظيم الإفادة من مياهه.

ب ـ تعد المجتمعات الخليجية حديثه من حيث التاريخية مقارنة بالمجتمع المصري، مما يفارق بينهما في الخبرة التاريخية في الإنتاج والعمل وفي التعليم التقليدي والحديث. ومن أهم ما تفرزه هذ الخاصية قدم العلاقة التاريخية بالخارج في الحالة المصرية، بدءاً من الهكسوس، مروراً بالعثمانيين والانكليز، ثم التبعية المعاصرة. وهنالك أيضاً تراكم الخبرة التاريخية بين المواطن المصري والسلطة السياسية، والتي أفرزت خوفاً وشكاً في السلطة، وفي الوقت نفسه الاعتماد عليها، في الوقت الذي أفرز فيه الوضع الخليجي مقادير واضحة من الاتصال المباشر بالسلطة ومساهمتها الفورية في أحيان غير قليلة في حل مشكلات الأفراد.

ج ـ على رغم التسليم بتبعية الوطن العربي للمركز الرأسمالي، إلا أن ثمة تفاوتات في مجالات التبعية وشدتها، بين مجتمعات الخليج والمجتمع المصري، فتكاد تتغلغل التبعية عبر الكثير من صُعد البيئة الاجتماعية الخليجية بسبب ولادة الاقتصاد الخليجي المندمجة في السوق الرأسمالي، منذ اكتشاف النفط وتسويقه، في حين أن المجتمع المصري عايش مراحل ودرجات متفاوتة من التحرر النسبي من التبعية، وإن كانت قد ازدادت كثافته منذ السبعينيات من القرن الراهن[٤٩].

د ـ من الخصائص السكانية للمجتمعات الخليجية، الندرة النسبية الكمية والكيفية، التي زادت دلالاتها وتعمقت بالاختيارات التنموية وما ارتبط بها من نشاطات تجارية وخدمية، إذ أوجدت حاجة إلى مزيد من قوة العمل. أما المجتمع المصري فيتميز بالوفرة السكانية التي زادت من عمق دلالاتها وتأثيراتها الاختياراتُ التنموية التي جعلت النمو الاقتصادي منحسراً، مقارناً بالنمو السكاني، بسبب محدودية نمط الإنتاج وتقليديته وما ارتبط به من تنظيمات لعلاقات الإنتاج، أعاقت تطوير قوى الإنتاج، بشراً وأساليب. ولقد صاحب هذا، متفاعلاً مع الخصائص السابقة، استجلابُ أيدٍ عاملة إلىَ الخليج وتصدير أيدٍ عاملة من مصر.

هـ ـ تُعَدّ السياسات المجتمعية أكثر ثباتاً في الخليج، في الوقت الذي عايش فيه

= للعمل الاجتماعي العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، وأعمال ندوة البترول والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٠، بالإضافة إلى اجتماعات الخبراء المشار إليها في ما سبق، خصوصاً: عبد المعطي، محرر، المصدر نفسه، **واجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية.**

(٤٩) العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي،** ص ٢٢٣ ـ ٢٤١.

المجتمع المصري، خلال العقود الأربعة الأخيرة فقط، توجهات واختيارات عدة في السياسات العامة والقطاعية، وكانت التحولات سريعة منذ السبعينيات، فقربت المجتمع المصري من حالة من السيولة الفوضوية في الإنتاج والاستهلاك. ولعل من أهم تأثيرات هذه السياسات في أوضاع التعليم والعمل، توفير الدولة كل الخدمات الأساسية للمواطن الخليجي، في الوقت الذي نلاحظ فيه درجات واضحة من الحرمان النسبي لدى الشرائح والمجموعات الطبقية المصرية الدنيا والوسطى ولدى مواطني الأرياف. وعلى الرغم من تبني سياسات كانت تدعم الخدمات في بعض المراحل التاريخية، كما كان الحال في المرحلة الناصرية، إلا أنها كانت كمية أكثر منها كيفية، وتأثرت توزيعاتها بالتمايزات الاجتماعية السائدة.

و ـ من خصائص إدارة التنظيم الاجتماعية الخليجية، محدودية المؤسسات الإدارية والبيروقراطية الحكومية إجمالاً، وتصاعد دور القطاع الخاص وتوسع نشاطه التجاري والخدمي، في مقابل قدم التنظيمات البيروقراطية المصرية وكثافتها، وتشكيلها شرائح متحالفة مع المسيطرين، تنوب عنهم في حالات كثيرة للسيطرة على فائض قوة العمل. ومن الملاحظ أنه على رغم ما بين النموذجين من تباين في القدم التاريخي وفي كثافة التنظيمات البيروقراطية وتعقدها، إلا أن كليهما احتضن قيم الوساطة والمحسوبية وبعض صور الفساد الإداري، لأسباب قبلية وعائلية في الخليج، ولأسباب طبقية غالباً في مصر. وإذا كان النموذجان قد عايشا ولا يزالان حالة من تحكم السلطة السياسية في إدارة الثروة الاجتماعية، فإن هذا الأمر قد أفرز في الحالة المصرية بعض تجارب العمل والتشغيل، منها تجربة القطاع العام، ومشاركة العمال في إدارته ـ بغض النظر عن تقويمنا هذه المشاركة ـ وفي بعض أرباحه، وتحميله اجتماعياً عبء تعيين خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة، تحسباً لأية أزمات أو هزات مجتمعية. ولهذا أحدث التراجع عن هذه التجربة خللاً في بنية سوق العمل في مصر، وأسهم في وجود فائض من القوة العاملة المؤهلة جامعياً، في الوقت الذي لا تزال فيه الفرصة كاملة تقريباً للمواطن الخليجي للالتحاق بالعمل الحكومي، بغض النظر عن حاجة العمل إليه أو ملاءمة خبراته وتعليمه إياها.

ز ـ على رغم وجود تباينات نسبية بين المجموعات والشرائح الطبقية في كلا النموذجين، فهي أقل حدة وتناقضاً في الحالة الخليجية منها في الحالة المصرية، بسبب ما تقدمه الحكومات في الخليج من فرص إلى «الحراك المدعوم»، باستخدام آليات لتوزيع الدخل، كتقسيمات الأرض وقروض البناء وهباته، عند الزواج والتعليم، وبسبب المواطنة التي صاحبتها ظاهرة «الكفالة والكفيل» التي أتاحت لأعداد غير قليلة من المواطنين فرصاً للتكسب من وراء استجلاب العمالة الوافدة وإقامة المشروعات الصغيرة، حتى إنك تقابل حالات غير قليلة لطلاب في المراحل الجامعية، يجمعون بين التعليم والعمل الحكومي والمشروع الخاص. أما في الحالة المصرية ففرص الحراك ترتبط بإنجازات الأفراد وحركتهم المشروعة، وأحياناً غير المشروعة ـ بسبب الفساد ـ ومن ثم فالحراك فردي تنافسي، مشروطة لعبة المنافسة فيه بشروط الوجود الاجتماعي والارتباط بجماعات المصالح.

٢ ـ تأثير الأوضاع والانتماءات الاجتماعية

في العلاقة بين التعليم والعمل

هناك بعدان مهمّان تؤثر عبرهما تلك الأوضاع والانتماءات في العلاقة بين التعليم والعمل، يتعلق الأول بدور هذه الأوضاع في تكافؤ الفرص التعليمية، ومن ثم تكافؤ الفرص في سوق العمل؛ ويتعلق الثاني بتأثيرها إيجاباً أو سلباً في دور التعليم في الحراك المهني والوظيفي.

أ ـ في ما يتعلق بالبعد **الأول** نرصد الملاحظات التالية:

(١) على الرغم من مجانية التعليم في النموذجين المشار إليهما، فإنه لم يصل إلى الاستيعاب الكامل، ويعاني ظاهرة تسرب التلاميذ بما في ذلك في المرحلة الابتدائية. وإن الفروق بين النموذج الخليجي والنموذج المصري تتمثل فقط في الكم. فلم يصل من أقطار الخليج إلى الاستيعاب الكامل في المرحلة المذكورة إلا المجتمع القطري، في حين أن النسبة انخفضت في السعودية خلال فترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) إلى ٥٦ بالمئة، وتراوحت في بقية أقطار الخليج بين ٧٥ بالمئة (عُمان) وبين ٨٠ بالمئة إلى ٨٩ بالمئة في بقية أقطار الخليج، أما في مصر فكانت في حدود ٧٥ بالمئة. ويلاحظ بروز ظاهرة تسرب التلاميذ في النموذجين، وإن اختلفت النسبة بينهما اختلافات ليست كبيرة. وتتجه نسبة الالتحاق بالمراحل الثانوية إلى المزيد من الانخفاض، وصلت في حالة عُمان خلال السنوات المذكورة إلى ٣٨ بالمئة، وفي السعودية ٤٤ بالمئة، وفي الإمارات ٦٠ بالمئة، وفي قطر ٦٨ بالمئة، وفي الكويت ٨٢ بالمئة، وفي البحرين ٨٥ بالمئة، وفي مصر ٦٩ بالمئة. وانخفضت معدلات الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الجامعية خلال عام ١٩٨٨ في كل الأقطار المذكورة، وإن جاءت في مصر ٢٠ بالمئة، وهي أعلى من أقطار الخليج، حيث كانت في قطر ١٨,٩ بالمئة، وفي الكويت ١٧ بالمئة، وفي عُمان ٢,١ بالمئة فقط[٥٠].

وإذا وضعنا في الاعتبار أن الغالبية العظمى من الحاصلين على الثانوية العامة من مواطني الخليج، تتاح لها فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي من دون التقيد بمجموع الدرجات، في حين أن السياسة التعليمية في مصر تحدد أعداد المقبولين في التعليم الجامعي، وإذا نظرنا إلى انعدام تكلفة التعليم الجامعي بالنسبة إلى المواطن الخليجي، وارتفاعها النسبي (الحاجات الأساسية ومتطلبات التعليم) في مصر، فمعنى ذلك أن ثمة عوامل اجتماعية تؤثر في الإقبال على التعليم الجامعي في الخليج، وهي عوامل بعيدة عن دخل الأسرة ووضعها، في حين أنها في مصر تبدو عوامل سياسية واقتصادية وظيفية. ويتضح مضمون هذه العوامل في الخليج إذا ما عرفنا أن حاجة المواطن الخليجي إلى

(٥٠) عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: الإحصاءات والوثائق**، ص ١٠٥ ـ ١٠٩.

التعليم لتحسين الوضع الاقتصادي، تكون محاصرة بآليات أخرى، بعضها مشترك بين كل المواطنين (حق التعليم والكفالة وحق العمل في أية مهنة)، وبعضها نوعي مرتبط بالوضع القبلي والعائلي للشخص والذي يضمن للبعض ثروة منذ الميلاد، من دون تعليم ومن دون عمل.

ويذهب أحد الباحثين الخليجيين إلى أن غياب العلاقة بين المؤهل والكفاءة، والعمل، أفضى إلى توظيف أفراد في أعمال لا تحتاج إليهم. ويفرض هذا الأمر الإرضاء السياسي والاجتماعي لجماعة أو طائفة معينة. ولذلك تبوأ الكثير من الأشخاص مراكز تنفيذية وإشرافية نتيجة للمحافظة على معادلة التوازن الاجتماعي في علاقة المركز (القبائل الحاكمة) بالأطراف (القبائل والجماعات الحليفة)، أو لشراء رضا جماعة معينة(٥١).

أما في النموذج المصري فقد بينت دراسات ميدانية ارتباط التسرب وانخفاض التحصيل الدراسي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لأسر المتسربين. فقد كان ٣٧,٥ بالمئة من أسر المتسربين من ذوي الدخل المتوسط، والبقية من أبناء الأسر من ذوي الدخل المنخفض، ولم توجد حالة تسرب واحدة بين الأسر ذات الدخل المرتفع. كما بيّنت واحدة من الدراسات أن أعلى نسب التسرب كانت بين أبناء الفلاحين (٤٥,٦ بالمئة)، وأقل نسبة كانت بين أبناء التجار (٣,٤ بالمئة)، وكانت بين أبناء العمال ٣٥,٦ بالمئة، وبين أبناء الموظفين ٦,٧ بالمئة، كما ان أعلى نسبة كانت في الأسر التي بلغ عدد أفرادها خمسة أفراد، وقد بلغت ٢٥,٢ بالمئة(٥٢).

(٢) يمكن فهم بروز ظاهرة المدارس الخاصة والأجنبية في الخليج وفي مصر على أنها تعني، **أولاً**، التعامل مع جانب من التعليم كسلعة وبضاعة من منظور أصحاب هذه المدارس، وظهر منها في الساحة العربية «المدارس الاستثمارية» التي حدد بعضها المصروفات بالدولار الأمريكي؛ **وثانياً**، أنها تعني عدم رضا حائزي الثروة على التعليم العام لأنه قد يقلل من الامتيازات المجتمعية لأبنائهم، ولهذا، ورداً على مجانية التعليم وتعميمه، سعوا إلى الدفع بأبنائهم إلى هذا التعليم الخاص، الذي عززت من قيمته أوضاع سوق العمل في الاقتصاد التابع، حيث تميزت فرص العمل وشروطه وعوائده في البنوك والشركات التجارية الاستثمارية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة المباشرة بالنظام الرأسمالي.

(٣) تُعد وضعية التعليم الفني في النموذجين، المصري والخليجي، حالة دالة على العلاقة بين أنماط الوجود الاجتماعي لأعضاء هذين النموذجين وبين الوعي بالتعليم وتصور دوره في تحقيق المكانة الاجتماعية أو محاصرتها والتقليل من تقويمها المجتمعي.

---

(٥١) النجار، «معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي،» ص ٣٥٤.

(٥٢) بدران، **صناعة العقل**، ص ٢٣٤.

فإذا نظرنا إلى البيانات المتعلقة بهذا النوع من التعليم، نجد انخفاضاً بيّناً في نسب المقيدين به في الخليج مقارَنةً بالمقيدين في المدارس الثانوية. وباستثناء البحرين ذات الظروف النوعية من حيث كمية النفط والبعد التاريخي، والتي بلغت النسبة فيها ١٨ بالمئة خلال العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، فإن نسب بقية الأقطار محدودة جداً، فهي في الكويت ٣ بالمئة وفي الإمارات ٨ بالمئة، أما في عُمان فقد بلغت ٥,١ بالمئة نتيجة لسياسة تنموية مغايرة نسبياً عن أقطار المنطقة وسعيها لتحقيق الاعتماد على الذات بقدر المستطاع. أما في النموذج المصري، فقد وصلت خلال العامين المذكورين إلى ٢٠,٨ بالمئة[٥٣].

وتؤكد هذه الوضعية أن السياق البنائي في الخليج يجذب الطلاب بعيداً عن هذا النوع من التعليم، فليست ثمة معوقات من أي نوع تقريباً تحول دون الالتحاق بالثانوي العام والجامعي، وليست هناك حاجة إلى دخل من المهن المترتبة على هذا النوع من التعليم. ففرص العمل الإدارية والمكتبية متاحة، وفرص إقامة مشروعات تجارية وتوظيف الكفالة للاسترزاق من وراء استجلاب العمالة الوافدة متاحة. ولقد أسهم هذا الأمر في تأسيس نظرة طبقية متعالية على التعليم الفني، وعلى أنواع المهن المترتبة عليه، وعمّق من هذا استجلاب الأيدي العاملة الوافدة التي تقوم بالأعمال اليدوية. حدث هذا على رغم وجود شواهد تاريخية تؤكد اشتغال الخليجي قبل الحقبة النفطية بأعمال يدوية متعددة[٥٤]. كما بيّنت دراسات وتحليلات علمية غير قليلة، أنه حتى الأميين ومن لم يستكملوا تعليمهم، لو اضطرتهم ظروفهم، فإن أعداداً منهم تفضل مهن قيادة سيارات التاكسي والحراسة[٥٥].

وأما عن النموذج المصري، فإن التعليم الفني يلعب فيه دوراً طبقياً مزودجاً. ففرص الترقي في تنظيمات العمل ترتبط بالمؤهلات الجامعية العالية ومن ثم تنحسر فرص الحاصلين على مؤهلات فنية متوسطة، سواء في الترقي أو في دخل أفضل. ومن ناحية أخرى أكدت دراسات ميدانية غير قليلة أن هذا النوع من التعليم يكاد يكون من نصيب أبناء الشرائح الدنيا، الذين يختارونه قصراً. فمن دراسة ميدانية على طلاب إحدى المدارس الثانوية الميكانيكية تبين أن ٤٥ بالمئة من آباء التلاميذ وحوالى ٨٢ بالمئة من الأمهات، من الأميين ومن يعرفون القراءة والكتابة من دون أية مؤهلات، وأن ٤٣ بالمئة من الآباء و١٦ بالمئة من الأمهات، لا تتعدى مؤهلاتهم الإعدادية، وأن ثلثي الآباء يقل دخلهم عن مئة جنيه في الشهر[٥٦].

---

(٥٣) «الملف الإحصائي، مؤشرات عن التنمية البشرية في الوطن العربي،» الجدول رقم (١٥)، و ج. س. بيركس و ك.أ. سنكلير، **السكان والهجرة الدولية في الدول العربية: المعطيات الأساسية** (بيروت: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛ مكتب العمل الدولي، ١٩٨٠).

(٥٤) نضال الموسري، «الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية،» (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٩٠)، الفصل ٢.

(٥٥) بيركس وسنكلير، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٥٦) بدران، **صناعة العقل**، ص ٢٤٩.

على أنه مما يستوجب التأمل أن النظرة إلى التعليم الفني والأعمال الحرفية بدأت تتغير نسبياً في مصر بفعل عوامل كثيرة، منها الهجرة إلى البلدان العربية، وارتفاع الدخل من هذه الأعمال، والبطالة المتزايدة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة، مما اضطر بعضهم إلى الالتحاق بهذه المهن. ويمكننا ملاحظة وجود خريجي جامعة يشتغلون بأعمال البناء وطلاء المنازل وقيادة سيارات التاكسي، ومما يؤكد وجود هذا التوجه ما أشارت إليه دراسة مسحية على ٢٦١٤ أسرة مصرية موزعة بين المدن والقرى، تبين منها أن ٦١,٣ بالمئة و٤٤,٨ بالمئة من الذكور في الحضر والريف، و٤٨,٢ و٢٨,٤ بالمئة من الإناث في الحضر والريف على التوالي، تمنوا لو أنهم كانوا قد تلقوا تعليماً فنياً[٥٧].

ب ـ أما البعد الثاني وهو تأثير الأوضاع والإنماءات الاجتماعية في دور التعليم في الحراك المهني والوظيفي، فمن الملاحظات الأساسية في هذا الصدد ما يلي:

(١) تؤكد دراسات لباحثين خليجيين أنه من اليسير أن تجد جماعة قبلية تحتكر العمل في أحد الأجهزة الرسمية، مقابل جماعة أخرى في قطاع إداري آخر. وبيّنت دراسة حول سوق العمل في الكويت في الثمانينيات أن ٧٩,٤ بالمئة من الكويتيين تم توظيفهم بناء على اتصالات شخصية، قبلية وعائلية غالباً، وأن ثمة أفراداً محكوم عليهم ألا يتجاوزوا أوضاع وظيفية معينة، درءاً للتوازن التقليدي بين القبائل والعائلات، ومعنى هذا أن الحراك المهني يتم بآليات وخصائص اجتماعية، لا يلعب التعليم فيها إلا أدواراً محدودة مكملة أحياناً الانتماء القبلي والعائلي[٥٨].

(٢) تلعب الأوضاع والانتماءات الطبقية والسياسية الدور الأكثر بروزاً في توزيع فرص التعليم والعمل في المجتمع المصري، وبجانبها دور جماعات المصالح وبعض علاقات المصاهرة بين حائزي القوة. ومع أن التناقض في توزيع فرص التعليم كان أقل حدة خلال الستينيات، إلا أن أصحاب القوة الإدارية والسياسية لعبوا دوراً في تهميش آليات تخفيف هذا التناقض. فمن دراسة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لآباء طلاب جامعتي القاهرة والأزهر في الستينيات، تبين أن نسبة أبناء الشرائح العليا، المالية والتجارية والعقارية والإدارية، كانت حوالى الثلثين (٦٢,٤ بالمئة) في جامعة القاهرة، وحوالى ٤٠ بالمئة في جامعة الأزهر، مع أن نسبتهم لإجمالي السكان لا تتجاوز ١١ بالمئة[٥٩]. وأما في توزيع فرص العمل في مصر، فقد كانت الامتحانات التي يجريها «ديوان الموظفين» في أوائل الستينيات، تعبيراً عن الأوضاع والعلاقات الطبقية. فعلى

---

(٥٧) ناهد صالح [وآخرون]، **المؤشرات الاجتماعية للتنمية، مسح اجتماعي للأسرة المصرية** (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المركز الإقليمي العربي لبحوث التوثيق في العلوم الاجتماعية، ١٩٩٠)، الجدول رقم (١٣)، ص ٢٧٣.

(٥٨) النجار، «معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي،» ص ٣٨٦.

(٥٩) بدران، **صناعة العقل**، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

سبيل المثال، احتل أبناء الطبقات العليا والوسطى ما يقرب من ثلثي الوظائف في التعليم[٦٠]. وأما في فترات التحول إلى الانفتاح الاقتصادي التي بدأت مع منتصف السبعينيات، فقد أضحى البعد الطبقي أكثر تأثيراً في توزيع فرص التعليم وفرص العمل، فأبناء الطبقات العليا هم الأكثر انتفاعاً بكليات القمة كالطب والهندسة والصيدلة، والجامعة الأمريكية، كما ان ثمة مهناً أضحت وراثية، مثل مجالات الطب والمقاولات. وبينت دراسات غير قليلة قيام الشركات الاستثمارية والتوكيلات التجارية على مصالح طبقية وعلاقات مصاهرة، وخصوصاً في القطاعات التي تتيح فرص دخل أفضل، كما في شركات النفط وقطاع البنوك الأجنبية والمختلطة[٦١].

٣ ـ القيم الاجتماعية والعلاقة بين التعليم والعمل

القيم هي موجهات للاختيارات وأنماط السلوك الاجتماعي، وإذا كانت تتحدد بالسياق البنائي وبزمنه الاجتماعي والذي يفرز ما يسمى بالعموميات والقيم المشتركة، فإنها تتأثر بأنماط الوجود الاجتماعي للأفراد والمجموعات، والتي تحدد فرصهم المجتمعية ومصالحهم وخبراتهم، ولهذا تتباين القيم بتباين المجموعات والشرائح الطبقية. وثمة مستوى ثالث هو مستوى فردي، وإن تأثر بالمستويين السابقين، البنائي والطبقي، فهو يرتبط بالخبرة الفردية للشخص وبتكوينه النفسي.

أ ـ قيم التعليم والتفضيلات التعليمية

(١) تأثراً بالسياق البنائي السائد في النموذجين المدروسين، ونتيجة للخبرة في النظام التعليمي في كل منهما، وتوجهاته وآلياته الداخلية، فإنه يسود بين غالبية المنخرطين في النظام التعليمي بعض القيم التي تعتبر النجاح والانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى وصولاً إلى «المؤهل أو الشهادة»، هدفاً في حد ذاته، بغض النظر عن المضمون المعرفي والعلمي والحضاري لما تعلمه الشخص. واللافت النظر أنه وصولاً إلى هذا الهدف، يلجأ بعض الأسر القادرة مالياً في النموذجين إلى الدروس الخصوصية، وهي ظاهرة تعني وجود خلل في الأداء التعليمي، وتعني تعامل المعلم وأسرة التلميذ مع التعليم كبضاعة وسلعة. ولقد لعبت المحاكاة والوجاهة الاجتماعية دوراً في انتشار هذه الظاهرة، فحتى الأبناء الذين ليسوا بحاجة إلى مساعدة المدرس الخصوصي، يصر بعض أسرهم على تعاملهم مع الدرس الخاص. ويشير بعض الدراسات والخبرات حول التعليم في مجتمعات الخليج، إلى أنه يُعتبر، لدى أعداد غير قليلة من الطلاب وأسرهم، استكمالاً لمقومات

---

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) جودة عبد الخالق، **الانفتاح، الجذور والحصاد** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، وأحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٦٠ ـ ١٦٢، وهامش رقم (٤٨)، ص ١٨٩.

المكانة الاجتماعية، بغض النظر عن دوره في الحراك المهني والاجتماعي. فأعداد من الطلاب في كثير من الجامعات الخليجية، تقدر بالثلث في أقل التقديرات، تلتحق بالعمل الحكومي مبكراً، وربما بعد المرحلة الإعدادية أو الثانوية، ولديها مشروعات تجارية تديرها للعائلة أو لحسابها الخاص. وأما في الحالة المصرية، وعلى رغم تفشي البطالة بين المتعلمين، فإن التعليم لا يزال يحتل مكانة بارزة في اهتمامات الأسر، سواء عمل الخريج في مهنة مرتبطة بتعليمه أو لا.

(٢) يشيع في النموذجين ميل واضح نحو التعليم الجامعي، واعتباره أكثر قيمة من غيره من مستويات التعليم المتوسطة. وساعدت في هذا الأمر سياسات القبول في الجامعات وما ارتبط بها من زيادة في الطلب على التعليم الجامعي. فهو مجاني تماماً، تقريباً، في الخليج، إذ يجد الطالب مكاناً له في الجامعة بغض النظر عن مجموع درجاته في الثانوية العامة، وتوفر له الدولة الأدوات والكتب الجامعية ووسائل المواصلات، كما ان بعض الطلاب يتقاضون مكافآت أو مرتبات شهرية أثناء تعلّمهم. أما بالنسبة إلى الحالة المصرية فقد أثرت مجموعة القيم المتوارثة من حقب سابقة، عندما كان التعليم قاصراً على أبناء الصفوة والطبقات العليا، والذين كان التعليم ييسر لهم العمل في الحكومة والارتقاء في التنظيمات الإدارية والتنفيذية. ولهذا عندما أتيحت مجانية التعليم، وتحملت الحكومة مسؤولية تعيين كل خريجي الجامعة، تمسك أبناء الطبقات الوسطى والدنيا بهذه الفرص ودفعوا بأبنائهم إلى التعليم الجامعي[٦٢]، ليضمنوا لهم دخولاً مستمرة مدى الحياة، ويضمنوا لهم فرص الترقي والحراك الوظيفي الذي لا يتيحه التعليم المتوسط ودون المتوسط.

وعلى مستوى التفضيلات الداخلية للتعليم الجامعي، فالطلاب في الخليج أكثر ميلاً إلى التعليم النظري منه إلى التعليم العلمي والتطبيقي كالطب والهندسة. وتوضح البيانات المتاحة أنه ما لا يقل عن ثلثي طلاب الجامعة يلتحقون بالكليات النظرية، كالآداب والاقتصاد والإدارة والتربية والقانون والشريعة[٦٣]. وإذا كانت هذه الظاهرة توجد أيضاً في النموذج المصري، فقد بدأت في الاتجاه نحو الانكماش، بسبب تحديد أعداد المقبولين في الكليات النظرية، وبسبب ارتفاع تكلفة التعليم في الكليات العملية بالنسبة إلى أبناء الأسر الفقيرة والمحدودة الدخل. وتوضح الملاحظات التي قام بها باحثون مصريون أن ثمة تفضيلاً لكليات التربية من قبل أبناء الشرائح الوسطى والدنيا، لضمان التعيين بعد التخرج ولاحتمالات وجود فرصة للسفر إلى البلدان العربية النفطية.

---

(٦٢) هانسن ورضوان، **العمل والعدل الاجتماعي: مصر في الثمانينات، دراسة في سوق العمل**، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٦٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع الإنسان والبيئة، **المواءمة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي واحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالي** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ١٣ ـ ٣٢، وفيها عرض لعدد من الدراسات التي أكدت جميعها الاستخلاص المذكور.

(٣) إذا أتينا إلى التعليم الفني المتوسط، يلاحظ وجود إحجام شبه تام عنه في النموذج الخليجي، وقد أشرنا إلى بيانات حول هذا في صفحات سابقة، بسبب التقويم الاجتماعي الأدنى لهذا التعليم وما يترتب عليه من فرص عمل يدوية غالباً، ولأنه لا يتيح فرصة مواصلة الصعود عبر السلم الوظيفي الحكومي. وأما في مصر فإن من يلجأون إليه لا يكون اختيارهم حراً في كل الأحوال، لأنه اختيار تفرضه نتائج تحصيل أبناء الطبقات الدنيا، ومحدودية فرصهم الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم عدم قدرتهم على الوفاء بالمتطلبات المالية للتعليم الجامعي(٦٤).

ب ـ القيم والتفضيلات المهنية

يكاد يلخص أنصار اتجاهات التوازن في الفكر الاقتصادي والاجتماعي، مؤثرات التفضيلات التعليمية والتدريبية والمهنية، بالمجموع الكلي لدخل الفرد المتوقع طوال حياته. ويدللون على هذا بأن الشباب يختارون ـ والمثال مأخوذ عن الحالة المصرية ـ الالتحاق بالتعليم العالي ليس بسبب الوضع الاجتماعي الذي يتمتع به خريجو الجامعات فحسب، وإنما لأنه يؤهلهم للحصول على أجور أولية مرتفعة، مع إتاحة الفرصة أمامهم للترقي بأسرع من خريجي المدارس الثانوية الفنية أو الطلبة الذين أتموا التعليم ما قبل الثانوي فقط. وفي إطار التعليم العالي فإن الطلب على دراسة الطب والهندسة مرتفع نظراً إلى أن حصيلة دخل الفرد المتخرج في هذين الاختصاصين، والمتوقعة طيلة حياته أعلى بكثير من حصيلة من يتخرجون في كليات أخرى. فالمرتبات تتحدد غالباً، في النموذج العربي الكلي، بعدد سنوات الدراسة ومراحل التعليم والشهادة، وليس طبقاً لمتطلبات الوظيفة(٦٥).

ومع التسليم بأن هذا الاستخلاص لا يخلو من جوانب صحيحة، فإن لنا عليه ملاحظتين:

الأولى: ان هذا الاستخلاص ليس مطلقاً، زمانياً ومكانياً. فثمة مهن كان يندفع إليها الشباب في فترات تاريخية سابقة لا بسبب عائدها المالي وحده، ولكن بسبب ما يترتب عليها مما يرتبط بها من مكاسب اجتماعية، ذات صلة بالوضع الاجتماعي. فمهنة ضابط الشرطة كرمز للسلطة، كانت تتمتع بمكانة عالية بسبب ما يرتبط بها من نفوذ اجتماعي، وأيضاً مهنة ضابط الجيش بعد ثورة ١٩٥٢ في مصر. ويلاحظ الآن في مصر تدنّي الفرص المادية أمام أعداد من خريجي الطب والهندسة، بسبب تزايد أعداد الخريجين منهم، وارتفاع تكلفة الدراسة فيهما، وانحسار فرص عملهم، وصعوبة إقامتهم

---

(٦٤) بدران، **صناعة العقل**، والببلاوي، «الايديولوجية في سياسة التعليم الفني في مصر والدول النامية: دراسة نقدية».

(٦٥) هانسن ورضوان، **العمل والعدل الاجتماعي: مصر في الثمانينات، دراسة في سوق العمل**، ص ٣٥.

مشروعات خاصة، ولا سيما من قِبل أبناء الشرائح الوسطى وما دونها.

الثانية: ان ثمة قيماً اجتماعية أخرى تؤثر في التفضيلات المهنية تتعلق بالاستسهال، وسهولة شروط العمل، وإمكان الإفادة من الموقع الوظيفي، لخدمة المشروعات الخاصة، والالتحاق بالعمل بناء على علاقات قرابية. ويلاحظ هذا بوضوح في النموذج الخليجي، حيث الميل الشديد إلى العمل في الحكومة وفي مجالات الإدارة بالذات، لما لها من مكانة متميزة ونفوذ. فالحاجات الأساسية المادية مشبعة، وبالتالي تكون الحاجة إلى نفوذ السلطة لاستكمال توفر الحسنين: الثروة والسلطة. كما أكدت دراسات غير قليلة، منها دراسات بيركس وسنكلير، أن المواطن الخليجي، بغض النظر عن العائد المادي، لا يفضل العمل بأجر إلا لدى الحكومة[٦٦]، وقد يفسّر هذا بالأوضاع والقيم القبلية والعائلية. وبالنسبة إلى الحالة المصرية، فقد كان الالتحاق بالعمل الحكومي (الميري) غاية مهمة، ويجسد هذا المثل الشعبي «إن فاتك الميري اتمرغ في ترابه». وكانت هنالك مهن مستهجنة اجتماعياً في الريف المصري بسبب الأوضاع العائلية والاجتماعية، فأسر كثيرة، بما في ذلك الأسر الفقيرة، كانت لا تفضل زواج بناتها ممن يشتغل، مثلا، بمهنة قص الشعر (الحلاقة).

لقد بدأ يطرأ قدر من التغيير على التقويم الاجتماعي للمهن بسبب التغيرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع المصري منذ حقبة الانفتاح، التي صاحبتها الهجرة الواسعة إلى البلدان العربية النفطية. ومن ثم ارتفعت مكانة بعض الحرف، ولجأ بعض المتعلمين إلى العمل في حرف ومهن لم يُعَدّوا لها. لكن عند المفاضلة، يكون تقويم المتعلم أعلى من الأقل تعليماً، إلى جانب الدخل والمهنة بالطبع. ومن بين ما يدلل على وجود متغيرات اجتماعية، قيمية وسلوكية، مؤثرة في الرضا عن العمل، ما كشفت عنه الدراسة المسحية التي سبقت الإشارة إليها والتي بينت أن حوالى ٨٥ بالمئة من مفردات العيّنة، ذكوراً وإناثاً (أزواجاً وزوجات وشباباً) في الريف والحضر على السواء، ليست راضية عن مهنهم الحالية، وأن أهم أسباب عدم الرضا كانت أن العمل مرهق (٤١ بالمئة)، وضعف الراتب (٢١,٥ بالمئة)، وعدم ضمان المستقبل (٢١,٥ بالمئة). أما عن أسباب الرضا، فكان في مقدمتها تقديم خدمة إلى الناس (٢٦ بالمئة)، وقرب العمل من السكن (٢٠ بالمئة)، وأن للعمل وضعاً اجتماعياً محترماً (١٥ بالمئة)، والتوافق مع الزملاء (١١ بالمئة)، وكفاية الدخل (١١ بالمئة)، وتناسب العمل مع المؤهل (٨ بالمئة)[٦٧].

ج ـ قيم العمل وأخلاقياته

بينت دراسات حول العمل في أقطار الخليج العربي، أن مفهوم العمل لم ينفصل

---

(٦٦) بيركس وسنكلير، **السكان والهجرة الدولية في الدول العربية: المعطيات الأساسية**، ص ١٤٦.

(٦٧) صالح [وآخرون]، **المؤشرات الاجتماعية للتنمية، مسح اجتماعي للأسرة المصرية**، ص ٢٩٨ - ٣٠١.

عن مجمل السياق المجتمعي، فأضحى العمل أقرب إلى «الاسترزاق» ويخضع لاعتبارات الوساطة والمجاملة والوجدانية أكثر من خضوعه لمعايير العمل وشروطه. ولذلك انتشرت النشاطات غير الإنتاجية التي تحقق العمولة والسمسرة وريع الكفالة، أو باختصار زيادة الدخل وتدعيم المكانة الاجتماعية القبلية والعائلية والإدارية. كما انفصلت العلاقة بين العمل والمكافأة والحراك. ومن واقع بعض الدراسات الميدانية، تبين أن العمل يأتي بمرتبة متأخرة عن الحفاظ على العلاقات القرابية، والتمتع بوقت الفراغ. ويفاد من هذه الدراسات أن أخلاقيات العمل المشار إليها انتشرت من المواطنين إلى الوافدين، ولا سيما العرب(٦٨). وأسهمت أوضاع سوق العمل في الخليج، خصوصاً أوضاع العمالة الوافدة، في ضعف الانتماء إلى العمل وعدم استقرار قوته، وانخفاض إنتاجيتها في أحوال غير قليلة. وترجع ظروف العمالة الوافدة وقيمها إلى أسباب استجلابها والتعامل معها والإبقاء عليها أو إنهاء خدماتها(٦٩).

وتتحدث الحالة المصرية بقيم مشابهة، خصوصاً في القطاع الحكومي، جسدتها الثقافة الشعبية بعبارتها البليغة (تشتغل كثيراً... تخطئ كثيراً... لا تُرقّى). ومعنى هذا أن الالتفاف على متطلبات العمل، والانشغال بالأمور الذاتية (الرشوة مثلاً)، أجهض الكثير من قيم العمل، سواء في تنمية شخصية العامل أو تطوير المجتمع نفسه. فأضحى للأعمال الهامشية والطفيلية تقويم أعلى من الأعمال الإنتاجية التي بحاجة إلى جهد ومثابرة، وأضحت لـ «الشطارة والتحايل» داخل العمل تأثيرات واضحة في الإنتاجية والسلوك التنظيمي للعامل.

ويُبرز الواقع الخليجي ظاهرة الصراع بين أجيال العاملين في المؤسسة أو الجهاز الإداري الواحد، حيث العمالة الأقدم والأقل تعليماً التي تحتل مواقع مهمة في التنظيمات الإدارية، تؤثر في رضا وطموح جيل الشباب الأكثر تعليماً، والأقل وضعاً في هرمية تنظيم العمل.

د ـ القيم الاجتماعية وعمل المرأة

تكاد لا تخلو دراسة حول أوضاع العمل في الخليج من الإشارة إلى مجموعات القيم التي تفرض على المرأة الاشتغال بمهن معينة، خصوصاً التدريس، الذي تلحق به الإناث اللواتي يُصرَف النظر عن تخصصاتهن العلمية والأكاديمية، حتى إن مراحل تعليمية في أكثر من قطر عربي خليجي، كادت أن تعتمد على الإناث وحدهن. وإذا كان بعض

---

(٦٨) النجار، «معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي،» ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨، وعلي الكواري، «نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت)، سلسلة الإصدارات الخاصة رقم ١٠ (١٩٨٣)، ص ٢١.

(٦٩) النجار، المصدر نفسه، ومحمود موسى، «اتجاهات الشباب نحو التعليم والعمل في مجتمعات الخليج،» **شؤون اجتماعية** (ربيع ١٩٩٣)، ص ١٥٥ ـ ١٧٩.

الأقطار الخليجية، قد وسع هوامش عمل المرأة، فإن ذلك كمّي وليس كيفياً. وأفضى هذا الوضع إلى تضخم وظيفي من الإناث في مجالات العمل التي لا يوجد فيها اختلاط أو تعامل مباشرة مع الذكور، وإلى نقص في مجالات أخرى تُستجلب إليها العمالة الوافدة لتفي بحاجات المجتمع في هذه القطاعات(٧٠). واللافت النظر أن ثمة دراسات تاريخية حول أوضاع العمل في الخليج أكدت مشاركة المرأة، قبل الحقبة النفطية، في كثير من المهن والأعمال. فقد كانت النساء يعملن في بيع السمك والدجاج والماء، ويقمن بالأعمال المنزلية اليومية وصباغة الأقمشة والزراعة وبعض الصناعات الحرفية(٧١). غير أن الوفرة المالية بعثت قيماً وأكدت أخرى، كان من شأنها تحجيم عمل المرأة. وإذا كانت هذه الظاهرة تبدو أكثر وضوحاً في الخليج، فهي متفاوتة في الكم في غالبية الأقطار العربية، وإن كان هذا التفاوت لا يرتبط بالقيم الاجتماعية على النحو الذي هو عليه في الخليج، حيث توجد عوامل بنائية أخرى ذات صلة بانحسار الإنتاج ومحدودية فرص العمل، التي يفوز بها الرجل العربي، نتيجة للفرص التي أتيحت له تاريخياً في التعليم والعمل، خصوصاً في الشرائح الوسطى وما يعلوها. ولعل من بين ما يدلل على انخفاض مشاركة المرأة العربية عموماً، وفي المهن الإنتاجية خصوصاً، أن نسب مشاركتها في الإمارات والكويت، على سبيل المثال، في أعمال النقل والمواصلات والتشييد والبناء، تراوحت بين ٠,٣ و٣,٤ بالمئة، وتزيد على ذلك في الحالة المصرية لتصل إلى ٩,٣ بالمئة(٧٢).

هـ ـ النمط الاستهلاكي والعمالة الوافدة إلى الخليج

أفضى انتشار القيم الاستهلاكية، ومظاهر الاستهلاك الشرقي تحديداً، إلى زيادة كم العمالة الوافدة إلى الخليج، خصوصاً تلك العاملة في مجالات الخدمات الشخصية، فيكاد لا يخلو بيت خليجي من الخادمة والسائق وراعي الحديقة. وتزداد أعداد العاملين في هذه المهن، كلما زاد دخل الأسرة الخليجية وارتفع مستواها الاقتصادي.

لقد بينت الدراسات التي أجريت حول الخادمات والمربيات الأجنبيات في الخليج، أنهن يقمن بجل الخدمات الضرورية للأطفال بما في ذلك تغذية الطفل واستذكار الدروس والترفيه والذهاب إلى الطبيب، ويحدث هذا في الوقت الذي لا تعمل فيه الأم خارج البيت. لقد أضحى عدد الخدم والمربيات ومن في حكمهم، أحد المؤشرات الدالة على المكانة والوجاهة الاجتماعية(٧٣)، وأفضى انتشار هذا السلوك إلى اعتماد الطفل الخليجي

(٧٠) **المرأة العربية والعمل**، سلسلة دراسات التعليم والتنمية في الوطن العربي ([د.م.]: مكتب اليونسكو للتربية في الدول العربية، ١٩٨٩)، ص ١١.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٣.

(٧٣) عبد الباسط عبد المعطي، «الوعي الزائف بالمرأة الخليجية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الإقليمي للمرأة الخليجية في الخليج والجزيرة العربية، ٢، الكويت، ١٩٨١.

على الآخرين حتى في أبسط حاجاته، ومن ثم فإن تنشئته تكرس قيم الاستسهال والاستهلاك والاتكالية. ولا يتوقف تأثير العمالة الوافدة، خصوصاً الأجنبية، على ما سبق، بل يتعداه إلى التأثير في منظومة القيم الثقافية والحضارية، بما في ذلك اللغة القومية، فضلاً عن تقويم بعض المهن تقويماً متدنياً، لأن الذين يقومون بها أشخاص مضطرون إلى ذلك، لحاجتهم إلى العمل والدخل الذي جعلهم يهاجرون من بلدانهم الأصلية[٧٤]. ولعل ما يستوقف الانتباه وجود اتجاه نام في مصر إلى استجلاب عمالة آسيوية نتيجة للمحاكاة من قبل بعض الشرائح التي هاجرت إلى الخليج، ورغبة في التميز الاجتماعي، وربما لارتفاع أجور الخادمات المصريات وانخفاض مهاراتهن. وقد صدر أكثر من تحقيق صحفي حول هذا الأمر.

و ـ بعض القيم المرتبطة بتوطين العمالة الوافدة في الخليج

تحول دون توطين العمالة الوافدة، خصوصاً العربية، في الخليج، مجموعة اعتبارات ومصالح سياسية واقتصادية كشفت عنها دراسات الهجرة العربية إلى الخليج. فدوران الهجرة يشكل مصدر تكسب واسترزاق، بسبب النشاطات التي ارتبطت بالهجرة ومنها وكالات التشغيل، وتوظيف الكفالة، وبيع تأشيرات الدخول، وما إلى ذلك. وعدم توطين العمالة الوافدة يعني تجنباً لأية أزمات أو قلاقل سياسية أو اجتماعية. وثمة عوامل واعتبارات اجتماعية أخرى، قيمية ونفسية، تجعل شرائح من مواطني الخليج ترفض فكرة توطين العمالة الوافدة... ويكاد يلخص أحد الباحثين الخليجيين هذا الأمر بإشارته إلى أن مواطني أقطار الخليج كالأبناء الوارثين الذين لا يرغبون في مشاركة أحد إياهم في الإرث، إضافة إلى أنهم غير واثقين بصلة من يدّعي القربى منهم، وهم غير مطمئنين إلى مدى استعداده لمشاركتهم في المصير في المستقبل[٧٥]. وربما من بين ما ساعد على تنمية مثل هذه القيم والتوجهات تلك الخلافات والصراعات العربية ـ العربية المتكررة التي وصلت إلى حدود المأساة ـ الملهاة، بغزو العراق الكويت، فضلاً عما تكرسه القيم الفردية والمادية التي أوجدها الاقتصاد الريعي التابع، والثقافة الاستهلاكية المرتبطة به من تفضيل للحلول الآنية والفردية للمشكلات المجتمعية المختلفة.

* * *

(٧٤) أمينة الكاظم، «تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطري،» **شؤون اجتماعية** (الشارقة) (ربيع ١٩٩٣)، ص ٥ ـ ٢٨، وفاروق مصطفى [وآخرون]، **الخادمات وتأثيرهن على التنشئة الأسرية للطفل القطري** (قطر: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٩١)، خاصة ص ٢٥ ـ ٣٤، وفيها عرض للدراسات السابقة التي تؤكد الاستخلاص المشار إليه في متن الدراسة الراهنة.

(٧٥) الكواري، «نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط،» ص ٦٩.

من حصاد ما سبق يمكن استخلاص النقاط التالية:

١ ـ إن منظومة القيم السائدة في النموذجين المذكورين، حاصرت العمل المنتج، ويسرت صعود قيم النشاطات الطفيلية والمضاربة، وأعادت إنتاج التقويم السلبي المتدني للعمل اليدوي وللتعليم الفني وخصوصاً المتوسط.

٢ ـ إن انتشار عناصر الثقافة الاستهلاكية وبنودها، خصوصاً في النموذج الخليجي، حاصر قيم العمل، وباعد بين التعليم والعمل إلى حد يوسم بالمفارقة والتناقض. فمجتمعات الخليج ذات قدرة سكانية محدودة، وتنفق على التعليم إنفاقاً غير قليل، ومع هذا تستورد الأيدي العاملة، لا للمساهمة في سد النقص الكمي والكيفي في حجم قوة العمل المواطنة وخصائصها، وإنما لتيسير الاستهلاك الترفي ومحاصرة قيم العمل، وقيم الأسرة وأدوارها بالمعنى الشامل الذي أشرنا إليه في مواضع سابقة.

٣ ـ مع التسليم بأن القيم السائدة في أي مجتمع هي نتاج لممارساته التنموية، في الإنتاج والاستهلاك والتعليم والعمل... الخ، فإن تفاعلها الجدلي مع هذه الممارسات، أجهض على الأقل تصورات التخطيط للتعليم والعمل. فضغوط هذه القيم جعلت أعمالاً تقبل عاملين لا تحتاج إليهم، وجعلت بعض العاملين يتصرفون بدافع من المصالح الذاتية أكثر من السعي نحو المصلحة العامة، وخلقت طلباً على أنماط من الأيدي العاملة الوافدة لا تحتاج مجتمعات الخليج إليها ـ من منظور الترشيد الاقتصادي كأحد مؤشرات الحداثة في الإدارة والتنظيم الاجتماعي ـ وجعلت تحقيق الحراك المهني ممكناً، بعيداً عن التعليم وبذل الجهد وتحصيل الخبرة والمعرفة.

رابعاً: نحو وعي بديل بالتفضيلات التعليمية والمهنية

لقد تبين من الأقسام السابقة أن كلاً من التعليم والعمل نتاج لتراكمات تاريخية وصلت بهما إلى ما هما عليه الآن، كما تبين أن دورهما معاً قاصر عن إحداث تغيرات مجتمعية في اتجاه أهداف تنموية مغايرة، لأنهما أكثر حساسية وتأثراً بالأوضاع البنائية وما تضمه من فلسفات تنموية وتمايزات ومصالح داخلية وخارجية. ولكي تكون لنا رؤية واقعية في اتجاه أدوار مغايرة للتعليم والعمل، يلزم أن نضع في الاعتبار المحددات الراهنة التي تعوق إمكان تنشئة الوعي المرغوب فيه.

وفي هذا السياق نؤكد المسائل التالية:

الأولى: ان التعليم والعمل، وبالمعنى الشامل الذي طرح في صدر الدراسة، من الضروري أن يكونا ابنين لفلسفة تنموية شاملة مغايرة، ومن دونها لن تكون الجهود إلا تحسينات جزئية هنا وهناك في نظامي التعليم والعمل وما بينهما من علاقات.

الثانية: ان مسألة تنشئة الوعي لا تتم بين يوم وليلة، ولا تحسم بالتوعية والوعظ والإرشاد، لأنها حصاد عمل مؤسسات وممارسات متعددة تدعم بعضها بعضاً نحو خصائص ومضامين الوعي المراد تنشئة الناس عليه.

الثالثة: ان للوعي أنماطاً ومستويات وأطرافاً اجتماعية، ومن ثم فالتنشئة لن تكون فاعلة إلا إذا توجهت نحو كل الأطراف المجتمعية: صانع القرار ومتخذه والمخطط والمنفذ، والشرائح الاجتماعية المتفاعلة والمشاركة في صناعة القرار واتخاذه، وفي مراقبة التنفيذ.

الرابعة: على رغم التسليم بأن الكثير من قضايا التعليم والعمل ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن للتعليم ـ كما سبق وبيّنا ـ خصائص وملامح تجعله يقوم بدور القاطرة التي تأخذ الكثير من أبعاد المجتمع معها نحو التغيير ونحو المشروع التنموي ـ الحضاري المرغوب فيه. وتدلل على هذا تلك الجهود التي بذلت عبر دول العالم وأقاليمه لتطوير التعليم كمقدمة لآفاق ومراحل أخرى للتطوير المجتمعي، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولعل في التقريرين المهمين اللذين قُدما في عهد رونالد ريغان «أمة في خطر»، وفي عهد جورج بوش «أمريكا عام ٢٠٠٠»، مثالين من بين أمثلة أخرى دولية وإقليمية.

١ ـ في ملامح الوعي السائد

أفصحت التحليلات السابقة عن عدد من المعوقات الاجتماعية حالت دون التفاعل المطّرد بين التعليم والعمل، وهي تشكل في الوقت نفسه أهم ملامح الوعي السائد:

أ ـ اختزال التعليم في النجاح والحصول على الشهادة فقط، واختزال العمل في الاسترزاق وتحقيق المصلحة الخاصة.

ب ـ تقديم المصالح والانتماءات الذاتية، الفردية والقبلية والطبقية، على المصالح والانتماءات المجتمعية العامة، والتي استُخدمت لتحقيقها آليات رسمية، للتأثير في اختيار السياسات وصنعها ولإعادة إنتاج هذه المصالح، وآليات أخرى قيمية، كالوساطة والمجاملة وما إليها.

ج ـ التقويم الأدنى للعمل اليدوي، واعتباره مؤشراً على مكانة اجتماعية أدنى، أسهم نظام التعليم وأوضاع سوق العمل في تكريسه (أي التقويم) وإعادة إنتاجه، نتيجة للفصل بين التعليم العام والفني، والربط بين نوع المؤهل ـ الشهادة ـ والأجر وفرص الحراك الوظيفي.

د ـ شيوع قيم مواتية للاستسهال وتبني الأعمال والنشاطات الطفيلية السهلة، وبالتالي محاصرة العمل المنتج.

هـ ـ إحاطة المرأة بمجموعة من القيم والاتجاهات حبست قدراتها واختزلتها، وجعلت الوعي بها ناقصاً، وأحياناً زائفاً، بسبب تكريس أفكار وتصورات استحوذت على العقول، عمقتها الثقافة السائدة ونظام التعليم وأوضاع العمل ومضامين الإعلام ووسائله.

و ـ انتشار الثقافة الاستهلاكية التي جعلت من الاستهلاك غاية في ذاته، وأحد مؤشرات المكانة الاجتماعية، فتجاوز الاستهلاك ما هو واقعي ومنطقي لإشباعات صورية شملت استهلاك القيم والسلع والمدركات والغرائز والرموز والحاضر والماضي.

ز ـ انحسار التفكير العلمي وغياب الرؤية المستقبلية الموضوعية.

ح ـ شيوع التقليد والاتّباع وتغلغله عبر جوانب الحياة اليومية، بدءاً من التبعية للخارج، مروراً بالاعتماد على إنجازات الغير، ومنها إلى اعتماد عائلة أو طبقة على عائلات أو طبقات أخرى، واعتماد صاحب العمل على فائض عمل غيره، واعتماد الأم على المربية، والطفل على المربية والمعلم الخصوصي. . . وهكذا.

وقد تطول القائمة لكننا انتقينا ما تصورناه أكثر ارتباطاً ودلالة بالنسبة إلى موضوعنا.

٢ ـ الوعي المرغوب فيه: مستويات وخصائص

في ضوء ما اتفقت عليه أدبيات الفكر العلمي النقدي حول أبعاد الوعي ومستوياته، نرى أن الوعي الاجتماعي، **أولاً**، إدراك نفسي اجتماعي بعدد المواقف من الواقع، وقبوله جزئياً أو كلياً، أو رفضه جزئياً أو كلياً؛ **وثانياً**، تفسير هذا الواقع تفسيراً علمياً، بعين العوامل التي أنتجته، ومن ثم بدائل تغييره؛ **وثالثاً**، ايديولوجيا علمية مبرهنة تاريخياً، تحدد الأولويات والخصوم والأنصار، والأهداف الجوهرية للمشروع الحضاري ـ الوحدة، الإنتاج، المشاركة، العدالة، الإبداع، الاستقلال الحضاري المتحاور والمتفاعل مع الحضارات الإنسانية؛ **ورابعاً**، آليات وتنظيمات سياسية ووطنية عامة وجماعية تيسّر الممارسة وتثري الوعي[(٧٦)].

إن الترجمة الدقيقة لهذا التصور، تتطلب مفهوماً نوعياً، شاملاً وديناميا وتاريخياً للتنمية البشرية، يجسد هذه التنمية من خلال أبعاد لصورة الإنسان العربي، متجاوزة ما هو عليه، ومتطلعة إلى المرغوب فيه، الممكن له ومنه. وتتركز هذه الصورة للمواطن العربي بأنه: مشبع حاجاته الأساسية بكفاءة وكفاية، متعلم تعليماً شاملاً ينمي قدراته، ويثري وعيه ويجعله يفكر على نحو علمي؛ ومعد لعمل يتّسق وقدراته وطموحاته ويلتزم قيم هذا العمل ومتطلباته، حيث يتيح له العمل فرص تنمية قدراته ومتابعة أية تطورات في الإنتاج وفنونه، فيستمتع بلحظاته، ويشبع اجتماعياً ومادياً بعوائده؛ يؤمن بالعدل ويمارسه، ويشارك في تقرير مصيره، ويقبل الحوار والرأي الآخر؛ يتمثل الهوية الحضارية لأمته ويدرك الأخطار التي تحيط بها، ويقتنع بالاعتماد الجماعي العربي على الذات كمصير

---

(٧٦) عبد الباسط عبد المعطي، **الوعي التنموي العربي: ممارسة بحثية**، الدراسات الاجتماعية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠)، الفصل الأول.

يصون التنمية العربية ويؤكد اطّرادها، وييسّر الحوار مع الحضارات الأخرى.

إن تحقيق هذه الصورة المرغوب فيها يتطلب اختبارات وسياسات تنموية مغايرة، وتغييرات محسوبة ودقيقة في بناءات القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتطلب إعداداً يبدأ مع الإنسان منذ طفولته. وتلك مهمة التعليم بالمعنى الشامل، النظامي واللانظامي وغير النظامي، والذي لا يتحدد بمرحلة عمرية، وإنما يمتد مع الإنسان ما دام حياً، ولا يقتصر على المؤسسة التعليمية الرسمية، وإنما تشارك فيه الأسرة وتنظيمات العمل والجمعيات والنقابات والأحزاب والتنظيمات السياسية ووسائل الإعلام. ولكي يجسِّد هذا النوع من الإعداد والتعليم، من الضروري التركيز على القيم والأهداف الجسيمة والوجدانية والعقلية والمعرفة الاجتماعية والاقتصادية، التي نوجز أهمها في ما يلي(٧٧):

أ ـ تنمية الجسم والوجدان بالتركيز على احترام الآخرين وتقديرهم.

ب ـ تنمية القدرات العقلية بالتدريب على التفكير المركز الواقعي والعلمي، وتنمية القدرة على التعامل مع المجهول والمرتقب، وعلى التعلم الذاتي والحواري، وتنمية قدرات الإبداع، وتنحية قيم الاستسهال والاتّباع والتقليد، والتحول من التفكير الأحادي البعد إلى التفكير المنظومي المتعدد الأبعاد.

ج ـ إعداد المواطن ليتحول من الاعتماد على الغير إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس، ومن الأقزية إلى الغيرية والانتماء، ومن التبعثر واللامعنى إلى الخصوصية والمعنى والتفرد والتميز، ومن النظرة المتعالية أو المتوجسة من الجنس الآخر إلى احترامه وتقديره كإنسان ومواطن، ومن مجرد الأخذ إلى الاستماع والأخذ والعطاء.

د ـ على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، يتوجه الإعداد نحو تعميق تقدير الشخص وإيمانه بالعمل والإنجاز، وتقدير عمل الآخرين واحترامه وإدراك ضروراته المجتمعية الضيقة، الميسّرة والمعوقة للفعل المجتمعي، كما يتوجه إلى الوطنية والقومية، ومن العشوائية في التصرف إلى الفعل الرشيد المخطط، ومن النظرة الآنية إلى الآجلة المستقبلية، ومن مجرد الاستهلاك إلى الإنتاج والاستهلاك معاً.

نكرر مرة أخرى، وكما يعلم القارئ، أن مثل هذه الأهداف والقيم بحاجة إلى صياغة نوعية للبنية الاجتماعية، القومية والقطرية. ولأن المعوقات والمحددات، القطرية والإقليمية والدولية، عاتية متشابكة، فلابد من التدرج في الأولويات، والبدء بالإصلاح الممكن حتى وإن أتى جزئياً، شرط أن يوقف التردي والخلل والهدر. ولهذا سنتعرض لمجموعتين من المشاهد ـ السيناريوهات ـ يمثل الأول سيناريو الإصلاح الجزئي المتوجه نحو الحد الأدنى، والثاني هو السيناريو الجذري في توجهاته وأهدافه وآلياته.

---

(٧٧) اعتمدنا في صياغة هذه الأهداف بدرجة كبيرة على: حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، ج ١ (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٢)، ص ٣٥ ـ ٤٠.

٣ ـ إصلاح ممكن في نظامي التعليم والعمل

تستند أبعاد هذا السيناريو إلى حالة الوعي الرسمي والعلمي والجماهيري السائدة، والتي تأكدت عبر كتابات وندوات ومؤتمرات غير قليلة. وفي تقديري أنها تحظى بمقادير لا بأس بها من الاتفاق، وأن بعض الحكومات العربية قد بدأ يتبنى بعضها بالفعل:

أ ـ تعميم التعليم وفي كل المراحل، خصوصاً التعليم الجامعي، والذي لا ينطوي فقط على تعميم المعرفة، كما ذهب «كورنوي»، وإنما أيضاً تغيير شكل الجامعة ووظيفتها المجتمعية، والقضاء على التصور التغييري لديها الذي يكرس التمايزات الاجتماعية[٧٨].

ب ـ محاصرة الازدواج في التعليم الثانوي والمتوسط توطئة لإلغائه، خصوصاً التقسيم الجائر بين ثانوي عام وثانوي فني في المرحلة الثانوية، واعتبار هذه المرحلة عامة ومتنوعة كجذع شجرة للتعليم كله؛ وتطوير المقررات الدراسية لتكون أكثر شمولاً لما هو أدبي وعلمي ونظري وعملي وتطبيقي؛ وتوسيع دائرة التخصصات الضيقة، وإتاحة الفرص من خلالها لتنمية القدرات المختلفة لكل الطلاب. ويمكن الإفادة في هذا الصدد من التجارب العالمية والمحلية التي منها دوائر الاهتمام (interest circle) التي يلتحق بها جميع الطلاب وفق مجموعات، بحسب رغباتهم واهتماماتهم، والتي ترتبط بالأنشطة الإنتاجية التي يحتاج إليها المجتمع المحلي[٧٩]. ومن هذه التجارب تجربة مدرسة العمل في تنزانيا وتجربة ألمانيا الديمقراطية حول التعليم المتعدد التقنيات[٨٠].

ج ـ فك الارتباط بين المؤهل ـ الشهادة ـ والأجر وفرص الحراك المهني الصاعد، للمساهمة في تغيير النظرة إلى التعليم التقني، وإتاحة الفرصة لخريجي هذا التعليم لمواصلة الدراسة في المعاهد العالية.

د ـ الربط بين التدريب وفرص الترقي، ضماناً لحرية هذا التدريب، والاهتمام بالتعليم والتدريب أثناء العمل، وإعادة تأهيل من لم يجدوا فرصة في سوق العمل.

هـ ـ تقريب الفجوة الاجتماعية بين فرص الفئات والشرائح الاجتماعية في التعليم بمراحله المختلفة، وذلك بدعم من لم تسمح لهم ظروف أسرهم بمواصلة التعلم؛ وتوصيل الخدمات التعليمية كحقوق إنسانية إلى المجتمعات المحلية والشرائح الأدنى عموماً؛ ومحاصرة التعليم الخاص والأجنبي وتقليصه إلى أقل حجم ممكن، وتوطين ما يتمتع به من خصائص جاذبة في التعليم الرسمي.

---

(٧٨) حازم الببلاوي، **الإصلاح التربوي في العالم الثالث** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٨)، ص ١١٤.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٨٠) تونر، «التعليم المتعدد التقنيات في جمهورية المانيا الديمقراطية».

و ـ إحداث تغييرات في مضامين المقررات الدراسية لتفي بأكبر قدر من أهداف الوعي المرغوب فيه وقيمه، ومن الأمثلة على ذلك، التركيز على العمل المنتج واليدوي، وإعادة النظر في تقويم دور المرأة، وتنمية القدرة على التعلم الذاتي وتحصيل المعرفة، وأيضاً القدرة على حل المشكلات والتأكيد على التعليم الحواري.

ز ـ تغيير أساليب التعليم وتقويم المتعلمين، لكي تكشف عن القدرات الحقيقية للطالب، وتدعم مشاركة الطالب وقدرته على الحوار.

ح ـ توسيع دوائر المشاركة في إنجاز أهداف التعليم لتعزيز مساهمة التنظيمات الرسمية وغير الرسمية والتطوعية، الإنتاجية والخدمية والسياسية، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام، وخصوصاً التلفزيون.

ط ـ بإمكان المؤسسات والمنظمات العربية المعنية أن تقدم دعماً فنياً وعلمياً ومادياً، خصوصاً إلى المجتمعات العربية ذات الظروف الاقتصادية غير المواتية، على أن يشمل هذا مجالات التعليم والتدريب والإعلام.

ي ـ سيطرح بعضهم ـ غالباً ـ مسألة تمويل التعليم، وسينبّهون لارتفاع تكلفته، وهذه مسألة طُرحت بشأنها أفكار لا تخرج عن سياق إلغاء مجانية التعليم وتخفيض الإنفاق، وتقليل أعداد المقيدين في بعض المراحل، وما إلى ذلك. وفي الوقت الذي يشهد فيه الواقع العربي إنفاقاً مالياً غير مبرر على نشاطات أخرى أقل أهمية، ومع التسليم بضرورة مشاركة الناس في تمويل التعليم، فإنه يجب أن تكون المشاركة غير مباشرة ومن خلال الضرائب والتمويل العربي من الصناديق التنموية، وليس من خلال جعل التعليم مكلفاً كما في المدارس والجامعات الأهلية والخاصة التي تسهم في إعادة إنتاج التمايزات في التعليم وفي سوق العمل.

ك ـ الإلتزام بمجموعة من القيم والمعايير والضوابط عند توزيع القوى البشرية على مجالات العمل المختلفة، كالتأكيد على إنجاز الفرد ومهاراته وقدراته، والربط بين كم العمل وكيفه وبين الأجر، ووضع ضوابط للترقي وشغل المناصب والمواقع الأعلى، هذه المجموعة التي من شأنها أن تتيح فرصاً متكافئة للمهارات والقدرات وليس للانتماءات والعلاقات الاجتماعية الضيقة.

ل ـ لابد من وقفة عربية قومية جادة أمام ظاهرة تنقّل العمالة العربية بين الأقطار العربية، وظاهرة العمالة الأجنبية في الوطن العربي، ويتطلب هذا وعياً ملتزماً قومياً وقطرياً من خلال:

(١) الوقوف على احتياجات سوق العمل الفعلية من المهارات والخبرات المختلفة، خصوصاً في الأقطار النفطية.

(٢) مشاركة المؤسسات العربية في إنجاز خطط التدريب لتوفير أي عجز في المهارات المهنية العربية.

(٣) حماية العامل العربي في دول الاستقبال والذي كثيراً ما عصفت به الخلافات العربية، وأجهضت جهده وسنوات كده، وذلك بتحديد حقوقه وواجباته في هذه البلدان العربية.

(٤) المناقشة الجادة لجدوى العمالة الأجنبية في الوطن العربي، وتحديد ما يساق من مبررات لتفضيلها على العمالة العربية.

إن ما يهمنا إيجازه وتأكيده بشأن العلاقة بين التعليم والعمل، هو أن المقصود لا يعني أن نكيّف أحد النظامين، على ما هو عليه اليوم لكي يلائم الآخر، كما حدث ولا يزال يحدث، عندما طالب بعضهم بضرورة ربط التعليم باحتياجات سوق العمل المتغيرة وغير المنضبطة لعوامل داخلية وخارجية سبقت الإشارة إليها، لأن مثل هذا التوجه لم يُنتج إلا الإخفاق، كونه يتمّ في ظلّ الأوضاع البنائية نفسها التي باعدت بين التعليم والعمل - علماً بأن التعليم الفني نفسه ليس أقل كلفة من التعليم العام، كما يتصور بعضهم. إنما المقصود، كما بينت تجارب تربوية عالمية متعددة، أن يصاغ كلٌّ من النظامين ويطوَّر على النحو الذي يجعل التطور في أحدهما ميسّراً ومدعِّماً التطور في الآخر[٨١].

٤ ـ تعليم مغاير، وعمل مغاير، لتنمية مغايرة

ليس من اليسير ولا من المنطقي الحديث في حدود دراستنا الراهنة عن إطار تنموي شامل، يرتبط به تعليم عربي آخر، وأنماط عمل عربية أخرى. فهذا مشروع الجيل كله، بتخصصاته واهتماماته واتجاهاته النظرية والايديولوجية. ولقد كتب كثيرون حول هذا المشروع، من خلال مشروعات عامة: مشروع مستقبل الأمة العربية الذي أنجزه مركز دراسات الوحدة العربية واستراتيجيات العمل العربي التي أعدتها جامعة الدول العربية، خصوصاً استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة، ومن خلال وثائق قطاعية أخرى، كوثيقة تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، التي أنجزها منتدى الفكر العربي في عمان. وعلى رغم التقدير العميق لهذه الأعمال، إلا أنها بحاجة إلى مراجعة تجعلها أكثر ارتباطاً بالمستقبل الذي بدأ تشكُّله من الآن من خلال الأبعاد البنائية، خصوصاً المستقبل.

ومما يدلّل على إمكان تحقيق المشروع العربي المرغوب فيه، أن العرب يحوزون قاعدة بشرية هائلة، وموارد طبيعية متنوعة، وإمكانات مالية مواتية. وإذا سألني سائل من أين يكون البدء؟ سأركز إجابتي عبر النقاط التالية:

أ ـ أن يكون من المعايير الحاكمة لتطوير الإنتاج، وتحديد النمط الملائم منه، وجود مفهوم شامل للتنمية البشرية، ينطلق من كم وكيف المورد البشري بوضعه الحالي، ويتحرك

---

(٨١) كمال ايدي، «التربية والتعليم: بين التباعد والتقارب،» في: اليونسكو، **نتعلم ونعمل،** ص ٩١ ـ ١٠٣.

نحو بدائل دينامية لإعداد هذه الموارد وتعبئتها. ويفرض هذا اختيار نظم العمل والتعليم وأنماط التقنية وأنماط الاستهلاك، المتسقة مع أحوال هذا الرصيد البشري.

ب ـ لن يكون التحرك فاعلاً إلا من خلال عمل عربي مشترك، اقتصادي واجتماعي وثقافي وتربوي، لأن العمل العربي هو الضمان لتعبئة الموارد المبعثرة وتنظيم توظيفها وعوائدها، وتنمية القدرات في مواجهة التعبئة.

ج ـ تبين مما سبق من تحليلات، أن تركز السلطة ييسّر تحيز السياسات القطاعية، ومنها سياسات التعليم والعمل، ومن ثم يضحي توسيع دائرة المشاركة السياسية مسألة مهمة لضمان انتقاء السياسات القطاعية، ومنها سياسات التعليم والعمل، الأقرب إلى المصلحة العامة، وجدية تنفيذها بلوغاً إلى أهدافها المجتمعية.

د ـ تغيير نوعي في النظام التعليمي، يضع المستقبل ومتطلباته في الحسبان، ويتبنى مفهوم «الشجرة التعليمية» بدلاً من السلم التعليمي المحدود الذي يسّر محدوديته إيجاد أنماط موازية له، كرست الازدواجية في التعليم. ويتضمن مفهوم الشجرة التعليمية[٨٢]:

(١) ضرورة ارتباط التعليم بتاريخ أمته وحضارتها، مع الإفادة الواعية من إنجازات الحضارات الأخرى.

(٢) مرور جميع أبناء الأمة العربية، وبصرف النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو الوضع الطبقي، عبر جذع تعليمي واحد هو المرحلة الثانوية.

(٣) إمكان حركة المتعلم أفقياً ورأسياً بين فروع التعليم وأنواعه، شرط أن تكون فرص الحركة متكافئة وعادلة.

(٤) إمكان المناوبة بين التعليم والعمل، لمقابلة التغيرات المعرفية والتقنية وتطوير المهارات والقدرات، وإشباع الطموحات في اكتساب المعرفة و«فرحة التعلم»، وإتاحة فرص الحراك الرأسي تعليمياً ووظيفياً.

هـ ـ تقدير العمل على أساس الخبرة والجهد المبذول فيه، بغض النظر عن المؤهل الدراسي والانتماءات الاجتماعية.

خاتمة موجزة

يهمني أن أذكر، **أولاً**، بأن صياغة العلاقة بين التعليم والعمل، مسألة تنموية مجتمعية شاملة، لن يحسمها تطوير التعليم فقط، أو تطوير سوق العمل فقط، أو إدخال تحسينات جزئية تكون آنية في فاعليتها، لأن التغيير السريع في المجتمعات الإنسانية،

---

(٨٢) مؤتمر تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، منتدى الفكر العربي، الأردن، عمّان، ١١ ـ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٠.

سوف يطمس معالمها، ولأن الأبعاد البنائية الأخرى ستشدها إلى نطاقها، فتجعل الإصلاح آلية لإعادة إنتاج الأوضاع وتهذيب التخلف وتكريس التبعية والتجزئة العربية؛ وبأن التعليم المجتمعي، **ثانياً**، هو الذي ينطلق من معنى شامل ودينامي لا يختزل التعليم في حفظ المعارف في بنوك بشرية، تدشنها أساليب تقويم تخاطب الذاكرة، وتمنح المتخرج «رخصة» أهدرت قدراته وفوتت على مجتمعه فرصة رصيد بشري متجدد؛ **وثالثاً**، بألا يتم إصلاح التعليم بجذبه فقط إلى المهن التي يحتاج إليها سوق العمل، فهذا السوق متغير بوتائر سريعة، وهو ليس بعد إلا أحد أهداف المجتمع؛ **ورابعاً**، بأن العمل المنتج اجتماعياً وإنسانياً، هو الذي يضيف إلى إمكانات المجتمع، ويطور فائضه المادي والحضاري والاجتماعي، وهو العمل الذي يحقق إنسانية المواطن، ويشبع حاجاته، ويشحذ إرادته وقدراته.

وأما عن التعليم الفني والتمهين كجسر مفترض بين التعليم والعمل، فهو بصياغته الراهنة عبر معظم التجارب العالمية والعربية، لن يحل مشكلة علاقة التعليم بسوق العمل. فسوق العمل العربي أضحى أكثر ارتباطاً بالخارج نتيجة للهيمنة الخارجية، ولأن هذا التعليم أكثر تكلفة من التعليم الثانوي العام، نظراً إلى ما يحتاج إليه من معامل وخبراء وفنيين ومواد خام، ولأنه يسهم في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية، في غير صالح الطبقات الأدنى، ولأنه لا يزال في حالات غير قليلة يواجَه بمقاومة اجتماعية. وحتى إذا سلمنا بضرورة ارتباطه بما يفرضه النظام الرأسمالي العالمي على المجتمع التابع، من مهن وحرف، فهي حرف متغيرة، ينحسر فيها الأداء اليدوي. وإذا قصدنا رفع قيمة هذا التعليم اجتماعياً، يجب أن نرتفع به إلى مراحل أعلى من المرحلة المتوسطة. فلماذا لا يكون تعليماً جامعياً فنياً وتقنياً، يتيح لحائزه فرص أجر أفضل، وحراكاً مهنياً رأسياً أفضل؟ لقد أنشأ بعض الأقطار العربية، بالفعل، ما يسمى بالكليات التقنية، لكن بعضها أضحى لأبناء القادرين مالياً، الذين لم يساعدهم تحصيلهم في الثانوية العامة على الالتحاق بالجامعات التقليدية، فاتجهوا نحو تعليم خاص يتيح لهم فرصاً أفضل في العمل وشروطه.

تعقيب

حامد عمار(*)

مقدمة ودعوة

لعله من المفيد في كثير من الحالات أن يكون الباحث والمعقب على البحث من مدرستين فكريتين متباينتين، أو أن لهما تصورات متباينة ـ قليلاً أو كثيراً ـ في حوارهما حول موضوع معين. وهذا الاختلاف في المناظير ـ إن اتسمت المعالجة بالموضوعية ـ سوف يثري المعالجة ويلفت النظر إلى مختلف الرؤى، وقد يحقق قدراً مشتركاً ومعقولاً من التوافق الذي يعين على اتخاذ بعض التوجهات والحلول العملية في مواجهة ما يثيره الموضوع من مشكلات.

بيد أن التلاقي والتلاقح الفكري بين الأستاذ القدير المحرر هذه الورقة، والمعقب عليها، يغطيان مساحات مشتركة في منطلقاتها وأبعادها وأغوارها، مما يجعل مهمة المعقب شاقة وعسيرة في الإضافة أو التبيين، في ما هو مستهدف في عملية التعقيب. وتبدو المهمة أكثر مشقة وعسراً حين يتوجب القيام بالتعقيب على مثل هذا البحث المستقصي والدسم، خلال أيام معدودة. ومن ثم فإنه لا يسع هذا التعقيب إلا أن يكون إبرازاً لأهمية ما تناوله البحث الأصلي من منطلقات في إدراك العلاقة بين التعليم والعمل في الوطن العربي، وما تتضمنه من قضايا وإشكاليات وهموم. وقد تتطرق المعالجة إلى إيراد تفصيلات وجزئيات وامتدادات لما أجمله هذا البحث المكثف.

ونود أن نؤكد منذ البداية أن موضوع العلاقة بين التعليم والعمل، أو العمل والتعليم في إطار المتغيرات المجتمعية المؤثرة فيهما، من القضايا الجليلة ـ كما يقول فقهاؤنا ـ التي تمثل محوراً جوهرياً من محاور البقاء والنماء في وطننا العربي. ومن ثم فهو في حاجة مستمرة إلى التعرف إلى ما يندرج فيه من عناصر ومكونات، و ما يضطرب به من تشابكات وديناميات، وما يجري فيه من سياسات وممارسات، وما يصاغ له من قواعد ومبررات. ومع

(*) استاذ في كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

أهمية تناول الموضوع على المستوى العربي القومي، **فإن تضاريس هذا المستوى وإمكانات تطوير خريطته إنما تكتمل من خلال الدراسات القطرية وخصائصها المحلية**. وهذا ما حاول الباحث أن يحققه من خلال بعض النماذج القطرية. ونظراً إلى خطورة هذا الموضوع المركب، فإن الدعوة الملحّة تظل قائمة **لدراسة هذا التشابك من مختلف الزوايا**، وفي إطار مختلف المتغيرات المحلية والعربية والعالمية. **ومن مقومات هذه الدعوة أن تكون البحوث الفردية مقدمة لجهد فريق جماعي متعدد التخصصات متكامل** في تفاعله وحواراته واستخلاصاته.

ولعل هذا البحث وغيره من المقاربات البحثية السابقة يكون حافزاً على هذا الجهد الجماعي، ولا شك في أن **المنظمات المشاركة في هذه الندوة** من أقدر الهيئات التي **تستطيع تحمل مثل هذه المسؤولية لإنجاز مهمة من أخطر مهمات الدراسة في قضايا الإنسان في المجتمع العربي**. وهنالك بعض النماذج لهذا الجهد الجماعي المتعدد التخصصات في ما قام به بعض المنظمات الدولية، كمنظمة العمل الدولية واليونسكو، وفي ما قام به بعض مراكز البحوث العربية، الأمر الذي يمكّن من الاستعانة بخبراتها ودراساتها. لكن معظم تلك الجهود يقع في فترة العقود الثلاثة الماضية. إلا أن المتغيرات المتعددة والمتلاحقة والانعطافات الحادة والمتجددة في سياق المجتمع العربي وفي إطار التحولات الكونية، تفرض من جديد ضرورة معالجة هذا الموضوع في إطار تلك المتغيرات في مجالاتها القطرية والعربية والعالمية.

أولاً: تأكيد المسلمات والمنطلقات

نود أن نؤكد هنا المسلمات والمنطلقات التي نعتقد أنها ينبغي أن تؤسس دراسة جوانب العلاقة بين التعليم والعمل في إطار المتغيرات المجتمعية المؤثرة فيهما. ويمكن صياغتها على النحو التالي:

١ ـ **الإنسان العربي وتنميته البشرية** ـ أي توفير الاحتياجات التي تحقق إنسانيته ـ **هي الهدف النهائي لمشروعات التنمية ومعيار الجدوى في فاعليتها وكفايتها**. ونقصد بذلك **تنمية كل إنسان** أياً ما كان موقعه وموضعه، **وتنمية كل الإنسان** بتوفير احتياجاته المادية والمعنوية والروحية كافة، إنضاجاً لقدراته وطاقاته ومواهبه الفكرية والوجدانية والاجتماعية والمهارية كافة، وذلك إلى أقصى ما تستطيعه من مكنات.

٢ ـ **الإنسان العربي**، في الوقت ذاته، أداة التنمية والتقدم، ومن ثم فإنه **من بين أهم الموارد العربية في حركة الإنتاج، إن لم يكن أهمها** في التركيبة الراهنة والمستقبلية لعوامل الإنتاج، إذا ما أحسن استثمار هذا المورد، وهو مورد وفير ومتزايد في الوطن العربي.

٣ ـ **التعليم «إنسانياً» حق وحاجة**، كذلك **العمل «إنسانياً» حق وحاجة**. وفي الوقت ذاته فإن **التعليم «اجتماعياً» واجب ووسيلة، والعمل «اجتماعياً» واجب ووسيلة أيضاً**. وبهما يتحقق الوجود والصيرورة للإنسان في المجتمع، فكراً وفعلاً وتواصلاً ومشاركة. ومن خلالهما تتحقق إمكانات البقاء والنماء للمجتمع في داخله وفي تعامله مع المجتمعات الأخرى.

٤ ـ مع اتفاقنا التام مع ما أورده البحث من مستلزمات للتنمية العربية التي تتحقق من خلالها أفضل النتائج لكل من التعليم والعمل ـ حقاً وواجباً ـ ومع ما قررته المواثيق والاستراتيجيات العربية التي أقرتها القمة العربية في عمّان عام ١٩٨٠، وتلك التي أصدرتها المنظمات العربية المتخصصة، نجد أنه من الضروري التأكيد على أن **تحتل التنمية البشرية بجناحيها موقع المركز أو مكان الصدارة في استراتيجية التنمية الشاملة**(١).

الجناح الأول للتنمية البشرية، كما سبقت الإشارة، هو تكوين قدرات الإنسان وتنميتها وإشباع حاجاته وتحسين مستوى حياته ونوعيتها.

الجناح الثاني هو الانتفاع الأمثل بهذه القدرات سواء في العمل أو الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية، أو في وقت الفراغ. وتتحقق قيمة العلاقة العضوية بين هذين الجناحين في النموذج الكلي للتنمية وما تتأثر به العلاقة بين التعليم في مفهومه الواسع من ناحية، وبين مجالات العمل والأنشطة الإنسانية في إطارها الاجتماعي العام من الناحية الأخرى. والتنمية البشرية بجناحيها تقتضي ما أشار إليه البحث من شروط في استقلالية القرار الوطني والعربي، وفي التلاحم القومي العربي تنسيقاً وتضامناً وتعاوناً وتكاملاً وتوحداً، وفي توسيع فرص المشاركة ومجالاتها، وفي ترسيخ المنهج العلمي إطاراً وأداة للقرار والفعل، وفي تنمية هوية حضارية تتفاعل بندّية وثقة مع الحضارات الأخرى.

٥ ـ إن فهم وقائع التعليم وسياساته وحركته واتجاهاته، وكذلك فهم مواقع العمل وفرصه وهياكل الأجور وسياساتها، ثم العلاقة الدينامية بين القطاعين، لا يمكن أن يستقيم أو يتضح إلا من خلال السياقات المجتمعية التي تجسدت عبر التطور التاريخي في البنية الاجتماعية، وفي الاقتصاد السياسي، وفي مراكز السلطة المهيمنة على تحديد علاقات القوى والشرائح الاجتماعية والطبقية. وهذا ما أكده الباحث في المفاهيم

---

(١) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠** (نيويورك: جامعة اكسفورد؛ القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، ١٩٩٠)؛ **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١** (نيويورك: جامعة اكسفورد؛ القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٩١)؛ **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٢)، و**تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٣).

الحاكمة لدراسة الموضوع. **والواقع ان الاختلال أو القصور أو التشوه في كل من القطاعين، وفي علاقاتهما، إنما يعود إلى اختلالات وتشوهات في الأطر والقوى المجتمعية المهيمنة والمؤثرة**، سواء داخل المجتمع أو خارجه، ومن ثم يقتضي الفهم والتحليل إدراك التشابكات والتقاطعات المتعددة المؤثرة في تكوين كل من القطاعين وفي العلاقة بينهما.

ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى **بعض المتغيرات المجتمعية الداخلية والضغوط الخارجية المؤثرة في حركة التعليم والعمل** توضيحاً لشبكة العلاقات على الصعيد الكلي. هناك قضايا نمط الإنتاج وعلاقاته وتوزيع الدخول، ثم نماذج التنمية وخططها، والسياسات الضريبية وتحصيل الضرائب، وسياسات الأسعار والأجور، والديون الخارجية والداخلية، والإنفاق على الأمن والدفاع، والعلاقات السياسية الخارجية وشروط التجارة الدولية، ونمط الاستثمار ومواقعه ومجالاته، ونقل التقانة ومصادرها ونوعياتها وكثافتها، وسياسات الاستيراد والتصدير، وشروط المساعدات والقروض الأجنبية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من القيم المرتبطة بأفضليات العمل وحوافزه ومستويات الطموح وفرصه، وقيم التعليم وعوائده المادية والاجتماعية، وقيم الحرية والمشاركة والإبداع في إدارة المجتمع وتطوير سياساته، وقيم العلاقة بين الجزاء والجهد، وقيم المواطنة والانتماء والاقتران بين الحقوق والواجبات، وقيم الأمانة نحو حقوق الأجيال الناشئة وواجبات الجيل القائم نحو الوفاء بها، ومكانة المرأة واحترام مختلف أدوارها إنساناً ومواطناً على قدم المساواة مع الرجل.

تلك هي بعض العوامل والمتغيرات المتعددة والمؤثرة في تشكيل صورة التعليم ووظائفه ودور العمل وسياساته في السياقين المجتمعي والعالمي. ونوردها هنا على سبيل المثال لا الحصر نظراً إلى وضوح الارتباط والتقاطع بينها وبين هذين القطاعين، وعلاقاتهما المتبادلة.

ثانياً: الإمكانات والفرص الواعدة والاختلالات والتشوهات الراهنة

١ ـ في مجال التعليم

السكان (ذكوراً وإناثاً) هم مادة التعليم والعمل، ومن خلال واقعهم وحركتهم وتعاملهم مع الموارد الطبيعية وتنظيمهم الاجتماعي وقيمهم التي يعيشون بها ويعيشون لها، تتأثر حركة التعليم والعمل وما بينهما من علاقة. وفي التباين والتمايز والتناقض بين مصادر القوة وتفاعلاتها ومؤسساتها، يتباين ويتمايز ويتناقض التوظيف الاجتماعي للتعليم وفرص العمل وظروفه وحوافزه. وقد أظهرت الدراسة بوضوح هذه المنظومة في تشابكاتها وتجلياتها. وسوف نستعرض **الإمكانات السكانية الراهنة والمتوقعة مستقبلاً، وما يتخللها من تشوهات عامة ونوعية كإطار لعلاقات العمل والتعليم** في محاولة لتعزيز ما

أشار إليه البحث الذي نحن بصدده. ونقطة البداية هي حجم السكان وتوقعات نموه.

الجدول رقم (٨ ـ ١)

سكان الوطن العربي مقارناً (مع تقريب للأرقام)

البيان	الوطن العربي	جملة الدول النامية	الولايات المتحدة الأمريكية	جملة الدول الصناعية
عدد السكان (بالمليون) ١٩٩٠	٢٢٠	٤,١٢٢	٢٥٠	١,٢١١
عدد السكان (بالمليون) ٢٠٠٠	٢٩٠	٥,٠٢١	٢٦٨	١,٢٧٠
عدد السكان (بالمليون) ٢٠١٠	٣٨٠	٥,٩٤٠	٢٨٢	١,٣١٥
عدد السكان (بالمليون) ٢٠٢٥	٤٦٥	٧,٢٠٠	٢٩٥	١,٣٥٠
السكان (٠ ـ ١٤ سنة) ١٩٩٠ (بالمئة)	٤٠,٧	٣٥,٢	٢١,٥	٢١,٥
السكان (١٥ ـ ١٩ سنة) ١٩٩٠ (بالمئة)	١٠,٣	١٠,٥	٦,٩	٧,٣
السكان (١٥ ـ ٦٤ سنة) ١٩٩٠ (بالمئة)	٥٥,٦	٦٠,-	٦٦,-	٦٦,٤

المصـــــــادر: United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), and US Department of Commerce, *Bureau of Census, 1989*.

يتضح من الجدول رقم (٨ ـ ١) النمو المتزايد لحجم السكان في الوطن العربي، بحيث إننا نتوقع أن يتجاوز هذا الحجم عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام ٢٠٠٠ وما بعدها. وينمو من كونه ١/٦ إلى كونه ١/٤ سكان العالم الصناعي مع مطلع عام ٢٠١٠، ثم إلى ١/٣ عام ٢٠٢٥. وهذا ناتج بطبيعة الحال من ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان في الوطن العربي الذي يقدر متوسطه في الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٢٥) بحوالى ٢,٣٠ بالمئة، بينما لا يتجاوز ١,٧٠ بالمئة في الدول النامية، و٠,٥٣ بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية، و٠,٣٣ بالمئة في مجمل الدول الصناعية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن ننظر إلى حجم الأطفال والشباب حيث نجد أنه يبلغ ٦٠ بالمئة في الوطن العربي، بينما يصل إلى ٤٥,٧ بالمئة و٢٨,٤ بالمئة و٢٨,٨ بالمئة في الدول النامية والولايات المتحدة والدول الصناعية على التوالي.

ومن الناحية النظرية، يمكن أن **يمثل حجم السكان قوة هائلة لها قيمتها ووزنها في حياة المجتمع إنتاجاً وتقدماً وتعاملاً مع المجتمعات الأخرى**. ونلاحظ في الدول الصناعية التي أخذ معدل النمو السكاني لديها في التناقص، أنها تسعى لزيادته. والمهم بطبيعة الحال هو نوعية السكان من خلال تنشئتهم وإعدادهم والوفاء بحاجاتهم الاجتماعية، ومن أهمها الصحة والتعليم، فضلاً عن الاستثمار الأمثل لقدراتهم ومهاراتهم، وخصوصاً الانتفاع الرشيد بذلك كله في مجالات العمل الاجتماعي المنتج والمجزي بمختلف صوره ومجالاته.

أضف إلى هذا أن الحجم النسبي الكبير للأطفال والشباب يمكن أن يكون أيضاً مصدراً من مصادر التطوير والتجديد والإبداع في حياة المجتمع إذا ما أُحسن استثماره وإعداده ليشق طريقاً متجدداً في الحياة، وذلك بدلاً من أن يكون عبئاً متزايداً في معدل الإعالة وأعباء التنمية الاستهلاكية. لكن الورقة تشير إلى مجموعة من المؤشرات الدالة على انخفاض الحالة النوعية للسكان ولإنتاجهم من السلع والخدمات ومجالات المعرفة. ومن أهم المؤشرات التي أوضحها هذا البحث ما يتعلق بالتعليم. ولسنا في حاجة إلى الإضافة إليها إلا التعامل بقدر غير قليل من الحذر في أخذ بعض المؤشرات الرسمية على علاتها، وخصوصاً في مجال معدلات القيد بالنسبة إلى مرحلة التعليم الأساسي، حيث لا تتضح الصورة الحقيقية إلا من خلال **معدل القيد الصافي، وليس معدله الإجمالي**، ومن ناحية أخرى، احتساب **معدلات التسرب** وخصوصاً في الأقطار العربية الكثيفة السكان التي تتميز بقطاع زراعي كبير، حيث تصل النسبة في هذه الأقطار إلى ما يتجاوز ٢٥ بالمئة في المتوسط.

ويترتب على عدم القدرة على الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الإلزام، أن يدخل هؤلاء إلى ساحة الأميين. ومع كل الجهود المبذولة، تقدر نسبة من ليس لهم أماكن في المدرسة الابتدائية (٦ ـ ١١ سنة) بحوالى ٢٦ بالمئة من جملة من هم في هذه الفئة العمرية من السكان عام ١٩٨٥، وينتظر أن تصل مع التحسن المنتظر ـ إذا تحقق ـ إلى ١٧ بالمئة عام ٢٠٠٠، وتقدر النسبة لمن هم في سن ١٢ ـ ١٧ بحوالى ٤٩ بالمئة، وبحوالى ٣٧ بالمئة في كل من هاتين السنتين، والعدد المطلق لعام ٢٠٠٠ يصل إلى حوالى ٨ ملايين طفل في سن ٦ ـ ١١، وإلى حوالى ١٥ مليون يافع وشاب في سن ١٢ ـ ١٧.

ومن ثم تظل الأمية بمعدلاتها العالية كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (٨ ـ ٢)

التطور في معدلات الأمية في الوطن العربي (١٥ سنة فأكثر)

(الأعداد بالمليون)

السنة	١٩٧٥		١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠	
البيان	العدد	(بالمئة)	العدد	(بالمئة)	العدد	(بالمئة)	العدد	(بالمئة)	العدد	(بالمئة)
جملة الأميين	٤٩	٧٢,٧	٦١	٥٦,٥	٣٦,٧	٥١,١	٦٦,٥	٤٥,-	٦٩	٤٠,٢
الإناث	٢٩	٨٥,٦	٣٨	٧٠,٥	٤٠,-	٦٤,٢	٤٣,٢	٥٨,-	٤٤	٥١,٩

المصدر: مجلة التربية الجديدة (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية)، العدد ٤٥ (١٩٨٧).

ومع التفاوت بين الأقطار العربية في نسب الأمية، ومع الانخفاض في النسب في ما بين عام ١٩٧٥ والمتوقع عام ٢٠٠٠، نلحظ **أن متوسط الانخفاض السنوي لا يتجاوز ١,٣ بالمئة من جملة الأميين خلال تلك الفترة. وهذا معدل تحسن هزيل.**

وإذا كان بعض الأقطار العربية قد تمكن من أن يتخطى عتبة الأمية في العقد الأول من القرن القادم، فإن بعضها، وفيه الغالبية من الأميين، سوف لا يتمكن من تحقيق ذلك مع منتصف القرن القادم. ومن الواضح أيضاً في هذا الجدول **التفاوت النوعي بين الذكور والإناث،** كما يلاحظ زيادة الأعداد المطلقة للأميين نتيجة للانخفاض المتواضع في النسب المئوية.

ولعله من المفيد أيضاً أن نبرز هنا مؤشراً آخر لبيان ضعف المستوى التعليمي في جملة السكان، **وهو مؤشر نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا في قوى العمل، حيث لا تزيد النسبة على ٦ بالمئة،** بينما تبلغ حوالى ٢٠ بالمئة في بعض أقطار جنوب آسيا وشرقها مما تعرف بدول النمور، وتبلغ أكثر من ٣٠ بالمئة من مجمل قوة العمل في معظم الأقطار الصناعية.

ومع هذه المؤشرات الكمية التي لا تخلو من دلالة كيفية، فإن نظام التعليم في الأقطار العربية لا يصحو إلا في فترات محدودة ـ سرعان ما يتوقف عنها ـ حيث يتابع **وظيفته الرتيبة والمرتكزة على خدمته نمط التحديث الإنمائي** الذي يُعنى بإعداد القوى البشرية لقطاع الدولة البيروقراطي ولخدمة القطاعات الاقتصادية الحديثة والقوى الاجتماعية المرتبطة بها والمستفيدة منها، والتي تستند في مصالحها الى الاعتماد والإذعان لاحتياجات التنمية في المجتمع الرأسمالي، نتيجة لغياب أو تجاهل الحاجة إلى استراتيجيا ونموذج للتنمية المستقلة، كما أكده البحث الذي نحن بصدده.

وفي تقييمنا نظام التعليم العربي من ناحية توظيفه الاجتماعي، يكاد معظم الآراء يتفق على **غلبة إسهامه في إعادة إنتاج الفكر والتفكير والقيم ونمط العلاقات والدوافع والمنفعة الفردية** وغيرها من أنماط الحياة السائدة، ويكاد أن يغلب عليه الجمود والتخلف الفكري المرتكز على دراسة الماضي والتغني بالتراث من دون تكوين نظرة نقدية أو فكر إبداعي بنائي. وقد أشار البحث إلى كثير من أساليب التعليم التي ترسخ المحافظة من دون التطوير والتجديد في إطار مستقبلي وعلى هدي من التحديات الداخلية والخارجية. ويصاغ هذ الدور كذلك في صورة توظيفه على أنه **يعظّم التطلعات الاستهلاكية والترفية بدرجات تزيد كثيراً على تعظيمه القدرات الإنتاجية والفكر العقلاني الخلّاق.** وهو، بصورة عامة، يعيد إنتاج نمط الشخصية الاجتماعية السائد، من دون محاولة لتجاوز هذا النمط حتى يمكنه أن يسهم في اختراق سدود التخلف ومعوقات المحددات القطرية الضيقة، انطلاقاً نحو آفاق التكامل العربي، والاستفادة الواعية بالإسهامات الإنمائية لمختلف الحضارات الإنسانية(٢).

---

(٢) حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، ط ١ (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨)، وط ٢ (الاسكندرية: دار الصباح للنشر، ١٩٩٢).

٢ ـ في مجالات العمل

يقودنا الحديث عن العمل، أولاً، إلى تحديد مكونات هذا المفهوم. ومن أهم تلك العناصر المكونة إياه المعرفة والمهارة والدراية والتنظيم، وكل ما يرتبط بالقدرة على زيادة حجم الإنتاج وتحسين مستوى الإنتاجية، ويقع هذا المكون إلى حد غير قليل في اختصاصات قطاع التعليم والتدريب. **ويشمل مفهوم العمل كذلك كل ما يمكن أن يسهم به الكبار في مختلف أنشطتهم ومسؤولياتهم المجتمعية في الأسرة، وفي المشاركة السياسية، وفي مجال النشاط الثقافي، وفي مجال الترويح وقضاء وقت الفراغ، وفي مختلف الأنشطة الاجتماعية والشعبية الطوعية.** وتقع هذه المكونات في إطار القطاع التعليمي وفي غيره من أطر النظام السياسي والاقتصادي والثقافي.

والعمل، كحاجة وغاية من الغايات الإنسانية، يتطلب الإشباع، الأمر الذي يقتضي توفير فرص العمل المناسب في ضوء «القدرة والمعرفة والدراية»، بحيث يكون عملاً «مجزياً» لا تهضم قيمته ظروف «الاستغلال»، ويكون محققاً للذات «يسمح بالحركة والإبداع» وتتوافر فيه ضمانات الاستمرار «من دون التعرض لسيف الفصل التعسفي»، إلى غير ذلك من شروط العمل وحقوق العامل التي أقرتها المواثيق والدساتير والاستراتيجيات القطرية والعربية والدولية[٣]. وتنسحب هذه الشروط قانونياً على كل من الرجال والنساء في مساواة لا تعرف التمييز على أساس الجنس. ومن الضروري إزالة كل العوائق التي تقف في سبيل فرص العمل للمرأة العربية طالما كانت قادرة وراغبة وساعية للالتحاق بسوق العمل. ومن ثم يتحقق الاستثمار في تعليمها وتدريبها وخبراتها، حقاً وواجباً. وتوسيع فرص العمل للمرأة إنما يمثل طاقات إضافية إلى القوى العاملة المنتجة والمشاركة في صنع الحياة بقطاعاتها المختلفة، طالما ترسخت قناعتنا بأهمية العنصر البشري في مسيرة النهضة العربية ونمائها المطّرد.

لكن مجالات العمل الواعدة التي يشارك فيها الرجل والمرأة حاضراً ومستقبلاً تتعرض لقدر كبير من الاختلال والتشوه في صورتها الراهنة. والجدول رقم (٨ ـ ٣) يقدم جانباً من جوانب الاختلال الراهنة في تركيبة القوى العاملة.

(٣) انظر: حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، ج ١ (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٢).

الجدول رقم (٨ ـ ٣)

المعالم الراهنة للقوى العاملة في الوطن العربي

البيان	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
عدد السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٥) بالمليون	٩٠	١٠٠	١١٦,٤	١٣٥,٠	١٥٦,٥
نسبة عدد السكان في سن العمل إلى مجموع السكان (بالمئة)	٥٣,١	٥٣,٣	٥٣,٧	٥٤,٢	٥٥,٧
نسبة القوى العاملة إلى جملة السكان (بالمئة)	٢٨,١	٢٨,٢	٢٨,٣	٢٨,٧	٢٩,٤
نسبة القوى العاملة إلى السكان في سن العمل (بالمئة)	٥١,٢	٥٣,٣	٥٣,١	٥٢,٩	٥٢,٧
نسبة الإناث في مجموع القوى العاملة (بالمئة)	٩,٥	١٠,٢	١١,٥	١١,٩	١٢,٧
نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (بالمئة)	٦,٧	٩,١	١٠,٥	١٠,٥	٩,٩
نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج الداخلي (بالمئة)	٤٨,٣	٣٠,٤	٢٦,٤	٣٠,٨	٣٦,٥

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦، تصور مستقبل الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠، تحرير صندوق النقد العربي، وبيانات البنك الدولي في تقارير سنوية مختلفة.

تتبين من الجدول رقم (٨ ـ ٣) معالم وعلاقات متنوعة في مجال العمل أو الشغل، لعل من أهمها **نسبة القوى العاملة إلى جملة السكان النشطين اقتصادياً** في سن ١٥ ـ ٦٤، والتي لم تتجاوز ٥٣ بالمئة خلال العقدين الماضيين، بل وحتى نهاية هذا القرن، وهي نسبة منخفضة بمقارنتها مع الأقطار الصناعية. وهذا الانخفاض واضح كذلك بالنسبة إلى **قوة العمل في مجموع السكان** حيث لم يتجاوز ٢٩ بالمئة، بينما تصل في بعض الأقطار النامية الى ما بين ٣٥ ـ ٤٠ بالمئة، كما تصل في بعض الأقطار الصناعية إلى حوالى ٥٠ بالمئة. ولهذه الظاهرة أسباب ديمغرافية تتصل بما يعرف بفتوة المجتمع العربي ومشاركة المرأة في سوق العمل، كما يتضح من الجدول، بيد أن هناك عاملاً اجتماعياً يتصل بمكانة المرأة وأدوارها، مما أدى إلى تدني مساهمة المرأة العربية في سوق العمل، وهي نسبة لم تتجاوز ١٢ بالمئة من مجمل قوة العمل خلال العقدين الماضيين.

وتبدو صورة التشوه في مجال الشغل، إذا ما تذكرنا أن قوة العمل تشمل العاملين والعاطلين الذين ينشدون العمل. ويبدو أن بعض الأقطار العربية يعتبر أن التصريح بنسب البطالة هو من قبيل الإحصاءات السوداء. وهناك من التخمينات الإحصائية ما يشير إلى أن البطالة السافرة قد وصلت إلى ١٥ بالمئة في منتصف السبعينيات، وأنها في تزايد مستمر حيث يمكن القول بأنه في نهاية الثمانينيات قد **بلغ نقص مستوى التشغيل في صوره المختلفة ما لا يقل عن ربع قوة العمل وزاد على نصف القوى البشرية**(٤). ولا شك

---

(٤) انظر: نادر فرجاني، «نقص التشغيل في الوطن العربي: منظور مستقبلي،» في: نبيل النواب ونادر فرجاني، **مستقبل التعليم والبطالة في الوطن العربي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٨).

في أن عمليات ما يسمى بالتكيف أو الإصلاح الاقتصادي المعتمدة على آليات السوق في كثير من الأقطار العربية، قد أدت إلى تفاقم العوامل المؤدية إلى زيادات مطّردة في مستويات التشغيل بما فيه البطالة السافرة.

ويعني ذلك إهداراً لموارد بشرية، سواء من حيث حرمانها من أي مجال من مجالات الإنتاج، أو من حيث ضعف إنتاجية قوى العمل، لفقدان الدافعية أو لعدم توفر فرص العمل المناسب والمجزي. وهذا الهدر في تلك الموارد سوف يعود بدوره ليؤثر في مجمل العملية الإنمائية التي توفر أسباب الوفاء بالحاجات الإنسانية، حتى مع مستوياتها المتدنية حالياً. وهكذا تضعف حيوية التنمية البشرية في جناحيها اللذين يمثل التعليم مكوناً من مكونات الجناح الأول، كما يمثل العمل مكوناً من مكونات الجناح الثاني، إذا ما اقتصرنا على هذين الجانبين في كل من الجناحين.

ونود أن نؤكد هنا ما أسهب البحث في توضيحه من انعكاسات البنية والقيم الاجتماعية على أوضاع العمل والقوى العاملة في الوطن العربي، ومن خصائص متدنية لسوق العمل، ومن اختلالات في توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية، وفي الفائض والعجز بين تلك القطاعات والمهن. ولابد من التأكيد، مرة أخرى، على **تفاقم مشكلة البطالة التي أصبحت ظاهرة عامة مقلقة، سواء بالنسبة إلى المتعلمين أو إلى غير المتعلمين**، نتيجة للانفتاح الاقتصادي وسياسات الخصخصة وآليات السوق في كثير من الأقطار العربية. وقد استفحلت هذه الظاهرة تحت ستار أن على الدولة أن تنفض يدها عن سوق العمل، وأن يُترك ذلك للقطاع الخاص وآليات السوق غير المنضبطة بأية حدود أو قواعد إرساء لمقومات ما عرف باسم التحرر الاقتصادي.

وفي هذا السياق تبرز الدعوة إلى **ضرورة أن يبحث الراغب في العمل عن العمل بنفسه، وأن تكون لديه المبادرة وروح الإقدام**. لكن ذلك لا يتحقق إلا إذا توفرت الفرص أصلاً. بيد أن القطاع الخاص في كثير من الأقطار العربية الكثيفة السكان لا يعنيه توسيع فرص العمل، بل إنه يلجأ إلى المشروعات الكثيفة رأس المال بما فيها التقانة المتطورة، مستهدفاً من ذلك تعظيم أرباحه في المقام الأول. وفي مثل هذا السياق غير المنضبط تشيع الدعوة إلى أن ظاهرة البطالة وتفاقمها ظاهرة عالمية حتى في الدول الصناعية الرأسمالية، مع ما **بين البطالة لدينا ولديهم من فروق جوهرية في النوع والحجم والحدود**. وفي هذا السياق أيضاً ينفتح المجال للتوظيف في كل من القطاعين العام والخاص، لا على أساس الكفاءة، إنما على أساس المحسوبية والرشوة والاقتراب من مراكز السلطة والنفوذ، وعلى أساس تفضيل المتعلمين المتخرجين في مؤسسات معينة (غالباً ما تكون أجنبية أو ذات مهارات مرتبطة بالأسواق الأجنبية).

ثالثاً: من المذنب، التعليم أم العمل؟

كثير ما يثور الجدل حول من المذنب في ما يشهده كثير من الأقطار العربية في مجال البطالة السافرة والمقنعة والطامحة ونقص التشغيل وعمالة الأطفال، وغيرها من الاختلالات

والتشوهات في الانتفاع الأمثل بالقوة البشرية المتاحة ومدى مشاركتها الإيجابية في مجالات الحياة المختلفة.

هناك فريق يرى أن **سياسات التعليم وخططه ومخرجاته لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المؤهلة**. ومن ثم تتعالى صيحاته **بضرورة الحد من توسع فرص التعليم** والاقتصار على الأعداد والنوعيات التي يفرضها الطلب في سوق العمل. ويترتب على هذه الصيحات الحد من التوسع في التعليم في ما بعد مرحلة التعليم الأساسي، وخصوصاً في المستوى الثالث في الجامعة والتعليم العالي، كما يرى أن **التركيز في المرحلة الثانوية ينبغي أن يتجه إلى التعليم الفني**. وفي نظر هذا الفريق يُعتبر التعليم هو المذنب؛ ويقدم الفريق الحلّين السابقين للخروج من تلك الأزمات في التشغيل وتفادي البطالة. لكن التجارب والممارسات في مختلف الأقطار العربية في هذين الاتجاهين لم تؤدِّ إلى أي حل لتلك الأزمة، بل ربما ضاعفت من حدتها وخصوصاً بالنسبة إلى خريجي التعليم الفني، وإلى إحباطات حادة بالنسبة إلى الراغبين في التعليم العالي والجامعي من خريجي الثانويات الأكاديمية. ويتمثل هذا الفريق في معظم الأحوال من رجال الأعمال والمال ومن عدد كبير من المشتغلين بالشؤون السياسية ومن مديري المنشآت الصناعية والتجارية في القطاع الخاص.

أما **الفريق الآخر المعني بقضايا التعليم**، فإنه يرى أن واجبه يفرض الدعوة والعمل على توسيع فرص التعليم إلى أقصى حد ممكن في ضوء اهتمامات المتعلمين ورغباتهم في التخصص، بما قد يعين على توزيع المتعلمين على مختلف المهن والأعمال. وهم يشيرون دائماً إلى أنه **لا يوجد لديهم تخطيط للاحتياجات من القوى العاملة** بما يمكن أن يكون هادياً لهم في المواءمة بين مخرجات التعليم المتخصص واحتياجات سوق العمل. كذلك يؤكد بعضهم أن وظيفة ذلك التعليم هي **الإعداد والتهيئة الفكرية والمعرفية والمهارية** للدخول إلى سوق العمل الذي يقوم بتدريبهم قبل ممارسة العمل أو بتدريبهم من خلال العمل ذاته حتى يمكنهم الممارسة الحاذقة لمسؤوليات العمل، وأن يكون هذا التدريب مستمراً مع التطور في المطالب المهنية والعملية لمواقع العمل إنتاجاً وخدمات. أضف إلى هذا كله أن الإعداد والتهيؤ للعمل مما يعتبر من وظائف التعليم، مهمة تختلف في طبيعتها عن توفير الإمكانات اللازمة لفرص العمل والتشغيل. ومن ثم فإنه ينبغي ألا يعلق جرس البطالة ومخاطرها على رقبة النظام التعليمي.

ومهما سعى كل فريق إلى أن يلقي اللوم على الفريق الآخر، إلا أن الذي لا شك فيه أن **لكل منهما تأثيراً في الآخر، وأن الاختلالات والتشوهات في الواحد منهما لها انعكاساتها على الآخر**. ثم إن كلاً من الجانبين مؤثر ومتأثر بسياسات التنمية ونماذجها وأولويات الاستثمار في مجالات التنمية البشرية. ويرى كثير من علماء الاقتصاد أن **لجانب الطلب أهمية بالغة في توفير فرص التشغيل**. والطلب على قوة العمل، بطبيعة الحال، نتاج لتنمية شاملة مطّردة ترى الإنسان هدفاً ووسيلة لحركتها وآفاقها. وإذا كان الطلب هو

المحرك والمحفز للعرض، إلا أنه يمكن القول بأن للعرض تأثيره في الطلب أيضاً، أي يمكنه أن يحدث **طلباً على الطلب**، وبذلك يحفز على خلق فرص جديدة للعمل.

ونحن على اتفاق تام مع ما أورده الباحث من توجهات من أجل تعليم مغاير وعمل مغاير في إطار تنمية مغايرة. كما اننا على اتفاق في أن تطوير كل من وظائف التعليم وفرص العمل يمكن أن تحدث في كل منهما تغييرات جزئية كمية ونوعية تعين على بلورة إطار ممكن ومقبول وحيوي، تتحرك من خلاله جبهات وقطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى. ومع هذا كله فلا نشك في أن للتعليم المعني بتنمية قدرات كل الإنسان وكل إنسان إلى أقصى ما تستطيعه إسهاماً فعالاً في اختراق الحلقة الدائرية للتنمية من أجل أن تتصاعد حلزونياً، وذلك من خلال مهمتين رئيستين هما: **مهمة الإعداد والتكوين لطاقة إنتاجية عالية المستوى، ومهمة تكوين وعي بديل يحقق مستوى أعلى من مستويات المشاركة** في صناعة الحاضر والمستقبل. ونشير هنا، كما أشار البحث، إلى الجهود المبذولة في الدول الصناعية من أجل تطوير التعليم فيها، وإلى ما أحدثه تطوير التعليم من تقدم صناعي وتقاني وحضاري في بعض دول جنوب آسيا وشرقها، التي أوشكت أن تقضي على الأمية وأن تتزايد لديها باطّراد نسبة الحاصلين على التعليم العالي في القوى البشرية، كما نشير إلى طاقاتها المتزايدة في الإنتاج والتصدير إلى الأسواق الخارجية.

رابعاً: بين التعليم والعمل في المستقبل القريب والبعيد

إن ما يحدث من متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في عالمنا المعاصر، وخصوصاً في مجال **ثوراته الثلاث: الثورة التقانية** ولا سيما في مجال الاتصال، **والثورة المعلوماتية، والثورة الديمقراطية**، يفرض علينا أن نعيد النظر في واقعنا، وما ينبغي أن يطرأ عليه من تحولات وانعطافات. وسوف نركز هنا على التوجهات التي ينبغي أن نسعى لترسيخها في العلاقة بين التعليم والعمل.

وهذا جانب محدد يستحق حواراً متصلاً وتفكيراً متعمقاً، وكل ما نستطيع أن نشير إليه هنا اجتهاد مبدئي، كبداية في تلك المقاربة التي نركز فيها على قطاع التعليم وفي ما يمكن أن يحدثه من نقلة نوعية في تلك العلاقات بين التعليم والعمل. ونلخص تلك التوجهات في ما يلي:

١ ـ لا جدال في أن **التعليم واحد من بين جملة من المحددات لفرص العمل** وشروطه، ومن ثم ينبغي **أن تتم عملية التعليم والتعلم في ظروف مشابهة لمتطلبات العمل المنتج والمبدع** وأجوائه، من إثارة الدافعية وعلاقة الجزاء بالجهد وتوفير الوسائل المحققة للمقاصد، والسرعة في العمل، وتكوين عادات الجد والاتقان والمثابرة والتجريب. ويعني هذا أن يكون التكوين التربوي خلال فترة التمدرس مجالاً للتعويد على بذل أقصى الجهد المتمثل في أعلى مستويات الكفاية الإنتاجية لدى قوة العمل.

٢ ـ لما كان الحرص على أن يكون نظام التعليم **قناة من قنوات التطوير والتغيير** ـ لا مجرد واسطة لإعادة إنتاج الأنماط الحياتية السائدة ـ أصبح من المطلوب ألا يكون مجرد أداة لـ«**التعليم**» و«**الاستقبال**» في اكتساب المعلومات المختلفة، وإنما يقتضي تطوير العملية التعليمية وناتجها المنشود التركيز على عملية **التفاعل بين المعلم والمتعلم**، وعلى ما ينجم عن ذلك من حصاد «**التعلم**». ويستلزم ذلك أن يتم التعليم ـ كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ـ من خلال تعامل المتعلم مع الأشياء والمواقف والأحداث والمؤسسات، وذلك في مقابل ما يشيع حالياً من التعليم بالحديث عنها. وبذلك يتمثل المتعلم الخبرات ذات الدلالة والمعنى، والتي ينجم عنها تكوين «**المعرفة**» **الحية** في مواجهة «**المعلومات**» **الخامدة**. ومثل ذلك التعلم وتلك المعرفة يكونان الرصيد الأساسي والقدرة الفاعلة في التطبيق والتصرف والانجاز في العمل.

٣ ـ إن **مواقع الثقل والتحدي** في التجمعات الاقتصادية التي تتشكل في عالم اليوم والغد إنما **تكمن في التنافس الاقتصادي** في صناعة السلع وتوزيعها، وفي صناعة المعلومات وتوزيعها، وفي الأساليب التقانية ومخترعاتها واحتكاراتها. وفي ضوء ذلك تصبح عمليات **الإبداع والتجديد العلمي والتقاني، بل والفني والثقافي والرياضي** مجالاً من مجالات التوفير والتجديد لاحتياجات السوق المحلي وللتفوق والتبادل في الصادرات والواردات. وبالقدر الذي ينتقل فيه التنافس في التعليم من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي (الفريق)، وبالقدر الذي يصبح فيه التدريب على التفكير الإبداعي وتصور البدائل، وإدراك العلاقات والتشابكات في المنظومات المادية والمعرفية والمجتمعية متوافراً، يسهم التعليم والتعلم في توفير احتياجات المواطن وإمكانات دخول الوطن العربي عالم التجارة الدولية بسلعه وخدماته ومعارفه. ومن بين ما يقتضيه ذلك التطوير الاهتمام الحقيقي بتعليم متميز للمتفوقين وأصحاب المواهب والقدرات الفذة في القدرات الإنسانية كافة، سواء تم ذلك في مؤسسات خاصة للتميز أو في سياق المؤسسات التعليمية العادية. وينسحب هذا على **مؤسسات البحث العلمي ومراكزه** التي ينبغي أن يقوم بعضها **كعمل عربي مشترك** نظراً إلى ما يتطلبه البحث العلمي والتقاني من موارد ضخمة، مادياً ومالياً وبشرياً وتنظيمياً.

٤ ـ يرتبط بالتحول السابق في علاقة التعليم بالعمل في إطار المتغيرات القومية والعالمية، **الانتقال في مضامين التعليم من التركيز على معطيات الماضي ووقائع الحاضر إلى الانطلاق نحو المستقبل وتحدياته**، ومن ثم الانتقال من الاقتصار على تعليم المعلوم ومسلماته وتحيزاته وقواعده الفكرية إلى تكوين القدرة الناقدة له، فرزاً لثوابته وتناقضاته ومثالبه، وتكويناً **للحساسية والتوقع والتحسب للمستقبل** والتعامل مع مجهولاته ومتغيراته بوعي وثقة بالنفس. ويتطلب هذا التعامل مع متغيرات المستقبل الداخلية والخارجية ومع تزايد رصيد المعارف والعلوم، التأكيد على عقلانية المنهج العلمي بأساليبه في قراءة الماضي والحاضر، والتعامل المبدع والأصيل مع المستجدات، وفي استخدام عمليات التحليل والتأليف في إطار منظومي مرن لا يتحجر في الادعاء بامتلاك الحقائق المطلقة، بل ينمي

المنظور النسبي للمعرفة وأساليب التطور وأدواته. وبمثل اصطناع هذا المنهج المستقبلي في التفكير، تتحقق مقومات البقاء والنماء في الإنتاج المعرفي الذي يحكم مجالات الإنتاج والتنمية البشرية المطردة بصورة عامة، كما يحفز على الإسهام من خلال الخصوصيات القومية في مسيرة الحضارات العالمية مادياً ومعرفياً. وفي عالم متغير لابد من أن نجعل هدف التعليم تمكين الطالب من **أن يتعلم كيف يتعلم باستمرار، أي تعليم التعلم المستمر أو التعلم الذاتي**.

٥ ـ لما كانت المدرسة مؤسسة اجتماعية يتعرض فيها الطالب لقيم وممارسات في هذا المجتمع الصغير، لساعات ممتدة في اليوم ولأشهر عدة في السنة، كان من الطبيعي أن يتأثر بما يجري معه وحوله من تلك القيم والممارسات. ومن الواضح **أن نهج الحياة الديمقراطية** وما تتضمنه من قواعد لشرعية السلطة والقيادة والوفاق الوطني **يمثل تياراً جارفاً في عالمنا المعاصر** بشماله وجنوبه، ويعتبر ضمانة أساسية من ضمانات التنمية الرشيدة. وتقع في قلب هذا النهج الديمقراطي **قضية المشاركة الشعبية المثلثة الأبعاد**، من حيث المشاركة في صنع القرار واتخاذه، والمشاركة في تنفيذه وما يتطلبه من عمل وجهد ومسؤوليات في المغانم والمغارم، والمشاركة في التوزيع العادل لثمرات البعدين السابقين جزاء ووفقاً لقيمة الجهد والعمل. وتحقيقاً لهذا النهج الديمقراطي، تتحمل المدرسة نصيبها في تعويد الطالب على مقوماته من خلال الممارسة والمشاركة في الحياة المدرسية بين الطلاب والمدرسين، وبين المدرسين أنفسهم، وبين المدرسين وإدارة المدرسة، وبين الهيئات التعليمية والأجهزة المركزية. ولا شك في أن مبدأ الحوار في عملية التعليم ذاتها، وفي احترام الرأي والرأي الآخر، **والوصول إلى نقاط مشتركة من الاتفاق والتوافق في الرأي من أجل التحرك والعمل، مهمات أساسية في التكوين التربوي للمتعلم**. وهذه القيم والعادات الديمقراطية كفيلة بسداد الفكر، وكفاءة العمل، وبإمكانية التقييم الموضوعي لكل إنجاز، وبالقدرة على تصحيح مساره وتفادي ما قد يعترضه من صعوبات أو من تشويه وفساد.

تلك هي بعض المنطلقات الاستراتيجية التي اعتقد أنه سوف يكون لها فاعلية في العلاقة الدينامية بين التعليم والعمل، أي بين العرض من القوى العاملة المدرَّبة وبين خلق فرص العمل ومستويات إنتاجية العمل. وهي مجرد توزيع مختلف على الألحان الفكرية نفسها التي صاغتها الورقة الخصبة، وما حددته من تصورات وتوجهات في القسم الرابع من أقسامها.

الفصل التاسع

التنمية البشرية والأطر المؤسسية الحكومية والأهلية وتحفيز المشاركة الشعبية: في الدولة والتنمية

علي أومليل(*)

هل هناك ارتباط تلازم بين التنمية والديمقراطية؟ إذا كنا نتحدث عما ينبغي أن تكون عليه التنمية الآن، فإن هناك ارتباط تلازم، لكن هذا التلازم لم يحدث تاريخياً، كما ان نموذج التنمية في العالم الثالث، كما طرح منذ أواخر الخمسينيات، لم يجعل من الديمقراطية شرطاً لازماً للتنمية. فقد ظلت التنمية تُفهم ولمدة طويلة على أنها نمو اقتصادي في جوهرها. وبما أن دول غرب أوروبا قد سبقت تاريخياً إلى تحقيق إقلاع اقتصادي، فقد تكونت نظريات لتفسير عوامل هذا الانطلاق، والشروط التاريخية التي جعلته ممكناً. فتكوّن نموذج مثالي للتنمية، وقيل إن على جميع الأمم أن تحذو حذوه إن هي أرادت أن تفلت من تأخرها التاريخي. هذه النظريات الغربية (من أبرزها نظريات روستو (Rosto) وماكس فيبر)، هي في الواقع تنظيرات لاحقة لتجربة تاريخية غربية قد وقعت بالفعل، وقد جُعلت محصلتها نموذجاً عاماً يُلزم الجميع، وإذا حاولنا أن نركّب الأفكار الأساسية في الموضوع نجد ما يلي:

١ ـ حصل تحول تاريخي حاسم في القرن الثامن عشر الأوروبي، في ظهور اقتصاد السوق، بفضل ثورة زراعية وثورة صناعية. كما حصل تضاعف لعدد السكان في بلاد غرب أوروبا. فلأول مرة في التاريخ انتصرت الحياة على الموت (على الأقل في تزايد عدد المواليد بالنسبة إلى عدد الوفيات)، وساعد على ذلك توفر الغذاء وتقدم الطب والعناية الصحية، مما جعل الأوبئة الفتاكة تتراجع. إلا أن التزايد الديمغرافي لم ينتج منه خلل بين نمو السكان والموارد المتاحة (وهو مأزق العالم الثالث اليوم)، وذلك بفضل التقدم التقاني الذي أحدث ثورة في الزراعة والصناعة. وقد بحث المؤرخون طويلاً في شروط الثورة

(*) الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، عمّان.

الزراعية وأسبابها في بلدان أوروبا الغربية (والتي كانت انكلترا رائدتها) والتي وفرت الغذاء، وكذا في الثورتين الصناعيتين في القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر. وهكذا لم تصدق نبوءة مالثس (Malthus) ـ على الأقل في ما يتعلق بأوروبا ـ وذلك في كتابه الشهير **محاولة النظر في التناسل** (١٧٩٨) عن «أن قوة السكان هي أكثر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج الغذاء للإنسان». ويضاف عامل آخر إلى عدم تحقق نبوءة مالثس، وهو الهجرة الأوروبية الكثيفة التي استوطنت أمريكا الشمالية واستراليا وجنوب افريقيا وغيرها.

٢ ـ إن الإقلاع الاقتصادي لأوروبا اقترن بتغير عميق في الذهنية العامة للأوروبيين، فقد حدث إصلاح حاسم في الفكر الديني كان من نتائجه استقلال المجال السياسي والمدني عن المجال الديني. وتأسست العقلانية كمنهج منتج للعلم، قابل بحقائقه ومعمم لتطبيقاته، وأصبحت العقلانية نظاماً عاماً هو الذي يسيّر المؤسسة الاقتصادية، وهو نفسه يؤسس علاقات تعاقدية بين أطراف الإنتاج، ويُدخل مفهوم الوقت وضبطه وتنظيمه، في الإنتاج، وفي العلاقات العامة والشخصية، وفي توقع المستقبل بالتخطيط ووضع الخيارات والاستراتيجيات.

٣ ـ إن هذا التطور النوعي في قوى الإنتاج وعلاقاته، وأيضاً في الذهنية حيث تأسست العقلانية الحديثة كمنتج للعلم والقيم ولنظرية السلطة، قد اقترن بتكوين مفهوم الفرد كمبادر، حر، ضميره هو الوازع، وإرادته تؤخذ بالاعتبار، فيتعاقد على نظام المجتمع والسياسة بناء على توافق عام، وتتم الاختيارات وفقاً لإرادة الأغلبية، مع ضمان حقوق الأقلية، ومع إمكانية تداول المواقع بين أغلبية قد تصبح أقلية، أو العكس.

واقترن هذا كله بتطور تنظيمات المجتمع المدني من منظمات مهنية (نقابات) وسياسية (أحزاب) وهيئات علمية وثقافية وجمعيات مختلفة، وأيضاً بتأسيس مؤسسة الدولة الوطنية الحديثة القائمة على مؤسسات وليس على شخصنة السلطة وفردانية الحكم. وكل هذا كان عبر نضالٍ طويل وعسير من أجل إقرار الحقوق الأساسية وتعميمها، خصوصاً على الفئات المستغَلة أو المستضعفة، كالعمال والنساء.

وهكذا تكوّن نموذج غربي لما ينبغي أن يكون عليه التقدم، وليس بالضرورة أن يكون لهذا النموذج ما يطابقه تمام المطابقة في الواقع، لكنه فرض نفسه على الجميع، وساد الاعتقاد بأن التقدم الغربي هو زبدة التاريخ، وأنه لا مفر للأمم من أن تحاول الاقتداء به، هذا إن استطاعت. فهنالك منظّرون غربيون قالوا إن الغرب حالة متفردة في التاريخ، وإن تقدمه الاستثنائي اقتضته شروط وأسباب هيهات أن تجتمع في غيره من الأمم والحضارات.

ومع ذلك، دخلت في العهد الحديث أمة غير غربية متفوقة في التقدم واتخذت موقعها ضمن كوكبة المجتمعات الصناعية، وهي اليابان. توقف الباحثون طويلاً أمام الظاهرة اليابانية، وقيل إنها الاستثناء الذي يثبت القاعدة، وإنه من المستبعد أن ينجح

انطلاق اقتصادي وفقاً لتطور عادي بشروطه الموضوعية. ومن هنا نشأت فكرة الإنجاز الإرادي للتقدم بواسطة دولة مركزية قوية تختزل المراحل بأن تستأصل بنى المجتمع التقليدي وتبني الدولة الصناعية الحديثة.

وهكذا نشأت دول مركزية سلطوية في بلدان من العالم الثالث باسم قيادة عملية التقدم. فأقامت صناعات باهظة التكلفة وغير منافسة، إلا أن التكلفة الباهظة لم تكن مادية وحسب، بل سياسية وإنسانية أيضاً. فالدولة التي احتكرت التخطيط والتوجيه اقتصادياً، احتكرته أيضاً سياسياً، فصادرت مجتمعها المدني. ولسنا بحاجة إلى التوقف عند حصيلة تجربة الدولة السلطوية البيروقراطية التي اذعت قيادة عملية التنمية، فلم تحقق التنمية المعهودة، وانتهت إلى الإفلاس العام.

ثم، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، قفزت دولة آسيوية من العالم الثالث إلى موقع الصدارة في المنافسة الاقتصادية. لقد استوعبت التحولات الاقتصادية العالمية وحققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي في فترة قياسية زمنية لم يسبق لها مثيل. وقد لعبت الدولة دوراً أساسياً في عملية الانطلاق الاقتصادي (وهو غير دور الدولة في العالم الثالث التي دوّلت الاقتصاد)، فقامت بإصلاح جبائي، ووضعت سياسة لتحفيز الادّخار الوطني، وقامت بإصلاح جذري للتربية والتعليم لتطوير المهارات، ووضعت تدابير وحوافز لتوجيه الاقتصاد نحو التصدير، وطورت البنية الأساسية لوسائل الاتصال والمواصلات (في آسيا الآن ٧ موانئ من ١٢ أكبر ميناء في العالم).

هناك إذاً دول من العالم الثالث استطاعت أن تحطم وثيقة التخلف، وتنطلق اقتصادياً، وتنافس بقوة داخل نظام اقتصادي عالمي طابعه الشمولية (globalism). ويُرجع أيضاً النجاح الاقتصادي لدول شرق آسيا هذه إلى «الاستقرار» السياسي، وهنا المشكلة؛ فهذا الاستقرار كان على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً، وهذه دول عاشت شعوبها تحت نظم أبعد ما تكون عن الديمقراطية. فقد رزحت تايوان وكوريا الجنوبية تحت حكم عسكري، وفي هونغ كونغ حاكم يمركز السلطة في يده. وسنغافورة حكمتها طويلاً حكومة أوتوقراطية. طبعاً هناك الآن انفتاح ما نحو نظام ديمقراطي في كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية على الخصوص، ونحن نعرف الذريعة التي تتذرع بها هذه الدول، من أن الإنماء الاقتصادي لا بد له من استقرار، وأن «إطلاق العنان» للحريات السياسية والنقابية من شأنه أن يخلّ بالنظام العام والانتظام في مسلسل التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذريعة أخرى قائمة بين دول العالم الثالث أيضاً: وهي ذريعة «الخصوصية الثقافية» التي تقدَّم للطعن في عالمية حقوق الإنسان، بدعوى أن هذه «العالمية» إنما هي خصوصية غربية يراد منها أن تعم جميع الأمم المختلفة التجارب والثقافات (ونحن نعلم أن عالمية حقوق الإنسان كانت هي القضية الكبرى في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٣.

ليس هنا مجال لمناقشة قضية العالمية والخصوصية هذه، فقد ناقشناها ـ كما ناقشها

غيرنا ـ في غير هذا المكان. ويكفي أن نقول إنه في ما يتعلق بالتنمية، هناك الآن مرجعية وهي «إعلان الحق في التنمية» الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٦. إن هذا الإعلان هو الآن مرجعية لكل المدافعين عن مفهوم متكامل للتنمية، ولابد من تضامن جميع المؤمنين بحقوق الإنسان، من أجل تصديقه وإعماله.

إن قراءة هذا «الإعلان» تبين أن موادّه تدور على مقاصد ثلاثة:

الأول: إن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف.

الثاني: إن الحق في التنمية هو مع غيره من حقوق الإنسان حقوق متلاحمة.

الثالث: إن الدولة مسؤولة عن إعمال الحق في التنمية، كما إنها مسؤولة عن إعمال حقوق الإنسان ككل كما نصت عليها الاتفاقيات والصكوك الدولية.

هذا الأمر يؤدي إلى هذه القضية الكبرى وهي علاقة الدولة بالتنمية من حيث الدور، ومن حيث المسؤولية، وهنا سنقدم هذه الملاحظات:

١ ـ إنه في فترة الوعي بالتأخر التاريخي، تطرح مسألة الأداة المنوط بها السيطرة على مرحلة التأخر، واللحاق بركب التقدم. كان هذا هو الوعي السائد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في بلدان أوروبية كانت في وضع اعتُبر متأخراً قياساً إلى بلدان في غرب أوروبا، وخصوصاً انكلترا وفرنسا. وقد كانت إشكالية التأخر التاريخي شغلاً شاغلاً للمثقفين الألمان على الخصوص، وعبّروا عنها في إنتاجهم الفلسفي والأدبي، وكان الاعتقاد بأن للفكر دور الريادة في رسم معالم طريق التقدم. لكن ما هي أداة إنجازه؟ هنا طرحت مسألة إيجاد سلطة مركزية تقود عملية الانتقال التاريخي نحو التقدم، وكان التعويل على وسيلتين هما في الواقع متداخلتين: **الأولى** وهي أن يتصدر عملية التحديث فرد قائد متشبع بقيم الحداثة، يقوم بتمويل بنى المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فينجز عملية التقدم وفي يده السلطة المطلقة لإتمام هذه المهمة التاريخية. وهذا ما اصطُلح عليه منذ القرن الثامن عشر بـ «الاستبداد المستنير». وقد وُجد بالفعل في أوروبا ملوك زعم كل واحد منهم أنه هو هذا «المستبد المستنير» المنتظر، وحكموا فعلاً بناء على هذا الزعم. وهناك وسيلة **ثانية** شاع أيضاً الاعتقاد بها لِطي التأخر واللحاق بالتقدم، وهي الدولة كأداة للتحديث. هذا النوع من الدولة اصطُلح عليه بـ «الدولة اليعقوبية» نسبة إلى اليعاقبة (Les Jacobins) وهو حزب يسار الثورة الفرنسية، وقد اعتبر بعض المؤرخين نابليون امتداداً لهذا الاتجاه.

وقد كان للايديولوجيا اليعقوبية أتباع خارج فرنسا، بما في ذلك في بعض البلدان العربية أثناء المد الاستعماري، خصوصاً في مصر والجزائر.

٢ ـ إن بلداننا العربية، كغيرها من بلدان العالم الثالث، عرفت هذا النموذج من الدولة الاستبدادية العصرية التي وجدت فيها تربة محلية خصبة، إلا أنها جمعت أشتاتاً آلت

إليها من رافدين: من الدولة اليعقوبية كما أفرزها جناح من الثورة الفرنسية، ومن الدولة الستالينية من خلال هذه الاشتراكيات التي رفعت شعارها دول وإن تعددت اشتراكياتها المعلنة، إلا أنها اتفقت جميعاً في التسلط على مجتمعاتها.

٣ ـ إن ايديولوجيا التنمية التي حملتها دول عديدة من العالم الثالث لم تؤدِّ فقط إلى جعل الاقتصاد إقطاعاً لبيروقراطية الدولة، بل إلى مصادرة الدولة مجتمعها بالكامل. وبالإضافة إلى أن أداءها الاقتصادي أدى عموماً إلى الإفلاس، فإن المفهوم المتكامل للتنمية قد انتفى، وهو أن تكون التنمية بالناس ومن أجلهم. من هنا ضعف أو غياب المنظمات غير الحكومية، سياسية أو نقابية، مهنية أو ثقافية أو اجتماعية؛ فهي إما محاصرة أو محرَّمة، في حين أن شرعية وجودها ـ من حيث المبدأ ـ مستمدة من إرادة المتعاقدين على تأسيسها، ومن الحق في الحريات العامة، والمشاركة في الشأن العام، فلا يمكن الدولة أن تكون وصياً على المواطنين معتبرة إياهم قاصرين.

٤ ـ إن مفهوم التنمية بمعناها المتكامل لا يستقيم إلا في نظام ديمقراطي، لذا فلا يجوز لأية سلطة أن ترجئ قضية الديمقراطية بانتظار أن ترتفع مؤشرات النمو الاقتصادي.

٥ ـ إن الدولة التي رفعت شعار التنمية وصادرت إرادات مواطنيها، انتهى بها الأمر إلى الفشل في تحقيق التنمية الموعودة، ورهنت بلدانها في مديونية لا فكاك منها، مما أدى إلى انفجار مشكلات اقتصادية واجتماعية فككت المجتمع وزعزعت استقرار الدولة، وكانت النتيجة أن اختفى شعار التنمية وغيره من الشعارات الضخمة وأصبحت أسبقية الأسبقيات هي الحفاظ على أمنها ونظامها العام.

من هنا أصبحت حكومات تطرح هذا البديل الذي لا يخلو من مغالطة: «إما الأمن وحفظ الاستقرار والنظام العام» و«إما إطلاق العنان للحريات وحقوق الإنسان، أي للشغب والفوضى والعنف». والواقع ان أي مدافع عن حقوق الإنسان لا يقبل إطلاق يد السلطة من دون ضابط أو رقيب من القوانين العادلة والضمانات الحقوقية. والواقع أيضاً انها أزمة الدولة في مجتمعات غارقة في مشكلات اجتماعية واقتصادية عميقة تنتج الرفض والعنف.

إضافة إلى ما قلناه عن أزمة الدولة، كما هو الحال الآن في الكثير من دول العالم الثالث، هناك ما يتعلق بمشكلة الدولة في بلداننا العربية، والذي يرجع إلى موقف سلبي عام من الدولة، ليس من الدولة كمؤسسة قائمة وحسب، بل من الدولة بوجه عام.

إن لهذا الموقف جذوره الضاربة في التاريخ، والتي ترجع إلى فترة الإسلام الأول، مما جعل الدولة طوال التاريخ الإسلامي موزعة بين منطق الشريعة، ومنطق الدولة.

ولإيضاح هذه المسألة، نبدأ بهذه الملاحظة، وهي أن الإسلام (لأن فيه شريعة، وليس كل الأديان فيها شريعة) مولّد في حد ذاته للسلطة، أو للدولة. وقد وقع شبه إجماع في الفقه السياسي الإسلامي على أن الإسلام لكي تجري شريعته لابد من سلطة مركزية عامة فيه، أي ما سمي بـ «الإمامة».

ومنذ تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى تجاذبها قطبان متضاربان: من جهة، معياريتها كسلطة قامت لتطبق الشريعة وتطابقها بالتمام والكمال، ومن جهة ثانية، وجوب أن تدير سياستها وإدارتها بحسب ضرورات الدولة، داخل شبكة من علاقات المصالح والقوى. وقد تواتر بين المؤرخين أن الدولة الإسلامية، على الأقل منذ معاوية، لم تطابق الشريعة كما ينبغي لها، ومعناه أن الباب ظل مفتوحاً لمعارضة قائمة أو ممكنة للتصدي للدولة باسم الشريعة، وأن أي حكم ينبغي أن يحتكم إلى أحكام الكتاب ويحكم بها. واستمرت هذه المعارضة باسم الكتاب ابتداء من خروج الخوارج على علي ومعاوية معاً وهم يلوحون بالمصاحف وينادون ان لا حكم إلا لله، إلى الجماعات الإسلامية التي تحمل اليوم في يدها الكتاب وتلوح به. ذلك أنه ما دام الإسلام يقوم على كتاب، فسوف يوجد دائماً من يدّعي أنه هو وحده المالك معناه، أي سلطته، وأن قراءته هو، هي القراءة الوحيدة الممكنة، فيتخذ موقع الوساطة بين الكتاب وعامة الناس الذي وُجّه إليهم.

إن هذا الموقف الذي نجده اليوم بين ظهرانينا ـ كما يقولون ـ والذي له جذور في الماضي، كما أشرنا، يرفض ليس فقط الدولة كما هي قائمة، بل الدولة كمشروع مدني ديمقراطي، أي تلك التي يتميز فيها ما هو ديني مما هو سياسي، والتي تكون السياسة فيها شأناً إنسانياً، تقام فيها المؤسسات بناء على المشاركة والتمثيلية والتعاقد.

هناك إذاً تيار جارف اليوم يرفض رفضاً عنيفاً مفهوم الدولة المدنية الديمقراطية، معتبراً أنها نقيض الدولة الإسلامية في زعمه.

والمشكل العويص هو أننا لسنا أمام مشروعين للدولة يفصل في الاختلاف بينهما الحوار وصناديق الاقتراع، ذلك أن مجتمعات تكون فيها التنمية في درجة الصفر، هي بطبيعتها مولدة لعدم الاستقرار، ليس فقط للمجتمع وللدولة، بل لنجاح مسلسل ديمقراطي، وأية دولة تكون على رأس مثل هذا المجتمع يكون شاغلها الأول هو «الأمن». وينتهي الأمر إلى مبارزة بين جهاز الدولة والقوى التي يفرزها مجتمع مأزوم، فيغرق الجميع في دوامة من العنف والعنف المضاد، ويضيع الاختيار الديمقراطي بين هذا كله، فهو من وجهة نظر الدولة المشغولة بالمشكل الأمني، لا ترى فيه سوى فرصة ينتهزها المتطرفون ليرتعوا في غيّهم وعنفهم، وهو من وجهة نظر القوى الرافضة بضاعة مستوردة أصولها مناقضة لأصول الحكم في الإسلام.

طبعاً ليست هذه هي الحالة الغالبة في مختلف البلدان العربية، إلا أنها قابلة للتوسع إذا ما دخلت دول أخرى دوامة المشكلات المزمنة: اتساع قاعدة الفقر، بطالة الشباب والخريجين، المديونية، أزمة السكن، انهيار الخدمات العامة.

لذا فإن مهمة المدافعين عن تنمية قاعدتها الديمقراطية وحقوق الإنسان ليست بالسهلة. فهم كثيراً ما يجدون أنفسهم بين المطرقة والسندان، واقعين على رصيف معمعة العنف والعنف المضاد، في حين أن عليهم أخذ زمام المبادرة دفاعاً عن مشروع ديمقراطي

كاختبار للدولة ولبيع فئات المجتمع وقواه، وهو مشروع يقوم في مواجهة الاستبداد سواء كان مصدره سلطة حاكمة، أو قوى اجتماعية تحمل مشروعاً استبدادياً.

إن أنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان يجدون اليوم أنفسهم في ظرفية لا تخلو من مفارقة: ففي الوقت الذي أصبح فيه مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان طلباً ملحّاً في البلدان العربية كما في غيرها، نجد أن هناك، وفي الآن نفسه، تصاعداً لقوى تعززها مجتمعات مأزومة لا تؤمن لا بالديمقراطية ولا بحقوق الإنسان.

والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لن يكون له معنى إلا إذا كان له محتوى اجتماعي يسنده، بمعنى أن الديمقراطية والتنمية متكاملان، وإلا ظلت الديمقراطية ليس فقط، وكما يقولون، شكلية، بل «مستحيلة».

تعقيب

إلهام كلّاب(*)

قرأت هذه الورقة، العميقة التفكير، والمنفتحة الأبعاد، باهتمام وحماس، ولكن تجاذبني أمامها موقفان: **أولهما** التعقيب على موضوع هذه الورقة، وهي ورقة فكر وموقف، **وثانيهما** الانطلاق من موضوع الحلقة: «التنمية البشرية والأطر المؤسسية الحكومية والأهلية وتحفيز المشاركة الشعبية». وكلاهما جاذب ومتشعب، وكلاهما يبتعد في طريقة المعالجة ولو توحد في الرؤية.

لذا سأقصر كلامي على فكرتين، **الأولى** انطلاقاً مما أوحته إلي الورقة، **والثانية** انطلاقاً مما أوحاه إلي العنوان.

لقد حاول الكاتب البرهنة على الارتباط المتلازم بين التنمية والديمقراطية، انطلاقاً من تجربة أوروبا التي تميزت بالعقلانية والتخطيط، واستقلال المجال الديني عن السياسي، وتكوين مفهوم الفرد، ومؤسسة الدولة، كظروف إيجابية للتنمية.

وحاول الكاتب البرهنة بالتالي، على أن الدول المركزية السلطوية تستبدل بالديمقراطية، ذريعة الاستقرار، لتأمين التنمية، وبذا تتحول الدولة ـ أداة التنمية المقترحة ـ حينما تفشل في التنمية، إلى الحفاظ على الأمن.

إن التأكيد على هذه الأطر مهم وصحيح، من دون أن يكون كافياً ومستشرفاً لتحليل كل ظواهر المجتمعات العربية في مجال اللاتنمية.

قد نشير إلى أن قضية الخلافة القابعة متسترة في عقولنا، وأن قضية ارتباط الدولة بالدين، والتي ليست دوماً قضية دينية، تشكلان نقطة أساسية في تظهير العلاقات السياسية في المجتمع، وفي الموقف من الدولة. ولكن الديمقراطية في الوطن العربي،

(*) أستاذة تاريخ الفن والهندسة في معهد الفنون ـ الجامعة اللبنانية.

مفارقة سياسية متواصلة، تتأرجح بين الأطر الخارجية ذات الهيكلية الديمقراطية، والمحتوى القبلي العائلي الديني الذي ينزع عنها قابليتها لتطوير أية تنمية؛ وهي مفارقة سياسية متواصلة، لتوسل طرقها من دون الإيمان بنتائجها ومترتباتها، ولاستخدامها كذريعة تقنية أمام تخلف ممارساتها، ولتذرع الحكم بها، وعدم ربطها بالمجال التنموي، قبل نمو ممارساتها حكماً وشعباً.

ويبدو لي كأن الباحث قد تناول نصف العنوان في اقتصار كلامه على مفاهيم الدولة، ولذا سأحاول أن أتابع **عملياً**، وبالتعابير ذاتها، حركة **المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في** علاقتها بالديمقراطية والتنمية.

سأكون عملية في قراءتي تجربة عربية معاصرة وفريدة ـ ليست مثالاً ولكنها حدثت! ـ تأتي من لبنان، خلال حرب أهلية عبثية طويلة، قضت على كل تنمية اقتصادية اجتماعية، وقمعت إمكانات التنمية البشرية، وهي بالتالي تقودني بالمفارقة إلى عنوان معاكس لعنوان الباحث وهو: «في اللادولة والتنمية».

إن معايشة الواقع اليومي الذي ألغى بالعنف سلطة الدولة المركزية، ووزع هذه السلطة الى سلطات حزبية طائفية، وألغى الديمقراطية بإلغاء مؤسساتها وفاعليتها، أظهرت لنا تشكل رد فعل مدني، حاول أن يخلق أطر حياة جديدة ـ ليست معيشية فقط ـ وأن يبتدع مساحة نمو أخرى، بواسطة المجتمع المدني، وجمعياته ومؤسساته غير الرسمية.

لقد كتبنا كثيراً عن بشاعة الحرب، ولكن يجدر بنا التوقف عند إيجابيات، لولا بعضها لما استعاد المجتمع اللبناني نسيجه وعافيته بسرعة كبيرة.

لقد حدثت تجربة تتحدى النظريات ـ أو تقود إلى صياغتها بطريقة أخرى ـ تجلت في نشاط **التجمعات الثقافية والجمعيات النسائية خلال الحرب**، كرد على كل **السلطات اللاشرعية القائمة**، وحتى على **سلطة الدولة المهزومة**.

عملت **التجمعات الثقافية** بنشاط مستبسل على وصل أنحاء الوطن وطوائفه، وعلى متابعة الحث على التفكير، وعلى الإيمان بدور الفكر في المحافظة على الأوطان وفي بناء مجتمعاتها، متحدية بإلحاح قساوة الحياة اليومية، التي كانت تحتاج إلى الوقوف أمام باب الأفران قبل التنقل الخطر للمشاركة في الندوات، والتي كانت تحتاج إلى خبز أكثر من حاجتها إلى شهادة الكلمة.

بدت هذه التجمعات، وكأنها استنفرت أمام هول الانقسام والانحدار، فعملت بين ما كان يسمى بيروت الغربية وبيروت الشرقية، على إقامة ندوات تثقيفية وحوارية، تحولت فيها الثقافة إلى موقف وطني، وعملت على التبادل المتواصل بين أهل الثقافة ذوي الآراء المختلفة. وكانت أية ندوة في شطر ما من العاصمة لا تخلو، من مشاركين من الشطر الآخر، ولو لتأكيد رمزية لقاء ما. وعملت على اختيار مواضيع ثقافية تؤكد الوحدة الوطنية، وكان تبادل فني ومسرحي صادق وغير موارب، قلّ نظيره حتى في مرحلة

ما قبل الحرب. كنا وكأن الثقافة نقيض السياسة السائدة، وكأن أحزاب الثقافة مجندة ضد أحزاب السياسة.

لقد تجلى موقف المجتمع المدني من خلال تجمعاته الثقافية كعنصر إنماء وتلاحم ـ حتى في المراحل التي يستغني فيها الخوف على الحياة عن هم الثقافة ـ معاكس لتيار التعصب والتهديم. وكانت هذه التجمعات تتطابق مع مفهوم التنمية الإنسانية، في الإنسان نفسه الذي كان أداتها وغايتها.

لذا تبدو الجمعيات الثقافية الآن، كشعار لمعركة حرية الرأي المرتقبة في مجتمع السلم القادم. وتتلاحق الآن الندوات وتزدهر الصالونات الأدبية والمعارض والمسرحيات في فوران ثقافي يحاول تأكيد دوره. ويبدو إنشاء وزارة الثقافة الآن، التي لم تكن في البال قبلاً، كتواصل رسمي فرضه الواقع الثقافي، بعد مطالبات طويلة لم تكن تثمر.

وفي مراجعة سريعة، تبدو لنا التنمية الآن في لبنان، وكأنها تُطرح **رسمياً** من زاوية حرية البناء الاقتصادي والتثمير والقروض، بينما تطرح **شعبياً** من خلال حرية الفكر والعمل الاجتماعي الإنمائي، في تقاسم أدوار نموذجية، مقنعة لكلا الطرفين.

أما **الجمعيات النسائية** التي استنفرت أمام هول الكارثة، فقد تحولت إلى جمعيات من نساء، تعنى لا بالنساء، بل بالمساعدة والإغاثة، في ما هو أبعد من أفقها التقليدي.

لكنها الآن عادت إلى جمعيات نساء همُّها إنماء النساء، وبالمقابل فإنها تواجه مأزقها التنموي في أيام السلم. فالمرأة، لا يمكن أن تسهم في التنمية إذا لم تكن قد حصلت على حقها من التنمية ومن أدوات التنمية، أي أن تصبح، وكما قلنا سابقاً، غاية التنمية، وأداة التنمية في الوقت نفسه.

إن جمعيات النساء عامة، لا تقابل بالاعتبار الكامل إذا لم تكن تمثل القطاع الأهلي، وهي تصبح قسماً من النظام السائد إذا ما كانت من تنظيماته.

ولكن أمام الجمعيات النسائية مهمة تنموية كبرى، في لبنان وفي الوطن العربي، لم تجرِ الاستفادة بعد من إمكاناتها الكامنة، على مستوى مشاريع تطوير وضع النساء من جهة، وعلى مستوى مساهمتهن في التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، والتي هي ليست فقط الإغاثة وقت الكوارث.

إن الديمقراطية، التي أكد الباحث تلازمها مع التنمية ـ وهنا أعود إلى ورقته ـ تتجلى صادقة في مجال التعاطي مع النساء، وداخل الأسر كمحطة أساسية أولى، لبروزها من ثم في المجتمع السياسي. ولابد من أن أزمة الجمعيات النسائية في تأكيد دورها التنموي ـ أيام السلم ـ مرتبطة بها وبتحققها.

أود في كلمة أخيرة، الإشارة إلى القيم المحلية التي لعبت دوراً في التعاون الاجتماعي، كقيم المساعدة، والنجدة والترحاب، لإيجاد حلول مبتدعة من الواقعين المادي

والإنساني معاً، كما ساعدت أيضاً على بلورة جديدة للقيم ولموقعها في مجتمعاتنا، كمحفز إنمائي إنساني.

أردت في مداخلتي القصيرة بالنسبة إلى هذا الموضوع الطويل، إعطاء مثل تطبيقي صغير، لتخليص الاستراتيجيات من العموميات، والحث على التفكير العملي، انطلاقاً من تجارب فريدة تحدث في مجتمعاتنا العربية، مناقضة أو مبلورة أو مجددة للفكر التنموي.

ما الذي يجعل حس التنمية البشرية متحفزاً في دولة اللااستقرار واللاأمن؟ ما الذي يقود إلى تحقق دور ما للمجتمع المدني ـ وخصوصاً الدور الفكري الثقافي ـ بينما الموت تهديد متواصل؟ هل بإمكاننا تشكيل ملامح ديمقراطية عربية من خلال تجميع تجاربنا المتنوعة؟

إن التحدي الكبير الذي تعيشه الجمعيات الأهلية في لبنان اليوم هو في **تطوير دورها التنموي لمرحلة مابعد الحرب**. إن **التجربة** التي قامت بها، وربما **حس الحرية** الكامن في مجتمع يستعيد **مؤسساته الديمقراطية**، تجعل من مؤسسات المجتمع المدني، ضمان **التوق** ـ **والتوجه** ـ إلى الديمقراطية **الآتية من الشعب**، والتي لا تنمية من دونها.

الفصل العاشر

التنمية البشرية وهدر الموارد والتريع المتزايد للاقتصاد العربي

خالد أحمد خالد(*)

مقدمة

التنمية البشرية مفهوم مشتق من مفهوم التنمية الذي تم تكريسه وإضفاء القيمة السياسية والمعنوية عليه في نهاية الأربعينيات، في خطاب الافتتاح للرئيس ترومان في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، وفي رسالة النقاط الأربع التي وجهها إلى الكونغرس في حزيران/يونيو من العام نفسه(١). وهو مصطلح شبيه بمصطلحات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية التي تنبثق جميعاً من مفهوم التنمية، إلا أنه حديث العهد جداً. فقد استخدم الاقتصاديون في إطار البحث الاقتصادي مصطلح القوة العاملة كركن ثالث من حيث الأهمية في النشاط الاقتصادي إلى جانب ركنيه الأساسيين: رأس المال والأرض، واهتمت الأبحاث الاقتصادية عموماً بهذا العامل لتحسين نوعيته، بالتعليم والتدريب، لحسن استخدام العنصرين الآخرين من أجل تعظيم الأداء الاقتصادي.

وفي بداية عهد الحديث عن التنمية الاقتصادية والتخطيط لها، ساد مفهوم السكان في كتابات الاقتصاديين عموماً والمؤسسات الدولية خصوصاً، ولم يعامل عنصر السكان في العقد الأول إلا كعنصر يقع خارج إطار عملية التنمية ويستفيد من منجزاتها الاقتصادية والثقافية(٢). وأدى التسارع في معدلات نمو السكان في العقدين اللذين تليا، وعدم قدرة برامج التنمية وخططها على إحداث تغيير أساسي في البلدان النامية، إلى تغيير في

(*) نائب رئيس الادارة العامة لشؤون فلسطين في الجامعة العربية، ورئيس بعثة جامعة الدول العربية في واشنطن.

(١) Wolfgang Sachs, «Introduction,» in: Wolfgang Sachs, ed., *The Development Guide* (London; New Jersey: Zed Books Ltd., 1992), p.2.

(٢) Barbara Duden, «Population,» in: Ibid., p.149.

النظرة إلى السكان؛ لقد تجلى عنصر السكان، فجأة لبلدان الغرب الصناعية، وفي اثرها للمنظمات الدولية، كأحد عناصر منظومة التنمية، وكقيد عليها، في الوقت نفسه. فبدأت الدعوة في عقد السبعينيات إلى تحديد النسل، حيث أصبح «التضخم السكاني» يشكل خطراً على التنمية وعلى مصير كوكب الأرض نفسه[٣]. وبشكل متوازٍ، بدأت تتطور النظرة إلى السكان باعتبار أنهم يشكلون محور التنمية: هدفها وأدائها.

في السنوات الأخيرة استقر مفهوم التنمية البشرية. ففي عام ١٩٩٠ بادر برنامج الأمم المتحدة بإصدار تقريره الأول حول الموضوع، وتبنى البرنامج في تقريره الأول مفهوماً محدداً للتنمية البشرية وهو «تنمية الناس من أجل الناس»، أي إعداد الناس وتأهيلهم بحيث يكونون قادرين تعليمياً وصحياً على المشاركة الفعالة والخلاقة في النشاط الاقتصادي، وتوزيع مردود النشاط الاقتصادي وثماره على أوسع نطاق وبشكل عادل. وأضاف تقرير البرنامج لعام ١٩٩٣ مقولة ثالثة إلى تعريفه هي «بواسطة الناس»، أي الدعوة إلى تمكين الناس من المشاركة في النشاط الاقتصادي، كما يرى التقرير المذكور أن كثيراً من «المفاهيم القديمة يجب الآن أن تنقح تنقيحاً جذرياً. فالأمن ينبغي أن يعاد تفسيره على أنه أمن الناس، لا أمن الأرض، والتنمية يجب أن تكون منسوجة حول الناس لا أن يكون الناس هم الذين يدورون حول التنمية»[٤]. وبناء على ذلك يدعو التقرير إلى إعادة بناء مؤسسات المجتمع القديمة لتنسجم مع التطورات الجديدة وإنشاء مؤسسات جديدة تأخذ في نظر الاعتبار أن الصراعات القادمة لن تكون بين الدول بل تكون بين الناس[٥].

وينطوي الكلام السابق على مفاهيم جديدة مهمة بالنسبة إلى مستقبل العمل لتحقيق التنمية البشرية، ولكنه يتضمن أيضاً إقراراً بالفشل في تحقيق التنمية البشرية خلال العقود المنصرمة. فالتنمية لم تكن منسوجة حول الناس، بل كان الناس أداة غير واعية في نشاط لم يحظ كثير منهم بمنافعه ولم تُتَح لهم فرصة المشاركة في صنع ثماره وإنتاجها. فالفجوة كبيرة بين زيادة الإنتاج في البلدان النامية وزيادة فرص العمل، حيث لم تصل الزيادة في فرص العمل إلى نصف الزيادة في الإنتاج في هذه البلدان، أي أن البلدان النامية تشهد نمواً لا يصاحبه طلب على العمل. ويترتب على ذلك زيادة في عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، حيث يبلغون ١,٣ مليار نسمة[٦]، وتؤكد مؤشرات الحرمان الأخرى التي يتبناها التقرير ضخامة الفجوة القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٣)، ص ٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣.

أولاً: التنمية البشرية في الوطن العربي

تبنّت البلدان العربية، كغيرها من البلدان التي يطلق عليها النامية، منظومة الأفكار التنموية، وتبعاً لذلك لم تتميز مسيرة التنمية البشرية فيها من نظيرتها في البلدان النامية، إلا بقدر التمايز الذي تمليه خصوصية كل بلد. وفي واقع الأمر، فإن هذا التمايز لا يبرز في نطاق التطور الفكري لمفهوم التنمية البشرية في البلدان العربية، وإنما يظهر حين استخدام مقاييس الحرمان. ويعود ذلك ببساطة إلى خصوصية النفط. وقد لا يدخل في باب المبالغة القول بأن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تبناها مؤتمر القمة العاشر عام ١٩٨٠ قد تبنت دلالة مفهوم «تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس» قبل أكثر من عقد من الزمان لتبنّي تقرير التنمية البشرية للبرنامج الخاص للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٣ حين حددت، كأول هدف لها، «تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة [أي تنمية الناس] المشاركة [أي بواسطة الناس] بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية [أي من أجل الناس]»(٧)، كما كان ثاني أولوياتها بعد تحقيق الأمن العسكري، تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي»(٨).

وإذا انتقلنا إلى الواقع المادي للتنمية البشرية في الوطن العربي من خلال إطلالة سريعة على مؤشرات التنمية ومقاييسها وأوضاعها قياساً إلى ما ينبغي أن يتحقق طبقاً للنموذج التنموي (أي البلدان الغربية الصناعية) الذي يراد محاكاته، نلمس مدى الفجوة التي تفصلنا عنه. ولا بد لنا هنا من وقفة متأملة حين الحديث عن الفجوة. فالفجوة كما نلمسها من المؤشرات والمقاييس ليست إلا فجوة كمية، وهي قد لا تكون إلا كأول الغيث حين مقارنتها بالفجوة النوعية. فمثلاً حين نتحدث عن **المؤشر الأول** وهو متوسط العمر المتوقع، أي عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الإنسان منذ ولادته، ندرك أنه يعكس إلى حد كبير النقص الحاصل في معدل وفيات الأطفال، ولكنه يبقى من دون دلالة حول نوعية الحياة التي سيعيشها، هل هي مليئة بالعلل الجسدية والنفسية أم خالية منها؟ وبالطريقة نفسها يمكن التحدث عن المؤشرين الآخرين اللذين وضعهما دليل التنمية البشرية، وهما التعليم الذي يقاس بنسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط سنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل الذي يقيس قدرة الدخل على توفير الرفاهية للإنسان. وبدوره فإن **المؤشر الثاني** ببعديه لا ينطوي على أي معنى ذي قيمة حول نوعية القراءة والكتابة أو نوعية الفائدة التي تتمخض عنها سنوات الدراسة للمتعلمين، طالت أم قصرت. أما **المؤشر الثالث**، وبالرغم من التنقيحات التي أدخلها التقرير عليه، إلا أنه يبقى ذلك المتوسط الذي يخفي الفوارق الضخمة، خصوصاً في البلدان النامية، بين

---

(٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك** (تونس: الجامعة، ١٩٨٠)، ص ٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧.

الأفراد، كما أنه يعطي الانطباع المضلِّل عن حجم الحرمان وطبيعته بالنسبة إلى استهلاك الأفراد السلع والخدمات.

وما سبق قوله ينطبق إلى حد كبير على كثير من المؤشرات الأخرى التي تستخدم لبيان مدى التقدم أو التأخر في مجال التنمية البشرية. فعلى سبيل المثال، إن مؤشرات المياه المأمونة أو الصرف الصحي، أو الخدمات الصحية، أو عدد السكان لكل طبيب، تخفي الفجوة النوعية بين البلدان النامية وبلدان النموذج التنموي، كما تستر الواقع الحقيقي لحجم التركز أو الانتشار لهذه الخدمات في البلد الواحد، سواء بين الأقاليم أو بين المدن والقرى، أو حتى بين أحياء المدينة الواحدة. فما يحظى به حي سكني ما ـ يمكن أن يطلَق عليه اسم الحي العشوائي أو القصدير، أو ما شابه ذلك ـ من مختلف الخدمات السابق ذكرها، لا يمكن مقارنته سواء من الناحية العلمية أو النوعية بما يحظى به الحي الراقي الذي يبعد عنه عشرات الأمتار فقط. والقصد هنا التأكيد أن طريقة المقارنة في مجال التنمية البشرية، بين البلدان النامية وبلدان النموذج التنموي، يعتورها الخلل بشكل يضخِّم من مدى التقدم في ميزان التنمية البشرية في البلدان النامية.

وإذا انتقلنا إلى مؤشرات التنمية البشرية نفسها، نلاحظ أن البلدان العربية تحتل، عموماً، موقعها المتوسط بين البلدان النامية في دليل التنمية البشرية(٩). وحين نقارن الفجوة القائمة في تسعة مؤشرات بين أربع مجموعات من البلدان النامية وبلدان النموذج التنموي، نجد الوطن العربي في المرتبة الثانية بعد مجموعة أمريكا اللاتينية من حيث قربه من مؤشرات النموذج التنموي. فمجموعة أمريكا اللاتينية تفوقه في قربها من النموذج التنموي في ثمانية مؤشرات من التسعة، ولا يفوقها الوطن العربي إلا في مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي، بينما تفوقه مجموعة شرق وجنوب شرق آسيا في أربعة مؤشرات بشكل واضح، ويفوقها في خمسة مؤشرات بشكل ضئيل للغاية، في ما عدا مؤشر نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي حيث يزيد الفرق لمصلحة الوطن العربي على الضعف في هذا المؤشر. لكن الوطن العربي يفوق مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء، ومع ذلك فإن فجوة التنمية البشرية بين الوطن العربي والنموذج التنموي ضخمة، وتصل إلى أضعاف عدة في بعض المؤشرات بما فيها مؤشر الدخل الفردي. ولو استُثنيت البلدان العربية المنتجة للنفط لما زادت مؤشرات الوطن العربي كثيراً على مؤشرات مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء(١٠).

والمتتبع معظم المؤشرات المتاحة عن الوطن العربي سواء المتعلقة بتنمية الناس من خلال تحرير قدراتهم الإبداعية، بالتعليم والتدريب وخلق الظروف الصحية، أو المتصلة

---

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(١٠) حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم ـ المؤشرات ـ الأوضاع** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

بتوزيع مردود النشاط الإنتاجي على نحو يستفيد منه معظم الناس حيثما كانت مواقعهم وأينما كانت مواطنهم، يدهش للفجوة الضخمة التي ما زالت تفصل البلدان العربية عن بلدان النموذج التنموي. وتنبع هذه الدهشة من عاملين: **الأول** هو أن حصيلة ما يقرب من أربعة عقود في بعض البلدان العربية وثلاثة في بلدان أخرى على بدء برامج التنمية الاقتصادية لم تنتج ما يردم الهوة في بعض الجوانب أو يمنع اتساعها في جوانب أخرى، ولعله من المفيد أن نذكر أن بعض المؤشرات تعكس أوضاعاً لا يمكن دول النموذج أن تتجاوزها على الأقل من الناحية الكمية، مثل نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة، أو نسبة الناس الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب... الخ، ومع ذلك لم يفلح الوطن العربي في إغلاق الفجوة أو في بعض الأحيان تضييقها بشكل فعال. **الثاني** هو أنه أتيحت للوطن العربي، أو بعض دوله، فرصة توافر الموارد المالية خلال الفترة التي أطلق عليها حقبة النفط، ومن الطبيعي أن تزداد التوقعات بتعظيم النتائج في مجال التنمية البشرية بسبب ضخامة الموارد المتاحة، ولكن الآمال لم تتحقق، فما مآل هذه الموارد؟

وتزداد الدهشة حقاً حين متابعة المؤشرات التي تعكس ما تحقق في ميدان مشاركة الناس (بواسطة الناس) في التنمية. إلا أن المشاركة التي نفهمها لا تقتصر على مجرد توافر فرص العمل لهم في المؤسسات الاقتصادية، وإنما تشمل المشاركة الفعالة في صنع توجهات السياسة العامة في البلاد بأبعادها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... الخ، والتي يمكن ملاحظتها في قدرة الناس على اختيار ممثليهم في مؤسسات صنع القرار والمنابر الحرة المتاحة لهم جماعاتٍ وأفراداً للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، وفي القدرة على الوصول إلى المعلومات والمعارف من دون قيود مصطنعة. فما الذي تنطق به المؤشرات والأوضاع في هذا الصدد؟ ربما يتعين علينا أن نضيق من مفهومنا، فنقصره على المشاركة الشعبية في البرامج والمشروعات المحلية التي تتصل بحياتهم اليومية المباشرة، مثل المشاركة في وضع التصاميم الأساسية للمدن والقرى، أو في حل مشاكل البيئة، أو المواصلات... الخ. فما تقوله مرة أخرى المؤشرات والأوضاع؟ لكن قد يكون من المفيد أن تضيق حدود المفهوم حتى يتسع للمنجزات الحقيقية، فنقف عند حدود توافر فرص العمل للناس في النشاط الاقتصادي.

تبينُ الاحصاءات المختلفة أن نسبة كبيرة من الناس في الوطن العربي لا تجد فرص العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويوضح **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام ١٩٩٣ أن نسبة البطالة إلى إجمالي القوى العاملة ارتفعت في الأردن من ٦ في المئة عام ١٩٨٥ إلى ١٨,٨ في المئة عام ١٩٩١، وفي تونس من ١,١ في المئة عام ١٩٨٤ إلى ١٦,٢ في المئة عام ١٩٨٩، وبلغت في الوسط الحضري في المغرب حوالى ١٥,٨ في المئة عام ١٩٨٨، كما بلغت في الجزائر حوالى ١٩ في المئة(١١). ويؤكد التقرير المذكور وجود

---

(١١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، نسخة أولية محدودة التداول، ص ٥٦.

ظاهرة ارتفاع نسب البطالة وارتفاع سنوات التعليم في بعض البلدان العربية. لكن هل تعكس هذه النسب حقاً واقع المشاركة الفعلية للناس في النشاط الاقتصادي؟ لا ريب أنه بالإضافة إلى هذه البطالة الصريحة توجد بطالة مقنعة في الريف والحضر على حد سواء. توضح تلك إلى حد ما انخفاض إنتاجية العمل الذي يبرز بشكل جلي في قطاع الزراعة حيث بلغت نسبة القوى العاملة فيه عام ١٩٩١ حوالى ٣٩ في المئة من إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي، إلا أن مساهمته في الناتج الإجمالي لم تزد على ١٢,٨ في المئة(١٢). لكن المرء يلمس أيضاً تضخم البطالة المقنعة في المدن، خصوصاً الكبيرة بمشاهدة جيوش الباعة المتجولين والمتسولين... الخ.

وبالرغم من ضخامة مشكلة البطالة كما تعكسها الإحصاءات والمؤشرات فإننا نواجه مرة أخرى موضوع الجانب الكمي في مقابل الجانب النوعي. وهذه مسألة مهمة، خصوصاً حينما يراد قياس الإنجاز في الوطن العربي بما هو عليه الحال في النموذج التنموي. ففرص العمل المتاحة في بلدان النموذج التنموي تعكس تطوراً حقيقياً في النشاط الاقتصادي يتمثل في توسيع القاعدة الإنتاجية وفي تطور البنية النقابية والعلمية، وقلما كان ذلك الحال في موضوع فرص العمل في الوطن العربي. ويؤكد ذلك انعدام المؤسسات النقابية والعلمية المتطورة ذاتياً الذي ينجم عنه، من بين أسباب أخرى، الاعتماد الكلي في توسيع القاعدة الإنتاجية على بلدان النموذج التنموي. فمن الملاحظ أن مساهمة القطاعات الثلاثة: القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية الصناعية تأخذ منحى يُبرز التزايد الواضح في معدل مساهمة قطاع الخدمات. ويلاحظ هذا الاتجاه في مساهمة القطاعات المذكورة في الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي، إذ انخفضت حصة قطاعات الانتاج السلعي في الناتج المحلي خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩١) من ٠,٧٣ إلى ٥٣,٤ بالمئة، بينما ازدادت حاجة قطاع الخدمات والتوزيع خلال الفترة نفسها من ٢٦ إلى ٤٦,٥ بالمئة. ويفصح ذلك عن مدى الاختلال بين الطلب المحلي للسلع والقدرة المحلية للاستجابة لها(١٣).

وهذا التشابك في المنحى العام لتطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من البلدان العربية والبلدان الصناعية يخفي في واقع الأمر اختلافاً أساسياً في مغزى التطور وطبيعته في القطاعات المساهمة. في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعتين. ويتبدى هذا الاختلاف في عدد من الأمور. **الأول**، التباين الهائل في نوع التقانه سواء على مستوى الاستخدام أو على مستوى التوليد الذاتي لها في جميع القطاعات. **الثاني** ان النمو في قطاع الخدمات في البلدان الصناعية يتم بشكل عام في تلك الفروع التي تتسم بالتطور العلمي الضخم والاستخدام الرفيع للتقانة، مثل الإعلاميات والتقنيات الحيوية ومؤسسات البحث

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٩، ملحق رقم (٢/١٣/أ): العمالة العربية.

(١٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٤٤.

العلمي... الخ، على خلاف النمو الذي يحصل في قطاع الخدمات في البلدان العربية إذ هو لا يستدعي إلا قوى عاملة متدنية التعليم والمهارات. **الثالث**، إن قطاع الخدمات في البلدان العربية بدأ يستحوذ على دور القطاع الزراعي في كونه مأوى البطالة المقنعة. **الرابع**، إن الفجوة في المهارات وسمات الإبداع تزداد بين القوى العاملة في المجموعتين بسبب الاختلاف في طبيعة التطور في قطاعاتها.

ويزداد عمق أزمة مشاركة الناس في النشاط الاقتصادي في مفهومها الضيق حين الإمعان في ظاهرة القوى العاملة العربية المهاجرة. وتنطوي هذه الهجرة على نوعين من القوى العاملة، يمثل النوع الأول القوى العاملة الماهرة أو شبه الماهرة التي توجد عموماً في بلدان أوروبا الغربية ومعظمها ينتمي إلى بلدان المغرب العربي، ويقدّر حجم هذه القوى العاملة المهاجرة بحوالى مئات الآلاف. أما النوع الثاني فيتكون من ذوي المؤهلات العالية وهم أيضاً يقدَّرون بمئات الآلاف. وبقدر ما تنطوي عليه هذه الهجرة من خسارة للتنمية البشرية في الوطن العربي، فهي تعبير، في آن واحد، عن عمق الأزمة في البلدان العربية في ميادين التنمية المتنوعة[١٤].

لقد استعرضنا في مناقشتنا السابقة تلك المسائل المتصلة بما كان ينبغي تحقيقه في إطار التنمية البشرية قياساً إلى منجزات النموذج. ولن يكتمل الحديث عن منجزات التنمية البشرية إذا ما اقتصر على جانب واحد من الصورة دون الجانب الآخر، إذ ينبغي علينا ونحن نستعرض ما كان على التنمية البشرية تحقيقه من منافع، أن نتأمل في ما كان ينبغي على التنمية تجنبه من مضار. فالتنمية في بلدان النموذج إلى جانب تضمّنها تأمين احتياجات الناس والكثير من رغباتهم من السلع والخدمات، أفرزت أعراضاً، في الحقيقة ليست جانبية، لأنها تقع في جوهر فلسفة التنمية، تلحق أضراراً خطيرة بالناس والمجتمعات، مثل تلوث البيئة، وانتشار استخدام العقاقير، وازدياد الجرائم والقضاء على التنوع الثقافي... الخ.

إن مشكلة التلوث في البلدان العربية أصبحت أكثر حدة منها في بلدان النموذج، ومردّ ذلك، من جانب، إلى القدرات الثقافية والاقتصادية التي تحوزها دول النموذج والتي تمكنها من معالجة الكثير من هذه المشاكل سواء بحلها، أو بالتخفيف من آثارها في الناس، أو بتصديرها. ومن جانب آخر، هنالك وعي عام لدى الناس في هذه البلدان بخطورة هذه المشكلة تبلور في نشوء أحزاب لهذا الغرض ذات فعالية داخل مؤسسات صنع القرار، بل إنه نتيجة للوعي الجماهيري بدأت تنشأ فيها صناعات للبيئة تستجيب، بقدر أو بآخر في طرق إنتاجها وفي مكونات سلعها، لبعض متطلبات حماية البيئة. أما في البلدان العربية فقد وصل التلوث في بعضها إلى أن يكون خطراً مباشراً على صحة

---

(١٤) انطوان زحلان، «مشكلة هجرة الكفاءات العربية،» ورقة قدّمت إلى: **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظّمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا)**، الأمم المتحدة، إشراف أنطوان زحلان، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٣ ـ ٢٥.

الناس جراء تلوث الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية والهواء بطبيعة الحال، فالمصانع التي أقيمت داخل المدن أو قريباً منها تطلق مخلفاتها في المياه وفي الهواء، ومخلفات الناس في كثير من الأحيان لا تجد منفذاً إلا أن تبقى بينهم أو تتسرب إلى مصادر المياه. وتنجم عن ذلك، بطبيعة الحال، أمراض ومخاطر صحية عديدة[١٥]. ومما يفاقم من حدة التلوث الداخلي تزايد التلوث «المستورد»، وهذا التلوث يأخذ أشكالاً متعددة. فالبلدان العربية تعاني مشاكل التلوث على شواطئها بسبب ما يصلها من تلوث مصدره الشواطئ المقابلة، أو محاولات تصدير بعض النفايات إلى بعض البلدان العربية ذات الكفاءة المنخفضة في مجال حماية البيئة من التلوث. ومن جهة أخرى، فإنها تستورد السلع الاستهلاكية الملوثة التي يمنع تداولها في بلدان النموذج لأنها تخالف المواصفات والمقاييس السائدة، سواء كانت متعلقة بتاريخ الإنتاج أو بمكونات السلع نفسها.

ويعتبر انتشار استخدام العقاقير المخدرة بخطورة التلوث البيئي على حياة الإنسان على هذا الكوكب، وإذا كان الأخير مدعاة لتدمير صحة الإنسان وجسمه، فإن الأول موصل لإفساد صحة الإنسان وعقله. وكلاهما ينبعان من طراز الحياة الغربي الذي استبدل قدسية الخالق بقدسية المادة، ونصّب الإنسان مهيمناً ومسيطراً على القوى الطبيعية بدل أن يكون جزءاً منها متلائماً مع مكوناتها ومحققاً التوازن في نفسه ومع بيئته. ولقد أصاب جورجيو جياكوميلي حين أكد «أن المدمن يساوي المستهلك والمستهلك يساوي المدمن». ومن خلال ربط مفهوم السعادة بالحصول على السلع المادية، أصبح الاستهلاك هو القوة المحركة... فالسلع المادية تعرض لتلبية الاحتياجات، وهذه السلع يجب إنتاجها مهما كانت التكلفة[١٦]. وقد ولّد الخواء الروحي والاحتياج إلى تعويضه سوياً مع ارتفاع الدخول في البلدان الصناعية الحاجة إلى وجود طلب فعال على هذه العقاقير بحيث باتت تشكل مشكلة خطيرة لما ترتب عليها من نتائج ملازمة، كتزايد عدد الجرائم وتسارع الإصابة بمرض القصور المناعي (الايدز) وما شابه ذلك. وليست البلدان العربية بمنأى عن هذه المشكلة حيث يلاحظ المتتبع الأحداث مظاهرها وآثارها.

إننا نقف على مشارف القرن الحادي والعشرين وخلفنا عقود من سعي ودأب لتحقيق تطلعات لم تبلغ مراميها، وأمامنا امتداد رحب لتحديات وأهداف لا نجد مفراً لأننا ارتضينا ذلك، إلا بمقارعتها واللحاق بها. وإذا كان حصاد اليوم لجهد البارحة ما نراه ماثلاً أمام أعيننا، فكيف تكون ملامح الغد إذا ما سرنا على منوال الأمس؟ لا بد لنا من أن نقف وأن نسأل، بل ونلحّ في السؤال: أين مكمن العلة؟ ويأتي الجواب عاجلاً أنه

---

(١٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ١١٧ ـ ١٤٧.

(١٦) كلمة جورجيو جياكوميلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات، في: **نشرة المخدرات** (الأمم المتحدة، نيويورك)، السنة ٤٤، العدد ٢ (١٩٩٢)، ص ٢ ـ ٣.

يكمن في هدر الموارد. ولكن ما هو الهدر؟ هل ينحصر في الإنفاق على ما لا يجب الإنفاق عليه؟ أم في سوء استخدام الموارد؟ أم في عدم استغلالها فتهدر امكاناتها في البقاء عاطلة؟ كل ما سبق هدر ولكنه لا يكفي للإجابة عن السؤال، وذلك لسببين: **الأول**، أن الظواهر بحاجة إلى تفسير لنشوئها، **والثاني**، أنها تلاحَظ في سياق النشاط الاقتصادي والاجتماعي ويدور الحديث عنها، ومع ذلك فهي باقية.

وتكمن المشكلة في أن ما نراه إنفاقاً في ما لا يجب الإنفاق عليه قد يبدو للقائم بالإنفاق تصرفاً سليماً. فقد نعترض على بناء مستشفى يضاهي في بنائه ومعداته أحدث المستشفيات في البلدان الصناعية، لضخامته ولأغراضه، فيثير الاعتراض الاستغراب. وقد نرى في استغلال الأرض في إنتاج محصول دون محصول آخر إساءة استخدام، ولكن يبقى ذلك الاستغلال لدى القائم به أفضل استثمار. وربما نلحّ على تطوير مؤسسات اجتماعية تقليدية نجحت عبر مئات السنين في القيام بوظيفتها فيثير ذلك الإلحاح الاشمئزاز، لأنه ينبغي لمثل هذه المؤسسات التقليدية أن تتخلى عن مكانها لمؤسسات أكثر حداثة. نرمي من ذلك كله التأكيد أن الموضوع كله حالة ذهنية، أو وجهة نظر ترى الأمور بهذا الشكل دون غيره، فهي كما تنشئ أفكاراً ومفاهيم تنسج أحلاماً وتبث أوهاماً حول الواقع، فيقع الكثير أسرى لها لا يجدون القدرة على الانفكاك من قيودها مهما تعاظمت أمام أعينهم مشاهد فشلها ومناظر عقمها. وهذا كان حال الذهنية التي تحكمت في واقعنا العربي خلال العقود الماضية: ذهنية التنمية.

ثانياً: ايديولوجية التنمية

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتهاك وتدمير شديدين للبلدان الأوروبية المتصارعة، وبرزت الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وعسكرية سياسية ضخمة ليس لها منازع على قيادة العالم. ولكي ترث التركة الاستعمارية الأوروبية المترامية الأطراف، وضعت الولايات المتحدة استراتيجيا تقوم على محورين أساسيين، **الأول**، تبنّي الدعوة إلى إنهاء الاستعمار في العالم وتمكين البلدان المستعمرة من الاستقلال. **والثاني**، استبدال آليات الاستعمار التقليدي القائمة على القسر والتعسف بآليات جديدة تمكّنها من الهيمنة والسيطرة على بلدان العالم. فأعلنت، في خطاب للرئيس ترومان[١٧] تبنيها برنامجاً تنموياً يمكّن دول العالم المتخلفة من التمتع بثمار التقدم العلمي والصناعي المتاحة. لقد نشأت ايديولوجية التنمية عبر صياغة مثال مستلهم من تجربة تاريخية محددة تقاس عليها وتقارن بها المجتمعات الأخرى، وأصبحت بالضرورة البلدان الصناعية الغربية نقطة الابتداء وخطة النهاية للبلدان النامية. فهي لا بد من أن ترى أوضاعها الاقتصادية وتحلل ظروفها الاجتماعية وتدقق النظر في أحوالها الفكرية والثقافية من خلال مرجعية محددة. وإذا

(١٧) Sachs, «Introduction,» in: Sachs, ed., *The Development Guide*, p.2.

أرادت تحقيق تقدم وتطور اقتصادي وبنياني عمراني، فعليها أن تشحذ الهمم وتهيئ الطاقات وتشيع الأجواء المناسبة للّحاق بالنموذج على درب تحدد مساره وطبيعته من تجربة دول المركز (أي البلدان الصناعية)، بل هناك مراحل في عملية اللحاق يتتابع قطعها بانتظام وتواتر، فيلغى الزمن وينفى الطور التاريخي في تجربة النموذج التنموي لأنه يفرض على مجتمعات اليوم أن تتقمص مجتمعات الأمس حتى ترقى إلى مجتمعات المستقبل. ولأن النموذج الذي تُراد محاكاته كلٌ متوازن تعمل كل أجزائه بانتظام وتتكامل مؤسساته وفق اتّساق يحفظ ديمومته واستمراريته، فإنه لا بد من أن تتكون عناصر النظام في التابع على نحو يماثل عناصر النظام في المتبوع وأن تضارع في صفاتها ووظائفها مثيلاتها فيه. فالتخلف أو التباطؤ في إتمام صورة النظام على النحو المطلوب يلحق الضرر بمسار التقدم ويقيد خطى الانطلاق في البلد النامي(١٨).

ولأن البلدان النامية، بحكم التعريف، تقوم فيها هياكل ومؤسسات اقتصادية وبنى سياسية واجتماعية متناقضة مع تلك القائمة في دول النموذج التنموي، وتتبنى سلم قيم معارضة لقيمه، وتسود فيها تقاليد وأعراف وعادات مغايرة لما يشيع فيه، فإنه تترتب عليها مهمة مزدوجة. فهي لا بد لها من إزالة القديم والقضاء على مرتكزاته، وفي آن واحد بذل الجهد لإقامة هياكل وبنى النموذج التنموي وإشاعة قيمه وغرس أفكاره ومفاهيمه(١٩). ولقد ساهم في تعزيز مهمة تحقيق هذه المهمة المزدوجة ثالوث من النخبة المتعلمة وأدوات التثقيف والإعلام والمنظمات الدولية.

وتكوّن جيل النخبة خلال الحقبة الاستعمارية التقليدية، وهو مزيج ممن تعاظمت وتوطدت مصالحهم بسبب السيطرة الاستعمارية ومن جيل مصبوغ بالثقافة الغربية يتلبس بلبوس الغرب ويلج كل جحر يلجه الغربي. وقد بدأت هذه النخبة تمارس وظيفتها عن طريقين: فهي من جانب، بدأت تطبيق قناعاتها ومفاهيمها في كل ميدان، ومن جانب آخر، أخذت تعزز أفكارها وتشرّب أنماط سلوكها لعامة الناس. ويتسم كل إجراء يعزز قواعد نموذج التنمية بميسم التحديث وكل صوت يعارضه بميسم التخلف. أما أدوات التثقيف والإعلام فهي من أخطر الأدوات التي استخدمت لبهر عقول الناس بالأفكار الجديدة وفي فرض ثقافة التنمية (أي الثقافة الغربية) على المجتمعات. وكان من أنجح أسلحتها أسلوب إضفاء العلمية على كل فكرة تنتج منها وكل مفهوم ينبثق منها. وباتت المجتمعات مطبوعة بالأفكار التي تفد إليها.

وهكذا بدأ التداعي المنطقي الساذج يسلب العقول، فالبلدان الصناعية الغربية تنتج السلع الصناعية ونحن لا ننتجها، فهي أكثر تفوقاً ونحن أكثر تخلفاً. ولم يقف هذا المنطق

---

(١٨) Ankie M.M. Hoogvelt, *The Sociology of Developing Societies* ([n.p.]: Macmillan, 1984), p.70.

(١٩) المصدر نفسه.

عند تخوم السلع المادية بل تعداها ليشمل كل منحنى ولينطبق على كل شأن.

وتمارس المؤسسات الدولية مهمة إضافية تتركز في كونها القناة التي تضفي الشرعية الدولية وتمنح السمعة الدولية لأكثر الأفكار الغربية فجاجةً وأشدها سقماً ناهيك عن مآربها التي يحددها من يملكون زمام أمورها[٢٠]. ولقد قامت المؤسسات الدولية بدور رئيسي في تعزيز قيام النموذج التنموي في البلدان النامية. فعدا عن اهتمامها المبكر بمشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مجاراة للمفاهيم الجديدة، فقد توجّت جهودها بإعلان عقد التنمية الأول في عام ١٩٦٢ الذي أكدت فيه الأمم المتحدة أن مشكلة البلدان النامية ليست في النمو الاقتصادي، إذ إن هذا وحده لا يكفي إذا لم يلازمه التغيير الاجتماعي والثقافي[٢١]. ثم تبع ذلك العقد الثاني للتنمية الذي لم يختلف عن سابقه إلا في التأكيد على الطريقة الموحدة في معالجة القضايا المجتمعية من خلال الجمع بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي حين وضع البرامج والخطط في البلدان النامية، ولكن انتهى، كما يقول إستيفا (Esteva)، إلى التفرق حيث إن قضايا مثل «البيئة والسكان والجوع والفساد والمستوطنات والتشغيل أخذت مركز الصدارة بالتتابع»[٢٢].

لقد بدأ بريق نزوح التنمية يخبو في كثير من بقاع العالم، فقد برزت للعيان مواطن الضعف فيه وعجزه عن أن يحقق الوعود والآمال التي وضعت فيه، بل إن هذا النموذج انتهى الآن بدعوات وتوجهات تناقض ما ابتدأ به. لكن قبل أن نختم بما انتهى إليه، ربما كان من المفيد أن نتأمل في المرتكزات التي انطلق منها. فاللحظة التاريخية لتطور بلدان النموذج التنموي كانت محطة من جملة محطات لتطور النظام الرأسمالي في البلدان الصناعية. وكانت إحدى السمات الأساسية لتاريخ تطوره التوسع نحو الخارج من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي. وتميزت المحطة الأولى لتوسعه بما أطلق عليه بالتراكم البدائي لرأس المال، وهو تعبير عن النهب والسلب الذي مارسته البلدان الأوروبية خلال المرحلة التجارية الرأسمالية في بلدان العالم الجديد والقديم. ففي خلال هذه الحقبة التاريخية تركز النهب على محورين: تميز **المحور الأول** بالسلب والنهب لكنوز البلدان ومعادنها النفيسة، خصوصاً الذهب والفضة، إذ تم نقل الآلاف من الأطنان إلى هذه البلدان من أمريكا اللاتينية، وقد أدى ذلك النهب إلى القضاء على معظم سكان بعض المناطق في تلك القارة[٢٣]. وجرّاء هذا السطو والنهب انقلبت الموازين الاقتصادية وأصبحت بضعة أقطار

---

(٢٠) خالد أحمد خالد، «التقسيم الدولي الجديد للعمل،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة العرب والأزمة الاقتصادية العالمية: احتمالات التنمية العربية المستقلة** (بيروت: دار الشباب للنشر، ١٩٨٦)، ص ٩١، و Gustavo Esteva, «Development,» in: Sachs, ed., *The Development Guide*, pp.21-24.

(٢١) المصدران نفسهما.

(٢٢) Esteva, Ibid., p.14.

(٢٣) Michel Beaud, *A History of Capitalism, 1500 - 1980* (London: Macmillan Press, 1984), pp.18-19.

أوروبية تملك المال والثروة، بينما افتقر الكثير من المناطق في أمريكا وأفريقيا بسبب النهب والتدمير اللذين حلاّ بهما على أيدي المستعمر(٢٤).

وقد أفرزت هذه الحقبة علاقات قوة بين دول المركز من جهة، وبين المناطق المستعمَرة من جهة أخرى، ومكنت علاقات القوة هذه دول المركز من أن تبدأ حقبة جديدة، هي **المحور الثاني**، في استغلالها والذي قام على أساس فرض تقسيم العمل الذي فرض بمقتضاه على المناطق المستعمرة أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية الزراعية والمعدنية بعد أن لم يبق من كنوز تلك البلدان ما يمكن نهبه، وأملت علاقات القوى هذه نوع وشكل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. وكما أنه لم يكن في الحقبة الأولى سوق، ولا تبادل اقتصادي لأنها قامت على أساس النهب المباشر، فإن المرحلة الثانية لم تختلف كثيراً إذ إن المناطق المستعمرة لم يكن لها خيار سواء في اختيار نوع إنتاجها والجهة التي يتوجه إليها أو في نوع السلع التي تتدفق إليها من الدول الاستعمارية(٢٥).

هذه هي صورة الوضع عشية التصنيف الرسمي للعالم إلى بلدان متقدمة وأخرى متخلفة، غير أن ذلك لم يكن في الاعتبار. فالأمر الحاكم كان إيجاد آليات جديدة تحكم الهيمنة وتغير ملامحها فتبدو أقل بطشاً وأكثر رهافة. وقد عزز من الحاجة إلى ذلك أن علامات الحرب الباردة بدأت تطفو على السطح مما زاد من الحاجة إلى مفاهيم جديدة خلال مرحلة التنافس والصراع على العالم. إلا أن التنمية وصلت في بلدان المركز نفسها إلى طريق مسدود. فلقد حققت هذه البلدان تقدماً هائلاً وتنوعاً في السلع لا مثيل له، ولكن الثمن كان باهظاً. فالتلوث يمسك بخناق كوكب الأرض سماءه كباطنه، ونجم عنه كلفة مادية وإنسانية، ومخزون الأرض من المعادن بالرغم من محدوديته يتناقص بسرعة هائلة (فما يُستهلك منه في سنة اقتضى ملايين من الأعوام لخزنه)(٢٦). هذا هو الحال في حين أن جزءًا بسيطاً من العالم لديه تلك الامكانات الصناعية، فكيف سيكون الحال لو أن العالم بأكمله أصبح لديه ذلك المستوى من التصنيع.

هذا وإن وعود التنمية التي جاوزت الخيال وفاقت التمنيات، أحاقت بها حقائق الفشل ومرارة الإخفاق، فالعالم أصبح خطراً بسبب التلوث وانتشار المخدرات وازدياد الجرائم، وأكثر ظلماً بسبب الفوارق الرهيبة في الثروة والدخل بين فقرائه وأغنيائه. لقد كانت دول الشمال في عام ١٩٦٠ عشرين مرة أكثر غنى من دول الجنوب ليتضاعف غناها إلى ست وأربعين مرة في عام ١٩٨٠، ولذلك بدأت مواصلة التنمية بأخذ اتجاه جديد في البلدان الصناعية وأصبحت تتولد مفاهيم جديدة تتحدث عن الوقاية من أضرار

---

(٢٤) Bill Freund, *The Making of Contemporary Africa* ([London]: Macmillan Press Ltd., 1984), p.49.

(٢٥) Albert Bergesen, «Turning World - System Theory on Its Head,» in: Mike Featherstone, ed., *Global Culture* (London: Sage Publications, 1990), pp. 70-72.

(٢٦) Sachs, «Introduction,» in: Sachs, ed., *The Development Guide*, p.2.

التقدم لا عن التقدم نفسه، وعن ضرورة إعادة توزيع أخطار التلوث بحيث تأخذ البلدان نصيبها من ذلك التلوث، محل مفاهيم إعادة توزيع الدخل والثروة، واشتد إغلاق الحدود أمام القوى العاملة من الجنوب بدل فتح الحدود لتيسير تدفق عناصر الإنتاج(٢٧).

لقد نجم عن تبنّي منظومة المفاهيم التنموية ومؤسساتها وبرامجها ومشروعاتها تبديد خطير لموارد الوطن العربي، واتخذ هذا الهدر أشكالاً مختلفة سنكتفي بتسليط الضوء على بعضها.

ثالثاً: على مستوى النشاط الإنتاجي

توضح الملامح الأساسية للنشاط الإنتاجي في البلدان العربية على مدى العقود الماضية حقيقة أن الاقتصاد العربي، كغيره من اقتصادات البلدان النامية عمل في إطار مقتضيات النموذج التنموي، وأهم ملمح فيه أن النشاط الإنتاجي الصناعي لم يخرج خلال فترة نموه وتطوره عن نطاق تقسيم العمل الدولي الذي فرضته علاقات القوة، ولا زالت، على البلدان النامية. فخلال فترة استعمار البلدان الأوروبية للبلدان العربية أسند إلى الأخيرة دور المنتج للخامات الأولية والموارد الزراعية لتلبية احتياجات الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية في بلدان المركز. وحينما تغيرت الظروف الموضوعية في بلدان المركز وبدأت التحولات الصناعية فيها تأخذ منحى جديداً بسبب التقدم الهائل في مجال التقانة من ناحية، وبسبب المشاكل البيئية التي نجمت عن الصناعات القائمة فيها من جانب آخر، بدأت تظهر ملامح شكل جديد للتقسيم الدولي للعمل. واتّسم هذا الشكل بالسماح بانتقال الصناعات الكثيفة العمل والصناعات الضارة بالبيئة، بشكل عام، إلى البلدان النامية ومنها البلدان العربية. وكان التركيز في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية على استراتيجية احلال الواردات، أي استبدال السلع خصوصاً الاستهلاكية التي كانت تستوردها البلدان العربية بسلع منتجة محلياً. وخلال العقدين الماضيين تبنّى بعض البلدان العربية استراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير، ويلاحظ الآن العودة نحو زيادة إنتاج المواد الأولية من أجل التصدير.

ويمكن القول إن جملة السياسات السابقة الذكر عمّقت أولاً التبعية لبلدان المركز، وهي خسارة فادحة للاقتصادات العربية لأن العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول لا يمكن أن تقوم على التكافؤ، بسبب عدم التكافؤ الذي نشأ عبر حقبة تاريخية من الهيمنة وبسبب علاقات القوة القائمة بين البلدان العربية وبلدان المركز والتي تستتبع علاقات اقتصادية لمصلحة الأخيرة.

فالهدر واضح في استراتيجية الواردات التي تم تبنيها، حيث إنها توجهت إلى تلبية

(٢٧) Claude Alvares, «Science,» in: Sachs, ed., Ibid.

احتياجات الأنماط الاستهلاكية مترَفةً كانت أو غير مترفة، ولكنها تمتد في جذورها إلى التوجهات الاستهلاكية لمجتمعات البلدان الصناعية، ثم إن البلدان العربية في معظمها اتجهت إلى إقامة هذه الصناعات من دون تنسيق في ما بينها. ولما كانت هذه الصناعات تتطلب استثمارات كبيرة وتحتاج إلى أسواق واسعة لتصريف منتجات تتجاوز طاقات الأسواق العربية منفردة، فقد أدى قيامها في أكثر من بلد عربي إلى الإخلال في قدرة تشغيلها على النحو الأمثل، الأمر الذي عرّضها إلى الخسارة وعدم القدرة على الاستجابة للتطورات التقنية في ميدان إنتاجها[٢٨].

وليست استراتيجية التصنيع نحو التصدير أكثر نجاحاً في تلافي الهدر من سابقتها، إذ ارتكزت هذه الاستراتيجية على إقامة الصناعات من أجل تصدير سلعها إلى البلدان الأخرى، وانحصرت هذه الصناعات وبشكل رئيسي في عدد من المنتجات مثل صناعات الألومينيوم والصناعات البتروكيماوية. وبالإضافة إلى أن هذه الصناعات ملوِّثة للبيئة وتحتاج إلى الطاقة بشكل مكثف، فإنها أدت إلى زيادة التشابك والاعتماد على اقتصادات بلدان المركز. ثم إن هذه الصناعات تصطدم بعقبة الإجراءات الحمائية في البلدان الصناعية مما يضيّق من حدود الأسواق المناسبة لتصريف سلعها. كما فاقم من حدة المشكلة أن عدداً من البلدان العربية قامت لديها المشروعات المتشابهة من دون تنسيق لتقسيم العمل في ما بينها في هذا المجال، الأمر الذي ضيق من حجم الأسواق المتاحة لها.

وتشترك سياسات التصنيع التي تبنتها البلدان العربية عموماً في سمة أساسية وهي أنها أقيمت على أساس قاعدة «التسليم بالمفتاح»، أي أن معظم الصناعات بجميع مراحلها أقيمت من قبل الشركات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى هدر في الموارد المالية والبشرية. والهدر في الموارد البشرية هو ضياع الفرصة، بسبب هذه السياسة، لتعليم القوى العاملة العربية وتدريبها ولتوليد المؤسسات العربية ذات القدرة على التطور الذاتي وعلى المشاركة الفعالة في العملية الإنتاجية. ثم إن ترك إقامة المصانع كاملة بين الشركات الأجنبية أدى إلى تضخم كلَف الإنشاء مما بدد أموالاً كان في الامكان استثمارها وتعظيم العوائد منها.

والمتأمل في النشاط الإنتاجي الزراعي العربي يدرك حجم الهدر الذي أصاب قطاع الزراعة جراء السياسات الزراعية. وهذه السياسات، كغيرها من السياسات الأخرى، أظهرت أمانة متناهية في اقتفاء أثر النموذج التنموي وفي الاستجابة لمتطلباته. ومن أبرز السياسات في هذا الصدد العمل الفعال والنشيط على اقتلاع جذور النشاط الزراعي التقليدي الذي يستند إلى إنتاج زراعي متنوع يتوجه إلى تلبية احتياجات العاملين فيه

---

(٢٨) رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٤١ و٤٣.

بالدرجة الأولى، واستبداله بإنتاج متخصص ولا سيما زراعة المحاصيل النقدية. وعلة الأمر تكمن في النظرة إلى القطاع الزراعي بأنه تابع للقطاع الصناعي، بمعنى آخر، أن على القطاع الزراعي أن يقوم بتوفير تلك المحصولات التي تستلزمها متطلبات الإنتاج في القطاع الصناعي. وبطبيعة الحال فإن معظم الطلب على المحاصيل النقدية قائم خارج السوق المحلية، وهذه السياسة لا مراء، أدت إلى خلق اعتماد كلي على أسواق البلدان الصناعية وقادت إلى التحكم في طرق إنتاج المحاصيل وفي أسعارها. وعلى الجانب الآخر، اقتضت سياسة زراعة المحصولات النقدية زيادة في استخدام الآلات والمكنات الزراعية مما أدى إلى تقليل فرص العمل في القطاع الزراعي. أما مصدر الهدر الآخر في القطاع الزراعي، فهو إهمال تطوير هذا القطاع خلال العقود الماضية، ومن أهم المؤشرات على هذا الإهمال أنه بالرغم من أن نسبة عدد سكان الريف إلى إجمالي السكان في الوطن العربي تبلغ ٣٦ بالمئة، فهناك ضعف في الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع وفي توافر الخدمات اللازمة للريف[٢٩]. فما يثير الاندهاش أنه مع النسبة العالية للقوى العاملة في الزراعة، لم تتجاوز نسبة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة ٢٧ بالمئة عام ١٩٩١، حيث قدرت مساحة الأراضي المزروعة في السنة المذكورة ٥٤ مليون هكتار بينما تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالى ١٩٨ مليون هكتار[٣٠]. فلا غرو أن تؤدي سياسات الهدر إلى وضع لا يستطيع فيه الوطن العربي إنتاج ما يحتاج إليه من الغذاء. فقيمة الواردات الزراعية العربية في عام ١٩٩١ تبلغ حوالى ٢١ مليار دولار تقريباً، بينما تبلغ قيمة الصادرات الزراعية العربية ٤,٨ مليار دولار تقريباً، أي أن حجم الواردات يزيد أربعة أضعاف على حجم الصادرات[٣١]. لكن المؤشر المهم هو أن الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي من الحبوب في عام ١٩٩٠ لا يتجاوز النصف إلا قليلاً (٥٢ بالمئة)، وأن الفجوة الغذائية في ما بين ما ينتجه الوطن العربي وما يحتاج إليه من الحبوب ازدادت بنسبة ٧,٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩١) بالرغم من أن تطور الفجوة الغذائية في السلع عموماً بلغت ٣,٥ بالمئة سنوياً خلال نصف الفترة[٣٢]. وإذا كان من غير الجائز أصلاً وجود الفجوة الغذائية، فإنه من الأخطر أن تكون هذه الفجوة في الحبوب من حيث إنها أهم السلع في غذاء الشعب العربي، كما أن الفائض منها لا يتوفر إلا في بلدان محدودة هي بلدان المركز.

وربما يتعين علينا هنا أن نقف لحظة عند بعض المقولات بأن التدخل الحكومي

---

(٢٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، نسخة أولية محدودة التداول، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٣١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٣، ملحق رقم (٨/٣).

(٣٢) المصدر نفسه، ملحق رقم (٣/ ١٠).

بمختلف أشكاله في القطاع الزراعي لم يؤد إلى الأهداف المتوقعة، كما أن هذا التدخل كان في بعض حالاته متناقضاً. ولذلك كان لا بد من تطبيق سياسات هيكلية تصحيحية تضمن إزالة التشوهات التي أصابت القطاع الزراعي. وبطبيعة الحال فهذه السياسات التصحيحية مرتبطة بمتطلبات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. حقاً إن سياسات التدخل الحكومي أوجدت تشوهات وخللاً في صميم النشاط الزراعي، لكن يعود هذا بالأساس إلى تبني هذه الحكومات تلك البرامج والمشروعات المنبثقة من منظومة الأفكار التنموية، تماماً كما تفعل اليوم حينما تستجيب لبرامج ومشروعات المؤسسات الدولية. فهذه المؤسسات هي نفسها التي كانت تروّج كل فترة لنوع جديد من البرامج والمشروعات، وقاسمها المشترك تسريع دمج الاقتصاد العربي بالاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه إضعاف علاقات الارتباط الاقتصادية العربية أو على الأقل إبقائها على حالها(٣٣).

رابعاً: على مستوى التحضر

إن نشوء المراكز الحضرية وتطورها، عملية تاريخية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني، وتعكس تغير حال المجتمع وتطور مؤسساته ومستوى ونوع أنشطته في شتى المجالات. وإلى ما قبل الفترة الاستعمارية في الوطن العربي، كانت المدن العربية معروفة بتجانس طرازها المعماري وتوازن علاقاتها الوظيفية سواء بين أحيائها المختلفة أو مع محيطها الداخلي أو مع المراكز الحضرية الأخرى. لكن الحال انقلب مع بدء السيطرة الاستعمارية وازداد سوءاً خلال عقود التنمية. ويعود التشوه الذي حصل في المدينة العربية خلال الفترة الاستعمارية إلى عاملين: **الأول**، إن السلطات الاستعمارية فرضت طرازاً من العمران ينسجم مع طرازها العمراني، **والثاني**، أنه باتت للمدينة وظائف جديدة انبثقت من طبيعة المتطلبات الاستعمارية لتكون وسيطاً بين المستعمرة والبلد الاستعماري، وعليه قام العمران والبناء في هذه المرحلة انسجاماً مع الوظائف الجديدة(٣٤). ولقد كان ذلك بداية تدمير فعال لطراز معماري وحضاري متميز.

ولكن سياسات التنمية ألحقت ضرراً بالغاً بالمدن والريف على حد سواء، حيث أدت إلى «ترييف» المدن من دون زراعة وإلى «تصحر» الريف من دون مناجم. فهذه السياسات ساعدت على توليد عوامل سواء داخل الريف (عوامل طاردة) أو داخل المدن (عوامل جاذبة) نجم عنها هجرة جماعية من الريف وتكدُّس فظيع داخل المدن. وترتبط العوامل الطاردة بإهمال الزراعة، كما سبق ذكره، بسبب النظرة التنموية إلى دورها، إذ

(٣٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، نسخة أولية محدودة التداول، ص ٧٧.

(٣٤) سعيد أكدال، «المدن العتيقة في الوطن العربي: من أجل إنقاذ وإحياء تراث حضاري،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٩٣ (أيار/ مايو ١٩٩٢)، ص ٦٢.

قامت هذه النظرة على أساس أن ينتج المزارع للسوق أو يفنى(٣٥). ولذلك شكل التركيز على إعطاء الأولوية للإنتاج التجاري ،وخصوصاً المحاصيل النقدية، ولتوجيه القوى العاملة الزراعية إلى الوظائف الصناعية، محور البرامج والمشروعات التي قامت الحكومات بتنفيذها في القطاع الزراعي. وأدت هذه السياسات إلى القضاء على مورد الرزق لكثير من الأسر التي كانت تمارس نشاطها الإنتاجي، بشكل رئيسي، على أساس الاكتفاء الذاتي، وبسبب السياسة التنموية التي لم تهتم بتوسيع الرقعة الزراعية أو تمكين المزارعين من الأراضي الزراعية غير المستغلة. وإلى جانب تناقص الأرض الزراعية في بعض البلدان العربية بسبب امتداد العمران الحضري إليها، تكوّن جيش من الباحثين عن عمل، كان القطاع الزراعي يتكفل بمعيشتهم خلال المراحل التي تسبق سياسات التنمية. وفي المقابل كانت المراكز الحضرية تغري هؤلاء بالهجرة إليها، إذ كانت الوعود كثيرة، كما ان حياة المدن كانت تبدو جذابة ومريحة، ففيها كل ما يفتقده الريف من خدمات اجتماعية وثقافية وتسلية، وكان من الطبيعي أن تتدفق موجات الهجرة إلى المدن، كل موجة لاحقة أضخم من سابقتها.

هذه الهجرة الضخمة المتواصلة إلى المدن أدت بحكم حجمها ووتيرتها السريعة إلى تضخم سكاني داخل المدن اتخذ شكلين: **الأول**، تكدُّس داخل المناطق القديمة في المدن بحيث بات يسكن في البناء الواحد في بعض المدن ما بين ٦٠ ـ ٨٠ أسرة(٣٦). ونجم عن ذلك تآكل في هذه المباني، وتدمير للبنية التحتية في الأحياء القديمة لعدم قدرتها على استيعاب الضغط السكاني الكبير. **والثاني**، قيام الأحياء العشوائية التي يتكدس فيها البشر والتي تفتقد معظم الخدمات الأساسية. ولذلك كانت هذه الهجرة، في جانب كبير منها، نقلاً للبطالة المقنّعة من الريف وتحويل جزء منها إلى بطالة صريحة، وكان في ذلك هدر كبير للموارد. فالهجرة أدت إلى إلحاق الضرر بالريف والمدينة على حد سواء، إذ فقد القطاع الزراعي قوى عاملة نشيطة كان بالإمكان تشغيلها وتعظيم مردودها بسياسات استثمارية سليمة. كما تحملت المدينة أعباء ضخمة على شكل تبديد موارد وهدر إمكانات بعضها لا يمكن أو من الصعب قياس أبعاده، فالأحياء القديمة التي تشكل تراثاً تاريخياً مثيراً للاعتزاز، قد لحقها ضرر كبير، وتفاقمت المشاكل الاجتماعية وتفسخت العلاقات الاجتماعية واندثر الكثير من العادات والتقاليد الشعبية، إذ كيف للحياة المزرية في صورتها والفارغة في معناها والعاطلة عن العمل المنتج ألا تولّد المشاكل وألا «تفرخ» الجرائم. وعلى الصعيد المادي، كان على المدن أن توجه قسطاً من استثماراتها لتواجه المشاكل المترتبة على وجود هذه المناطق العشوائية سواء على صعيد تقديم بعض الخدمات أو على صعيد توفير الأمن وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

---

(٣٥) لجنة الجنوب، **التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٣٦.

(٣٦) أكدال، المصدر نفسه، ص ٦٢.

خامساً: على مستوى التقانة

لقد تركزت وعود التنمية للبلدان النامية على أن التقدم التقني، وهو مفتاح النمو لتعظيم إنتاج السلع والخدمات التي تشكل أساس الرفاهية الإنسانية، سيكون متاحاً للبلدان النامية، وكان ذلك هو فخ التنمية الذي ولجت إليه البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، مقتنعة ومطمئنة إلى أنه سيكون طريقها إلى التقدم والارتقاء. وكعادة المضبوع قلما يتاح له الوقت ليقف وقفة المتأمل أمام الفكر الذي يروق له، فهل حقاً أن طريق التعظيم للإنتاج المادي على النمط العربي هو السبيل إلى الرقي؟ وهل التقدم التقني الغربي بسلعه وآلاته وطرقه ووسائله يسمو على ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟ وإلى أي شيء يستند هذا التطور، وما هي قدرته على الاستمرار؟ ثم ما هي كلفه الاقتصادية والاجتماعية للعالم؟ لمَ تطرح هذه الأسئلة؟ لربما يعود أحد الأسباب إلى أن الكثير يعتبر العلم والتقانة الناتجة منه بعيدة عن أن تكون تعبيراً عن الاحتياجات الذاتية لمجتمع ما أو حتى التفوق العرقي لشعب محدد(٣٧).

كانت **أولى** نتائج التسليم بمقولة التقدم التقني هي الاقتباس الكامل تقريباً لأنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية، فلاحت أنماط الاستهلاك للسلع بتأثيرها في حياة الأفراد في المجتمعات العربية، ولم تجاوزها مدينة أو قرية أو مضرب بدو، وأضحت المؤسسات كالأفراد تتسابق لاقتناء طرق الإنتاج وأساليبه وآلاته. كل هذا التنافس لحيازة منتجات التقانة أملته دواعي الحداثة ورغبات التقدم. وفي خضم التهالك على الحيازة غاب عن الأذهان أن آلاف المنتجات الاستهلاكية المستوردة ليست في واقع الأمر إلا سلعاً محدودة وأنها إلى جانب كلفتها وتلويثها البيئة، قد أدت إلى اندثار أنماط من الاستهلاك نشأت في إطار بيئة جغرافية وثقافية محددة. بل إن أنماط الاستهلاك المحلية هي أكثر توازناً واقتراناً من متطلبات التكوين الصحي السليمة، وكان لشيوع الأنماط الاستهلاكية أثره الواضح والمباشر في توجهات الإنتاج في القطاعين الصناعي والزراعي وفي قطاع الخدمات، حيث إن المشروعات في البلدان النامية تقوم في العادة استجابة للطلب المتوقع على منتجاتها. وكان في ذلك هدر للموارد واضح، فأنماط الاستهلاك الغربية التي شاعت في البلدان العربية إنما تعكس طلب مستهلكين ذوي دخل عال، وإنشاؤها في البلدان العربية شجع على انفاق غير ضروري كان من اللازم أن يتوجه إلى تلبية أولويات مجتمعية أخرى.

أما **ثانية** نتائج التسليم بمقولة التقدم التقني فكانت الانتقال الكامل للمصانع إلى البلدان العربية رغبة منها في تحقيق التنمية، وربما كان من المناسب أن تغض الطرف للحظة عن جوانب الكلفة وتأثير هذه الطريقة في الحصول على التقانة الحديثة في مجرى التقدم التقني والعلمي في البلدان العربية لتسلط الضوء على جوانب أخرى لهذه المسألة.

---

(٣٧) Alvares, «Science,» pp. 222-223.

ويبرز في مقدمة هذه الجوانب تلاؤم التقانة المنتقلة مع الظروف البيئية والاجتماعية، إذ تم تجاهل أن المعدات بحكم كونها قد صُممت وصنعت في مجتمعات أخرى، تختلف اختلافاً عميقاً في جوانب كثيرة منها عن البيئة وظروف المجتمعات المستوردة، فقد لا تكون مثلاً مناسبة لها على الاطلاق، أو أنها تحتاج إلى تعديل أو تكييف لتتلاءم مع هذه الظروف، حيث إن المعرفة شائعة عن الضرر البيئي الذي يحيق بالمجتمعات الصناعية جراء الصناعات القائمة فيها. ثم إن بلدان المركز، ونتيجة كون الطاقة والمواد المعدنية كانت متاحة لها بأسعار خيالية في الرخص من البلدان النامية، لم تهتم كثيراً في إنتاجها الآلات والمكانس بالاقتصاد في الموارد الطبيعية المستخدمة. ويعزز أهمية هذه المسألة أن البلدان الصناعية ما كانت تتيح من الصناعات للبلدان النامية إلا الأجيال الأولى، وهي بالطبع أقل كفاءة في استخدام الموارد والطاقة.

أما الجانب الآخر، فيتصل بطبيعة الحال بالإنتاج المستمر في البلدان الصناعية للآلات والمعدات والمنتجات التي تنطوي على تقدم تقني يفوق ما تضمنته الأجيال السابقة من هذه المنتجات، مما يجعل البلدان المستوردة في لهاث متواصل للحصول على هذه الآلات والمعدات حتى تقف على قدميها في مجال المنافسة. وأنى لها أن تلحق بهَجَفّ متحرك سرعةُ تقدمه تفوق سرعة تقدمها، مما يجعل الفجوة تتسع باستمرار بينهما.

هناك جانب ثالث لانتقال التقانة إلى البلدان العربية وهو أن من بين السمات العديدة للتقانة الحديثة، أنها أصبحت تسمح بتجزئة العمليات الإنتاجية وتوزيعها على مناطق جغرافية متباعدة، مما يعني أن المصانع التقنية ليست في أغلب الأحيان إلا حلقة في سلسلة من الصناعات.

كل هذه العوامل السابقة تجعل البلدان الصناعية في وضع احتكاري تفرض من خلاله الأسعار على المشتري، ولذلك فلا عجب أن تكون كلف إقامة الصناعات في البلدان العربية باهظة، وخير مثال على ذلك الصناعات البتروكيماوية. ثم إنها تجعل البلدان العربية أيضاً في وضع تابع لا تستطيع فيه قبول ما يُعرض عليها من نتائج التقدم التقني للبلدان الصناعية، مما يجعل من هذا الوضع هدراً متواصلاً للموارد.

سادساً: على مستوى الإنفاق العسكري

في عالم تسوده علاقات القوة لا يستطيع بلد أن يتلكأ عن الأخذ بأساليب القوة العسكرية، لكن بناء القوة العسكرية تدعمها الاستطاعة الاقتصادية وتستوحيها. والبلدان تبني القوة العسكرية لأسباب مختلفة، وكل الدول تتذرع بذريعة الخطر الخارجي، حقيقياً كان أو مصطنعاً. فالولايات المتحدة استخدمت الخطر السوفياتي والحروب الإقليمية عبر قرون عدة لتعزيز صناعتها وكمخرج من الأزمة الاقتصادية. والوطن العربي يواجه منذ ما يقرب من خمسة عقود من السنين الخطر من الكيان الصهيوني، حيث تعرض لعدوانه المتواصل عدد من البلدان العربية. فلا مراء إذاً في حاجة هذه الدول إلى بناء قوتها

العسكرية لدرء هذا الخطر. إذا كان هذا هو الحال، فأين موضع الهدر؟

تبينٌ الاحصاءات المتاحة أن حجم الإنفاق العسكري في الوطن العربي ازداد من ٢٨٨٣ مليون دولار في عام ١٩٧٠، أي ٧,١ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٥,٤٦٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠، أي بنسبة ١١,١ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي[٣٨]. لكن نسبة الإنفاق العسكري في عشرة بلدان عربية تحيطها بلدان غربية بلغت ٥٦ بالمئة من مجموع الإنفاق العسكري العربي خلال العقدين الماضيين[٣٩]. كما أن متوسط الإنفاق العسكري السنوي خلال الفترة نفسها لأربعة بلدان عربية مجاورة لإسرائيل بلغ ٤٨١٩ مليون دولار[٤٠]، أي إن متوسط الإنفاق السنوي لدولة عربية واحدة زاد أكثر من مرتين ونصف على المتوسط السنوي لأربعة بلدان عربية مجاورة لإسرائيل. ولذلك فليس من السهل قبول مقولة إن الإنفاق العسكري يتناسب بالضرورة مع حجم المخاطر، بل يلاحظ أن التناسب واضح مع الإمكانات الاقتصادية للدول.

ثم إن الذي يتتبع مسار الإنفاق العسكري في منطقة الشرق يلاحظ فيه وجود سباق على التسلح بين دول المنطقة، ويلاحظ أيضاً أن هذا السباق حظي، ولا يزال، بالتشجيع من الدول الصناعية، حيث إنها بالرغم من ادّعائها بالحرص على استتباب السلام وحل المشاكل بالمفاوضات، قامت بتوفير نظم عسكرية متقدمة لعدد من دول المنطقة، خصوصاً في عقدي السبعينيات والثمانينيات. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، منها، ان الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان الصناعية في مجال التقانة العسكرية يحتاج إلى موارد ضخمة، وعليه، فإن بيع منتجات السلاح وأنظمته هو نقل للعبء المالي أو بعضه إلى البلدان النامية. ثم إن بيع السلاح وتمكين البلدان النامية من أصناف منه يُضعف التوجه لديها نحو الولوج في عملية تصنيع السلاح خصوصاً أنه يباع للدول النامية أنواع متقدمة ليس بمقدورها إنتاجه في المراحل الأولى للتصنيع الذاتي. ومن الجانب الآخر، فإن مبيع هذه المنظومات المتقدمة تقنياً للبلدان النامية يمكن البلدان الصناعية من إحكام قبضتها عليها بسبب التبعية التي تخلقها عملية الاستيراد. فهذه المنظومات تحتاج إلى خبراء للتدريب يخلقون بدورهم القناعات في البلدان النامية لشراء مزيد من السلاح، ثم إنها تحتاج إلى قطع غيار باستمرار حتى يمكن الاستفادة منها.

ويعزز الاتجاه نحو سباق التسلح عامل داخلي في البلدان المستوردة. فالمؤسسة العسكرية في هذه البلدان ليست لديها الحصانة ضد عدوى الأفكار التنموية التي تدفع

---

(٣٨) عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) جدول رقم (٦ ـ ١)، ص ٢٤٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٤٠) المصدر نفسه، جدول رقم (٦ ـ ١)، ص ٢٤٤.

باتجاه محاكاة بلدان النموذج التنموي، ولذا فهي نفسها مضطرة إلى مواكبة التقدم التقني بالحصول على أحدث ما يمكن شراؤه من أنظمة السلاح. ولأن وتيرة الدورة التقانية أصبحت متنازعاً عليها في البلدان الصناعية، فإن الأنظمة المتعاقد عليها لا تلبث أن تصبح بالية تقنياً بمجرد الحصول عليها، وهكذا تجد الدول المشتركة نفسها في دوامة لا تستطيع الخلاص منها[٤١].

لكن ما يؤلم النفس أن جزءاً كبيراً من الهدر نجم عن سباق التسلح العربي ـ العربي والصراع العربي ـ العربي. وبالإضافة إلى أن معظم التسلح يتم في بلدان عربية مجاورة لبلدان عربية، فإن حرب الخليج الثانية كلفت الوطن العربي، على الأقل من ناحية كلفة السلاح، عشرات المليارات من الدولارات ما أحوج الوطن العربي إليها[٤٢].

خاتمة

إن الهدر وتبديد الموارد الذي ينجم عن الفساد والرشوة والانحراف أو المغالاة لا يمكن أن ينجو منه نظام. وربما درجات الهدر تختلف باختلاف الأنظمة، ومع ذلك فإن هذا النوع من التبديد لن يشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم الهدر في نسق من النشاط يرتكز على أسس خاطئة ويجري على منوال فاسد. فهو لن يبلغ مراميه، وإن حقق بعض أهدافه فالثمن باهظ للمجتمع الذي يسير على هديه. وشاهدُنا على ما نقول نمط التنمية في البلدان الصناعية الذي يشكل حجرَ الزاوية فيه تحويل كل شيء إلى سلعة لم ينجُ منه مجال مادي أو حقل ثقافي أو ميدان روحي. وقامت معالم تقدمه الاقتصادي متمثلة بالمزيد من السلع، بفضل تدمير حضارات وإفناء شعوب وتحويل أخرى إلى أقنان وعبيد. وإذا كانت بداياته ضاربة ومتوحشة فإنه يُخشى من أن يواصل إلحاقه بالعالم أجمع ضرراً لا شفاء منه. وإن إرهاصات المأساة أصبحت أمام ناظرينا يعكسها التلوث وترسانة الأسلحة النووية والجوع الذي يفني الجماعات الإنسانية في غمرة الفائض الغذائي في العالم.

والبلدان النامية، ومنها العربية، التي أملت عليها الظروف الدولية اتّباع هذا النهج، سلكته وهي تدرك أنها لا تستطيع تكرار تجربة نشأته، ولا تقدر إعادة تجربة نموه، كما أن مفهوم اللحاق شرك وويل لمن يقع فيه لأنه يهدر طاقته سعياً وراء هدف ليس له استقرار، وثمن استمراره فادح. ولقد كانت نتائج تجربة التنمية مريرة لكثير من بلدان العالم النامي ومنه البلدان العربية. وكان تأثير ذلك شديداً في الإنسان فيها، فهو لم يحقق ما وُعد به، وفقد الكثير من توازنه الثقافي والروحي والمادي في سعيه لتحقيق ذلك.

لكن المخرج يكمن في أن نجد البديل لا أن نسعى لتحسينه. فالمشكلة ليست قائمة

---

(٤١) يزيد صايغ، **الصناعة العسكرية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٤.

(٤٢) الفارس، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

في حسن أو سوء تطبيقه أو في مشاركته الناس في تحقيق أهدافه، أو في «إعادة تثقيف اجتماعي جذرية وعميقة»، إذ ان الناس تحتاج إلى عقود من الزمن حتى تصل التنمية، كمشروع حضاري للمجتمع بأسره، واضحة في قيم المجتمع ومؤسساته وسلوكه الاجتماعي(٤٣). إن المشكلة قد بدأت في مجتمعاتنا منذ اللحظة التي داست فيها أقدام الجندي الأوروبي وطننا العربي، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف توغل حضارة التنمية في بلادنا ولم يصبها الكلل أو الوهن، ويمكن لكل ذي عينين أن يرى مظاهره وآثاره ممتدة في أعماق حياتنا وأطرافها. فقد أقيمت المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية، شكلاً وموضوعاً، على غرار مثيلاتها في البلدان الصناعية، وتحاكي مؤسساتنا الاقتصادية في اتساق أعمالها ونماذج أنشطتها المؤسسات التي تضارعها في تلك البلدان. وتراعي القوانين والتشريعات والإجراءات التي تصاغ وتقنّن كلّ عرف يفدها من البلدان الصناعية، وينعكس كل مفهوم تنموي تروّج له المؤسسات الدولية على السياسات الموضوعة(٤٤). ثم بعد كل هذه العقود من توغل مفاهيم الحداثة وترسيخ أفكار التنمية في وطننا العربي نتطلع إلى إعادة التثقيف للمشروع الحضاري للتنمية.

فما هي الركائز الجديدة للدول؟ في ظننا أن **الركيزة الأولى** ينبغي أن تكون في إعادة السلطة إلى الشعب، وأن يعاد بناء المؤسسات وأن تقام الهياكل التي تعكس هذه السلطة حقيقةً لا مجازاً، فلا تكون صروحاً تحجب حقيقة من يملك السلطة. **الركيزة الثانية** أن يكون مال الدولة متداولاً بين الناس. فاستئثار فئة من المجتمع بالثروة سيحجب السلطة عن الناس، ناهيك عن وجوب تداول الثروة لتحقيق العدالة بين الناس في المجتمع. وتقوم **الركيزة الثالثة** على إعادة تكوين النمط الاستهلاكي ومن ثم الإنتاجي على أسس جديدة تنبع من رفض مفهوم أن الرفاهية تتحقق من خلال المزيد من إنتاج السلع، ومن ضرورة تحقيق التوازن في المعيشة، ومن أهمية التمييز بين الحاجات والرغبات، فالأولى محدودة والثانية لا حدود لها. أما **الركيزة الرابعة** فهي أن يتم التوسع الاقتصادي وتأمين احتياجات الناس من منظور حضاري معين ووفق طراز عيش محدد ينبثقان من تراث المجتمع وينسجمان معه.

---

(٤٣) يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٥٥.

(٤٤) خالد، «التقسيم الدولي الجديد للعمل،» ص ٩٢.

تعقيب

جلال أحمد أمين(*)

كان هناك دائماً خطر حقيقي يواجه المشاركين في هذه الندوة، ويتمثل في أن يتحول الحديث عن التنمية البشرية إلى حديث في التنمية الاقتصادية بوجه عام، ما دام كل جانب من جوانب التنمية له علاقة، من قريب أو بعيد، بالبشر، ومن ثم يفقد موضوع التنمية البشرية خصوصيته، وتتسع دائرة النقاش على نحو يُفقدها الكثير من أهميتها. وأعتقد أن البحث الذي طُلب مني التعقيب عليه قد وقع إلى حد ما في هذا المحظور، ومن ثم وجدت من المفيد أن تكون ملاحظاتي، بقدر الإمكان، محاولة للعودة بالموضوع المطروح إلى خصوصيته.

أولاً: هل المطلوب هو «التنمية البشرية»؟

ملاحظتي الأولى هي اعتراف من جانبي بأني لم أشعر بالارتياح قط تجاه استخدام تعبير **«التنمية البشرية»** أو **«تنمية الموارد البشرية»**. فالبشر ليسوا مورداً، وإنما تستخدم الموارد لخدمتهم، ومن الخطأ الفادح وضع البشر أو «العمل» على مستوى رأس المال والأرض نفسه، واعتبارها جميعاً من عناصر الإنتاج، أو الحديث عن رفع إنتاجية العمل وكأنه من نوع رفع إنتاجية رأس المال أو الأرض نفسه. هذه نظرة إلى الإنسان كاسحة وقاهرة، ترجع في رأيي إلى خطأ قديم، بدأ منذ القرن الثامن عشر على الأقل، أي منذ نظر أوائل الاقتصاديين إلى العمل على أنه «عنصر من عناصر الإنتاج» ووضعوه على مستوى الأرض ورأس المال نفسهما. وهو خطأ يرجع بدوره، في رأيي، إلى أن بزوغ علم الاقتصاد وتطوره قد حدثا في ظل الرأسمالية، أو ربما كان الأصح القول بأن الخطأ يرجع إلى أن هذا العلم قد بزغ وتطور في ظل بزوغ وتطور الحضارة الميكانيكية في الغرب. أدت هذه الواقعة التاريخية أيضاً إلى ما يشبه الاحتكار من جانب الاقتصاديين

(*) استاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

لقضية نهضة الأمم، فاختُزل هدف النهضة في هدف أكثر تواضعاً بكثير هو «التنمية»، وساعد ذلك على ترسيخ هذا الاختزال للإنسان حتى أصبح مجرد «عنصر من عناصر الإنتاج»، نتكلم على «تنميته» وكأننا نتكلم على تربية كمية من المواشي التي نريد أن نستخلص منها أكبر حجم ممكن من اللحوم والألبان.

إن المطلوب للبشر ليس «تنميتهم». قد يكون هذا هو المطلوب في ما يتعلق بالسلع (وإن كان حتى هذا مشكوكاً فيه)، أما في ما يتعلق بالبشر فالمؤكد أن المطلوب ليس تنميتهم، لا تنمية عددهم ولا تنمية أشياء معينة منهم، بل المطلوب «إسعادهم»، وليس من الواضح تماماً إن كان إسعاد البشر يتمّ دائماً بـ «تنميتهم». والقول بتنميتهم بمعنى «رفع مستواهم» فيه شبهة وجود غرض آخر غير إسعادهم، كتعليمهم من أجل زيادة السلع، أو تحسين تغذيتهم من أجل زيادة إنتاجيتهم في إنتاج السلع، ومن ثم نعود فنقع في الخطأ الذي وقع فيه الاقتصاديون الأوائل، وهو اعتبار الناس وسيلة للإكثار من السلع بدلاً من اعتبار إكثار السلع وسيلة لخدمة الناس.

ثانياً: المعاني المختلفة لـ «هدر البشر»

البحث الذي طُلب مني التعقيب عليه يتناول «هدر الموارد»، والمقصود بالطبع «الموارد البشرية». والهدر يعني الضياع أو الإضاعة (waste)، وكلنا بالطبع ضد الهدر، ولا يريد أحد أن يضيع أي شيء، سواء كان هذا الشيء رأس مال أو أرضاً أو بشراً. ولكن هدر رأس المال أو الأرض شيء، وهدر البشر شيء آخر: هدر رأس المال أو الأرض أمر مؤسف لأنه يضيّع عليك سلعاً أو خدمات كنت ترغب فيها، أما هدر البشر فهو مؤسف لأنه يقضي على الهدف نفسه (أو، إذا سمحنا لأنفسنا باستخدام التعبير الانكليزي المشهور، لأن: هدر البشر يعني إلقاء طفل مع الماء الذي استحم فيه to throw the baby with the bath water).

لكننا، للأسف، كثيراً ما نتكلم على هدر الموارد البشرية، وكأن الضرر من هدر البشر هو فقدان السلع والخدمات التي كان من الممكن أن ينتجها البشر، وليس إضاعة الهدف نفسه الذي كنا نعمل في الأصل من أجله. هكذا أصبحنا نأسى على الأمية لأنها فقط تخفض الإنتاجية، وهكذا أصبحنا ننظر إلى كل شيء تقريباً: انخفاض مستوى الخدمات الصحية، والإسكان أو المواصلات، بل حتى وسائل نشر الثقافة والترفيه، فلا نرى شيئاً مهماً فيها كلها إلا أنها تزيد الإنتاجية. بل حتى حجم الأسرة، أصبحنا لا ننظر إليه إلا من حيث أنه مقام في كسر متوسط الدخل، زيادته مؤسفة لأنه يخفض متوسط الدخل، ونعتبر انخفاض حجم الأسرة مرغوباً فيه دائماً لأنه يزيد من نصيب الفرد من السلع والخدمات.

يجب إذاً، في اعتقادي، أن نميز بين صورتين من هدر البشر: الصورة **الأولى** هي هدر البشر بمعنى أننا لا نستخدم كل الإمكانيات البشرية المتاحة لزيادة إنتاج السلع

والخدمات، والصورة **الثانية** هي هدر البشر بمعنى الاعتداء على إنسانيتهم.

فسوء حال وسائل المواصلات مثلاً، مما يؤدي إلى تكديس الناس في عربات القطار أو السيارات العامة، هو هدر بالمعنيين، فهو يخفض إنتاجية العامل، ولكنه أيضاً يعامل الناس معاملة غير آدمية، فيطعن الهدف نفسه في الصميم، وقس على ذلك أشياء أخرى كثيرة، مثل انخفاض مستوى مختلف الخدمات الأخرى كالسكن والتعليم والصحة، وفقدان الديمقراطية، أو ارتفاع درجة التلوث... الخ. والشيء نفسه يجب أن يقال أيضاً عن البطالة. فالبطالة مثال جيد جداً على هدر البشر بالمعنيين: فهي تعني إضاعة مورد من موارد السلع، ولكنها أيضاً تعني حرمان الإنسان من ممارسة حاجة أصيلة فيه، وهي التعبير عن ذاته بالعمل، وحرمانه من مصدر أساسي من مصادر احترام النفس.

إن هذا التمييز من صورتي الهدر يلفت النظر إلى أن التقدم الاقتصادي (أو التنمية بالمعنى الشائع)، وإن كان يتضمن دائماً تخفيض الهدر بالمعنى الأول، فإنه لا يتضمن بالضرورة، وفي جميع الأحوال، تخفيض الهدر بالمعنى الثاني. بل إن كثيرين من الكتّاب من ناقدي المجتمع الاستهلاكي، من أ. شوماخر (E. Schumacher) إلى أ. ميشان (E. Mishan) إلى إيفان إيليتش (Ivan Illich)، يعتقدون أن الذي حدث هو العكس بالضبط، أي أن تخفيض الهدر في إحدى صورتيه أدى إلى زيادته في صورته الأخرى. وهذا التمييز هو في رأيي الذي يجعل التمييز واجباً بين «التنمية» و«النهضة»، عندما يتعلق الأمر بالعالم الثالث. فبلادنا تعاني الهدر بالمعنيين، والتنمية الاقتصادية قد لا تكون إلا تخفيض الهدر بالمعنى الأول، لكن هدف النهضة هو هدف أوسع بكثير.

ثالثاً: هدر البشر وترييع الاقتصاد

لا أظن أنني في حاجة إلى تقديم جرد لمختلف الأسباب التي تؤدي إلى هدر البشر في بلداننا العربية، بهذا المعنى أو ذاك، فمعظمها لا يزيد على أن تكون هي أسباب «التخلف»، المعروفة والمتشابكة. وإنما أريد أن أشير إلى أحد أسباب هذا الهدر، وهو لم يحظ بعناية في الورقة التي أعلق عليها، بل وربما في مناقشات هذه الندوة، بصفة عامة، وأقصد به العلاقة بين هدر البشر وظاهرة الريع الاقتصادي. فمن المعروف ارتفاع نسبة الدخول الريعية إلى إجمالي الدخل القومي في معظم البلدان العربية. والمقصود بالريع في النظرية الاقتصادية ذلك الجزء من الدخل الذي يحصل عليه صاحبه من دون مقابل من الجهد أو التضحية. إن حجم الريع لا يتوقف إذاً على حجم الجهد أو التضحية أو نفقة الإنتاج بل على مستوى الطلب، إذ إن الريع يزيد بزيادة الطلب وينخفض بانخفاضه حتى ولو بقي مستوى الجهد والتضحية على ما هو عليه. إن كل دخل من الدخول يكاد أن يحتوي على عنصر «ريعي» بهذا المعنى، ولكن بعض الدخول أكثر «ريعية» من غيرها. ويترتب على هذا أن الجزء الأكبر من إيرادات النفط هو من هذا النوع، وقل مثل هذا عن جزء كبير جداً من دخول العاملين في البلدان النفطية، سواء كانوا من أهل هذه البلدان

أو من الوافدين إليها، وقل مثل هذا أيضاً عن الجزء الأكبر من دخل قناة السويس في مصر، وجزء كبير من دخول موظفي الحكومة، ومن الدخل العائد من السياحة، ناهيك عن المعونات الخارجية. وضخامة حجم الريع في الدخل القومي في معظم البلدان العربية يعكس الضآلة النسبية لمساهمة القطاعات التي تعودنا وصفها بالقطاعات «الإنتاجية» كالصناعة والزراعة.

لكن المهم بالنسبة إلى موضوعنا الراهن، هو أنه كلما زاد نصيب الريع في دخل الفرد أو الأمة، مالت إنتاجية الفرد أو الأمة إلى الانخفاض. فكلما انفصم حجم الدخل عن الجهد، ضعف الحافز على زيادة الجهد. والإحصاءات الشهيرة التي أجريت لحساب حجم الوقت المبذول في القيام بعمل حقيقي، في القطاع الحكومي في البلدان العربية، وما كشفت عنه من انخفاض شديد في هذا الحجم، لا بد من أن يكون من أسبابها ارتفاع نصيب الريع في إجمالي الدخل. إن هذه الظاهرة شبيهة جداً بظاهرة ارتفاع «معدل الإعالة» (dependency rate) في الكتابات الديمغرافية، فكل ما هنالك أن الذين يقومون بإعالة غيرهم في الظاهرة التي نحن بصددها الآن، ليسوا هم الواقعون في فئة عمرية معينة (وهم المنتجون الحقيقيون الذين يعولون بقية السكان)، بل الذي يقوم بالإعالة في حالة الدخول الريعية هو إما الدولة (كما في حالة موظفي الحكومة الزائدين على الحاجة) أو الشركات الدولية (كما في حالة إيرادات النفط) أو الدول الأجنبية (كما في حالة المعونات الخارجية).

يترتب على هذا أن هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة هدر القوة البشرية وظاهرة التبعية الاقتصادية، فكلما اعتمدت الدولة اقتصادياً على دولة أخرى أو شركة أجنبية، مال حجم إهدار القوة البشرية في الداخل إلى الارتفاع.

رابعاً: هدر البشر والنموذج الغربي في التنمية

من المهم أن نلاحظ أننا في فهمنا فكرة «الهدر» قد تأثرنا تأثراً واضحاً بالفهم الغربي لهذه الفكرة، وأن هذا التأثر لم يكن دائماً في صالحنا. ومن الشيّق أن نلاحظ أن هذا التأثر كان في اتجاهين مختلفين، وقد نكون قد أخطأنا في الحالتين: مرة حينما اعتبرنا ظاهرة ما هدراً يجب تجنبه، من دون أن تكون بالضرورة كذلك، ومرة عندما لم نعتبر بعض الظواهر هدراً بينما كان الأجدر اعتبارها كذلك.

إنني أقصد بالخطأ الأول، تأثرنا بالنموذج الغربي في نظرته إلى اشتغال المرأة بأعمال معينة، وأقصد بالخطأ الثاني تأثرنا بهذا النموذج في نظرته إلى عمل الشباب دون سن معينة.

أما في ما يتعلق بعمل المرأة، فنحن نعرف جميعاً الفرق بين نظرة الحضارة الغربية ونظرة الحضارة العربية إلى عمل المرأة في داخل محيط الأسرة وخارجه، واختلاف النظرتين يمكن رده إلى اختلاف في فهم معنى الإنتاجية، والكفاءة، وفي ترتيب

الأولويات في تقييم مختلف العلاقات الاجتماعية. فالنظرة الغربية تعتبر أن ارتفاع نسبة النساء المشتغلات لدى الغير إلى إجمالي القوة العاملة، يمثل بالضرورة تقدماً اقتصادياً واجتماعياً، بينما لا تنظر الثقافة العربية إلى ارتفاع هذه النسبة نظرة إيجابية بالضرورة. من وجهة النظر الغربية يكاد يعتبر قيام المرأة بخدمة أطفالها داخل البيت وعدم خروجها إلى العمل لدى الغير «هدراً» لجزء من القوة العاملة، بينما يعتبر قيام المرأة بخدمة أطفال الغير في مدرسة أو مركز للحضانة استخداماً كفؤاً للموارد البشرية. بينما الأمر ليس كذلك بالضرورة أو في جميع الأحوال، وقد جاريناهم نحن في المنهج نفسه فاعتبرنا انخفاض درجة مساهمة المرأة في العمل لحساب الغير مؤشراً يقينياً على درجة التخلف.

وأما في ما يتعلق بعمل الشباب، فإنني ألاحظ هنا ظاهرة عكسية: أي ما قد لا تعتبره الحضارة الغربية هدراً قد يكون هدراً حقيقياً بالنسبة إلينا. فكلنا يعرف الارتفاع المذهل في نسبة فئات العمر الدنيا في سكان البلدان العربية، إذ يمثل الواقعون في فئات العمر الأقل من ١٥ سنة نحو نصف السكان، والأقل من ٢٠ سنة نحو ٦٠ بالمئة والأقل من ٢٥ سنة نحو ثلاثة أرباع السكان. معنى هذا أن هناك شريحة من السكان لا تقل نسبتها إلى مجموع السكان في البلدان العربية عن الربع، تقع بين سن ١٥ و٢٥ سنة. لستُ على يقين من أن عدم مساهمة جزء كبير من هذه الشريحة من السكان في النشاط الإنتاجي، بسبب انقطاعها إلى الدراسة، لا يعتبر «هدراً» للقوة البشرية في ظروف مثل ظروفنا. قد يكون من الملائم لمجتمع صناعي متقدم أن يعتبر انقطاع هؤلاء إلى الدراسة ظاهرة مقبولة وألا يعتبره هدراً للموارد، بل وقد يمعن هذا المجتمع المتقدم اقتصادياً في تدليل تلك الشريحة العمرية، إمعاناً في تشجيع الاستهلاك وتوسيع دائرته. ولكن الأمر قد يكون مختلفاً تماماً في مجتمع فقير كمجتمعاتنا. فطلبة المدارس والجامعات في بلادنا، الذين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة، هم بالطبع مستهلكون، وقد يشمل استهلاكهم ليس فقط الطعام والمسكن والملبس الضروري، بل وأيضاً السيارات الفارهة ومختلف أدوات الترف والاستهلاك المظهري. إن استهلاك هذه الطائفة العمرية قد يصح اعتبار جزء كبير منه من قبل الاستهلاك الضائع والمبدد، وقد نعتبر ما تمثله من قوة بشرية، هدراً لهذه القوة. الذي أعنيه هو أن ما قد لا يعتبر هدراً هناك قد يجب اعتباره هدراً في بلادنا. قد يكون من الملائم أن تستمر فترة «الطفولة» في دولة متقدمة اقتصادياً إلى سن العشرين أو ما بعدها، لكن قد يكون استمرارها عندنا إلى هذا السن هو من قبيل التبديد السفيه لطاقة إنتاجية ثمينة. والطبقات الدنيا في بلادنا تعرف هذا وتطبقه، فترفض أن تعامل الابن أو الابنة كطفل أو طفلة بعد سن معينة، ومن المؤكد أن هذا الموقف إذا بولغ فيه، لا بد من أن نرفضه ونستهجنه. لكن المجتمع ككل يبدو وكأنه يخطئ في الاتجاه الآخر، إذ يقبل أن يعامل كـ «أطفال» من كان الأجدر معاملتهم كجزء من قوتنا الإنتاجية.

منذ بضع سنوات طبقت وزارة الثقافة في مصر تجربة ذات مغزى، ويمكن الإفادة منها على نطاق أوسع بكثير، وهي تشغيل مئات من الطلاب في إعادة طلاء وتجميل وصيانة القلعة وبعض المعالم الأثرية في القاهرة، على سبيل التطوع ومن دون أعباء مادية

تذكر. وهذا تطبيق للفكرة نفسها التي أذكرها هنا، وهي توجيه طاقة إنتاجية كامنة وغير مستغلة إلى أعمال منتِجة من دون تحمل أعباء إضافية كبيرة.

خلاصة القول إن التعرض لموضوع الطاقات البشرية، أو دور البشر في التنمية، وعلاقتهم بها، يحتاج منا إلى جرأة في المعالجة ولو أدت بنا إلى تجاوز ومعارضة كثير من الأفكار السائدة في كتابات التنمية الغربية، بما في ذلك إعادة النظر في مفهوم «الهدر» الذي قد يحمل معاني بالنسبة إلينا تختلف عما يحمله في تجارب بلاد أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية ومتخلّفة عنا حضارياً وثقافياً.

خامساً: هدر البشر والتصحيح الهيكلي

أشار بحث خالد محمد خالد إشارة عابرة إلى سياسات التصحيح الهيكلي، لكنه لم يناقش علاقة هذه السياسات بالموضوع الأساسي لبحثه، وهو هدر الموارد. وأنا أعتقد أن سياسة التصحيح الهيكلي لها آثار مهمة في هدر الموارد، يمكن أن نلخصها في العبارة الوجيزة الآتية: سياسة التصحيح الهيكلي، في حالة نجاحها، سوف تقلل من هدر الموارد المادية وتزيد من هدر البشر. أو بعبارة أخرى، إنها تقلل من الهدر بإحدى صورتيه اللتين ذكرتهما من قبل، ولكنها تزيد من حجم الهدر في صورته الأخرى، وهو هدر الإنسان.

ربما كان هذا الموضوع في رأيي هو أهم جانب من الجوانب المستحقة المناقشة في ندوة تعقد اليوم عما يسمى بـ «التنمية البشرية». فليس ثمة عنصر واحد من العناصر المتفق على دخولها تحت اصطلاح «التنمية البشرية» يُتوقع نجاحه من سياسة التصحيح الهيكلي، وكثير من حقوق الإنسان التي ذكرها محمد عابد الجابري في ورقته البديعة المقدمة إلى هذه الندوة سوف تتعرض للتهديد والهدر بسبب تطبيق هذه السياسة.

إن الجميع بما في ذلك أنصار التصحيح الهيكلي، يقرّون بأن هذه السياسة سوف تضر بتوزيع الدخل (وإن كانوا يقولون إن هذا أمر موقت فقط)، وأنها ستضر بمستوى العمالة، وتؤدي إلى حرمان شرائح واسعة من السكان من بعض الخدمات الأساسية بسبب ضغط الإنفاق الحكومي على خدمات الصحة والتعليم والإسكان... الخ، وإلى تخفيض استهلاكهم من بعض السلع الضرورية بسبب إلغاء أو تخفيض الدعم الممنوح لهذه السلع. وبحوث منظمة اليونيسيف الأخيرة تقول إن أكثر الناس معاناة من «التصحيح» الهيكلي، هم النساء والأطفال. فأي حق من حقوق الإنسان، يا ترى، سوف ينجو من آثار هذه السياسة؟ أما الهدر بالمعنى الآخر، أي سوء استخدام الموارد المادية، فسوف يقل حجمه بسبب التصحيح الهيكلي. وهذا هو على أي حال، كل ما يهم اقتصاديي البنك الدولي وصندوق النقد، فليس هناك إذاً أي سبب للقلق.

الفصل الحادي عشر

التنمية البشرية من المنظور القومي

محمد محمود الإمام(*)

مقدمة

لم يكن البعد البشري غائباً عن الفكر التنموي في بداياته. إلا أن التعمق في مضمونه اكتسب ثقلاً متزايداً بعد أن أولاه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عناية خاصة، جعلته يخصص له فريقاً من الباحثين، ويضمّن ناتج عملهم تقارير كان لانتظام صدورها سنوياً منذ عام ١٩٩٠ فضله في اجتذاب الأنظار إلى هذا المدخل المهم إلى قضايا التنمية. وإلى جانب صدور ترجمات لهذه التقارير بالعربية، فقد تجلى الاهتمام العربي بهذا البعد في تخصيص الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي الثاني له(١). وتشير الدراسات التي تضمنتها تلك التقارير إلى أن هذا البعد ما زال يحتمل مزيداً من البحث والاجتهاد، وهو ما يكسب مؤتمرنا هذا أهمية خاصة. فعلى سبيل المثال، أشار التقرير الرابع الصادر في سنة ١٩٩٣ إلى أن التنمية البشرية هي(٢):

- تنمية البشر (المضمون).
- من أجل البشر (الناتج).
- بواسطة البشر (الوسيلة).

(*) الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

(١) انظر: نجيب عيسى، «تقرير عن: «مؤتمر التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل،» بيروت ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ١٥٤ ـ ١٦٨، وانظر أيضاً تقرير محمد محمود الإمام عن المؤتمر نفسه في مجلة: **بحوث اقتصادية عربية** (مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية) (١٩٩٣).

(٢) انظر: United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), p.3.

ثم أضاف أن التقارير السابقة اهتمت بالجانبين الأولين، وأن الاهتمام يتجه الآن إلى الجانب الثالث الذي يعنى بإتاحة فرصة لكل فرد للمشاركة في عملية التنمية. وإذا كان هذا الجانب يبدو شديد الشبه بالمناهج التي سادت منذ الستينيات عندما أبرز عدد من الكتّاب أهمية «رأس المال البشري» وضرورة الاستثمار في البشر - وهو ما أثار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كرافد أساسي للتنمية (الاقتصادية والاجتماعية)(٣) - فإن اتجاه التحليل يختلف في الحالتين. فالنظرة إلى تنمية الموارد البشرية من منطلق التنمية الاقتصادية تركز على إعداد البشر لأداء وظائف تحددها لهم دول الإنتاج الاقتصادية، أي تهتم بجانب الطلب عليهم كأدوات للإنتاج. أما النظرة التي تعنى بها التنمية البشرية فتنطلق من خاصية البشر التي كرمهم بها الخالق عز وجل، وهي القدرة على العطاء، ومن ثم ما يصنعونه من أجل النهوض بالإنتاج، أي بجانب العرض. ومن دون ادعاء بالتعمق في قضايا المفاهيم والمقاييس، التي سوف تعالجها هذه الندوة في محورها الأول، فإننا سوف نعرض رؤيتنا الخاصة للمقصود بالتنمية بوجه عام، والتنمية البشرية بوجه خاص، بعد أن نوجز، في عجالة، التطور الذي شهده الفكر العلمي بشأنهما.

والحديث عن «منظور قومي» يتضمن بعدين: **الأول** ينصبّ على الجهود القطرية، وتنطلق معالجة هذا الجانب من الاستراتيجيات والسياسات التنموية التي تتبناها كل من الدول العربية، ورؤية كل منها ما هو متاح من مجالات التعاون، على كل من المستوى القومي (العربي) والمستوى الإقليمي (الجزئي). أما البعد **الثاني** فهو ذلك الذي يكتسب فيه البعد القومي مغزى قائماً بذاته، سواء نظر إليه في إطار «العمل المشترك» بمعناه الواسع، وهو المعنى الذي بات يغلب على الممارسات العربية الحالية، أو تحت عنوان التكامل الإقليمي بمعناه الدقيق الذي يستهدف تحقيق وحدة إقليمية، قد تقف مرحلياً عند حد الوحدة الاقتصادية، وقد تنتهي في نهاية المطاف إلى وحدة شاملة. وإذا كان لهذا البعد جذوره التاريخية التي تميز القومية العربية، فإن أهميته حالياً تستمد من مضمونه المستقبلي الذي يجعل الإطار القومي نطاقاً طبيعياً للكيان العربي الكبير، القادر على التطور والاستمرار. ويستند التحليل في هذا الجانب إلى الاستراتيجيات والاتفاقيات التي تبناها المجتمع العربي، ومدى توافقها مع التوجهات الجديدة التي تأتي بها مناهج التنمية البشرية. وعلى سبيل الاسترشاد، سوف نقوم باستعراض التوصيات التي أعدت في نطاق إعداد عقود الأمم المتحدة للتنمية، لتبين نوعية الجهود التي ارتؤي تبنيها على المستوى الدولي، والتعرف إلى ما قيض له النجاح منها وما أصابه التعثر، وذلك للاستدلال منها على ما يمكن تبنيه على المستوى الإقليمي (القومي). ثم نتبع ذلك بمناقشة لنوعي السياسات العربية، القطرية والقومية. ونختم دراستنا ببعض المقترحات التي يمكن أن تأخذها في

---

(٣) انظر مثلاً: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي [وآخرون]، **تنمية الموارد البشرية: بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨ - ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧** (بيروت: دار الرأي، ١٩٨٩).

الاعتبار المنظمات العربية، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، خلال المرحلة القادمة.

أولاً: البعد البشري للتنمية في الفكر التنموي

ارتبطت نظريات التنمية ومقارباتها التطبيقية بنماذج النمو الاقتصادي التي كان جوهرها فجوتَي التمويل، الداخلية والخارجية، حيث جرى التركيز على أحد عناصر الإنتاج وهو رأس المال، نظراً إلى الافتراضات التي سادت، صراحة أو ضمناً، بأن الطبيعة هي من قبيل المعطيات، بينما العمل (البشر) لا يشكل عنصراً مقيداً، إذ إن عرضه غير محدود (unlimited supply of labour) على حد قول آرثر لويس. وهكذا بُني معظم نماذج النمو الاقتصادي والنماذج التخطيطية حول تكوين رأس المال. وتميزت هذه النماذج بأنها ديناميكية، بمعنى أن ناتج فترة معينة يحدد حركة المتغيرات في الفترة التالية. وكان هذا طبيعياً باعتبار أن رأس المال هو العنصر الذي يتم إنتاجه، والذي يدخل في الوقت نفسه في إنتاج المنتجات الأخرى بما فيها رأس المال نفسه. وكان التفكير السائد منذ الخمسينيات، هو أن التنمية تحتاج إلى تحويل ضخم للموارد من الخارج. ينطبق هذا على الدول المتقدمة التي كانت مصابة بنقص فادح في الموارد بسبب الحرب العالمية التي دمرت معظم مرافقها، وأكدت هذه الحقيقة السرعة التي اتضحت بها نتائج مشروع مارشال، وينطبق أيضاً على الدول المتخلفة التي حد الاستعمار من إمكاناتها، والتي تأثرت بالعلاقات الدولية غير المتكافئة. وساد في الوقت نفسه اعتقاد بأن تحقيق هذا الشرط اللازم يعتبر بحد ذاته كافياً لتوفير المكاسب الاجتماعية. فمن ناحية، كان المجتمع العالمي مشغولاً بقضية تعطل أعداد هائلة من العمال بسبب مخلفات الحرب والاستعمار، فكان توفير رأس المال هو السبيل إلى خلق فرص كافية للعمل. ومن ناحية أخرى، فإن توظيف المتعطلين يحقق زيادة في الإنتاج ويوفر دخولاً إضافية تجعل توزيع الدخل أكثر عدالة.

شهدت بداية الستينيات تحولات مهمة في الفكر التنموي أدت، من خلال التعليم، إلى إعداد البشر وإكسابهم موقعاً مهماً في معالجة العوامل المحددة للتنمية. ويمكن تلخيص هذه التحولات تحت ثلاثة عناوين رئيسية: **أولها** الانتقال من معالجة البعد التراكمي لرأس المال العيني إلى البعد الجاري لاستخدامه، أي من الاستثمار إلى عملية الإنتاج ذاتها، وتناول مختلف محدداتها، أي مكونات دالة الإنتاج ودور البشر فيها. **ثانيها** هو التمييز بين الجانبين الكمي والنوعي للبشر، وهو ما أدى إلى الحديث عن رأس المال البشري، وعن الاستثمار في البشر، وربط هذا الاستثمار بالتنمية. **وثالثها** هو ظهور فرع جديد من فروع الاقتصاد التطبيقي هو اقتصادات التعليم.

ففي البداية اتجه التفكير إلى أثر التغير التقني في توسع الإنتاج. وحتى يستبعد التأثير الراجع إلى ما ينطوي عليه ذلك التغير من تزايد في استخدام رأس المال، عمد الاقتصادي المعروف سولو إلى افتراض أن التغير التقاني محايد، بمعنى أنه لا يؤدي تلقائياً إلى تغيير معدل الإحلال بين رأس المال والعمل. وبنى تحليله على افتراض دالة خطية

متجانسة للإنتاج، فتوصل إلى أن حوالى ٨٧ بالمئة من الزيادة في الإنتاجية يرجع إلى عوامل أخرى غير الزيادة في رأس المال(٤). وقد طبق ماسيل أسلوب سولو على بيانات الولايات المتحدة للسنوات (١٩١٥ ـ ١٩٥٥)، فوجد أن هناك زيادة فائضة أو متبقية (residual) في الإنتاج تفوق ما يفسره التغير الذي ترتب على زيادة رأس المال تعادل ٩٠ بالمئة تقريباً من الزيادة في إنتاجية العامل في الساعة(٥). وفي دراسته عن النمو في الدول المتقدمة، وجد كوزنتس أن هذه النسبة الأخيرة تنطبق أيضاً على النمو الذي حققته الدول الصناعية عامة في الماضي، حيث إن ٩٠ بالمئة من ذلك النمو كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته، والمعرفة والإدارة... الخ. فالقدرة الإنسانية، وليس رأس المال، هي العنصر الدافع رقم واحد(٦).

وأدت هذه الدراسات إلى سرعة الاستجابة للدعوة التي وجهها شولتز بأن يعامل التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري(٧). وتحولت بذلك النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعاً كباقي القطاعات الخدمية، تخصص له استثمارات تقاس فاعليتها بما تضيفه إلى ناتج القطاع، إلى اعتبار نشاطه، ومن ثم ناتجه، بمثابة استثمار له مردوده على مستقبل التنمية. وفتح هذا باباً جديداً لاقتصادات التعليم، مما أثرى بداية عقد الستينيات بالعديد من الدراسات في هذا المجال الجديد. واتجهت الدراسات إلى إجراء قياسات لأثر المستويات التعليمية المختلفة في الإنتاج. ومن أهم الدراسات التي سعت لقياس مساهمة كل من العناصر المختلفة في تطور الإنتاج تلك التي قام بها دنيسون عن الاقتصاد الأمريكي(٨)، والتي أتبعها بدراسة أخرى عن مساهمات الأنواع والمستويات التعليمية المختلفة(٩). واعتبرت هذه الدراسات محاولات للقياس المباشر لإسهام الارتقاء بالعنصر البشري عن طريق التعليم، والذي كان يطلق عليه اسم «**العنصر المتبقي**» (residual factor). ثم أجرى كندريك محاولة أخرى لقياس هذا العنصر من البيانات الأمريكية

---

(٤) Robert Solow, «Technical Change and the Aggregate Production Function,» *Review of Economics and Statistics* (May 1957), pp. 312-320.

(٥) B.F. Massell, «Capital Formation and Technological Change in United States Manufacturing,» *Review of Economics and Statistics* (May 1960), pp. 182-188.

(٦) Simon Smith Kuznets, *Modern Economic Growth: Rate, Structure, and Spread*, Studies in Comparative Economies; 7 (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966).

(٧) Theodore W. Schultz, «Investment in Human Capital,» *American Economic Review*, vol. 51, no.1 (March 1961), pp. 1-17,

وهو خطاب افتتاحي لمؤتمر الجمعية الاقتصادية الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠.

(٨) E.F. Denison, *The Sources of Economic Growth in the United States and the Alternatives Before us*, Supplementary Paper no.13 (New York: The Committee for Economic Development, 1962).

(٩) E.F. Denison, «Measuring the Contribution of Education to Economic Growth,» in: Organization for Economic Cooperation and Development, *The Residual Factor and Economic Growth* (Paris: OECD, 1964).

للفترة (١٨٨٩ ـ ١٩٥٧)، فوجد أن معدل نمو القياس التجمعي للمدخلات بلغ ١,٩ بالمئة سنوياً في المتوسط، بينما نما الناتج بمعدل ٣,٥ بالمئة، وهو ما ترك مقداراً متبقياً يبلغ ١,٦ بالمئة أطلق عليه اسم **الزيادة في إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج** (total factor productivity)، أي إنها زيادة تبلغ ٤٦ بالمئة من الزيادة في الناتج. وإذا نسبت تلك الزيادة إلى الزيادة في إنتاجية العامل (والمقدرة بحوالى ٢,٠ بالمئة سنوياً)، فإنها تعادل ٨٠ بالمئة منها. وهكذا تتوزع زيادة الإنتاجية بين ٢٠ بالمئة عائدة إلى رأس المال و٨٠ بالمئة إلى هذا العامل المتبقي(١٠).

ساعدت الدراسات السابقة على إيضاح حقيقة مهمة، هي أن عائد التعليم لا يقتصر على الفرد، بل يعود على المجتمع في مجمله. والملاحظ أن كثيراً من الحوارات التي تدور حالياً حول إخضاع التعليم (في ما يتجاوز مرحلة التعليم الأساسي) لمعايير السوق، يعنى بالتوازن اللحظي الذي يعادل بين ما يتكلفه الفرد والقيمة الحالية لسلسلة فروق الدخول التي تتحقق من تحصيل نوع إضافي من التعليم، وهو ما يتجاهل الوظيفة المجتمعية التي تتحقق في الأجل الطويل. وبدأت تتضح نواحي التداخل بين البعدين الفردي والمجتمعي، وبين الإنتاجية والعائد من التنمية. وثار في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات التساؤل: «هل تقصر النظرة إلى البشر على أنهم مجرد العنصر المتبقي فقط في التنمية أم أنهم الغاية المنشودة منها؟» وقد عالجت هذه القضية مجموعة من المفكرين في معهد سَسِكس (Sussex Institute) في بريطانيا، في محاولة للرد على النظريات القائلة إن الواجب الأول على الدول النامية أن تقوم برفع مستوى ناتجها القومي، وإلا فإنها لن تجد ما تعيد توزيعه سوى الفقر. وظلت هذه المجموعة تعمل بتمويل من البنك الدولي لمدة سنتين برئاسة تشينري وعضوية عدد من كبار المفكرين، مثل ريتشارد جولي وددلي سييرز وهانز سينجر ومحبوب الحق وآخرين. وقد رأت هذه المجموعة أن زيادة الإنتاجية أمر لا بد منه؛ غير أن السؤال هو: إنتاجية من؟ ولصالح من؟ وهل يمكن أن تكون إنتاجية الغالبية بالجمع بين سياسات التنمية والتوزيع؟ إذا صح هذا، فإن قضية إعادة توزيع الأصول والخدمات العامة تحتاج إلى مراجعة(١١). وأدى قيام هذه المجموعة بإثبات إمكان التنمية من خلال إعادة التوزيع، إلى قيام صانعي السياسات القطرية بإعادة صياغة استراتيجيات خطط التنمية. ودخلت قضايا قياس مدى انتشار الفقر وتفصيل إجراءات زيادة إنتاجية الفقراء جنباً إلى جنب مع نمو الناتج القومي. وقام مكنمارا بحمل لواء الدعوة الجديدة ووجه سياسات البنك الدولي ومساعداته نحو رفع إنتاجية الفقراء. وأمكنه بذلك أن يؤثر في تفكير المؤسسات الدولية الأخرى، وتفكير العالم أجمع.

---

(١٠) John W. Kendrick, *Productivity Trends in the United States*, Assisted by Maude R. Pech. (Princeton, N.J.: Princeton University Press for the National Bureau of Economic Research, 1961),p. 79.

(١١) Hollis Burnley Chenery [et al.], *Redistribution with Growth* (London: Oxford University Press, 1974).

وبينما اتجهت جهود نادي روما إلى التنبيه للمحددات المادية للتنمية، فحذرت من تقلص قاعدة المواد، وبوجه خاص مصادر الطاقة والغذاء وتدهور البيئة بسبب التلوث، في مواجهة تسارع معدلات النمو السكاني، فإن الفكر في العالم الثالث رأى أن محددات النمو ليست الاعتبارات المادية بقدر ما هي الأساليب المتبعة لتحقيق التنمية والمتأثرة بالأنماط السائدة في الدول الصناعية الرأسمالية وبشبكة العلاقات الاقتصادية العالمية التي تسيطر عليها تلك الدول. فجاءت مجموعة باريلوتشي الأمريكية اللاتينية بتفسير مغاير مؤداه أن صلب عملية التنمية هو التوجه إلى إشباع الحاجات الأساسية (basic needs)، وأن تحقيقها يتطلب تطويراً في الأطر المؤسسية السياسية والاجتماعية يتيح مشاركة شعبية أوسع، وأن المقياس الأجدر بالاعتبار والتعظيم هو توقع الحياة عند الميلاد[(١٢)]، الذي يعكس مدى إشباع الحاجات الأساسية وكذلك مستوى الدخل. ويلاحظ أن تركيز مجموعة باريلوتشي كان على إقامة «**مجتمع جديد**» وليس اقتصاد حديث، ومن ثم كان محور الاهتمام في النموذج هو البشر. وسوف نعود إلى هذه المعالجة عند بيان مفهومنا عن التنمية البشرية. ما نود الإشارة إليه هنا هو أن التوجه نحو تلبية الحاجات الأساسية لقي دفعة قوية من تبني منظمة العمل الدولية لها[(١٣)]، وكذلك البنك الدولي بقيادة مكنمارا الذي أكد أن إهمال جانب التوزيع انتظاراً لكي يلعب الأثر التساقطي (trickling-down effect) للزيادة في الإنتاج والدخل دوره، قد حد من بلوغ التنمية المنشودة. ووجه الأنظار إلى وجوب نبذ هدف تقليص الفجوة الدخلية بين مجموعتي الدول المتقدمة والنامية الذي شغل مسؤولي التنمية في السابق لكونه هدفاً غير واقعي، والتحول إلى هدف آخر يعنى بالنهوض بما أطلق عليه «**نوعية الحياة**» (quality of life)، وسوف نعود إليه في ما بعد.

إلا أن تطورات الثمانينيات جاءت مخيبة للآمال، بحيث اعتبر هذا العقد «العقد الضائع» بالنسبة إلى الفقراء في الدول النامية[(١٤)]. وتوالت التطورات العالمية لتنشئ مناخاً دولياً شديد الاختلاف عما سبق، وتقترب بالبنك الدولي تدريجياً من المفاهيم التي حمل لواءها صندوق النقد الدولي، ومن خلفه الدول الصناعية تقودها الولايات المتحدة. ويمكن تلخيص التغيرات[(١٥)] تحت عدد من العناوين الرئيسية:

---

(١٢) انظر: Amilcar Oscar Herrera [et al.], *Catastrophe or New Society? A Latin American World Model* (Buenos Aires: Fundaction Bariloche; Ottawa: International Development Research Centre, 1976), p.53.

(١٣) International Labor Office (ILO), *Employment, Growth and Basic Needs: A One World Problem* (Geneva: ILO Publications, 1976).

(١٤) انظر: World Bank, *World Bank Development Report, 1980; Poverty* ([New York]: Oxford University Press, 1990).

(١٥) في تفاصيل المتغيرات التي تؤثر في واقع التنمية ومستقبلها، وما تعرضت له مفاهيم التنمية من تغيرات، انظر: محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣)، وبوجه خاص القسم الرابع، ص ٢٥٥ ـ ٢٨٧.

١ ـ العودة إلى المقاربات الاقتصادية للتنمية، وتغليب جانب تمويل التنمية في ظل تفجر أزمة الديون.

٢ ـ التركيز على التغييرات المؤسسية في النواحي السياسية والاقتصادية، وتصاعد الحملات الداعية إلى التفريد (privatization) أو ما يسمى التخصيصية، وإلى الليبرالية كمدخل إلى الديمقراطية بالمفهوم الغربي.

٣ ـ إحياء تحذيرات نادي روما من التلوث البيئي، وانشغال العالم بقضايا البيئة والموارد المادية.

٤ ـ اعتبار قضايا الحاجات الأساسية ومحاربة الفقر بمثابة شروط للتصرف في ناتج التنمية التي لا يرجى لها أن تتحقق إلا من خلال اتباع سياسات اقتصادية عالية الحساسية لقوى السوق، وهو ما يعطي أولوية لبرامج التثبيت وإعادة الهيكلة على خطط التنمية، وترك الإدارة المباشرة للتنمية تطبيقاً لما يسمى بالتخطيط التأشيري المبني على أساليب الإدارة غير المباشرة للتنمية.

٥ ـ تعميم مبدأ التواصل في التنمية (sustainability)، سواء بتواصل الموارد المالية والبشرية أو الأطر البيئية.

٦ ـ يقترن كل ما تقدم بسعي حثيث نحو ترسيخ مفاهيم **الكوكبة** (globalization) والتهوين من النزعات الوطنية وما تتضمنه من إعلاء شأن الدولة القطرية، ومحاولة اقتحام التكتلات الإقليمية وإسقاط الحدود أمام حركة الأموال والسلع والخدمات، بما يتيح فرصاً أوسع أمام الاقتصادات الأقوى.

٧ ـ في ظل هيمنة المدخل الاقتصادي يتراجع البعد الاجتماعي، بدعوى أنه يجب أن يتلوه حتى لا يقف عائقاً في سبيل الكفاءة الاقتصادية، بل يستفيد من عائدها. وفي هذا عودة إلى مقولات إعادة التوزيع على رغم اتهامها بإعادة توزيع الفقر، واتهامها كذلك بنفي نتائج الأبحاث والدراسات التي أوضحت أن عدالة التوزيع أداة للتنمية وليست قيداً عليها.

ومع ذلك تظل هناك محاولات لكبح جماح هذه النزعات الاقتصادية، يذكر منها:

١ ـ الاهتمام بأبعاد التنمية البشرية الذي تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وإن تنازعته التفسيرات التي ظاهرها التجديد، لكنها لا تخلو من استسلام لمضامين التيار الاقتصادي الغالب.

٢ ـ النظر إلى معالجة المشاكل التي تعترض الدول النامية على أنها تدعو إلى اتّباع منهج بديل للتنمية وليس مجرد إجراءات جانبية يرمم بها صرح اقتصاد يسعى لمحاكاة النمط الذي استنّته الدول الصناعية، وهو ما يتطلب إصلاحات سياسية تتضمن تحقيق

المشاركة الشعبية واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يقتضي تعاون الجنوب/ الجنوب وإعادة بناء النظام العالمي على أسس جديدة سليمة(١٦).

٣ ـ استمرار اهتمام اقتصاديي العالم الثالث بالتنمية المستقلة، القائمة على الاعتماد الجماعي على النفس والموجهة إلى إشباع الحاجات الأساسية(١٧).

إن هذه التيارات التي تتنازع الفكر الإنساني في الوقت الحالي، وارتفاع درجة التداخل بين نظرات المستويات المختلفة، القطرية والإقليمية والعالمية وبين التجارب المختلفة، تجعل من المهم تتبع الإنجازات والإحباطات التي شهدتها التنمية والجهود الدولية من أجل تدعيمها، وهو موضوع القسم التالي.

ثانياً: البعد البشري في عقود التنمية الدولية

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار أول عقود التنمية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، استجابة لدعوة الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي كان يحاول إعادة صياغة الأولويات القطرية والدولية في مواجهة تصاعد النزعات الاستقلالية التي تضمنت رفضاً للنمط الرأسمالي الغربي، حيث جرى في ظله فرض الاستعمار وبسط التخلف على دول العالم الثالث وشعوبه. ففي خطابه الموجه إلى الجمعية العامة في ٢٤/٩/١٩٦١، قال: «إن السيادة السياسية تكون مجرد لغو إذا لم توفر الوسائل التي يتم بها مواجهة الفقر والجهل والمرض. والدعوة إلى حق تقرير المصير تكون فارغة من مضمونها إذا خلا المستقبل من أي أمل... وهكذا تصبح التنمية جهداً تعاونياً لا تنافسياً، من أجل تمكين الشعوب مهما تباينت نظمها ومعتقداتها، من أن تصبح فعلاً واسماً شعوباً حرة ومتساوية». وعزز هذه الدعوة بدعوة أخرى أصبح لها شأن في ما بعد، لتستقر كأساس مسلّم به في التسعينيات، وهي الدعوة إلى الاعتماد المتبادل(١٨).

---

(١٦) وتبدو هذه التوجهات واضحة في: *The Challenge to the South; the Report of the South Commission* (May 1990),

انظر ترجمة الصندوق العربي له: لجنة الجنوب، **التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

(١٧) انظر مثلاً: Yusuf Abd Allāh Sā'igh, *Elusive Development: From Dependence to Self-Reliance in the Arab Region* (London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1991),

وقد ناقش في مقدمة الطبعة العربية لهذا الكتاب، يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١١ ـ ١٩، مدى صحة مقولات التبعية والاعتماد على النفس في ظل التطورات المتلاحقة وعلى رأسها انهيار المعسكر الشيوعي وتداعيات حرب الخليج الثانية.

(١٨) وذلك بصدد مناقشات الغات حيث صاغ كينيدي في خطاب له في فيلادلفيا، تموز/ يوليو ١٩٦٢ ما أسماه «إعلان الاعتماد المتبادل» (Declaration of Interdependence) الذي كان يستهدف إعلان منطقة حلف الاطلنطي منطقة تجارة حرة تسيطر على ٨٠ بالمئة من تجارة العالم، لتزدهر وتستطيع أن تقدم مساعدات إلى باقي العالم.

غير أن **عقد التنمية الأول**[١٩] عكس الفكر التنموي السائد آنذاك، الذي كان يهتم بالعنصر المفتقد وهو رأس المال العيني، سواء في الدول الصناعية التي خربتها الحرب، أو في الدول المتخلفة التي استلبت مواردها. وفي كلتا الحالتين كانت العناصر الأخرى، وعلى رأسها البشر تشكو من تعطل يجعلها تبدو في وفرة بالنسبة إلى رأس المال الشحيح. أما الجوانب الأخرى للتنمية، بما في ذلك التنمية البشرية، فتندرج تحت التصرف في ناتج التنمية من خلال جهود **الرفاهة الاجتماعية**. وتقديراً لما تعانيه الدول النامية من شحة في الموارد، أصدرت الجمعية العامة قراراً آخر في الدورة نفسها جددت فيه مناشدة الدول المتقدمة أن تخصص ما لا يقل عن ١ بالمئة من دخلها القومي لأغراض انسياب رأس المال والمعونة الفنية إلى الدول النامية[٢٠]. ويمكن القول إن الفكر العربي قد توقف عند هذا النوع من التحليل، وظل يردد أهمية نقل الموارد داخلياً، إلى حد المطالبة بإعادة توزيع الثروات العربية، من دون إعطاء وزن مماثل لأفكار أخرى شارك فيها العرب أنفسهم، وتعطي وزناً أكبر للكيفية التي يجري التصرف بها في تلك الموارد. وقد يكون من المفيد أن نعود إلى تجربة أمريكا اللاتينية خلال الخمسينيات، حيث لم تفلح القروض الرسمية والتجارية في تمكين دولها من التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العديدة، مما دفع الولايات المتحدة إلى توقيع ميثاق پونتا دِلْ إستي (Punta del Este) في عام ١٩٦١ باسم «التحالف من أجل التقدم»، ويقوم على مبدأين أساسيين هما: تعاون متعدد الأطراف، وتنمية اجتماعية اقتصادية متوازنة. غير أن غياب جهاز قوي وفعال لهذا التحالف، واستمرار أنماط العلاقات الدولية على سابق عهدها، أدى إلى عدم تحقيق أهداف التنمية وتفاقم مشاكل الديون وقصور الموارد الخارجية.

وأدى تعثر حركة انتقال الموارد، بصيغها المختلفة، وتواضع معدلات التنمية، إلى تقدم جورج وودز، رئيس البنك الدولي في أواخر عام ١٩٦٧، بطرح فكرة إجراء دراسة **لتقييم تجربة التعاون في مجال التنمية** واقتراح سياسات لتحسينها. وفي ١٩/٨/١٩٦٨ شكل خليفته مكنمارا اللجنة الدولية للتنمية برئاسة لستر پيرسون، رئيس وزراء كندا السابق، وكلفها بدراسة تجربة المعونة على مدى عقدي الخمسينيات والستينيات، ووضع استراتيجيا للسبعينيات وما بعدها. وصدر تقرير هذه اللجنة تحت عنوان «شركاء في التنمية»[٢١]. وقد سجل التقرير عدداً من المشاكل التي تعترض التنمية وتؤثر في فاعلية التعاون الدولي بشأنها، من بينها:

---

(١٩) القرار رقم (١٧١٠) الصادر عن الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة:
International Development Strategy for the First United Nations Development Decade.

(٢٠) القرار رقم (١٧١١) الصادر عن الدورة نفسها.

(٢١) لستر بيرسون، اللجنة الدولية للتنمية، **ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير، شركاء في التنمية**، إعداد إبراهيم نافع (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).

١ ـ المشاركة الشعبية والتوزيع الأكثر عدالة للدخل حتى تقبل الشعوب تحمّل التضحيات التي تتطلبها التنمية بسهولة.

٢ ـ التعامل الفعال مع المعضلة السكانية والسلبيات المترتبة على النمو السكاني المذهل، وتوجيه قدر أكبر من الجهود القطرية والدولية والمعونات إلى السياسات السكانية.

٣ ـ حل مشاكل البطالة والحضرية.

٤ ـ النهوض بالقطاع الزراعي وما يتطلبه من بحوث، والأخذ بالإصلاح الزراعي.

٥ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لحل مشاكل سوء التغذية.

٦ ـ معالجة السلبيات التي ترتبت على التمادي في الإحلال محل الواردات والإفراط في حماية الصناعة المحلية.

٧ ـ تدعيم الهياكل المؤسسية التي تساعد على تعبئة المدخرات وتشجيع القطاع الخاص.

٨ ـ إحداث التغيرات اللازمة لتطوير القدرات البحثية وحسن استخدام عائداتها. وإنشاء معامل ومعاهد بحث إقليمية أو وطنية لدراسة أساليب استخدام المصادر الطبيعية وتحسين مواصفات المنتجات الصناعية وأساليب الإنتاج. وتوجيه جانب من معونة الدول الصناعية إلى البحوث المتعلقة بمشاكل التنمية، بما في ذلك المساهمة في إنشاء مراكز دولية وإقليمية للبحث العلمي والتقاني في الدول النامية.

٩ ـ جعل التعليم جزءاً لا يتجزأ من الجهود اللازمة لتحقيق التنمية. وتطوير نظم التعليم وتيسير الالتحاق بالمعاهد المحلية ذات المستوى، وربط البحوث الموجهة إلى قضايا التنمية بالجامعات أو معاهد التعليم العالي الإقليمية أو الوطنية الأخرى.

وقد أدت مراجعة نتائج عقد التنمية الأول وما حملته الستينيات من تطورات مهمة في الفكر التنموي على النحو السابق ذكره، وما أسفرت عنه حركات الشباب في مناطق عديدة من العالم، إلى صياغة أكثر تحديداً بشأن **عقد التنمية الثاني**[٢٢]. ففي جانب الغايات، تضمّن القرار شقين: **الأول** يتعلق بالأهداف الكمية للناتج الإجمالي ومكوناته (٤ بالمئة للناتج الزراعي و٨ بالمئة للناتج الصناعي لكي ينمو للناتج الإجمالي بمعدل ٦ بالمئة والناتج للفرد ٣,٥ بالمئة، بما يعني خفض معدل النمو السكاني إلى ما لا يتجاوز ٢,٥ بالمئة. وهذا يتطلب رفع معدل الادّخار بنسبة ٠,٥ بالمئة سنوياً ليصل ٢٠ بالمئة من الناتج المحلي في عام ١٩٨٠، كما يقتضي نمو الواردات بنسبة أقل من ٧ بالمئة سنوياً والصادرات بنسبة أكثر من ٧ بالمئة). أما **الثاني** فتناول الجوانب الكيفية، ولا سيما ما

---

(٢٢) القرار رقم (٢٦٢٦) الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للأمم المتحدة، في ١٠/٢٤/ ١٩٧٠: *International Development Strategy for the Second United Nations Development Decade.*

يتعلق بالجوانب البشرية والاجتماعية. فنص البند (١٨) من القرار على أنه: «نظراً إلى أن الهدف النهائي للتنمية هو إتاحة فرص أوسع للبشر لحياة أفضل، فإنه لا بد من تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة من أجل ترسيخ كل من العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ومن رفع مستوى التوظيف بشكل ملموس، ومن توفير درجة أعلى من الأمن الدخلي، ومن التوسع في التعليم والصحة والتغذية والإسكان والرفاهة الاجتماعية وتحسين تسهيلاتها، ومن حماية البيئة. وبناء عليه لا بد من أن تسير التغييرات النوعية والهيكلية جنباً إلى جنبٍ مع النمو الاقتصادي السريع، كما يتعين إحداث تضييق ملموس في التباينات القائمة، إقليمية كانت أم قطاعية أم اجتماعية. فهذه الأهداف هي في آن واحد عوامل محددة للتنمية ونواتج تترتب عليها. ومن ثم يجب النظر إليها على أنها أجزاء متكاملة للعملية الديناميكية نفسها، وهو ما يدعو إلى تبني مقاربات موحدة لعدد من القضايا».

وسوف نوضح في ما بعد أن جانباً مهماً من المشاكل النظرية يرجع إلى عدم القدرة على توفير هذه النظرة الديناميكية المتكاملة للتنمية. وقد تضمنت القضايا المشار إليها عدداً من الأهداف التي يتعين على كل من الدول النامية تبنيها:

١ ـ تضمين برامج التوظيف هدف استيعاب نسب متزايدة من اليد العاملة في الأنشطة الحديثة، والعمل على خفض معدلات البطالة ونقص التشغيل.

٢ ـ استيعاب جميع الأطفال في التعليم الابتدائي، ورفع مستوى التعليم في مختلف مراحله، وخفض جوهري في نسب الأمية، وإعادة توجيه برامج التعليم بما يخدم احتياجات التنمية، وإنشاء المراكز العلمية والتقانية والتوسع فيها.

٣ ـ صياغة برامج متكاملة للوقاية والعلاج والنهوض بمستوى الصحة العامة.

٤ ـ تحسين أنماط التغذية من حيث مستوياتها الحرارية ومحتوياتها البروتينية، مع الاهتمام بالفئات الأكثر تعرضاً.

٥ ـ التوسع في تسهيلات الإسكان وتطويرها خصوصاً بالنسبة إلى الفئات منخفضة الدخل، ومعالجة مساوئ النمو الحضري العشوائي والتخلف الذي تتعرض له المناطق الريفية.

٦ ـ إيلاء سلامة الأطفال عناية خاصة.

٧ ـ ضمان المشاركة الكاملة للشباب في جهود التنمية.

٨ ـ تشجيع الإشراك الفعال للنساء في جهود التنمية.

وكان من الطبيعي أن يتضمن القرار، باعتباره صادراً من المجتمع الدولي، في جانب السياسات والإجراءات، الأمور المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، كالتجارة الدولية والخدمات غير المنظورة والتعاون الإقليمي وتمويل التنمية، مع إيلاء الدول الأقل نمواً والحبيسة (أي غير المطلة على البحار) عناية خاصة، والعلم والتقانة، وتوسيع الإنتاج وتنويعه، إلى جانب تعزيز أنظمة التخطيط والمتابعة. وأضاف القرار إلى هذه الأبعاد جميعاً

قسماً خاصاً أطلق عليه اسم **التنمية البشرية**، تضمن ما يلي:

١ ـ قيام الدول النامية المتضررة من سرعة **النمو السكاني** باتخاذ ما يلزم للحد من هذا النمو وفقاً لمناهجها التنموية، على أن تسهم الدول المتقدمة بالأدوات والبحوث في مجال تنظيم الأسرة، وتقوم المنظمات الدولية بتقديم المساعدات التي قد تحتاجها الدول النامية.

٢ ـ تحسين مستويات إحصاءات **القوى العاملة** لتمكين التحديد السليم لأهداف التوظيف، والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها بما يكفل النهوض بمعدلات التوظف والنمو، بالاستعانة بتعبئة شاملة للمدخرات المحلية والمعونات الأجنبية، وقصر الأنشطة الكثيفة رأس المال على المجالات التي يثبت أنها تكون فيها أرخص وأعلى كفاءة. وتساعد الدول المتقدمة في هذا بإحداث تغيرات ملائمة في هيكل التجارة الدولية. وعلى الدول النامية أن تعنى بالعمالة الريفية وبالقيام بمشروعات عامة تستوعب فيها العمالة التي قد تبقى معطلة من دونها. وعليها أن تقوم بتعزيز المؤسسات التي تسهم في بناء علاقات صناعية سليمة وتحديد معايير عمل مناسبة. وعلى الدول المتقدمة أن تعاونها في تحقيق أهداف سياساتها التوظيفية.

٣ ـ تصوغ الدول النامية سياسات **التعليم والتدريب** بما يتفق وأهدافها التنموية، وبما يساعد على إحداث طفرة ملموسة في الإنتاجية في الأجل القصير، وتقليل الفاقد. وتهتم ببرامج تأهيل المعلمين وتزويدهم بمواد تعليمية متطورة. وتراجع المناهج بصفة مستمرة سعياً لرفع المهارات في المستويات كافة على النحو الذي يتطلبه التقدم التقاني في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. وتستخدم المعدات الحديثة ووسائط الاتصال والأساليب الجديدة للتعليم حرصاً على رفع كفاءته. وتبذل عناية خاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني وإعادة التدريب. وتوفر التسهيلات اللازمة لمحو أمية المشتغلين ورفع كفاءتهم الإنتاجية، وتعليم الكبار. وتعاون الدول المتقدمة والمنظمات الدولية في توسيع النظم التعليمية للدول النامية ورفع مستوياتها، ولا سيما عن طريق تزويدها بتلك المستلزمات التي تنقصها وتسهيل انسياب الموارد التربوية في ما بينها.

٤ ـ تقوم الدول النامية بتبني برامج توفر حداً أدنى من التسهيلات الصحية بما في ذلك مؤسسات أساسية تشمل تلك التي تقوم بالتدريب والبحث الطبيين اللازمين لتوصيل الخدمات الصحية إلى نسب معينة من السكان بنهاية العقد. ويتضمن ذلك **الخدمات الصحية** الأساسية للوقاية والعلاج ونشر الرعاية الصحية. وعليها أن تحدد أهدافاً بنهاية العقد في شكل نسب معينة من سكان كل من الريف والحضر يتم تزويدها بالمياه الصالحة للشرب. وعلى الدول المتقدمة أن تعاونها قدر الإمكان في صياغة استراتيجياتها الصحية وفي تنفيذ أجزاء منها، بما في ذلك البحث وتدريب الكوادر في المستويات المختلفة وتوفير المعدات والأدوية. وعلى المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل القضاء خلال العقد على واحد أو أكثر من الأمراض التي تهدد حياة الإنسان في دول عدة. وعلى الدول

المتقدمة والمنظمات الدولية أن تعاون الدول النامية في تخطيطها الصحي وفي إقامة المؤسسات الصحية.

٥ ـ تقوم الدول النامية باتّباع سياسات تتفق وبرامجها الزراعية والصحية، وتستهدف توفير **الاحتياجات الغذائية**، وتشمل توفير الأغذية الوفيرة البروتينات، واستنباط أنواع جديدة من البروتينات الغذائية وترويجها. وتقوم الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بتقديم المعونات المالية والفنية إليها، بما في ذلك الأبحاث الحيوية.

٦ ـ العمل على إشراك **الأطفال والشباب** في العملية التنموية، وأخذ احتياجاتهم في الاعتبار على نحو متكامل.

٧ ـ اتخاذ الخطوات الكفيلة بتوفير **مساكن ملائمة** وتزويدها بالخدمات المجتمعية اللازمة في كل من الحضر والريف، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات المحدودة الدخل، وتدارك مساوئ النمو العشوائي للمناطق الحضرية، واتباع أساليب التخطيط الحضري. ويجب إيلاء عناية خاصة للتوسع في برامج الإسكان المنخفض التكلفة التي يتولاها القطاعان العام والخاص، والتي تتم بالجهود الذاتية وبواسطة التعاونيات، مستعينة قدر الإمكان بالمواد المحلية والتقنيات الكثيفة العمل. وتقدم معونات دولية مناسبة لهذا الغرض.

٨ ـ تبذل الحكومات جهوداً قومية ودولية من أجل إيقاف التدهور في البيئة البشرية، وتتخذ خطوات تستهدف تحسينها، وتتولى أنشطة تعمل على حفظ التوازن البيئي الذي يتوقف عليه بقاء البشرية.

غير أن السبعينيات شهدت من التحولات الاقتصادية ما اعترض مسار التنمية بوجه عام وأحبط بلوغ أهداف عقد التنمية الثاني، وأثار حوارات مكثفة حول ما يسمى «النظام الاقتصادي الدولي الجديد»[٢٣]. وانشغل المجتمع الدولي بحوار الشمال/الجنوب، وهو المصطلح الذي يظل له مغزاه حتى الآن. ومرة أخرى تدخّل مكنمارا فطالب في خطاب ألقاه في مدينة بوسطن في مطلع عام ١٩٧٧ بتشكيل لجنة مستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية، وهو ما تم في بداية عام ١٩٧٨ برئاسة مستشار ألمانيا الاتحادية السابق ولي برانت. ورفعت اللجنة إلى أمين الأمم المتحدة في ١٩٧٩/١٢/٢٩ تقريراً[٢٤] ساعد على بلورة توجهات العالم نحن العقد الثالث للتنمية. وحدد التقرير مهام الثمانينيات والتسعينيات في الآتي:

(٢٣) القراران رقم (٣٢٠١) و(٣٢٠٢) الصادران عن الدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة.

(٢٤) Willy Brandt, *North-South: A Programme for Survival*, Report of the Independent Commission on International Development Issues ([London]: Pan Books Ltd., 1980),

ترجمه إلى العربية زكريا نصر [وآخرون] (الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٨١).

١ ـ إعطاء أولوية متقدمة لاتخاذ إجراءات عاجلة وأخرى طويلة الأمد لمساعدة الدول الشديدة الفقر.

٢ ـ العمل على القضاء نهائياً على الجوع وسوء التغذية وعلى تحقيق الأمن الغذائي الدولي.

٣ ـ يرتبط بهذا تبني برامج لمواجهة النمو السكاني ورعاية البشر، بما في ذلك العمالة المهاجرة واللاجئين.

٤ ـ السعي إلى إحلال السلام ونزع السلاح وتوجيه الموارد المحررة نتيجة لذلك إلى التنمية.

٥ ـ العمل على تحسين الإدارة الاقتصادية في الدول النامية وتوفير متطلبات النهوض بالقدرات التقانية الذاتية، ودعم جهود التكامل الإقليمي.

٦ ـ زيادة قدرات القطاعات السلعية على توفير الموارد اللازمة للتنمية، بما في ذلك خلق مناخ تجاري عالمي أكثر ملاءمة لاحتياجات الدول النامية.

٧ ـ التحول المنظم إلى مصادر أكثر ديمومة واستقراراً للطاقة.

٨ ـ إعادة النظر في الممارسات والاتفاقيات الدولية التي تعوق حركة التصنيع في الدول النامية، بما في ذلك قواعد التبادل التجاري المجحفة.

٩ ـ صياغة قوانين وطنية فعالة وقواعد للسلوك الدولي تحكم نظام المشاركة في التقانة، وتكفل سلامة التعامل مع الشركات المتعددة الجنسية ومشاركة رأس المال الأجنبي.

١٠ ـ الإسراع في إصلاح نظام النقد الدولي ونظام الصرف ونظام الاحتياطي وطرق إصلاح الخلل في موازين المدفوعات، وإدارة النظام بوجه عام.

١١ ـ الاتفاق على منهج جديد في تمويل التنمية وفي مناهج عمل المنظمات الدولية والمفاوضات.

وانتخبت لجنة برانت أربعة مجالات تعطي أولوية خلال **النصف الأول من الثمانينيات**، هي:

١ ـ إجراء تحويلات واسعة النطاق للموارد إلى الدول النامية.

٢ ـ وضع استراتيجيا دولية للطاقة تضمن انتظام مصادرها واستقرار أسعارها الحقيقية.

٣ ـ وضع برنامج عالمي للغذاء لزيادة إنتاج الأغذية في العالم الثالث وتحقيق الأمن الغذائي في الأجل الطويل.

٤ ـ البدء بإدخال بعض الإصلاحات الأساسية على النظام الاقتصادي الدولي، تتضمن مشاركة جميع الأطراف في إقامة نظام نقدي ومالي فعال وتحسين ظروف منتجات الدول النامية في التجارة العالمية.

بهذه الخلفية صدر إعلان **العقد الثالث للتنمية**(٢٥) معترفاً في مقدمته بأن القيود التي فرضتها العلاقات الدولية، بما تضمنته من تباينات واختلالات تعمّق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، تعوق تنمية الدول النامية وتهدد السلام والأمن الدوليين. وأشار القرار إلى أن ارتفاع **درجة تعرض** (vulnerability) اقتصادات الدول النامية للعوامل الخارجية زاد من وقع الاختلالات التي أصابت الاقتصاد العالمي وأسهمت في تباطؤ معدلات النمو وتراجع مستويات التوظيف وتسارع معدلات التضخم. على الجانب الآخر، لوحظ خلال السبعينيات أن ثمار التنمية، على محدوديتها، انحصرت في أيدٍ قليلة، وهو ما أثار قضايا التوزيع والعدالة الاجتماعية، وألقى على المجتمع الدولي مسؤولية مواجهة الواقع الذي يُظهر أن حوالى ٨٥٠ مليوناً من البشر يعيشون دون حد الكفاف، يقاسون الجوع والمرض والتشرد من دون أن تتوفر لهم فرص العمل. وهكذا **تحول الاهتمام من البشر في مجملهم إلى شريحة تضم الفقراء الذين تزايد عددهم إلى الحد الذي جعل مكافحة الفقر تتقدم أولويات التنمية**. ومرة أخرى نجد بصمات مكنمارا واضحة. فقد بدأ منذ عام ١٩٧٨ إصدار التقرير السنوي الشهير للبنك عن «التنمية في العالم»، مشيراً في مقدمته إلى أن التنمية التي شهدها العالم الثالث لم تحل دون ظهور ما أسماه «الفقر المطلق»، وأن الهدفين التوأمين للتنمية هما تسريع النمو الاقتصادي وتقليص الفقر(٢٦).

وقد انعكس هذا الواقع الأليم على مناقشات الإعداد لاستراتيجية العقد الثالث، التي استمرت لمدة عامين في اللجنة التحضيرية المكلفة بهذه المهمة. خلال هذه المناقشات تنصلت الدول المتقدمة من مسؤوليتها عن تدهور الاقتصاد العالمي، وطالبت الدول النامية بأن تتخذ قدراً أكبر من إجراءات تحسين معيشة فقرائها، تضمّنها توزيعاً أفضل للدخل والأراضي، وأن تقوم بتلبية الحاجات الأساسية لشعوبها. أما الدول النامية فقد اعتبرت أن هذه الأمور هي من صميم مسؤولياتها كدول ذات سيادة، وأنه لا يجوز أن يعتبر تلبية الحاجات الأساسية مطلباً يُفرض عليها كشرط لتقديم المساعدات إليها. وكانت وجهة نظر الدول النامية أنه يجب أن يترك لها حرية تحديد سياساتها الخاصة بالتنمية الاجتماعية واللازمة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والبشرية، بينما يتوجب على المجتمع الدولي أن يقدم إليها المعونة اللازمة لتحقيق التنمية المتواصلة، من دون ربطها بأغراض اجتماعية معينة،

---

(٢٥) القرار رقم (٥٦/ ٣٥) الصادر عن الاجتماع العام رقم (٨٣) في ٥/ ١٢/ ١٩٨٠.

(٢٦) انظر: World Bank, *World Development Report, 1978* ([New York]: The World Bank, 1978), p. III.

إشارة إلى تأكيد الولايات المتحدة مسؤولية الدول تجاه الفقراء كجزء من التزامها برفع مستويات رفاهية شعوبها، وما أسمته الجماعة الأوروبية قيام الدول بمساعدة الفئات الأكثر تضرراً، أو ما طلبته اليابان من إيلاء تنمية الموارد البشرية أولوية متقدمة. وبناء عليه، جاءت الصياغة النهائية أقل تحديداً من صيغة استراتيجية العقد الثاني. فتحدد الهدف العام للاستراتيجيا بأنه تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية بما يخفف بشكل ملموس من التباينات القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويسارع في إزالة الفقر والتبعية، وهو ما يساعد بدوره على حل المشاكل الاقتصادية العالمية وتحقيق استمرارية التنمية في جميع الأرجاء، ويتعزز في الوقت نفسه بما يتحقق من عدالة ومساواة وتبادل للمنافع، من خلال تعاون عالمي فعال. وطالبت الاستراتيجيا بالعمل على حفظ الكرامة الإنسانية، وعلى أن تستهدف التنمية التحسين المستمر في أوضاع جميع الأفراد على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل لعائدها.

وعملاً على تعويض ما فات تحقيقه خلال السبعينيات، نصّت الاستراتيجيا على رفع الأهداف الكمية. فجعلت هدف التصنيع، مثلاً، ٩ بالمئة، وهدف الناتج الإجمالي ٧ بالمئة، وزادت أهداف معدلات التصدير والاستيراد وكذا الادخار والاستثمار، والمعونات الميسرة. واعتبرت تخفيف الفقر والقضاء عليه وتحقيق توزيع أفضل لثمار التنمية هدفاً للمجتمع الدولي. وتحددت **نهاية القرن الحالي كتاريخ نهائي للقضاء على الفقر وسوء التغذية، وبلوغ مستوى صحي يتيح لجميع البشر أن يتمتعوا بحياة مثمرة اقتصادياً واجتماعياً**. وتعتبر الرعاية الصحية الأولية إجراء جوهرياً لتحقيق هذه الغاية. وعلى جميع الدول أن تفسح المجال أمام الشرائح الفقيرة من سكانها للحصول على التسهيلات الصحية الضرورية، وأن توفر لأطفالها بأسرع ما يمكن تحصيناً من جميع الأمراض الخطيرة، يعاونها في ذلك المجتمع الدولي. ويجب توفير المياه النقية للجميع بحلول عام ١٩٩٠. ويجب بلوغ توقع الحياة ٦٠ عاماً على الأقل، ووفيات الأطفال ٥٠ في الألف من المواليد على الأكثر بحلول عام ٢٠٠٠، على أن تُمكّن أفقر الدول من تخفيض المعدل الأخير إلى ما دون ١٢٠ في الألف في أسرع وقت ممكن. والتزمت الاستراتيجيا توفير المأوى الضروري والبنية الأساسية اللازمة لجميع السكان كهدف بعيد المدى. ولضمان النمو المتوازن على الصعيدين الإقليمي والقطاعي، يلزم العمل على إقامة شبكة متوازنة من المدن والقرى وتوفير البنى والخدمات الأساسية لها. وتُعتبر برامج المستوطنات السكانية من ضروريات رفع مستويات الفئات المتدنية الدخل. كذلك يجب العمل على رعاية شؤون الأطفال وتحريرهم من العمل وفقاً للمواثيق الدولية. ونظراً إلى تزامن هذا العقد مع عقد المرأة(٢٧)، فقد أبرزت الاستراتيجيا دور المرأة ومكانتها في التنمية. وأكدت الاستراتيجيا

---

(٢٧) انظر: United Nations: «Report of the World Conference of the International Women's Year, Mexico City, 19 June -21 July 1975,» (United Nations Publication, Sales no. E. 76. IV. 1), and «Report of the World Conference of the United Nations Decade for Women: =

التمسك بهدف تحقيق التوظيف الكامل بحلول عام ٢٠٠٠، وبذل جهود مضاعفة من أجل خلق وظائف جديدة ولا سيما بالنسبة إلى الملتحقين الجدد بسوق العمل، ومن أجل القضاء على البطالة ونقص التشغيل. وأشارت الاستراتيجيا إلى التداخل بين الفقر والتخلف ومشاكل السكان وتدهور البيئة. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المعونات المالية والفنية لتحقيق الأهداف ضمن جهود شاملة تسعى لزيادة الموارد المخصصة للتنمية، أخذاً في الاعتبار التمايزات الحضارية بين الشعوب والجماعات. ونادت الاستراتيجيا بدور أكبر للتعاون بين الدول النامية، وبقدر أكبر من **الاعتماد الجماعي على النفس**.

وكنتيجة لتفاوت الآراء بالنسبة إلى الجوانب الاجتماعية والتوزيعية، تعرضت التنمية البشرية إلى التراجع، وحل محلها الحديث عن «**تنمية الموارد البشرية**»، بينما عولجت الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية تحت عنوان «**التنمية الاجتماعية**». وتَصدَّر القسم الخاص بهذا الجانب تأكيد على حرية كل دولة في تحديد السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وتنفيذها وفقاً لخططها وأولوياتها التنموية، وبما يتفق وهويتها الحضارية وبنيتها الاقتصادية الاجتماعية ومرحلة نموها، ويقوم المجتمع الدولي بتزويدها بالمعونات الفنية والمالية من خلال قنوات من بينها برامج دولية لدعم جهود الدول النامية في المجالات الرئيسية للسياسة الاجتماعية، تلعب فيها أجهزة الأمم المتحدة دوراً أساسياً.

وحظي **التوظيف** بأولوية متقدمة، حيث أوصيت الدول بتكثيف إجراءات الاستخدام الأكمل للموارد البشرية، وفي مقدمتها أنشطة التدريب وفقاً لمتطلبات خططها الإنمائية واحتياجاتها الآنية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين لكل المستويات وفي جميع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي المهمة. ويرتبط بهذا، العمل على تقليص الفقر، وخلق فرص التوظف، ودعم حق الأفراد في الحصول على عمل من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع ناتجه على نحو عادل، والقيام بإصلاح مؤسسي. وعلى تخطيط التنمية أن يعنى بخلق وظائف منتجة مرتفعة العائد، وبالتوفيق بين رفع الإنتاجية وزيادة التوظيف في مختلف القطاعات وتحسين ظروف العمل والحياة فيها، بما في ذلك تيسير الحصول على الأرض والائتمان والمعرفة وتوفير تسهيلات تدريبية في تلك القطاعات، وتشجيع إقامة تعاونيات المنتجين في مجالات الإئتمان والتسويق والتجهيز، وتعاونيات المستهلكين، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية، واتخاذ إجراءات لصالح الشباب، وحظر تشغيل الأطفال والعناية بشؤونهم من خلال برامج تُراجَع بصفة دورية تشمل مختلف الجوانب، بما في ذلك توفير المياه النقية والنظافة والصحة والتغذية والتعليم. ويجري دعم التعاون الدولي من أجل مساندة هذه الإجراءات وتقويتها.

وتبعت المجموعة السابقة من الإجراءات توصية بأن تقوم الدول بصياغة سياسات **تعليمية** تتفق وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، وأن توازن بين الموارد والجهود التي توجه

Equality, Development and Peace, Copenhagen, 14-20 July 1980,» (United Nations Publication, = Sales no. E. 80. IV. 3).

إلى تعميم التعليم، بما في ذلك هدف توفير **التعليم بالمجان في كل المستويات**، وإلى تعليم الكبار والتنمية الثقافية وتنمية القدرات العلمية والتقانية. وتؤدي زيادة إمكانيات التعليم والتدريب إلى تقليص فروق الدخل ورفع قدرة المجتمع على النمو الاقتصادي والاجتماعي. ويجب مراعاة أن يتولى النظام التعليمي بث التراث الحضاري ونشر القيم التي تتفق عليها البشرية جمعاء.

ومن أجل بلوغ مستوى مقبول **للصحة** بحلول عام ٢٠٠٠، على الدول أن تقيم نظاماً مناسباً وشاملاً للرعاية الصحية الأساسية ضمن برنامج صحي متكامل، وجهد يستهدف تحسين التغذية ومستويات المعيشة وإقامة البنى الأساسية لتوفير المياه النقية والنظافة. وجنباً إلى جنب مع مضاعفة مراكز الرعاية الصحية، يجب تطوير التقانات الصحية المناسبة، وتوفير الأدوية الضرورية وحظر الأدوية ذات الآثار الضارة، وتدريب العاملين في مختلف مستويات المجال الصحي، بما في ذلك إعداد الأطباء الرفيعي التأهيل. ويندرج ضمن إجراءات خفض معدلات وفيات الأطفال والوفيات عامة، توفير التغذية المناسبة وتعليم الأبوين وتطعيم الأطفال وتحسين البيئة الصحية. وعلى الدول أن تجهز البنية الأساسية اللازمة وتتيح قدراً أفضل من الرعاية الصحية، وتعمل على توفير الوقاية الصحية للجميع، مجاناً بقدر الإمكان.

وتعتبر **السياسات السكانية** جزءاً لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الشاملة، مما يقتضي الاستمرار في إدراج الإجراءات والبرامج السكانية ضمن أهدافها واستراتيجياتها. وعلى الدول أن تراعي في الإجراءات التي تتعلق بالخصوبة حقوق الآباء في تحديد عدد الأطفال والفترات بين كل إنجاب وتاليه، ويقوم المجتمع العالمي بدعم هذه الإجراءات. ويجب في الوقت نفسه الاهتمام بالبحوث الصحية والاجتماعية المتعلقة بوسائل تنظيم الإنجاب.

ولكل دولة نامية أن تحدد محتويات برنامجها الخاص بـ **تنمية الموارد البشرية**، بما في ذلك توفير التعليم الأولي والثانوي لجميع السكان ليكونوا قاعدة للتنمية المستقبلية، وتعزيز الأنشطة المجتمعية وإعداد الأفراد المهرة. وعلى الدول المتقدمة أن تخصص المزيد من الموارد للتعاون في تنمية الموارد البشرية للدول النامية، وعليها أن تتبين أفضل الوسائل لتقديم المعونة في المجالات التي تكون هنالك حاجة إلى أن تعاون فيها. ومن الممكن أن تلعب وسائط الاتصال الجماهيرية دوراً هاماً في تنمية الموارد البشرية، كما أن المعونة في مجالات الخدمات الإرشادية وتدريب المعلمين يمكن أن تسهم في إيصال الخدمات إلى أكبر قدر ممكن من السكان.

ومرة أخرى أصيب عقد التنمية بتعثر نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية العالمية. فشهدت الثمانينيات تباطؤ معدلات النمو في معظم الدول النامية وتراجع مستويات معيشتها وتفاقم الفقر فيها. وساهم في هذا تفجر أزمة المديونية عام ١٩٨٢، وانعكاس اتجاه تحويل الموارد ليصبح من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. ومع تراجع النمو ونقص الموارد كان لا مناص من انتشار الفقر وتقلص مستويات الأمن الغذائي. وباستثناء توقعات

نمو اقتصادات بعض دول جنوب شرق آسيا، فإن مقدم التسعينيات لم يبشر بخير للدول النامية، خصوصاً في افريقيا وأمريكا اللاتينية. وحفلت الثمانينيات بعدد من التغيرات عميقة الأثر. فأصبحت العلاقات الدولية تتجاوز روابط التجارة والمال، نتيجة الانفتاح الكبير في حركة الموارد والأفراد والأفكار. وصحب ذلك تزايد حركات الهجرة واللجوء السياسي، وتعقدت مشاكل مراقبة الحدود، في الوقت نفسه الذي انفرجت فيه عوامل التوتر الدولي مما جعل تخفيض الإنفاق على التسليح أمراً ممكناً. من جهة أخرى، تصاعدت موجات العنف وتزايد الاضطراب الاجتماعي وانتشار الإرهاب. وشهدت كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تقارباً بين دولها، بينما زالت الحواجز بين أوروبا الشرقية والعالم الغربي. وبدأت مشاكل البيئة تشغل الأذهان وتجتذب قدراً أكبر من التعاون الدولي، ومن تأكيد أهمية العناية بمحددات استمرارية التنمية، بل الحياة البشرية ذاتها.

وأشارت التنبؤات التي أجريت بمناسبة إعداد استراتيجية العقد الرابع إلى أن التباين بين الدول المتقدمة والنامية الذي تفاقم خلال الثمانينيات سوف يتزايد في التسعينيات، وأن معدل نمو دخل الفرد تراجع في الدول النامية من ٣ بالمئة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات إلى ١ بالمئة. وباستثناء بعض الدول في جنوب شرق آسيا، فإن معظم الدول النامية سوف يشهد تراخياً في نموه، إن لم يكن تدهوراً فعلياً. بل إن الدول الأقل دخلاً في افريقيا سوف يتعرض دخل الفرد فيها إلى التناقص (من ٢١٧ دولاراً في عام ١٩٨٥ إلى ٢٠٥ دولارات في سنة ٢٠٠٠). وأظهر مسح لدول يبلغ سكانها ٨٣ بالمئة من سكان الدول النامية أن أكثر من بليون شخص سوف يقل دخلهم في سنة ٢٠٠٠ عن ٣٠٠ دولار. وأدت مصاعب الثمانينيات إلى فقدان بعض المكاسب التي تحققت خلال السبعينيات، مثل تحسن أحوال التغذية عامة وتغذية الأطفال على وجه الخصوص.

كانت هذه التطورات في الأذهان عند صياغة استراتيجية **العقد الرابع للتنمية**(٢٨)، التي أكدت ضرورة إحداث نمو سريع في الدول النامية وتقليص الفجوات بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبلوغ المجتمع الدولي أهدافه من دون افتئات على البيئة. ويجب أن تعمل التنمية على رفع مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية، وعلى حفظ الهويات الحضارية، كما يجب أن تضمن للجميع مستلزمات البقاء على قيد الحياة. وعلى الاستراتيجيا أن تساعد على أن تقوم في جميع الدول نظم سياسية تقوم على رضاء الشعوب، وعلى احترام حقوق الإنسان، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وأن تنشأ نظم للعدالة تحمي جميع المواطنين. ويتطلب هذا تبني **ستة أهداف** مترابطة:

١ ـ حدوث قفزة في النمو الاقتصادي للدول النامية، ومرة أخرى يوصى بمعدل نمو يبلغ ٧ بالمئة.

---

(٢٨) القرار رقم (٩٩/ ٤٥) الصادر عن الأمم المتحدة في ٢١/ ١٢/ ١٩٩٠:

International Development Strategy for the Fourth United Nations Development Decade (UN, A/ 45/489/ Add.2).

٢ ـ تجاوب عملية التنمية مع الاحتياجات الاجتماعية، بحيث يتم تقليص ملموس في الفقر المدقع واستخدام أفضل للموارد والمهارات البشرية، مع الحفاظ على سلامة البيئة واطّرادها.

٣ ـ تحسين الأنظمة النقدية والمالية والتجارية العالمية، بحيث تصبح رافداً للتنمية. فتجربة الثمانينيات تشير إلى أن العوائق التي حدّت من قدرة الدول النامية على دخول الأسواق العالمية، والتدهور في نسب التبادل، أدت إلى تفاقم أعباء الديون وقصور الموارد التمويلية، مما كان له أثر سلبي في التنمية.

٤ ـ تدعيم الاقتصاد العالمي واتّباع إدارة اقتصادية سليمة على المستويين القطري والدولي. ويلقي هذا مسؤولية على الدول الصناعية في العمل على استقرار الاقتصاد العالمي، نظراً إلى شدة تأثر معظم الدول النامية بالعوامل الخارجية. وفي هذا الصدد لا بد من تقديم حلول ناجعة لمشكلة المديونية.

٥ ـ تعزيز التعاون الدولي بشكل فعال. ويندرج في هذا المجال تعزيز المعونات لتمويل تنمية الدول النامية.

٦ ـ بذل جهود جادة من أجل معالجة مشاكل الدول الأقل نمواً.

وأكدت الاستراتيجيا أهمية تعيين الدول النامية أهدافاً طموحة للقواعد التي تستند إليها التنمية، بما في ذلك النهوض بالكوادر العلمية والارتقاء بمهارات القوى العاملة من خلال تطوير نظمها التعليمية، ولا سيما التعليم المهني، وبناء القدرات البحثية العلمية والتقانية، وتوفير ما يكفي ذلك من موارد. من جهة أخرى، على الدول النامية أن تساعد بعضها بعضاً عن طريق إنشاء مؤسسات ومراكز مشتركة للبحث والتدريب وتبادل المعلومات. ولا بد من وضع العلم والتقانة موضع الصدارة في برامج التعاون بين الدول النامية على المستوى العالمي وعلى المستويات الإقليمية والجزء إقليمية. وتعتبر الصناعة دعامة أساسية للتنمية، مما يدعو إلى استهداف نموها بما يتراوح بين ٨ و١٠ بالمئة. وتتضمن سياسات تحقيق هذا الهدف تعاون الدول النامية من خلال تكامل أسواقها وإقامة مشروعات مشتركة وبرامج للتدريب ورفع الكفاءة الإنتاجية. وبالمثل، فإن النهوض بالزراعة، التي تمثل قطاعاً رئيسياً لكثير من الدول النامية، يتطلب برامج للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجالات التمويل والمعونة الفنية التي تمكّن الدول النامية من اكتساب معرفة بالتطورات في مجالات التقنية الحيوية والهندسة الوراثية. وبالإضافة إلى ما يتوجب عمله للنهوض بالخدمات الحكومية، على الدول النامية أن تقوم بتوفير المتطلبات التنموية الأخرى، التي تشمل التنمية البشرية والنهوض بنزعات الإقدام والابتكار واحترام حقوق الإنسان والإنصاف والعدالة. وأكدت الاستراتيجيا أهمية تدعيم الروابط المتبادلة بين النمو الاقتصادي السريع وتحقيق الأهداف الاجتماعية. لذا أعطت الاستراتيجيا أولوية لعدد من المجالات هي:

ـ القضاء على الفقر والجوع

ـ الموارد البشرية والتطوير المؤسسي

ـ السكان

ـ البيئة

ـ الغذاء والزراعة

ويعتبر فقدان ملكية الأرض أو فرص العمل من أهم أسباب الفقر. لذا تعطى أولوية للبرامج التي تساعد على خلق توظيف على نطاق واسع، وهو ما يجب أن يراعى في الاختيارات القطاعية وفي توسيع القطاع غير المنظم وانتشار النشاط الفردي. وتظل هناك حاجة إلى مساعدة الفقراء والمعدمين عن طريق توفير الأغذية والضروريات الأخرى بأسعار مدعمة ورفع دخولهم عن طريق إعانات مباشرة، وتقديم تسهيلات منخفضة الكلفة في مجالات الصحة والتعليم والنقل أو الإسكان الشعبي. يضاف إلى ذلك برامج التدريب واستخدام العمالة في برامج التنمية المحلية، والعناية بصحة الطفل والتغذية وتحقيق الأمن الغذائي إنتاجاً واستهلاكاً. وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود القطرية بتعاون دولي، وهو ما يستدعي بذل جهود من أجل تحقيق أربعة أهداف خلال عقد التسعينيات:

١ ـ القضاء على الجوع وعلى الوفيات المترتبة على المجاعات.

٢ ـ تخفيض سوء التغذية والوفيات بين الأطفال بأكبر قدر ممكن.

٣ ـ تخفيض الجوع المزمن بقدر ملموس.

٤ ـ القضاء على الأمراض الرئيسية المترتبة على سوء التغذية.

ويحظى **التعليم** بأهمية خاصة بالنسبة إلى التنمية البشرية، باعتباره واحداً من الحاجات الأساسية وفي الوقت نفسه من مستلزمات تحقيق الأهداف التنموية الأخرى. وقد تعرض التعليم في كثير من الدول النامية خلال عقد الثمانينيات إلى نقص في الإنفاق عليه، بصورة مطلقة أو نسبية، وإلى تدهور في نوعيته. ولا يكفي العمل بما أقره المجتمع الدولي من إنقاص معدلات الأمية إلى أقل من النصف، بل لا بد من النهوض بالتعليمين الابتدائي والثانوي. وتم الاتفاق على إتاحة التعليم الأساسي للجميع وعلى ضمان أن يكمل التعليم الابتدائي ما لا يقل عن ٨٠ بالمئة ممن هم في فئة السن المناظرة، وتنفيذ ما تضمنه الإعلان العالمي للتعليم للجميع الذي أقره المؤتمر المنعقد في تايلاند في آذار/مارس ١٩٩٠. وفي الوقت نفسه لا بد من الاهتمام بالتعليم العالي الذي يشكل أساساً ضرورياً لمواكبة التطور العالمي في العلم والتقانة، وبتطوير الأطر المؤسسية للتدريب وإعادة التدريب.

وفي مجال **الصحة** توصي الاستراتيجيا بالاهتمام بالرعاية الصحية الأولية، والوقاية من الأمراض المستعصية، إلى جانب الأهداف التنموية المعتادة كالنظافة العامة وتوفير مياه الشرب النقية والتغذية، مع إيلاء النساء والأطفال عناية خاصة، وهو ما يخفف الضغط على أجهزة الصحة العلاجية. وتضمّن العقد الإنفاق على تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلث أو النزول بها إلى ٧٠ في الألف من المواليد، أيهما أفضل، والنزول

بمعدلات سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة إلى أقل من النصف، ومكافحة انتشار الأوبئة، ومراعاة متطلبات المشاركة الجماهيرية والآثار البيئية للبرامج الصحية. ويوجه الاهتمام إلى الجوانب المؤسسية وتدريب العاملين في الخدمات الصحية. وعلى الدول النامية أن تعزز جهودها الموجهة إلى تنمية الموارد البشرية بالتعاون في ما بينها بإتاحة الالتحاق بمعاهدها المخصصة للتعليم العالي والتدريب لأبناء الدول الأخرى، وتبادل المعلمين والمتخصصين في الخدمات الصحية وتبادل الخبرات. كما ان عليها أن تتشارك في إدارة المؤسسات المخصصة لتنمية الموارد البشرية وتشغيلها، ولا سيما على المستوى الإقليمي والجزء إقليمي. من جهة أخرى، فإنه على الدول المتقدمة، إضافة إلى ما تقدمه من مساعدات مالية ومعونة فنية، أن تتيح فرصاً لتعليم الكوادر الفنية بمعدلات تفوق ما جرى العمل به سابقاً لتمكينها من الإلمام بالتطورات الضخمة في المعرفة، والتعاون في تحقيق قدرة على الاعتماد على النفس في مجالات التدريب والتعليم العالي. ونظراً إلى تشابك أبعاد التنمية البشرية، على الدول أن تحقق تنسيقاً بين المؤسسات العاملة في مختلف الحقول: التعليم والصحة والتغذية والإسكان والتوظيف ورعاية الطفل والنهوض بالمرأة وإشراك المسنين.

ومن المتوقع أن تشهد الدول النامية خلال التسعينيات أضخم زيادة سجلها التاريخ في عدد **السكان**، إذ يتوقع أن تبلغ ٢٠ بالمئة، بينما يرتفع متوسط العمر. ويقدر أن يساعد تخفيض معدلات النمو السكاني معظم الدول النامية على تخفيف الضغوط على الأوضاع الاجتماعية والنمو الاقتصادي والبيئة واستخدام المواد الأولية. وعلى الرغم من نجاح الكثير من الدول النامية في جعل برامج تخفيض النمو السكاني تلائم أوضاعها الاجتماعية، فإن هناك حاجة إلى مضاعفة المعونة للدول النامية خلال التسعينيات في برامجها السكانية حتى تتمكن من تخصيص الجهد والموارد الضرورية للنهوض بها.

وإذا كانت قضايا **البيئة** قد أصبحت هماً مشتركاً للجميع، فإن انتشار عوامل التلوث في الدول النامية يفرض عليها مسؤولية خاصة، ويتطلب تعزيز تنميتها لتتمكن من مواجهة مشاكل تدهور البيئة والعمل على حمايتها، كما يستلزم توجيه المزيد من الموارد المالية إليها، والمساعدة في تطوير التقانات الملائمة لها.

وهكذا نجد أن معالجة التنمية البشرية واستراتيجياتها تعرّضت إلى تغيرات من عقد إلى آخر[(٢٩)]:

- في **الخمسينيات** كان هناك تركيز على نواحي الرفاهة الاجتماعية للبشر.
- في **الستينيات** عومل البعد البشري على أنه العنصر المتبقي للتنمية. ولم تتعرض

---

(٢٩) انظر: United Nations Development Programme, Development Study Programme and North South Round Table, «Amman Statement on Human Development: Goals and Strategies for the Year 2000,» (Amman, 3-5 September 1988).

استراتيجية هذا العقد إلى تغيرات في هدف التنمية البشرية حيث كان التركيز على الأبعاد الاقتصادية.

- في **السبعينيات** صار التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، على الرغم من أن التطور الذي شهده الفكر في الستينيات دفع استراتيجية العقد الثاني إلى تخصيص قسم خاص للتنمية البشرية.

- في **الثمانينيات** اكتفت استراتيجية العقد الثالث بمعالجتها ضمن قطاعات التنمية الاجتماعية. ومع ذلك فشلت الاستراتيجية في أهدافها المتواضعة وأصاب هذا البعد الإهمال تحت وطأة المصاعب الاقتصادية.

- أما **التسعينيات** فتشهد تأكيداً جديداً على الأبعاد الاقتصادية، ومن ثم على قضايا الموارد البشرية والسكان والفقر، مع تزايد الضغوط من أجل إعادة تشكيل الأطر المؤسسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبينما ينظر إلى الدول المتقدمة على أنها رائدة في النمو الاقتصادي، فإنها لا تخلو من مشاكل تعترض سبيل نموها البشري. ومن المفارقات أن بعض الظواهر التي بدأت تشكو منها تلك الدول لا توفر بالضرورة ميزة نسبية للدول النامية. من ذلك، مثلاً، أن ارتفاع متوسط العمر في الدول المتقدمة يجعل نسبة أكبر من القوى العاملة متقدمة في السن، ومن ثم أقل قدرة على الاستجابة للتطورات التقانية السريعة. كما ان ارتفاع نسب المسنين والمتقاعدين ينعكس على أنماط الإنفاق لأغراض رعاية المسنين، وعلى مدى الإقبال على المنتجات الحديثة. بالمقابل، فإن ارتفاع نسب الشباب في الدول النامية السريعة النمو السكاني لا يعني بالضرورة أنها سوف تحقق ميزة في نواحي التجديد، حيث إن شرط العمر لازم ولكنه غير كاف. بل إن الاحتمال الأكبر هو استمرار نزيف العقول في ظل تزايد ترابط العالم وتوثق الاتصالات فيه، خصوصاً مع التصاعد المستمر في معدلات البطالة في الدول النامية. وهكذا تكتسب التنمية البشرية أبعاداً جديدة في عالم ترتفع فيه درجة التنافسية، ويعلو فيه شأن الإنتاجية وجودة الإنتاج، ويعتمد تقدمه على العمالة المدربة والقدرات الإدارية. وما شهده العالم في الماضي من حركات هجرة، معرّض الآن لتغيرات جذرية. ففي الماضي كانت الهجرة تفتح فرصاً لأبناء العالم الثالث للعمل في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات علمية عالية، بينما كان نزيف العقول ينصبّ على التخصصات المحدودة العرض في الدول المتقدمة، ولا سيما مع الاعتماد، في توفير هذه التخصصات، على النظم التعليمية لهذه الأخيرة. ويأتي تكتل الدول المتقدمة في تجمعات إقليمية، في أوروبا وأمريكا الشمالية، بل وجنوب شرق آسيا، ليضيف إلى عوامل الحد من الهجرة إليها، ولا سيما أن كثيراً من دولها يشكو من البطالة خصوصاً في فئات المهارة الدنيا، وبين الشباب الذين يكوّنون مصدر الالتحاق بالقوى العاملة.

وإذا كانت التجربة التاريخية قد أثبتت أن العنصر البشري هو العنصر رقم واحد في التنمية التي حققتها الدول المتقدمة، فإن هذه الحقيقة لا تزال صحيحة وتنطبق بالقدر نفسه

على الدول النامية[٣٠]. ويتوجب على هذه الدول أن تدرس آثار التقانات الحديثة، ليس فقط في هياكلها الاقتصادية، بل وفي مواردها البشرية، ولا سيما في التعليم وفرص التوظف في الداخل والخارج، وفي الأسلوب العام للحياة. كما ان عليها أن تقوم بتنمية مواردها البشرية بما يتواءم مع عرض التقانات الحديثة والطلب عليها. ففي جانب العرض، هناك حاجة إلى توفير التعليم والتدريب للموارد البشرية لكي تتولى النهوض بالخبرات العلمية والتقانية الوطنية اللازمة للتنمية. وفي جانب الطلب، تستدعي التجديدات التقانية تطويع الموارد البشرية وترقية مداركها لكي تتمكن من الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها هذه التقانات. ويجب ألا تقتصر جهودها على النهوض بالنظم التعليمية، بل إن عليها أيضاً أن تطور بيئتها المحلية لكي تكون أكثر قدرة على استيعاب مخرجات النظام التعليمي المتطور. وتظهر هذه الحقيقة بجلاء في الريف حيث يؤدي تطوير نظام التعليم إلى استدراج خريجي التعليم الأساسي بعيداً عن خدمة مواطنهم، سعياً لاستكمال التعليم النظري.

ومع استمرار التطور التقاني تتراجع ميزة الدول النامية في رخص العمل، والتي أدت إلى نقل بعض الصناعات من الدول المتقدمة إليها، فبدأت تلك الصناعات تعود مرة أخرى إلى الدول المتقدمة بتقنيات جديدة. ونتيجة لأتمتة الاتصالات ودخول الحاسوب مجالات عديدة في النشاطات المكتبية وأنظمة الإدارة، تعرضت قطاعات خدمية عديدة إلى تغيرات جوهرية. وكان في مقدمة هذه القطاعات خدمات المال والصيرفة وإدارة الأعمال والإدارة العامة، والخدمات الصحية والتعليمية، كما ظهرت خدمات جديدة. وترتب على ذلك تعرض الهيكل القطاعي إلى تغيرات كبيرة تعطي وزناً متزايداً لقطاعات الخدمات المتطورة، التي تعتمد بدرجة أكبر على مستويات مرتفعة من التعليم والمهارة. فأصبح قطاع الخدمات مسؤولاً عن حوالى ٦٥ بالمئة من الناتج العالمي ومن التوظيف[٣١]، وتزايدت التجارة في الخدمات بمعدل ١٨,٨ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ لتصل إلى ٤٦٣ بليون دولار عام ١٩٨٠، وإلى حوالى تريليون دولار عام ١٩٩٠. وإذا كانت هذه القطاعات تلعب دوراً رئيسياً في الدول الصناعية ينعكس بشكل واضح على القطاعات السلعية، فإن الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها الخدمي، حيث يرتفع صافي استيرادها من ٣,٨ بليون دولار إلى ما يفوق ٦٠ بليون في الوقت الحالي، عدا ما هو متضمن في المنتجات السلعية التي تستوردها. وتأتي اتفاقية الغات في دورة أوروغواي لتصون حقوق الدول المتقدمة في ناتج هذه القطاعات، وهو ما يحد من قدرة البشر في الدول النامية على التعامل مع هذه المنتجات، إنتاجاً واستهلاكاً.

هناك أيضاً تغيرات في التنظيم المجتمعي تؤثر في إمكانيات الاتفاق على استراتيجيا

(٣٠) Theodore W. Schultz, *Investment in People: The Economics of Population Quality* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1981), pp. 7-8.

(٣١) انظر: الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، ص ٣٤ ـ ٣٨.

للتنمية البشرية مثمرة وفعالة وقابلة للتطبيق. فقد حدث تراجع واضح في دور الدولة، وهو ما يضعف الدافع إلى إجراء تنبؤات طويلة الأجل، وإلى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصياغة استراتيجياتها. إلا أن هذا قد يؤدي إلى مشاكل تثير موجات من التذمر كتلك التي قام بها الشباب في الستينيات والتي حفزت الاهتمام بالتنمية البشرية، ومن ثم تغيير هذه التوجهات. وقد حدثت تغيرات أخرى كان من أبرزها تغير هيكل الأسرة، ولا سيما في الدول المتقدمة. فقد تناقصت نسبة الأسر التي تجمع الأبوين، وتزايدت نسبة الأسر التي تضم أحدهما فقط، ولا سيما تلك التي ترعاها الأم. وتتأثر الكيانات الأسرية في الدول النامية بسرعة التحضر وتزايد الهجرة وتفاقم المصاعب الاقتصادية وانتشار الفقر، وكلها ظواهر تتعرض لها البلدان العربية. وقد بلغت أعداد الأطفال المشردين في العالم الثالث مئات الملايين، وهو ما انعكس على ظواهر التسرب من الدراسة والانحراف بين الأحداث وتعاطي المخدرات وانتشار الأمراض والجرائم. ولعلنا نذكر ظاهرة عصابات قتل الأطفال التي يستأجرها رجال الأعمال في البرازيل التي تجمع بين التقدم الاقتصادي النسبي والمصاعب المترتبة على الإفراط في الاستدانة. من جهة أخرى، فإن تجارب الدول الشيوعية تشير إلى مخاطر التنمية البشرية غير المتوازنة، وإلى الترابط الوثيق بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم إلى ضرورة مراعاة الطبيعة المركبة للعملية التنموية. ويتطلب هذا اتفاقاً على أبعاد التنمية البشرية.

ثالثاً: مفهوم منهج التنمية البشرية

طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد تقرير نقدي لإنجازاته في دعم جهود التنمية البشرية القطرية منذ سنة ١٩٧٠ التي شهدت، كما رأينا، اعتماد استراتيجية التنمية الدولية للتنمية البشرية كأحد فصولها. وقد أشار هذا التقرير(٣٢) إلى أنه على الرغم من أن معظم الدول النامية يعتمد استراتيجيات تنمية بشرية، فإنه يندر أن تقوم هذه الدول بصياغة وثيقة شاملة تتضمن مختلف جوانب خطة للتنمية البشرية. وبسبب غياب مثل هذه الخطة، فإنه لا يجري ترجمة الاستراتيجيا وأولوياتها إلى إجراءات وعمليات تنفيذية. كما انه قلما تتوفر بيانات تفصيلية يتطلبها تخطيط التنمية البشرية، مثل الاحتياجات من المهارات ومن فئات القوى العاملة، أو معدلات الأجر، أو مدخلات ومخرجات التعليم والتدريب. وفي هذا الصدد اقترح محبوب الحق، وهو وزير سابق للمالية والتخطيط في باكستان، في محاضرة له سنة ١٩٨٨ في مقر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(٣٣)، أن تتضمن خطط التنمية البشرية خمسة عناصر:

(٣٢) United Nations Development Programme, «Experience in Human Resources Development Since 1970, Report of the Administrator,» (UNDP/1988/62).

(٣٣) Mahbub Ul Haq, *People in Development*, UNDP, 1988, and Paul Hoffman Lecture, United Nations, New York, 14 April 1988.

١ ـ أن تبدأ بموازنة بشرية تبين هيكل الموارد البشرية المتاحة.

٢ ـ تبدأ صياغة الأهداف في شكل احتياجات البشر، ثم تترجم بعد ذلك إلى أهداف إنتاج واستهلاك عينية.

٣ ـ يجب الربط بين أهداف الإنتاج والتوزيع وإعطاؤها أهميات متوازنة.

٤ ـ الأخذ باللامركزية في صياغة استراتيجية التنمية البشرية، وإشراك المجتمعات المحلية فيها.

٥ ـ إضافة إطار لمتابعة الأبعاد البشرية للتنمية وتقييمها.

وعلى حد قوله، فإنه على رغم كثرة ترديد أن التنمية بالبشر وللبشر، فإن هذه الحقيقة تاهت وراء الأرقام، وطغت معدلات الاستثمار على متطلبات إعداد البشر للقيام بالتنمية. وضرب مثلاً على ذلك وهو عجز دول أوپك عن تعظيم العائد من الأموال التي حققها رفع أسعار النفط بسبب ضعف أداء العنصر البشري. من جهة أخرى، فإن ارتفاع أرقام الناتج القومي كثيراً ما صحبه انكماش في أرواح الشرائح الدنيا للسكان ومقدراتها، وهو ما يعيد إلى الأذهان حقيقة كون الهدف النهائي للتنمية هو رخاء البشر وليس حجم الناتج القومي. وأصبح من الضروري بحث كيفية إدماج البشر في التنمية كأداة وهدف لها في آن معاً. وكما دفع مكنمارا مجموعة سِسكس إلى دراسة النمو مع التوزيع، هناك حاجة إلى دراسة لإزالة اللبس الذي يؤدي إلى تصور تعارض متطلبات جهود التكيف الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية. وكان طبيعياً أن يكلَّف محبوب الحق برئاسة المجموعة التي قامت بإعداد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية.

وبدأ أول هذه التقارير بوضع تعريف للتنمية البشرية على النحو التالي(٣٤): «والتنمية البشرية هي عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام المرء. وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريمة. ومن بين الخيارات الأخرى الحرية السياسية، وحقوق الإنسان المقررة، واحترام الإنسان لذاته.

والتنمية هي التي تجعل هذه الخيارات في متناول الناس. ورغم أنه ليس هناك من يضمن سعادة البشر، وأن الخيارات المتاحة لهم تنبع من ذاتهم، فإن عملية التنمية ينبغي، على الأقل، أن تخلق البيئة التي تمكّن الناس، أفراداً وجماعات، من تنمية إمكانياتهم بالشكل الكامل، كما تتيح لهم فرصة معقولة لكي يُحيوا حياة منتجة وخلاقة طبقاً لما تمليه عليهم احتياجاتهم واهتماماتهم.

وهكذا تعنى التنمية البشرية بأكثر من تكوين وتشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة ومستوى المعرفة، إذ هي تعنى أيضاً بالانتفاع بهذه القدرات سواء في العمل أو التمتع بوقت الفراغ أو في الأنشطة السياسية والثقافية. وما لم تستطع التنمية البشرية أن توازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها، فسوف يكون مآل القدرات البشرية هو الإحباط».

---

(٣٤) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠** (نيويورك: جامعة اكسفورد؛ القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، ١٩٩٠)، ص ١٢.

من المهم أن نلحظ هذا الجمع بين **القدرات والخيارات**. فقد ذهبت مجموعة من الكتّاب مثل أمارتيا سن وكيث غريفين(٣٥) إلى أن التنمية هي توسيع قدرات البشر (capabilities)، فهي أبعد من مجرد زيادة السلع والخدمات، أو زيادة المنافع أو تلبية الحاجات الأساسية. فالتنمية في رأيهم هي عملية إحداث توسع اقتصادي وتغييرات اقتصادية يجري عن طريقها توسيع قدرات الناس، باعتبارها هدفاً بحد ذاته وأداة لتحقيق مستوى أعلى للناتج والدخل. وقد تبنى إعلان المائدة المستديرة في عمّان وجهة النظر هذه، فذكر(٣٦) أنه نظراً إلى كون العناصر الحاكمة لإحداث التنمية سوف تصبح هي القدرة التنافسية والإنتاجية والعمالة الماهرة والحائزة للمعرفة وطاقات الإدارة، فإن الجانب الأكبر من الإنتاج العالمي سيتأتى ليس من إضافات إلى رأس المال، بل بفضل التحسينات في قدرات البشر. وسيصبح المحرك للنمو الاقتصادي البشر المسلّحون بتعليم متخصص ومهارات ومستويات عالية من التدريب، تساندهم التسهيلات التقانية للمعلوماتية والاتصالات. ويضيف الإعلان أن هذا المدخل إلى عملية التنمية القائم على القدرات (the capabilities approach) يؤكد الدور المحوري للمبادرة والإبداع من جانب جميع المواطنين، ومن ثم يحتم مقرطة العملية التنموية.

إن هذه الجدلية بين القدرات والخيارات تعيدنا إلى الموقف من قضية التنمية بوجه عام. فهناك شبه اتفاق ضمني على أن التنمية تعني الجهود التي تستهدف زيادة القدرات الاقتصادية للمجتمع. غير أن تقدير مدى قبول ما ينجم عن هذه الجهود يؤدي إلى أنماط مختلفة من التنمية، فهناك تنمية مشوهة تتم في إطار من التبعية، وأخرى جديرة بالاعتبار لأنها تتم في إطار من الاعتماد على النفس، فهي تنمية مستقلة. ثم هناك استراتيجيات التنمية يتم الاختيار بينها وفقاً لمعيار أو آخر. وإذا كانت المعايير التي يتبناها مجتمع ما تستند في نهاية الأمر إلى الغايات التي يرتضيها، فإن عملية صياغة الأهداف ذاتها ليست من قبيل المعطيات التي لا تخضع لمناقشة علمية. فمعظم الانتقادات التي وجهت إلى خطط التنمية أكد عدم ملاءمة الأهداف، بقدر ما أظهر قصور أجهزة التنفيذ عن أداء الواجبات التي حددتها الخطط. وإذا صح في التحليل الاقتصادي أن ينظر إلى دول الاختيار على أنها تخرج عن نطاق علم الاقتصاد وأنها من ثم تعتبر من قبيل المعطيات بالنسبة إليه، فإن هذا يجب ألا يقيد الفكر التنموي الذي يستهدف النهوض بالمجتمع، بدءاً من الطموح بالأهداف. غير أن الطموح المبالغ فيه في الأهداف قد يضع المجتمع

(٣٥) Amartya Kumar Sen, *Commodities and Capabilities*, Professor Dr. P. Hennipman Lectures in Economics, v.7 (Amsterdam; New York: Sole Distributors for U.S.A. and Canada, Elsevier Science Pub. Co., 1985), and Keith B. Griffin and John Knight, eds., «Human Development in the 1980's and Beyond,» *Journal of Development Planning*, no.19 (Special Number) (1989).

(٣٦) United Nations Development Programme, Development Study Programme and North Round Table, «Amman Statement on Human Development: Goals and Strategies for the Year 2000,» (Amman, 3-5 September 1988), pp.9-10.

في موقف المنبت، لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى.

يصبح إذاً من المحتم العودة إلى قاعدة **التواصل** (sustainability)، مع التمييز بين التواصل الذاتي والتواصل بفعل عوامل خارجية. فقد انشغل الفكر التنموي، منذ القدم، بالبحث في ما يجب عمله لجعل التنمية قادرة على **التواصل الذاتي** (self-sustained growth). وفي هذا السياق حصل التراكم الرأسمالي على موقع بارز باعتبار أن رأس المال قادر على إعادة تجديد نفسه كونه العنصر الأكثر ندرة، ولا سيما في المراحل الأولى للتنمية. وساعدت النظرية الاقتصادية في ذلك حيث قدمت نماذج ديناميكية، يحدد فيها رأس المال المتاح في فترة معينة مستوى الناتج في الفترة نفسها وحجم الإضافة من هذا الناتج إلى رأس المال للفترة التالية. ومع ذلك فإن التطور الطويل الأجل أظهر «عنصراً متبقياً»، جرى رده ـ كما سبق ذكره ـ إلى البشر وما يتراكم لديهم من معرفة. وحينما تقصر الإمكانات الذاتية عن تحقيق معدلات التنمية المطلوبة، تتجه الأنظار إلى المعونات الخارجية، ولذا أكدت القرارات الدولية تعزيز تلك المعونات واتخاذ الإجراءات التي تعزز قدرات الدول النامية على تحصيل عائدات أعلى من تعاملها الخارجي تستخدمها في تمويل التنمية. من جهة أخرى، فإن التواصل، أو الاستمرارية من وجهة النظر المالية، يقضي تفادي الوقوع في فخ المديونية، حتى لا تتكرر أزمة الثمانينيات.

ونظراً إلى استمرار نماذج التنمية في اعتماد المنهج الاقتصادي، فإن أهم شروط الاستمرارية تظل واقعة خارج تلك النماذج. فالقيد الديمغرافي كان وما زال يتخذ شكل الدعوة إلى اتباع سياسة سكانية تحقق التناسب بين عدد السكان والموارد المتاحة للمجتمع. والقيد البيئي بدأ يتخذ مؤخراً اهتماماً متزايداً، كما ان أبعاده العالمية طغت على ما عداها من أبعاد، وهو ما خرج بها عن نطاق الأطر القطرية، بل والإقليمية. بل إن ما ترتب على المصاعب التي اعترضت عقد الثمانينيات والتي كان في مقدمتها تفاقم المديونية، يُتخذ حالياً كأداة للمطالبة بإحداث تغييرات في النظم السياسية/الاقتصادية، وما يعرف ببرامج التثبيت أو التكيف يضع قضية الإصلاح الاقتصادي أمام قضية التنمية، إلى حد أن أصبح على رأس الأسئلة المطروحة مدى التضارب أو التوافق بين هذين البعدين.

في محاولة للإجابة عن هذا السؤال، اقترح إسماعيل صبري عبد الله أن يتم تجسير الفجوة بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى باعتبار أن القوة الدافعة للتنمية هي **الإنتاجية** ليس فقط للعمالة المباشرة، بل لكل أشكال العمل الذهني واليدوي، في إطار جديد يتميز من ذلك الذي طرح وفقاً له آدم سميث مبدأ تقسيم العمل بأنه يجمع المهارات المتعددة ويجدد المكتسب منها ويتجاوز نطاق المصنع إلى المجتمع بأسره[٣٧]. وهكذا نعود

---

(٣٧) إسماعيل صبري عبد الله، «التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة،» ورقة قدّمت إلى: «المؤتمر العلمي حول التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل،» الذي نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، انظر أيضاً تقرير الإمام، في مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، عن المؤتمر نفسه.

إلى الدعوى التي تبنتها مجموعة سِسكس، والتي اهتمت برفع إنتاجية الجميع، وخصوصاً الفقراء الذين هم مسؤولية المجتمع، وليس المنشأة الفردية. ومضمون هذه النظرة أن النهوض بشؤون الفقراء لا يعني مجرد انتزاع موارد كان الأجدر بها أن تخصص للتوسع في الإنتاج الجاري، بل هو في حقيقته إضافة إلى قدرات المجتمع الإنتاجية، تعود بالخير عليه عموماً، وعلى الفقراء خصوصاً. وبعبارة أخرى، فإن هناك علاقة ديناميكية بين ما يخصص للتنمية البشرية في فترة معينة (أو ما يسميه بعضهم الاستثمار في رأس المال البشري) وعائد التنمية في فترة أو فترات تالية، على غرار تلك التي تفترضها النماذج الاقتصادية بالنسبة إلى رأس المال العيني.

غير أن المشكلة هي أن هذا يحتاج إلى بناء علاقات تعبر عن التأثيرات المتبادلة متضمنة المعالم التي تقيس تلك التأثيرات. ويتطلب هذا تطويراً في أدوات التحليل يتجاوز نطاق النظرية الاقتصادية المألوفة. وقد كان هذا هو ما دعانا إلى أن نعتبر أن القضية ليست مجرد إدخال البعد البشري في معالجة التنمية، بل إدراك أننا في واقع الأمر تجاه منهج جديد يخرجنا من إسار المنهج الاقتصادي الذي ثبت عجزه على مدى أربعة عقود أو أكثر. ويمكن تلخيص هذا المنهج على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (١١ ـ ١)

معالجة البعد البشري في منهجي التنمية: الاقتصادي والبشري

الأبعاد	التنمية الاقتصادية	التنمية البشرية
المدخلات البشرية:	العمل بمختلف فصائله	الطاقات البشرية الإبداعية
ـ وحدة قياسها	ـ فرد/ ساعة ـ ناتج حدي	ـ العطاء البشري
ـ إعدادها	ـ استثمار في البشر	ـ مخرجات التنمية البشرية ذاتها
آلية التحويل	البنيان الاقتصادي	التنظيم الاجتماعي
المخرجات:	مكونات مستوى المعيشة	مكونات نوعية الحياة
ـ أداة تقييمها	ـ دالة المنفعة الفردية	ـ دالة المنفعة الاجتماعية
حافز الفرد والمجتمع	تعظيم العائد المادي	تعظيم الرفاه الاجتماعي
المنهج العلمي المتبع	علم الاقتصاد	علم مجتمعي شامل

المصدر: محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣)، ص ٢٨٣.

فالنظرة المألوفة إلى العنصر البشري في النماذج الاقتصادية للتنمية، أو بالأحرى في دوال الإنتاج، هي أن جانب المدخلات يتكون من عنصر العمل بمختلف فصائله، يدوياً كان أو عقلياً. ويستخدم في قياسه عادة وحدات هي عبارة عن عدد الأفراد المستخدمين،

أو الرجل/ ساعة تعبيراً عن كثافة الاستخدام. وخلال إيجاد شروط التوازن تستلخص مساهمات عناصر الإنتاج، بما فيها العمل، عند التوازن بالإنتاجية الحدية التي تحدد مستوى استخدام العنصر، وتتعادل قيمتها بالأجر المدفوع، وفق دالة الإنتاج التي يعتبرها علم الاقتصاد من المعطيات. هذه المدخلات تدخل في المنشآت، أي وحدات البنيان الاقتصادي الذي يمثل آلية تحويلها إلى مخرجات. ووفق المنظور الاقتصادي، فإن هذه المخرجات هي مجموعة السلع والخدمات المنتجة التي تدخل في تكوين مستوى معيشة السكان، والذي يتحدد لكل فرد وفق عائده من مساهمته في العملية الإنتاجية، مصححاً بناتج عمليات إعادة التوزيع، أخذاً في الاعتبار دالة المنفعة الفردية التي يعتبرها علم الاقتصاد من المعطيات أيضاً. ونظراً إلى أن التركيز في هذا النوع من التحليل يجري على الكفاءة الاقتصادية، فإن عملية إعادة التوزيع تلعب دوراً مهماً عند هذه النقطة، يعالج الخلل الذي يقوم بين توزيع السكان في طرفي جهاز التحويل، أي دورهم كمنتجين ومستهلكين. ويتحدد تصرف الفرد في الحالين، الإنتاج والاستهلاك، وفق حافز فردي مبني على تعظيم العائد المادي الحالي. ولا يعني هذا إغفال النظرات المستقبلة، بل يجري التعبير عنها بموجب القيم الحالية المحسوبة وفق معدل خصم يتفق مع مضمون التحليل الجاري.

أما التحليل المبني على منهج التنمية البشرية، فيتم بالقدرات البشرية على الخلق للمستقبل وليس على مجرد قيام البشر باستيعاب المعارف السابقة وترجمتها إلى جهد يسهم في إنتاج مادي يترك للأفراد تحويله إلى استخدامات وفق الميول التي تعبر عنها دوال المنفعة الخاصة بهم. لذلك فإن المدخلات تتخذ شكل عطاء بشري تفرزه الطاقات الإبداعية للبشر التي يجري إعدادها من خلال مخرجات التنمية البشرية ذاتها، تحقيقاً للصفة الديناميكية التي يتسم بها النموذج التنموي البديل. فالفارق بين إدارة الاقتصاد وتنميته أن الإدارة تستخدم المعطيات الأخرى بما فيها المعارف التي تحدد معالم دوال الإنتاج والمنفعة، للتوصل إلى أفضل القرارات حول تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع يقبله الجميع ليتحقق توازن يعبّر عنه عزوف جميع الفواعل الاقتصادية (economic agents) عن إحداث تغيير فيه. أما التنمية فتنطلق من رفض القيود التي تفرضها المعطيات المتولدة من مسيرة سابقة، بما في ذلك رفض اعتبار الموارد ـ وعلى رأسها الموارد البشرية ـ معطاة، لذا تسعى لتطويرها، لتصبح القضية الأولى هي تنمية الموارد قبل أن تكون تخصيصها[٣٨]. ونظراً إلى أن تنمية الموارد البشرية تعني تغيير طاقاتها الإنتاجية (على حد قول عبد الله)، فإن الأمر يقتضي أن تكون مخرجات عملية التنمية ليست هي السلع والخدمات، بل موارد متجددة، سواء كانت رأسمالاً عينياً جديداً يضاف إلى التراكم القائم وفق مفهوم النظرية الاقتصادية

---

(٣٨) وهو التعبير الذي استخدمناه في: محمد محمود الإمام، «تخصيص أم تنمية الموارد،» ورقة قدّمت إلى: اتحاد الاقتصاديين العرب، وقائع وأبحاث «مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ٤، الكويت ١٧ ـ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣،» ج ٣، ص ٨٧١ ـ ٩٢٣.

السائدة، أو رأسمالاً بشرياً قوامه المعارف الجديدة التي تتطور من خلال العطاء البشري، أو عناصر طبيعية وبيئية أقدر على إدامة الحياة البشرية لا تحد منها استخدامات تهدد إمكان بقائها في خدمة حاجات البشر. وواضح أن العنصر الحاكم في هذا هو **المعرفة**، ولكنها المعرفة المستقبلية وليست الماضوية. فالمعرفة السابقة كانت موضع اعتبار الاقتصاديين منذ وقت طويل، وهو ما عبر عنه ألفريد مارشال، الاقتصادي المعروف الذي قاد المدرسة الانغلوسكسونية في أواخر القرن الماضي، بقوله[٣٩]: «إن الأفكار، سواء في مجالات الفن أو العلم، أو ما تتضمنه الأشياء العملية، هي الهبات التي يتلقاها كل جيل من سابقيه التي تستحق أن توصف بأنها «حقيقية». فلو أن ثروة العالم المادية أصابها الهلاك، لأمكن استعواضها سريعاً لو أن الأفكار التي صنعت بها ظلت باقية. أما لو تبددت الأفكار فإن بقاء الثروة المادية لن يمنعها من أن تضمحل ليرتمي العالم في وهدة الفقر. وقد يسهل أن تستعيد المعرفة الوقائع العملية لو أنها فقدت، طالما بقيت الأفكار الخلاقة. غير أن فقدان هذه الأفكار يعيد البشرية إلى العصور المظلمة».

فالمعرفة التي يعنيها مارشال هي المتوارثة عن الأجيال السابقة، وفق مفهوم التراكم الذي يسود الفكر الاقتصادي، وإن كان هناك من تمرد عليه مثل شمبيتر، فأشار إلى التجديد والابتكار، باعتبارهما اللذين قادا التطور عبر الزمن. غير ان طبيعة التطور التاريخي كانت تجعل منهما أحداثاً خارجة عن المسار الاقتصادي المتوارث، بينما تعنى التنمية البشرية بضمهما إلى الفعل الإنساني الواعي. والواقع ان الخالق عز وجل ذكر في خامس آيات كتابه الكريم من سورة العلق ﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾. فالعبرة ليست بالعلم الذي جمعه بعض من الناس فأصبح معلوماً للإنسان، أي مجمل الناس، بل بذلك الذي لم يكن يعلمه أي إنسان فعلمه الله إياه بالقلم.

وعلى الطرف الآخر، يكون ناتج عملية التنمية (البشرية) نوعية أفضل لحياة البشر (quality of life)، وهو ما يوسع نطاق «الخيارات» ليس بمعنى إمكانية الاختيار بين عدد أكبر من الأدوات لإشباع الحاجات نفسها، بل بالامتداد بعملية الاختيار التي تعنى بها العملية التنموية إلى مختلف جوانب الحياة الإنسانية، لتشمل إلى جانب ما يحصل عليه الفرد لنفسه مباشرة، وفق المفهوم التقليدي لمستوى المعيشة، الأبعاد التي تحددها العلاقات والأطر الاجتماعية والبيئية التي تحيط بالإنسان[٤٠]. ويصبح من المنطقي أن تحل محل دالة المنفعة الفردية دالة أخرى مجتمعية. ومن ثم فإن العبرة لا تكون بالبنيان الاقتصادي، بل هي في التنظيم الاجتماعي (social organization) الذي يستوعب النظم السياسية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية. ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين عملية التنمية

---

(٣٩) Alfred Marshall, *Principles of Economics; An Introductory Volume*, 8th ed. (London: Macmillan and Co., 1947), p.780.

(٤٠) لمزيد من التفصيل، انظر: نادر فرجاني، **عن نوعية الحياة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، انظر أيضاً: حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم - المؤشرات ـ الأوضاع** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢).

بمعناها الضيق وعملية التطور، أو بالأحرى التطوير (development) التي تخرج عن النطاق الاقتصادي المحدود. ويعني هذا أن التنمية البشرية بتوسيعها نطاق النظرة إلى التنمية تُدرج عمليات وإجراءات تُركت حتى الآن خارج التنمية الاقتصادية والتخطيط لها، فافتقدت الرابطة بها، وسمح ذلك للسلطات السياسية في الدول النامية بالتصرف فيها على نحو كثيراً ما تضارب مع تحقيق متطلبات التنمية وتسبب بتعثرها. من جهة أخرى، فإن هذه النظرة تتيح إدراج الدول التي يُنظر إليها على أنها متقدمة بمعيار النمو الاقتصادي، ضمن مجال نظرية التنمية. فالبشرية جمعاء تظل في سعي دائب للتنمية الشاملة إلى يوم الدين. ويظل التقدم غاية منشودة، أياً كان المستوى الذي أمكن إدراكه.

ويترتب على هذا الدور المحوري للتنظيم الاجتماعي أن ينطلق الفكر التنموي من دراسته. ولهذا الغرض يجب التمييز بين **أبعاد ثلاثة**: **الفرد** وهو وحدة البشر: **والمجتمع** الذي تنتمي إليه مجموعة الأفراد التي يتكون منها القطر؛ **والدولة** بمعناها الضيق الذي يشمل السلطات والمؤسسات التي يحددها النظام السياسي للقطر المعني. ويوضح الشكل التالي العلاقة بين هذه الأبعاد بواسطة مثلث قاعدته هي المجتمع.

الشكل رقم (١١ ـ ١)

العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة

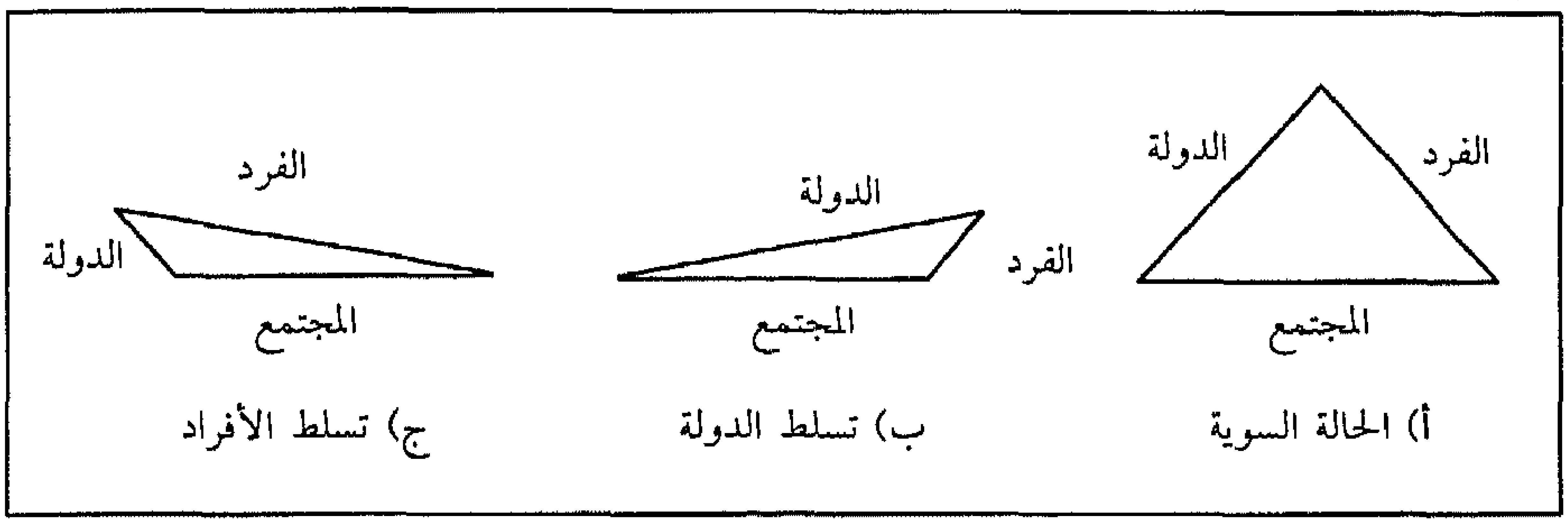

فكلما صلحت أوضاع القطر اتسعت قاعدة المثلث، وهو ما يجعل الضلعين الآخرين الممثلين للفرد والدولة يميلان إلى الداخل، وهو ما يجعل كلاً منهما يرتكز إلى المجتمع، ويقترب دورهما من التعادل كما في الحالة السوية (أ). فإذا مالت الدولة إلى التسلط، فإن دورها يتجاوز دور المجتمع، وهو ما لا يتم إلا بتقليص دور الفرد من ناحية، وطرد هذا الدور بعيداً عن الإضافة إلى المجتمع من ناحية أخرى، وهو ما توضحه الحالة (ب) التي تمثل الوضع في معظم الدول النامية. أما الحالة الثالثة (ج) ففيها يطغى دور الفرد على دور الدولة، فيحرم المجتمع من إسهاماتها التنموية. هذا التباين بين دور الفرد ودور المجتمع لا يحدث إلا بتسلط مجموعة من الأفراد على مقاليد الأمور في المجتمع وهيمنتهم على الدولة. ويميل الفكر الليبرالي إلى تغليب نوع من هذه الحالة، حيث يضفي

على فئة من الأفراد يطلق عليها «النخبة» أو «الصفوة» هالة تجعل التنمية ترتبط بمدى ما تملكه هذه الفئة من روح الإقدام (enterprise) وما تمارسه من مبادرات توسع الخيارات أمام البشرية جمعاء. ومثل هذا التفكير يقود إلى تواضع حصيلة التنمية البشرية لتنحصر في ما جرت ممارسته حتى الآن من مقاربات تفتقد تحقيق ما تتطلبه التنمية الحقيقية من ديناميكية، تجعل منها حلقات متواصلة، لتصبح تنمية قادرة على التواصل الذاتي. فالنظرة الاقتصادوية التي تقترن بالدعاوى الليبرالية تجزئ التعامل مع العملية التنموية:

- ففي جانب المدخلات يجري التركيز على «الموارد البشرية» مع التركيز على النخبة، التي هي شريحة متميزة من البشر.

- وفي جانب آلية التحويل (للمدخلات إلى مخرجات) ينصب الاهتمام على التنظيم السياسي الاجتماعي الذي يتيح لتلك النخبة حرية الحركة. لذا تصحب برامج التكيف الاقتصادي دعاوى التفريد التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية كجزء من الشرطية (conditionality) التي يتم بموجبها تقديم المساعدات[٤١].

- أما في جانب المخرجات، فهناك عودة إلى مفاهيم مستوى المعيشة المبني على المتاح من السلع والخدمات، مع إدخال عمليات إعادة التوزيع، والنظر إلى ناتج العملية التنموية كتعظيم للعائد الاقتصادي الإجمالي، مع إدراج قضية التناسب بين المخرجات والموارد، وهو ما يعطي وزناً أكبر للتوزيع القطاعي متضمناً قطاعات الخدمات، وللسياسات السكانية والتوظيفية، بما في ذلك تغليب الأساليب المتفقة في كثافتها العمالية مع الندرات النسبية لعناصر الإنتاج، ولا سيما العمل مقارناً برأس المال.

- وتغلب على نوعية المخرجات النزعة إلى الاندماج في النظام العالمي، وهو ما يعطي أولوية متقدمة للقطاعات التصديرية، على تلك الموجهة مباشرة إلى إشباع الحاجات الأساسية للتنمية البشرية، بحكم كونها في المقام الأول قطاعات محلية.

- وحتى في الحالات التي تُردَّد فيها دعاوى التكامل الإقليمي، فإن هذا يحدوه توسيع نطاق السوق للمنتجات ذات الطبيعة الاتجارية (tradables)، خصوصاً إذا كان الاهتمام موجهاً إلى تحسين فرص الاستثمار الإقليمي كبديل مأمون من الاستثمار في الأسواق العالمية. ومرة أخرى يكون التركيز على البعد الاقتصادي لا البشري.

الخلاصة، إن إدراج البعد البشري بصورة مترابطة، وليس كمجرد رداء تتجمل به التنمية الاقتصادية، أمر ملحّ، ويتطلب إعادة نظر شاملة تعمّ نظريات التنمية وممارساتها. ومن الأفضل التحول من الجدلية التي تضع دور الفرد وحقوقه في مواجهة دور الدول وسلطاتها، إلى موازنة بين دور الفرد ودور المجتمع، حيث تؤدي هذه الموازنة إلى وضع الدولة في موضعها الملائم وتحدد مسؤولياتها تجاه كل من الفرد والمجتمع. وعلى التحليل الاقتصادي أن يترجم ذلك إلى توافق بين النظرة الإفرادية (micro) والنظرة الإجمالية

(٤١) انظر مثلاً: الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، ص ٣١١ - ٣١٥.

(macro). وينطبق الأمر نفسه على نظرية التكامل التي ظلت حتى الآن تخضع للمنطق الاقتصادي المبني على السوق ومتطلبات سلامتها، حتى لو كان مبرر الدعوة إليه هو تعزيز التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس. فإذا صح أن التنظيم الاجتماعي هو قوام التنمية البشرية، فإن هذا التنظيم يجب أن يشغل حيزاً مرموقاً في الفكر التكاملي. والواقع اننا لو نظرنا إلى التجارب الإقليمية المختلفة في التكامل، لوجدنا أن التجربة الوحيدة التي قيّض لها النجاح حتى الآن هي تجربة أوروبا الغربية. ولعله ليس عبثاً أن يطلق عليها «الجماعة الأوروبية» (European Community) ولا ينظر إليها على أنها مجرد سوق مشتركة. إن التشابه الذي يسود أوضاع مجتمعات الدول الأوروبية، وليس فقط التقارب بين مستوياتها وهياكلها الاقتصادية، هو السبب في نجاح تجربتها، وعدم إحراز تجارب أخرى نجاحاً مماثلاً. فقد باءت تجارب الدول النامية، وفي مقدمتها التجربة العربية، بالفشل، أو في أحسن الأحوال، أحرزت تقدماً شديد التواضع، بينما لحق تجمع الدول الشيوعية بالنظام ذاته، على رغم نجاحه في النهوض بمستوى أشدّ الدول تخلفاً فيه بفضل التعاون الاقتصادي التقني، إذ عجز عن ضمان استمرار تقدم أكثر أعضائه تطوراً. ولذلك فإن النظرة القومية إلى التنمية البشرية لن يقيَّض لها أن تكون رافداً للتنمية العربية إلا إذا أعيد النظر في المناهج التنموية من ناحية، ومنهج التكامل العربي من جهة أخرى، بحيث تؤخذ الأبعاد المجتمعية في الاعتبار. وإذا كان العرب يملكون من المقومات ما يهيئ لتجمعهم أساساً مجتمعياً أكثر تجانساً من أي تجمع إقليمي آخر، فإن قيام تعاون فعال بينهم يقتضي منهم الاتفاق أولاً على التصور المجتمعي المستقبلي الذي يقبلونه جميعاً، ويقيمون جهودهم التكاملية على أساسه. وعليهم أيضاً أن يدعموا هذا التصور بتحولات جادة داخل كل قطر يعطي المجتمعات دوراً أوسع مما حظيت به إلى الآن.

رابعاً: التنمية البشرية في الاستراتيجيات القطرية العربية

رأينا أنه على الرغم من دخول «التنمية البشرية» قاموس العمل التنموي منذ فترة طويلة، فإن التعامل معها جرى حول محورين: **الأول** يركز الاهتمام على البشر كعنصر إنتاج، وهو ما ينطوي تحت عنوان «الموارد البشرية» كمحدد للتنمية من ناحية، وكدافع لها من ناحية أخرى. **والثاني** ينطلق من حقيقة أن المستهدف بالتنمية هو الإنسان، ومن ثم يركز على جانب الرفاه الذي يشمل طيبات الحياة، مادية ومعنوية، وهو ما يكسب الخدمات الاستهلاكية أهمية خاصة. غير أن هذا التعامل غالباً ما تم تحت فصول مختلفة من خطط التنمية وضمن فعاليات غير مترابطة بعضها مع بعض، سواء داخل كل محور أو ما بين المحورين معاً، وهو ما يجعل مراجعة أساليب العمل في التنمية البشرية أمراً ملحّاً. يضاف إلى ذلك ما أشار إليه يوسف صايغ في استعراض لتجارب التخطيط قبل عشرين عاماً[٤٢]

(٤٢) يوسف صايغ، «تجربة التخطيط في العالم العربي،» ورقة قدمت إلى: اتحاد الاقتصاديين العرب، وقائع وأبحاث «مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ٤، الكويت، ١٧ ـ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣،» ج ١، ص ٥٢.

من أن التجربة التخطيطية العربية شهدت في مطلعها إهمال تخطيط القوى البشرية بمعناها الواسع، في حقول التعليم والصحة، وفي نطاق التدريب ونطاق قوة العمل، وكل ما يتصل بالعنصر البشري. وكان هذا، في رأيه، يدعو إلى الاستغراب نظراً إلى الإدراك العام لأهمية العنصر البشري وموقعه المركزي من أي جهد إنمائي، والإدراك العام أن العنصر البشري هو في الوقت ذاته هدف التنمية النهائي.

وقد ردّد محبوب الحق عبارة مماثلة بالنسبة إلى تجارب التنمية عامة، بعد ذلك بخمسة عشر عاماً، أي قبل خمس سنوات. وقد رأينا أن المعالجة الدولية للتنمية البشرية لم تكن مستقرة، بل لعلها لم تصل في يوم من الأيام إلى وضع التصور المتكامل الذي تسترشد به الدول في جهودها التنموية. ساعد على ذلك أن الخاصية الأساسية للتنمية البشرية هي كونها ترتبط بالنظرة الطويلة الأجل، نظراً إلى أن تغيير مواصفات البشر وتطوير اختياراتهم وتعديل التنظيم الاجتماعي الذي يضمهم، هي جميعاً من الظواهر التي تحتاج إلى وقت حتى تتحقق كل أبعادها وتظهر جميع آثارها. وكان لتركيز جهود المخططين ومتخذي القرارات على الأجلين المتوسط (خمس سنوات في الغالب) والقصير أثره في تجزئة النظرة إلى قضايا التنمية البشرية، ولذلك فإنه ليس من الإنصاف أن نحكم على جهود التنمية البشرية العربية، قطرية كانت أو قومية، بالقياس إلى ما كان يجب عمله للتعامل مع التنمية البشرية كمنظومة متكاملة.

إلا أن الظاهرة العامة التي تلفت النظر في معظم التجارب التنموية العربية هي عدم وضوح استراتيجيات بعيدة المدى يتم بمقتضاها تنظيم مسيرة التنمية(٤٣). فعلى الرغم من أن كل الخطط العربية تقريباً تصدرتها قوائم من الأهداف بعيدة المدى، يطلق عليها ـ خطأ ـ اسم الاستراتيجيا، فإن الخطط المتعاقبة شهدت تغيرات كبيرة في تلك القوائم، من دون أن يكون مرجع ذلك الانتقال من وضع سابق إلى وضع أفضل منه على النهج الاستراتيجي نفسه، بل إن الدافع كان في الغالب هو عدم الرضا بما تم إنجازه في الخطة السابقة قياساً بالأهداف المتوخاة، أو تبين الحاجة إلى تعديل المسار نتيجة لما ترتب على القصور في تحقيق تلك الأهداف من اختناقات لم تكن متوقعة بسبب عدم إحكام وضع الخطة بالشكل الذي يؤمّن توفير الطاقات التنفيذية المناسبة. وقد يكون السبب في ذلك هو تصور أن تعداد أهداف، أو بالأحرى غايات، بعيدة المدى يكفي لتحديد المسار الاستراتيجي الذي يجب ـ بحكم كونه مساراً حركياً وليس حالة نهائية ـ أن يحدد الكيفية التي يسهم بها تحقيق أهداف مرحلة في الانتقال إلى تاليتها. والواقع ان التعبير عن الاستراتيجيات بمجموعة أهداف نهائية أمر شائع، على نحو ما رأينا بالنسبة إلى استراتيجيات عقود التنمية. وافتقارها إلى رسم المسارات هو المسؤول عن الإحباطات التي

---

(٤٣) انظر مثلاً: محمد محمود الإمام، «دراسة نقدية للتجارب التنموية في الأقطار العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٠: «المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الكويت، ٦ ـ ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٨».

تتعرض لها أثناء التنفيذ. فالقضية ليست «ماذا» يتبنى المجتمع من أهداف، بل «كيف» يتسنى له أن يبلغها. ومن دون ذلك يتحول تخطيط التنمية إلى نوع من «الإدارة بالأزمات».

ولعل أهم الغايات التي ظلت معظم الأقطار تنشدها وبقيت تندد بعدم بلوغها، هدف تصحيح هياكلها الاقتصادية وتحديثها. واتخذ هذا الهدف صيغة **تنويع البنيان الاقتصادي**، خصوصاً في البلدان التي يطغى عليها قطاع واحد مثل قطاع النفط. هذا الهدف يترجم عادة إلى إجراءات ترمي إلى إضافة قطاعات اقتصادية جديدة إلى الاقتصاد الوطني، وهو ما يعني الانتقال من القطاعات الأولية إلى القطاعات الثانوية: من الاعتماد على الزراعة إلى التصنيع في الدول الزراعية، ومن التعدين والاستخراج إلى الصناعات المتطورة أو ربما الخدمات الحديثة على نحو ما هو شائع في الدول التي تكاد تنحصر قاعدة مواردها الطبيعية في النفط. ويترتب على ذلك أن الهياكل الاقتصادية المستحدثة هي التي تحدد الخطوات التي تُتبع في إعداد الموارد البشرية للنهوض بها، كما أن التباينات القطاعية من حيث التوطن ومستويات الدخل تحدث تحركات سكانية غير منضبطة، من أبرز معالمها الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر، المصحوبة ببطالة، كلية وجزئية، في الريف، تنتقل بهذه الهجرة العشوائية إلى الحضر. ويترتب على ذلك حدوث خلل في المرافق والبنى الأساسية، للاستخدامات الإنتاجية والاستهلاكية، بما في ذلك إسكان المهاجرين وتوفير المرافق ومنشآت الخدمات ذات الطبيعة المحلية لهم، وللزيادات الطبيعية في السكان، أخذاً في الحسبان التفاوت في مواصفات تلك المنشآت. ولعل مما ساهم في تعميق آثار هذه الاختلالات أن التركيز على القطاعات السلعية (لا سيما الصناعة الحديثة) كان يعطي وزناً أكبر لتلك القطاعات من ذلك الذي تحصل عليه القطاعات المرتبطة بالتنمية البشرية في شقّيها. وكما أظهر تطور توصيات استراتيجيات التنمية الدولية، فإن خطط التنمية في معظم البلدان العربية، شأنها شأن خطط غالبية الدول النامية، أخذت تنشغل بمعالجة الاختلالات التي ترتبت على غياب المعالجة المتكاملة للتنمية البشرية.

وكان التركيز الأكبر على جانب الموارد البشرية وتعديل المعروض منها، كماً ونوعاً. واتخذ ذلك شكل تبنّي سياسات تستهدف معالجة مشكلة **البطالة** في الدول المحدودة الموارد. ونظراً إلى غلبة النظرة الكمية، فقد كان أهم التوجهات في هذا الشأن التأكيد على **الفن الإنتاجي**، بالدعوة إلى التركيز على النشاطات الكثيفة العمالة. وصاحب هذا افتراض أن شيئاً من التدريب على المهن المطلوبة للأنشطة الجديدة يمكّن من تهيئة العمالة المطلوبة، ويكفل الكفاءة الإنتاجية لهذه الأنشطة. غير أن الحقيقة ما لبثت أن تكشفت وهي ان التهيئة تتطلب إعداداً أوسع نطاقاً، يتناول التعليم بمختلف مراحله، فضلاً عن الخدمات الأخرى اللازمة للنهوض بالموارد البشرية. ومع ذلك كانت هناك حاجة إلى أن تعقد قبل ست سنوات ندوة حول «تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي» لاستطلاع أبعاد تلك التنمية التي حددها مدير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في افتتاحها

بالآتي[٤٤]: «فتنمية الموارد البشرية في اعتقادنا ذات أبعاد أربعة: فهي **أولاً**، عملية تعليمية يساهم فيها التعليم العام بوضع الأساس من حيث صقل شخصية الفرد وتزويده بالأسس العلمية المطلوبة. وهي **ثانياً**، عملية تدريبية فنية يتم من خلالها تأطير نشاط الأفراد ضمن قدرات عملية متخصصة يساهمون بها في الإنتاج مساهمة مباشرة. كما انها **ثالثاً**، عملية تنظيمية إدارية يتم فيها تأهيل الأفراد لإدارة وتنفيذ النشاط التنموي بجوانبه المختلفة. وهي **أخيراً** مسألة سلوكية تهدف إلى التأثير في السلوك الاجتماعي للأفراد وتنمية القيم المطلوبة التي تجعل نشاطهم في إنتاج السلع والخدمات متلائماً مع الإطار الفكري والعقائدي الذي يعيشون فيه. على أن الوصول إلى هذه الأبعاد الأربعة وتحقيق الأهداف المرجوة من خلالها لا يتم إلا في إطار بيئي ـ اجتماعي مناسب لكي تأخذ عملية تنمية الموارد البشرية أبعادها بشكل واقعي منسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

ويلقى الجانب السلوكي القيمي اهتماماً في كثير من المواثيق العربية، سواء دساتير الأقطار أو مقدمات كتب الخطط، حيث يتصدر قائمة الأهداف التأكيد على غرس القيم الروحية السامية المستمدة من الدين الحنيف. إلى جانب هذه العبارات العامة التي قلّما تُترجم إلى فعاليات محددة في خطط التنمية، فإن هناك مطالبة من جانب عدد من المفكرين بتصويب ما يوصف بأنه «**تصدع قيم العمل والإنتاج**»[٤٥]. ويشار في هذا الصدد إلى ما ترتب على تدفق العائدات النفطية من ظهور نظام خاطئ للحوافز المادية والمعنوية أخل كثيراً بنسق القيم الاجتماعية. واتخذت هذه الظاهرة أبعاداً مقلقة منذ منتصف السبعينيات، سواء في الدول النفطية التي زاد فيها الاعتماد على الدخول الريعية وعلى التحويلات بأنواعها المختلفة، الرأسمالية والجارية والعينية، أو الدول المصدرة للعمالة التي تأثر المهاجرون منها بأنماط الإنفاق الاستهلاكي البذخي ونقلوه إلى مواطنهم، والتي تراجعت فيها قيمة العمل في الموطن إزاء الدخل المضاعف الذي يعود عليهم من الهجرة، والذي يمكّن عائلاتهم من الاعتماد على ما يجري تحويله من مدخرات بدلاً من السعي إلى العمل. وقد كانت النتيجة الحتمية هي **انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل**، كما يتضح من الجدول رقم (١١ ـ ٢). فنسبة المشاركين في القوى العاملة (السكان النشطين) تبلغ ٢٨,٥ بالمئة من جملة السكان، وهي نسبة شديدة التدني بالقياس إلى ما هو سائد في العالم عموماً والدول الصناعية (أعضاء منظمة التعاون والتنمية الأوروبية) خصوصاً، كما يظهر من النسب الواردة في العمودين الأخيرين من الجدول[٤٦].

---

(٤٤) انظر: كلمة عبد اللطيف الحمد، في: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي [وآخرون]، **تنمية الموارد البشرية: بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧**، ص ١٤.

(٤٥) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٤٦) وذلك وفق النسب الواردة في تقرير التنمية البشرية عن الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩١) منها ١٥ بالمئة إناث. ويقدرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد بحوالى ٣٠,٤ بالمئة منها ١٧,٤ بالمئة إناث. انظر: الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، عن تقديرات أولية لسنة ١٩٩٠، ص ١٤٨.

يساهم في ذلك انخفاض نسبة القوى البشرية، أي السكان في سن العمل، إلى جملة السكان، بسبب سرعة النمو الديمغرافي على رغم أن التركيبة العمرية للمهاجرين (من خارج المنطقة) ترفع من تلك النسبة، وهو ما يجعلها أعلى في الدول المصدرة للعمالة منها في المستوردة لها. يتضافر مع هذه الظاهرة انخفاض معدلات المشاركة إلى ما يوازي ٧٣ بالمئة من المستوى العالمي. ويرجع جانب من هذا الانخفاض إلى ضعف مشاركة الإناث، إذ إن نسبتهن إلى القوى العاملة تبلغ ١٥ بالمئة مقابل ٣٤ بالمئة على المستوى العالمي، أو ٤٢ بالمئة في الدول الصناعية. إن هذه المعدلات تعكس مدى تدنّي قيم العمل، كما تشير إلى أثر التقاليد السائدة في الإحجام عن تشغيل النساء. وإذا أضيف إلى ما تقدم انخفاض المؤشرات التعليمية ومعدلات الالتحاق بالمستويات التعليمية الأعلى، فإن هذا يعني أن جانباً مهماً من القوى العاملة الحالية يندرج ضمن الفئات العمرية الدنيا، التي يؤدي استبعادها إلى تخفيض أكبر في معدلات المشاركة. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المعدلات المتواضعة تصحبها معدلات بطالة مرتفعة، ليس فقط في الدول المكتظة نسبياً بالسكان، بل وأيضاً في الدول الصغيرة الحجم. وإذا كانت حركات الانتقال بين البلدان العربية قد ساهمت في تخفيف آثار مشكلة البطالة في بعض البلدان المحدودة الموارد، فإن على هذه البلدان أن تتخذ من الإجراءات ما يصحح تدني معدلات المشاركة، وما يعالج في الوقت نفسه تفاقم البطالة.

الجدول رقم (١١ ـ ٢)

نسب المشاركة والناتج، ١٩٩٠

البيان	القيم المطلقة للمناطق			نسب العربية بالمئة إلى	
	العربية	OECD	العالم	OECD	العالم
الناتج الإجمالي (مليار دولار) [أ]	٤٤٢,٧	١٦٦٢٦,٣	٢١٦٣٩,١	٢,٧	٢,٠
السكان النشطون (مليون) [ب]	٦٣,٨	٣٨١,٤	٢٤٠٢,٦	١٦,٧	٢,٧
السكان في سن العمل (مليون) [جـ]	١١٩,٧	٥٢٤,٧	٣٢٩٠,٠	٢٢,٨	٣,٦
إجمالي عدد السكان (مليون) [د]	٢٢٤,٢	٧٨٣,١	٥٣٥١,٠	٢٨,٦	٤,٢
نسبة القوى البشرية للسكان [هـ = جـ/د]	٥٣,٤ بالمئة	٦٧,٠ بالمئة	٦١,٥ بالمئة	٧٩,٧	٨٦,٩
نسبة المشاركة [و = ب/جـ]	٥٣,٣ بالمئة	٧٢,٧ بالمئة	٧٣,٠ بالمئة	٧٣,٢	٧٣,٠
النشطون/ جملة السكان [ز = ب/د= و هـ]	٢٨,٥ بالمئة	٤٨,٧ بالمئة	٤٤,٩ بالمئة	٥٨,٤	٦٣,٤
إنتاجية المشتغل (دولار) [أ / ب]	٦٩٢٨	٤٣٥٩٣	٩٠٠٦	١٥,٩	٧٧,٠
الناتج للفرد (دولار) [أ / د]	١٩٧٤	٢١٢٣١	٤٠٤٤	٩,٣	٤٨,٨

المصـــــــــادر: International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), *World Development Report, 1993*; United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), and

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**، تحرير صندوق النقد العربي.

وتُظهر الأبعاد السابقة أهمية القضية السكانية، التي تشهد تبايناً حاداً في الوطن العربي. فدول العجز تجد في التزايد السريع للنمو السكاني ما يرهق مواردها المحدودة، سواء في تدبير البنية الارتكازية الضرورية، أو توفير الخدمات الأساسية، ولا سيما بالنسبة إلى الشريحة الكبيرة من الفئات العمرية الدنيا، أو تمويل النشاطات التي تخلق فرص عمل كافية. وتلجأ هذه الدول عادة إلى نوعين من الإجراءات في مواجهة هذا الموقف: **الأول** هو إيلاء الأبعاد الاقتصادية اهتماماً أكبر، تدفعها إلى ذلك المؤسسات المالية الدولية بتأييد من الدائنين. **والثاني** تبني سياسات سكانية ترمي إلى الحد من النمو السكاني السريع، بتأييد منظمات دولية يقلقها تزايد سكان الكوكب ولا سيما في الدول النامية. وبين هذين المنهجين تخفت عادة الأصوات التي تدعو إلى التعامل الديناميكي مع تلك الظاهرة لتحويلها من عبء على التنمية إلى رافد لها. أما دول الفائض، خصوصاً تلك التي تستمد فائضها من دخل ريعي يسهم في رفع مستويات الأجور النقدية والحقيقية فيها، ويمكّنها من التوسع في الاستثمار بأكثر مما تسمح به طاقاتها المحلية، فإنها تجد أنها مواجهة بخلل في تركيبتها السكانية له آثاره الاجتماعية والسياسية التي بلغت حدوداً غير مقبولة في أعقاب حرب الخليج الثانية. ومع دخول التنمية في تلك الدول مرحلة جديدة لبناء اقتصاد فوقي حديث استناداً إلى البنية الارتكازية المتطورة التي أقامتها، تتعرض السياسات السكانية لهذه الدول إلى مراجعات عديدة، سواء بالنسبة إلى مواطنيها أو العمالة المغتربة، وهو ما سوف يكون له مغزاه لسياسات دول العجز المصدرة للعمالة.

ولا تقف تيارات الحركة السكانية عند الانتقال بين دول العجز ودول الفائض، بل إن هناك تيارات أخرى تتسبب بها القلاقل السياسية التي يتعرض لها بعض البلدان داخل الوطن العربي وخارجه. فإلى جانب محنة الشعب الفلسطيني، ومن بعده الشعب اللبناني، يتعرض السودان والعراق لمشاكل جمة بسبب التباينات العرقية، تؤدي إلى إهدار حقوق البشر، وإلى انقسامات تهدد وحدتهما وتعرقل التنمية فيهما. ويتعرض بعض البلدان حالياً إلى حركات سياسية تدفعها أطراف متعددة، بعضها خارجي، إلى ارتكاب أعمال عنف وإرهاب، وهو ما يهدد أمن المواطنين ويصيب النشاط الاقتصادي بالأذى. وينوء بعض البلدان العربية بهجرة ضخمة إلى أراضيه من بلدان مجاورة، نتيجة اضطرابات سياسية أو بسبب انتشار المجاعات. من جهة أخرى، تضاف إلى الهجرة من الريف إلى الحضر التي سبقت الإشارة إليها، تحركات سكانية داخل القطر الواحد، بسبب التعرض إلى موجات من الجفاف التي تحرم عدداً كبيراً من السكان من مصدر الرزق الأساسي، وتدفعهم إلى الحركة جيئة وذهاباً وراء مصادر المياه. وكان لهذا العامل وقعه البالغ على دولة مثل موريتانيا. وقد بلغ الجفاف مؤخراً حدوداً كبيرة في دول كان ينظر إليها على أنها مراكز رئيسية للإنتاج الزراعي والغذائي في الوطن العربي، فأصابها بمجاعات تحصد رقاب البشر. ويتصف الوطن العربي بكونه من أكثر مناطق العالم جفافاً، وبشدة اعتماده على المصادر الخارجية للمياه. ويشهد حالياً تطورات مهمة بالنسبة إلى مصادر المياه تؤثر بأشكال

مختلفة في عدد من البلدان، وفي القضايا القومية العربية. وباختصار، فإن المشكلة السكانية تكتسب أبعاداً جديدة تزيد من تعقيدها، وتتجاوز الإطار الديمغرافي التقليدي وما يتصل به من تفشي البطالة.

ونظراً إلى الطبيعة المحلية للخدمات المتصلة بالتنمية البشرية، فإن التباينات المحلية تحتاج إلى معاملة خاصة، ولا سيما في ظل التحركات السكانية الضخمة، التي تسهم فيها تلك التباينات بنصيب وافر. ولذا يهتم كثير من الدول العربية بـ **التنمية الجهوية** التي ترتبط في بعض الحالات بنوع من الإدارة المحلية. وقد كان هذا الأسلوب شائعاً في بلدان المغرب العربي لتأثرها بالأسلوب الفرنسي. غير أنه مع تزايد الفوارق الإقليمية وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية واقتصادية، بدأت دول عدة بإيلاء البعد الإقليمي (الجهوي) اهتماماً أكبر. ولا يقتصر الأمر على البلدان الكبيرة الحجم التي تتزايد فيها فرص التفاوتات البيئية أو الإثنية، بل تشترك فيه بلدان صغيرة الحجم. ولعل أهم ما يشغل تلك الدول هو الفوارق الدخلية التي تنعكس على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة، ومن ثم توزيع الدخل ومعدلات البطالة. ويرتبط بهذه الأبعاد تفاوت نصيب المناطق من المرافق والبنى الارتكازية ومن الخدمات الأساسية. ويعتبر هذا دليلاً على عجز الجهود التنموية عن معالجة تلك التباينات، وعلى فشل إجراءات إعادة التوزيع في تقليصها.

وسواء على المستوى القطري أو على المستويات الجهوية، لم تقتصر جهود التنمية على معالجة جانب الموارد، إذ كانت هناك الأهداف التي تعبر عن اهتمام خطط التنمية بتحقيق رفاه الإنسان ورفع مستواه المادي والاجتماعي، وهو ما يترجم عادة إلى مكونات مستوى المعيشة. فيشار في خطط التنمية إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفقاً لما يحقق إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الاجتماعية، والعمل على رفع الكفاءة الاقتصادية ومستوى الأداء الاقتصادي. وتكتسب هذه الأبعاد أهمية خاصة في النظرة الجهوية، حيث إن تباين مستويات الرفاه يعتبر نتيجة وسبباً في آن واحد للفوارق الجهوية في حصيلة التنمية. غير أن الفترة الأخيرة شهدت تجاوز النظرة مستوى المعيشة بمعناه المحدود إلى ما رأينا أنه يسمى **نوعية الحياة**. وترجع أهمية هذا التحول إلى أن مفهوم نوعية الحياة يتضمن نطاقاً أوسع من حقوق الفرد والمجتمع، يتجاوز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي ظل الفكر التنموي يركز عليها، ليشمل أبعاداً سياسية ومؤسسية بدأت تحظى بمساحة أوسع من الاتفاق على المستوى العالمي. ويمكن القول إن تقارير التنمية البشرية اكتسبت أهميتها من أنها لفتت النظر إلى قصور الجهود التنموية عن النهوض بأوضاع البشر(٤٧). وتحتاج هذه الأبعاد إلى مزيد من التمحيص لأن الأساليب التخطيطية التقليدية لا تستطيع أن تدرجها بصورة محددة في نماذجها المكممة، فضلاً عن أن نطاق الدراسة يتجاوز المجال الاقتصادي فيحد بذلك من إدراجها في التحليل بصورة ديناميكية.

---

(٤٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٩١، وفرجاني، **عن نوعية الحياة في الوطن العربي**.

ولا يعني هذا أنه يتعذر تطوير النماذج التخطيطية على النحو الواجب. إلا أن واحداً من الشروط اللازمة لهذا الغرض هو تطبيق أسلوب التحليل الديناميكي على الأجل الطويل أخذاً في الاعتبار أركانه الثلاثة التالية(٤٨):

١ ـ تنمية الموارد، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، مع تطوير قياسها على النحو المبين في الجدول رقم (١١ ـ ٢).

٢ ـ تعديل البنيان الذي يتعامل في هذه الموارد ليوفر بها نوعية أفضل للحياة، وهو ما يجب أن يتعرض إلى التنظيم الاجتماعي، كما سبق إيضاحه.

٣ ـ تطوير نوعية الحياة بمختلف أبعادها، مع تحديد مردودها على قدرة البشر على العطاء.

ويثير الاهتمام بالأبعاد البعيدة المدى أمرين يستلزمان مزيداً من الدراسة: **الأول** هو التأصيل النظري القادر على إدراج العلاقات الديناميكية بين مخرجات التنمية البشرية على مدى فترة زمنية معينة ومدخلاتها في فترة تالية، يمر بينهما وقت كاف لاستيعاب آثار المخرجات. الأمر **الثاني** هو التوفيق بين الاتجاه الحالي نحو تحكيم قوى السوق التي تعطي الوزن الأكبر للاعتبارات الآنية، وتدرج العوامل المستقبلية وفق الرؤية الحالية لها، والحاجة إلى اتخاذ قرارات جارية من أجل تعديل قوى السوق ذاتها على المدى البعيد. ويقتضي الأمر قيام الدولة بدور مهم لإجراء هذا التعديل، وهو ما يقاومه بعض المؤسسات المالية بدعوى أنه قد يؤدي إلى تحميل الميزانية العامة بأعباء تزيد من صعوبة تحقيق التوازن الاقتصادي الحالي. ومن الممكن إدراج هذا البعد في ما يتم بشأن تطوير التحليل النظري، وهو جهد يجب توفير الموارد الكافية له، خصوصاً أن المؤسسات المالية، دولية كانت أو إقليمية، في عملياتها التمويلية المطلوبة للتنمية، تعطي وزناً أكبر لاعتبارات الأجل المنظور. وحتى في ما تجريه من دراسات للبنى الارتكازية والخدمات الأساسية، فإن النظرة البعيدة المدى تُبنى على تصورات عن الهيكل المستقبلي للاقتصاد، وما يرتبط به من احتياجات لموارد بشرية، وما يحققه من مستويات رفاه. بعبارة أخرى، إن النمط الحالي للتفكير ولدراسات التمويل يضع الجانب البشري كإطار خارجي للنواة الاقتصادية التي ينظر إليها على أنها لب عملية التنمية. أما النظرة التنموية البشرية، فإنها تضع البشر في موقعها كجوهر عملية التنمية جاعلة الأبعاد الاقتصادية بمثابة المستلزمات التي تحتاج إليها تلك التنمية، سواء ما يلزم لتوفير متطلبات الإنتاج، أو ما تتطلبه مقتضيات النهوض بنوعية الحياة. ولتحقيق الربط بين البعد الحضاري الشامل للتنمية البشرية والبعد الاقتصادي المتعلق بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية بالمفهوم التقليدي، هناك ضرورة لصياغة كمية لعنصرين رئيسيين: **الأول** هو دالة الرفاهة أو المنفعة الاجتماعية، ويختلف هذا عن المحاولة التي تجريها تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة لقياس ما يسمى المنفعة العائدة من

(٤٨) انظر: الإمام، «دراسة نقدية للتجارب التنموية في الأقطار العربية».

الدخل القومي[٤٩]. الثاني هو التعبير عن مجمل الآثار المباشرة وغير المباشرة للتصرفات الاجتماعية في الأبعاد المختلفة لحياة البشر، بحيث يمكن إدراجها في الحسابات الاقتصادية. ولعلنا نذكر أن النظرة التنموية الشاملة كانت الدافع إلى تطوير أساليب تقييم المشروعات، وإدخال مفهوم الربحية الاجتماعية إلى جانب الربحية الفردية للمشروع.

وليس هذا مجال مناقشة أساليب قياس مؤشرات التنمية البشرية، غير أننا سنلخّص في الجدول التالي قيم هذه المؤشرات للبلدان العربية، وتحليلها إلى عناصرها الأولية بغرض بيان نواحي التقارب والتباعد بين البلدان العربية، تمهيداً للتعرف إلى ما يمكن عمله على الصعيد القومي. ونستعين في هذا الجدول بمؤشر سبق لنا أن اقترحناه للجمع بين مؤشر دخل الفرد المألوف، والمؤشر الذي اقترحته مؤسسة باريلوتشي وهو توقع الحياة عند الميلاد، وقوام هذا المؤشر حاصل ضرب المؤشرين كتعبير عن «الدخل المتوقع مدى الحياة عند الميلاد» إذا ما بقيت كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حالها في التاريخ المعين[٥٠]. ويبين العمود الأول قيمة مؤشر التنمية البشرية (HDI) كما قدّره تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠، كما يبين العمود الأول ترتيب الدول وفقاً لهذا المؤشر ضمن ١٧٣ دولة تضمنها التقرير، وكذلك موقع الوطن العربي في مجمله فيما لو اعتبرناه دولة واحدة. ويبين العمود الخامس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصورته الخام، أي مقدراً من البيانات الأصلية محولة إلى الدولار وفق سعر الصرف السائد. أما العمود السادس فيبين القيم مصححة وفقاً للأسلوب المشار إليه من قبل الهامش رقم (٤٩). ويبيّن العمودان التاليان «توقع الدخل مدى الحياة عند الميلاد»، ونحصل عليه بضرب كل من متوسطَي الدخل في توقع الحياة عند الميلاد. ووفق البيانات غير المصححة نجد أن الفرد في أفقر الدول، وهو الصومال، يحصل مدى حياته على ٥٣٠٠ دولار أمريكي، إذا استمر خلال حياته البالغة ٤٦ عاماً يتقاضى دخلاً سنوياً مقداره ١١٥ دولاراً. هذا المبلغ يوازي ما يحصله الفرد في الإمارات خلال ثلاثة أشهر ونصف الشهر، أو ٤ في الألف من دخله مدى الحياة. هذه النسبة تتحسن فترتفع إلى حوالى ١١ بالمئة إذا ما أخذنا بالتصحيح الذي تقترحه تقارير الأمم المتحدة. ويلاحظ في هذا الصدد أن التصحيح يقلص قيم الدخول العليا، على أساس أنه بعد إشباع

---

(٤٩) تجري هذه التقارير تصحيحين على المقياس التقليدي للنمو، وهو الناتج المحلي للفرد مقوماً بالدولار حتى تسهل المقارنة بين الدول. الأول هو استخدام سعر تحويل يقوم على القوة الشرائية المحلية (PPP) (Purchasing Power Parity) بدلاً من سعر الصرف الخارجي. والثاني هو تطبيق صيغة أتكينسون (Atkinson) لقياس منفعة الدخل. وبموجب هذه الصيغة يقسم دخل الفرد إلى شرائح كل منها يوازي خط الفقر (٤٨٢٩ دولاراً في سنة ١٩٩٠)، يحصل أولها على وزن يساوي الوحدة، والجذر التربيعي للثاني على وزن يساوي اثنين، والجذر الثالث (التكعيبي) على وزن يساوي ثلاثة، وهكذا. وهذا يجعل الحد الأقصى للدخل ٥٠٧٥ دولاراً. انظر: United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1993*, p.100.

(٥٠) انظر: Mohamed M. El-Imam, «Regional Co-ordination of Arab National Development Plans,» in: Ervin Laszlo, ed., *African and Arab Co-operation for Development* (Dublin: Unitar, Tycooly International Publishing Limited, [n.d.]), pp. 123 - 158.

مستويات مقبولة من الحاجات الأساسية، تتجه المنفعة الحالية للفضلة النقدية من الدخل الجاري إلى التناقص بسرعة. ومع ذلك تظل للقيم النقدية الخام أهميتها من وجهتين. **الأولى** انه في عالم تقصر فيه المسافات وتتوثق فيه المعرفة، تكتسب القيم النقدية المقارنة أهمية ذاتية. ولهذا البعد وزن كبير في الوطن العربي الذي تعظم فيه الحركة البشرية وتتسبب فيه الدخول الريعية بفروق لا تبررها تفاوتات قدرات البشر. **الثانية** ان تزايد الفضلة النقدية، خصوصاً إذا تركزت في يد الدولة، يمكّن من توفير قدر أكبر من حاجات البشر الأساسية والمستقبلية، من خلال الخدمات الأساسية والاجتماعية والاستثمارات التي تهيئ للبشر فرصاً أفضل في المستقبل. على أن للتصحيح جانب آخر، هو استبدال قوى الشراء المحلية بأسعار الصرف مما تعظم أهميته في الاقتصادات التي تزداد فيها الفوارق بين المستويين، لصالح الأولى، غير أن هذا يعكس أموراً عدة لها مغزاها بالنسبة إلى التنمية بوجه عام، والتنمية البشرية بوجه خاص. فالفروق تعظم عندما تكون نسبة مرتفعة من مكونات الناتج المحلي الموجهة إلى إشباع حاجات المواطنين متوافرة محلياً بأسعار متدنية، سواء بسبب وفرة بعض الموارد الطبيعية، أو الانخفاض النسبي للأجور المحلية، أو لاتباع سياسات اقتصادية تقيم عازلاً بين مستويات الأسعار المحلية وأسعار البدائل عالمياً مقومة بسعر الصرف السائد، وهو ما يعني أن ذلك السعر أدنى بكثير مما تحدده قوى السوق المحلية. ولكنه في الوقت نفسه أعلى من ذلك الذي يتطلبه التوازن الخارجي، والذي تنصح المؤسسات المالية الدولية بتخفيضه من أجل القضاء على العجز أو تخفيف حدته، بما يعني حل المشكلة الخارجية على حساب مستويات العيش الداخلية.

هذه المفارقات تظهر من مقارنة الدخلين الخام والمصحح على نحو ما هو مبين في العمود التاسع. فخارج قسمة الثاني على الأول يوضح أنه بالنسبة إلى البلدان النفطية (عدا الجزائر) يؤدي تجاوز الدخل النقدي الحد الأعلى السابق بيانه إلى تصحيح بالنقص، وهو تصحيح يبلغ أقصى قيمة له بالنسبة إلى أغنى الدول وهي دولة الإمارات. على الجانب الآخر، يلعب فارق القوة الشرائية دوراً إيجابياً بالنسبة إلى باقي الدول، ويعظم أثره في الصومال حيث يرفع متوسط الدخل إلى أكثر من سبعة أمثال، بسبب التدهور الكبير الذي تعرض له سعر الصرف هناك. وفي ظل ما تعانيه الصومال حالياً من صراعات، فإن المستقبل سيكون حافلاً بمصاعب تحتاج إلى معونات ضخمة لكي يمكن التغلب عليها. وتلي ذلك سوريا التي يتضاعف الدخل فيها أربع مرات بسبب هذا العامل، وهو ما جعل معدل التنمية البشرية فيها يحتل موقعاً متقدماً. وفي ظل السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي، فإن تدهور القوة الشرائية المحلية (من خلال تضخم سعري) سوف يسبق أي تحسن في سعر الصرف (إن لم يتجه إلى النزول، بدعوى تشجيع التصدير وفق نصائح صندوق النقد الدولي). ومعنى هذا أن هذه الدول سوف تتعرض إلى تراجع في دخلها الحقيقي، ومن ثم إلى تراجع مؤشر التنمية البشرية خلال المرحلة المقبلة، مما يحتاج إلى اتفاق على ما يمكن عمله قطرياً وقومياً لتلافي سلبيات هذا التراجع.

الجدول رقم (١١ ـ ٣)

دليل التنمية البشرية لسنة ١٩٩٠ وتحليله إلى عناصره الأولية

ترتيب	الدولة	دليل التنمية البشرية ١٩٩٠	توقع الحياة (سنة)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)		توقع الناتج للفرد عند الميلاد (ألف دولار)		الأثر في دليل التنمية البشرية من		قوة العمل بالمئة من السكان	نسبة الإناث بالمئة من العاملين
				خام	مصحح	خام	مصحح	تصحيح الدخل	دليل التعليم		
٥٢	الكويت	٠,٨١٥	٧٣,٤	٦٣١٢	٥٠٣٩	٤٦٣,٣	٣٦٩,٩	٧٩,٨	٨٣,٦	٠,٣٩	٠,١٤
٥٥	قطر	٠,٨٠٢	٦٩,٢	١٥٢١٦	٥٠٠٤	١٠٥٢,٩	٣٤٦,٣	٣٢,٩	٨٤,١	٠,٤٢	٠,٠٧
٥٨	البحرين	٠,٧٩٠	٧١,٠	٧٨٠٨	٤٩٩٨	٥٥٤,٤	٣٥٤,٩	٦٤,٠	٨٢,١	٠,٢٧	٠,١٠
٦٧	الإمارات	٠,٧٣٨	٧٠,٥	١٨٣١٩	٥٠٤٦	١٢٩١,٥	٣٥٥,٧	٢٧,٥	٧٦,٧	٠,٥٠	٠,٠٦
٨١	سوريا	٠,٦٩٤	٦٦,١	١١٨٨	٤٧٥٦	٧٨,٦	٣١٤,٤	٤٠٠,٢	٧٥,١	٠,٢٦	٠,١٥
٨٤	السعودية	٠,٦٨٨	٦٤,٥	٧١٢٠	٥٠٠١	٤٥٩,٣	٣٢٢,٦	٧٠,٢	٧٣,٨	٠,٢٩	٠,٠٧
٨٧	ليبيا	٠,٦٥٨	٦١,٨	٦٣٨٣	٤٩٢٢	٣٩٤,٤	٣٠٤,٢	٧٧,١	٧٢,٠	٠,٢٤	٠,٠٩
٩٣	تونس	٠,٦٠٠	٦٦,٧	١٥٣٠	٣٥٧٩	١٠٢,٠	٢٣٨,٧	٢٣٤,٠	٧١,٢	٠,٣٠	٠,١٣
٩٤	عُمان	٠,٥٩٨	٦٥,٩	٥٢٦٨	٤٩٨٨	٣٤٧,١	٣٢٨,٧	٩٤,٧	٦٣,٨	٠,٢٨	٠,٠٨
٩٦	العراق	٠,٥٨٩	٦٥,٠	٤٠٦٣	٣٥٠٨	٢٦٤,١	٢٢٨,٠	٨٦,٣	٧١,٠	٠,٢٤	٠,٠٦
٩٩	الأردن	٠,٥٨٢	٦٦,٩	٩٦٥	٢٣٤٥	٦٤,٥	١٥٦,٩	٢٤٣,١	٧٩,٤	٠,٢٣	٠,١٠
١٠٢	لبنان	٠,٥٦٦	٦٦,١	١٠٧٤	٢٣٠٠	٧١,٠	١٥٢,٠	٢١٤,١	٧٧,٩	٠,٣٠	٠,٢٧
١٠٧	الجزائر	٠,٥٢٨	٦٥,١	٢٢٢٠	٣٠١١	١٤٤,٥	١٩٦,٠	١٣٥,٦	٦٦,٩	٠,٢٤	٠,٠٤
١١٩	المغرب	٠,٤٣٣	٦٢,٠	١٠١٠	٢٣٤٨	٦٢,٦	١٤٥,٦	٢٣٢,٤	٦٠,٦	٠,٣١	٠,٢٠
١٢٤	مصر	٠,٣٨٩	٦٠,٣	٥٤٨	١٩٨٨	٣٣,١	١١٩,٩	٣٦٢,٥	٥٨,١	٠,٢٨	٠,١١
١٤٣	اليمن	٠,٢٣٣	٥١,٥	٥٠٩	١٢١٥	٢٦,٢	٦٢,٦	٢٣٨,٨	٤٣,٢	٠,٢٥	٠,١٣
١٥٨	السودان	٠,١٥٢	٥٠,٨	٤٠٥	٩٤٩	٢٠,٦	٤٨,٢	٢٣٤,٤	٣٠,٧	٠,٣٥	٠,٢٩
١٦١	موريتانيا	٠,١٤٠	٤٧,٠	٥٢٧	١٠٥٧	٢٤,٨	٤٩,٧	٢٠٠,٥	٢٨,٠	٠,٣٣	٠,٢٢
١٦٣	جيبوتي	٠,١٠٤	٤٨,٠	٩٤٠	١٠٠٠	٤٥,١	٤٨,٠	١٠٦,٣	٢١,١	٠,٢٩	٠,٣٤
١٦٦	الصومال	٠,٠٨٧	٤٦,١	١١٥	٨٣٦	٥,٣	٣٨,٥	٧٢٤,٢	١٩,٠	٠,٢٩	٠,٣٩
١١٨	جملة الوطن العربي	٠,٤٤٢	٦٠,٣	١٩٧٤	٢٦٢٦	١١٩,٢	١٥٨,٥	١٣٣,٠	٦٠,٢	٠,٢٨٥	٠,١٤٩
	دول الجوار في الشرق الأوسط										
١٩	إسرائيل	٠,٩٣٨	٧٥,٩	١١٣١٩	٥٠٠٠	٨٥٩,١	٣٧٩,٥	٤٤,٢	٩٥,٤	٠,٣٩	٠,٤١
١٠٣	إيران	٠,٥٥٧	٦٦,٢	٢٠٧٩,٦	٣٢٥٣	١٣٧,٧	٢١٥,٣	١٥٦,٤	٦٨,٤	٠,٢٦	٠,١٨
٧٣	تركيا	٠,٧١٧	٦٥,١	١٧٢٠,١	٤٦٥٢	١١٢,٠	٣٠٢,٨	٢٧٠,٤	٧٨,٦	٠,٣٨	٠,٣٣
٨٩	جملة	٠,٦٤٩	٦٦,١	٢٢٧٩	٣٩٩٧	١٥٠,٦	٢٦٤,٠	١٧٥,٤	٧٤,٥	٠,٢٣٢	٠,٢٦١
	نسبة الوطن العربي (بالمئة)	٦٨,٢	٩١,٤	٨٦,٦	٦٥,٧	٧٩,١	٦٠,٠	٧٥,٨	٨٠,٨	٨٨,١	٥٧,١

المصادر: United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1993*, and

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢.

وإذا كان أسلوب الحساب الذي استخدمناه بضرب العوامل بعضها ببعض، بدلاً من أخذ متوسطها عن طريق حساب درجات الحرمان بالطريقة التي تقترحها تقارير الأمم المتحدة، فإن استخلاص أثر التعليم من مقارنة مؤشر التنمية البشرية ومؤشر توقع الدخل المصحح عند الميلاد[٥١] يوضح الأوضاع النسبية للبلدان العربية في هذا البعد المهم من أبعاد التنمية البشرية. ويُظهر هذا المؤشر مدى الفارق بين الدول الأقل نمواً وباقي الأقطار العربية، كما يشير إلى تواضع التحصيل العلمي النسبي في الدول الأكثف سكاناً (مصر واليمن والجزائر). على أن التفاوتات القطرية تتأثر بحركة السكان، حيث ترتفع نسب التحصيل عادة بين العمال المهاجرين، ولا سيما العاملين في مهن تتطلب مهارات مرتفعة، وهو ما يكون له أثر إيجابي في الدول المستضيفة إياهم، وأثر سلبي في بلدان الموطن. وإذا كان ارتداد حركة الهجرة يمكن أن يقلل من شأن هذه الآثار، فإنه سوف يخلق في الوقت نفسه آثاراً سلبية بالنسبة إلى معدلات التوظف. ويشير العمودان الأخيران من الجدول رقم (١١ ـ ٣) إلى مدى التفاوت بين الأقطار العربية من حيث نسب قوة العمل ونسب الإناث فيها. وباستثناء البلدان الأقل نمواً التي تبدو النسب فيها مرتفعة، خصوصاً بين الإناث، ربما بسبب تعريف العمالة الزراعية، وبعض البلدان النفطية التي تتركز فيها الهجرة على الوافدين دون أسرهم، فإن المعدلات تبدو شديدة التدني، وهو ما أظهرته المقارنات في الجدول رقم (١١ ـ ٢). وتتطلب معالجة هذه الظاهرة دراسة متعمقة لأمور ثلاثة:

١ ـ مستقبل حركة الهجرة، بما في ذلك عودة مهاجرين من خارج الوطن العربي.

٢ ـ إعادة توجيه العاملين وتأهيلهم لمهن جديدة، تتماشى مع متطلبات التنمية، وتزيد من إمكاناتها.

٣ ـ خلق فرص عمل كافية لرفع معدلات المشاركة، ولا سيما بين الإناث.

بالإضافة إلى الجهود التي تبذل في نطاق مؤسسات العمل المشترك والتي سوف نتناولها في البند التالي، تتدارس الأقطار العربية العديد من ظواهر التنمية البشرية في مؤتمرات ينعقد بعضها على مستوى الوزراء، منها مؤتمرات وزراء التعليم ووزراء الصحة، بينما ينعقد بعضها الآخر على مستويات الخبراء والمختصين. وفي نطاق التعليم، يمكن الإشارة إلى مؤتمر دعا إليه منتدى الفكر العربي (عمّان) حول مستقبل التعليم، لفتت

---

(٥١) حسب حاصل ضَرْب توقع الحياة في نصيب الفرد (المصحح) ونسبة قيمته إلى أقصى مستوى لها وهو حاصل ضَرْب أعلى دخل مصحح (٥٠٧٥) في أقصى توقع حياة (٧٨,٦)، أي (٣٩٨,٩ ألف دولار). وضَرْب هذا الحاصل في مؤشر التعليم يؤدي إلى قيمة من الدرجة الثالثة. لذا قسمنا مكعب مؤشر التنمية البشرية عليه، وحسبنا الجذر التكعيبي للناتج للحصول على أثر التعليم. وواضح أن التقدير يتضمن فروق طريقة الحساب التي تتشابه للدول المختلفة. لذا يعتبر مؤشراً نسبياً لا مطلقاً.

أعماله النظر إلى عدد من الحقائق المهمة(٥٢): فقد لوحظ أنه مما تحقق من إنجازات، يظل حوالى ١٦ بالمئة من الأطفال في سن الإلزام خارج المدرسة، ويقدر عددهم عام ١٩٩٠ بحوالى ٩ ملايين طفل، والأخطر من ذلك أن حوالى ٢٠ بالمئة من أطفال المرحلة الابتدائية يتسربون من التعليم الإلزامي قبل إكماله، ويقدر عددهم بحوالى ١٢ مليون طفل في السنة نفسها. وتتزايد الأعداد المطلقة للأميين من الكبار لتصل إلى ٨٠ مليون أمّي، وتقترب نسبتهم من ٥٠ بالمئة، وترتفع النسبة بشكل خاص بين الإناث، إذ تصل إلى حوالى ٧٠ بالمئة. بل إن ١٠ بالمئة آخرين من بين الكبار الذين يصنَّفون على أنهم ملمِّين بالقراءة والكتابة لا يستطيعون توظيف هذه المعرفة بشكل نافع في حياتهم اليومية وشؤونهم المجتمعية. وإلى جانب أوجه القصور الكمي، يتعرض نظام التعليم إلى تشوه يؤدي إلى ضعف فاعليته ويحد من إنتاجية مخرجاته، والعجز عن تكوين الشخصية القادرة على الإبداع الذاتي والتعامل مع المجهول بدلاً من تلقي المعلوم، وعلى التعلم المستمر، فضلاً عن عجزه عن تحقيق معدلات متزايدة من العدل الاجتماعي لإيصال أنواع التعليم المناسبة إلى الفئات غير القادرة، ولا سيما في المجتمعات التي تعاني ارتفاع نسب الفقر واختلال التوزيع الجغرافي للسكان.

يضاف إلى ما تقدم ما يحيط بالوطن العربي من محاولات لإدماج مشرقه في ما يسمى إقليم الشرق الأوسط، الذي يضم إيران وتركيا، فضلاً عن إسرائيل التي تميل مفاوضات الصلح معها إلى غرسها كعضو فاعل في الوطن العربي. ويعطي القسم الأخير من الجدول رقم (١١ ـ ٣) قيم المؤشرات السابق تحليلها بالنسبة إلى دول الجوار المذكورة، ثم نسب مؤشرات الوطن العربي إلى متوسطات الدول الثلاث. ويشير السطر الأخير إلى مدى تواضع مؤشرات الوطن العربي بالقياس إلى هذه المجموعة من الدول، ولا سيما في ما يتعلق بدخل الفرد، ومعدلات المشاركة، خصوصاً للإناث. كذلك تتفوق دول الجوار في مؤشر التعليم، الذي يبلغ في إسرائيل مستوى مرتفعاً. لذلك فإن تلك المحاولات سوف تضيف إلى التحديات التي يواجهها الوطن العربي في مستقبل تنميته البشرية.

خامساً: التعامل القومي مع عناصر التنمية البشرية

عني المجتمع العربي بالأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات البينية، واقتصر في تناوله الأمور الاجتماعية على ما يتعلق منها بتلك الأبعاد، متأثراً في ذلك بالقواعد الشائعة التي كانت تعتبر أن تلك الأمور من الشؤون الداخلية للدول المعنية. وهكذا شغلت المؤسسات العربية التكاملية (المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية)

---

(٥٢) منتدى الفكر العربي، «نداء عمّان حول تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين،» انظر أيضاً: «وثيقة عمّان التربوية حول تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، عمّان، ١٩/٥/١٩٩٠.»

بالقضايا التي تترتب على انتقال البشر بين الأقطار الأعضاء، سواء لتحقيق حرية انتقال العرب وإقامتهم داخل حدود وطنهم العربي الكبير، أو تيسير تنقل العمالة بين الدول المختلفة وضمان حقوق العمال خارج مواطنهم الأصلية. كذلك سعى مجلس الوحدة الاقتصادية منذ نشأته إلى التنسيق بين تشريعات العمل والضمان الاجتماعي(٥٣). وكانت أهم خطوة اتخذها المجلس هي الاستجابة لدعوة العراق بالانعقاد في منتصف عام ١٩٧١ على مستوى وزراء التخطيط، واتخاذه القرار رقم ٤٦٤ بشأن تنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية، الذي انطلق من استهداف رفع معدلات التنمية في جميع الدول الأعضاء وتحقيق التكافؤ بينها في التنمية وتطوير أسس التخصص وتقسيم العمل. وركز هذا القرار في بنوده الاثني عشر على الجوانب التي تؤدي إلى تحقيق مزيد من الترابط بين المشاريع القائمة والمستقبلية وهياكل الإنتاج وربطها بالطلب المتبادل سعياً لتعزيز المبادلات البينية وتقليل الاعتماد على الخارج. ووفقاً للفكر السائد، أولى القرار اهتماماً بجانب التمويل، ودعا إلى التمويل العربي المشترك لبعض مشروعات الخطط الاقتصادية وإدارتها بصفة مشتركة، وأكد ضرورة إسراع إخراج مشروعي صندوق الإنماء العربي وضمان الاستثمار إلى حيز التنفيذ.

وأعقبت ذلك سلسلة من القرارات التي ركزت على تجميع الإحصاءات التخطيطية وتنسيقها وتحليل الخطط ووضع قرارات التنسيق القطاعي موضع التنفيذ، والعمل على توحيد بدايات الخطط وآجالها وتطبيق نظام محاسبي موحد. وكان القرار الرئيسي الثاني هو القرار رقم ٦٣٤ في ٥/٧/١٩٧٣ بعنوان «**استراتيجية العمل الاقتصادي العربي**» الذي أكد العلاقة العضوية بين التكامل الاقتصادي وإيجاد خطة موحدة شاملة والمضي في فعاليات التنسيق القطاعي. واهتم هذا القرار هو الآخر في حديثه عن حشد الموارد العربية بالموارد المالية، وما يتطلبه ذلك من توفير ما هو ملائم للاستثمار وتنسيق سياسات الاستثمار والادخار. كما دعا إلى دراسة إيجاد دينار موحد واتّباع سياسة نفطية موحدة وتنسيق الهياكل الاقتصادية الأساسية، إلى جانب تنسيق العلاقات الاقتصادية العربية مع باقي دول العالم والسياسة العربية في المنظمات الاقتصادية الدولية.

وجاءت أول إشارة إلى تنمية الموارد البشرية في قرارات مجلس الوحدة بشأن تنفيذ برنامجه للتنسيق الإنمائي في أول بنود قراره رقم ٧٦٧ في ١٥/٦/١٩٧٧ الذي نص ما يلي: «العمل على تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، وعلى توجيه العناية بتحقيق التوزيع الأمثل للقوى العاملة بين القطاعات بالاستفادة من الدراسات التي يقوم بها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات العربية الأخرى المعنية، وبالتنسيق معها، بما يضمن تلافي الاختناقات بسبب

(٥٣) انظر: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من يونيو عام ١٩٦٤ إلى يونيو عام ١٩٧٥**، الدورات الاعتيادية من الأولى إلى الخامسة والعشرين والدورات الاستثنائية من الأولى إلى السابعة (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٥)، ص ١٦١ ـ ١٧٣.

النقص في هذه الموارد، وبما يخدم متطلبات الخطط العربية من القوى العاملة».

وفي ٦/ ١٢/ ١٩٧٩ تضمن القرار رقم ٧٩٢ توصيتين تتعلقان بالخطط القطرية. **الأولى،** أن تتبنى تلك الخطط مبدأ **التوازن** الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عن طريق توزيع المشروعات الإنمائية إنتاجياً وخدمياً وثقافياً بما يحقق التوزيع العادل لأعباء ومكاسب التنمية. **الثانية،** تطالب بإيلاء **التنمية الريفية** التي تساعد على تطوير مستوى حياة الفرد والبيئة الريفية اهتماماً متعاظماً في خطط التنمية القطرية ومتابعة الدراسات المعدة أو التي ستعد في هذا المجال ورصد الظواهر المتعلقة بذلك سواء في الإطار القطري أو من خلال المنظمات العربية المتخصصة.

وظل المجلس يكلف أمانته بوضع أساسيات لخطة عربية مشتركة، واستمر في الوقت نفسه عازفاً عن الدخول في نشاط تخطيطي مشترك. من جهة أخرى، تبنت أمانة المجلس منهج المشروعات المشتركة والدعوة إلى عودة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج إلى الوطن العربي بحثاً عن الأمان ودفعاً للتنمية، وهو ما انشغل به المفكرون العرب من دون أن تتحقق نتائج عملية تذكر(٥٤). غير أن هذا النوع من التفكير كان له أثره في جهد آخر تبناه المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية، تمخض عن وثيقتين من أهم الوثائق العربية، هما «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» و«ميثاق العمل الاقتصادي القومي»، أقرهما مؤتمر القمة الحادي عشر (عمان ـ ٢٦/ ١١/ ١٩٨٠). وقد شهدت بغداد عام ١٩٧٨ مؤتمراً قومياً ناقش تقريراً للجنة ثلاثية اقترحت أن تبنى الاستراتيجيا على قاعدة القطاع المشترك الذي يضم الوحدات المتناثرة التي أنشئت عبر السنين، لتعمل على تعزيزها أخذاً في الاعتبار متطلبات الأمن القومي ومساندة التنمية القطرية التي تظل هي الأساس ودعم جهود التكامل القومي. وكان للباحث اسماعيل صبري عبد الله في تعقيبه على ذلك التقرير فضل لفت الأنظار إلى جوهر القضية وهو رد الأمور إلى معيار أساسي هو «التنمية القومية الشاملة المستقلة والمطّردة، المتوجهة نحو الجماهير، والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية والقادرة على إيقاظ قوى الإبداع والتجدد في مجتمعاتنا»(٥٥). وهكذا يمكن القول إن تحول الاهتمام من التنمية الاقتصادية بمعناها التقليدي إلى التنمية البشرية ارتبط بإدراك ضرورة النظر إلى التنمية على أنها عملية شاملة، أو بالأحرى نهضة حضارية.

وقد عكست وثيقة **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك** التي أقرتها قمة

---

(٥٤) انظر مثلاً: محمد محمود الإمام، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة،» في: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٨٢٥ ـ ٨٧٦.

(٥٥) انظر: جامعة الدول العربية واتحاد الاقتصاديين العرب، **المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك** (بغداد: [د. ن.]، ١٩٧٨)، ص ١٤١. وقد أعيد نشر هذا التعقيب في: إسماعيل صبري عبد الله، في. . **التنمية العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٦٧ ـ ٧٢.

عمّان هذا الإدراك عندما وضعت في صدر أهدافها: «تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية». وتلا ذلك أهداف الأمن القومي (بمختلف أبعاده) والتصدي للوجود الصهيوني وتسريع «التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات والمحققة لأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة». ثم «تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربي فيما بين الأقطار وداخلها». وأضافت الاستراتيجيا هدف التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية بما يتطلبه من تعزيز الترابط الإنتاجي، ثم هدف إقامة نظام اقتصادي جديد يزيل التبعية ويوقف استنزاف موارد العالم الثالث وثرواته. وحينما انتقلت الوثيقة إلى البرامج رصدت البرامج التالية تحت عنوان «تطوير القوى البشرية والقوى العاملة».

١ ـ دراسة تحليلية للوضع التعليمي والتدريبي القائم في الوطن العربي بقصد تشخيص المشاكل والوصول إلى حلول لها في ضوء مستلزمات التنمية القومية.

٢ ـ القيام بجهود قومية في مجال البحث العلمي ونشر المعرفة.

٣ ـ تخطيط القوى العاملة على اختلاف مستوياتها على الصعيد القومي في إطار خطة التنمية القومية.

٤ ـ التدريب الفني والمهني للقوى العاملة العربية وفقاً لمستلزمات التنمية القومية.

٥ ـ وضع برامج للقضاء على الأمية بتحقيق حد أدنى من إمكانية اكتساب المعرفة وحصيلتها الحضارية خلال فترات زمنية معينة.

وأضيفت إلى البرامج فقرة ذكر أنها بطلب من ممثل منظمة التحرير الفلسطينية تنصّ على «وضع السياسات وإيجاد القرارات التي تيسر تنقل المواطنين العرب والقوى البشرية العربية داخل الوطن العربي». ولم يكن لهذا التحفظ بجعل الفقرة منسوبة إلى أحد أعضاء القمة ما يبرره، إذ إن **ميثاق العمل الاقتصادي القومي**، الصادر في المؤتمر ذاته اختتم افتتاحيته بالفقرة التالية: «وإيماناً بأن الإنسان العربي هو صانع التنمية العربية وينبغي أن يكون هدفها، ومن أجل تنميته وتوفير فرص التعليم والتدريب له، وحرصاً على تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها للخارج، واستعادة الموجود منها في الخارج إلى الوطن العربي، أو تعظيم الاستفادة منه في موقعه». ثم عاد فجعل أحد عناصر مبدأ المواطنة الاقتصادية العربية «تحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها». ثم كرر ما نصته الاستراتيجيا من ضرورة «العمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر منها بما يكفل تحقيق الاستقرار والانسجام الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية القومية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الفعالة في عملية التنمية العربية لتعزيز وتصحيح مسيرتها». ثم نص على الالتزام بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي الذي يتضمن «تكافل الدول العربية كل بقدر طاقتها ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تمويل الحاجات العربية المشتركة، ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الأمن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات

البنية الأساسية». وهكذا يمكن القول إن الوثيقتين معاً وضعتا المبادئ والأسس اللازمة لدفع عجلة التنمية البشرية، بأبعادها المختلفة، في الوطن العربي، وما يلزم لذلك من عمل مشترك.

غير أن تداعي الأحداث عصف بالعمل القومي المشترك، حيث شهدت الثمانينيات انقسامات وتكتلات وحروباً، أوجدت مجالاً لتجميد التوجهات الواضحة نحو إحداث تنسيق فعال على المستوى القومي. ساهمت في ذلك المغالاة في التحمس لمنهج التخطيط، على نحو أدى إلى اختلاط ثلاثة أنواع من الخطط «القومية» في الوثيقتين الصادرتين عن المؤتمر نفسه(٥٦):

١ ـ تحضير خطة للتنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها، كأحد أولويات الاستراتيجيا للفترة (١٩٨١ ـ ٢٠٠٠).

٢ ـ قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع المؤسسات العربية بإعداد خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، باعتبارها أداة تحويل الاستراتيجيا إلى خطة عمل لمؤسسات العمل المشترك.

٣ ـ ما نص عليه الميثاق القومي من اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه العمل العربي المشترك وتنظيمه وتطويره، وفقاً للاستراتيجيا وعقود التنمية العربية المشتركة.

إن فكرة «عقد التنمية» التي أُقحمت على الاستراتيجيا أنشأت نوعاً آخر من الخطط تشرف عليه مجموعة الدول التي أعلنت استعدادها لتمويل مشروعات العقد. وبدا الأمر كما لو أنه محاولة لخلق وظائف للأموال العربية عملاً على اجتذابها من الاستخدامات الخارجية، أو بالأحرى اصطيادها، وهو ما أشاع جواً من عدم الثقة تأكد في الدعوة التي أطلقت أثناء حرب الخليج الثانية لإعادة توزيع الثروات العربية، وأعطى الاهتمام بالأموال أولوية متقدمة على الاهتمام بالبشر. ثم شارك الوطن العربي باقي العالم الثالث في هموم عقد الثمانينيات، التي اعتبرت عقداً ضائعاً بالنسبة إلى التنمية. وأدى الخلط بين الخطط القومية إلى إتاحة الفرصة للجهات التي ترفض منهج التخطيط، ولا سيما القومي منه، أن توقف الأخذ بهذا المنهج، وأفقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأداة التي تمكنه من أداء دوره الجديد بعد أن تحول عام ١٩٨٠ من مجرد مجلس اقتصادي إلى مجلس يمتد نشاطه إلى مختلف أبعاد العمل المشترك، ويتولى الإشراف على أعمال مؤسسات العمل المشترك والتنسيق بينها. واقتصر التنسيق على لقاءات لجنة التنسيق حيث تدرس برامج عمل تلك

---

(٥٦) انظر: محمد محمود الإمام، «منهجية إعداد المشروعات العربية المشتركة في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة المعقودة في الكويت، آذار/ مارس ١٩٨٣** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٣)، ص ١٥٧ ـ ٢٠١.

المؤسسات. وانكمشت الخطة القومية إلى تطلع إلى مشروعات مشتركة في مجال الأمن الغذائي، بينما تراجعت الاستراتيجيا إلى مذكرة مرجعية يشار إليها بين فينة وأخرى.

على أن الثمانينيات شهدت جهوداً من نوع آخر، في مقدمتها ما قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تجاوباً مع ما يشهده العالم من تغيرات هائلة تدعو إلى تبني ما أطلق عليه «**الخطة الشاملة للثقافة العربية**»، التي تحددت أهدافها في(٥٧):

١ ـ إغناء شخصية المواطن العربي لتأكيد وعيه بعقيدته وبذاته وبحريته وكرامته، وقدرته على مواكبة التطور الإنساني المعاصر والمشاركة الفعالة فيه، أخذاً من الثقافة بقدر غناه الداخلي بعناصرها، وعطاء لها بقدر قواه الإبداعية.

٢ ـ تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي بوصفها ركن البناء الحضاري، وتعظيم تفاعل هذه البنى تأثراً وتأثيراً في ما بينها نظراً إلى أن الثقافة ليست كياناً مغلقاً على ذاته.

٣ ـ إبراز الهوية الحضارية العربية/ الإسلامية وتنميتها والمحافظة عليها، بوصف الثقافة مستودع الأصالة، تستلهم التراث الذي يجب أن يكون واقعاً متفاعلاً لا ماضياً متحجراً، وقوة دفع لا قوة جذب، ومصدر ثقة لا نموذج تقليد.

٤ ـ تأكيد الوحدة بين أقاليم الوطن العربي وزيادة أواصرها. فالثقافة العربية، ديناً ولغة وتاريخاً، هي النسيج المكون لرابطة التآخي بين العرب، وهي السند المرجعي لها.

٥ ـ التحرر القومي والأمن الثقافي، حيث باتت الثقافة الحصن الأخير للدفاع في مواجهة ما يتعرض له الوطن العربي من عوامل التبعية والاستلاب والتشويه، وخصوصاً الغزو الصهيوني.

٦ ـ تنمية العطاء الحضاري قومياً وإنسانياً بوصف الثقافة مصدر إبداع وعطاء وسبيل تعاون مع مختلف الثقافات العالمية. ولا تملك أمة أن تعيش العصر الحالي من دون أن تسهم بالأخذ والعطاء اللذين اتسعت وسائلهما وقامت الحاجة إليهما.

إن أهمية هذه الصياغة تنبع من أمرين. **الأول** أنها تؤكد أهمية تعزيز قوى الأخذ والعطاء، أي قدرات الاستيعاب لمخرجات التنمية، وقوى الإبداع تعزيزاً لمدخلاتها. **الثاني** بيان الترابط الوثيق بين البنى المختلفة على نحو يدرج الثقافة بصورة عضوية في كيان الأمة بمختلف أقطارها. ويتفق هذا المنحى مع التصور الذي لخّصنا به في الجدول رقم (١١ ـ ١) أبعاد التنمية البشرية. هذه الصفات الإنسانية للثقافة هي التي توحي بالمبادئ الأساسية التي أقرتها الوثيقة السالفة الذكر للتخطيط الثقافي الشامل، وهي أربعة: ديمقراطية الثقافة باعتبارها حق إنساني للجميع، قومية الثقافة، تحديث الثقافة، وعالمية الثقافة. وفي ما

(٥٧) انظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الخطة الشاملة للثقافة العربية** (الكويت: [المنظمة]، ١٩٨٦)، مج ١، ص ٧٢ ـ ٧٣. ويذكر في هذا الصدد أن المناقشات التي جرت في المؤتمر الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أكدت أهمية البعد الثقافي في مجال التنمية البشرية.

يتعلق بالمبدأ الثاني، أي **قومية الثقافة**، تؤكد الوثيقة أن الثقافة، تراثاً وعطاء، قومية قبل أن تكون إنسانية. وهي تعني التكامل الذي يسمح بالتنوع والتعدد بما يغنيها مع بقاء جوهرها العربي المتميز، وهو ما يستلزم تكافلاً عربياً في أمور ثلاثة:

١ ـ في مجال حقوق المواطنة القومية وواجباتها: مشاركة رأس المال العربي المادي في إعداد رأس المال البشري باستكمال القدرات القطرية العربية على مواجهة استيعاب المستحقين للتعليم، أطفالاً وأميين.

٢ ـ في مجال إعداد القدرات العلمية والفكرية: تأمين الدراسات العليا (في جامعة عربية وباللغة العربية) وتكوين الباحثين العلميين في إطار قومي، لإيجاد القدرات العربية الذاتية في مجال العلوم والتقنيات وتأصيل القيم وإبداعها، وتحويل هجرة الكفاءات وإدماجها في تيار التنمية القومية الشاملة.

٣ ـ في مجال دعم اللغة العربية ونشر الثقافة الإسلامية على المستوى العالمي، وإثراء اللغة العربية بنتاج المعرفة الإنسانية: تجاوز الجهود القطرية لتكوين إرادة جماعية تتمثل في خطة قومية شاملة، تخصص لها مؤسسات وموارد كافية.

وتشير الوثيقة (ص ١٠٢) إلى أن النظرة الشاملة إلى التنمية التي تندمج فيها التنمية الثقافية مع الجوانب الأخرى للتنمية بدأت تدخل التخطيط العربي، والتصورات العربية للمستقبل، ولكنها ما زالت في حاجة إلى تعميق نظري وتجسيد عملي في مجالات العمل التنموي العربي. فما زال الاهتمام بالثقافة دون ما يفرضه الدور الخطير الذي يمكن أن تقوم به التنمية الشاملة. من جهة أخرى، فإن الثقافة، شأنها شأن جوانب أخرى للحياة في المجتمعات العربية، تتعرض لمصاعب ومعوقات بسبب الممارسات القطرية تحول دون التكامل الثقافي العربي، ولا بد من جهد لإزالتها:

ـ عوائق تشريعية، مترتبة على تباين القوانين التي تحتمي وراء دعاوى الحفاظ على الثقافة الوطنية.

ـ عوائق اقتصادية ومالية، تتسبب بها قيود تحول دون التدفق الثقافي الحر بين البلدان العربية.

ـ عوائق إدارية، لقلة المؤسسات والأجهزة والمعاهد التي تعمل على النشر الثقافي وضعفها ونقص مواردها.

ـ عوائق سياسية، لخضوع الثقافة للأهواء السياسية والاستهانة بمؤسساتها.

ـ عوائق جغرافية، حيث يؤدي بعد الشقة وحجب التسهيلات والتخفيضات إلى رفع كلفة انتقالها وانتشارها.

وتعتبر الجهود القومية ضرورية من أجل تحقيق الأمن الثقافي في مواجهة الاستلاب الحضاري والعدوان الثقافي اللذين تتزايد مخاطرهما في ظل الموجة الثالثة التي يمر بها العالم. كذلك هناك حاجة إلى دور فعال للدولة للعمل على المستويين القطري والقومي، لا يصل إلى حد إقامة أنظمة شمولية، لكنه لا يوكِل أمور الثقافة بالكامل إلى قوى فردية قد تتسبب

بإيذاء المجتمع. والجمهور العربي، بسبب عوامل داخلية وتأثيرات خارجية ـ مصدرها الغزو الثقافي الأجنبي من جهة، ورواج إنتاج ثقافي عالمي رخيص ذي طابع تجاري من جهة أخرى ـ جمهور متلقٍّ يقبل ما يقدم إليه، ولا يؤثر في الإنتاج بالنقد أو الرفض. وهذا يفرض بذل رعاية خاصة من أجل إعداد عناصر ثلاثة من الثروة البشرية: القوى المبدعة، والجمهور المشارك، والمنشط الثقافي (الإداري) الذي يتولى إيصال الإنتاج الثقافي إلى الجمهور، مع توفير الوسط الاجتماعي الملائم الذي تتوفر فيه حرية التعبير، والذي ينأى عن النزاعات الطائفية وينعتق من الكبت الاجتماعي، وهي أمور تعانيها المجتمعات العربية. كذلك لا بد من تكثيف البحوث وتعاونها القومي وتوحيد اتجاهاتها، عملاً على تحقيق الوحدة الثقافية، وتوفيراً للوقت والجهد والمال وتجميع الجهود المتشابهة في ميدان محدد للوصول إلى الإنتاج الثقافي الأفضل. ولا ينفي قيام جهاز مركزي قومي للبحوث الحاجة إلى مراكز قطرية تعنى بالخصوصيات المحلية، لكنها تتبادل في ما بينها البرامج والخبرات، وتقوم بإجراء دراسات مقارنة للنشاطات الثقافية واستجابات الجماهير العربية لها. غير أن كل هذا يتطلب تمويلاً سخياً، وهو ما يتطلب زيادة الميزانيات المرصودة للوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية بالثقافة، والعمل في الوقت نفسه على إشراك القطاع الجماهيري في عمليات التمويل الثقافي. ولا بد من وضع صيغة إقليمية وقومية بجانب الصيغة المحلية لهذا التمويل عن طريق الاشتراك في تمويل النشاطات الموجهة للمشاركة في الجهد الثقافي ولنشر المنتجات الثقافية. وتعتبر الثقافة نموذجاً لترابط المستويات جميعاً، القومي والقطري والمحلي، وكذلك للتكامل بين مؤسساتها وتلك المعنية بأنشطة حياتية أخرى، في مقدمتها التربية والاتصال والإعلام والعلوم، وهي أمور تحتاج إلى مزيد من العناية في خطط التنمية العربية.

إلى جانب المواثيق الصادرة عن المنظمات القومية، هناك أيضاً البيانات الصادرة عن لقاءات المفكرين العرب والمؤتمرات التي تدعو إليها منظمات دولية. من ذلك، مثلاً، مائدة عمان المستديرة التي سبقت الإشارة إليها، التي بدأت توصياتها بالمطالبة بوضع البشر موضع الصدارة (people first)، في جهود التنمية: حيث هم محرك التنمية(٥٨). وبناء عليه أوصت بإعطاء أولوية للإجراءات التي تزيد من قدرات البشر:

- توفير فرص عمل متزايد الإنتاجية، وبوجه الخصوص لفئات الدخل الدنيا.

- تبنّي سياسة سكانية توظيفية محكمة الصلة باستراتيجية التنمية.

---

(٥٨) Human being is the engine of growth ص ١١ من: United Nations Development Programme, Development Study Programme and North South Round Table, «Amman Statement on Human Development: Goals and Strategies for the Year 2000,» ويعتبر هذا تجاوزاً للمقولة التي أطلقها الاقتصادي روبرتسون منذ أكثر من نصف قرن بأن التجارة هي محرك التنمية، والتي ما زال بعض الاقتصاديين يتشبث بها، انظر: D.H. Robertson, «The Future of International Trade,» *Economic Journal, the Journal of the Royal Economic Society*, vol. 48, no.189 (March 1938), pp. 1-14.

ـ التعليم، ولا سيما الأولي والثانوي، وبوجه الخصوص للأمهات والأطفال (خصوصاً الفتيات).

ـ الصحة، مع التركيز على الفتيات، أمهات المستقبل.

ـ التغذية، ولا سيما للفئات العالية التعرض.

ـ تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإناث.

ـ توزيع إقليمي أفضل للموارد البشرية من خلال فرص عمل والحد من الهجرة من الريف ونزيف العقول.

وتحقيقاً لتعظيم المشاركة الجماهيرية، يجب تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في رفع قدرات البشر على العطاء، كما يجب على الدول أن تمنح رعايتها الخاصة للفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر. وعلى القطاع الأهلي، أي المنظمات غير الحكومية، تقع مسؤولية التعبير عن الشرائح التي تمثلها من البشر، والتي ظل صوتها خافتاً لا يجد صدى له في قرارات التنمية، كما ان عليها ان توفر المعلومات وتقوم بإجراء القياسات التي ترصد تطور أوضاع تلك الشرائح. ويتطلب هذا تزويد تلك المؤسسات بالتمويل الذي يمكنها من القيام بدورها الإيجابي في التنمية البشرية. ويندرج هذا ضمن الدعوة التي أطلقتها تلك المائدة إلى الجهات التي تمنح المعونة، لتخصيص نسبة سخية من معوناتها بشروط ميسرة لأغراض التنمية البشرية، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأفقر. إلا أن الأمر الذي يحتاج منا إلى وقفة هو أن جهات بعينها بدأت تضع تلك المنظمات في برنامج تتضح معالمه يوماً بعد يوم، يستهدف إعادة تشكيل ما يسمى «**المجتمع المدني**» على نحو يخدم أهدافاً بعيدة عن التنمية البشرية، أو تسعى لتكييف تلك التنمية على نحو معين. فهناك تمويل تقدمه الشركات الرأسمالية الكبرى، يمر من خلال المؤسسات الدولية واحدة تلو الأخرى ليصب في النهاية في تمويل إنشاء منظمات جديدة، وتوجيه بحوث ذلك القطاع ودراساته ونشاطاته وجهات تخدم فلسفتها. ويظهر هذا بوجه خاص في الدراسات التي يتخيرها البنك الدولي، وتلك التي تدعو إلى مزيد من التفريد، أو إلى التهوين من سلبيات برامج التكيف الاقتصادي. وخصّت تلك الجهات المنطقة العربية بتوجه خاص نحو استبدال سوق «عبرية» مشتركة بالسوق العربية المشتركة، في إطار الدعوة المكثفة إلى السلام الشرق أوسطي التي تشارك فيها أطراف عديدة مستفيدة من الوصول إلى صيغة بعينها، ليست هي بالضرورة الصيغة المثلى (أو ربما المعقولة) من وجهة النظر العربية. ونخلص من هذا إلى أنه إذا كان صحيحاً أن التنمية البشرية تتطلب النهوض بالتنظيم المجتمعي، وأن هذا يفتح مجالاً رحباً لإسهام القطاع الأهلي، فإن من الصحيح أيضاً أنه تجب حماية ذلك القطاع من الانزلاق وراء ما تمليه مصادر التمويل من توجهات تنتهي إلى حدوث فوارق بين شرائح المجتمع، وإلى مزيد من التشتت في جسد الوطن العربي.

وقد صدر مؤخراً **إعلان عمان الثاني** في أعقاب مؤتمر عربي للسكان عقد في الفترة

(٤ ـ ٨/٤/١٩٩٣) على مستوى الوزراء وبمشاركة المنظمات الدولية المعنية[٥٩]، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة (٥ ـ ١٣/٩/١٩٩٤). وحدد الإعلان الأهداف العربية في الآتي:

١ ـ تطوير وتطبيق سياسات وبرامج وأنشطة سكانية متكاملة في الأقطار العربية تستهدف:

أ ـ بلوغ معدلات نمو سكانية مناسبة من خلال توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الأهداف المرسومة في السياسات الوطنية.

ب ـ خفض معدل الوفيات إلى أدنى حد ممكن خصوصاً وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة ووفيات الرضع والأطفال.

ج ـ تحقيق توزيع جغرافي للسكان وفقاً لمتطلبات التنمية المستديمة والبيئة السليمة عن طريق ترشيد النمو الحضري والاعتناء بالريف لتحسين نوعية الحياة.

٢ ـ إعطاء **التنمية البشرية** أولوية عالية من خلال تحسين خصائص السكان ضمن مقومات السياسة السكانية ومقتضياتها الإنمائية: الاهتمام بتوفير الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالتغذية والرعاية الصحية ومحو الأمية وتوفير سبل التعليم ومكافحة البطالة؛ وضرورة تحقيق توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر؛ وتوفير السلع والخدمات العامة؛ والنهوض بوضع المرأة؛ ورعاية الطفولة؛ والاهتمام بالمعوقين؛ وتوفير المشاركة الشعبية وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٣ ـ وضع أسس عامة للتنسيق بين برامج السياسات السكانية في البلدان العربية وتوفير سبل متابعتها والعمل على تنفيذ الاتفاقيات العربية المعنية بتنظيم انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية بما يكفل تعظيم العائد الإنمائي لكل من البلدان العربية التي تستقبل اليد العاملة، وإعطاء الأولوية لليد العاملة العربية في الأقطار العربية المستقبلة.

٤ ـ تفعيل التوجهات الدينية والفهم الديني الصحيح في ما يتعلق بالقضايا السكانية عموماً، وبممارسة المباعدة بين الولادات بشكل خاص.

في ضوء هذه الأهداف تبنّى المؤتمر عدداً من التوصيات الموجهة إلى الحكومات العربية انصبّت أولاها على: **التنمية البشرية وعلاقتها بالتنمية المستديمة**، وتتضمن:

١ ـ صياغة سياسة سكانية ضمن إطار استراتيجيا شاملة للتنمية المستديمة ومراعاة التأثرات المتبادلة بينهما.

---

(٥٩) صدر إعلان عمّان الأول في أعقاب مؤتمر مماثل عقد عام ١٩٨٠ على سبيل التحضير للمؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في المكسيك.

٢ ـ إيلاء التنمية البشرية عناية خاصة وتخصيص الموارد الضرورية لها لتتكامل مع السياسات السكانية باعتبار هذه التنمية هدفاً في حد ذاتها.

٣ ـ تشجيع المنظمات الإقليمية والأهلية والقطاع الخاص للقيام بدور متنامٍ في المساهمة في السياسة السكانية.

٤ ـ النظر إلى التنمية البشرية على أنها تتعلق بمختلف الاحتياجات والنشاطات والتطلعات الإنسانية، من إنتاج وتوزيع وثقافة وفنون، وتمتع بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ومشاركة أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً في صنع القرار.

وتضمن البيان عدداً من التوصيات الأخرى، يعنينا منها ما يلي:

١ ـ تكوين شبكة للبيانات والمعلومات الخاصة بالمتغيرات البيئية والسكانية والتنموية لتساعد على اتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق المواءمة السليمة بين هذه المتغيرات، والتعرف إلى الحركات السكانية والعوامل المرتبطة بها واحتياجات السكان، وما يلزم لذلك من نظم إحصائية متكاملة، وإعداد برنامج عربي لربط هذه الشبكات للتنسيق بين البلدان العربية في مجال القضايا البيئية المشتركة.

٢ ـ اتخاذ تدابير لمكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة، وإعطاء أولوية خاصة لتنفيذ مشروعات الإسكان الشعبي وتوفير المياه النقية والصرف الصحي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية باستخدام تقنيات مناسبة.

٣ ـ إشراك المنظمات الأهلية في رسم السياسات ووضع البرامج وتنفيذها في مجال السكان والتنمية وسلامة البيئة، ودعم هذه المنظمات مادياً وفنياً وإدارياً وتنسيق علاقاتها بالمؤسسات الرسمية الحكومية والمنظمات الدولية والعربية بما تقوم به من برامج وخدمات تنموية أخرى.

٤ ـ دفع مجهودات التنمية الريفية المتكاملة لتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية والحد من الهجرة إلى المدن.

٥ ـ توطين الأنشطة الجديدة على نحو يحقق تنمية إقليمية متكافئة ومتناسقة.

٦ ـ التنسيق والتعاون بين البلدان العربية لتخطيط انتقال العمالة العربية بينها، بما يعظم الفائدة لكل من البلدان المستقبلة والبلدان المرسلة لليد العاملة.

٧ ـ دعوة الجهات المانحة إقليمياً ودولياً إلى دعم المسوح والبحوث والسياسات المتعلقة بالهجرة الخارجية في البلدان العربية، والعمل على تسهيل اندماج العمالة العائدة في الأنشطة التنموية الوطنية.

٨ ـ وضع برامج للتعاون العربي والدولي لدعم البلدان العربية التي تعاني مشكلة اللجوء من دول مجاورة.

٩ ـ التنسيق عربياً بين المنظمات الأهلية غير الحكومية العاملة في المجالات السكانية في البلدان العربية وتمكينها من المشاركة في البرامج قطرياً وعربياً.

١٠ ـ دعوة الهيئات وصناديق التمويل العربية والدولية إلى تقديم الدعم المالي إلى المشاريع التي تقوم بتنفيذها التنظيمات الأهلية العربية في مجال السكان والبيئة والتنمية المستديمة.

١١ ـ توجيه سياسات التكيف الهيكلي نحو زيادة العرض، وخلق فرص للتوظيف وإعطاء الأولوية للخدمات الاجتماعية وخصوصاً الصحية والتعليمية. والتعاون العربي الجماعي بما يؤدي إلى تخفيف الأعباء الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي وتحقيق التنمية البشرية.

سادساً: العمل المشترك كرافد للتنمية البشرية في الوطن العربي

يتضح من الأقسام السابقة أنه على الرغم من إدراك الأبعاد البشرية للعملية التنموية، فإن المعالجات التي مورست، سواء على الصعيد العالمي أو في النطاق العربي، ظلت حتى الآن محدودة الفاعلية. وإذا كان بعض النجاحات قد تحقق في جوانب معينة، فإنه ما زال هناك الكثير الذي يجب عمله من الوجهتين النظرية والتطبيقية حتى تتحقق تنمية بشرية شاملة. فالمعالجات تكاد تتشابه، سواء كان الشعار المرفوع هو التنمية الاجتماعية أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية البشرية، وهي تكاد لا تتميز مما تتضمنه خطط التنمية الاقتصادية في الجوانب الاجتماعية أو في قطاعات الخدمات. وفي ظل التراجع الذي تعرضت له التنمية خلال العقد الماضي، وفي أعقاب التطورات الدولية والإقليمية الأخيرة، عادت الجوانب الاقتصادية إلى المقدمة، مصحوبة بقوى دفع تعمل على إحداث تغييرات في النظم الاقتصادية، بينما قصر الاهتمام في الجوانب البشرية على قضايا أعطيت لها أولوية، على رأسها المشكلة السكانية ومشكلة البطالة، فضلاً عن قضايا الفقر والجوع، ومؤخراً مشاكل اتساع نطاق اللجوء والعنف والإدمان.

وتشير التجربة العالمية للتعاون الدولي في مجال التنمية بوجه عام، والتنمية البشرية على وجه الخصوص، إلى أن الحافز العام إلى هذا التعاون ثلاثي: فهو ينبعث من الرغبة في تحسين أحوال البشر أينما كانوا، وهذا اعتبار يغلب عليه الطابع الأخلاقي الحضاري؛ وهو يرى في هذا التحسين مدعاة لاستقرار الأوضاع العالمية وسلامة العلاقات الدولية، مما يعكس شعوراً بالمنفعة المتبادلة التي تتحقق من انتشار التنمية في بلدان العالم المختلفة؛ ثم هو يأخذ في الاعتبار تفاوت مستويات النمو بينها، ومن ثم ينشغل في جانبه الأكبر بحث الدول الأكثر تقدماً على معاونة الدول الأخرى، ولا سيما أقلها حظاً من التقدم، سواء بتزويدها بالمعرفة أو بالمال الذي يمكّنها من الحصول على احتياجات لا تستطيع توفيرها بمواردها الذاتية، بما في ذلك احتياجاتها من المعرفة. غير أن ارتباط المال برأس المال جعل العالم ينشغل بعملية نقل الموارد ذاتها، ومن ثم بحجم ما ينقل منها، أكثر من

اهتمامه باستخداماتها، وقواعد التصرف فيها وأهدافه لدى طرفي العلاقة: المانح والمستقبل.

وقد يكون هناك في العلاقات الإقليمية ما يوجد أساساً لمثل هذا النوع من التعاون، وهو ما يحدث عندما يوجد تفاوت بين مستويات الدخول أو المعرفة. وإذا كان تفاوت الدخول في الوطن العربي قد أعطى وزناً مرتفعاً للمعونات المالية، فإن استمرار حركة المعونات وجدواها يتوقف على مدى الشعور بالمنافع المتبادلة. من جهة أخرى، فإن هذه المنافع تعتبر الأساس الذي يحدد أبعاد التكامل الإقليمي ومدى تقبل الأطراف فيه ما يتطلبه من تضحيات أو ما يفرضه من قيود على عمليات صنع القرار على المستويات القطرية، ومن ثم فهي التي بإمكانها أن تفسح المجال لأنواع أخرى من التعاون الإقليمي تتجاوز ما يندرج عادة تحت عنوان «التكامل». وأهم المنافع في نظر الأقطار النامية هو ما يضيفه التكامل من إمكانات إضافية تعزز القدرات القطرية على تحقيق التنمية. ومن هنا تأتي أهمية الترابط بين التكامل والتنمية، والدعوة إلى منهج التنمية المستقلة بالاعتماد الجماعي على النفس. ويشير التصاعد الذي حدث مؤخراً في توجه مجموعات من البلدان العربية إلى التكتل في مجموعات جزء إقليمية، أو إلى إعطاء اهتمام للعلاقات مع دول أو تكتلات أجنبية أكبر مما توليه العلاقات على المستوى القومي. ولذلك فإن أول ما يجب عمله هو استيضاح مجموعة المنافع التي تعود على الأقطار منفردة أو في إطار تجمعات إقليمية جزئية، من التكامل على المستوى القومي.

وسوف نتناول في ما يلي النشاطات التي يُقترح القيام بها على المستوى القومي من أجل تحقيق تنمية بشرية جديرة بالاعتبار، آخذين في الحسبان الأبعاد التالية:

- **طبيعة النشاط**، حيث يجري التمييز بين النشاطات البحثية، والنشاطات التطبيقية.

- **مستوى النشاط**، فهناك أنشطة تتم على المستوى القطري، وأخرى على المستوى القومي، وثالثة بالمشاركة بينهما.

- **الجهات القائمة بالنشاط**، إذ هناك دور للوحدات الأهلية والمنشآت الاقتصادية فضلاً عن الأجهزة الإدارية.

- **الحافز على النشاط**، وهو ما يثير - على المستوى القومي - قضية توزيع المنافع والأعباء.

على أن هذه الجوانب يجب أن تعالج في ضوء اتفاق على **المجالات ذات الأولوية** التي يصير التركيز عليها في المرحلة المقبلة. ويُقترح أن تتناول هذه المجالات ما يلي:

١ - **الفقر**، الذي يخلق قدراً متزايداً من عناصر عدم الاستقرار، ويؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية، ومن ثم إساءة تخصيص الموارد، وانحراف حركة التدفقات الاقتصادية داخل البلدان العربية وفي ما بينها، محدثاً تأثيرات سلبية في فرص التكامل،

وفي تفهم عناصر النفع منه والموقف من أعبائه. ويكون الهدف من هذا النشاط تقويم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتفاعلاتها، وطرح إجراءات للعمل العربي المشترك تستند إلى عدد من المؤشرات المحددة التي تتجاوز المصطلحات المبهمة كـ «التكامل»، التي تفترض علاقات غير متكافئة وتحجب حقيقة المنافع المتبادلة.

٢ ـ **الإنتاجية**، بالمعنى الشامل الذي أشير إليه سابقاً، بما في ذلك أثر السياسات المتبعة، سواء بدعوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية أو الإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي، في إنتاجية الشرائح المختلفة للسكان، ولا سيما تلك التي تندرج تحت خطوط الفقر. وتبرز في الوطن العربي مشكلة التباين الحاد في القدرة على توفير مقومات النهوض بالإنتاجية، وكذلك الآثار التي تترتب على هجرة الكفاءات من الأقطار المنخفضة الأجور إلى الأقطار المرتفعة الدخل، ولا سيما مع انتقال هذه الأخيرة إلى مراحل أكثر تطوراً في هياكلها القطاعية. كذلك توجد حاجة إلى توجيه العناية في هذا المجال بما يساق من مبررات للتعاون الإقليمي والدولي مع أطراف غير عربية، في ظل تفاوت حاد في مستويات الإنتاجية.

٣ ـ **التعليم ومحو الأمية**، بما في ذلك رفع القدرات على التعامل مع مفردات الثورة التقانية التي يمر بها العالم اليوم، وما يصحبها من بلبلة فكرية في زحام سقوط ايديولوجيات كانت موضع تقدير حتى وقت قريب، ومحاولة فرض ايديولوجيات بديلة، يسعى بعضها لتحميل بعض المناهج الوضعية أو السماوية مسؤولية الإجابة عن أسئلة بصيغ دوغماتية تغلق باب الاجتهاد. ويأخذ التعليم وضعاً خاصاً بالنسبة إلى الوطن العربي كونه يتضمن العديد من العناصر التي تشكلت منها القومية العربية عبر القرون، والتي تصبح في حاجة إلى تحديد من أجل المحافظة على الهوية العربية العامة وصقل الخصائص المحلية في إطارها مع التفاعل الحي مع ما تحفل به الساحة العالمية من متغيرات. ويرتبط بهذا الجانب البعد الثقافي الذي تتزايد خطورته مع انتشار سبل المعرفة وانتهاء احتكار فئة نخبوية معينة للتطوير الثقافي، بحيث بات الخلط شائعاً بين «المثقف» و«المتعلم».

٤ ـ **التوظف**، الذي يشمل مجمل ظواهر إشراك البشر في الجهد التنموي على المستوى القومي. ويتناول، إلى جانب البطالة (السافرة) بين الباحثين عن العمل، نقص التشغيل بين العاملين وما يعنيه من تدنٍّ في الإنتاجية، وضعف معدلات المشاركة في النشاط المثمر، ولا سيما بين الإناث. ويُعنى هذا البعد في أحد جوانبه بالآثار التي تترتب على التغيرات التي تتعرض لها حركات الهجرة داخل الوطن العربي والهجرة الخارجية. وإضافة إلى معالجة عناصر سوق العمل وما يشوبها من قصور كبير في معظم البلدان العربية، يزيد منه عدم الإعداد الجيد لعمليات التفريد التي تعنى بتنظيم قواعد الملكية والإدارة، وتنظر إلى البطالة على أنها ظاهرة سلبية موقتة ينتظر زوالها إذا عاود الاقتصاد مسيرته، وليس على أن جانباً مهماً منها يعود إلى التباين الشديد بين قواعد التوظف وشروطه في ظل سيادة المشروع الفردي عنها في ظل رعاية الدول بشكل مباشر

للنشاط الاقتصادي. ينطبق هذا على التعامل مع المواطنين، كما ينطبق على التعامل مع المغتربين بعد استكمال الدول المستضيفة للعمالة إقامة بنيتها الارتكازية وقطاعاتها الإنتاجية والخدمية الأساسية، وانتقال مسؤولية التطوير الاقتصادي إلى أيدي القطاع الخاص، في أنشطة تعلو فيها الاعتبارات الاقتصادية المجردة على الاعتبارات الإنسانية، بما فيها اللغة. هناك بعد آخر ينتظر أن تتمخض عنه دورة أوروغواي عند إتمام الاتفاق عليها، هو حصول بعض عناصر الخبرة المتطورة في الدول المتقدمة على وضع احتكاري، يؤثر في إمكانية تنمية القدرات العربية. فمن المعلوم أن دول الفائض المحدودة الحجم تسعى للتوسع في القطاعات الأكثر تطوراً، كقطاعات المال والاتصالات والمعلوماتية، والصناعات العالية الأتمتة، وتعتمد في ذلك على خبرات من دول متقدمة مما يؤثر في حركة الهجرة العربية، من ناحية، وفي قدرة الدول الكثيفة السكان على بناء قدرات مماثلة بإمكانات ذاتية، من ناحية أخرى.

٥ ـ **التغذية**، وما يتعلق بها من قضايا الأمن الغذائي، ولا سيما في ظل تفاقم مشاكل المياه، وما ينتظر من تأثر الأسواق العالمية للسلع الغذائية سلباً عند إبرام اتفاقية الغات، وفي مواجهة تباين القدرات المالية والبشرية للأقطار العربية على اتباع حلول متطورة تقنياً. وهناك حاجة عاجلة إلى اتخاذ تدابير لمحاصرة الجوع الذي يهدد بقاء الحياة في بعض الدول الأقل نمواً، على أن يجري الانتقال في الوقت نفسه إلى تحسين مستويات التغذية، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات الأكثر تعرضاً، وهي الأمهات والأطفال والفقراء.

٦ ـ **اللجوء السياسي**، سواء في ما بين البلدان العربية أو من خارج الوطن العربي، وما يترتب عليه من إهدار لحقوق البشر وكرامتهم. وتكتسب هذه المشكلة بعداً جديداً في ظل مفاوضات السلام الحالية وما يمكن التوصل إليه بشأن اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ ومنذ عام ١٩٦٧، ومحاولات فرض استيعابهم على البلدان العربية مقابل إفساح المجال لمزيد من الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين.

٧ ـ **أعباء التسليح**، التي تتزايد في ظل التشرذم العربي، على الرغم من تراجع بعض العوامل التي كان لها وزن كبير في الماضي، وهي الحروب التي فرضها الصراع العربي ـ الصهيوني، وتخوف بعض الأنظمة من المد الشيوعي. وكما أشرنا من قبل، هناك دعوة إلى وضع أمن الإنسان في المقدمة قبل أمن الأرض. وعلى الرغم ما في هذه المقولة من صحة، باعتبار أن أمن البشر يعني أساساً تنمية مقدراتهم، وأن الأمن العسكري قد يحافظ على حدود الدولة لكنه لا ينهض تلقائياً بشؤونها الداخلية، فإن مد هذه المقولة على استقامتها يمكن أن يساء توظيفه لخدمة مطامع أطراف خارجية، خصوصاً تلك المستفيدة من الكوكبة التي يتعرض لها العالم. ولا يعني هذا أن ينظر إلى الأمر على أنه مقايضة بين نوعي الأمن، بل يجب العودة إلى المنهج الذي سبق أن استنته استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك من الترابط بين الأمن والإنماء.

٨ ـ **إعادة التنظيم المجتمعي**، أخذاً في الاعتبار ما يتطلبه توسيع نطاق المشاركة

الشعبية، وتعاظم دور القطاع الخاص والحاجة إلى الأخذ باللامركزية وتوزيع عمليات اتخاذ القرارات والتوسع في منهج التخطيط الجهوي. فإلى جانب ما يلزم إجراؤه على المستوى القطري، هناك حاجة إلى تطوير أساليب العمل وتحقيق الترابط على المستوى القومي، في أطر تتجاوز المؤسسات الرسمية التي ظلت تهيمن على فعاليات التنمية والتكامل حتى الآن. وقد أظهرت تجارب الاتحادات المهنية والقطاعية القائمة أن خضوعها لسيطرة بعض الحكومات أدى إلى عرقلة عملها. من جهة أخرى، فإن البعد المالي أعطى وزناً لمؤتمرات المستثمرين العرب، وتظل هناك حاجة إلى تمكين فئات أخرى عديدة من المساهمة في العمل المشترك على النطاق القومي.

وتحقيقاً للمنهج العلمي في مقاربة العمل العربي المشترك، لا بد من التخلي عن القاعدة العربية التي تضنّ على الجهود البحثية بالموارد، وتقف عند حد عقد لجان أو ندوات يجري الإعداد لها، ثم تضمحل آثارها بعودة المشاركين فيها كل إلى عمله. ففاعلية هذه اللقاءات تتوقف على ما يساندها من نشاط بحثي تجريه مؤسسات عربية قطرية وقومية، وربط هذه البحوث بالنشاطين الرسمي والأهلي. وتتضمن الجهود القومية التي يجب تبنيها في مجال **النشاط البحثي** الفعاليات التالية:

١ ـ بحوث تستهدف إيضاح العلاقات التي تربط بين مدخلات التنمية البشرية ومخرجاتها، وإدراجها بصفة عضوية في نماذج التنمية. فكما سبق إيضاحه، تركز النماذج التقليدية على العلاقات الديناميكية المتمحورة حول تراكم رأس المال، وهي تحظى بالقبول نظراً إلى أنها تتعامل مع الأجلين القصير والمتوسط اللذين يعنى بهما المخطط ومتخذ القرار. ومن الصفات الجوهرية للنماذج المطلوبة أن تتعامل مع الأجل الطويل نظراً إلى أن الكثير من الظواهر البشرية يتطلب نظرة طويلة الأجل. وتسهم في هذه الدراسات جامعات ومراكز بحث عربية، يجري التبادل والتحاور في ما بينها، ليس فقط لإثراء الأبحاث، بل أيضاً لربطها بالدراسات التكاملية التي ظلت حتى الآن محصورة في النطاق الاقتصادي.

٢ ـ دراسة ظواهر التنمية البشرية على نحو يلحظ الترابط في ما بينها. فالشائع هو التعامل مع كل من هذه الظواهر بصورة منفصلة، مما يحجب إمكانية التعرف إلى التفاعلات في ما بينها، أو بينها وبين الأبعاد التنموية الأخرى. فالمشكلة السكانية، مثلاً، تُدرس عادة على نحو مستقل، وتظل الدعاوى المبنية على الربط بين إحراز قدر أكبر من التنمية الذي يتيح تحقيق مستويات أعلى من الدخل والتعليم، وبين حل العديد من جوانب المشاكل السكانية، أمراً غير مسند إلى براهين تُظهر حركة الفاعل بين الجانبين عبر الزمن. بالمثل، فقد تجري دراسات عن العائد على الفرد من تحصيل مزيد من التعليم، من حيث رفع إنتاجيته، ومن ثم مستوى دخله؛ غير أنه قلما يجري قدر موازٍ من الدراسات على ما يخلقه ارتفاع مستوى التعليم في المجتمع من تغير البيئة التي يتم فيها النشاط الاقتصادي بما يرفع الإنتاجية عامة بشكل غير مباشر. وفي غياب مثل هذه الدراسات،

يظل الجدل حول من الذي يجب أن يتحمل تكلفة التعليم، هل هو الفرد أو المجتمع (الدولة) أو الجهات المستفيدة من أنواع متخصصة من التعليم، جدلاً حدسياً، يتأثر بالأهواء السياسية أكثر من اعتماده على الحقائق العلمية. ويؤدي غياب مثل هذه الدراسات إلى صعوبة حل قضايا المنافع المشتركة على المستوى القومي، والاتفاق على قواعد عادلة لتوزيع أعباء أية إجراءات تُقترح في هذا الصدد. لذلك قد يكون من المفيد أن تتولى المؤسسات والمنظمات المسؤولة عن العمل العربي المشترك وعن تمويل النشاطات الموجهة إلى تعزيز التنمية التكاملية بين الأقطار العربية، دفع بعض الباحثين أو أجهزة ومؤسسات البحث العلمي العربية إلى تناول هذه الأبعاد، شريطة أن تسعى تلك المؤسسات لتطبيق نتائج البحوث في برامج عملها.

٣ ـ ومن الأدوات المهمة التي يستعين بها المخطط عمليات التنبؤ والإسقاط. وقد حدث تطور في الأساليب التي يمكن تطبيقها على الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، ولا سيما للآجال المحددة. وغالباً ما يفترض في هذه الأساليب ثبات قيم عدد من الظواهر البطيئة الحركة أو تغيرها على نحو محدد بصورة قسرية، أو يجري تجاهل العلاقات التبادلية معها، هذا إذا أمكن التعبير عن تلك الظواهر بصورة كمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، افتراض معدلات نمو للسكان، تحسب كامتداد للمعدلات التاريخية، أو بناء على دراسات ديمغرافية، تأخذ في كثير من الأحيان شكل إسقاطات بديلة (منخفض، ومتوسط، ومرتفع)، يبرر تفضيل أحدها بدعوى اتفاقه مع سياسات وإجراءات يقترح اتّباعها، من دون أخذ العلاقات التبادلية في الاعتبار. ويميل معظم نماذج التخطيط الطويل الأجل للتوظيف والتعليم إلى افتراض معدلات نمو للقطاعات المختلفة (مستمدة من تجارب دول أخرى أو من تفضيلات السلطات السياسية)، وإلى محاولة ترجمة احتياجاتها إلى التخصصات المختلفة، ومن ثم حساب الطلب المتوقع على المستويات التعليمية المختلفة، أخذاً في الاعتبار إسقاطات للعرض تعتمد على التقديرات التي سبقت الإشارة إليها لعدد السكان والتركيب العمري. ويقتضي الأمر تخصيص جهد، يجري التعاون فيه على المستوى القومي، من أجل تطوير أساليب التنبؤ والإسقاط للآجال الطويلة، أخذاً في الاعتبار العلاقات التبادلية بين الجوانب العديدة للتنمية البشرية.

٤ ـ وترتبط بالمجموعة السابقة من البحوث مجموعة أخرى تستهدف تطوير الأساليب الفنية لتخطيط التنمية، سواء على المستوى الكلي أو القطاعي، أو على مستوى المشروعات. ففي ظل تغليب المقاربة الاقتصادية لقضايا التنمية، تميل تلك الأساليب إلى التركيز على تحديد قيم المتغيرات الاقتصادية التي تحسب وفقاً لها ربحية المشروعات، سواء على المستوى الإفرادي، أو على المستوى الإجمالي الذي يأخذ في الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة وفق التشابكات الإنتاجية القائمة (الربحية الاجتماعية)، وصولاً إلى مكونات وعناصر ميزانية قومية تحكمها الأساليب المتبعة في نظم **الحسابات القومية**. ويذكر في هذا الصدد أن العام القادم سيشهد استكمال الدراسات الجارية من أجل تعديل النظام المحاسبي الحالي. وقد اهتم دارسو متطلبات استمرارية التنمية من وجهة نظر البيئة بتصحيح أسس

حساب الناتج القومي وقواعد الحسابات القومية، لأخذ البعد البيئي في الحسبان[٦٠]. وهناك حاجة إلى إعادة النظر في هذا النظام من وجهة نظر التنمية البشرية. ولعل وحدة البحوث والدراسات السكانية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع الإسكوا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، تولي هذا الأمر اهتمامها.

٥ ـ وقد اقترح محبوب الحق أن يبدأ المخططون بموازنة بشرية قبل الانتقال إلى الميزانية القومية. غير أنه عند تجربة مثل هذا الأسلوب بالنسبة إلى الخطة الخمسية (٨٥/ ١٩٨٦ ـ ٨٩/ ١٩٩٠) لدولة الكويت مثلاً، حيث كان من أولويات الخطة تعديل التركيبة السكانية، ظهرت الحاجة إلى إيجاد أداة تحليلية لبناء الموازنة لسنوات الخطة وفق الأهداف المقررة، وإلى وسيلة للربط بين تلك الموازنة والموازنة القومية الاقتصادية. وتم تطبيق نموذج تشبيهي كان البنك الدولي قد أعده لهذا الغرض (compound model)، كما تم بناء نموذج اقتصادي للتعبير عن الأبعاد الاقتصادية وتحديد أدوات السياسة الاقتصادية اللازمة لبلوغ الأهداف. وقد اتضحت ضرورة إدخال أداة وسيطة بين النموذجين تُدرج بصورة ديناميكية العلاقات بين مفردات الموازنتين والآثار الارتدادية للقرارات التي تتعلق بأي منها. وهناك حاجة إلى تطوير هذا المنهج، سواء في ما يتعلق بالنموذج السكاني أو بالنموذج الوسيط، وإلى تطوير برامج الحاسوب للوصول إلى حلول مثلى لنسق النماذج. ويمكن تكليف أحد مراكز البحوث العربية أو بعضها بهذه المهمة.

٦ ـ على أن التنمية البشرية، كما رأينا أعلاه، تتجاوز السياسة السكانية، وهو ما يتطلب أن تضاف إلى أدوات التخطيط أدوات أخرى عدا الموازنة البشرية. فعلى سبيل المثال، تتناول الأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية التأثير في السلوك المجتمعي واستخدام الحوافز المختلفة، بما في ذلك الوسائل التي تسهم في تصحيح قيم العمل، وتقبل الممارسات التي تلزم لتنفيذ سياسات معينة، كسياسات التحكم في معدل الإنجاب، وتطوير أساليب التعليم والتعلم بما يساعد على حفز روح الإبداع والابتكار. وتتطلب هذه الجوانب إجراء مسوح للتعرف إلى القواعد التي تحكمها، وتساعد في التعرف إلى محددات الاستجابة للسياسات المختلفة فيها. وفي هذه البحوث، كما في البحوث السابقة، توجد حاجة إلى التبادل بين المراكز البحثية داخل الأقطار وفي ما بينها، والاستفادة من تراكم الخبرات، سواء في تصميم الأبحاث والمسوح، أو الاستعانة بالأفراد المدربين على العمل الميداني والعمليات التحليلية، وكذا في التحاور حول النتائج ومدى فاعلية المقترحات المستمدة منها.

٧ ـ تطوير التقارير الصادرة عن المنظمات العربية بحيث تعنى بأبعاد التنمية البشرية بصورة متسقة، ووفق منهجية تتدارسها معاً (في لجنة التنسيق مثلاً)، شريطة أن تتخلى

---

(٦٠) انظر مثلاً دراسات صلاح الصيرفي والاقتصادي المعروف جان تنبرجن في: UNESCO, *Environmentally Sustainable Economic Development: Building on Brundtland* ([n.p.]: UNESCO, 1992).

الحكومات عن محاولة التأثير في البيانات أو النتائج التي تتضمنها تلك التقارير. وعلى وجه الخصوص هناك حاجة إلى الارتقاء بـ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، وتخصيص قدر مناسب من الموارد لإعداده، وإكسابه قدراً من الاستقلالية التي تمكنه من تناول بعض الجوانب الملحة للتنمية البشرية في الوطن العربي، وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي العربي، أو بما يسمى العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي لا يحظى إلا بقدر متواضع من صفحاته. وقد يلزم في البداية تكليف بعض المراكز البحثية العربية بصياغة المنهجية العلمية التي يمكن تطبيقها لإصدار التقرير بالشكل المرغوب فيه.

وقد أشارت توصيات عدة، على المستوى القومي، إلى أهمية بناء **قاعدة معلومات** متجددة وتدعيمها بأساليب متطورة لجمع البيانات وتحليلها. ويندرج تحت هذا العنوان ما يلي:

١ ـ قيام الأقطار العربية بإنشاء بنوك معلومات تتجمع فيها البيانات والمعلومات الخاصة بالمتغيرات البيئية والسكانية والتنموية، وترتبط بشبكة تزود مراكز اتخاذ القرار، القطرية والجهوية والقطاعية، بالمعلومات التي تساعد على تحسين عمليات التخطيط واتخاذ القرارات في تلك المجالات. ومن المفيد وضع نظام قومي لتبادل الخبرات، ولتقديم المعونات الفنية، وكذلك لتقديم الدعم المالي إلى الدول الأقل دخلاً لتمكينها من الحصول على المعدات الملائمة.

٢ ـ إقامة شبكة معلومات عربية تربط بين شبكات للبيانات والمعلومات القطرية، وتقوم بتزويد كل منها بما يلزم من معلومات عن باقي الوطن العربي. وتقوم هذه الشبكة بتقديم المعلومات المطلوبة للبحوث التي سبقت الإشارة إليها، كما تساعد على ترشيد حركة انتقال العمالة بين البلدان العربية، والتنسيق بين السياسات السكانية والتعليمية والبيئية القطرية. وتساعد إقامة تلك الشبكة على تعزيز الخبرات الخاصة بشبكات المعلومات القطرية ورفع كفاءة القائمين عليها. ولذلك يقترح أن تتولى أمانة الجامعة العربية إقامة الشبكة القومية، ومساندتها ببرنامج للمعونة الفنية للمساعدة على إقامة الشبكات القطرية وتطويرها.

٣ ـ يرتبط بالنشاط السابق النهوض بعمليات التعداد والمسوح الإحصائية بالعينة للظواهر السكانية، وللظواهر المرتبطة بمختلف أوجه التنمية البشرية ورصد أبعاد نوعية الحياة، ومتابعة تطورها. ويتطلب الأمر وضع برنامج طويل الأمد للتعاون الفني يستهدف تزويد الأجهزة الإحصائية والبحثية القطرية بالخبرات المطلوبة. ويحدد هذا البرنامج العمليات التي توزع على المدى الزمني للبرنامج، والتنسيق بينها زمنياً وقطرياً، أخذاً في الاعتبار أولويات قضايا التنمية العربية. فإلى جانب البيانات القاعدية والمنتظمة الدورية، توجد حاجة إلى مساندة الدراسات المشار إليها سابقاً ببحوث ميدانية يتناول الكثير منها الأنماط السلوكية، وإلى إجراء مسوح للظواهر المقلقة في الوطن العربي، كتوزيع الدخل وما يتصل به من التعرف إلى أوضاع الفقراء، وتطور البطالة، وأنماط الاستهلاك، وأثر بعض الظواهر السريعة التغير في حياة البشر، بما في ذلك التضخم والتطور التقاني

والتعرف إلى آثار الغزو الثقافي، ورصد ما يترتب على إجراء تغيرات ذات طبيعة هيكلية، سواء في النظم الاقتصادية أو السياسية.

٤ ـ من المهم أن تتصف أساليب العمل في المهام السابقة بالجودة المطلقة، وإلا جاءت الدراسات التي تجري على أساسها والقرارات التي تتخذ في شأنها مجافية لمتطلبات التنمية البشرية القويمة. فمن ناحية، قد يلجأ بعض المراكز البحثية إلى التحيز في ما يجمعه من معلومات أو ما يعرضه من نتائج، خصوصاً إذا كان يعتمد في موارده على معونات (مالية أو فنية) من جهات خارجية لها مصالح لا تتوافق بالضرورة مع الصالح العام، الوطني أو القومي. ومن ناحية أخرى، تميل الأجهزة الرسمية إلى تطويع البيانات على النحو الذي يبرز نجاحاً تدّعيه أو يخفي إخفاقاً تخشى عواقبه. ونشير في هذا الصدد إلى المناقشات التي صاحبت إعداد عقد التنمية الثالث للأمم المتحدة، وإلى اعتبار الدول أن الظواهر البشرية من شؤون السيادة، كما نشير إلى ما يصاحب برامج المعونة الثنائية ثم، مؤخراً، المتعددة الأطراف، من اشتراطية تتناول النظم السياسية، وهو ما يثير اعتراضاً من قبل الدول المعنية[٦١]. وعلى رغم ما لبعض هذه الاعتراضات من وجاهة، فإن المبدأ الذي يجب ألا يتخلى عنه هو الشفافية (transparency) التي يؤدي غيابها إلى إهدار للموارد وإضعاف لقدرات المشاركة الشعبية.

إن اتساع نطاق العمل المشترك في ظل النظرة البشرية للتنمية والتكامل يدعو إلى التعاون في العديد من **الأنشطة المشتركة**، كما يتطلب التدقيق في حساب معدلات الربحية ومؤشرات تخصيص الموارد، وهو ما يتضمن:

١ ـ إقامة مشروعات مشتركة في الصناعات التي توفر المستلزمات الأساسية للتنمية البشرية على المستوى القومي. ويندرج ضمن هذه الصناعات ما يلزم للنهوض بخدمات التعليم والصحة. وسواء قامت هذه المشاريع بواسطة القطاع العام أو القطاع الخاص أو بالمشاركة بينهما، فإنها يجب أن تلتزم مقومات الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم يجري تبادل منتجاتها وفق الأسس الاقتصادية، على أن تفتح نافذة تمولها الدول القادرة لتمكين الدول الأقل نمواً من الحصول على هذه المنتجات بشروط ميسرة، تمكنها من الوفاء بمتطلبات التنمية البشرية فيها. ويجري حساب التخصيصات لهذه النافذة وفق حسابات تأخذ في الاعتبار نتائج الأبحاث التي سبقت الإشارة إليها، في ما يتعلق بسياسة سكانية مشتركة وإعادة تقسيم للعمل بين الأقطار العربية تستفيد من انعكاس التنمية البشرية على مستويات الإنتاجية. ولعل مقارنة أعباء هذا الأسلوب بما يتطلبه الأسلوب الحالي للمعونات عبر فترة كافية من الزمن تؤدي إلى الاقتناع بجدواه من مختلف الوجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢ ـ إحداث تغيير جوهري في أسلوب التعامل مع الحصول على التقانات الحديثة،

(٦١) انظر: الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، ص ٣١١ ـ ٣١٥.

والذي يتزايد بموجبه اعتماد الدول القادرة على العالم الخارجي، ومن ثم تباعدها عن الدول الأقل قدرة التي تجبرها الحاجة إلى معونات أجنبية على الوقوع فريسة عابرات القوميات التي تسعى لتعزيز قدرتها على اقتحام الأسواق العربية. ويقتضي الأمر تبني برامج مشتركة للتعاون التقني، على النمط الذي أخذت به الجماعة الأوروبية، وهو ما يستوجب الأخذ بتخطيط قومي طويل الأجل، تتوزع بموجبه الأنشطة البحثية والتطبيقية، وتتحدد منافعه المتمثلة في تخفيض كلف الحصول على عدد من المنتجات المتطورة، وتحويلها إلى قاعدة للتصدير.

٣ ـ وسواء أريد التخلص من الاعتماد المفرط على مواد أولية تتدنى أسعارها ويشتد تقلبها، كالفوسفات والنفط، أو التغلب على العجز المزمن في الموازين الجارية عن طريق التوسع في التصدير، فإن هناك حاجة إلى تغيير الواجهة الحضارية للوطن العربي، من النظر إليه كمجرد مصدر لخامات ومستهلك غير رشيد، أو متزمت في سلوكه العقائدي، إلى كيان حضاري متطور، يسهم في بناء عالم القرن الحادي والعشرين. وهناك حاجة إلى أن يحدث تقارب حضاري مع الدول الافريقية التي تُعتبر السوق الأقرب إلى الاقتصاد العربي، والعمق الذي يمكّن الوطن العربي من التعامل المتكافئ على المستوى العالمي.

هذه بعض الاتجاهات التي يمكن أن تضاف إلى القائمة الطويلة من أوجه العمل المشترك، لتساعد على ترشيدها وتعظيم جدواها.

تعقيب

باسل البستاني(*)

مقدمة

في هذه الندوة، نحن نتحاور مع قضية في غاية الحيوية والخطورة. فعلى صعيدها نختبر مجهودنا التنموي في أوسع أبعاده. فهي معياره لتقييم الاختلال الذي وقع، والإنجاز الذي امتنع.

وفي البحث القيّم الذي بين أيدينا، يستوقفنا ابتداء توثيقه في رصين مواقعه، وأسلوبه في عذوبة تتابعه.

أما منهجيته، فتبدأ من أوسع المداخل دولياً (البنود الثلاثة الأولى)، تختزله قطرياً (البند الرابع)، ثم تتفتح فيه قومياً (البندان الخامس والسادس).

وفي هذين البندين الأخيرين يكمن بيت القصيد، حيث يأتي التوجه القومي مكيناً في «جذوره التاريخية التي تميز القومية العربية» (ص ٣٩٠):

فالرؤية، تكاملية تتجاوز حدودها الإقليمية المطوقة.

والآلية، أداتها المنظمات العربية التكاملية تطلعاً إلى الوحدة الشاملة (ص ٣٩٠).

والمضمون مستقبلي «يجعل الإطار القومي نطاقاً طبيعياً للكيان العربي الكبير، القادر على التطور والاستمرار» (ص ٣٩٠).

وانسجاماً مع تدفق محتويات البحث، سيتضمن هذا التعقيب قسمين أساسيين:

الأول، يستعرض البعدين الدولي والقطري في محاولة مختصرة لاستخلاص بعض الاستنتاجات والمضامين، جاعلينه مرحلة تهيئة ونقطة انطلاق لما يليه.

(*) اقتصادي من العراق.

الثاني، بيان لمسات البعد القومي كما وردت في البحث، ومنه نتجه تفتحاً على ما تحمله آفاقه الرحيبة من أمل في مسار المستقبل.

وفي هذا العرض، نسترشد ببعض الاعتبارات الأساسية:

أولها، موقع البحث في تتابع البحوث، فهو مسك ختامها.

ثانيها، تأكيد الشمولية في المنهجية والتوجيه.

ثالثها، الإقرار بأن آفاق الاجتهاد في قضية «التنمية البشرية من المنظور القومي» لما تزل قائمة وتحتاج إلى مجهود متواصل يغذيها، وعطاء متجدد يغنيها.

أولاً: الدول النامية: مواطن الاختلال في المسيرة التنموية

لو أردنا أن نختصر عقود التنمية في الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لأمكن القول إن مسارها قد اتخذ صورة سلسلة مترابطة الحلقات.

الحلقة **الأولى** تمثلت بالتحول الهيكلي (structural transformation)، وهي عملية ديناميكية شمولية ومستمرة الزخم. وقد تفاعلت هذه العملية مع استراتيجيات تنموية (development strategies)، تعززها اجتهادات ونماذج اقتصادية تنموية (economic development models)، لتتمخض عنها أنماط من تنمية (development patterns)، تماثلت في قواسمها المشتركة، على رغم تنوع أشكالها.

ولكن ما إن حلت الأزمة الاقتصادية الدولية (international economic crisis) في الثمانينيات، حتى انكشف وبصورة صارخة عمق المحدودية والاختلالات التي نتجت من أنماط التنمية المعتمدة في الدول النامية. وعندما حصلت المواجهة، جاء «الحل الهادف» متمثلاً بالتكييف الهيكلي (structural adjustment) تحت المظلة المشروطة لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتأتي التسعينيات. ويحين الموعد النهائي لجني الحصاد، فإذا به شامل في سلبياته، ساحق في تأثيراته من منطلقه الاقتصادي، وامتداده الاجتماعي والبشري. والصورة الكلية هذه تعكسها مؤشراته الحيوية في إطار ملامحها ونتائجها ومعالجاتها والقناعات الممكن استخلاصها منها.

١ ـ الملامح

أ ـ تأكيد أنماط التنمية على التنويع والتصنيع والتحديث، بريادة الدولة. ويأتي هذا التأكيد على حساب القطاع الزراعي التقليدي والقطاع غير الرسمي (informal)، «الهامشي»[(١)].

(١) R. Graboski, «Economic Development and the Traditional Sector,» *The Developing Economies*, vol. 3 (1991), p. 3; A.Varshmey, «Introduction: Urban Bias in Perspective,» *The* =

ب - توجه نظام التعليم برمته نحو القطاع الحديث، بما في ذلك مرافقة السياسة التعليمية، وبصورة حثيثة، لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية[٢].

ج - هيمنة استخدام التقانة الكثيفة رأس المال (capital-intensive) على أنماط التصنيع[٣].

د - القناعة بأن الأثر التساقطي (trickling-down effect) للإنتاج والعمالة والدخل سيحقق عدالة أكبر في التوزيع[٤].

٢ - النتائج

أ - ثبوت عدم فاعلية الأثر التساقطي للمنافع، وبالتالي غياب العدالة في توزيع منافع التنمية الاقتصادية. ولقد كان لطبيعة عملية التحول الهيكلي وتوجهها دورهما المهم في ذلك[٥].

ب - انتشار البطالة المكشوفة (unemployment) والبطالة غير المنتجة (under-employment) بصورة مبكرة، والتي بدأت تتعايش حتى مع أفضل ظروف للنمو الاقتصادي[٦].

ج - انتشار ظاهرة بطالة الخريجين بصورة شاملة، بما يعطي الدليل على عدم قدرة التوسع والنمو الاقتصادي على استيعاب مخرجات النظام التعليمي[٧].

= *Journal of Developing Studies*, no. 7 (1993), pp. 1-22, and L. Squire, *Labor Force, Employment and the Labor Markets in the Course of Economic Development* SWP; no. 336, ([n.p.]: World Bank, 1979).

(٢) L. Emmerij, «Education and Work in Succession or Recurrent?» in: UNESCO, *Learning and Working* (Paris: UNESCO, 1979), pp. 120-121, and J.G. Casassus, *Education and Work* (Paris: UNESCO, 1976).

(٣) Jacques Gaude and H.Watzlawick, «Employment Creation and Poverty Alleviation Through Labour-Intensive Public Works in Least Developed Countries,» *International Labour Review*, vol. 131, no.1 (1992), p. 6, and Gustav Ramis, «Industrial Sector Labor Absorption,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 21, no. 4 (July 1973).

(٤) D. Hunt, *Economic Theories of Development* (New York: Harvester, 1989), and United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), p.3.

(٥) M.S. Ahluwalia, «Inequality, Poverty and Development,» *Journal of Developing Economies* (1976), p. 314, and A.C. Kelley, «The Human Development Index: Handle With Care,» *Population and Development Review*, no.6 (1991), p.322.

(٦) Ajit Singh and Hamid Tabatabai, «Agriculture and Economic Development in the 1990's: A New Analytical and Policy Agenda,» *International Labour Review*, vol. 131, nos. 4-5 (1992), p.415, and A. Drazen, «Unemployment in Less Developed Countries,» *World Development*, no. 12 (1982), pp. 1039-1047.

(٧) M. Blay, «Economics of Education in Developing Countries,» *Third World Quarterly*, no. 2 (1983), pp. 73-83, and N.Bennett, «Education and Development,» UNESCO, Report no. 8-42 (1977), p. 3.

د ـ حصول توسع هائل في القطاع «الهامشي» الخدمي، حيث أضحى ملجأ لتصدير الهجرة الداخلية إليه[٨]. وتقدم هذه الظاهرة بدورها أبعاداً جديدة للتنمية البشرية جديرة بالمتابعة والتعميق[٩].

هـ ـ في الوقت الذي تأتي هيمنة القطاع الخدمي في الدول الصناعية تعبيراً عن انفلاق دينامية قاعدة «صناعة المعرفة» التي مهدها العلم والتقانة، أصبح ممكناً تسمية هذه الاقتصادات بـ «الدول الخدمية» بدلاً من الدول الصناعية[١٠]. فإن التوسع المحسوس في قطاع الخدمات في الدول النامية يأتي نتاجاً لعامل الطرد المتعاظم من القطاع الزراعي من جهة، ومحدودية استيعاب القطاع «الحديث» زخم القوى العاملة المتفاقم من جهة ثانية. إن هذا التطور لا يعني تزايد ضعف تركيب الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية وحسب، بل أيضاً تراجع مستويات الطاقة الضريبية (tax capacity) فيها في ظرف هي أحوج ما تكون فيه إلى موارد لتمويل التنمية.

و ـ بروز أزمة تمويلية شاملة تعبيرها العجز الداخلي والخارجي المحسوس والمستمر، وحراجتها المديونية الخارجية، وثقل أعبائها وآثارها تحجيم لقدرات التنمية في مختلف صعدها[١١].

ز ـ في نهاية المطاف، يقع العبء شاملاً ماحقاً على القطاع الاجتماعي عموماً، والبشري فيه خصوصاً: فالتراجع في مؤشراته كافة هو سمته، والدول النامية كلها، فعلياً، أرضيته. وفوق هذا كله، تأتي الآثار مدمرة للقيم والتقاليد، وبالتالي للاستقرار الاجتماعي والسياسي[١٢].

٣ ـ المعالجات

حيث تتركز هذه في إطار التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي عموماً، فالتجربة تؤكد:

---

(٨) United Nations, *Report on World Social Situation, 1993*, pp. 7 ff., and Dharam P. Ghai, ed., *The IMF and the South* (New York: UN Research Institute for Social Development, 1981), p. 6.

(٩) J.E.S. Lawrence, «HRO: An Integrated Approach,» *Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries*, no. 12 (1991), pp. 47-59, and Hunt, *Economic Theories of Development*, pp. 71 ff.

(١٠) *The Economist* (February 1993), pp. 13-14 and 63.

(١١) L. Summerse, «Research Challenges for Development Economists,» *Finance and Development*, no. 9 (1991), p.5; Singh and Tabatabai, «Agriculture and Economic Development in the 1990's: A New Analytical and Policy Agenda,» pp. 411 ff., and S. J. Burki, «Sectoral Priorities for Meeting Basic Needs,» *Finance and Development*, vol. 17, no. 3 (September 1980), p. 22.

(١٢) United Nations, *Report on World Social Situation, 1993*, preface; Lawrence, «HRO: An Integrated Approach,» p. 47, and H.J. Bruton, «The Search for a Development Economics,» *World Development*, vol. 13 (1985).

أ ـ أن عملية التكييف هذه، ومنذ البداية، أهملت الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على تطبيقها[١٣].

ب ـ الضغط الذي تفرضه على القطاع العام باتجاه تقليص العجز في الميزانية، بتخفيض المصروفات وزيادة الضرائب، وقد وقع عبؤه الأكبر على الخدمات الاجتماعية حيث كانت ضحيته الأولى[١٤].

ج ـ تعميق مشكلة البطالة الواسعة في بعديها المكشوف والمستتر[١٥].

د ـ «في الوقت الذي ظهر أن التفريد (privatization) لم يساهم في أية زيادة ديناميكية في الكفاءة، يبدو في الوقت ذاته أنه قد أدى إلى تخفيض الاستخدام والإنتاج»[١٦].

هـ ـ ثبوت عدم كفاءة آلية السوق وقدرتها على ضمان الحد الأدنى من متطلبات التنمية الاجتماعية، وبالأخص التنمية البشرية[١٧].

و ـ أن توجه برنامج التكييف في تأكيده زيادة الصادرات، وخصوصاً الزراعية منها، إنما قد حصل على حساب الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية، وبالتالي أدى إلى تخفيض مستويات المعيشة في الدول النامية[١٨].

٤ ـ القناعات

أ ـ إن تزاحم أولويات الحاجات وانحسار الإمكانيات، دفعا بالدول النامية إلى انفتاح اعتمادي هائل على الخارج. وهذا ظرف يفرض تداعي استراتيجية التنمية الذاتية والاعتماد الجماعي على النفس، لا ريب. فهدف التنمية المستقلة في التصور، قد خلق نقيضه في الممارسة.

ب ـ إن تفاقم أعباء خدمة المديونية الخارجية من جهة، وتوجيهات المعالجة الدولية

---

(١٣) Gaude and Watzlawick, «Employment Creation and Poverty Alleviation Through Labour-Intensive Public Works in Least Developed Countries,» p. 14, and Ghai, ed., *The IMF and the South,* pp. 1 and 5.

(١٤) United Nations, Ibid., pp. 106-115.

(١٥) Ukon Huang and Peter Nicholas, «The Social Costs of Structural Adjustment,» *Finance and Development*, vol. 24, no. 2 (June 1987), p. 22.

(١٦) V. Bhaskar, «Privatization in Developing Countries,» *UNCTAD Review*, no. 4 (1993), p. 83.

(١٧) F.H. Buttle, «The New Internationalization of Agriculture: A Reformulation,» *World Development*, no. 7, p. 1101, and Singh and Tabatabai, «Agriculture and Economic Development in the 1990's: A New Analytical and Policy Agenda,» p. 414.

(١٨) United Nations, *Report on World Social Situation, 1993,* p. 131, and V. Thomas, «Lessons from Economics Development,» *Finance and Development*, no. 9 (1991), p. 7.

من جهة أخرى، حوّلا مواقع القرار الاقتصادي والاجتماعي من قاعدته «الوطنية» إلى قاعدة «دولية». وفي ذلك تراجع سيادي حاسم وتهديد شامل للأمن الوطني والقومي.

ج ـ إن توجه الاستراتيجيا الاقتصادية الدولية نحو تحميل الدول النامية عبء المسؤولية في المعالجة يأتي منسجماً مع إصرارها على أن أسباب الاختلالات التي تعانيها هذه الدول تكمن «ذاتياً» فيها، وليست نابعة من ظروف البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية. إن في ذلك تجاوزاً لبعد الحقيقة، والواقع دليلها.

د ـ إن محدودية التنمية الاقتصادية وعدم فاعليتها قد أدّيا إلى تطويق انفتاح التنمية الاجتماعية، ومنها التنمية البشرية التي تقع في أحضانها.

هـ ـ إذا كانت نتائج المسيرة التنموية قد خلقت «طبقة دائمية من الفقراء»، فإنها في تدميرها القيم والتقاليد قد فرضت «الغربة» على مواطنها، فأضحى هامشياً في المجتمع والحياة معاً.

إن «مأزق التنمية»، إذاً، وباختصار، قد أضحى بالنسبة إلى الاقتصاد الدولي واقعاً ملموساً، و«التنمية الإحباطية» في الدول النامية أصبحت مساراً ميئوساً. وإن «المفارقات» التي نتجت تشهد كم كانت، وما زالت، التجربة التنموية مختلة قاسية:

- فالنمو قد وقع، من دون توزيع.
- والإنتاج قد ارتفع، من دون عمالة.
- والتقانة المستوردة تخلق تبايناً بين الاستخدام ومتطلباته.
- والتكييف يتحدى التنمية في حق الوجود.
- وتحصل فرقة واسعة بين المجهود والمردود.
- وشحّة الموارد تغرق التنمية البشرية في بحر الأماني.

ثانياً: المسيرة التنموية القطرية: «الحلقة المفقودة»

بصورة عامة، هناك قواسم مشتركة واسعة بين ما حصل في «الحالة العامة» للدول النامية، وما تعكسه تجربة «الحالة الخاصة» للبلدان العربية. فالمسيرة التنموية العربية تتابعت فيها الحلقات نفسها وتماثلت عندها النتائج نفسها. وهذا لا ريب أمر متوقع. فانتماء الأقطار العربية يعود إلى الدول النامية، فهي أسرتها العريضة وفي المعاناة تتواصل.

ولكن على الرغم من هذا التماثل، هناك مواقع للتباين في غاية الحيوية تميّز الحالتين بعضهما من بعض. فلقد «تميزت» التجربة العربية بعمق اختلالاتها، وبالتالي خطورة انعكاساتها على الصعيد القومي ومستقبله.

وملامح التباين تبرز على العديد من الصعد:

أولها، «القرار السيادي» الاقتصادي الاجتماعي. ففي الدول النامية، يأتي انطلاقه من قاعدة «قومية» مقارنة تتفتح على أبعاد إقليمية دولية. أما الحال بالنسبة إلى الأقطار العربية، فقاعدة الانطلاق «قطرية» متفتحة على بعدها القومي.

ثانيها، وعلى صعيد «الآليات»، فإن في الاقطار العربية تأتي ركيزتها أساساً في مؤسسات «سيادية قطرية» تتفاعل مع أخرى «قومية» في إطار العمل العربي المشترك.

ثالثها، ومن حيث «توجهات القرار»، فإن هيمنة العوامل السياسية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية تأتي حاسمة على الصعيد العربي.

وتجيء صفحات البحث شاخصة بمدى الاختلالات التي نتجت من أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، نقتطف بعضاً منها موجزين:

ـ حصول تباينات قطاعية شاملة، نتيجة لاتساع تدفقات الهجرة ومعدلات البطالة (ص ٤٢٤).

ـ إن أنماط التنمية قد أدت إلى إضعاف المفاصل الاجتماعية ذات التأثير المباشر في التنمية البشرية (ص ٤٢٤).

ـ إن مؤشرات الاختلال الواسعة قد انعكست على التعليم والخدمات الاجتماعية والسكان والأمن الغذائي، يقابلها تفاقم حالات البطالة والفقر.

ـ احتلال المعالجات الآنية للاختلالات مواقع الأولوية في السياسة الاقتصادية وعلى حساب التنمية البشرية (ص ٤٢٤).

ـ حصول فوارق خطيرة في الدخول بين الأقطار العربية وداخلها (ص ٤٢٨).

وفي تتابع المسيرة التنموية «القومية» يظهر جلياً أن:

ـ كل الممارسات العربية على صعيد التنمية البشرية جاءت محدودة الفاعلية في أحسن الأحوال (ص ٤٢١).

ـ هدف التكامل الاقتصادي كان مآله الفشل في الأقطار العربية والنامية معاً (ص ٤٢٢).

ـ المجهود العربي «الأطري والفكري»، في العديد من المؤتمرات والندوات والقرارات حول التنمية البشرية لم يحصد إلا الضياع (ص ص ٤٢٦، ٤٣٩ ـ ٤٤٣).

ـ هيمنة القرار السياسي على الحركة الاقتصادية والاجتماعية تبلغ مداها في مؤشرات حيوية: انتقال العمالة العربية المشوب بالقلق والتغيرات المفاجئة، تتبعه في ذلك تدفقات تحويلات العاملين العرب في أقطار عربية، إضافة إلى التقلبات وعدم اليقين في مسار المعونة والمساعدات المالية العربية. وكل ذلك يقف دليلاً صارخاً على هشاشة قواعد «التعاون» العربي على الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن، على الرغم من كل هذه الاحباطات، يأتي البحث مؤكداً ضرورة تجاوز المأزق التنموي العربي، حيث نقرأ:

«إن النظرة القومية إلى التنمية البشرية لن يقيض لها أن تكون رافداً للتنمية العربية إلا إذا أعيد النظر في المناهج التنموية من ناحية، ومنهج التكامل العربي من جهة أخرى، بحيث تؤخذ الأبعاد المجتمعية في الاعتبار» (ص ٤٢٢).

إن «العرب يملكون من المقومات ما يهيء لتجمعهم أساساً مجتمعياً أكثر تجانساً من أي تجمع إقليمي آخر...» (ص ٤٢٢).

- إن التكامل هو الجسر الذي ينقلنا إلى رحاب المستوى القومي، وآليته هي «المنظمات التكاملية» القائمة حالياً وبالأخص جامعة الدول العربية (ص ص ٤٤٦ - ٤٥٤).

تلك هي دعوة صميمة تناشد الأمل من بعد ثبوت الفشل. ولكن، ما الذي حصل؟

هل ثمة «حلقة مفقودة» تمنع التوصل إلى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المطلوبة؟

التجربة التنموية العربية المعاصرة تقول بحزم: نعم. فلقد خُلق فيها «تناقض عضوي» بين القطرية والقومية: «السيادة القطرية» قد حاصرت فاعلية الحركة القومية، فوُضعت الاثنتان في دوامة الاختلال حيث لا مخرج من مأزقه إلا غياب التناقض ذاته.

ثالثاً: مكامن «الخصوصية» العربية

لدى مراجعة المسيرة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، تبرز لنا جملة حقائق أساسية:

١ - وجود «فجوة» مستمرة ومتباعدة المسافات بين التطلع وسمته الإقدام، والممارسة التي يطويها الاحجام. وليس أبلغ دليل من التتابع والتراكم الذي شهدته الساحة العربية من المؤتمرات والندوات والقرارات لكي تصل مداها متوجة بقمة عمّان في عام ١٩٨٠ التي تمخضت «عن وثيقتين من أهم الوثائق العربية، هما «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»، و«ميثاق العمل الاقتصادي القومي»...» (ص ٤٣٦). وإن تأتي هذه القرارات تتويجاً للطموح، فإننا نجد مباشرة من بعدها وكأن دنيا العرب قد تفتقت على الجنوح.

٢ - إن المجهود التنموي «العربي» الذي تم لم يوفر القاعدة الاقتصادية الرصينة لكيما يمكن تشييد صرح البناء الاجتماعي والبشري على ثوابتها. إن في ذلك الدليل القاطع على أن التنمية «القطرية» التي هيمنت قد فقدت مصداقيتها، وبالتالي صلاحيتها، لتكون أساساً للتوجه المستقبلي «القومي».

٣ ـ إذا كانت الليبرالية «الاقتصادوية» تؤكد الجانب الاقتصادي في التنمية، فتلك قد تكون مسألة مقبولة. فتحقيق تنمية اقتصادية رصينة أمر لا خيار فيه لضمان البناء «الفوقي» الاجتماعي والبشري. القضية الجوهرية هنا لا تتعلق بحيوية العامل الاقتصادي بحد ذاته، إنما بصميم فلسفته وتوجهه وآلياته في امتداد المجهود التنموي الشامل. وتثبت هنا مصداقية البحث مرةً أخرى في تأكيدها مركزية البعد الاجتماعي للرؤية إلى التنمية البشرية، (ص ٤٣٠)، وكذلك ضرورة تحقيق التوازن بين «ثلاثية» أطرافه: الفرد والمجتمع والدولة (ص ٤٢٠).

٤ ـ إن «النظرية التنموية العربية» لم تزل تفتقر إلى الإبداع الذاتي ووحدة البناء الكياني. فهي ما فتئت مستجيبة وحسْب للتطورات والتأثيرات الخارجية، مع فترة تباطؤ واضحة. فكل المجهود الفكري والتحليلي الذي بذل على صعيدها نجح في غالبيته في إنعاش تنمية الفلسفة، لكنه أخفق في خلق فلسفة للتنمية. وغياب الفلسفة التنموية الاقتصادية مع أطرها التحليلية التي تحتويها، تبعه غياب مماثل على صعيد التنمية الاجتماعية، فجاء النتاج تطويقاً محتماً للتنمية البشرية.

واستناداً إلى هذه القناعات المدعومة بواقعها، نصل مباشرة إلى حدود القضية المركزية: إن الفشل التنموي في كل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبشرية قد وقع لأنه أهمل حيوية «الخصوصية» العربية وشروطها باعتبارها المفتاح الذي من خلاله فقط يمكن تجاوز التناقض المتحكم فينا بين القطرية والقومية.

ومكامن الخصوصية العربية يمكن أن تلقاها في بعدين مترابطين: فلسفي وتكاملي.

١ ـ البعد الفلسفي

قدرة كل أمة على العطاء الحضاري والمساهمة في التقدم الإنساني تجيء مرهونة، وبشكل فعال، بامتلاكها حرية تقرير مصيرها المعززة بتكامل شروط تكوينها وتعاضد مقوماتها. فالتجمع البشري إذا ما توفرت فيه مقومات ترابطه وتفتحت روافد انصهاره، اندمج وأضحى أمة. ومن ذلك تبرز سمتان لكل مجتمع: **الأولى** تمثلها الأمة وهي «الجوهر»، **والثانية** تجسيدها تكوين اجتماعي ومجتمعي واضح السمات هو «وجودها». والسمة الاعتيادية لأمم الأرض كافة هي أن يلتحم جوهرها مع وجودها في ذات واحدة. فالأمة فيها هي الشعب، وهي أيضاً الكيان الاجتماعي القانوني الذي يحتويهما. فلا انفصام بينهما، بل تناسق وانسجام. هذه مسألة سِجلّ التاريخ يؤكدها في ماضي تراكمه وحاضر تدفقه.

ولكن إذا كان هذا هو شأن الأمم، فإن الأمة العربية في حاضر حياتها تأتي الاستثناء الذي تكمن فيه خصوصيتها. فهي أمة يشكو جوهرها انفصاماً عن وجوده. فإن كان جوهرها هو حصيلة تفاعل عناصر تكوينها التراثية والتاريخية والثقافية والحضارية الذي صيرها أمة، فإن هذا الجوهر لا يجد تعبيره المرادف له موحداً بل موزعاً في اثنتين

وعشرين حالة متفاوتة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على رغم اشتراكها في مقومات الأمة الأساسية.

هذا التناقض الذي تعانيه الأمة العربية بين جوهرها ووجودها، بالمقارنة مع غيرها من الأمم، قد تمخضت عنه نتيجتان مترابطتان في غاية الأهمية والخطورة:

الأولى، نفسية، حيث إنه في الوقت الذي يكون فيه الفرد في تلك الأمم في حالة انسجام ذاتي، يقع الفرد العربي في دوامة «نفسية ثنائية»: فممارساته اليومية قطرية، بينما تطلعاته قومية.

الثانية، انتمائية، والأمر هنا يتعلق بالتعامل مع ظرف متناقض أيضاً يواجهه الفرد العربي بالمقارنة مع صنوه في الأمم الأخرى. فحالة الانسجام بين الشعور الوطني والشعور القومي إذ هي قائمة كوضع طبيعي فيها لأن كلاهما واحد، تبقى هذه الحالة الانسجامية غائبة لدى الفرد العربي في تباين أقطاره. فالشعور بالوطنية فيها قد لا يكون بالضرورة رديفاً لشعوره القومي، الأمر الذي يربك انتماءه ويضعفه. وفي كل الحالتين، فإن هذين التناقضين لا يلغيهما إلا التحام الجوهر والوجود في كيان واحد.

٢ ـ البعد التكاملي

تسعى الاقتصادات المختلفة النامية والصناعية لتحقيق التكامل الاقتصادي (والاجتماعي) بينها، مدفوعة لبلوغ هدفين أساسيين مترابطين: خارجي وداخلي.

خارجي، وهو الهدف «التساومي»، فيبغي جني حصاد مزايا التكتلات في تعظيمها القدرات التساومية في التعامل الاقتصادي والتجاري والمالي الدولي في نطاقه الأقرب، وما يمكن أن يتضمنه هذا من تعزيز لمنافع سياسية واستراتيجية في مداه الأبعد. وهذا هو الميل الغالب لدى الدول الصناعية.

داخلي، وهو الهدف التنموي، وتستهدفه الدول النامية خصوصاً، حيث يمثل التكامل لديها «نموذجاً تنموياً» يساعد على تعزيز المقومات القائمة، وصولاً إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر رصانة وفاعلية.

وفي كلا الحالين، في الدول النامية والصناعية، تأتي ملامح التكتلات واضحة: أ ـ فالتكامل الاقتصادي يشكل وسيلة لتحقيق هدف، وليس هدفاً مقصوداً لذاته. ب ـ بسبب تحقق الانسجام فيها بين وجودها وجوهرها، فإن التكامل الاقتصادي بينها يعني لقاء قوميات متكاملة التكوين، الأمر الذي يجعله تنظيماً فوقياً لكياناتها القومية. ج ـ ينتج من هذا بالضرورة في أنه لقاء لتحقيق هدف مصلحي وليس لقاء تأكيد لذات قومية. د ـ هو يعكس، بالتالي، حقيقة طبيعته المرحلية مهما طال أمده، إلا إذا تعزز بخطوات عملية فاعلة على الصعيد السياسي خصوصاً، ضماناً لديمومته. هـ ـ إنه، لذلك، يعبّر في جوهره عن طبيعته باعتباره تراكماً كمياً وليس تحولاً نوعياً.

ومرة أخرى، يأتي تأكيد «الخصوصية» العربية في البعد التكاملي: فهو يشكل فيها «وسيلة» ثم «هدفاً» في الوقت ذاته. وسيلة، لأنه التعبير عن التجسيد المادي لإلغاء التناقض بين الجوهر ووجوده، إضافة إلى مزاياه المشتركة، كونه الجسر لتحقيق الصيرورة القومية. أما التكامل الاقتصادي كهدف، فإنه يمثل الشرط الموضوعي والضروري لضمان ديمومة هذه الصيرورة. بعبارة أخرى، إن تحقيق التكامل الاقتصادي عربياً يختلف عن غيره من أشكال التكامل في أنه:

أ ـ حركة باتجاه القومية، وليس تجاوزاً لها؛

ب ـ مما يعني أنه في ضمانه الانسجام بين الجوهر ووجوده لا بد من أن يخلق حالة دائمية وليست مرحلية؛

ج ـ وفي ذلك استهداف لتحقيق أهداف حيوية تتجاوز البعد المصلحي؛

د ـ الأمر الذي يجعل التكامل العربي عملية تؤدي إلى تحويل «الكم» إلى «الكيف»، وليست تراكمية وحسب، وفي ذلك إضعاف لطاقات من زخم متصاعد.

إن كل ذلك يوصلنا إلى الحقيقة الجوهرية التي تفرض الترابط العضوي بين التنمية والتكامل: فتنمية الاقتصاد العربي لا يمكن أن تكون سليمة إلا في إطار تكامله، وإن تحقيق التكامل هذا هو الضمانة الوحيدة لتنميته. فالإشارة، إذاً، إلى «أهمية الترابط بين التكامل والتنمية، والدعوة إلى منهج التنمية المستقلة بالاعتماد الجماعي على النفس» (ص ٤٤٦) لا يمكن أن تصل إلى مداها إلا من خلال «الخصوصية» التي ترى في التكامل الأداة التاريخية اللازمة لإعطاء التنمية بعدها القومي، رؤيةً وتحققاً.

وهذا التصور لا بد من أن يثير تساؤلات حيوية:

ـ هل يمكن فعلاً الاعتماد على المنظمات التكتلية العربية القائمة في تحقيقه في حقبة العسر الراهنة، وهي ما استطاعت فعل ذلك في مرحلة اليسر الغابرة؟

ـ هل يمكن إيجاد «آلية» تترجم الرؤى التنموية القومية إلى وحدة من بناء فكري تحليلي يحكم أجزاؤه الترابط، ومساراته التناسق، ومصيره إمكانية التحقق؟

ـ كيف يمكن مقاومة تيار «الليبرالية الاقتصادية» الذي ثبتت محدودياته، ولكن على الرغم من ذلك وبقوة دفع فارضة، ما زال مصراً على عزف «سمفونية النشاز الدولية» على أوتاره الخمسة المترادفة: التفريدية (privatization) والتهميشية (informalization)، والتسويقية (marketization)، والتدويلية (internationalization)، والكونية (globalization)؟

خاتمة

التحدي الذي نواجه في سعينا لتحقيق «تنمية بشرية من منظور قومي» هو تحدٍ عاصفٌ جارف. وإن ذلك يتطلب أن نخضع جهدنا الفكري العملي في أقصاه لمسار

يُكسبه الديمومة المؤسسية، ليترجم إلى برامج ومناهج عمل متصلة ومتواصلة، لكيلا يضيع عطاءً ويتراجع انتماءً. وفي المفترق التاريخي الذي نجد أنفسنا فيه، فإن تحمل مسؤولية من هذا القبيل يقع مباشرة على الإسكوا. المطلوب هنا أن نتعجّل بإنشاء «وحدة مفكرين» متنوعة الاختصاصات ودائمية التفاعل لضمان الاستمرارية الفاعلة على هذا الصعيد.

ولا ريب بأن البحث الرصين الماثل أمامنا قد اجتهد، وفتح آفاقاً رحيبة أمام الخيارات المستقبلية للتنمية العربية. مسؤوليتنا أن نُديم المساهمة في الاجتهادات، نبلورها ونعمّقها لكشف ما ينبغي أن يكون عليه مسارنا المستقبلي في التنمية البشرية. فنحن أولى بها، لأننا بها، ومن خلالها، نتمكن من أن ندافع عن حق وجود في عالم جحود لا يجود.

الفصل الثاني عشر
التقرير الختامي

أولاً: تنظيم الاجتماع

اضطلعت جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المقر الرئيسي، بتنظيم اجتماع فريق خبراء بشأن «التنمية البشرية في الوطن العربي»، الذي انعقد خلال الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة.

١ - الهدف

عقد هذا الاجتماع في إطار ما توليه الجهات المنظمة من اهتمام بالأبعاد والجوانب البشرية للتنمية، وانطلاقاً من اعتبار العنصر البشري غاية التنمية ومحورها وليس وسيلتها أو صانعها فحسب. وضمن الإطار العام يسعى هذا الاجتماع لدفع مقاربة التنمية البشرية إلى مرحلة أكثر تقدماً تساهم في إزالة الإرباكات المنهجية والنظرية التي تعتري مفهوم التنمية البشرية وأدواتها القياسية، وإدراج هذا المفهوم بشكل واضح في سياق مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات في مجال التنمية البشرية التي تندرج بشكل صحيح في إطار استراتيجيات وسياسات جديدة في مجال التنمية الشاملة المتكاملة، تكون أكثر ارتباطاً بإمكانات الوطن العربي وحاجاته.

٢ - الافتتاح

ألقى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، مهدي مصطفى الهادي في الجلسة الافتتاحية كلمة رحب فيها بالأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، صباح بقجه جي، وبالمندوبين الدائمين للبلدان العربية لدى الجامعة العربية، وممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشاركين والمساهمين كافة في أعمال الندوة.

وأشار في كلمته إلى حقيقة كون النمو الاقتصادي مجرداً من أهدافه في تحقيق الرفاه للإنسان صانع النمو، أمر غير مقبول، فإذا لم يكن النماء موجهاً نحو الإنسان ذاته، فإن

مصيره الفشل الذي يؤدي بدوره إلى التقهقر والتخلف والعجز.

وذكر أن إغفال المكونات التراثية والحضارية لأي شعب من الشعوب في تحقيق عملية التنمية، هو قفز فوق الواقع وإهمال له في الوقت نفسه، مما يعد محاولة قسرية لتحقيق أهداف قد تباين وتناقض الموروث الثقافي والشعبي لبلد من البلدان، وأنه لا يوجد تناقض بين التأثر الرشيد والأصالة، وأنه ليس هناك تباين بين تحقيق التحولات الجذرية من خلال السمات القومية المميزة. كما أشار إلى أن الإنسان العربي الذي يدرك الأسس الفكرية للطفرة الحضارية والمشبع بالأمل والثقة، الواقف على قيم الثبات، بوعي لقيم الحركة، القادر على المزج بين الأصالة والمعاصرة، بحيث لا ينفصم عن الماضي ولا ينعزل عن الحاضر ولا يقاطع المستقبل، هو الإنسان العربي الذي نسعى إليه.

ثم ألقى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للإسكوا، صباح بقجه جي، في الجلسة الافتتاحية، كلمة رحب فيها براعي الاجتماع مهدي مصطفى الهادي، كما رحب بالمشاركين آملاً في نجاح أعمال الاجتماع، ومشيراً إلى ما يتسم به الموضوع من أهمية متزايدة في رسم سياسات صحيحة للتنمية البشرية تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وأشار الأمين التنفيذي في كلمته الافتتاحية إلى أنه على الرغم من قدم الفكرة الداعية إلى جعل البشر هدف التنمية، إلا أن مراجعة المسيرة التنموية خلال العقود الأربعة السابقة، تبين أن البعد البشري لم يلقَ ما يستحق من اهتمام في معظم الأحيان، وأنه تم تعزيز الاهتمام بالنمو الاقتصادي على حساب غيره من الاهتمامات.

وثمّن الأمين التنفيذي للإسكوا العمل الريادي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث إعادة تأكيده أن الإنسان هو هدف العملية التنموية وليس فقط صانعها، ودعا الى تدعيم وتطوير **تقرير التنمية البشرية** الصادر منذ عام ١٩٩٠، بحيث يتم التركيز على الجوانب الثقافية والحضارية للتنمية البشرية، وعلى الآثار السلبية للتبعية للخارج، وكذلك على أهمية البعد المجتمعي للتنمية البشرية. ومن أجل إنجاز هذه المهام، دعا الأمين التنفيذي إلى التعاون مع جامعة الدول العربية، وغيرها من المنظمات العربية المعنية، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الجمع الكريم من الخبراء المشاركين، لتشكيل فريق عربي يدعم العمل الرائد الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس فقط على المستوى النظري، بل أيضاً على مستوى ترجمة هذا المفهوم إلى الواقع الملموس.

كذلك دعا الأمين التنفيذي إلى التعاون والتنسيق من أجل الإعداد لـ «القمة الاجتماعية» المنوي عقدها عام ١٩٩٥، وذلك من خلال العمل على المحاور الثلاثة المحددة من قبل الجمعية العامة، وهي: تخفيف وطأة الفقر وتعزيز العمل المنتج وتفعيل الاندماج الاجتماعي، بالإضافة إلى المحور الرابع الذي تبنته الإسكوا والداعي إلى تعميق الفهم حول الجوانب الثقافية والاجتماعية للتنمية.

ورحّبت ناديا حجاب، ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالحضور، ونقلت

إليهم تحيات جيمس غوستاف سبيت، المدير الجديد للبرنامج، وكذلك تحيات علي أحمد عتيقة، مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية، وذكرت أن فكرة إصدار تقرير سنوي حول التنمية البشرية كانت قد انطلقت أثناء الطاولة المستديرة التي عقدت بالتعاون مع البرنامج بين الشمال والجنوب في عمّان، عام ١٩٨٨.

وركزت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كلمتها على نقطتين رئيسيتين: الأولى وهي العلاقة بين نهج التنمية البشرية ونهج التنمية الشاملة والمتكاملة، والثانية تتعلق بمؤشرات التنمية البشرية. وأشارت بصدد النقطة **الأولى** إلى ترابط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، كما أشارت أيضاً إلى أن نعت التنمية بـ «البشرية» و«المستدامة» تولد من شعور لدى عدد غير قليل من الحكومات بضرورة تغيير محط تركيز التنمية، أي الانتقال من التركيز المنصب كلياً على نمط غير مستدام من أنماط النمو الاقتصادي إلى منظور مستدام بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية.

أما بالنسبة إلى **النقطة الثانية** وهي مؤشرات التنمية البشرية، فقد أشارت ناديا حجاب إلى أن المكتب القائم على إعداد تقرير التنمية البشرية قد شدد دوماً على أن دليل التنمية البشرية لا يمثل بالضرورة مقياساً شاملاً وكافياً لهده التنمية، وأنه لا بد لتقييم المنجزات الوطنية من الرجوع إلى مؤشرات أخرى لاستكمال الدليل. كما أشارت أيضاً إلى أن الجهود تبذل حالياً لاحتساب العوامل البيئية وكذلك لاحتساب مساهمة المرأة في طريقة إعداد الدليل.

وفي ختام كلمتها طرحت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التساؤلات الثلاثة التالية للنقاش: أ ـ كيف يمكن البرنامج أن يساعد على إيجاد البيانات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحليل أولويات التنمية في منطقتنا بصفة منتظمة وموضوعية؟ ب ـ كيف يمكن تقدير جوانب مهمة من التنمية البشرية، مثل المشاركة الشعبية القاعدية والقيم الأسرية والتضامن الاجتماعي؟ ج ـ مدى انطباق أدوات تحليل التنمية البشرية على مختلف الحالات القطرية والإقليمية؟

٣ ـ الحضور

حضر الاجتماع خبراء ومشاركون من هيئات دولية وإقليمية ووطنية حكومية وخاصة، وكذلك من هيئات أكاديمية وبحثية وصحفية عديدة (يمكن الاطلاع على أسماء جميع الأفراد والهيئات في قائمة المشاركين الواردة في بداية هذا الكتاب).

تناوب على رئاسة الجلسات عدد من الخبراء والمشاركين، كما تولت سكرتارية الاجتماع أعمال المقرر.

٤ ـ جدول الأعمال

في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أقر الاجتماع جدول الأعمال بصيغته الواردة في ملحق برنامج الندوة في نهاية هذا الكتاب.

ثانياً: مواضيع البحث والمناقشة

١ ـ الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية

إن الهدف من توظيف «التنمية البشرية» في الخطاب الاقتصادي والسياسي المعاصر هو الارتقاء بالتفكير في التنمية والعمل لها، من المجال الاقتصادي الضيق الذي حصر فيه طوال العقود الماضية إلى مجال أوسع، مجال الحياة البشرية بمختلف مرافقها، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما ان البحث في «الروافد الفكرية العربية الإسلامية» التي من شأنها أن تساعد على تأصيل الوعي وتعميقه بضرورة النظر إلى التنمية هذه النظرة الشمولية المتكاملة، لن يكون مجدياً ما لم يراع المسافة الواسعة التي تفصل بين «المفكر فيه» في العصور الإسلامية الماضية و«المفكر فيه» في العصر الحاضر، وما لم يتم التعامل مع النصوص الدينية الأساسية (القرآن والحديث خصوصاً) على أساس التمييز بين ما يقبل فضاؤها الدلالي التفكير فيه وما لا يقبل، في إطار بناء فهم جديد لها.

وانطلاقاً من هذا الهاجس المنهجي الذي تحركه الرغبة في التحلي بأكبر قدر من الموضوعية، واقتناعاً بأن التنمية البشرية في الوطن العربي والعالم الإسلامي يجب أن تجعل من مهامها الأساسية تنمية الوعي بحقوق الانسان، تطرق هذا البحث لمفهوم الانسان وحقوقه كما تتحدّد في المرجعية الفكرية المعاصرة، وتناول بعد ذلك النصوص الدينية والتراثية التي تؤسس مفهوم للإنسان كما ورد في القرآن وعلى الحقوق التي يقررها القرآن والحديث للإنسان، والتي تتمثل في الحق في الحياة وفي التمتع بها وفي حرية الاعتقاد وفي المعرفة وفي الاختلاف وفي الشورى وفي المساواة وفي العدل.

وإضافة إلى هذه الحقوق العامة، فقد أبرزت الدراسة حقوق المستضعفين التي أولاها القرآن والحديث أهمية فائقة. وخلصت الدراسة إلى الإشارة إلى أن مفهوم «تطبيق الشريعة» الرائج حالياً سيبقى مجرد شعار لا يتيح للناس التمتع بالحقوق الأساسية الخاصة منها والعامة.

وفي معرض التعقيب المقدم بشأن هذه الورقة تم التركيز على القضايا المنهجية التي جاءت في مقدمة الورقة بما تثيره من إشكالية تقوم على محاولة الربط بين مفهوم عصري وفكر ينتمي إلى التراث العربي. وقد اتجه البحث في هذه الورقة بعد المقدمة المنهجية إلى النظر في أحكام القرآن والسنة ضمن إطار ما أسماه «المفكر فيه»، أي النظر في ذهن المتلقي المتفق على تاريخيته سواء أكان هذا المتلقي مفسراً أم مجتهداً أم فقيهاً أم من عامة الناس.

وشدد التعقيب على حكم النصوص الدينية وعدم خضوعها في نشوئها وبقائها لأوضاع الظروف التاريخية، كون الحكم في النهاية مرده إلى النص لا الى المصلحة المتجردة من النصوص. بينما اعتبر الفقه أنه اجتهادات البشر في إدراك الاحكام المنزلة وفي

استخلاص المعاني تبعاً للزمان والمكان، وهو بذلك يرد عليه بالصواب والخطأ وتتعلق به نسبية التاريخ.

وقد بين النقاش الذي تناول هذه الورقة الاهمية البالغة لضبط لغة الخطاب كي لا يساء فهم مصطلحات النقاش، وذلك نظرًا الى ازدحام ساحة المعرفة بالمفاهيم المتضاربة بشأن مفهوم التاريخية ومحدداتها، ومناسبات نزول الآيات القرآنية وكيفية النظر الى علاقة التراث بالقرآن.

وفي مجال البحث لإيجاد تحليل مرجعي للواقع التنموي في المنطقة العربية يفسر حالة التخلف ويشرح التناقض بين الثقافة الاسلامية وبين واقع الاسلام، جرى تأكيد الاساس التراثي الذي اوضح ماهية الحقوق الواردة في هذا التراث والتي تستجيب لتنمية الوعي بماهية الانسان المعني بالتنمية. ومن هنا فإن التنمية البشرية بصفتها تنمية الانسان ككل والتي تعتبر ركيزة لحقوقه السياسية، تتطلب الوعي بهذه الحقوق، والمعرفة بالحلول التي قدمت بشأن حقوق المستضعفين التي تضمن تشكيل روافد لإنشاء نظام أشبه بالضمان الاجتماعي. وهذا ما يستوجب التفريق بين الدين كمشروع للدولة وبين الدين كناموس للامة ونهج للتفكير ومرجعية للمقاصد.

كما تطرق النقاش الى إشكالية التوافق بين الروافد التي طرحتها الورقة والاوضاع القائمة في مجتمعاتنا. والتصورات المتعلقة بمفاهيم التنمية البشرية وخصوصاً على مستوى وضع المرأة، تؤكد وجوب الاتفاق على اعتماد النص الديني كإطار مرجعي لتوحيد الآراء، ولتكن بعد ذلك الحركة في ما يقبله هذا النص من تأويل يفسح المجال الواسع للاجتهاد طالما عرفنا ما نريده من النص. فالبحث المتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال كالارث لا بد من ان تستتبعه المعرفة المتعلقة بأمور اخرى على غرار الطلاق والنفقة... الخ، والتي تناسب إلى حدّ ما الارتقاء بوضع المرأة.

٢ ـ التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون

تتبعت الدراسة مسيرة مفهوم التنمية البشرية ومضمونها، كما طرحت في أدبيات الأمم المتحدة عموماً وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصوصاً. وتبين أن هذا المفهوم ارتبط أصلاً بنظريات النمو الاقتصادي المعمول بها، وبالتالي فإن مضمونه قد تطور مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد. وهكذا فقد تم التركيز خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل بعد ذلك إلى التعليم والتدريب خلال الستينيات، ومن ثم إلى التركيز، خلال السبعينيات، على تخفيف وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر. غير أن هذا الاهتمام بالجانب البشري من قبل الفكر الاقتصادي قد تم إغفاله لاحقاً في الثمانينيات حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي التي حمل لواءها صندوق النقد الدولي.

ولقد بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ منتصف الثمانينيات، وخصوصاً بعد

مطلع التسعينيات، إلى إعادة التركيز على محورية الجانب البشري في التنمية، فقدم تعريفاً للتنمية البشرية متوازناً وديناميا، يركز من ناحية على أهمية تشكيل القدرات البشرية، ومن ناحية أخرى على أهمية الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، بحيث أعيد التوازن إلى طرفي المقولة الداعية إلى «أن الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها».

وتقدِّم تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ ١٩٩٠ إسهامات مهمة من زاوية الاقتصاد السياسي، تعالج مختلف مسائل التنمية في الدول النامية، مما يستدعي متابعتها عن كثب وبجد وانفتاح وروح علمية نقدية. وضمن هذا الإطار النقدي خلصت الدراسة إلى تقديم اقتراحين أساسيين، يدعو الأول إلى الاهتمام بالجوانب الثقافية والحضارية وأثرها في التنمية البشرية، كما يدعو الثاني إلى بلورة الانعكاسات السلبية للتبعية السياسية على التنمية البشرية.

وفي التعقيب حول دراسة التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، جرى تناول نظريات النمو الاقتصادي وارتباطه بالبعد البشري للتنمية. وركز الباحث على التطور الزمني للمفهوم، وكان يمكن الرجوع إلى عدد أكبر من المنظمات الدولية ونتائج مراكز البحث واجتهادات الباحثين. وفي هذا التناول قد لا يظهر النسق العربي متوافقاً مع ما عرضه الباحث، حيث كان العرض يستثير المنطق وراء تغير الأولويات سنة بعد أخرى.

وعند عرض مرحلة التسعينيات، يشترك التعقيب مع الدراسة في الاعجاب بجهد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنهجه، ويبدي ملاحظات تتعلق بتعريف التنمية البشرية والحاجة إلى منهج مستقر تسترشد به البلدان النامية. والملاحظة الأخيرة تتعلق بمؤشر التنمية وقد أبدى حيالها التعقيب خمس ملاحظات كان من أهمها ضرورة إدماج عنصر الهوية في الموارد البشرية. وعند تناول الجوانب التعليمية والثقافية، وعلى الرغم من الاتفاق، أشار التعقيب إلى المصادر العربية المتوافقة مع وجهة البرنامج الإنمائي ومأزق العجز في مجابهة الثقافة الغربية الطاغية.

وبخصوص المقترحات التي قدمها البحث، ومع الاتفاق معها، إلا أن تحويلها إلى مؤشرات كمية قد يتطلب إعادة النظر في منهج المؤشرات السابقة، ويقترح في هذا الشأن أن يكون التحليل على أساس مجتمعات وثقافات متجانسة، وبالتالي تشكل تقارير عدة تتوج بتقرير دولي، وأن تتيح هذه التقارير المقارنة عبر الزمان، وأن تتضمن مفهوم الهدر في الموارد البشرية، وأخيراً أن تولى عناية خاصة لدراسة سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي على التنمية البشرية.

لقد تركز النقاش بشأن هذه الورقة على مشاكل تعريف التنمية البشرية ومشاكل وزن المتغيرات المعتمدة في مؤشر التنمية بصفتها متغيرات مترابطة، كما أثيرت مسائل تصحيح قدرة العوامل داخل كل متغير، فضلاً عن بروز السؤال الأكثر إثارة للجدل في تجاوزه البحث بالمؤشرات التي يجب إدماجها في التنمية، إلى البحث بماهية المؤشرات الواجب اعتمادها لتحديد التنمية وفهمها، بحد ذاتها.

هذا وتطرق البحث إلى الاستناد إلى مجالات استكمال النواقص في تقرير التنمية، وضرورة تمديد المجالات المفيدة التي أغفلها التقرير على قرار التنمية المتوازنة بين الريف والحضر الذي لم يُلحظ في التطبيقات المتبعة لتوزيع الدول. كما جرت الإشارة إلى ضرورة ردم الفجوة الداخلية بين التنمية المتفاوتة ضمن بلدان الوطن العربي التي توزع بعضها وفق المؤشر الإنمائي على مرتبة ٤٥، بينما توزع غيرها على مرتبة ١٦٠، وذلك قبل التفكير في الموازاة على المستوى الدولي.

وفي معرض البحث في خلفيات مفهوم التنمية البشرية وانتشاره في دول العالم، جرت الإشارة إلى أن السعي لتسويق هذا المفهوم يترافق مع متطلبات السوق الدولي. فالتبعية السياسية لا تقتصر، كما أشارت الورقة، على مجرد التسلح فقط، بل تتناول أساساً التبعية الاقتصادية والثقافية. ولقد جرى التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بهوية معينة في عالم تعصف به الأهواء وذلك على قاعدة البعد الثقافي. فعملية التنمية البشرية هي حالة من التفاعل الجدلي بين الإنسان والمجتمع، والتنمية البشرية تتجه إلى الإنسان جسماً وعقلاً وقدرة على المشاركة، وغير ذلك من العوامل الكفيلة بتطوير هذه القدرة والارتقاء بها. ولذلك تكون التنمية البشرية وما وصلت إليه حالة التنمية في تطوير قدرة الإنسان، وبالتالي حالة المجتمع وقدرته بصفتهما الجدلية وبوجود قدر من التماسك بين طرفي هذا التفاعل. وعليه فإن هذه القدرات وتلك الحالات التي يمكن تحديدها وفق أولويات معينة تتطلب توفير معايير قياسية. والكلام على أن مؤشر برنامج الأمم المتحدة يبقى منقوصاً باستناده إلى تراكم رأس المال، يطرح مسؤوليتنا في ضرورة إكمال هذا المؤشر وتصحيح متغيراته والعمل على تحسينه، كي يستفاد منه في تقرير السياسات الصائبة.

٣ ـ قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية

اهتمت هذه الدراسة بتحديد مشكلة قياس إنجاز التنمية بالمفهوم الذي ينطلق منه بعضهم لتعريف التنمية، ومن ثم بالأهداف التي يجب تحقيقها، حيث شهد كل من المفهوم وتحديد الأهداف تغيرات ملحوظة خلال العقود الأربعة الماضية. وإذا كانت التنمية تعني أكثر من مجرد الزيادة المضطردة في الدخل القومي، وتنطوي على تغيرات جوهرية في بنية الاقتصاد الوطني، فإن الدعوة إلى استخدام مؤشرات تعكس وتقيس هذه التغيرات الهيكلية. وحينما أخذ التركيز يتزايد على مدلولات التنمية المستقلة، برزت الحاجة الى تدعيم صورة تكامل أو اختلال البنية الداخلية بمؤشرات تقيس درجة الاعتماد على العالم الخارجي في التجارة وتدفق الموارد.

وتلقي الدراسة الضوء على خطط التنمية في الخمسينيات والستينيات التي ارتكزت على استخدام النموذج الذائع الصيت، مارود/ دومار، والتي تتخذ من زيادة الدخل المتوسط للفرد هدفاً رئيسياً. ولما كشفت تجارب معظم بلدان العالم الثالث عن أن زيادة الدخل القومي لم تكن كافية لحل أي من المشكلات الملحة التي تواجهها شعوب الجنوب،

ارتفعت المطالبات بأن تسعى جهود التنمية لأهداف أخرى، مثل تخفيف حدة الفقر أو تحسين توزيع الدخل أو زيادة التوظف.

وبعد أن أبرزت الدراسة النواقص التي تحيط بمسألة قياس التنمية، قامت باستعراض المسارات التي اتجهت إلى تطوير مؤشرات مفيدة للتنمية، ومن بينها قائمة ومؤشرات اجتماعية تتضمن عدداً كبيراً من البيانات المتعلقة بمجالات متعددة للنشاط الإنساني. وتناولت الدراسة بالتحليل الميزات المهمة التي يتسم بها تركيب دليل التنمية البشرية كمؤشر تركيبي لقياس التنمية البشرية.

وفي معرض التعقيب على دراسة قياس التنمية البشرية، تمت الإشارة إلى جملة من الملاحظات الأساسية بشأن تطوير مؤشرات دليل التنمية، وأهم هذه الملاحظات يتمثل في ضرورة ارتكاز مفهوم التنمية على الوعي بأن الأداء في المجال التنموي إنما يتم وسط متغيرات عالمية وحاضرية ذات طابع تحوّلي. وبناء عليه، فإن منهجية القياس يجب أن تكون متطورة ومرافقة للمشكلات العصرية، وشاملة للامكانات المتاحة في مجالات النمذجة وأوزان الترجيح الملائمة.

إن متطلبات النهوض بفهم أوضح للتنمية يتطلب الإحاطة بأبعاد ثلاثة وهي: علمية المجتمع والتعليم، إطلاق الحريات الأساسية والتنمية الاقتصادية. وتمثل هذه الأبعاد مرتكزات مهمة للنهوض بعمل عربي يسعى لتحديد الأولويات بمعزل عن التوجهات الدولية أو التقسيمات التي لا تأخذ خصوصياته بعين الاعتبار.

وأخيراً، يرى التعقيب أن الصور المقدمة إلى دليل التنمية البشرية هي زائدة الحساسية بالنسبة إلى الأوزان الترجيحية المستخدمة، الأمر الذي يخلق مشاكل فعلية عند تطبيقها ويحفز المطالبة بعمل حقيقي يأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف وتوجهات التنمية وخصوصية الهوية. وعليه، فإن تقرير التنمية يجب أن يتضمن وجود مقاييس ولا يقتصر على مقياس واحد.

وفي مداخلة سابقة للنقاش أشارت رئاسة الجلسة إلى تعدد مؤشرات التنمية وارتباطها بعضها ببعض، وكذلك ارتباطها بمتوسط الدخل. ففي منتصف الستينيات قامت مؤسسة الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) بتحديد مؤشر اشتمل على: الدخل والتغذية والسكن والصحة والتعليم. كذلك تم في أواخر السبعينيات استنباط مؤشر نوعية الحياة الذي شمل توقع الحياة عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال والأمية. بعدها ظهر مؤشر الحرمان البشري الذي شمل توقع الحياة عند الولادة والتغذية والتعليم والصحة والحريات السياسية، كما ظهر أيضاً بعد ذلك مؤشر الحريات الإنسانية الذي ضم أربعين متغيراً، وأخيراً ظهر مؤشر التنمية البشرية المستعمل حالياً من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويبدو أن ترتيب البلدان كافة بحسب المؤشرات المشار إليها أعلاه قد أفضى إلى

نتائج مماثلة وذلك بوجود ترابط احصائي قوي بين مختلف المتغيرات المستخدمة، لكن عند إدخال متغيرات جديدة، يتوجب تفاديها اجتماعياً، كنسبة الانتحار وهي تعكس الصحة النفسية، ونسبة الطلاق وهي تعكس الترابط الأسري، ونسبة جرائم القتل ونسبة تعاطي المخدرات وهي تعكس الخلل الاجتماعي، عند إدخال هذه المتغيرات تبين من ناحية أن ترتيب الدول قد اختلف بشكل كبير، كما تبين من ناحية أخرى أن ترابط هذا المؤشر الجديد مع متوسط الدخل هو ضعيف إحصائياً.

تمحور النقاش حول الدراسة في اتجاهين محددين: الأول يقبل بشرعية طرق القياس المطبقة ويحاول تطويرها، والثاني يربط بين القياس ونموذج التنمية المستوحى. ويدعو الاتجاه **الأول** إلى تطوير طرق القياس خصوصاً في الدول النامية، إذ إن هذه الطرق قد عكست لغاية اليوم أوضاع الدول المصنعة. كذلك دعا هذا الاتجاه إلى ربط القياس بالمستقبل والثورة التقانية، كما دعا أيضاً إلى ضرورة قياس المتغيرات كافة وخصوصاً تلك المتعلقة بوضع المرأة.

أما الاتجاه **الثاني** فقد دعا إلى موقف نقدي إزاء نموذج التنمية المستوحى، وطالب بقياس الجوانب اللاإنسانية في النموذج الغربي المتبع. فهناك، مثلاً، التفكك الأسري، وانتشار تعاطي المخدرات، وارتفاع نسب الانتحار، وارتفاع نسبة المال الموظف في التنمية والمسلوب أصلاً من الدول النامية، وظاهرة التحكم في الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام المختلفة. . . الخ. كذلك أشير في هذا العدد إلى أن المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية تختزل الكم وتغيّب الكيف.

٤ ـ أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية

في ضوء تفاقم الأزمة الاقتصادية وأعباء الديون الخارجية، اضطر عدد من الدول العربية إلى تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي يصوغها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (مصر، السودان، تونس، الأردن، المغرب). وقد حذرت وثيقة إعلان عمّان الثاني عن السكان والتنمية (نيسان/إبريل ١٩٩٣) من الآثار السلبية التي تنجم عن هذه البرامج في أحوال البشر في الوطن العربي. وبعد أن أوضحت الورقة مضمون هذه البرامج وأهدافها الحقيقية والسياسات النمطية التي تنبثق منها حاولت أن توضح تأثيراتها السلبية في التنمية البشرية وأشارت إلى أن هناك ثلاث خصائص أساسية لهذه البرامج تضر في الصميم بهذه التنمية وهي: طبيعتها الانكماشية، وانحيازها إلى مصلحة رأس المال، وإضعافها دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ركزت الدراسة على أن هذه البرامج ضارة بالتنمية البشرية لأنها تؤدي إلى زيادة

درجة الحرمان البشري في إشباع الحاجات الأساسية (الغذاء، الصحة، التعليم، الإسكان. . . الخ)، وتؤدي إلى زيادة البطالة وتخفيض الدخول والأجور الحقيقية لقطاع عريض من الناس، على رغم أن تلك البرامج عادة ما تنجح في تحقيق أهدافها الحقيقية، وهي زيادة قدرة البلاد المدنية على دفع أعباء ديونها الخارجية وفتح اقتصاداتها أمام حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال. وليست القضية في الآثار السلبية القصيرة المدى التي نجمت عن هذه السياسات، بل في ما سينجم عنها من آثار وتداعيات على المدى المتوسط والطويل.

وقد جادلت الورقة الحجة المتداولة التي تقول إن تلك الآثار ذات طبيعة موقتة وإنها سرعان ما تختفي بعد الانتهاء من فترة تنفيذ هذه البرامج، وأشارت إلى أن ذلك غير صحيح في ضوء خبرات البلاد العديدة التي سبقتنا إلى تطبيق هذه البرامج، حيث يصبح تكرار تطبيق هذه البرامج آلية شبه ثابتة في الاقتصادات التي قبلت تطبيقها من دون أن تحقق أمانيها في النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ونظراً إلى أن التنمية البشرية أصبحت الآن مرتكزاً أساسياً في الاستراتيجيات الإنمائية، فإن إعادة النظر في هذه البرامج تصبح مسألة حيوية.

وقد ورد في التعقيب على هذه الدراسة أنها تولّت تنميط برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي يقترحها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دول العالم بشكل يثير الإعجاب، ولكن ذلك لا يمنع من أن للبرامج المقترحة على الأقطار العربية بعض الخصوصيات يميزها من هذا النمط العام من جهة، ويميزها بعضها من بعض من جهة ثانية، والتي قد تترتب عليها آثار مختلفة على مستوى التنمية البشرية. بعد ذلك يتناول البحث أثر البرامج المعنية في التنمية البشرية في الأقطار العربية بطريقة تحليلية مثيرة للإعجاب أيضاً. لكن الاقتصار على هذه الطريقة يضعف من درجة الاقتناع بالنتائج التي توصل إليها، علماً بأنه ليس من المستحيل تدعيم التحليل بمعطيات إحصائية تعود إلى بلدان أقدم عهداً بهذه البرامج، ومنها بعض البلدان العربية، حتى إن هناك كماً وافراً من المعطيات التي تتعلق بالأقطار العربية الحديثة العهد ببرامج التثبيت والتكيف، أضف إلى ذلك أنه كان من المفيد تناول نشاطات صناديق التنمية الاجتماعية ببعض التفاصيل ما دام الرهان عليها قائماً للحد من الآثار السلبية للوصفات الدولية. والملاحظة نفسها تنطبق على تناول الورقة مسألة الرد على المقولة التي يرددها خبراء المؤسستين الدوليتين، في أن هذه الآثار السلبية ستزول حتماً في الأمدين المتوسط والبعيد.

كما لاحظ التعقيب إغفال الدراسة عملية رسم معالم البديل للبرامج المقترحة أو المفروضة، والتي يُعتقد أن بداية الطريق نحو نهضة عربية تنموية حضارية تكون بإعادة النظر جذرياً في أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي ذكرت الدراسة أنها من الأسباب الرئيسية لضياع الفرصة التي أتاحتها الفورة النفطية. ومن هنا الأهمية التي تكتسبها دراسة آثار هذه الأنماط في التنمية البشرية.

٥ - التنمية البشرية وهدر الموارد والتريع المتزايد للاقتصاد العربي

ترى هذه الدراسة أن مفهوم التنمية البشرية قد استقر في السنوات الأخيرة حين بادر برنامج الأمم المتحدة بإصدار تقريره الأول عن الموضوع في عام ١٩٩٠، وهو يعنى ببحث مدى التقدم الذي احرزته البلدان النامية في مجالات محددة مقارنة بما هو عليه الحال في النموذج التنموي (في البلدان الصناعية). وعلى الرغم مما يشوب مقاييس المقارنة من مثالب، إلا أن النظرة الخاطفة إلى التغيير الذي حصل في البلدان النامية تفيد عن عدم النجاح في ردم الهوة التي تفصلها عن بلدان النموذج التنموي، بل وفي أحيان كثيرة تزايدت الفجوة بينهما، وكان هذا حال الأقطار العربية.

ويثير الفشل في عدم تحقيق الأهداف، التساؤل عن السبب أو الأسباب المسؤولة عنه. وتأتي الإجابة في أنه يكمن في منظومة الأفكار التي ينجم عنها هدر للموارد يأخذ أشكالاً شتى. وقد شاعت منظومة الأفكار هذه، ووجدت راعياً في البلدان الصناعية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. وهي تركز على صياغة مثال مستلهم من تجربة تاريخية محددة تقاس عليها وتقارن بها المجتمعات الأخرى. وهكذا أصبحت البلدان النامية مجتمعات متخلفة ترى أوضاعها الاقتصادية وتحلل ظروفها الاجتماعية وتتأمل أحوالها الفكرية والثقافية من خلال مرجعية بلدان نموذج التنمية. وبات لزاماً عليها، كي تلحق بالمثال وتصبح على غراره، أن تتبع خطاه وأن تحذو على منواله. وقد ساهم في غرس منظومة الأفكار في عقول الناس وقلوبهم ثالوث من النخبة المتعلمة وأدوات التثقيف والإعلام والمنظمات الدولية.

وغابت عن أذهان الكثيرين في غمرة التقليد، المنطلقات التي ارتكز عليها المثال في تقدمه: سلب البلدان الأخرى ونهبها وتدمير بناها الاجتماعية والاقتصادية، وفرض علاقات قوة حددت، ولا تزال، تقسيم العمل الدولي في مراحل لاحقة. كما شغلت الأذهان أيضاً عن مسيرة هذا النظام وما ألحق به من أضرار بالطبيعة والإنسان على حد سواء. ومع ذلك فقد أحاقت بوعود التنمية وإغراءاتها حقائق الفشل ومرارة الحرمان. ونجم عن تبني الوطن العربي منظومة أفكار التنمية ومؤسساتها وبرامجها ومشروعاتها تبديد خطير لموارد الوطن تجلّى في صور متعددة، سواء على صعيد النشاط الإنتاجي، أو على مستوى التحضر، أو على مستوى الثقافة، أو على مستوى الإنفاق العسكري، أو على المستويات الأخرى. وعليه، فإن المخرج من هذه الأزمة يكمن في الخروج من قيود النموذج التنموي لا في السعي لتحسينه، فالمشكلة قائمة في أسسه الفكرية ومنطلقاته الفلسفية التي لم تجعل للحياة إلا معنى واحداً، هو الإنتاج المادي وتحويل كل شيء إلى سلعة.

استُهل التعقيب على هذه الدراسة بالإشارة إلى إشكالية استخدام تعبير «التنمية البشرية» أو «تنمية الموارد البشرية». فالبشر ليسوا مورداً، وإنما تستخدم الموارد لخدمتهم، ومن الخطأ الفادح وضع البشر أو «العمل» على مستوى رأس المال والأرض نفسهما،

واعتبارها جميعاً من عناصر الإنتاج، أو الحديث عن رفع إنتاجية العمل وكأنه من نوع رفع إنتاجية رأس المال أو الأرض نفسها. هذه نظرة إلى الإنسان كاسحة وقاهرة، ترجع إلى خطأ قديم، بدأ منذ القرن الثامن عشر، على الأقل، أي منذ أن نظر أوائل الاقتصاديين إلى العمل على أنه «عنصر من عناصر الإنتاج» ووضعوه على مستوى الأرض ورأس المال نفسهما. وهو خطأ يرجع بدوره إلى بزوغ علم الاقتصاد وتطوره الذي حدث في ظل الرأسمالية، أو ربما كان الأصح القول بأن الخطأ يرجع إلى أن هذا العلم قد بزغ وتطور في ظل بزوغ الحضارة الميكانيكية وتطورها في الغرب. أدت هذه الواقعة التاريخية أيضاً إلى ما يشبه الاحتكار، من جانب الاقتصاديين، لقضية نهضة الأمم، فاختُزل هدف النهضة في هدف أكثر تواضعاً بكثير هو «التنمية»، وساعد ذلك على ترسيخ هذا الاختزال للإنسان حتى أصبح مجرد «عنصر من عناصر الإنتاج».

ويرى التعقيب ضرورة التمييز بين صورتين من هدر البشر، تتمثل الصورة **الأولى** في «هدر البشر»، بمعنى أننا لا نستخدم كل الإمكانيات البشرية المتاحة لزيادة إنتاج السلع والخدمات. وتتمثل الصورة **الثانية** في «هدر البشر» بمعنى الاعتداء على إنسانيتهم. والبطالة مثال جيد جداً على هدر البشر بالمعنيين: فهي تعني إضاعة مورد من موارد السلع، لكنها أيضاً تعني حرمان الإنسان من ممارسة حاجة أصيلة فيه، وهي التعبير عن ذاته بالعمل، وحرمانه من مصدر أساسي من مصادر احترام النفس.

ولقد تطرق النقاش حول هذه الورقة إلى جوانب وخلفيات هدر الموارد، وذلك انطلاقاً من التساؤل عن مبررات الظهور المفاجئ في الأدبيات الدولية للاهتمام بعدم إغفال العنصر البشري بعد أن كان اهتمام التنمية محصوراً في تعظيم الموارد والسلع. وفي محاولة للإجابة عن هذا التساؤل، جرت الإشارة إلى ضرورة الشك في مدى جدية إطلاق شعار التنمية البشرية، خصوصاً إذا كان الغرض الضمني لإطلاقه هو تغطية انعكاسات سياسات الاصلاح الهيكلي في ما تؤدي إليه من هدر للموارد. أضف إلى ذلك ما يتوقع أن تحصده سياسات الخصخصة من هيمنة رأس المال الأجنبي الذي يسعى لإيجاد مجالات جديدة للاستثمار.

وفي السياق نفسه، تتابع النقاش بشأن خلفيات هدر الموارد وفق نسبية مفهوم التنمية البشرية واستجابته لمفهوم التنمية الاقتصادية البحتة ومتطلباتها. وعلى رغم ذلك، فإن هذا المفهوم المتعلق بالتنمية البشرية، كما جرى تحديده في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يؤكد إخفاق التنمية التي تغفل حقوق الفرد في تنمية قدرته لتحقيق ذاته وإعداده للمشاركة، وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرار الكفيل بتحقيق العدالة.

فضلاً عن ذلك، فإن مسألة الشك في صحة المفاهيم المتعلقة بالتنمية البشرية، خصوصاً في ما تهدف إليه من تحقيق لسعادة الناس، هي التي تتماشى مع أدبيات إعداد المفهوم في المشاركة التي يرتهن تحقيقها بالمجتمعات المدنية الكفيلة بتأمين أسس تحقيق هذه المشاركة ومرتكزاتها. كما جرى التأكيد أيضاً على اعتبار التنمية البشرية لعنصر الإنسان

بصفته هدفاً للتنمية وليس سبباً لها فحسب، بما يترتب على ذلك من ضرورة حسم أولويات الأخذ بهذا الهدف أو الأخذ بتطوير الوسيلة. وهنا تطرق البحث إلى الهدر الناجم عن الانخراط المحدود للمرأة في النشاط الاقتصادي، وتم التشديد على مفهوم الحق في العمل من دون الخوض في مستتبعات ممارسة هذا الحق أو عدم ممارسته، نتيجة ظروف أو أوضاع خاصة لا علاقة لها بتثبيت هذا الحق العائد إلى المواطنة الكاملة للمرأة.

٦ ـ التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية

تركز هذه الدراسة على بحث تجربة النمو الاقتصادي لدولة كوريا الجنوبية، وتتناول الدور المتناهي الذي تلعبه هذه الدولة في التجمع الاقتصادي المسمى «آسيا والمحيط الهادي»، الذي يتكون أساساً من دول شرقي آسيا وأستراليا ونيوزيلاندا، ويسعى إلى جذب الصين والتعامل المتميز مع شرق روسيا. وبعد استعراض الدراسة تأثير دمج كوريا ضمن استراتيجية التنمية الشاملة التي بدأتها اليابان منذ عام ١٨٦٧، وخصوصاً في مجال التعليم وتحديث الاقتصاد الكوري، تطرقت إلى أهمية المكاسب التي حققتها كوريا من خلال استقلالها عن اليابان، وانضمامها إلى قوى الحلفاء، وذلك على صعيد الموارد المالية لإعادة التعمير وتسهيلات التصدير إلى أمريكا.

وفي سعي هذه الدراسة لتفسير المعدلات السريعة لنمو الاقتصاد الكوري، شددت على أهمية التعليم وعمق تقدير العمل المتقن في التكوين الحضاري، بحيث ساهم هذا التعليم، وبصورة هامة، في الارتفاع المتناهي لانتاجية العمل. يضاف إلى ذلك الدور الحاسم الذي أسهمت فيه الدولة لتوحيد جهود التنمية في إطار أهداف الخطط المتوسطة المدى.

وعلى رغم هذا الإنجاز الكبير الذي حققته كوريا على المستوى التنموي، ترى الدراسة أن بعض نواحي الضعف يؤثر بصورة سلبية في نمو معدلات الاقتصاد الكوري وأهمها انخفاض الإنفاق على الحصة، إهمال خطر التلوث البيئي، إغفال مسألة الحريات العامة، وإهمال قطاع الزراعة مما يؤدي إلى الاعتماد على استيراد الغذاء. وتخلص الدراسة بتأكيد الدور الحاسم الذي يلعبه التعليم في نجاح التنمية، وكذلك بتأكيد أن التنمية لا يمكن أن تضطرد بمعزل عن طابعها الشامل الذي يغطي جوانب المجتمع كافة، وفي طليعتها الحريات السياسية والمشاركة الشعبية في صنع القرار على مختلف مستوياته.

ولقد أثار النقاش بشأن ورقة «محددات التنمية البشرية في الدول المصنعة حديثاً» العديد من التساؤلات حول تطبيق هذا النموذج في دول كوريا الجنوبية. فإذا كان التعليم يعني الإنتاجية المضطردة في رأس المال ومن ثم تحوّل ليكون القيمة المضافة إلى العمل البشري في الإنتاجية، فأين تقع كوريا في تصنيف القيمة المضافة، وهل يمكن النظر إلى تجربتها في التنمية بمعزل عن العوامل الخارجية التي ساهمت في تمويل بنيتها الداخلية وإعدادها لإنجاز هذه التجربة؟، فضلاً عن السؤال حول كيفية الاستفادة والتنسيق بين

مقومات ثلاثة في هذه التجربة، وهي العنصر البشري والعام والإنتاجية من دون الركون إلى نمط معين للدولة، وهل كان من المتوقع قيام مثل هذه التجربة ونجاحها في ظل نظام ديمقراطي؟

وتبين في معرض الإجابة عن هذه التساؤلات أنه لا وجود لنموذج معين يمكن تطبيقه في مجال التنمية لأنها لصيقة بالخصوصيات وتمايز الظروف المؤدية إلى نجاحها أو فشلها. كما ان الديمقراطية، على مستوى المجتمع ككل وبأفراده كافة، تصبح قوة المجتمع وليس قوة الدولة، ومثال على ذلك، ما هو حاصل في الصين التي حققت معدلات نمو وصلت إلى ١٤ بالمئة. ولذلك، فإن كوريا اليوم تدفع ثمن النمو السابق الذي غابت عنه الديمقراطية، حيث نجد أنه على الرغم من الفائض الذي يخولها القدرة على إيفاء ديون الواردات، فإن هذه القدرة بدأت بالانخفاض نتيجة للأزمات الداخلية وتحول كوريا تدريجياً إلى دولة صافية لتحديد رأس المال.

وتطرق النقاش أيضاً إلى بحث الفهم العام بشأن التنمية الاقتصادية التي تتم على حساب التنمية الاجتماعية كقاعدة للتساؤل حول مصير التنمية في كوريا لو تصورنا خضوعها لمطالب أولويات التنمية الاجتماعية. كما طرح موضوع التعليم ومدى ما يشكله بحد ذاته كمتغيّر منعزل عن العرض والطلب، وذلك على رغم خصوصية طابعه المقدس في ذهنية الشعبين الياباني والكوري التي تجعل للتعليم قيمة اجتماعية تميزه من المقارنة بأي شيء آخر.

على الرغم من صحة الاعتقاد بأن التعليم في كوريا يكتسب معنى ذاتياً وقيمة اجتماعية تنفي عنه الخضوع لمجرد العرض والطلب، إلا أن التعليم فيها لم يقف عند حد معين في تطوره تبعاً للتغيرات التقانية التي تتطلب استمرار التعليم وخصوصاً في مجالات حيوية على غرار العلوم الطبيعية والرياضيات والأحياء... الخ، التي أصبحت القاعدة المتينة للقيمة المضافة في التعليم. وبالمقارنة نجد أن معاهد البحث العلمي المتوفرة في مصر، على سبيل المثال، والتي تتمتع بطاقات بحثية ضخمة، لم تكلفها الدولة أو المؤسسات بما يوظف طاقاتها ويحجب الهدف عن إمكاناتها الضائعة.

فضلاً عن ذلك، فقد تعرض النقاش إلى مجالات الاستفادة من التجربة الكورية في التنمية معتبراً أنها أضفت الطابع العسكري على العمل. وفي أحسن الأحوال فإن القاسم المشترك في دول مثل كوريا واليابان هو فرض نموذج معين على معنى العمل والتعليم والاستثمار... الخ. والسؤال الذي يطرح نفسه على مستوى العالم العربي هو توفر نوعيات قيادية ونظم سياسية تستطيع انتهاز فرصة القدرة على فرض نموذج، مع ما يستتبعه ذلك من توفر الطاقات والظروف الدولية. والواقع ان الدراسة المعنية بالمسائل التي أثيرت في النقاش لم تهتم ببحث مسألة النموذج المتبع في كوريا الجنوبية إلا في معرض بحثها في أسباب نجاح تجربة التنمية فيها. أما بالنسبة إلى مدى فاعلية هذا النموذج للتطبيق على مستويات التنمية في الوطن العربي، فالأمر يتطلب إعادة النظر في مقولة الموارد، لأن الموارد البشرية في هذه المنطقة هي الأساس الذي تبنى عليه التنمية، بما يعنيه

ذلك من صقل لقدرات الإنسان العربي لإدخاله في الإنتاجية وإشراكه في التنمية التي يصنعها.

٧ ـ التنمية البشرية في الأنظمة الاسكندينافية

تركز هذه الدراسة على وجود نمط للرعاية الاجتماعية الاسكندنافية يتميز من بقية البلدان الديمقراطية الرأسمالية، وتسرد عناصره الأساسية، إلى جانب السمات المهمة للتطور السياسي الاقتصادي والتاريخي والاجتماعي نحو نظم الرعاية الاجتماعية الرأسمالية الديمقراطية القائمة اليوم. وتولي الدراسة اهتمامها بالتغيرات التي رافقت وضع المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال المئة عام الأخيرة. ولقد وُضع هدف المساواة بين الجنسين في مقدمة بنود جدول الأعمال السياسي لبلدان الشمال، ولا سيما أثناء السبعينيات.

ولقد تمت مقارنة مؤشرات النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي وعُرضت مؤشرات نوعية الحياة، ونوقشت هذه المؤشرات بإيجاز. وترد أيضاً مقارنة لمؤشرات التفكك الاجتماعي في فترتين زمنيتين، أي ١٩٦٠ و١٩٩٠، وذلك لبيان أن المجتمعات الاسكندنافية أصبحت هي أيضاً، أكثر تعرضاً للتغيرات والتحديات الاجتماعية والثقافية التي تنتشر في غيرها من الدول الديمقراطية الرأسمالية المتقدمة.

وتثير الدراسة مسألة ما إذا كان بالإمكان الإبقاء على نمط اسكندنافي محدد في المستقبل في ضوء الاتجاه المتزايد نحو «إضفاء طابع أوروبي» على الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد لا يكون التأثير ذا اتجاه واحد (من أوروبا إلى البلدان الاسكندنافية)، بل في الاتجاهين. وبلدان الشمال نفسها هي المعنية، إلى حد بعيد، بتحديد مدى رغبتها في الحفاظ على النمط الاسكندنافي وتطويره، إلا أن احتمالات الحفاظ على النمط تكون أكبر إذا تم الحفاظ على هوية اسكندنافية، ويكون من الأسهل الإبقاء على هذه الهوية إذا اختارت بلدان الشمال أن توحد روابطها الرسمية مع المنظمات، مثل الاتحاد الأوروبي وسائر المنظمات الدولية.

لقد تناول التعقيب المتعلق بالتجربة الاسكندنافية الإشارة إلى نوع من المحاباة في وصف النمط الاسكندنافي مغفلاً الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول الاسكندنافية منذ بضع سنوات، والتي أدت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدد بعدد من السمات المميزة لنمط الرفاهية الاسكندنافية، كالتخلص من نقدية الميزانية المخصصة لبعض البرامج الاجتماعية (نظام التأمينات الاجتماعية، فئات الإدارة المركزية والقطاع العام عموماً). كما ان هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة البطالة في كل من الدول الشمالية الخمس، مما أدى إلى تقليص الفجوة بين الدول الاسكندنافية وبقية الدول الأوروبية. وقد تتطور هذه التحولات بنسق سريع مع دخول الدول الاسكندنافية السوق الأوروبية المشتركة، لذلك يحق لنا أن نتساءل عن مستقبل ما سمي بالنمط الاسكندنافي للتنمية وعن استمراريته في الظرف الحالي.

وإن الحديث عن نمط الرفاهية في الدول الاسكندنافية هو بالدرجة الأولى حديث عن نمط للسلوك الاجتماعي أو ما أسماه الباحث «ثقافة التوافق»، وهو حديث عن تقاليد للعلاقات بين الأفراد من جهة، وبين المؤسسات من جهة أخرى. ويتجلى هذا السلوك في نوعية العلاقات التي تربط النقابيين بالأعراف في هذه الدول، وصيغ التشاور والشراكة والتعامل التي تميز هذه العلاقات، وتمثّل ذلك في وضعية المرأة المميزة في الدول الاسكندنافية ومكانتها في المجتمع وارتقائها إلى أعلى المناصب الحكومية، ومواقع اتخاذ القرار، وهذا أكبر دليل على انتشار ثقافة الوفاق التي تكلم عليها الباحث.

أما **الملاحظة الثالثة** التي وردت في البحث، فهي تخص ظاهرة العودة إلى الاهتمام بالنمط الاسكندنافي للتنمية كنموذج يمكن الاقتداء به ويمكن اعتماده من قبل الدولة الساعية لإعادة بناء اقتصاداتها (دول أوروبا الشرقية) والدول النامية عموماً، والدول العربية خصوصاً. وقد تحثنا التحولات التي عرفتها الدول العربية، بعد فشل التجارب الاشتراكية العربية والتحول نحو اقتصاد السوق والتأثيرات السلبية المتوقعة من تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي في الأوضاع الاقتصادية وخصوصاً الاجتماعية منها، تحثنا على البحث عن بديل ثالث أو عن بدائل للتنمية في يومنا هذا. فهل يمكن اعتبار الدول النفطية أنماطاً من دول الرفاهية وخصوصاً في فترة السبعينيات، حيث مكّنت الفورة النفطية خلال تلك الفترة من تحقيق مستوى من الرفاهية لا مثيل له في تاريخ المنطقة. ولكن، يبدو أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وعلى رغم الارتفاع الكبير في مستوى الدخل فيها، لن توفر الشروط اللازمة لقيام دولة الرفاهية، كالتوزيع المتكافئ للدخل على كل الفئات والشرائح الاجتماعية، والحوافز الكافية لدفع المرأة إلى المشاركة في الحياة العامة، وإرساء الديمقراطية والتعددية والمشاركة الشعبية.

تطرق النقاش إلى الظواهر الإيجابية والسلبية في التجربة الاسكندنافية، فبالنسبة إلى الجوانب الإيجابية، لوحظ احترام قيم العمل والتعليم في هذه المجتمعات، كما لوحظت أيضاً فعالية القطاع العام فيها. وعلى الرغم من أن هذه الدول لم تكن يوماً استعمارية، إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي مضطردة. كذلك تمت الإشادة بدور الدول التي انتهجت خط «التنمية مع الشراكة» على عكس الدور التسلطي الذي مارسه بعض دول شرقي آسيا، مثل كوريا.

أما بالنسبة إلى المظاهر السلبية في هذه المجتمعات، فتمت الإشارة إلى عناصر الخوف من الغير والانغلاق، كما تمت الإشارة أيضاً إلى ارتفاع معدلات الانتحار وتنامي ظهور الحركات اليمينية المتطرفة.

وتمت الإشارة إلى ضرورة تحليل الترابط الإحصائي بحذر، فعلى سبيل المثال، أدى التعليم في هذه الدول إلى إحداث نمو اقتصادي، في حين أن التركيز على التعليم في سري لانكا، مثلاً، لم يؤدِّ الى النتائج نفسها. أخيراً، تم التنبيه لصعوبة نسخ التجربة الاسكندنافية في الدول النامية.

٨ ـ بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع تأثير عدد من الأبعاد والمتغيرات الاجتماعية، في التعليم والعمل وفي العلاقة بينهما، باعتبار أن الاهتمام بهذا المتغير لم ينل القدر الكافي من الجهود البحثية من ناحية، وأن فهم آليات عمل هذه المتغيرات يمكن أن يسهم في تطوير بعض مؤشرات قياس الإنجاز التنموية على صعيد التنمية البشرية.

وتضمنت الدراسة أربعة أقسام، اهتم **الأول** بالإطار المفاهيمي، حيث طرح فيه عدد من المفاهيم حول التعليم والعمل والتنمية البشرية. وركز **الثاني** على السياق المجتمعي العربي، بتبايناته القطرية وعلاقاته الدولية، باعتبار هذا السياق محدداً لعمل كل من التعليم والعمل وفاعليتهما وديناميكية العلاقة بينهما. وجاء اهتمام القسم **الثالث** مركزاً على تأثير الأوضاع الطبقية والعائلية والقيمية في كفاءة النظام التعليمي، وفي التفضيلات المهنية وقيم العمل وأخلاقياته. أما القسم **الرابع** فتناول الوعي المجتمعي السائد حول التعليم والعمل، باعتبار هذا التفاؤل نقطة انطلاق لتقويم أحوال هذا الوعي ومستوياته، لتأسيس وعي مرغوب فيه يضع كلاً من التعليم والعمل في إطار تفاعلاتهما الجدلية مع المكونات والمركبات الأخرى للتنمية البشرية.

وإذا كانت الدراسة قد أكدت ضرورة الفهم الأشمل للأدوات المجتمعية للتعليم والعمل، التي تتناول بالنقد الفهم النيوكلاسيكي الذي يحصر دور التعليم في حاجات سوق العمل، فهي تتطلع، كما أوصت، إلى ضرورة التعمق في المؤشرات الاجتماعية المستخلصة من استقراء الواقع العربي، حتى لا تكون هذه المؤشرات مجرد رموز بعيدة عن ممارسات التنمية البشرية في الواقع المعاش. وعلى رغم تأكيد الدراسة الدور العام للتعليم في الحركة نحو تنمية بشرية شاملة وديناميكية، تحقق إنسانية الإنسان وتفجر طاقاته وإبداعاته، وتتيح له فرص مشاركة مجتمعية فعالة ومتنوعة سياسياً وإنتاجياً وحضارياً، فهي ترى ـ الدراسة ـ في الوقت نفسه، أنه من دون دعم وسائط التعليم الأخرى، كالأسرة والإعلام والدور المجتمعي للتعليم، فإن فاعلية التعليم تضحي محدودة ومنحسرة، يجذبها الواقع المتخلف إليه، ويبطل مفعولها.

تناول التعقيب الأبعاد المتنوعة لمضامين التنمية البشرية والتي يمثل مفهوما التعليم والعمل جانبين جوهريين في تلك الأبعاد، والتي تتمثل، كما عُرضت في بحوث الندوة بـ: البعد الديني الروحي، والبعد الفلسفي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد التربوي النفسي. كذلك أشار التعقيب إلى تكامل هذه الأبعاد في مدى ما يتحقق من تنمية بشرية في مجتمع من المجتمعات.

وأشار التعقيب إلى أهمية الأفق الزمني للتعرف إلى مدى التقدم أو الانحسار في التنمية البشرية وقطاعي التعليم والعمل، وإلى أهمية تناول البعد القومي في هذه المعالجة

بالنسبة إلى تفاعلاته بين الأقطار العربية أو في مواجهته وتعامله مع المتغيرات العالمية.

ويتمحور بعدا التعليم والعمل حول قضايا السكان حجماً ونوعاً، وتأثيرها في أداء التعليم وفرص العمل. وكذلك تناول التعقيب ما يتعرض له كل من التعليم والعمل في الوطن العربي من تشوه وقصور. ففي مجال **التعليم**، أشارت الورقة إلى مجالات التشوه، وقصور الاستيعاب في المرحلة الإلزامية، واستمرار معدل الأمية العالي، وضعف معدل الالتحاق بالتعليم العالي، والنسبة الهزيلة لخريجي التعليم العالي في قوة العمل. هذا فضلاً عن التشوه والقصور في كيف التعليم وتوظيفه الاجتماعي.

وأشار التعقيب إلى القصور والتشوه في قطاع **العمل**، وخصوصاً في مجال نقص التشغيل وضعف الكفاية الإنتاجية وتنوع أسواق العمل، وقصور مفهوم العمل وحصره في العمل المأجور، فضلاً عن تشوه القيم المتصلة بالتشغيل وفرصه. واختتم بتأكيد التوصيات التي أشارت إليها الورقة المعقّب عليها، وخصوصاً في النظرة إلى التعليم والعمل في إطار نموذج التنمية الذي يحرك قوى المجتمع المختلفة، خصوصاً أن كلاً من القطاعين يمثل جانباً سياسياً وآخر فنياً. فالعلاقة متبادلة بين التنمية وكلٍّ من القطاعين. ومع ذلك فإن في كل من القطاعين مجالات متسعة للتطوير الذاتي بما يمثل أسساً للوفاء بالحاجات الإنسانية في الوطن العربي.

إن المشكلة التي تواجه عملية التعليم في الوطن العربي تتعلق أساساً بالكيف ـ مستوى التعليم ـ لا بالكم وحده، وعدم وجود محددات لسياسة التعليم، وبالتالي كيفية ربط التعليم بالتنمية، وإيجاد الآليات التي تحكم ذلك والتي تتمحور حول ثلاثة موضوعات هي: المحور العلمي، محور سوق العمل، ومحور التنمية الاجتماعية. وتلخصت الملاحظة الأساسية في هذا الإطار، في أن السياسة التعليمية القائمة حالياً في الوطن العربي لا تخدم عملية التنمية.

أثار المشاركون مسألة التعريب وأثرها في مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي، وأن يتواءم التعريب مع احتياجات التطورات العلمية والثقافية التي استجدت خلال العقدين الماضيين، وإعادة النظر من جديد في سياسة التعريب بما يتوافق والإرث الحضاري العربي، وبما يكفل تلبية حاجات المجتمع العربي في خلق نظام تعليمي متطور ومواكب للعلوم الحديثة.

كما بحث المشاركون في أهمية ربط دور المرأة في التعليم بالتنمية الشاملة، والبحث عن تكتيك وأدوات ومنهج جديد لإيجاد هذا الربط. فتطوير التعليم بمفرده لا يكفي، ولا بد من تضافره مع التطوير الاجتماعي والاقتصادي، وإن السياسة التعليمية بحد ذاتها لن تصل إلى المطلوب، ولا بد من الدعم الاجتماعي والسياسي والأسري والمادي للسياسة التعليمية.

٩ - التنمية البشرية والأطر المؤسسية والحكومية والأهلية وتحفيز المشاركة الشعبية

لقد استعرضت هذه الدراسة النظريات أو التطورات الفكرية الحاسمة في تبلور مفهوم الديمقراطية كشرط لازم لتحقيق التنمية، وتم ذلك بالاقتران مع تطور تنظيمات المجتمع المدني وتأسيس الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات التي شكلت ما يسمى بالنموذج الغربي.

وبالمقابل فقد استطاعت دول من العالم الثالث تحقيق الانطلاقة الاقتصادية والمنافسة ضمن السوق الدولية استناداً إلى بنية سياسية مستقرة داخلياً على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وترى هذه الدراسة أن «إعلان الحق في التنمية» الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ هو مرجعية للمدافعين عن مفهوم متكامل للتنمية، داعية إلى تضامن المؤمنين كافة بحقوق الإنسان لتصديقه والعمل به. وعليه، فإن أي مدافع عن حقوق الإنسان لا يقبل إطلاق يد السلطة من دون رقابة القوانين والضمانات الحقوقية، وذلك على الرغم من أزمات الدولة في مجتمعات غارقة في مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية فأصبحت بفعل ذلك تطرح بديلاً مغرضاً في «الأمن وحفظ الاستقرار والنظام العام».

ركز التعقيب على حركة المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في علاقتها بالديمقراطية والتنمية، وقدم مثالاً على تجربة عربية معاصرة وفريدة لكنها لا تشكل نموذجاً، وهي التجربة اللبنانية. لقد ألغت هذه التجربة بالعنف سلطة الدولة المركزية، ووزعت السلطة إلى سلطات حزبية طائفية، وألغت الديمقراطية بإلغاء مؤسساتها وفاعليتها، مما دفع إلى تشكل رد فعل مدني حاول أن يخلق أطر حياة جديدة، وأن يبتدع مساحة نمو أخرى، بواسطة المجتمع المدني، وجمعياته ومؤسساته غير الرسمية.

ولقد تجلت هذه الأطر الجديدة من خلال التجمعات الثقافية التي عملت بنشاط مستبسل عال وصل الى أنحاء الوطن وطوائفه، وفي متابعة الحث على التفكير وعلى الإيمان بدور الفكر في المحافظة على الأوطان وفي بناء مجتمعاتها، متحدية بإلحاح قساوة الحياة اليومية، والتي كانت تحتاج إلى الوقوف أمام باب الأفران، قبل التنقل الخطر للمشاركة في الندوات، والتي كانت تحتاج إلى خبز أكثر من حاجتها إلى شهادة الكلمة.

كذلك تجلت هذه الأطر من خلال الجمعيات النسائية التي استنفرت أمام هول الكارثة، فتحولت إلى جمعيات من نساء، لا تعنى بالنساء، بل بالمساعدة والإغاثة في ما هو أبعد من أفقها التقليدي. وأمام الجمعيات النسائية اليوم في لبنان وفي الوطن العربي مهمة تنموية كبرى لم تجرِ الاستفادة بعد من إمكاناتها الكامنة، على مستوى مشاريع تطوير وضع النساء من جهة، وعلى مستوى مساهمتهن في التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، والتي لا تقتصر على الإغاثة وقت الكوارث.

وفحوى ما تضمنه النقاش حول هذه الدراسة تمثل في إبراز مسألة المشاركة الشعبية بتساؤل مهم حول طبيعة هذه المشاركة، وما إذا كانت هذه المشاركة شكلية أم موضوعية، وكيفية إدارة الجماهير تنميتها البشرية بفعالية، الأمر الذي أثار دور المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، والدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية، وأهمية الحوار الديمقراطي بين القطاعين، بوصفه الآلية التي يمكن أن تقارب بينهما وتحقق الهدف المنشود.

إن إنجاز عملية التنمية يقتضي ضرورة المشاركة الشعبية للطبقات كافة في اتخاذ القرار وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لضمان عدم استغلالها لصالح فئات معينة.

تكتسب قضية تعزيز مؤسسات المجتمع المدني أهمية فائقة لإرساء أسس الديمقراطية في مؤسسات الدولة، والتي تعتبر بدورها ـ أي الديمقراطية ـ عاملاً فعالاً لضمان نجاح عملية التنمية وتطورها بما يحقق تماسك النسيج الاجتماعي ويعزز من سلطات الدولة المسؤولة.

١٠ ـ التنمية البشرية من المنظور القومي

استعرضت الدراسة التطورات التي شهدها الفكر التنموي في معالجة البعد البشري في التنمية، وكذلك موقف المجتمع الدولي من هذا البعد، للتعرف إلى الأصول النظرية من ناحية، وإلى ما جرى الاتفاق عليه كفعاليات للتعاون الدولي في هذا المجال من ناحية أخرى. وقد اتضحت أمور ثلاثة: **الأول** أن المعالجة تراوحت بين حديث عن أبعاد اجتماعية للتنمية، وأخرى عن تنمية بشرية، وثالث عن تنمية للموارد البشرية؛ ومع ذلك كان الاهتمام ينحصر في عدد من الأنشطة الواقعة في قطاعات اجتماعية. **الثاني** أن التعاون الدولي يتركز في مساعدات مالية أو فنية تقدمها الدول القادرة، بينما تتمسك الدول النامية بسيادتها على شؤونها الاجتماعية. **الثالث** أن التطورات الاقتصادية العالمية أدت إلى انتكاسات تراجع فيها الاهتمام بالبشر أمام ضغط أعباء الديون والركود وتحت وطأة برامج التكيف الاقتصادي. ويظل الفقر والجوع خطرين يهددان شريحة مهمة من البشر، بينما يعاني عدد من الدول نمواً فائقاً في السكان، وحاجة إلى تطوير مؤسسي. وتصدرت قضايا البيئة والغذاء والزراعة قائمة الأولويات.

وفي محاولة للإجابة عما إذا كانت التنمية البشرية تعتبر أحد أوجه التنمية الشاملة، أم انها مدخل بديل من هذه التنمية، أوضحت الدراسة أن المنهج الاقتصادي في معالجة التنمية يعجز عن إدراج البشر بصورة ديناميكية في النماذج التحليلية للتنمية، ومن ثم عن تزويد متخذي القرار بأداة تخطيطية تتجاوز التعامل مع قضايا متفرقة تندرج ضمن البعد البشري بمختلف جوانبه. وطرحت الدراسة منهجاً يقوم على اعتبار التنمية منهجاً كاملاً يتصف بالديناميكية، قوامه تحقيق نوعية للحياة تفسح المجال أمام عطاء بشري إبداعي من خلال تنظيم اجتماعي، وليس مجرد إعادة تشكيل البنيان الاقتصادي. ومن هنا تتضح

أهمية البعد المجتمعي، وهو ما قاد إلى التأكيد على الأبعاد الثلاثة: الفرد والدولة والمجتمع، حيث تتضح أهمية تناسب دور كل من الفرد والدولة مع متطلبات إفساح مجال كافٍ أمام المجتمع. واستطراداً من هذا، تتضح أهمية البعد المجتمعي بالنسبة إلى التجمعات الإقليمية، وهو ما توضحه التجربة الأوروبية، وما يفتقده معظم تجمعات الدول النامية. ويقتضي هذا إعادة النظر في الجهود التكاملية العربية إذا أريد لها أن تكون رافداً للتنمية العربية.

وأوضح استعراض الجهود القطرية العربية محدودية الحصيلة التنموية، ولا سيما بالنسبة إلى عدد من الجوانب الحيوية للتنمية البشرية. كما توضح المقارنة بدول الجوار (الآسيوية) مدى تواضع المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية في الوطن العربي، وهو ما يدعو إلى ضرورة الحذر من الدعاوى التي يروّج لها بإقامة تجمعات شرق أوسطية على أشلاء التجمع العربي. من جهة أخرى، فإن استعراض جهود العمل العربي المشترك واستراتيجياته أوضح مدى اهتمام المواثيق العربية بمختلف أبعاد التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والثقافة، ومطالبتها بإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق تكامل عربي فعال فيها. وكان آخر المواثيق إعلان عمّان الثاني الذي أعقب المؤتمر العربي للسكان (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، وهو ما يتطلب متابعة لبنوده.

أخذاً في الاعتبار كل هذه الجهود وحقيقة الانجازات، خلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات للتعامل القومي مع التنمية البشرية: فاختارت عدداً من المجالات التي ينظر في إيلائها أولوية في المرحلة المقبلة هي: الفقر ـ الإنتاجية ـ التعليم ومحو الأمية ـ التوظيف ـ التغذية ـ اللجوء السياسي ـ أعباء التسليح ـ إعادة التنظيم المجتمعي. وفي مجال البحوث، توصي بتبني الدراسات التالية: العلاقة بين مدخلات التنمية البشرية ومخرجاتها ـ الترابط بين ظواهر التنمية البشرية ـ تطوير نظام الحسابات القومية ـ الربط بين نماذج تخطيط الإنتاج ونماذج تخطيط القوى العاملة وبناء الموازين البشرية ـ تطوير المسوح الاجتماعية وخصوصاً دراسة أنماط الاستجابة للسياسات المختلفة ـ تطوير التقارير الصادرة من المنظمات العربية وإكسابها المسحة العلمية الواجبة.

وفي مجال بناء قاعدة للمعلومات، توصي بإنشاء بنوك قطرية للمعلومات ـ ربطها بشبكة عربية للمعلومات ـ النهوض بعمليات التعداد والمسح الإحصائي ـ العمل على ضمان الحياد في نظم المعلومات.

وفي مجال الأنشطة المشتركة، توصي بالنظر في عدد منها: إقامة مشروعات مشتركة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية ـ الأخذ بتخطيط قومي طويل الأجل لتوزيع الأنشطة البحثية والتطبيقية ـ تغيير الواجهة الحضارية للوطن العربي وتحقيق تقارب حضاري مع الدول الافريقية.

وأكد التعقيب حول «التنمية البشرية من المنظور القومي» أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتخذت التنمية في الدول النامية مساراً صورته سلسلة مترابطة من الحلقات.

فعملية التحول الهيكلي تفاعلت مع استراتيجيات تنموية تعززها اجتهادات ونماذج اقتصادية تنموية، يتمخض عنها أنماط من تنمية تماثلت في قواسمها المشتركة، على رغم تنوع أشكالها. وبحلول الأزمة الاقتصادية الدولية في الثمانينيات، انكشف، وبصورة صارخة، عمق المحدودية والاختلالات التي نتجت من أنماط التنمية هذه. وعندما حصلت المواجهة، جاء «الحل الهادف» ممثلاً بالتكييف الهيكلي تحت المظلة المشروطة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وعلى الرغم من أن المسيرة التنموية العربية قد تماثلت في إطارها العام مع مثيلتها في الدول النامية، إلا أنها «تميزت» بعمق اختلالاتها، وبالتالي خطورة انعكاساتها على الصعيد القومي ومستقبله. وتضمنت ملامح الاختلال الرئيسية «القاعدة القطرية» للقرار والآلية، ثم هيمنت العوامل السياسية في القرارات على الصعيدين السياسي والاجتماعي. وقد نتج من ذلك تجديد فاعلية العمل العربي المشترك على صعيد التنمية البشرية والتكامل، وكذلك بالنسبة إلى تحجيم تأثير المجهود الفكري والنظري في هذا الصعيد. كل ذلك خلق حالة من «التناقض العضوي» الحاسم بين القطرية والقومية: حاصرت «السيادة القطرية» فاعلية الحركة القومية، فوضع الاثنان في دوامة الاختلال حيث لا مخرج من مأزق إلا غياب التناقض ذاته.

إن القضية المركزية هنا هي أن فشل المسيرة التنموية العربية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد حصل لأن المسيرة أهملت حيوية «الخصوصية» العربية وشروطها في بعديها الفلسفي والتكاملي. **فلسفياً**، إن صورة التناقض تبرز في عدم الانسجام بين الجوهر الموحد الذي تمثله الأمة العربية، ووجودها المتمثل قطرياً في دولها. **تكاملياً**، إن عدم إدراك حيوية التكامل الاقتصادي باعتبارها الأداة التاريخية لإلغاء التناقض بين الجوهر ووجوده، يفرض القناعة بأن تنمية الاقتصاد العربي لا يمكن أن تكون سليمة إلا في إطار تكامله، وإنْ تحقق هذا التكامل فهو الضمانة الوحيدة لتنميته.

تركز النقاش حول هذه الدراسة على ضرورة استشراف مستقبل العمل القومي العربي آخذين بعين الاعتبار المستجدات والتغييرات الدولية. وضمن هذا الإطار طرح هذا التساؤل حول انعكاس الاتجاه الشرق أوسطي على التنمية البشرية العربية.

كذلك تمت الدعوة إلى الدراسة المعمقة لآثار حرب الخليج في مختلف الصعد، كما تمت الدعوة إلى وضع استراتيجيا للتنمية الشاملة في الوطن العربي.

وأخيراً، أشير إلى ضرورة توضيح البعد المجتمعي للتنمية البشرية وبلورته، وعدم اقتصار الرؤية على البعد الفردي، وكذلك ضرورة تخليص مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الطابع الاقتصادي الذي ما زال يتّسم به.

ملحق

برنامج الندوة

جدول الأعمال المقترح

الاثنين ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣

جلسة الافتتاح:

١٠,٠٠ ـ ١١,٠٠	كلمة الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية كلمة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا كلمة ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة

الجلسة الأولى:

١١,٣٠ ـ ١٣,٠٠	**الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية** الباحث: محمد عابد الجابري المعقب: طارق البشري رئيس الجلسة: فهمي هويدي
١٥,٠٠ ـ ١٦,٣٠	**التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون** الباحث: جورج القصيفي المعقب: محمد الأمين فارس رئيس الجلسة: مهدي مصطفى الهادي
١٦,٤٥ ـ ١٨,١٥	**قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية** الباحث: عثمان محمد عثمان

المعقب: علي نصّار
رئيس الجلسة: رياض طبارة

الثلاثاء ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

الجلسة الثانية:

٩,٣٠ ـ ١١,٠٠ **أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية**
الباحث: رمزي زكي
المعقب: نجيب عيسى
رئيس الجلسة: جودة عبد الخالق

١١,١٥ ـ ١٢,٤٥ **التنمية البشرية وهدر الموارد والتريبع المتزايد للاقتصاد العربي**
الباحث: خالد أحمد خالد
المعقب: جلال أحمد أمين
رئيس الجلسة: هبة حندوسة

١٥,٠٠ ـ ١٦,٣٠ **التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية**
الباحث: إسماعيل صبري عبد الله
المعقب: سلوى سليمان
رئيس الجلسة: محمد محمود الإمام

١٦,٤٥ ـ ١٨,١٥ **التنمية البشرية في الأنظمة الاسكندينافية**
الباحث: ستاين كوهنل
المعقب: نبيلة حمزة
رئيس الجلسة: نادية حجاب

الأربعاء ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

الجلسة الثالثة:

٩,٣٠ ـ ١١,٠٠ **بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي**
الباحث: عبد الباسط عبد المعطي
المعقب: حامد عمار
رئيس الجلسة: السيد يسين

١١,١٥ ـ ١٢,٤٥	**التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية في الوطن العربي** الباحث: دارم البصام المعقب: انطوان حداد رئيس الجلسة: محيى الدين صابر
١٥,٠٠ ـ ١٦,٣٠	**التنمية البشرية والأطر المؤسسية الحكومية والأهلية وتحفيز المشاركة الشعبية في الدولة والتنمية** الباحث: علي أومليل المعقب: إلهام كلّاب رئيس الجلسة: يحيى الجمل
١٦,٤٥ ـ ١٨,١٥	**التنمية البشرية من المنظور القومي** الباحث: محمد محمود الإمام المعقب: باسل البستاني رئيس الجلسة: الإسكوا

الخميس ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

٩,٣٠ ـ ١٢,٠٠	الطاولة المستديرة
١٢,١٥ ـ ١٣,١٥	التقرير الختامي

فهرس

ـ أ ـ

آسيا: ٣٥١، ٣٦٤، ٤٠٧، ٤١١، ٤٧٩

الائتمان المصرفي: ٢١٥

ابن حزم، أبو محمد علي بن محمد: ٧٠، ٧١

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٣١، ٤٧، ٨٢، ٣٠٢

ابن العربي: ٥٧

أبو بكر الصديق: ٥٦، ٦٨، ٧٠

الاتحاد الأوروبي: ١٧٠، ٤٨١

الاتحاد السوفياتي: ١٦٩

الاتحاد العربي: ٢٠٦

اتفاقية الغات: ٤١٢، ٤٤٨

الاحتكار الحكومي: ٢٢١

احتلال العراق الكويت انظر حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)

أخلاقيات الرأسمالية: ٢٦٩، ٢٨٤

الأداء التنموي العربي: ٣٠٣

الأرجنتين: ٢٠٨

الأردن: ١٥٤، ١٧٥، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٤٦، ٣٦٥، ٤٧٥

أرسطو: ٣١، ٨٢

الأزمة الاقتصادية الدولية: ١٧٢

أزمة السكن: ٣٥٤

الاستبداد المستنير: ٣٥٢

الاستراتيجيات الإنمائية العربية: ٢٦٥

استراتيجية التعليم: ١٩٨

استراليا: ١٨٥، ٣٥٠، ٤٧٩

الاستعمار البريطاني: ٢٦١

الاستعمار الفرنسي: ٢٦١

الاستقرار الاجتماعي: ١٦٨

الاستقرار السياسي: ١٦٧، ١٦٨

الاستقلالية النقدية: ٢٧٦

الاستلاب الحضاري: ٤٤٠

الاستهلاك الترفي: ٢٠٥

الاستهلاك العربي: ١٠٦

إستيفا، غوستافو: ٣٧١

إسرائيل: ١٦٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٣٤

اسكندينافيا: ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣

الإسلام: ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٥٠ ـ ٥٦، ٥٩، ٦١ ـ ٦٣، ٦٥ ـ ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٦، ٣٥٣، ٤٧١

الاشتراكيات العربية: ١٧٦

الاشتراكية: ٢٢، ١٦٣، ١٧٧، ٢٥٥، ٢٥٨

الاصلاح الاجتماعي: ٢٦٢
الاصلاح الاقتصادي: ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ٣٤٣، ٤١٦، ٤٤٧، ٤٥٨
الاصلاح التربوي: ٢٦٢، ٢٧٢، ٢٨٤، ٢٨٦
الاصلاح الزراعي: ١٨٩، ٣٩٨
الاضرابات العمالية (كوريا): ١٩٣
اضطهاد العبيد: ٦١
إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في الوطن العربي (١٩٩٣): ٢٠١، ٢٠٢، ٤٧٥، ٤٨٧
ـ انظر أيضاً مؤتمر السكان العربي (١٩٩٣: عمّان)
افريقيا: ٣٦٤، ٣٧٢، ٤٠٧
الاقتراض الخارجي: ٢١٨
الاقتراع العام للنساء: ١٦٣
الاقتصاد البرازيلي: ١٨٣
الاقتصاد الدانماركي: ١٦٧
الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي: ٢٦٩
الاقتصاد الريعي التابع: ٣٢٤
اقتصاد السوق: ٣٤٩، ٤٨٢
الاقتصاد السياسي: ٩٥، ٩٩
الاقتصاد العالمي: ١٨٣، ٢١٨، ٣٧٦، ٤٠٨
الاقتصاد القومي: ١٩٧
الاقتصاد الكوري: ١٨٦، ١٩١، ٤٧٩
الاقتصادات العربية: ٢٥، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٤٥، ٣٠٢، ٣٦١، ٣٧٣، ٣٧٦، ٤٥٤، ٤٦٥، ٤٨٨
التوسير، لويس: ٢٩٣
ألمانيا: ١٨٦، ١٩١، ٣٢٩
الإمارات العربية المتحدة: ١٥٤، ١٧٥، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٣
الإمام الطوخي: ٧٩
الإمام، محمد محمود: ٣٨٩
الإمام النووي: ٥٧
الأمة العربية: ٢٧، ٣٠، ٢٠٦، ٣٣١، ٣٣٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٨٨
أمريكا: ١٨٩، ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٨٥، ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤١١، ٤٧٩
الأمم المتحدة: ٣٤، ٣٦، ٨٢، ٨٦، ٩٨، ١٠١، ١٢٢، ١٧٨، ١٩٢، ٣٥٢، ٣٧١، ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٥٣، ٤٦٨، ٤٨٥
الأمن الاجتماعي: ١٣١
الأمن الثقافي: ٤٣٩، ٤٤٠
الأمن الشخصي: ٢٠٥
الأمن الصحي: ٢٣
الأمن العسكري: ٤٤٨
الأمن الغذائي: ٢٣، ١٠٢، ١٣٢، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤٣٩، ٤٤٨، ٤٦١
الأمن القومي: ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٦٠
الأمية: ٢٨، ٩٥، ١٣٨، ١٤١ ـ ١٤٣، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٦، ١٧٥، ١٨٧، ٢٠٥، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٨٤، ٣٩٩، ٤٠٩، ٤٣٧، ٤٧٤، ٤٨٤
أمين، جلال أحمد: ٣٨٣
اندونيسيا: ١٨٤، ١٩١
الانفاق العسكري: ١٠٣، ١٣٥، ١٨٤، ٣٨٠
الإنماء الاقتصادي: ٣٥١
الأنماط الليبرالية الرأسمالية: ١٦٢
الأوبك: ٤١٤
أوروبا: ٦١، ٨٣، ١٥٩ ـ ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٦، ١٨٧، ١٨٩، ٢٢٨، ٢٨٥، ٣٠١، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٦٧، ٤٠٧، ٤١١، ٤٢٢، ٤٨١، ٤٨٢
أومليل، علي: ٣٤٩
إيران: ٤٣٤

أيسلندا: ١٦٠، ١٦٩، ١٧٣
إيطاليا: ١٩١
إيليتش، إيفان: ٣٨٥

ـ ب ـ

باريس: ٢١٠
باكستان: ٤١٣
الببلاوي، حازم: ١٧٩
البحرين: ١٥٤، ١٧٥، ٣١٤، ٣١٦
البرازيل: ١٨٣، ١٩٣، ٤١٣
برانت، ولي: ٤٠١
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ١٥، ٢١، ٢٨، ٣٠ ـ ٣٨، ٨١، ٨٢، ٨٤ ـ ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠١ ـ ١٠٧، ١٧٥، ١٩٢، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤١٣، ٤١٤، ٤٦٧ ـ ٤٦٩، ٤٧١ ـ ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٨
بروتاغوراس: ١٧٣
بريطانيا: ١٦٨، ٢٨٤، ٣٥٢
البستاني، باسل: ٤٥٥
البشري، طارق: ٧٥
البصام، دارم: ٢٥١، ٢٨٣
البطالة: ١٠٤ ـ ١٠٦، ١١٢، ١١٣، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٧، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨ ـ ٢٣٣، ٢٣٥ ـ ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٧، ٣١٩، ٣٤٢ ـ ٣٤٤، ٣٦٥ ـ ٣٦٧، ٣٧٧، ٣٨٥، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤١١، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٤٣ ـ ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨١
بغداد: ٤٣٦
بقجه جي، صباح: ٢٧، ٣١، ٤٦٧، ٤٦٨
البلدان المتقدمة: ١١١، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٦، ٤١٣
البلدان النامية: ٩٨، ١١٠ ـ ١١٣، ١٢٠، ١٥٩، ٢١٠ ـ ٢١٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٢، ٣٣٨، ٣٦٢ ـ ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٨ ـ ٣٨١، ٣٩٣ ـ ٣٩٥، ٣٩٧ ـ ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٨٧
البنك الدولي: ٨٤، ١٠١، ١٨٧، ١٩١، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧ ـ ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١ ـ ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٥، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٨
البوذية: ١٨٦
بوش، جورج: ٣٢٦
بول، صمويل: ٢١٩
بوليفيا: ٣٧
البيئة الاقتصادية: ٤٦٠
البيئة السياسية الدولية: ٤٦٠
بيرسون، لستر: ٣٩٧
بيركس، ج. س.: ٣٢١
بيروت: ٣٥٧
البيروقراطية: ١٧٢، ٢٢١، ٢٦٣، ٢٨٥
بيكون، فرنسيس: ١٠٥
بيونغ يانغ: ١٨٦

ـ ت ـ

التاريخ الإسلامي: ٥٢
التاريخ العربي: ٣٠٢
تايلاند: ١٨٤، ١٩٣، ٤٠٩
تايوان: ٩٧، ١٨٤، ١٩١، ١٩٥، ١٩٧، ٣٥١
التبعية الاقتصادية: ٤٧٣

التبعية الثقافية: ٣٠٢، ٤٧٣
التبعية السياسية: ٩٧، ٩٨، ١٠٦، ٤٧٣
التبعية العربية: ٢٦١، ٣٣٣
التثبيت والتكيف الهيكلي: ٢٠١ ـ ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣ ـ ٢٣٧، ٢٤٤ ـ ٢٤٨
التجارة الخارجية: ٢١٥، ٢٢١
التجارة العربية: ٣٠٢
التجارة العربية البينية: ٢٠٧
التجزئة العربية: ٣٠١، ٣٣٣
تحديد النسل: ١٨٨، ٣٦٢
تحرير الأسعار: ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٤٥
التحضر: ٤١٣
التخطيط العلمي: ٢٦٨، ٢٩١
التخلف: ٩٨، ٣٥١، ٣٨٥
تركيا: ٤٣٤
ترومان، هاري: ٣٦١، ٣٦٩
التسلح: ٩٥، ٩٧، ٩٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٠٧، ٤٤٨، ٤٨٧
تسينغ، واند: ٢٢٣، ٢٢٤
تشينري: ٣٩٣
التضامن العربي: ٢٠٦
التضخم: ٢١٠، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٥
التضخم السكاني: ٣٦٢
التطور الاجتماعي: ١٦٧، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٦٤، ٤٧٦
التطور التقاني: ٢٧٠، ٣٤٩، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٤٠٠
تعاطي المخدرات: ١٦٩
التعددية الحزبية: ١٦١، ١٦٤
التعددية السياسية: ١٩٣
التعليم: ١٩، ٢٤، ٨٥، ٨٦، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٣ ـ ١٠٥، ١١٤ ـ ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٦ ـ ١٢٨، ١٣٠، ١٣٤ ـ ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٢ ـ ١٥٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٥، ١٨٥ ـ ١٨٩، ١٩١، ١٩٤، ١٩٦ ـ ١٩٨، ٢٠٥، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥١ ـ ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٨٢ ـ ٢٨٥، ٢٨٧ ـ ٢٨٩، ٢٩١ ـ ٢٩٣، ٢٩٥ ـ ٣٠٠، ٣٠٢ ـ ٣٠٧، ٣٠٩ ـ ٣١١، ٣١٣ ـ ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩ ـ ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣ ـ ٣٤٧، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٨ ـ ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٨ ـ ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٦١، ٤٧٤، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢ ـ ٤٨٤، ٤٨٧
التغيير الاجتماعي: ٢٥٣، ٣٧١
التغيير الثقافي: ٣٧١
التقدم الاقتصادي: ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٦٤، ٤١٣، ٤٧٦
تقسيم العمل: ٣٧٢ ـ ٣٧٤، ٤١٦
تكافؤ الفرص: ٢٠٥
التلوث: ١٣٢، ١٩١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩٤، ٤٧٩
التمييز العنصري: ١٨٦
تنزانيا: ٣٢٩
التنظيم المجتمعي: ١٤٩، ١٥٢، ٤٤٨، ٤٨٧
التنمية الاجتماعية: ١٨، ٢٩، ١٣٥، ٢٤٦، ٣٦١، ٣٩٠، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٣، ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٥٩، ٤٦٨، ٤٨٠، ٤٨٤، ٤٨٥
التنمية الاقتصادية: ١٨، ٣٦، ١٣٥، ١٥٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٩، ١٩٢، ٢٣٧، ٢٦٤، ٣٥١، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٠، ٤٠٤، ٤١٣، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٠

التنمية الثقافية: ٣٦١، ٤٠٦، ٤٤٠
التنمية الريفية: ٤٣٦، ٤٤٤
التنمية العربية: ١٣٠، ٢٠٦، ٢٥٩، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٣٦، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٦
التنمية القومية: ٤٣٧، ٤٤٠
تنمية المرأة: ١٤٧
التنمية المستقلة: ٣٦، ٣٧
التهرب الضريبي: ٢٠٨
التوازن الاقتصادي والاجتماعي: ٤٣٦
التوازن البيئي: ١٥٢
التوتاليتارية: ١٧٤، ١٧٧
توزيع الدخل: ١٣٤، ٣٣٧، ٤٧٤
تونس: ١٢٥، ١٧٥، ١٧٦، ٢٠٣، ٢٢٣، ٣٦٥، ٤٧٥

- ث -

الثقافة الاستهلاكية: ٣٢٤، ٣٢٧
الثقافة الإسلامية: ٤٤٠، ٤٧١
ثقافة التوافق: ١٦١، ١٦٤، ١٧٢ - ١٧٤، ٤٨٢
الثقافة العربية: ٧٢، ٧٥، ٢٥١، ٢٦١، ٣٨٧، ٤٣٩
الثقافة الغربية: ١٠٥، ٣٧٠، ٤٧٢
ثقافة المقاومة: ٢٩٤
الثقافة الوطنية: ٤٤٠
الثورة الزراعية: ٣٥٠
الثورة الصناعية: ٢٦٩
الثورة الفرنسية (١٧٨٩ - ١٧٩٩): ٣٥٣

- ج -

الجابري، محمد عابد: ٤٣، ٧٥، ٣٨٨
جامعة الدول العربية: ١٥، ١٩، ٢٧، ٢٩، ٣١ - ٣٤، ٣٦، ٣٣١، ٣٩١، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٦٨
الجزائر: ١٢٧، ١٥٤، ١٧٦، ٢٢٣، ٣٥٢، ٣٦٥، ٤٣١، ٤٣٣
الجزية: ٦٨
الجماعة الأوروبية: ٤٠٤، ٤٢٢، ٤٥٤
الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: ٣٨٩
جولي، ريتشارد: ٣٩٣
جونسون، ر.: ٢٦٩
جياكوميلي، جورجيو: ٣٦٨
جيبوتي: ٢٠٤

- ح -

حجاب، نادية: ٣٤، ٤٦٨، ٤٦٩
حداد، انطوان: ٢٨٣
الحرب الباردة: ١٨٤، ٣٧٢
الحرب بين ليبيا وتشاد: ٢٠٨
حرب جنوب السودان: ٢٠٨
حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١): ٢٠٧، ٣٨١، ٤٢٧، ٤٨٨
حرب الصحراء الغربية: ٢٠٨
الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨): ٢٠٨
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٧٣): ٢٠٦
الحرب الكورية (١٩٥٠): ١٨٦
الحرب اللبنانية (١٩٧٥): ٢٠٨
الحرمان الاجتماعي: ٣٦
الحرمان الاقتصادي: ٣٦، ٢٦٣
الحريات العامة: ١٩٢، ١٩٧، ٤٧٩
الحريات النقابية: ٢٥٨، ٣٥١
حرية التجارة: ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٦
حرية التعبير: ٢٥٨، ٢٧٦، ٤٤١
الحرية السياسية: ١٢٨، ١٩٢، ١٩٤، ٢٥٨، ٢٧٦، ٣٥١، ٤٧٤، ٤٧٩
الحزب الديمقراطي الاجتماعي (فنلندا): ١٦٤

الحزب الديمقراطي الاشتراكي (الاسكندينافي): ١٦١
الحزب الزراعي (فنلندا): ١٦٤
حزب العمال (بريطانيا): ٢٦٢
الحسن بن علي بن أبي طالب: ٥٦
الحضارة الأوروبية: ٧١
الحضارة العربية: ٢٩، ٧١، ٣٨٦
الحضارة الغربية: ٣٨٦، ٣٨٧
الحضارة الميكانيكية: ٣٨٣
حق الانتخاب: ١٦٣
الحق، محبوب: ٣٥، ١٠٢، ٣٩٣، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢٣، ٤٥١
الحقوق الاجتماعية: ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ٤٠٧
الحقوق الاقتصادية: ٤٠٧
حقوق الإنسان: ٢٤، ٢٩، ٤٤، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٨، ٦٥، ٦٦، ٧٠ ـ ٧٢، ٧٥، ٨١، ١١٩، ١٩٢، ٢٠٢، ٢٠٥، ٣٥١ ـ ٣٥٥، ٣٩٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٧٠، ٤٨٥
حقوق المرأة: ١٦٦، ١٧٥
حقوق المستضعفين: ٦٦ ـ ٧٠، ٧٣
حقوق المواطنة: ١٦٢
حلف شمال الأطلسي: ١٦٩
حماية البيئة: ١٠٣
حمزة، نبيلة: ١٥٩

ـ خ ـ

خالد بن الوليد: ٧٠
خالد، خالد أحمد: ٣٦١، ٣٨٨
الخبرات العربية العالمية: ١٩٨
الخدمات الاجتماعية: ١٣٥، ١٦١، ١٧٨، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٢، ٤٤٥، ٤٦١
الخدمات العامة: ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٩، ٣٥٤
الخصخصة: ٢٣، ٢٢٠، ٢٢١، ٣٤٣، ٤٧٨
خط الفقر: ١١٤، ٤٨٧
الخلفاء الراشدون: ٥٦، ٦٥، ٧٢
الخليج العربي: ٢٢٨، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١ ـ ٣٢٤
الخوارج: ٣٥٤

ـ د ـ

دال، ر.: ٢٩٩
الدانمارك: ١٦٠، ١٦٢ ـ ١٦٥، ١٦٩، ١٧٣
الدخل القومي: ٨٢، ١٦٧، ١٦٨، ٤٧٣
دراز، محمد عبد الله: ٧٦
دل إستي، بونتا: ٣٩٧
دنيسون: ٣٩٢
الدول الصناعية: ١١١، ١٢٠، ٢٢٢، ٣٣٨، ٣٥١، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٩ ـ ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٩ ـ ٣٨١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٦٤، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٩
دولة الرفاهية: ١٥٩، ١٦١، ١٦٥، ١٦٧ ـ ١٦٩، ١٧١ ـ ١٧٣، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩
الدولة المدنية: ٣٥٤
الدولة اليعقوبية: ٣٥٢، ٣٥٣
دومون، رينيه: ٣٠٠
الديمقراطية: ٢٤، ٢٩، ٦٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣ ـ ١٦٧، ١٧٧، ١٧٩، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٣ ـ ٣٥٩، ٣٨٥، ٣٩٦، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤،

٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦
الديون الخارجية: ١٩٧، ٢١٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٣٧
الديون الداخلية: ٣٣٧

- ر -

رأس المال الأجنبي: ٢٣٢
رأس المال الاقتصادي: ٢٧٧
رأس المال البشري: ٣٩٠ ـ ٣٩٢، ٤٤٠
رأس المال الثقافي: ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١
رأس المال السياسي: ٢٧٧، ٢٧٨
رأس المال العربي: ٤٤٠
الرأسمالية: ١٦٩، ١٧٧، ١٩٠، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٨٣، ٤٧٨
الرسوم الجمركية: ٢٢٢
الرعاية الاجتماعية: ١٦٨، ٤٨١
الرفاه الاجتماعي: ٩٨، ١٠١، ١١١، ١٦٠ ـ ١٦٢، ٢٨٠، ٣٩٧، ٤١٠
الرق: ٦١، ٦٢
الركود الاقتصادي: ١٩٣
روستو: ٣٤٩
روسيا: ٤٧٩
ري، سنغمان: ١٨٩
ريغان، رونالد: ٣٢٦

- ز -

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر: ٧٧
زكي، رمزي: ٢٠١، ٢٤٤ ـ ٢٤٧
الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر: ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٣، ٥٦، ٥٨، ٦١

- س -

سارتر، جان بول: ٢٦١
سري لانكا: ٤٨٢
السعودية: ١٧٥، ٣١٤
سليمان، سلوى: ١٩٥
سميث، آدم: ٤١٦
سميث، جيمس غوستاف: ٣٤، ٤٦٩
سن، أمارتيا: ٤١٥
سنغافورة: ١٨٤، ١٩٠، ١٩٥ ـ ١٩٧
سنكلير، ك. أ.: ٣٢١
سوء التغذية: ٢٨
السودان: ١٢٧، ٢٠٣، ٢٢٣، ٤٢٧، ٤٧٥
سوريا: ١٢٥
السوق الأوروبية المشتركة: ١٦٠، ١٧٣، ١٩١، ٤٨١
السوق الحرة: ٢٣٤
السوق الرأسمالية العالمية: ٢٤٨
السوق العبرية المشتركية: ٤٤٢
السوق العربية: ١٩٨، ٣٧٤، ٤٤٢
سوق العمل: ٢١٤، ٢٣٤، ٢٩٥، ٢٩٨ ـ ٣٠٠، ٣٠٦ ـ ٣٠٩، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤١ ـ ٣٤٤، ٤٨٤
سولو: ٣٩١، ٣٩٢
السويد: ١٦٢ ـ ١٦٥، ١٦٧ ـ ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣
سينجر، هانز: ٣٩٣
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: ٧٧
سييرز، ددلي: ٣٩٣

- ش -

الشاطبي، أبو اسحق ابراهيم بن موسى: ٧٧، ٧٨
شمبيتر: ٤١٩
الشورى: ٥٥ ـ ٥٨، ٦٥
شولتز: ٨٣، ٣٩٢
شوماخر، أ.: ٣٨٥

شوولت، ثيودورو: ١٠٠
الشيوعية: ١٨٩

- ص -

الصادرات العربية: ٢٠٧، ٣٠١، ٣٧٥
الصادرات الكورية: ١٨٩، ١٩٣
صايغ، يوسف: ٤٢٢
الصراع العربي ـ الاسرائيلي: ٢٠٨، ٤٤٨
الصراعات العربية ـ العربية: ٣٢٤، ٣٨١
الصناعات الثقيلة: ١٨٨
الصناعات الخفيفة: ١٨٨
الصناعات المحلية: ٢٣٠
الصناعة اليابانية: ١٩٤
صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف): ٣٨٨
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: ٤٢٤، ٤٣٥، ٤٥١
صندوق النقد الدولي: ٨٤، ٨٥، ٩٩، ١٠١، ٢١٠ ـ ٢١٨، ٢٢٣ ـ ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٥ ـ ٢٤٧، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٨
الصومال: ٢٠٤، ٤٣٠، ٤٣١
الصين: ١٨٤ ـ ١٨٦، ١٩٣، ٤٧٩، ٤٨٠

- ض -

الضمان الاجتماعي: ٦٦، ٧٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٢، ٤٣٥، ٤٧١
ضمان الاستثمار: ٤٣٥

- ع -

عبد الله، اسماعيل صبري: ١٨٣، ٤١٦، ٤٣٦
عبد المعطي، عبد الباسط: ٢٨٧
عتيقة، علي أحمد: ٣٤، ٤٦٩
عثمان بن عفان: ٥٦
عثمان، عثمان محمد: ١٠٩
العدالة الاجتماعية: ٢٩، ١٧٧، ٢٠٢، ٢٣٧، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٩٣، ٤٠٣، ٤٣٤
العراق: ١٥٤، ٢٠٦، ٤٢٧، ٤٣٥
العلاقات الاقتصادية الدولية: ١٨٨
العلاقات الاقتصادية العربية: ٤٣٥
علي بن أبي طالب: ٣٥٤
عمار، حامد: ١٠٣، ٣٣٤
العمالة: ١١١ ـ ١١٤، ١٢٦، ١٣٤، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٢٨ ـ ٢٣٢، ٢٩٧، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٢٤، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٢٧، ٤٣٥
العمالة الأجنبية: ٣٠٨، ٣٣٠، ٣٣١
عمالة الأطفال: ٣٤٣
العمالة الريفية: ٤٠٠
العمالة العربية: ٢٠٤، ٢٠٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٤٤، ٤٦١
العمالة الفنية: ٢٩٨
عُمان: ١٧٥، ٣١٤، ٣١٦
عمّان: ٣٣١
عمر بن الخطاب: ٥٦، ٦٢
عمر بن عبد العزيز: ٦٥
العمران البشري: ٤٧
العمل العربي المشترك: ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٣١، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٦١، ٤٨٨
العمل اليدوي: ٢٩٨
عيسى، نجيب: ٢٤٤

- غ -

غُرب، نورتون: ٢٩٩
غريفين، كيث: ٤١٥
غرينلاند: ١٦٩
الغزو الصهيوني: ٤٣٩
الغنام، محمد محمود: ٢٥٤ ـ ٢٥٦، ٢٦١

غولدنر، ألفين: ٢٧٦
غيتز، هـ.: ٢٩٣

ـ ف ـ

فارس، محمد الأمين: ١٠٠
فرجافي، نادر: ١٠٣
فرنسا: ١٨٥، ٣٥٢
الفساد الإداري: ٩٧
الفكر الإسلامي: ٢١، ٤٨
الفكر الأوروبي: ٤٦، ٤٨ ـ ٥٠
الفكر العربي: ٢١، ٤٤، ٤٧، ٢٧١، ٣٩٧
الفكر المسيحي: ٤٦
الفكر النقدي: ٢٩٦، ٣٢٧
فلسطين: ٤٤٨
فوكو، ميشال: ٢٧٧
فنلندا: ١٦٠، ١٦٢ ـ ١٦٥، ١٦٧ ـ ١٧٠، ١٧٣
فيبر، ماكس: ٣٤٩
فيريري، باولو: ٢٦٣
فيزلبرغن، ألدو: ٢٩٨
الفيليبين: ١٨٤
فييتنام: ١٨٤

ـ ق ـ

القرآن الكريم: ٤٦ ـ ٤٩، ٥١ ـ ٥٥، ٥٨ ـ ٦١، ٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٤٧٠، ٤٧١
قروض التكييف الهيكلية: ٢١٧ ـ ٢١٩، ٢٢٢
القصيفي، جورج: ٨١، ١٠٠، ١٠٧
القضية الفلسطينية: ٢٠٨
قطر: ١٥٤، ١٧٥، ٣١٤
قمة عمان (١٩٨٠: الأردن): ٢٠٦، ٣٣٦، ٤٣٦
قناة السويس: ٣٨٦
القومية العربية: ٤٤٧
القوى العاملة العربية: ٣٠٦، ٣٦٧، ٤٣٧، ٤٤٣

ـ ك ـ

كارنوري، م.: ٢٩٢
كازنتس: ٨٣، ٣٩٢
كانت، عمانوئيل: ٨٢
كتب
ـ الآداب السلطانية والسياسة الملوكية: ٥٧، ٦٤، ٦٥
ـ أسباب النزول: ٧٧
ـ الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: ١٩
ـ بدائع السلك في طبائع الملك: ٥٧
ـ البرهان في علوم القرآن: ٧٧
ـ التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: ١٥
ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣: ٣٦٥
ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠: ٨٨
ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١: ٩٧
ـ التنمية المستقلة في الوطن العربي: ١٥
ـ دليل حرية البشر: ١١٩
ـ دليل الحرية السياسية: ١١٩
ـ العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطات الأكبر: مقدمة ابن خلدون: ٨٢
ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٤٦
ـ محاولة النظر في التناسل: ٣٥٠
ـ الموافقات في أصول الشريعة: ٧٨
الكتلة الاشتراكية: ١٨٦
كلاّب، الهام: ٣٥٦

كندا: ١٦٨، ٣٩٧
كندريك: ٨٣، ٣٩٢
كنيدي، جون: ٣٩٦
كوريا: ٢٢، ١٨٣ ـ ١٩٤، ١٩٦، ٣٥١، ٤٨٠، ٤٨٢
الكونغرس الأمريكي: ٣٦١
الكونفوشية: ١٨٦
كوهن، توماس: ٢٦٥
كوهنل، ستاين: ١٥٩ ـ ١٦١، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢
الكويت: ١٢٧، ١٥٤، ١٧٥، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٣، ٤٥١
الكيان الصهيوني انظر اسرائيل

ـ ل ـ

لبنان: ١٢٧، ١٥٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٤٨٥
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): ١٥، ٢٧، ٣٠ ـ ٣٤، ٤٥١، ٤٦٦ ـ ٤٦٨
لجنة برانت: ٤٠٢
اللجوء السياسي: ٤٠٧، ٤٤٨، ٤٨٧
لويس، آرثر: ١١٢، ٣٩١
الليبرالية: ٢٣٥، ٤٦٥

ـ م ـ

مارشال، الفريد: ٤١٩
مالثس، توماس: ٣٥٠
ماليزيا: ١٨٤، ١٩١
مجانية التعليم: ٣٠٦، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ٣٣٠
المجتمع الاستهلاكي: ٩٥، ٣٨٥
المجتمع الاسكنديناڤي: ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ٤٨١
المجتمع الإسلامي: ٥٤، ٦٢، ٦٨، ٧٠، ٧٢
المجتمع الاشتراكي: ١٦٠، ٢٦٠
المجتمع الرأسمالي: ٢٦٠، ٣٤٠
المجتمع السياسي: ٢٧٤
المجتمع العربي: ٢٤، ٢٥، ١٧٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٧٨، ٣٩٠، ٤٣٤، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٨٤
المجتمع القبلي: ٦٢
المجتمع القطري: ٣١٣
المجتمع اللبناني: ٣٥٧
المجتمع المدني: ٢٥٣، ٣٥٨، ٣٥٩
المجتمع المصري: ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧، ٣٢١
المجتمع الياباني: ٢٧١، ٢٨١
المجتمعات الخليجية: ٣١٢، ٣٢٥
المجتمعات الديمقراطية: ١٦٠
المجتمعات الصناعية: ٣٥٠
المجتمعات المتقدمة: ٢٩٨
المجتمعات النامية: ٢٩٨
المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية: ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٨
مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٦
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ٤٣٤، ٤٣٥
المجموعة الاقتصادية الأوروبية: ١٦٩، ١٧٠
مجموعة باريلوتشي: ٣٩٤، ٤٣٠
محو الأمية: ١٠٤، ١٢١، ١٢٨، ١٥٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٨، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٨٧
المدارس الاستثمارية: ٣١٥
المدرسة الانغلوسكسونية: ٤١٩
المرأة الأوروبية: ٦١
المرأة العربية: ١٢٧، ١٧٥، ١٧٦، ٣٢٣، ٣٤١، ٣٤٢
مركز دراسات الوحدة العربية: ١٥، ١٦، ١٩، ١٠٣، ٣٣١

المسيحية: ١٨٦
المشروع الاستعماري الصهيوني: ٣٠
المشروع العربي القومي الحضاري: ٢٩، ٣٠
مشروع مارشال: ٨٣، ٣٩١
مصر: ٣٨، ١٢٥، ١٥٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٤٦، ٣١١ ـ ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٥٢، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٣٣، ٤٧٥، ٤٨٠
معاهدة ماستريخت (١٩٩٢): ١٧٣، ١٨٤
معاوية بن أبي سفيان: ٣٥٤
المعتزلة: ٤٧، ٧٦
معهد التخطيط القومي (القاهرة): ١٥٤
معهد سَيكس (بريطانيا): ٣٩٣، ٤١٤، ٤١٧
المغرب: ١٥٤، ١٧٥، ٢٠٣، ٢٢٣، ٣٦٥، ٤٧٥
المغرب العربي: ٣٦٧، ٤٢٨
المكسيك: ١٩٣، ٢٠٨
مكنمارا: ٨٤، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٤
الملكية الخاصة: ٢٢١، ٢٩٦، ٢٩٧
الملكية العامة: ٢١٩ ـ ٢٢١، ٢٤٥
الملكية المشاعة: ٦٢
منتدى الفكر العربي (عمّان): ٣٣١
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): ١٠١، ٢٦٢، ٣٠٤، ٣٣٥
منظمة التحرير الفلسطينية: ٤٣٧
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ١٧٢، ١٩٣، ٢٦٨
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو): ٤٣٩
منظمة العمل الدولية: ٨٤، ١٠١، ٣٣٥، ٣٩٤
الموارد البشرية: ١٨، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٤، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٣١، ٣٤٣، ٣٧٤، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٤ ـ ٤٠٦، ٤٠٩ ـ ٤١٢، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٧٢، ٤٧٧، ٤٨٦
الموارد الحضارية: ٢٩٠
الموارد الطبيعية: ١٣٤، ١٨٨، ٢٠٦، ٣٣٧
الموارد المالية: ٢٠٦، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٩٥، ٤١٠، ٤٧٩
مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية (١٩٩٤ : القاهرة): ٤٤٣
مؤتمر السكان العربي (١٩٩٣ : عمّان): ٢٠١، ٤٨٧
ـ انظر أيضاً اعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في الوطن العربي (١٩٩٣)
مؤسسة الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD): ٤٧٤
موريتانيا: ٣٧، ١٧٥، ٢٢٣، ٤٢٧
ميشان، أ.: ٣٨٥

ـ ن ـ

النرويج: ١٦٢ ـ ١٧٠، ١٧٣
النساء العربيات انظر المرأة العربية
النشاط الاجتماعي: ٣٧١، ٤٠٥
النشاط الاقتصادي: ١٢١، ١٤٨، ٢١٢، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٦، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٥ ـ ٣٦٧، ٣٧١، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٢٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٧٥، ٤٧٩
النشاط الزراعي: ٣٧٦
نصّار، علي: ١٤٨
النظام الاقتصادي الدولي الجديد: ١٠٢، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٣٧

النظام التربوي العربي: ٢٦٢
النظام التعليمي: ١٥٣، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣١١، ٣٣٢، ٣٤٦، ٤١٢، ٤٥٧
النظام التعليمي العربي: ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٢، ٣٠٥، ٣٤٠
النظام الدولي الجديد: ١٠٢، ٣٠١
النظام الرأسمالي: ٢٠٧، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٧١
النظام الروسي: ١٦٤
النظام الشيوعي: ١٥٩
نظام الضرائب: ١٧٣
النظام العربي الإقليمي: ٢٠٧
النظام الليبرالي: ١٧٤
نظام النقد الدولي: ٤٠٢
النفط: ٢٥، ١٠١، ١٣٤، ١٦٧، ١٧٩، ١٩٠، ٢٠٣ ـ ٢٠٨، ٢١٧، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٦، ٣١٨، ٣٦٣ ـ ٣٦٥، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤١٤، ٤٥٤، ٤٨٢
نقابات العمال العربية: ٢٣٢
النمط الاسكنديناف للتنمية: ١٦٠ ـ ١٦٣، ١٦٩ ـ ١٧١، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ٤٨١، ٤٨٢
النمو الاجتماعي: ٤٠٦
النمو الاقتصادي: ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٨١ ـ ٨٥، ٨٩، ٩٨، ١٠٠، ١١٠ ـ ١١٤، ١١٦، ١٢٥، ١٢٨، ١٣١، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٨٨، ٣١٢، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٩١، ٤٠٣، ٤٠٥ ـ ٤٠٧، ٤١٠، ٤١١، ٤١٥، ٤٥٧، ٤٦٧ ـ ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٩، ٤٨١
النمو السكاني: ٣١٢، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٧
النمور الأربعة: ١٨٣، ١٨٤، ١٩٥، ٣٤٠
النهضة الأوروبية: ٤٥
النهضة العربية: ٣٤١
نيكولاس، ب.: ٢٢٤
نيوزيلندا: ١٨٥، ٤٧٩

ـ هـ ـ

الهادي، مهدي مصطفى: ٢٧، ٣١ ـ ٣٣، ٤٦٧، ٤٦٨
هجرة الأدمغة: ٢٤
الهجرة الأوروبية: ٣٥٠
الهجرة العربية: ٢٩٥
الهجرة اليهودية: ٤٤٨
هوانغ، ي.: ٢٢٤
هونغ كونغ: ١٨٤، ١٩٥، ١٩٧، ٣٥١

ـ و ـ

واتس، أ. ج.: ٢٩٧
الواردات الزراعية العربية: ٣٧٥
الوحدة الأوروبية: ١٦٩، ١٧٣
وفيات الأطفال: ١٩١
الولايات المتحدة الأمريكية: ١٦٨، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٣، ٢٨٤، ٣٠١، ٣٣٨، ٣٦٩، ٣٧٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٤، ٤٧٧
وودز، جورج: ٣٩٧

ـ ي ـ

اليابان: ٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨ ـ ١٩٠، ١٩٤، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٥٠، ٤٠٤، ٤٧٩، ٤٨٠
اليمن: ١٢٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٤٣٣
اليونان: ١٩١، ١٩٢

هذا الكتاب

تزايد الاهتمام في الحقبة الأخيرة بالأبعاد البشرية للتنمية وجوانبها المختلفة، حتى صار العنصر البشري غاية التنمية وليس وسيلتها فقط. ومن هذا المنطلق عقدت جامعة الدول العربية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي - المقر الرئيسي، ندوة في القاهرة من ٦ الى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ حضرها عدد من الخبراء والمفكرين من أقطار شتى، لتقديم أوراق العمل أو التعقيب عليها أو مناقشتها.

ويضم هذا الكتاب وقائع الندوة كاملةً، وتشمل أحد عشر محوراً تناولت الروافد الفكرية العربية والاسلامية لمفهوم التنمية البشرية، مراجعة نقدية لمفهوم التنمية البشرية ومضمونها، قياس التنمية البشرية، أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، هدر الموارد والتريع المتزايد للاقتصاد العربي وعلاقة ذلك بالتنمية البشرية، مسار التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً، وفي الدول الاسكندينافية، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، وعلاقة هذه التنمية بأنظمة التعليم وأنماط التقانة، وبالأطر المؤسسية الحكومية والأهلية وتحفيز المشاركة الشعبية، وأخيراً التنمية البشرية من المنظور القومي.

الثمن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤

برقياً: «مرعربي»

فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)